

د. عبد العظيم رمضان

تطور الحركة الوطنية في مصر

١٩١٨ - ١٩٣٦



الطبعة الثالثة. مع كشافات

الجزء الثاني



الهيئة المصرية العامة للكتاب

د . عبد العظيم رمضان

تطور الحركة الوطنية في مصر

١٩١٨ - ١٩٣٦

الطبعة الثالثة . مع كشافات

الجزء الثانى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٨

الفصل الثامن

الحكم الدستوري والوزارة البرجوازية الاولى

انقسام الرأى حول تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة

فى يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤ ألف سعد زغلول باشا الوزارة الدستورية الأولى . وبذلك حسم الخلاف الذى نشب عقب اكتساح الوفد للانتخابات حول من يتولى رئاسة الوزارة . وهل يتولاها سعد زغلول بنفسه أم يتولاها أحد مساعديه ، أم لا يتولاها أحد من الرفدين إطلاقا وتؤلف وزارة ادارية ؟ . ولم يكن هذا الخلاف قاصرا على فئات الرأى العام فقط، بل تجاوزوه الى داخل الوفد نفسه . ومما لا ريب فيه أن الامر كان يستحق كل هذا الجدل ، بل انه يبدو الآن فى عين المؤرخ أكثر جدية وخطورة مما كان يلوح فى ذلك الحين .

كانت الحجج التى أدليت فى صالح تولي سعد زغلول باشا رئاسة الوزارة هى ، أن سعد زغلول فى منصب الوزارة يكون أقدر على خدمة القضية المصرية منه اذا كان يسيدا عنه ، لاجتماع القوتين فى يده . مؤازرة الأمة وزمام الحكم ، وأن وجود سعد باشا فى رئاسة الوزارة المصرية ومستر رمزي مكثونالد فى رئاسة الوزارة البريطانية « فال حسن وفرصة فنة يجب ألا تضيع » - على حد تعبير محمد سعيد باشا - ، وأن الزعماء الذين قادوا النهضة مثل مصطفى كمال وقرييلوس وموسوليني لم يحجموا عن تقلد الحكم استمرارا للواجب الذى أخذوه على أنفسهم . هذا عدا أن مصلحة البلاد تقتضى أن يتولى سعد باشا الحكم لأنه الوحيد، نظرا لكفائته وصفاته والثقة التى وضعتها الامة فيه ، الذى يستطيع مباشرة تنفيذ النظام الجديد وانشاء تقاليده الصالحة (١) . وكان أصحاب هذا الرأى هم محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا .

وقد عارض الأمير عمر طوسون هذا الرأى . اذ كانت وجهة نظره أن الحيلة تقضى على سعد باشا ، وعلى كل من انتخبتهم الامة للنباية عنها فى البرلمان ، أن يمتعدوا عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا فى تأليفها أى تدخل ، حتى لا يكون ذلك اعترافا منهم بتصريح ٢٨ فبراير الذى لم ترض

عنه الأمة - وأن الوزارة الجديدة يجب أن تؤلف كما كانت تؤلف الوزارات التي سبقتها(٢) .

أما في داخل الوفد ، فقد رأى البعض ألا يقبل سعد باشا الحكم ، لأن وجوده خارج الوزارة ومن خلفه الأمة تؤيده ، يجعله أقدر على العمل وإنجاز الشيء الكثير ، ولكنه إذا تولى رئاسة الوزارة فإنه سوف يتعرض للنقد والمعارضة ، لأن من يتولى الوزارة ، وخصوصا كرئيس لها ، لا بد أن يتصرف الى حد بعيد وفق الدستور والوضع القائم . وكان من أنصار هذا الرأي حرم سعد زغلول باشا نفسه ، وواصف غالى وأمين يوسف(٣) . ولكن سعد زغلول حسم الخلاف بتأليف الوزارة في ٢٨ يناير - كما ذكرنا - وبإلتيه عهد بها الى أحد مساعديه . لأن النتائج كانت ياخذة حقا على مصر وعلى الحركة الوطنية وعلى سعد باشا شخصيا . ولتناقش القضية من الأساس . والأساس هنا هو تصريح ٢٨ فبراير . فان هذا التصريح لم يترتب عليه فقط استقلال منقوص لمصر ، بل ودستور رجعي أيضا يمنح الملك سلطات تطغى على سلطة الأمة . فما هو المعنى المترتب على هذا ؟ هذا المعنى هو أنه إذا تولى سعد باشا رئاسة الوزارة ، فاما أن يتصرف في حدود الاستقلال الناقص والدستور الرجعي ، فيخالف بذلك شروط الزعامة ويتساوى مع أبطال تصريح ٢٨ فبراير في قبول التصريح ولو من الناحية الفعلية ، واما أن يتصرف في إطار استقلال غير موجود ، فيعرض نفسه ويعرض البلاد للصدام مع قوى أكبر منه ، فيتكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة الحاق الضرر بالقضية الوطنية .

ولقد اتبع سعد زغلول في الوزارة التي تولى رئاستها ، السياسة التي تليق بزعيم أمة وتصرفت مصر في عهده تصرف الأمم الكاملة الاستقلال ، فأردحم عهده بالأحداث الكبرى في مصر وفي السودان ، وحددت اصطدامات خطيرة بينه وبين الانجليز والقصر وصلت بالحد الثوري الى ذراه ، فما كادت ترتكب جريمة مقتل السردار ، حتى تقاضاه الانجليز وتقاضاه القصر ثمن هذا مضاعفا . وكان انكسار الحركة الوطنية بعد انطلاقتها الكبرى في مارس ١٩١٩؛ قمتما أصيبت الأمة المصرية في شخص زعيمها وقائدها الذي كان هدفا سهوا للمال من فوق كرسى الحكم ، أثر ذلك في ممنونيتها ، فوقع خذلان وقتي ، استطاع من خلاله الانجليز ، كما استطاع القصر أن ينفذ كل الى أغراضه ، فأخذت الحركة الوطنية في مصر وفي السودان ، وأبعدت القوى الوطنية عن الحكم ونكل بالبرلمان وشغلت الأمة عن قضيتها بالصراع الداخلي من أجل الدستور .

ولقد سبقت المبررات - كما مر بنا - ليقبل سعد زغلول رياسته الوزارة ، بأن وجود سعد في رئاسة الوزارة ووجنود المستر رمزي مكدونالد في رئاسة الوزارة البريطانية ، وهو الذي كان على علاقات ودية مع سعد زغلول ، كما كان لحزبه دور هام في الدفاع عن مصر أمام الرأي العام البريطاني ، انما هو فرصة حسنة ولا يجب أن تضيع . ومع ذلك فان قيام الحكومة العمالية كان يجب - في حد ذاته - أن يكون سببا في ابتعاد سعد زغلول عن رئاسة الوزارة ، من وجهة نظر الباحث . لأن الضعف الذي نشأت فيه هذه الحكومة العمالية بإزاء المعارضة القوية التي كانت تواجهها ، كان من شأنه أن يدفعها الى تلمس القوة على حساب مصر ، لا منح القوة لمصر . وهذا يفسر تلهف المستر مكدونالد على المفاوضة في البداية ، ثم تطيره منها في النهاية عندما صارت الأمور على غير ما يهوى . وقد أدرك سعد زغلول ذلك متأخرا ، ففي الحديث الذي أجراه معه مندوب التايمين في ٢١ مايو ١٩٢٤ اعترف فيه بأن « الوزارة الانجليزية الحالية ، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر ، لا تستطيع أن تصل الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا » ، ثم قال للمراسل مبتسما : « انك لا تنتظر مني بلا شك أن أقوى مركز المستر مكدونالد على حساب مصر (٤) » .

مناقشة قبول الوفد الحكم

ويعتقد بعض السادة المؤرخين أن قبول الوفد الحكم قد حول هذا الحزب من حزب ثوري الى حزب برلماني ، وأن ذلك كان من العوامل الأساسية في فشل ثورة ١٩١٩ . ويضيف البعض أن ذلك كان أكبر نكسة أصابت الأمة . وفي رأبي أن قبول الوفد الحكم في عام ١٩٢٤ كان أمرا لا بد منه ، بل كان أمرا طبيعيا للغاية . ذلك أن قيام دستور ١٩٢٣ وإمكان إجراء الانتخابات العامة ، قد ألغى من الناحية النظرية التوكيل الشعبي الذي قام الوفد بمقتضاه في نوفمبر ١٩١٨ ومارس مهمته في السعي لاستقلال مصر بمقتضاه ، والذي لجأ اليه في ذلك الحين بسبب ظروف الحرب الاستثنائية التي كانت ميسوطة على البلاد ، وتعذر تأليف وفد بانتخاب عام . ومن ثم فقد أصبح يتعين على الوفد ، بعد قيام الدستور ، أن يعتمد في ممارسته لمهمته وسلطته على أساس آخر غير التوكيل القديم ، وهذا الأساس هو ثقة الناخبين ، فاذا ما نالها استمرت مهمته ، واذا فقدتها انتهت مهمته ، واستأنفها بعده من توليه الأمة ثقتها .

وليس من قبيل الصنف أن ترى الوفد في ٢٦ إبريل ١٩٢٤ يغير صورته بما يلائم هذا الإطار الدستوى الجديد ، فيصبح حزبا ينوب عن أغلبية الأمة في الحكم ، بعد أن كان وكيلًا عن الأمة بأسرها . وأن شق عليه أن يطلق على نفسه هذا الاسم فاختر له الاستاذ مكرم عبيد اسم « هيئة الوفدين » (٥) .

وبتغير الأساس الديمقراطي الذي قام عليه الوفد ، ومارس مهمته بمقتضاه ، كان من الطبيعي أن يتغير أسلوب عمل الوفد بما يلائم هذا التغيير . ذلك أن قيام الوفد بالصورة التي قام عليها إنما كان لضرورة هي أن الحكومة التي كانت قائمة في الحكم في ذلك الحين كانت حكومة غير دستورية أقامت سلطة الاحتلال لا سلطة الأمة ، وكانت هذه الحكومة قاصرة ، بخكم الأساس الذي قامت عليه ، عن تمثيل الأمة في أي مطالبة باستقلالها ، ومن ثم قام الوفد لينوب عنها في هذه المهمة . فلما تغير الأساس الذي تقوم عليه الحكومة في مصر بعد قيام دستور ١٩٢٣ ، وأصبحت الحكومة تقوم على أساس الإرادة الشعبية وبناء على الثقة التي توليها إياها الأمة ، أصبح وجود الوفد نفسه بالصفة التي قام عليها لا معنى له ، لأنه لا يتصور وجود وكيلين عن الأمة ، الوفد والحكومة الدستورية . ومن ثم فلم يعد من سبيل لكي يمارس الوفد مهمته إلا إذا تولى الحكم بعد الفوز في الانتخابات ، كما لم يعد في استطاعة الوفد أن يحتفظ بصفته التي قام عليها ، وإنما كان عليه أن يصبح حزبا برلمانا اعترف بهذا أو لم يعترف ، أراد أم لم يرد .

أما القول بأن قبول الوفد الحكم قد حوله من حزب نوري إلى حزب برلماني ، وإن ذلك كان نكسة كبرى . فالحقيقة أن الوفد لم يكن بطبيعته حزبا نوريا ، كما هو المعتقد ، لا عند تشكيله ، ولا قبل ثورة مارس ١٩١٩ ، ولا في خلالها ، ولا في الفترة التي بعدها (بالرغم من الدور الذي قام به عبد الرحمن فهمي بتأييد سعد زغلول) . ذلك أن الوفد بالرغم من إيمانه ، بل واعتماذه على النضال الشعبي في كفاحه ضد الاحتلال ، إلا أنه لم يتصور أن يتم جلاء الانجليز عن مصر ببعض هذا النضال الشعبي - أي عن طريق ثورة - ، فقد تصور في البداية الحصول على الاستقلال عن طريق التفاهم المباشر مع انجلترا . فلما رفضت انجلترا الاعتراف به وقبضت على كبار أعضائه ونفتهم إلى مالمطة ، عاد الوفد ، بعد أن أطلقت انجلترا سراح زعمائه ، وسمحت لهم بالسفر إلى الخارج ، فتصور الحصول على الاستقلال عن طريق إعراف الدول في

مؤتمر الصلح لمصر باستقلالها ، بناء على أن المسألة المصرية مسألة دولية - فلما خيبت الدول ظن الوفد واعترفت بالحماية ، وجات ظروف لئنه ملتر في مصر ، عاد الوفد الى فكرة التفاوض المباشر مع إنجلترا . فلما فشلت مفاوضات الوفد مع إنجلترا ، وأصدرت إنجلترا تصريح ٢٨ فبراير الذي منحت فيه مصر مظهر الاستقلال دون جوهره ، انتهز الوفد فرصه انعقاد مؤتمر لوزان ليطرح المسألة المصرية عليه من جديد ويسعى للحصول من الدول على اعترافها باستقلال مصر وتنازل تركيا عن حقوقها لها . فاين تورية الوفد في كل هذا ؟

الحقيقة أن الوفد كان ينظر الى التضال الشعبي كوسيلة تعزز امكانيات العمل السياسي وتدعم مركز المفاوضات المصري على مائدة المفاوضات أمام الانجليز . ولم يجعل هذا الحزب في برنامج التوسل بالثورة طريقا لاجراء الانجليز من مصر ، ولهذا فلم يعن قادته برسم مخطط ثوري يتضمن تشكيلات شعبية أو عسكرية مسلحة تكون على أهمية الاستعداد للتحرك عند افلاس الوسائل السياسية . صحيح أن الوفد تميز بالتنظيم الشامل الكبير بالمقارنة بأحزاب ما قبل الحرب العظمى ، ولكن الأجهزة الوفدية التي انبثت في جميع أحياء المدن والقرى، لم يمتد عملها لأكثر من التهيئة السياسي وتنظيم المظاهرات واحداث الاضطرابات والاثارة ضد الاحتلال وغير ذلك . وبمعنى آخر لم تكن تنظيمات الوفد تنظيمات ثورية مسلحة ، بل تنظيمات ذات صبغة ديماجوجية

لهذا فلا يمكن أن يعد قبول الوفد الحكم في عام ١٩٢٤ تحولا في خطته السياسية أو تغييرا في طبيعته الأساسية ، من ناحية أنه هيئة تسعى لاستقلال مصر بكل الطرق ما عدا الثورة المسلحة . وإنما التغيير الذي حدث هو أن الوفد كان عليه أن يحارب الاحتلال ، وأن يسعى للحصول على استقلال مصر بواسطة المفاوضات ، من مقعده في كرسى الحكم ، بعد أن أصبحت الحكومة الدستورية هي الهيئة التي تمثل مصر في الدفاع عن مصالحها . وهذا سر ارتباط معركة الدستور بمعركة الاستقلال بعد تصريح ٢٨ فبراير وقيام الحياة البرلمانية . وفي الحقيقة أن الوفد لم يكن في وسعه أن يبقى بعيدا عن الحكم الا في حالة واحدة ، هي أن يرفض دستور ١٩٢٣ ، وأن يرفض قيام الحكم الدستوري . وهذا أمر غير معقول ، لأن حق الأمة في الحياة الدستورية حق طبيعي ، ومطلح قديم سابق على عهد الاحتلال نفسه ، وقد ثارت الأمة له ثورة عارمة في عام ١٨٨١ .

وقد اعتقد بعض المؤرخين أن قبول الوفد الحكم دليل على أنه قبل تصريح ٢٨ فبراير ، ولو من الناحية الواقعية . وقد يكون هذا القول صحيحاً لو أن الوفد تصرف ، بعد اعتقاله الحكم في حدود تصريح ٢٨ فبراير ودخل إماره ، فاحترم حق إنجلترا في التحفظات . ولكن تاريخ وزارة سعد باشا ، وتاريخ المفاوضات التي أجراها الوفد في عهد حكوماته المتعاقبة ، يثبت أنه لم يحفل بالتصريح ولا بالتحفظات ، بل إن عدم اعترافه بتصريح ٢٨ فبراير من الناحيتين الشرعية أو الفعلية ، هو سر الاشتباكات المتكررة بينه وبين الإنجليز ، وسر ازدحام الفترة التي أعقبت التصريح بحوادث التدخل البريطاني والاندازات البريطانية . ويعتبر عدم اعتراف الوفد بتصريح ٢٨ فبراير أحد الفروق الدقيقة بينه وبين الأحرار الدستوريين الذين كانوا يعترفون بالتحفظات التي كان يتضمنها التصريح ويحترمونها ويتصرفون في إمارها أثناء توليهم الحكم .

الصلام بين سعد والملك فؤاد حول الدستور

عندما طلع عام ١٩٢٤ كان سعد زغلول بطل مصر بلا منازع . فقد هوى إبطال تصريح ٢٨ فبراير إلى السفح بنجاح ستة من أنصارهم فقط في الانتخابات ، وأخذت دار المندوب السامي التي لم يكن لسعد زغلول صلة رسمية بها منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تخطب وده . فقد زاره سرا المستر « كير » زيارتين خاصتين قبل توليه الوزارة ، نجح في خلالها في إزالة الشك من نفسه ، كما أن اللورد النبي توجه بنفسه لزيارته بعد عودته مباشرة من السودان ، رغم جريان العادة بضرورة زيارة رئيس وزراء مصر له أولاً (٦) . أما الملك فؤاد فلم يكن ليطلع في معارضة سعد زغلول إزاء تودد دار المندوب السامي له من ناحية ، وإزاء صداقة الحكومة البريطانية له من ناحية أخرى . هذا إلى جانب أن العلاقات كانت قد سويت بين سعد والملك بفضل الجهود التي بذلها في هذا السبيل كل من محمد سعيد باشا وأحمد مظلوم باشا وتوفيق تسييم باشا ، وهي الجهود التي تلقى الباشوات الثلاثة مكافأتهم عليها في تعيينهم وزراء في وزارة سعد باشا . بل كان من المظنون في حالة عدم قبول سعد باشا مهمة الحكم أن يعهد به إلى واحد منهم (٧) .

ومع كل هذا ، فلم يكن بد من أن يغب النزاع سريعاً بين الملك الأوتوقراطي النزعة والزعيم الدستوري . والحقيقة أن لقاء سعد زغلول

بالمملك فؤاد فى الوزارة الدستورية الأولى ، قد تم والمملك فؤاد على استعداد له بكل خيرة السنين التى قضاه فى الحكم والسنين التى قضاه قبله . وهذه الحقيقة تفسر المهارة التى قلب بها الحياة الدستورية ، ولما تعم أكثر من عام واحد . فلقد تولى المملك فؤاد الحكم وهو فى أوائل الشيخوخة ، بعد أن قضى معظم حياته فى أوروبا بين سويسرا وإيطاليا وآستانة والنمسا ، وبعد أن انتظم فى الجيش ضابطا فى المدفعية ثلاث سنين ، ثم عينته الحكومة التركية ملحقا حروبيا بسفارتها فى « فينا » عاصمة النمسا وبقي بها نحو سنين ، الى أن استدعاه الخديو عباس لما تولى عرش مصر وعينه فى معيته كبيرا لياورانه برتبة لواء فى الجيش المصرى (٨) . وقد اكتسب المملك فؤاد فى كل ذلك خبرة اكتسبته اعترافا أجماعيا من المعارضين والأصدقاء والمحايدين على السواء بقوة شخصيته وعظيم اطلاعه ونفاذ تفكيره (٩) . وعندما تولى الحكم قضى سنت أو سبع سنوات لا تبدو منه حركة ، ولا يشعر الناس لآ بسيطرة فى الحكومة أو فى الحياة الشعبية . فأخطأ الكثيرون فهم هذا السكون ، وحسبوه ضعفا . ولكنه كان فى الحقيقة - كما يقول الأستاذ العقاد (١٠) - « تدبيرا مقدرًا وتأهبا مدخرا إلى حين » ، فقد أخذ المملك فؤاد يتقرب ويتأهب فى تلك السنوات ، يجمع المعلومات ويستميل الأنصار ، حتى لم تكد تنقضى تلك السنوات الا وكان قد أحاط بكل كبيرة وصغيرة من دخائل الكبرياء والسراة ورؤساء الحكومات ، وعرف من أين يستمالون ومن أين يرجون أو يخافون . ثم مالبت أن ظهرت مهارته وقوته عندما قام بمسح الدستور رغم معارضة كل القوى السياسية فى مصر : الوفديين ، والأحرار الدستوريين ، والوطنيين ، ودار المنسوب السامى التى كرهت أن يزاحمها النفوذ . ومن أجل هذا فان لقاء المملك فؤاد بسعد زغلول فى الوزارة الدستورية ، كان لقاء بين قوتين خلقتا لتصارعا لا لتتفقا .

ولقد بدأ الصراع فى يادى الأمر فى صورة مناقشات خفيفة ، عندما قدم سعد زغلول للمملك فؤاد القائمة التى أعدها بأسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته فى الحكم . فقد اعترض المملك على تعيين اثنين منهم هما : على الشمسى بك ومرقص حنا بك . أما الأول فلأنه كان من المؤيدين للخديو عباس ، وأما الثانى فلأنه كان قبطيا ، « ولا يليق بقبطى أن يعين وزيرا للعدل فى بلد اسلامى » . كذلك اعترض المملك فؤاد على تعيين وزيرين قبطيين وهما مرقص حنا باشا وواصف غالى باشا بحجة أن

التقاليد جرت بالاكتفاء بوزير قبلي واحد ، وقد يتأخر الشعب ، بالخروج على هذا التقليد - وقد رفض سعد قبول هذه الحجة ، وقال انه لا يفرق بين مسلم وقبلي ، وانه هو المسئول عن شعور الشعب المصري ، وأصر على اختيار الوزيرين . على انه استجاب من جانب آخر لملاحظات الملك الأخرى ، فحذف اسم علي الشمسي ، وأسند الى مرقص حنا وزارة الأشغال العمومية ، وشرح نجيب الغرابي أفندي وزيرا للعدل ، وقد اعترض الملك أيضا على اختياره لضعف مكانته وضخامة المنصب الوزاري على مثله ، ولكن سعدا لم يقتنع وراجع الملك ، وكان ما أراد ، وعين الغرابي وزيرا للعدل (١١) ، ولما كان « أفنديا » ، فقد حطم تعيينه القيم المظهرية التي كانت للباشوات ، وأكد الطابع البورجوازي للوزارة ، وأرضى الانتلجنسيا المصرية غاية الارضاء .

كانت هذه هي الجولة الأولى . أما الجولة الثانية فكان ميدانها كتاب الملك فؤاد الى سعد زغلول الذي عهد اليه فيه بتولي الوزارة . فقد بنى اختياره له على كل سبب الا على السبب الوحيد الذي اختاره لأجله ، وهو انه نال ثقة الأمة في الانتخابات . وكان غرضه من ذلك - كما يقول الرافعي - أن ينكر الأساس الدستوري لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وحققها في اختيار حكامها . لكن سعدا أجاب على هذا الإنكار في جوابه الى الملك ، فقد جعل أول سبب لولايته الحكم ثقة الأمة وضرورة احترام ارادتها . فجاء في أول الخطاب قوله : فان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتمكم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف ، توجب على ، والبلاد داخله في نظام نيابي يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلاهما ، الا أتضح عن مسئولية الحكم .. » (١٢) .

ثم لم تلبث هذه الاشتباكات الخفيفة أن دخلت في دور صدام حاد ، عندما بدت أول مشكلة حقيقية تمس ، بشكل جوهري ، أهم التعديلات التي أدخلها الملك على الدستور ، وهو حق تعيين الشيوخ المعينين . فلقد مر بنا كيف زاد هذا التعديل عدد الأعضاء المعينين من ثلاثين عضواً الى عدد نسبي هو الخمسين من مجموع أعضاء المجلس . وذكرنا أن الغرض من ذلك وصح المجلس تحت رحمة الأعضاء المعينين من قبل الملك . وقد أثبت الموقف الصلب الذي اتخذه الملك فؤاد من هذه المسألة صحة هذا الغرض . فقد تمسك بأن التعيين من حقه ، ارتكنا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم ، وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على

مقتضى أحكام قانون الانتخاب . ولكن سعد زغلول كان قد أعد للأمر عدته ليجرد هذه المادة مما صيغت لأجله ، فقد تمسك بأن حق الملك فى التعيين ليس حقاً خاصاً يستعمله بدون أن يشرك فيه وزراءه ، ولكنه معلق على نص المادة ٢٨ من الدستور التى نقضى بأن يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وعلى أن الوزارة هى المهيمنة على مصالح الدولة كما تنص المادة ٥٧ من الدستور ، وعلى أن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب تنفيذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون كما تقتضى المادة ٦٠ من الدستور . وعلى أن أوامر الملك شفهية أو كتابة لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال كما تنص المادة ٦٢ من الدستور .

وهنا نجم أول خلاف دستورى حاد بين الملك فؤاد وسعد زغلول اخذ يهدد بإزمة خطيرة عندما أصر الملك فؤاد على موقفه . على أنه لما كانت مقاومة سعد زغلول فى ظل الظروف التى كانت مواتية له بشكلى لم يسبق له مثيل ، تعتبر عبثاً لا طائل تحته ، فقد اضطر الملك فى النهاية الى قبول التحكيم فى هذه المسألة ، واختير لجنة التحكيم البارون فان دن بوش العالم البلجيكي والنائب الصومى للمحاكم المختلطة وقتئذ ، نظراً لأن المادة ٧٤ المذكورة كانت مأخوذة من الدستور البلجيكي . وقد درس البارون فان دن بوش المسألة ثم أفتى بأن « عدم مسئولية الملك ، تعتبر أساساً لذلك النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه . وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك فإذا استثنى عمل واحد ، فإن هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه . ولذلك فإن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » (١٣) . وهكذا انتهى الخلاف لصالح الأمة . وكان سعد زغلول فيما يبدو ميئاً هذه المسألة من قبل أن يتولى الحكم ، ولهذا كان يلج فى وجوب عدم استمرار وزارة يحيى ابراهيم باشا فى الحكم الى أن تتم عملية انتخاب مجلس الشيوخ (١٤) . وذلك حتى يجرى الانتخابات فى عهده ولا يتيح للملك الفرصة للتصرف فى تعيين أعضاء الشيوخ فى عهد وزارة يحيى ابراهيم باشا كما فعل بالنسبة لرجال السلك السياسى ، وقد حقق غرضه

تطور العلاقات بين الوزارة الدستورية وحكومة العمال

بدأت العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كاحسن ما تكون العلاقات بين هاتين الحكومتين منذ أن انتعشت الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العظمى . وقد أخذ الطرفان يتبادلان الملاحظات . ففي الخطاب الذي ألقاه سعد زغلول في النواب في الحفل الذي أقاموه لتكريمه في فندق شبرد في ٢٥ يناير ، قال : « ومن علامات إذن الله بتجاح سعيينا أن تقوم في الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحققة ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبني على قواعد الحق والعدل » . وكان المستر مكدونالد عند حسن ظن سعد زغلول به ، فعندما طلب منه الأخير ، عقب توليه رئاسة الوزارة ، الإفراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بإدانتهم في عهد الثورة ، وفي مقدمتهم عبد الرحمن فهمي بك وزملاؤه المحكوم عليهم في قضية « جمعية الانتقام » - وكان قانون التضمينات ينص على جعل العفو من اختصاص لجنة تؤلف للنظر في المقترحات الخاصة بذلك - أجاب المستر مكدونالد سعد زغلول الى طلبه ، وجاء في خطابه بهذا الخصوص : « ان الحكومة البريطانية قررت الموافقة على أن يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل الى أقصى درجة مستطاعة ، وأن تنزل عن كل حقوقها في الأحكام الصادرة عليهم . ولا نرى لزوما للتقيد بأحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتى مصر ولندن في ٥ يولييه ١٩٢٣ (إشارة الى قانون التضمينات) في إصدار هذا العفو » ، أى إنها تتنازل عن الحق الذي احتفظت به في هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين الا بقرار من اللجنة المختصة (١٦) .

بيد أن المستر مكدونالد لم يسرف ، مع ذلك ، في المجاملة الى الحد الذي ينسب فيه الرد على ما جاء في البرنامج الوزاري الذي ضمنه سعد زغلول باشا خطابا الى الملك بقبوله تأليف الوزارة ، وفيه يعطى أن قبوله تأليف الوزارة لا يعتبر اعترافا « بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى » (١٧) . - يريد عدم الاعتراف بتصفقات تصريح ٢٨ فبراير - ففي اجابة للمستر مكدونالد على سؤال من المستر Ormsby Gore في مجلس الصوم ، أكد أن حكومته تعتبر نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير (١٨) . وقد تظاهر الطلبة في مصر احتجاجا على هذا التصريح . ولكن سعد زغلول خطب فيهم قائلا أنه لا محل للاحتجاج على « تصريحات لا تربطنا لأن مستر مكدونالد حر في أن يصرح بما يراه ، كما أنني أنا

ايضا حر في أن اصرح بالتصريحات التي أرى أنها ضرورية لحفظ حقوقنا » (١٩) .

وفي يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ ، افتتح البرلمان . فاجتمع أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ في دار البرلمان ببيتة مؤتمر ، حيث أقسم الملك أمامه اليقين الدستوري ، وألقى سعد زغلول باشا أول خطاب عرش طبقا للدستور . **وبهذا انتقل ميدان الجهاد الوطني الى داخل البرلمان** . وقد تليت في البرلمان برقية تهنئة من المستر مكدونالد الى سعد باشا هناك فيها بافتتاح أول برلمان مصرى ، وأعلن ان « حكومة جلالة الملك مستعدة الآن ، وفي كل وقت ، أن تتفاوض مع الحكومة المصرية » (٢٠) . وأهمية هذه العبارة ان المستر مكدونالد أطلق كلمة التفاوض فيها ولم يقيد بها بشئ . وقد تناول سعد زغلول في خطاب العرش مسألة المفاوضات فصرح بأن حكومته « مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد ، لتحقيق الامانى القومية بالنسبة لمصر والسودان » (٢١) .

على أن عبارة « تحقيق الامانى القومية لمصر والسودان » ، لم تلبث أن صادفت استياء لدى كل من خصوم سعد في البرلمان ولدى الحكومة البريطانية . وكانت هذه العبارة قد صيغت في حذر حتى لا تسبب لصاحب العرش أزمة كازمة لقب ملك مصر والسودان عند اعداد الدستور (٢٢) . ولكن بعض الممارضين أخذوا على الوزارة ما عدوه ضعفا أو إبهاما في هذه العبارة . وقابل سعد النقد بموقف حاسم ، فأعلن ان أى تعديل في الخطبة معناه حتما استقالة الوزارة . ثم أزال التواء العبارة بتحليل لفظي للكلمات التي تشتمل عليها فقال : « هل فهمتم من الامانى القومية معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ كلا . الامانى لفة جمع أمنية ، والأمنية هي ما يتمتعها الانسان . والقومية نسبة للقوم ، والقوم هم المصريون ، والمصريون ما الذى يتمتعونه ؟ يتمتعون الاستقلال التام . حينئذ فالامانى القومية هي عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان » (٢٣) .

اما الحكومة الانجليزية فان اشارة سعد زغلول الى السودان في خطاب العرش قد جعلتها تحس بالقلق بخصوص المفاوضات التي ستجرى بينها وبين سعد زغلول (٢٤) . ولم يلبث هذا القلق أن أخذ يتزايد مع ممارسة سعد زغلول للحكم : ففي يوم ١٠ مارس اتصل سعد بدار المندوب

السامى يقترح تعديل القانون رقم ٢٨ الذى صدر فى العام السابق بخصوص تعويضات الموظفين الأجانب (٢٥) . وكان هذا القانون يقضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وحيات وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضمانا مضاعفة ، كما كان من شأنه تحصيل الحزاة المصرية اعياء تقالاً نأت بها (٢٦) . لهذا لم يتردد سعد زغلول فى اعلان استنكاره وزملائه لهذا القانون ، ولكنه فى الوقت نفسه رأى أن يوجه نظر النواب الى أن الوزارة السابقة لم تكتف بأن جعلته قانوناً ، بل جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا . « فهل يمكننا أن ننقض معاهدة بمجرد أن زغولا تسلم الحكومة وقال انه استنكر هذا القانون ، فلا ينفذ المعاهدة ؟ هل نأخذون على عاتقكم مسئولية ذلك ، وأنا فى الحال أنذر الدولة الانجليزية . لقد بحنت أنا وزملائي الأمر كما ينبى ، وحفظنا فيه حقوق البلاد . قلنا ان الوزارة الحالية لا تقر هذا القانون ، وتعتبره مرفعاً للخزينة مخالفاً للدستور ، ولكن اجتناباً لسوء التفاهم تقس الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لها فى مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة » (٢٧) .

على أن المستر مك دونالد لم يلبث حين أبلىغ برغبة سعد زغلول فى تعديل هذا القانون ، أن أرسل البرقيات التى يحذر فيها تحذيراً شديداً من هذا التعديل (٢٨) . ويبدو إنه حدد بالرجوع الى الحالة الأولى قبل الارتباط ، ففي جلسة مجلس النواب الخامسة والخمسين المنعقدة فى ٢٤ يونية بشأن التصديق على اعتماد المبلغ المخصص لتعويض الموظفين الأجانب ، قال سعد زغلول للنواب : « اذا تشبثنا ببطان القانون وامتنعنا عن التنفيذ ، وقالت لنا هذه الدولة : ليكن ذلك ، ولنرجع الى الحالة التى كنا عليها قبل الارتباط ، فهل يمكننا أن نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة ؟ هل منكم من يقول هذا ؟

أصوات - حاشاً .

سعد زغلول - ما كنت أريد أن أقول ذلك ، ولكن الضرورة الجائتني اليه . نعم إن المبلغ باهظ . ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب لقد اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سيادتنا الداخلية لأن الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاماً (٢٩) » .

وفى الحقيقة أن الحكومة كانت فى ذلك الحين مشجرة عن مساعدتها

في إحلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب ، ولم تكن ههنا
السياسة الا استجابة لرغبة الانتلجنتسيا المصرية التي كانت تلك المسألة
محل شكواها الدائم على النحو الذي مر بنا . ويلاحظ أن وزارة ثروت
باشا قد عملت في هذا المضمار ، ولكن ذلك لم يكن بالصورة التي اثار
سخط الانجليز كما جرى في عهد سعد زغلول . وقد هاجم « لويد »
هذه الاجراءات فقال انها تمت على حساب كفاءة الادارة ، وانه من المشكوك
فيه تماما أنه كان يوجد من المصريين من تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة بحيث
يستطيعون أن يشغلوا هذه المناصب والوظائف (٣٠) .

على كل حال فان هذه العوامل مجتمعة ، جعلت الحكومة المصرية
تعتمد النظر في موقفها بخصوص المفاوضات التي كانت ترجو أن تقوى
مركزها على حساب مصر . فقد أرسل المستر مكدونالد الى اللورد النبي
يطلب اليه أن يحاول استكشاف المدى الذي كان سعد زغلول على استعداد
للمضي اليه ، وعلى أي الأسس يكون . إذ كان ظاهرا إنه اذا كان سعد
سيستسك بصريحاته المتكررة العلنية ، فان اجراء المفاوضات لن يكون
من ورائه أي فائدة . على أن اللورد النبي رأى أن وقت الاتصال بسعد
زغلول بهذا الخصوص قد فات ، وإن الآمال قد بنيت في مصر على وصول
حكومة عمالية الى الحكم ، وكان سعد زغلول معزما عرض القضية المصرية
عليها بنفسه ، ومن ثم فقد استبعد النبي أن سعد زغلول سوف لا يكون
مستعدا للتقابل معها في منتصف الطريق وقبول حل وسط . وقد رد
المستر مكدونالد على ذلك بأنه ما لم تتوفر لديه بعض الدلائل على أن
رغبات سعد زغلول « سوف لا تتعارض بشكل مثير مع دعوانا التي
لا يمكن التنازل عنها بشأن السودان والدفاع عن القناة بصفة خاصة ،
فاني لن آكون راغبا في دعوته للقيام بمفاوضات في لندن » . ولكن
اللورد النبي رد في ٦ ابريل بأنه ما يزال على اعتقاده بأن الخطوة التي
أخلت لا سبيل الى التكميل فيها ، ونصح رئيسه ، بعد أن أشار الى ميل
سعد زغلول الى الاعتقاد في حسن نوايا الحكومة الانجليزية ، بالامتناع
عن القيام « بعمل من جانبنا يؤدي الى اختلال هذه الثقة » . وذكر أنه
لا يعتبر فشل المفاوضات أمرا محتوما ، وأن الطريقة التي اقترحها تتيح
أحسن الفرص للنجاح . وفي يوم ١٦ ابريل كتب الى المستر مكدونالد
يقترح تفويضه في أن يبلغ سعد زغلول انه اذا وافق على عقد محادثة
هجومية دفاعية ، تصبح مصر بها حليفة في حالة اشتباك انجلترا في
حرب ، فان حكومة جلالة الملك تكون على استعداد لمناقشة انسحاب
القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية ، واسقاط دعواها في حماية

الإجانب والافليات ، وتشرك مصر في ادارة السودان بطريقة أكثر فعالية
من قى قبل ، وتبحث الغاء منصبى المستشارين المال والقضائى (٣١) •
ولكن المستر مكدونالد فيما يبدو رفض هذا الاقتراح ، لان سعد زغلول
لم يصله شئ بهذا الخصوص • وعلى كل حال فى شهر ابريل أرسل
المستر مكدونالد الى سعد زغلول يقترح عليه أن يتلاقيا فى لندن حوالى
شهر يونية أو أوائل يولية لاجراء المباحثات حول المسألة المصرية ، وقد
رد سعد زغلول على هذا بالقبول (٣٢) •

أرسل رئيس الوزراء البريطانى الدعوة الى سعد زغلول
لمناقشة المسائل معه فى لندن ، وكانت الدعوة ، كما قال سعد زغلول
فى مجلس النواب ، غير مفيدة (٣٣) • ولكن هل كان معنى ذلك أن
العقبات فى سبيل المفاوضات قد زالت نهائيا ؟ فى الواقع إن هذه العقبات
كانت تنجدد باستمرار كلما اقتربت المفاوضات • ولم يكن منشأ ذلك
الا شدة التناقض بين ما كان يرمى اليه كل من الفريقين من المفاوضات ،
هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر فقد كانت المعارضة البريطانية فى
البرلمان لا تفتأ فى تلك الاثناء تطالب المستر مكدونالد بالقاء بيانات تحدد
مركز الحكومة البريطانية من المفاوضات المنتظرة ، وكان المستر مكدونالد
يعمل لارضاء المعارضة بالقاء بيانات تثير نائرة الراى العام فى مصر ،
وتدفع سعد زغلول الى الرد عليها بأعنف منا • ولم تكن المعارضة فى
البرلمان المصرى بأقل تطرفا وقلقا من المعارضة فى البرلمان البريطانى ،
فقد كانت لا تفتأ هى الأخرى توجه الاسئلة المرحجة الى سعد باشا الذى
كان لا ينسى فى رده عليها صفته كزعيم أمة • فكانت العلاقات المصرية
البريطانية من ثم تدور فى حلقة مفرغة من التصريحات المتيرة من كل من
الجانبين ، حتى اخذت السحب تتقاطر باستمرار الى جو المفاوضات
المنتظرة لتزيده أكفهرارا •

فى يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أدلى المستر مكدونالد بتصريح فى مجلس
العموم البريطانى ذكر فيه أن المفاوضات بين الحكومتين الانجليزية
والمصرية ستكون قائمة على أساس السياسة التى أقرها البرلمان الانجليزى
فى ١٤ مارس ١٩٢٢ • (٣٤) (يريد تصريح ٢٨ فبراير) • وكان من
الطبيعى أن يحدث هذا التصريح صدها فى البرلمان ، لأن معنى ذلك -
كما قال النائب عبد الرحمن الرافعى - « أن الدعوة الموجهة الى الحكومة
المصرية مقيمة بتصريح ٢٨ فبراير • لذلك يجب على البرلمان المصرى أن
يعرب عن رايه صراحة ، والا عد سكوته اقارارا ضمنيا بقبول التجففتات

الواردة في هذا التصريح ، وقبول الدعوة المفيدة بهذه التحفظات ، (٣٥)
وقد سارع سمسد زغلول بتأييد استنكاره لتصريح ٢٨ فبراير فاعلن
بجلسة ١٠ مايو أنه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وإن الحكومة لا تدخل
المفاوضات الا حرة من كل قيد . والا مستنكرة محتجة على أن لا تجلث
حقا في الاحتفاظ بالنفط الأربع . وفي جلسة ١٧ مايو رد على سؤال عن
الجيش والسودان فقال : « ان سردار الجيش المصرى موظف مصرى ،
ومرئوس لوزير الحربية المصرية ، ومسئول أمامه قانونا ، ويجب عليه
قانونا أن يرجع اليه فى أعماله . أما مرتبه فيقتاضاه من الخزينة المصرية
كما رد على سؤال آخر بقوله : « لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون
الرئيس الأعلى لقواتها اجنبيا . بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن
هكذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه . كما ان اقامة السردار
بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب
أن نتخذ الوسائل لازالة ذلك (٣٦) » .

وقد أثرت هذه التصريحات على العلاقات بين سمسد زغلول والمستر
مكدونالد تأثرا سيئا ، كما ذكرنا ، وانكشف ذلك يوم ٢٥ مايو عندما
اعلن سمسد زغلول في مجلس النواب ، ردا على سؤال لأحد النواب عن
موعد المفاوضات : « ان المفاوضات تبدأ بين الحكومتين حيث ينتهى ما قام
حدثا في طريقها من عقبات ، فإذا ذلت هذه العقبات بما فيه صيانة
كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد المفاوضات وإعلانها
للأمة » (٣٧) . ويفهم من مراسلات اللورد ألنبي مع المستر مكدونالد
أن العقبة التي أشار إليها سمسد زغلول ، هي تمسك إنجلترا بموقفها من
تصريح ٢٨ فبراير : ففي يوم ٢٣ مايو كتب الى المستر مكدونالد قائلا
أن سمسد زغلول إنما يأمل في أن يتمكن ، عن طريق المناورة ، من زحزحة
حكومة جلالة الملك عن شدة تمسكها بالتصريح . وقال انه يثق مع ذلك
في انه من الممكن الادلاء ببعض التصريحات التي قد تكفى لبعث الطمأنينة
الى قلبه . على أن المستر مكدونالد رد عليه في ٣٠ مايو بقوله : « ان
مركز بريطانيا العظمى في مصر ، مهما قال المصريون ، شرعى تماما من
جميع الوجوه القانونية والدولية . فقد كانت مصر ، من الناحية
الشرعية ومن الناحية الفعلية ، محمية بريطانية ، الى أن قامت حكومة
جلالة الملك بتعديل هذا الوضع ببعض ارادتها ومنحتها قدرا من
الاستقلال . ولم يكن غير حكومة جلالة الملك من له الحق في أن يفعل
ذلك . واستقلال مصر ، أو القدر القائم منه ، بناء على هذا ، هو نتيجة
مباشرة لأجراء حكومة جلالة الملك . . . » ثم ذكر المستر مكدونالد في

هذا الكتاب ان « الميزة الكبرى للتفاوض مع سعد زغلول ، انما هي في احتمال أن اتفاقا يقبله هو سوف تقبله مصر ، وأيدى اعتقاده بأن سعد زغلول يبالغ في تصوير الصعوبات التي يوجهها بقصد تحقيق هدفين : الاول الحصول على شيء يمكن أن يعتبره ، في حالة فشل المفاوضات ، بمثابة اعتراف بأن تصريح ٢٨ فبراير لا تأثير له بدون اعتراف المصريين به . اما الثاني فهو أن يجعل حكومة جلالة الملك تبدو في صورة الجانب الراغب في المفاوضة بأى ثمن حتى تضفى على مركزها في مصر صبغة شرعية ليست لها بغير ذلك (٣٨) » .

تطور النزاع على السودان

في أثناء ذلك كانت صخرة السودان تتقدم حيثما لتسد الطرق ، لمدة اثني عشر عاما أخرى ، أمام أى اتفاق بين البلدين ، وذلك بعد أن تطور الاهتمام بها في كل من مصر وانجلترا بشكل سريع ، وتطورت الحالة تبعاً لذلك في السودان بما أدى الى وقوع الحوادث الخطيرة الى جرت فيما بعد . ويمكن القول في نفة بأن ازدياد اهتمام مصر بالسودان وقلتها عليه ، كان نتيجة مباشرة لازدياد اهتمام انجلترا به ورغبتها في الاستئثار به ، بعد تحرك المصريين المفاجيء عقب انتهاء الحرب العظمى من أجل استقلال بلادهم . والقضية قد لحصها جواهر لال نهرو في عبارة واحدة فقال : « عندما برزت مسألة استقلال مصر ، اراد البريطانيون الاحتفاظ بالسودان ، كما أن المصريين من جهة أخرى شعروا بأن وجودهم نفسه يعتمد على اشرافهم على منابع النيل العليا في السودان . ولهذا نشأ التضارب في مصالح الفريقين (٣٩) . »

والحقيقة أن الحركة الوطنية عندما قامت في مصر في بداية الامر ، قامت من أجل استقلال مصر ، لا من أجل استرداد السودان من النفوذ البريطاني . صحيح أن سعد زغلول طالب في مذكرته الى مؤتمر الصلح في ٢٠ يناير ١٩١٩ برد السودان الى مصر ، كما ردد في خطبه وتصريحاته أن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية ، ولكن يلاحظ أن توكيل الوفد خلا من ذكر السودان ، كما أن تدخل الحزب الوطني لتعديل صيغة التوكيل لم يشتمل على اضافة اسم السودان الى الصيغة ، بل اقتصر على عبارة الاستقلال . ولم يكن ذلك لقللة اهتمام المصريين بالسودان ، وانما لأنهم كانوا يدركون أن مسألة الاستقلال هي المقدمة الطبيعية لممارسة

مصر -حقها في السودان • ويلاحظ أن الحماية التي هب المصريون لمحاربتها كانت مفروضة على مصر دون السودان ، وقد ظلت مصر مشغولة بمحركاتها ضد الحماية الى أن أزيلت بتصريح ٢٨ فبراير •

ولقد أشرنا الى موقف سعد زغلول من مسألة ترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد بعد الانتهاء من موضوع مصر • وكانت نظريته أن مصر تستطيع وهي قوية أن تحصل على حقوقها كاملة في السودان ، على أن المندوبين الوفديين لما سافروا الى مصر لعرض مشروع ملتر على الأمة ، تبينوا أن الأمة شديدة الحرص والرغبة في أن تحل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لمصر ، وعلى أساس تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها على السودان • وقد اعتبر هذا تحفظا أضيف الى التحفظات المشهورة على مشروع ملتر •

ولما ذهب وفد عدلي باشا الى لندن للمفاوضة مع اللورد كيرزن ، اتخذ موقفا وسطا • فقد فضل الفراغ من المناقشة في المسائل الأخرى قبل أن يعالج مسألة السودان • ففي حديث جرى بين عدلي باشا والمستر لويد جورج في الجلسة العشرين قال : « إما السودان فهو مسألة أخرى ، وهي كبيرة الأهمية عند المصريين ، لنا بشأنه مطالب لم نبدها بعد ، لأننا أردنا أن تبين أولا ما اذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر • وكنا قد اعترضنا انه اذا تم الاتفاق بشأنها ، انتقلنا الى بحث مسألة السودان • فهي مسألة لم يأت دورها بعد (٤٠) » • على أن اتجاه الانجليز كان يرمى في ذلك الحين الى البت في المشكلة برمتها - على حد قول صدقي باشا - (٤١) ولهذا شرح عدلي وجهة النظر المصرية بشأن السودان في حديثه مع المستر لندي على النحو الآتي :

« اذا كان لنا أن نتكلم في السودان الآن ، فاني أحب أن اعرف أولا رأيك في مركز السودان ؟ فقال المستر لندي : « انه تحكم ثنائي Condominium » (ملك مشترك) • فقال عدلي باشا : « انما الاشتراك في الإدارة • أما حق السيادة فهو لمصر وحدها ، كان السودان لمصر ، فتركته زمتا ، ولكنها لم تقارحها لحظة فكرة استرجاعه ، حتى تهينأت الظروف لإعادة فتحه ، فاشتركت انجلترا مع مصر في جزء من التجريدة التي أرسلت اليه والأموال التي اتفقت عليه ، ولكنها لم تدع يوما حقا في السودان بسبب ذلك الاشتراك ، فانما فتح السودان باسم مصر والمصلحة مصر ، وما زالت مصر تأسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب • وقد أعلن

ذلك أكثر من مرة رجال السياسة والجيش واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان نفسه • »

مستتر بنفسى : ولكن المرفوع على دور الحكومة فى السودان هو العلمان الانجليزى والمصرى •

عملى باشا : نعم ، ولكن السبب فى ذلك لم يكن الرعبة فى تقرير حق سيادة لانجلترا على السودان وانما كان ذلك لأسباب خاصة ، أهمها اتقاء سريان الامتيازات على تلك البلاد وما كلف يخنى أن ينتج عنها من تعطيل تنظيم السودان ورقية موارده وغل يد الحكومة عن أن تنطلق فيه بجميع صنوف الاصلاح • فالسودان أرض مصرية ، ولا نزاع فى أن مصر حق السيادة عليه • وانما وضعت اتفاقية ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك بين مصر وانجلترا فى ارادته ، على انك لا تجهل أن نصيب مصر من تلك الشركة فى حكم العدم فان الادارة أصبحت انجليزية محضّة ، وكل ما لمصر الآن هو أن القرارات التى يصدرها حاكم السودان تبلغ الى رئيس مجلس الوزراء مجرد تبليغ ، وليس لهذا أن ينقض أمرا أو يبرم حكما • والذى يعنيننا الآن من أمر السودان هو أن نقرر من جديد حقوقنا فيه ، وأن يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجى • وآية ذلك أن يكون لمصر يد فى ادارة السودان • أما الصورة الفعلية لتلك اليد فهى محل بحث • وأرجو الا يسبق الى ذهنك اننا نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لقضاء شهوة السلطة ، وانما يدفعنا الى ذلك النظر فى مصالحنا فى السودان والحرص على توفيرها • وأول هذه المصالح النيل ، ولكن السن ليس كل ما يعنيننا فى السودان ، فهناك الجيش السودانى ووجوب نيابته للجيش المصرى واخلاصه لولى أمر مصر ، وهناك مسألة هجرة المصريين الى السودان ووجوب أن يجدوا كل التسهيلات الممكنة ، وأن يتمتعوا بكل الحقوق ، وهناك تموين السودان لمصر ، ولست ابغى حصر المسائل التى تهمنا فى السودان ، وانما أردت أن أسوق لك مثالا على المصالح المختلفة التى يمكن أن تقوم لنا فيه • (٤٢) •

ازاء هذا الدفاع القوى المعزز من جانب عدلى باشا ، لم يجد الانجليز بدا من رفع النقاب عن أطماعهم فى السودان ، والتصريح بعزمهم على الاحتفاظ بمركزهم فيه • وفى الجلسة التالية (العشرين) وكانت بين عدلى باشا والمستر لويدي جورج ، بين الأخير بطريقة لاتقبل الجدل « ان لمصر شأننا غير شأن السودان ، فاننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها ، لانريد

التدخل في شئوننا ، ونريد أن تربطنا وياها محالفة حقيقية ، ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو أن ننزل عن مركزنا فيه على الصورة التي ننزل بها عن مركزنا في مصر (٤٣) . ولم يلبث اللورد كيرزن ، عند صياغة المادة الخاصة بالسودان ، أن أكد هذه الحقيقة ، مترسما خطى اللورد ملبر ، فقصر حقوق مصر في السودان على مياه النيل ، فجاء في هذه المادة : « حيث أن رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الجارية التي كانت تقوم بها في الماضي ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا » . وقد رد وفد عنل باشا على هذه المادة بالرفض لأنها « لا تكفل لمصر التمتع بمالها على تلك البلاد (السودان) من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل » . (٤٤)

وهكذا ازداد اهتمام الرأي العام المصري بالسودان ، عندما أحس بمحاولات الانجليز للاستئثار به . وقد أتاح له انتهاء معركة الحماية في ذلك الوقت الفرصة لتركيز جهوده في تلك المسألة التي باتت تحتل مركز الصدارة في قائمة المشاكل الوطنية ، وكانت أزمة النصوص الخاصة بالسودان في الدستور من العوامل التي أذكت جذوة الاهتمام به ، حتى اذا وصلت الوزارة الدستورية الى الحكم ، كانت المسألة قد أصبحت الشغل الشاغل للمصريين ، مما تردد صداه بصورة عنيفة في البرلمان المصري ، ودخلت المسألة بذلك في اخطأ أطوارها .

وقد بدأت أول محاولة رسمية من جانب حكومة سعد باشا للوقوف في وجه السياسة البريطانية في السودان عندما أقيم في أوائل عام ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الامبراطورية في «ومبلي» بالطرف النمسالي الغربي للنمـن ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأي الحكومة المصرية . فلما علم سعد زغلول باشا بذلك أرسل في يوم ٣٠ أبريل برقية الى السير لي ستاك الحاكم للسودان يطلب إفادته على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبل الاشتراك فيه من غير إذن الحكومة المصرية ؟ وقد رد الحاكم العام ، عن طريق

المنسوب السامي، بأنه أرسل إلى حكومته يطلب المعلومات عن جليلة الأمر . فكتب إليه سعد زغلول يوجه نظره إلى نقطتين : الأولى ، انه كان ينتظر منه الرد مباشرة لا عن طريق المنسوب السامي . والثانية ، أن المسائل التي طلبها منه إنما تتعلق « بأعمال هي من خصائصكم » ، لا من اختصاص الحكومة البريطانية ؟ . ثم أرسل سعد زغلول في نفس اليوم إلى وزير مصر المفوض في لندن (عبد العزيز عزت باشا) لكي يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية على دعوة السودان إلى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير إذن من الحكومة المصرية وتخطيها لها ، باعتبار أن في كلا الأمرين اعتداء صارخا على حقوق مصر ، وعلا غير ودي ضد الحكومة المصرية . وقد جاء الرد إلى سعد زغلول من الحاكم العام يفيد به أن الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان هو المنسوب السامي ، فصرفه هذا إنما كان « عملا بالاجراءات المتبعة » . ثم يعتذر إليه على ما بدا من عدم اللياقة في تأخير الرد على برقيته ، وهو « الأمر الذي يرجع إلى هذا الفهم الخاطئ » . كما تلقى سعد أيضا خطابا من اللورد اللنبي في ١٢ مايو يتضمن مفهوم خطاب الحاكم العام ، ويخبره بالمعلومات التي تلقاها من حكومته ، ويتضمن أن المعرض ليس وفقا على الامبراطورية البريطانية ، بل فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسي ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت .. »

على أن سعد زغلول لم يقتنع بهذا الرد ، فقد رد عليه بخطاب في ٩ يونية أوضح فيه « أن من الصعب التسليم بأن تكون دار المنسوب السامي واسطة للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فإن اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ، ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها ، إلا أنه من الواضح أنها تتعارض في معناها وفي مبنائها مع النظرية المذكورة في خطابكم . وفي الحقيقة انه يتضح جليا من نص المادة الرابعة صراحة على أن كل إعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال إلى المعتمد البريطاني في القاهرة وإلى رئيس مجلس نظار سمو الحديو العظيم . وبناء عليه فإن الطريق الطبيعي الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر ، وهذا ما قصده واضعو اتفاقية ١٨٩٩ ، وفعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان يتخاطبان مباشرة في غضون المئة التي تلت توقيع الاتفاق ٠٠ . وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مفاير لها ،

فلا يكون هناك أى مبرر لا لباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان العام » . أما من جهة تمثيل السودان ، فقد بين سعد زغلول انه بالنظر الى الظروف التى حلت فيها لا يمكن أن يبرره **الحكم الثنائى فى ادارة السودان الداخلية** . تم اوضح أنه ما كان ليحتج لو أن السودان مثل فى نفس الوضع الذى مثلت فيه العجم والولايات المتحدة والتبت . وأبدى أسفه لأن الحادث وقع ، « ونحن على أبواب المفاوضات » . نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر مكدونالد ، ولكن من واجبى أن أحتج على كل ما اعتبره ماسا بحقوق مصر . (٤٥) »

المذ الثورى فى السودان

على أن الصراع الناشب بين مصر وانجلترا على السودان كان لابد أن ينعكس على السودان نفسه . فقد كان الانجليز فى ذلك الوقت ، ومن قبل ذلك ، يمهدون لأنفسهم السبيل فى السودان ببث الدعاية بجميع الوسائل لغرس شعور الكراهية للمصريين عند جميع أفراد الشعب السودانى ، وخاصة عند غير المتعلمين منهم وعند رجال القبائل . فقد أفهم هؤلاء جميعا أن المصريين يريدون استعبادهم كما استعبدوهم من قبل أيام الحكم التركى . وادخل فى روع الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بيماء النيل ، وأنها هى التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى للسودان (٤٦) . وفى نفس الوقت كان موقف انجلترا من مسألة السودان متفقا فى ظاهره مع النظريات الدولية الحديثة ، مثل « حق تقرير المصير » ، ومصالحة السودانيين وارادتهم ، تلك التى كانت تنسجم مع الاتجاه الدولى . وهذه السياسة كانت من الناحية الفعلية أنجح من سياسة المصريين الذين تسلطت عليهم ثقافتهم القانونية ، مسواء فى القضية المصرية أو فى مسألة السودان . فراحوا يدافعون عن وجهة نظرهم بالأسانيد والبحوث التاريخية والمعاهدات الدولية وتصريحات الانجليز من وزراء وساسة .

ومع كل ذلك فان اعتبارات اللغة والدين والقومية ، التى كانت تتيح للعناصر المصرية التى تعمل فى الجيش والسلوك الإدارى والتجارة ، الفرصة للتغلغل فى أسر وسرعة فى المجتمع السودانى ، كانت ترجح كفة الشعور السودانى الى جانب مصر . ولقد كان المجتمع السودانى فى ذلك الحين يشهد محاولة الجيل الحديث من أبنائه ، الذى نال قسطا من العلوم

المصرية ، ونال حظا أوفر من الصقل في دواوين الحكومة ، انتزع أزمة القيادة من انزعافات الدينية التي كانت منذ قيام الحكم الثنائي في السودان الى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، تخوض المعركة باسم الجهاد الديني . وقد بدأت هذه المحاولة بتأسيس أول ناد للمتخرجين من المدارس السودانية في صيف عام ١٩١٨ ، وقد أعلن هذا النادى الحرب العلنية أنا والسرية في كثير من الأحيان على « الصوفية » . وساهم في نشاطه بأكبر نصيب أعضاء هيئة التدريس الذين وجدوا في طلبة المدارس والناشئة في الأندية تربة صالحة لغرس بذور دعوتهم وتمهدها .

فلما نشبت الثورة الوطنية القومية في مصر في عام ١٩١٩ ، بدأ هؤلاء الافراد القلائل في السودان يستنهضون الكتلة المستنيرة من مواطنيهم من تجار وموظفين . وقد قصروا عملهم في أول الأمر على نشر أخبار الثورة المصرية مع شيء من المبالغة في تمجيد رجالها وقادتها ، وإحاطتهم في حاضرم وماضيهم بهالة من البطولة والنبوغ ، حتى صار لاسم سعد زغلول وحيد الباسل من الاحترام والاكبار مالم يتأت لاسم أى بطل من أبطال التاريخ الأولين - كما يقول الاستاذ أحمد خير المحامى - ثم امتد نشاطهم فبدأوا يعملون لتأليف الجمعيات السرية في شكل خلايا محدودة الافراد ، مجهولة الحلقات ، وكان لهم في الصحافة المصرية المادة الكافية للتوجيه ، كما كان يزيد في حماسهم ما يتعرض له قادة الثورة الوطنية في مصر وجنودها المعروفون والمجهولون من اضطهاد واعتقال أو نفي وإعدام . وكان لأسلوب المقاومة الشعبية التي تمثل في اضراب الموظفين ومقاطعة لجنة ملنر أثر عميق هز أوضاع الحياة السودانية من جذورها وزاد في قوتها وثقتها بنفسها . (٤٧)

وتفسير موقف الانتلجنسيا السودانية من مصر وتمحيصها لها ولكفاحها ، سهل حين ، بالرغم مما قد يبدو من صعوبة في ذلك ، لما هو مفروض من رغبتها وسعيها وراء الوظائف التي يحتلها المصريون . وفي الحقيقة أن الانجليز هم الذين كانوا يستأثرون بجميع الوظائف العسكرية والادارية الكبرى في السودان ، فقد كانوا يشغلون وظائف : الحاكم العام وقواد الجيش وأركان حرب الحاكم العام وطاقاته والسكرتير المالى والسكرتير القضائى ومدير المخابرات ومديرى جميع الادارات ورؤساء كافة المصالح وسائر المديرات ، ووكلائهم (٤٨) . صحيح أن المصريين احتلوا الوظائف في السلك الادارى والجيش ، الا أن هذه الوظائف كانت قاصرة على الدرجات السفلى التي لا خطر لها . ومن ثم فقد كان واضحا أن الانجليز

هم العدو الرئيسي الذى يسيطر على مقدرات البلاد والذى يجب مقاومته .
فإذا انتقلنا الى الصعيد السياسى ، فإن طبيعة الحركة فى السودان كانت
تحتّم تأييد الحركة الوطنية فى مصر تأييدا تاما ، فقد كان واضحا
للسودانيين أنه لا أمل لهم فى اجلاء الانجليز عن السودان الا اذا تخلصت
منهم مصر أولا . ويلاحظ أنا نضع فى الاعتبار ما يمكن أن يكون قد نادر
من كراهية فى نفوس السودانيين نحو المصريين لأسباب قامت عندهم ،
أو عند بعضهم ، ولم يكن للمصريين يد فيها فى معظم الأحوال ، منها
اعتبار المصريين هم السبب فى وجود الحكم الانجليزى فى السودان وحكم
« الكفرة » فيهم ، وذلك باشتراك الجيش البريطانى مع الجيش المصرى فى
استعادة السودان . ومنها سياسة الانجليز فى استناد وظائف جبهة
الضرائب الى مأمورين من المصريين مع ثقل هذه الضرائب (٤٩) - على أن
قومة المصريين للتخلص من الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى ،
وضربهم الأمثلة فى التضحية والتفانى والبسالة ، قد رد هذه المشاعر فى
نفوس بعض السودانيين الى الورا ، لتفسح السبيل أمام سيطرة المشاعر
الوطنية التى أدركت بفطرتها ضرورة نصرته المد الثورى المتقمم فى مصر
أولا ، اذا أريد للسودان أن يتخلص من نير الانجليز .

ولم تلبث السياسة الانجليزية فى السودان أن دفعت الحركة
السودانية الى التطور لمصلحة مصر عندما ارتكبت خطأين : الأول .
تجليلها بارسال وفد سودانى من العدو والنظار الذين نصبوهم على القرى
وأعطوهم السلطان الى انجلترا فى عام ١٩١٩ ليعلن عن غضبه على المصريين
وحكمهم ، ورضائه عن الانجليز وعدلهم (٥٠) . ذلك أن هذه الحركة كان
لا بد أن يكون لها رد فعل فى العناصر الوطنية التى أخذت حينذاك تعتمد
مظاهر نشاطها ، فبالإضافة الى حركة الخريجين ، قامت فى عام ١٩٢٠ جمعية
من بعض الشباب سميت « جمعية الاتحاد » ، تدعو الى الاستقلال التام
لمصر والسودان ، وأخذت فى تهيئة الشعب للتحرر من النير الانجليزى
والنهوض فكريا واقتصاديا . وكانت تضم بعض الطلبة والاعيان والموظفين
ورؤساء العشائر الذين ألفوا عدة فروع لجمعيتهم فى بعض المدن (٥١) .
وفى عام ١٩٢٢ نظم الملازم أول على عبد اللطيف حركة ترمى الى تلبية
مواطبة الى محاولات الانجليز لفصل السودان عن مصر ، وإعلان علم
تمثيل من وقعوا عرائض الولاء للحكم البريطانى الا لأنفسهم ، ونضع
السياسة البريطانية . أما الخطأ الثانى الذى وقعت فيه السياسة
البريطانية ، فهو مقابلة هذه الحركات السياسية بالقمع ، فقد قدمت

الملازم على عبد اللطيف للمحاكمة أمام محكمة الجنائيات بالمحرم ، حيث قضت عليه المحكمة في يونية سنة ١٩٢٢ بالمحبس لمدة سنة كاملة . وقد اعتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجى بعظمتهم وتأييدهم (٥٢) .

وهكذا لم تكن تعزى وزارة سعد باشا الحكم في عام ١٩٢٤ ، وتنطلق مسألة السودان الى مكان الصدارة ، حتى كانت تلك إشارة باستئناف الجهاد السافر . (٥٣) فقد تأسست في لوائل عام ١٩٢٤ جمعية « اللواء الأبيض » في المحرم . وكان يرأسها الملازم على عبد اللطيف نفسه بعد خروجه من السجن . وكانت هذه الجمعية ترمي الى اشتراك السودانيين ، على مرأى ومسح من العالم ، في فضال وادى النيل ضد الاستعمار البريطانى ، وتسجيل سخط السودانيين واعتراضهم على بقاء الانجليز في شطرى وادى النيل . وقد ساهم في تأييد نفوذ الجمعية بالاحتجاج والمظاهرات فروع أخرى في المدن الكبرى . ولما كان أكثر أعضاء لجنهها الادارية من موظفى البريد والبرق والتليفون ، فقد لعب هؤلاء دورا كبيرا في نشر أخبار الجمعية وأوامرها . وضربوا سياجا محكم الحلقات من الرقابة على رؤساء الحكومة وما ينتهون اتخاذه من الاجراءات (٥٤) .

وفي ذلك الوقت كان الانجليز قد أخذوا يعدون عرائض مختلفة ضمنوها اعراب السودانيين عن ولائهم لهم ورضائهم عن حكمهم واغتيالهم بملهم ونقمتهم من المصريين . وقام مدير مصلحة المخابرات بنفسه و من يثق بهم من رجاله ، للحصول على توقيعات زعماء القبائل وعمد العشائر ونظار الأقسام على حدة ، وتوقيعات العامة وحدها . (٥٥) عند ذلك أخذ رجال جمعية « اللواء الأبيض » في جميع التوقيعات المضادة ومن نفس الأشخاص الذين وقعوا لمدير المخابرات ورجاله ، معلنين أنهم اكرهوا اكراما على التوقيع للمدير المذكور ، وانهم لا يبقون سوى البقاء الى الأبد في حظيرة الوطن الأكبر . ويذكر مصدر هذا الكلام ، وهو شاهد عيان انه وقعت في يده وثائق أعطاهها له اليوزباشى محمد صالح جبريل الذى وقف على الحقيقة من على عبد اللطيف نفسه ، وهى تدل على محاولة الانجليز السابقة الذكر ، قبادة الى اخبار أولى الأمر في مصر بكل التفصيلات ، وشغفها برخصة من العرائض المصنوعة في مصلحة المخابرات . (٥٦) وفي نفس الوقت غادر السودان الى مصر الملازم أول زين العابدين ، كممثل للعبيد السود ، والسيد محمد المهدي التعايشى ، ابن الحليقة التعايشى ، كممثل للعرب ، وهما يحملان وثائق مضادة في اجتماع « بأم درمان » من

الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض بالتقعة بهم • وتحرك وفد آخر للسفر الى مصر في الوقت نفسه « لمرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهالي للمليك البلاد » • على أن الحكومة السودانية سارعت بمنع هذا الوفد من السفر ، كما حجز الضابط على زين العابدين وزميله في حلفا بعد أن فتش وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ • وقد أرسل الوفد تلغرافا الى رئاسة مجلس النواب المصري بتاريخ ١٧ يونية ١٩١٤ يحتج فيه على منعه من السفر ويطالب بالحاج بتدخل الحكومة المصرية في الأمر بكل ما أوتيت من اقدام وعطف لايقاف ضروب التنكيل ، « لأن الأمة المصرية قاطبة مستولة امام التاريخ عن كل نازلة تحل بخدمة العرش المصري اينما كانوا ، وإن سفينة يدير ساعد دفتها يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزواجع والظلام » • وقد وقع التلغراف كل من : الطيب أبى بكر والشيخ رفيع الله وعزالدين راسخ ومحمد مر الحتم ومحمد الأمين أبو القاسم • (٥٧)

وإزاء هذا الاستفزاز من جانب السياسة الانجليزية ، خرج رجال جمعية اللواء الأبيض عن سريتهم ، فقاموا في ١٩ يونية بمظاهرات في أم ديمان وعطبرة وفي بور سودان ومدني • وكان يتقدم مظاهراتهم علم أبيض عليه خريطة نهر النيل وفي جانبه الأعلى الى اليسار الهلال • وكانوا يهتفون بحياة مصر وحياة ملك مصر • فانضم للحركة عدد كبير من أهل البلاد ، وأيدتهم الأغلبية الساحقة ، لأن هذه الشعارات كانت في رأيهم - كما يقول الاستاذ أحمد خير - تعبيرا صادقا عن عواطفهم ورغباتهم (٥٨) • وإزاء هذا لجأت الحكومة السودانية الى القمع الشديد ، فافسعت المظاهرات ضربا بالسيوف ، فجرح أحد عشر وسجن خمسة ضمنهم ضابط ، كما سجن الشيخ رفيع الله زعيم التجار بالسودان وهو يهتف بحياة مصر والسودان • ثم قدم زعيم الحركة على عبد اللطيف للحاكم مرة أخرى ومعه بعض الموظفين والضباط المصريين في السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات ، واعتقل كثير من السودانيين وحكم على كثير منهم بالسجن (٥٩) •

كان القبض على بعض الموظفين والضباط المصريين مقدمة لاتهام الحركة السودانية بأنها غير ذاتية وأنها موعز بها من المصريين • وسنرى كيف تستغل الحكومة البريطانية ذلك في تبرير كل ما ستتخذ من اجراءات لفصل السودان عن مصر • والحقيقة أن « لويد » يدعي ان القاهرة كانت هي مركز تلك التنظيمات السياسية التي قامت في السودان •

ويذكر أنه في عام ١٩٢٢ زاد حافظ ومصان بك ، رئيس الحزب الوطنى الخرطوم وقام باتصالات شخصية مع العناصر السودانية الممردة . وانه لما انتصر الوفد فى الانتخابات واعتلى الحكم ، وقبض هذه الاتصالات فى يد . هذا الحزب (٦٠) . ونحن اذا سلمنا بما ينسب له لويد ، الى الحزب الوطنى والوفد من نشاط فى السودان ، فان هذا النشاط لا يمكن أن يفسر وحده شعور التأييد الذى قدمته البورجوازية السودانية والانجليزى والناصر العسكرية لمصر بالطريقة التى تمت بها فى عام ١٩٢٤ وقبلها . وخصوصا أن هذا النشاط كان يجرى تحت رقابة حكومة معادية ، فلا يمكن أن يكون قد استكمل عناصره . والحقيقة أن الحركة كانت صادرة من أحشاء الشعب السودانى لأن الشعب السودانى - كما قدما - كان يدرك بفطرته أن نجاح الحركة التحررية فى مصر ، هى الخطوة الأولى فى سبيل تحرره هو . وهو ما حدث فعلا بعد ثلاثين عاما .

بل ان تجاوب الشعب السودانى مع الأحداث فى مصر ، كان يخلف فى بعض الأحيان عن تجاوب الشعب المصرى معها . فان الشعور الذى قوبل به تصريح ٢٨ فبراير فى السودان كان يخلف عن الشعور الذى قوبل به هذا التصريح فى مصر . ذلك أن المشغولين بالفضية الوطنية فى السودان لم يتيبنوا تماما فى ذلك الوقت الأسباب التى جعلت الوفد على عدم الاعتراف بالتصريح ومعارضة أنصاره ومهاجمة لجنة الثلاثين . فقد كان الرأى العام السودانى مأخوذاً بمجرد الاعتراف باستقلال مصر الذى دلل على انتصار الثورة المصرية ، خصوصا اذا ما قيس نتائجها بالحركة الهندية والحركات الأخرى فى العالم العربى . ولهذا صار الجريدة « السياسة » عدد من القراء أخذ يزداد مع مرور الزمن (٦١) .

مهما يكن من أمر فقد طنت حكومة السودان أنها باتباعها سياسة القمع والشدّة قد قضت على الحركة التى قامت فى يومية ، وأوقفت المد الثورى المتقدم فى السودان . ولكن العمع قد أبى التاريخ انه استأذ الثورات . فبعد شهر واحد ، وفى يوم السبت ٩ أغسطس ، انتفضت الحركة السودانية من جديد وبعث فيها الحياة عندما خرج طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم ، حاملين البنادق والحرايب والشمع الأخضر ، مخترقين المدينة فى مظاهرة تهتف بحياة ملك مصر وبالحرية وسقوط الاستعمار . وفى لمح البصر ، وبمعاونة موظفى البريد والبرق والتليفون، انتشرت الأنباء فى العاصمة وفى المدن الكبرى ، فخرج أهالى العاصمة عن بكرة أبيهم الى الشوارع والطرق والميادين بحيون الطلبة وبشاركونهم

الهتاف والانشيد . وبعد أن وقف الطلبة أمام سراى الحاكم العام ، ورددوا الهتاف مع التحية العسكرية للملك مصر ، ساروا الى السجود العمومي ورددوا التحية للمتغلبين السياسيين . ولكن فى تلك الأثناء كانت السلطات قد أفرغت مخازن المدرسة مما حوت من أسلحة وذخائر ، فلما عاد الطلبة اليها وعلموا بذلك ، امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد لهم الذخائر وهكذا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة . على أن قوة بريطانية وصلت فى ذلك الحين أحاطت بالمدرسة ، وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء . وألقى القبض على رؤساء الحركة (٦٢) .

كان هذا الحادث بمثابة إشارة الانطلاق للقوى الوطنية فى الجهات الأخرى ، فلم تلبث أن عمت الاضطرابات فى أم درمان وبنى وملكال . وفى نفس اليوم خرجت أورطة السكة الحديدية بالعطيرة بمظاهرة غير منظمة واحذنت اتلافا فى المهمات ، فخرجت فصـيـلتان من الجيش البريطانى وتمكنتا من قمع هذه المظاهرة . ولكنها لم تلبث أن استؤنفت فى اليوم التالى ، ولما حاصرتها الجنود ، استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا الحصار دفعتين ، وكانوا مسلحين بالنابيت وقضبان الحديد ، وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات السكة الحديدية ، كما أشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية . فاطلق الجنود النيران عليهم وأسفر ذلك عن مقتل أربعة واصابة أحد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجراح خفيفة واصابة غلامين كانا بالثكنة . وهكذا تجددت الاضطرابات فى السودان (٦٣) .

تأثر العلاقات المصرية البريطانية بالمد الثورى فى السودان :

١ ما هو رد فعل هذا المد الثورى فى السودان فى كل من مصر وإنجلترا ؟ وما هو تأثيره على العلاقات المصرية البريطانية وعلى المفاوضات المرتقبة ؟ . لقد ظهر أول صدى رسمى لحوادث السودان فى القاهرة فى يوم ١٩ يونية ١٩٢٤ فى البرلمان المصرى عندما وردت الى رئاسة مجلس النواب البرقية التى أرسلها من الخرطوم أعضاء الوفد السودانى الذى منح من السفر بتاريخ ١٧ يونية ١٩٢٤ ، وهى التى أشير اليها فى مناميتها . وكان لوصول أخبار هذه الحوادث رد فعل شديد فى نفوس النواب ترتبه عليه صدام بين المعارضة والحكومة تبودلت فيه العبارات الحادة وإكتشفه

من خلاله مدى الطعن الذى كانت تعانیه الأمة المصرية بين رحوين هائلتين تطبقان عليها من فوقها ومن أسفل منها : بين الرغبة الجارفة فى الاستمتاع بإمكانيات السيادة والاستقلال وأداء مسئولياتها ، وبين الاغلال القوية التى كانت تكبل أقدام البلاد ممثلة فى التحفظات الأربعة وفى ضعف مصر العسكرية والسياسى والاقتصادى ، وهو ما كان يمنعها من حماية مصالحها ومصالح الشعب السودانى . ولقد كان سبب الصدام أن المعارضة كانت تطالب سعد زغلول باتخاذ « اجراءات » ، وكان سعد زغلول يقول بأنه ليس أمامه « اجراءات » يتخذها ، وكان يطالب المعارضة بأن تبين له ماهية هذه الاجراءات ، فكانت المعارضة تعجز عن الرد وتلجأ للألفاظ الجارحة . وفى جلسة ٢٤ يونية ، وقف النائب « الوطنى » عبد اللطيف الصوفانى بك ، وكانت قد تليت برقية من الملازم على عبد اللطيف الى المجلس عن ضرب مظاهرة سودانية فى الخرطوم ، فقال الصوفانى بك : « ان المجلس يحتج على ذلك ويرجو الحكومة أن تعمل كل ما فى وسعها » ، فرد سعد باشا قائلا ان الحكومة تعمل كل ما فى وسعها وما فوق وسعها . فعاد الصوفانى بك يرجو الحكومة أن تتخذ « اجراءات » . فرد عليه سعد باشا بقوله : « ليس عندى اجراءات اتخذها ، فبين لي الاجراءات التى تراها لأقوم بها » . فأجاب الصوفانى بك : « اذن ما الفرق بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات السابقة ؟ » فنارت مقاطعة وضجة فى المجلس ، وانتهت الجلسة باستنكار حادثة الخرطوم (٦٤) .

وكانت قد نارت مناقشة حادة سابقة بين الصوفانى بك وسعد باشا فى جلسة ٧ يونية بشأن ميزانية السودان وضرورة عرضها على مجلس النواب المصرى ، كما كانت تعرض على مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية . فقد بين سعد زغلول فى البداية اقتناعه بضرورة عرض هذه الميزانية على المجلس ، ولكنه بين أن الطريق لاقتناع الانجليز بهذا هو المفاوضة ، « نحن نقول ونكرر دائما ما نقول ان السودان لنا ويجب أن نحوزه ، ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المالك فى ملكه » . هذه حقيقة يجب أن نسمى جميعا الى تحقيقها ، ولكن بأى طريقة ؟ . واضعو اليد على السودان أقوياء ، فهل الطريقة التى تستخلصه بها من يد القاصبين أن نتكلم هنا ونقول انه لا حق لهم فى ذلك ؟ أم أن هناك طريقة لاسماعهم صوتنا وتعريفهم حقنا ؟^{١١٠} بحجبتنا وإقامة البراهين على أنهم مفتصبون ونحن المحقون ؟ ليس عندى طريقة لأدلى

بحجتى ولأحافظ على حقوقى ، بل لأزحج خصمى عن مكانه ، الا بمناقشة ذلك الخصم واقتناعه بأنه مستول على السودان بغير حق ، وأن السودان من حقنا ، ولنا على ذلك ألف دليل . هذا طريقي وهو واضح ، فهل يضر بنا ؟ » . فقال الصوفانى بك : « اعتقد أن المفاوضة غير منتجة لأننا جربناها » ، فقال سعد زغلول : « تقول بعدم مخاطبة واضى اليد على السودان ، وفى الوقت نفسه تطلب ميزانية السودان . وأنا أقول انها ليست تحت يدى ، والسودان كله تحت يد قوية ، فماذا أصنع ؟ اما أن تتبع طريقي ، والا فدلنى على خير منها . » أما أن تطلب منى أن أفعل شيئا ، ولا تدعنى حرا فى أن أسلك الطريق الذى أراه موصلا لما تريد ، فذلك فوق مقدورى ، وإن أردت أن تطاع فمر بما يستطاع . » المسألة جد لا هزل ، وعمل لا كلام . نحن هنا نتحمل مسئولية كل أمر نقرره ، فيجب علينا قبل أن نصدر قرارا يختص بهذه المسائل الهامة أن ندرسها ونفحصها والا نطيع الهوى ، بل نستشير العقل والحكمة . فسكر فى ذلك جيدا ، ولا تسع لأحراجى ، لأن أحراجى أحراج للأمة ، لأنى أقول وأنا صادق فيما أقول انى لا أريد الا ما تريده الأمة ، فان أخرجت زغلول فقد أخرجت الأمة (تصفيق حاد) . أنا لا أسعى فى سياسة غير سياسة الأمة ، والذى يرشدنى ويدفعنى الى ذلك هو صوت صرخ فى ضميرى قبل أن يصرخ فى قلب أى إنسان (تصفيق طويل) وهذا الصوت ينادينى دائما أن أقوم بواجبى بدون أن يحضنى عليه حاض ، أو يحزننى عليه حاث . ولكنى فى موقفى هذا يجب أن ألحظ اعتبارات كثيرة ، ليس فيها المحافظة على مركزى ، لأن لى مركزا أعلى من المركز الرسمى (تصفيق حاد) ولكن اذا لم أعمل الآن ، فلا اعتبارات ترجع الى رعاية مصلحة الأمة لا الى مصلحة الشخصية . » اننى أعرف الخطابة والألفاظ المنمقة ، كتنقوية إيمان الأمة وشدها وأصرها وعدم توجيهه مجهوداتها الى الخيال ، ويمكننى أن أقول كل هذا وزيادة ، وأنا أخطب منك .

الصوفانى بك - بلا شك .

سعد زغلول - دعونا من هذا الكلام واتركونا نعمل . نحن فى مراكزنا لا ندين بها الا للأمة ولا نخشى الا صوتها » (١٥) -

وفى الواقع أن الحكومة المصرية كانت فى ذلك الحين مشتبكة مع الحكومة البريطانية وحاكم عام السودان حول الحوادث السودانية . وفى

يوم ٢٥ يونيه ١٩٣٤ أبلغت الحكومة المصرية رئيس الوزارة البريطانية • بواسطة مفوضية مصر بلندن ، أن بعض الموظفين البريطانيين في السودان يشجعون حركة مصطنعة ترمي الى انفصال السودان عن مصر ، وأنهم يفعون بقسوة وشدة المظاهرات التي يقوم بها المواطنون الموالون لمصر ، والذين تدفعهم اليها تلك الحركة المصطنعة • وطلبت من رئيس الحكومة البريطانية أن يعمل على مساعدة الوزارة المصرية في القضاء على تلك الأعمال التي تجرح شعور الشعب المصري وتمس حقوقه • كما أرسل سعد باشا الى حاكم السودان العام في نفس اليوم برقية بالمعنى المتقدم ذكره وطلب منه موافاته بتفصيل عن الحوادث ، وأعرب عن اعتقاد الحكومة المصرية على اخلاص جميع الموظفين في السودان وشعورهم بالواجب في منع كل ما يعكر صفو النفوس في المحافظة على الهدوء والثقة اللازمين لتقدم البلد (٦٦) •

على أن الحكومة العمالية في نفس اليوم الذي أرسل فيه سعد زغلول برقيته السالفة الذكر ، كانت تنل بتصريحات في مجلس اللوردات البريطاني على لسان اللورد بارمور تعلن فيها أنها « لن تترك السودان بأي معنى كان ، وهي موقنة بأن التعهدات التي قطعتها على نفسها لا يمكن أن تتخلى عنها من دون أن يصاب نفوذها بخسارة كبيرة • ولن تسمح بوقوع تبدل في نظام السودان ، أو بإجراء هذا التبدل ، من دون إذن البرلمان البريطاني » (٦٧) •

كان هذا البيان بمثابة ضربة قاصمة لآمال سعد زغلول التي علقها على اجراء المفاوضات مع بريطانيا كما كان تأثيره في الرأي العام المصري جارفا ، فقد امتلات القاهرة والأقاليم بمظاهرات الاحتجاج وانتايد للسودانيين • وكان الرد الطبيعي من جانب سعد زغلول أن أعلن في مجلس النواب في جلسة ٢٨ يونية ١٩٣٤ عزمه على التخلي عن الحكم فقال : « لقد سبق أن قلت لكم اني اذا لم اجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس (أساس تصريح ٢٨ فبراير) فاني لا ادخل المفاوضات أصلا ، وأنا عند قوتي • وقلت لكم أيضا اني اذا لم أصل الى هذا فاني أتخلى عن الحكم ، وأنا مستعد لهذا التخلي • هذا ما عزم عليه والرأي لكم » • ثم أعرب عن خيبة أمله في حكومة العمال فقال : « كان لنا أمل في وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادئ الاستعماريين ، ولكن مهما يكن من تصريح العمال أو الأحرار أو المحافظين بالنسبة للسودان ، فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا ، ان حقوق الأمم لا تضيق ولا تتأثر

بمجرد أن يقول الفاضل أني أريد أن أمتنع بها دون أصحابها ، كلا ليست هذه طبيعة الوجود . بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراء مطالب . . نعم أيها السادة ، لا يمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كيانتنا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لأحد أن يعيش بدون السودان أصلا . »

بيد أن مجلس النواب رفض أن يستعفى سعد زغلول ، وطلب إليه أن « يستمر مشرفا على أقدار البلاد متوليا لحكومتها ، حتى تتحقق كل أمانى البلاد من استقلال مصر والسودان » ، وطلب إليه أن يعرض هذا القرار على الملك مع استقالته . (٦٨) وهكذا عاد سعد زغلول فأعلن « استعفاء حكومته من الاستعفاء » ، وقال : « كنا نظن أننا نخدم أمتنا ومليكنا خارج الحكومة بأكثر مما نخدمها داخلها ، ولكن يظهر أنه لم يشاركنا أحد من الأمة في هذا الرأي ، فبقيت الوزارة وحدها لا شريك لها في الاستعفاء ، وشمرت بأنها أصبحت في هذا الرأي أقلية ، فقدمت استعفاءها من الاستعفاء » (٦٩) .

خطة طرد المصريين من السودان :

في ذلك الحين كانت الحكومة العمالية تعمل بوحى من السلاطنة البريطانية في السودان ، التي كانت لها خطط متطرفة ترمي إلى فصل السودان عن مصر ، وكانت وسيلتها لذلك اقناع الحكومة البريطانية بوجود أصعب مصر في حوادث السودان . ويمكن تتبع هذه الخطة في كتاب اللورد لويد الذى يقول فيه انه من قبل ذلك بعدة سنوات ، كانت السلطات السودانية المختصة ترى واضحا انه اذا قرر المهيجون المصريون أن يتخذوا من السودان ميدانا لأغراضهم الخاصة ، فإن الأداة الوحيدة الفعالة التى سوف يعتمدون عليها فى إثارة التمرد والصييان ضد الانجليز لن تكون سوى المصريين المقيمين فى السودان ، سواء أكانوا من المدنيين أم من العسكريين . فوجود هؤلاء مقيمين فى السودان مضاه أن خطر الصييان فى الجيش ثم الانتقال منه إلى الأهالى المدنيين سوف يظل قائما ووشيك الحدوث . فالجنود السودانيون على القفرة ومتعصبون ، وضباطهم المصريون يملكون القدرة على التأثير على عقولهم بتقصير مبنية عما يخيئه لهم المستقبل (٧٠) . ومعنى هذا أنه من قبل أن تبدأ حوادث

السودان بوقت طويل ، كانت السلطات البريطانية الحاكمة تدبر طرد المصريين المدنيين والعسكريين من السودان .

ولقد كان من الضروري اتهام المصريين بتآليب السودانيين على النظام القائم ، حتى يتيسر تنفيذ هذه الحطة . وقد بدأ ذلك أيضا من قبل أن تبدأ حوادث السودان . ففي يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل الحاكم العام للسودان الى المنسوبة السامى فى مصر يخبره بأن الدعاية المصرية فى السودان قد ازدادت ازديادا كبيرا ، وان هذه الدعاية قد أحدثت تأثيرها فى المدن الشمالية فى السودان . ودعا منفرا الى اتخاذ خطوات محددة لمواجهة هذه الدعاية المخربة (٧١) . وقد أرسل الحاكم العام هذه الرسالة بينما كانت السلطات البريطانية تعد عرائض التأييد للحكم الانجليزى ليقوم عليها السودانيون ، وتدفع بالتالى العناصر الوطنية الى مناهضة هذه الحركة .

وسرعان ما إتاحت حوادث السودان الفرصة للسلطات البريطانية لتحقيق بغيتها ، فقد قبضت على عدد من الموظفين والضباط المصريين بتهمة التحريض على الاضطرابات ، حتى تثبت للحكومة البريطانية ان المصريين هم المحرضون على الاضطرابات فى السودان، وأخذت تزود اللورد النبى بالأدلة التى جعلته قادرا على أن يزود حكومته بالدليل على أن الحزب الوطنى والوفد كانا وراء الأحداث فى السودان وأنها يساندان الحركة بالعون المادى والأدبى * (٧٢) ولهذا فلما أرسل سعد زغلول الى رئيس الوزارة البريطانية مذكرته التى سلف ذكرها فى ٢٥ يونية ١٩٢٤ ، بأن الموظفين البريطانيين فى السودان يتسجون حركة مصطنعة ترمى الى انفصال السودان عن مصر ، سارع وزير الخارجية البريطانية بالرد بأن الحكومة البريطانية تعلم أن أشخاصا غير مخلصين للنظام القائم فى السودان يحاولون عمدا إثارة القلق والاضطرابات ، وأن هذه الحكومة تؤيد حكومة السودان تأييدا تاما فى أخذ هؤلاء المشاغبين بالسبى ، كما أرسل اللورد النبى الى سعد باشا فى ٦ يولية ١٩٢٤ خطابا ذكر فيه ان حكومة السودان مقتنعة من أدلة قوية بأن الحركة التى قامت فى السودان موعز بها من مصر بل متفق عليها من مصر . وفى الوقت نفسه لم يجب حاكم السودان على برقية سعد زغلول السالفة الذكر * (٧٣)

وسرعان ما دخلت الحطة في طور خطر عندما اجتمع في لندن في شهر أغسطس - كما يقول لويد - كل من المندوب السامي في مصر ، والحاكم العام للسودان السير لي ستاك والمستتر مكدونالد ، في مؤتمر خاص لبحث الخطوات الضرورية لمواجهة الخطر في السودان . وقد قرأ رأى المستر مكدونالد في هذا الاجتماع على انه اذا رفضت الحكومة المصرية أن تنصرف بأمانة في السودان ، فإن حكومته ستطالبها بمغادرة السودان كلية . وفي هذا الاجتماع أخذ اقتراح إنشاء قوة سودانية خالصة في السودان في التبلور ، ولواجهة ما يتطلبه تأليف هذه القوة من نفقات اضافية في الميزانية السودانية ، أشد بضرورة الاسراع في تنمية موارد السودان الاقتصادية وزيادة مساحة الأقطان المنزرعة قطنا . (٧٤)

وهذه الحطة التي اشترك فيها اللورد النبي شخصيا ، سنراه يفوم بتنفيذها بحذافيرها عقب مقتل السردار (وقبل أن يقرأ تعليمات حكومته - كما سيرد ذكره) ، ولعل هذا يفسر قوله للكاتب السياسى الفرنسى « موريس برنو » عندما قابلته بعد تقديم البلاغات البريطانية : « ان كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتوب قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة » . (٧٥) ومع ذلك فإن مقدمات هذه الحطة - خطة طرد المصريين من السودان - قد ظهرت جلية واضحة فى مذكرة أرسلتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بتاريخ ١٥ أغسطس بعد حوادث أورطة السكة الحديد فى السودان . فقد جاء فيها أنها « تعد ما وقع حديثا من أورطة السكة الحديدية نتيجة مباشرة لغلو المطالب الخاصة بالسودان ، وللمطاعن الموجهة الى الادارة البريطانية فى تلك البلاد ، ما تردد ذكره كثيرا أثناء الخمسة أشهر الأخيرة فى البرلمان المصرى والصحافة المصرية » ، وأنه « نظرا لهذه الظروف قد اتخذت حكومة جلالة الملك ، التى تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان ، التدابير لتعزيز الحماية البريطانية ، وأجازت لحكومة السودان أن تبعد فى الحال عن السودان أورطة السكة الحديدية ، وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يرى منها علم الولاء ، وإن حكومة جلالة الملك لن تتردد فى اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل ، اذا رأت ما يهدد الأمن العام (٧٦) » . والمعنى الصريح من هذه المذكرة انه اذا أظهرت وحدات الجيش المصرى جميعها عدم الولاء ، فإن للحكومة السودانية الحق فى إبعادها فى الحال .

وقد ردت الحكومة المصرية على هذه المذكرة الخطيرة ردا قويا في ٢٢ أغسطس ، فقالت ، ردا على قول الحكومة البريطانية بأنها تعد نفسها مسئوله عن حفظ النظام في السودان ، بأنها هي أيضا « من جهةتها تعد نفسها مسئوله عن حفظ النظام في السودان » ، فان الفضل في استتباب النظام لغاية الآن راجع الى وجود معظم الجيش المصرى باستمرار في السودان » ، ثم قالت : « ولما كانت أورطة السكة الحديدية تابعة لسلطة السردار ، فالسردار هو المسئول لدى الحكومة المصرية عن نظام جميع وحدات الجيش وحسن سلوكها » ، وترى الحكومة المصرية أنه ليس لحاكم السودان العام أن يتخذ من تلقاء نفسه قبل الرجوع الى الحكومة المصرية قرارا بإبعاد جنود مصرية من السودان أو تعزيز الحاميات الموجودة فيه . ولما كانت الحكومة المصرية تعلق أكبر أهمية على تقدم السودان وطمانينة أهله ، فهي لم تتأخر ولا تتأخر عن اتخاذ جميع الوسائل الناجحة لحفظ النظام وإبدال أية وحدة مصرية اذا دعت الحال الى ذلك في السودان » (٧٧) . ومعنى هذا أنه بينما أصرت الحكومة المصرية على أنه ليس من حق الحاكم العام ابعاد جنود مصرية من السودان ، فقد اقترحت حلا وسطا بإبدال أية وحدة مصرية بأخرى اذا دعت الحال . وقد أجاب وزير الخارجية البريطانية على هذه المذكرة في ٢٨ أغسطس برد في غاية الاستفزاز ، فقد أجاب بأن « المحافظة على النظام في السودان هي ميدنيا شأن الحاكم العام الذى يتولى القيادة العليا لجميع القوات في السودان ، مصرية كانت أم بريطانية ، بحكم المادة ٣ من اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ . ويظهر أن الحكومة المصرية تنسى أن الحقوق التي تتمتع بها مصر في السودان انما هي مستمدة من هذه الاتفاقية ، وليست مستمدة من مزايم البرلمان المصرى والصحافة المصرية » (٧٨) .

مباحثات سعد - مكdonald :

جرت هذه التطورات الخطيرة بينما كان سعد زغلول في أوروبا . وكان قبل سفره قد تعرض لمحاولة لقتله في محطة مصر في صباح يوم ١٢ يولية ، عند سفره للاسكندرية . وبعد أن برئ من جراحه ، سافر الى أوروبا يوم ٢٥ يولية للاستشفاء . وكان مستر مكdonald قد اقترح آخر سبتهم كموعد موافق للاجتماع بسعد زغلول ، بعد أن ظهر تعذر الاجتماع به في آخر يولية - كما كان متفقا عليه من قبل - وقد أبلغ

سعد زغلول اللورد النبي قبل سفره الى فرنسا انه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسباً (٧٩) ٠ على أن الحوادث لم تلبث أن تارت في السودان في شهر أغسطس ، وتبادلت الحكومتان المصرية والبريطانية مد لترات الاحتجاج والالتهام على النحو الذى مر بنا ٠ فادرك سعد زغلول أن الفشل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنتظرة ، فأرسل الى المستر مكدونالد فى ٢٩ أغسطس يخبره بعدم امكان اجراء المفاوضات ، ولكنه ذكر مع ذلك أنه فى الاستطاعة محاولة تبديد القيوم المتلبدة فى جو العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة (٨٠) ٠ وكانت الحكومة البريطانية قد أملت اقتراحا للحكومة المصرية قصد به ازالة كل عفة فى سبيل الاتفاق ، ويفضى بإيقاف المحاكمات التى شرع فيها فى السودان والمبادرة الى تأليف لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد ما يظهر من المسئوليات والعمل على تهدئة الحواطر (٨١) ٠ ولكن المستر مكدونالد وافق على الاجتماع بسعد زغلول لتبديد القيوم وأرسل اليه فى ٦ سبتمبر من جنيف يبنى سروره لمقابلته فى لندن فى أواخر ذلك الشهر ٠ وبناء على ذلك أعلن سعد أنه يقبل دعوة الحكومة البريطانية الى المفاوضة ، وأنه عدل عن العودة الى مصر كما أعلن ذلك من قبل ، وكتب الى المستر مكدونالد بأنه سيكون تحت تصرفه يوم ٢٥ سبتمبر (٨٢) ٠

ومن هذا يبدو بوضوح أن حوادث السودان قد انحرفت بالفرض الذى قصد به من المفاوضات فى بداية عهد وزارة سعد باشا ، فبعد أن كان المأمول أن تؤدى الى تسوية المسألة المصرية ، أصبح الهدف منها قاصرا على اعادة حسن التفاهم الى العلاقات المتدهورة وتبديد القيوم المتلبدة تمهيدا لاجراء مفاوضات بين البلدين ٠ وهذا يفسر كيف اقتضت المباحثات على عرض كل من الطرفين وجهات نظره بسرعة فائقة ، ثم المبادرة الى قطع المباحثات عند اليأس من اللقاء على أى شيء ٠

ومن الكتاب الأبيض الانجليزى يذكر المستر مكدونالد أنه أثار عند اجتماعه بسعد باشا البيانات التى كان قد فاه بها أمام البرلمان المصرى فى الصيف بخصوص السودان فى ١٧ مايو ، والتى صرح فيها بأن وجود قيادة الجيش المصرى فى يد ضابط أجنبى ، وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، مما جعل مركز السير لى ستاك ، وجميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا صعبا ٠ كما أثار مانقل اليه من أن سعد باشا ادعى لمصر فى شهر يونية

حقوق ملكية السودان العامة ، وأنه وصف الحكومة البريطانية بأنها عاصبة - وكان رد سعد باشا على هذا أن أبدى تمسكه بأقواله السابقة مؤكدا أنه « لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل ورأى الأمة المصرية أيضا » . وإزاء هذا أعلن المستر مكدونالد بدوره أنه يتمسك بالبيانات التى فاه بها فى هذا الموضوع فى مجلس العموم ، وأنه لا يجب أن يبقى شك فى ذلك فى مصر ولا فى السودان ، لأنه إن كان هنالك شك ، فإنه لا يفضى الا الى الاضطراب ، وذكر أنه فى خلال ذلك يظل الواجب العملى فى حفظ النظام فى السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية ، وهى تتخذ جميع التدبير اللازمة لهذا الغرض . ثم أوضح أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الانقسامات القائمة ، ولكن يجب أن نصح بأن الحالة الموجودة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين بأن يتأمرروا ضد النظام المدنى هى حالة لا تطاق . فإذا لم تقبل تلك الحالة باخلاص ، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فإن حكومة السودان نخل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . (٨٣) وهذا تهديد صريح يتمنى مع الحطة المرسومة لطرده المصريين من السودان ، ولم يغف المستر مكدونالد ذلك ، فقد ذكر لسعد زغلول أن هؤلاء الرعايا المصريين يعملون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، « وأنه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصلوا للخطر على الأمن العام » . (٨٤) وقد انتقل الكلام فى المقابلة الثانية الى المسألة المصرية ، فأوضح سعد زغلول للمستر مكدونالد التعديلات التى يرى ادخالها على الحالة القائمة فى مصر ، وهى على الوجه الآتى :

أولا - سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانيا : سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا : زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ذكر سعد أنها تعرقل بالذاكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة انها تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر .

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأى طريقة كانت فى حماية قناة السويس . (٨٥)

وقد ذكر سعد زغلول نى خطاب له فى احتفال الشيوخ والنواب به فى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٤ أنه أضاف مطلباً سادساً هو ، أن يكون مقام النندوب السامى فى مصر مثل مقام أى وزير لاية دولة أجنبية • (٨٦)

وقد اقتصر البحث فى هذه المطالب التى بسطها سعد زغلول على المطلب الخامس الخاص بقناة السويس لارتباطه بوجود القوات البريطانية فى مصر • فقد عرض المستر مكدونالد « عقد معاهدة تحالف وثيقة ، وهذه المعاهدة التى يقدمها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة ، تنص على وجود قوة بريطانية فى مصر ، ولا يكون وجودها مناقضاً بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلاً على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمهما على التعاون فى مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما ، ولا يخطر للحكومة البريطانية فى بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل فى الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية » • وأوضح المستر مكدونالد « بكل صراحة » أن « الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ، ولا تسعى أن تسيطر أو تدبر السياسة التى تستنسب هذه الحكومة أن تدير عليها » • (٨٧)

ولكن سعد زغلول اعترض على بقاء جنود بريطانيين فى مصر • ففد بين للمستر مكدونالد أن بقاء قوة مسلحة لا يتفق مع مبدأ التحالف مع بريطانيا العظمى ، فإن الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس فى زمن السلم ، أما فى زمن الحرب فتأنى الجنود البريطانية الى القناة طبعاً ، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصرى • ثم قال أن بقاء قوة مسلحة بريطانية على القناة لا يتفق مع حياد هذه القناة المقرر فى معاهدة ١٨٨٨ ، لأن أفراد بريطانيا دون بقية الدول العظمى بحمايتها لا يتفق مع ذلك الحياد • ولكن المستر مكدونالد رفض قبول هذا الاقتراح • فاقترح سعد باشا أن توضع القناة تحت وقاية عصبة الأمم طبعاً للمعاهدة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ التى أمضتها جميع الدول وفى جعلتها انجلترا ، هذا اذا لم يكف أن تقوم مصر بحمايتها • ولكن المستر مكدونالد رفض هذا الاقتراح أيضاً • ولما كان سعد زغلول يرى أن المستر مكدونالد فى موقف غير وطيد ، لأنه فى ابان أزمة سياسية فى ذلك الحين ، وكان يرى أن انتظار نهاية تلك الأزمة قد يتطلب وقتاً طويلاً ، مع علم ملازمة مناخ لندن لصحته ، وقرب اجتماع البرلمان المصرى ، مع وجود مئات المسائل التى تتطلب التدخل والبت ، فقد رأى من الأفضل بإزاء هذه الأحوال أن يقطع المباحثات ويعود الى مصر • (٨٨)

ومما لا ريب فيه أن رفض سعد زغلول بقاء قوة عسكرية بريطانية لحماية القناة ، وإصراره على جلاء القوات البريطانية عن مصر ، بالرغم مما ترك له المستر مكدونالد من « الحرية » - على حد قول سعد زغلول - في أن ينص في معاهدة التحالف على كل الضمانات التي يراها لازمة لوقاية مصر من تدخل هذه القوات (٨٩) . إنما هو دليل على استقامة المطالب الوطنية في ذلك الوقت ونفج الوعي السياسي القومي بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام ١٩١٨ . وقد عبر سعد زغلول عن ذلك فقال : « لا نقبل بعد أن نهضنا هذه النهضة ، وضحينا بتلك الضحايا ، وبعد أن سرنا هذه الخطوات ، لا يحل لنا مطلقا ، لا نحن ولا من يأتي بعدنا ، أن نقبل أن يكون على أرض مصر عسكري أجنبي » . (٩٠)

ومع ذلك فقد نفى الأستاذ مكرم عبيد باشا ، في خطابه الشهير الذي ألقاه في الجامعة المصرية يوم أول نوفمبر ١٩٣٦ ، أن سعد باشا كان يصّر على رفض بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة ، لو لم يكن يتوقع سقوط الوزارة البريطانية . واستدل على أن سعد باشا كان يقبل وجود القوات البريطانية في منطقة قناة السويس بمشروع الوفد الذي قدمه للورد ملتر ١٩٢٠ . (٩١) على أن استدلال مكرم باشا بمشروع الوفد السابق الذكر إنما هو استدلال ضعيف ، لأنه يفترض تمسك سعد زغلول بموقف اتخذته عندما كان الوفد يضم بين صفوفه رجالا معتدلين من أمثال رجال حزب الأمة .

وفي الحقيقة أن مجرد دخول سعد زغلول باشا في مباحثات مع الحكومة البريطانية في ظل الظروف الميئسة التي جرت فيها ، كان خطأ سياسيا ، لأنه أجهض فرصة لحل المسألة المصرية كان يجب الاحتفاظ بها إلى الوقت الملائم حينما تكون الظروف أبست على الأمل . ولقد كان جديرا بسعد زغلول أن يعطي وزنا وتقديرا كبيرين للجمالة التي سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، سواء بالنسبة لشعور الأمة وآمالها ، أو بما ينبغي عمله من جانب حكومته لمواجهة مثل هذا الفشل . ولكنه استغف باللقاء الذي علقت عليه آمال كبار ، دون أن يفكر لحظة واحدة في نتائج ، فذهمته هذه النتائج قبل أن يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هذا الخطأ .

انقسام رأى الوفد فى الموقف بعد فشل المباحثات :

عاد سعد زغلول الى مصر بعد فشل المباحثات ليستقبل استقبالاً كريماً . ولم يكن سعد زغلول ينتظر هذا الاستقبال . ففي خطاب له فى السراى الذى اقيم بجوار بيت الأمة فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٤ صرح بأنه يعبر عن شعور حقيقى هو كامن فى نفسه ، « وأرجوكم أن تقبلوا شهادتى على نفسى . فابها من أخلص ما هو صدق وحق ، اننى لم أكن منتظراً هذه الحفاوة البالغة التى أبدتها الأمة بعد أن عدت ولم أحقق رجاءها » (٩٢) . وكانت المشكلة بعد ذلك هى الحطة التى ينبغى اتباعها لمواجهة الموقف بعد فشل المباحثات . هل تلجأ مصر الى المقاومة العنيفة او السلبية ، أم تلجأ الى الانتظار والترقب حتى تسنح الفرصة لاجراء مفاوضات أخرى فى سماء أنقى اديماً وأكثر صفاء ؟ كانت هذه هى القضية الهامة التى كان على الوفد أن يعالجها غداة فشل المباحثات .

ومن التصريحات المختلفة التى أدلى بها سعد زغلول باشا وبعض أعضاء الوفد ، ينبى أن هناك نياران متعارضتان فى داخل الوفد أحدهما يعتبر فسل المباحثات دليلاً حاسماً على أن المفاوضات ليست الوسيلة الجديدة لحل المسألة المصرية ، وأن الحطة التى يجب أن تتبعها الأمة هى خطة المقاومة . وكان من أصحاب هذا رأى مكرم عبيد وعلى التمسى اللذان أدليا بتصريح لجريدة المانسنسر جارديان قالاً فيه : « ان النائب العاجل لقطع المباحثات هو إيجاد دافع جديد للحركة . فنحن لا نرضى أن نهبط خمس سنوات من العناء بشير جدوى . ونحن واثقون من أن المصريين سيشهدون المقاومة السلبية » ، ثم اختتما التصريح بقولهما : « ان خلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها » . وقد تحدثنا مرة أخرى الى مراسل الاهرام (١٢ أكتوبر) فقالا : « ان الطريق لنا واحدة لا اثنتان هى طريق السكفاح الشديد لنيل حقوقنا . ونحن واثقون بأن الشعب لا يكتفى بالافوال ، لأن فى ذلك مذلة » . (٩٣) ومن الملائم هنا أن نشير الى أن مكرم عبيد قبض عليه بعد مقتل السردار .

الا أنه فيما ظهر من تصريحات سعد باشا ، لم بيد أن فشل المباحثات قد أفضاه ايمانه بجدوى المفاوضات ، او يجعله يئاس من إعادة التجربة فى ظروف أصح . ففي حديث له مع مندوب جريدة الانفورماسيون الباريسية فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ ، قال انه بعد فشل مفاوضاته مع ،كوتوالد اعترم وزملاؤه الوزراء توجيه مجهوداتهم الى الادارة الداخلية ، « ولعلنا ان كل ما تحرزه مصر من تقدم وارتقاء بادارة حكومة وطنية يبرز هذه

الحكومة فى الخارج » . وذكر أنه رأى من السداد والحكمة ترك المسائل الصعبة التى لابد من حلها مع انجلترا « موقوفة وقتيا الى حين استئناف المفاوضات » . (٩٤) وفى حديث له مع مندوب جريدة « الماتان » فى باريس ، صرح بأنه « سيستمر على استعمال الطرق السياسية لوقت ما على كل حال ، كى يدرك الغاية النهائية التى ينشدها المصريون ، وهى جلاء الانجليز عن مصر » . (٩٥) وفى حديث آخر له مع جريدة « البيتى باريزيان » ذكر أنه « سيواصل السياسة التى جرى عليها حتى الآن » ، وأضاف : « ان المستقبل ليس لأحد الا للذين يعرفون كيف يصبرون » . (٩٦) وفى خطبته فى احتفال الشيوخ والنواب به فى الاسكندرية فى ٢٠ أكتوبر قال : « ان الواجب علينا مضاعفة جهودنا وننتين اتحادنا وأن نتشدد فى التمسك بحقوقنا ، والا ندع فرصة تمر الا ونطالب فيها بحقوقنا ، فما مات حق وراء مطالب » . (٩٧) وليس فى هذه الأقوال والتصريحات جميعها ما يدل على التخلي عن فكرة المفاوضات أو الدعوة الى المقاومة أو الثورة ضد الانجليز . فماذا وراء هذا الموقف من جانب سعد زعلول ؟ ولماذا تغلب رأيه على الرأى الذى كان ينادي بالمقاومة ؟

فى كتاب الاستباز العقاد عن « سعد زغلول » الجواب . فهو يذكر أنه فى أحد الأيام التى أعقبت عودة سعد من المفاوضات مع المستر مكdonald ، سأل سعد باشا زائريه بقوله : « ما ترونا صانعين فى مواجهة الانجليز ؟ » . قال أحد الحاضرين : « الاضراب العام يشترك فيه الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد » . فسأل الباشا : « وهل يقع هذا الاضراب ؟ » ، فقال بعض الحاضرين : « يقع عاما » ، وقال غيرهم : « يقع فى بعض الجهات » ، وخالفهم آخرون فقالوا انه لا ينتظر ولا يطول . قال سعد : « الدليل على انه لا يقع ، ولا يصمد طويلا ان وقع ، انكم مختلفون فيه .. ان هذه الحركات لا تأتى الا عفوا ، وقالها بالفرنسية Spontanémen ، وعندما يكون الجو مهيئا لن تختلقوا فيها ، بل تجيبوا بلسان واحد : انها أمر واقع لا ريب فيه (٩٨) . »

على كل حال فقد أبدت الأمة رغبتها فى استمرار سعد زغلول فى تولي زمام الحكم ، بالرغم من فشله فى تحقيق رجائها فى حل مشكلتها القومية . فبقى سعد . وموقف الأمة فى ذلك يمكن أن يفسر برغبتها فى سحاشى قيام حكومة أخرى يتولاها الأحرار الدستوريون أو أصدقاء القصر ، كما يمكن تفسيره بالرغبة فى إتاحة الفرصة للحكم الوطنى الخالص لتحقيق

ما جاء في برنامجه من اصلاحات ضرورية أهمها - كما جاء في خطاب العرش - اصلاح الادارة الداخلية وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال (٩٩) . وقد أدرك سعد زغلول هذه الرغبة فخصها بالكثير من العناية في خطاب العرش للدورة الثانية - وكان هذه العناية محل سخرة ونقد جريدة «السياسة» التي كتبت تقول انه (سعد) «تحدث في الشئون الداخلية حديثا طويلا لا يكاد ينتهى ، وتناول فيه من تفاصيل هذه الشئون ما يجب أن يترك للادارات الحكومية ، لأنه لا يتصل بالسياسة العامة في قليل أو كثير » (١٠٠)

وبالرغم مما ينعت به «لويده» ادارة سعد زغلول من أنها لم تستطع أن تعمل شيئا ذا قيمة في الشئون الداخلية (١٠١) ، الا أن الاتجاه العام لهذه الوزارة وللبرلمان كان يؤكد النواحي الآتية :

١ - عدم السماح لدار المندوب السامى بالتدخل ، والعمل على التحرر وتأكيد العلاقة الوثيقة بين مصر والسودان .

٢ - تأكيد النظام الدستوري مبنى ومعنى ، والوقوف في وجه الحكم المطلق .

٣ - تحرير الحياة الاقتصادية من التبعية والسيطرة الأجنبية عليها .

٤ - تشجيع الصناعة المصرية بصفة خاصة ، وإفساح المجال أمام رأس المال الوطنى .

٥ - العمل على نشر التعليم وتعميم الملكيات الصغيرة (١٠٢) .

ويمكن استنباط هذه الاتجاهات من القرارات التى أصدرها البرلمان الوفدى في الدورة الأولى . فقد قرر أن تفضل الحكومة في مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية ، وأن تشترط ذلك في مقاولات الأشغال العامة ، كما قرر أن تشرع الحكومة في وضع نظام يجعل العملة المصرية منفصلة عن العملة البريطانية ، لما في هذه التبعية من خطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية . وقرر التخلص من الدين العام تدريجيا بتخصيص كل ما يباع من أملاك الدولة لاستهلاك هذا الدين . كما قرر ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية ، وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب . ثم قرر بيع

أكبر جزء ممكن من اطيان الحكومة لصفار المزارعين • وتشجيع وتنشيط الحركة التعاونية باعطاء الحكومة قروضا لشركات التعاون ، وإن تكون الاعانات التي تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضا للجمعيات الخيرية المصرية ، وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية (١٠٣) • وهذه القرارات الاصلاحية كلها تماشى أهداف الثورة عامة والبطيخة الوسطى خاصة ، ولهذا فلا نجد تشريعات عمالية لتخفيف وطأة النظام الرأسمالي الاستعماري على العمال ، بالرغم مما حفل به عهد سعد زغلول من اضرابات واعتصابات خطيرة سنعرض لها في فصل خاص • ومع ذلك فلم تتح الفرصة لسعد زغلول لتنفيذ اصلاحاته الداخلية بسبب قصر عهد حكمته من جانب ، وازدحام هذا العهد بالاشتباكات الخارجية والداخلية من جانب آخر • وسنرى كيف سترتفع حرارة هذه الاشتباكات بعد فشل مفاوضاته مع المستر مكدونالد حتى تنتهي بسقوطه وسقوط الحكم الدستوري معه •

سعد أو الثورة

لم يكن الموقف الذي واجهه سعد زغلول عند عودته من إنجلترا في أكتوبر عام ١٩٢٤ يشبه الموقف الذي كان يواجهه في مطلع عام ١٩٢٤ في قليل أو كثير • فعندما تولى الحكم كانت دار المندوب السامي تخطب وده ، والحكومة البريطانية تصادقه ، والملك فؤاد يتحاشى منازلته ، والاحرار الدستوريين يعترفون له بالغلبة ، والقضية المصرية تبدو على وشك الحل • أما في أكتوبر فقد انقلب هذا الموقف رأسا على عقب ، وعاد سعد زغلول ليتلقى شحنة الحشوم ومؤامرات القصر ودسائسه •

وفي الحقيقة أن فشل المباحثات المصرية الانجليزية كان فرصة مواتية للقصر ليتخلص فيها من سعد زغلول ومن الحكم الدستوري معا • لقد أدرك أن الحكومة البريطانية يسرها كل السرور أن يختفي هذا العهد ، وتنتفى تلك التجربة الدستورية التي سببت لها كل المتاعب في مصر وفي السودان • وقد جد عامل مشجع جديد عندما سقطت حكومة العمال البريطانية في الانتخابات التي جرت في آخر أكتوبر ، وتولت وزارة المحافظين الحكم •

وقد اختار الملك فؤاد « الأزهر » ليشن منه المعركة ويشير المتاعب في وجه سعد زغلول • والأزهر - كما مر بنا - كان معقلا من معال

الورد الحصينة ، ولهذا يعتبر نجاح الملك فؤاد في اكتسابه الى صفه وتحويله الى نصرته من أعمال المهارة السياسية التي تحسب للملك مؤاد . وقد رأينا عند الكلام عن الدستور كيف حاول الملك اضافة مادة تنص على أن الدستور لا يخل بالامتيازات المخولة له بصفته ولى أمر البلاد ، فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى . وذلك كما تثبت له أصالة السيادة الدينية . وقد نجح فؤاد فعلا في اضافة المادة ١٥٣ التي استنقت المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها اليه ، كما كانت قبل صدور الدستور ، الى أن يصدر قانون ينظمها .

ومن مذكرات الشيخ الظواهرى ، أحد رجال الملك فؤاد المعروفين ، ومن بين سطورها ، نستطيع أن ندرك كيف تحول الأزهر الى أداة فى يد الملك . فهو يدعى أنه بعد تصريح ٢٨ فبراير وعند وضع الدستور ، أشفق الأزهريون أن تنتقل حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين الى الحكومة والى البرلمان ، شأنها فى ذلك شأن باقى شئون الأمة الأخرى ، مما يعرضهم ويعرض معهدهم القديم لشيء من التدافع والتصادم الذى يعرف بين الأحزاب . ولهذا طرأ للأزهريين أن تبعيتهم لولى الأمر ، كما كانوا دائما ، وانتسابهم للملك المستقل الجديد ، « صاحب النزعة الديمقراطية ! » ، هو أضمن وأمن سبيل لبقاء مجد هذا المعهد بعيدا عن الاذى الحربى . وعندما عرف الملك فؤاد رغبة الأزهرين هذه ، نزل عليها وعمل على اجابتها . وأشار للجنة الدستور ألا تعرض لحقوقه فى تعيين هؤلاء الرؤساء الدينيين ، وأن يكون فى الدستور الجديد ما يشير الى أن حقوق الملك فى تعيين هؤلاء الرؤساء تبقى له كما كانت . فنزلت اللجنة على رغبته (١٠٤) .

وواضح من هذه القصة كيف أثار الملك فى نفوس الأزهرين الخوف على معهدهم من أن يكون محور صراع بين الأحزاب ، وأوحى اليهم بأن أمن واضمن سبيل لنجاته من هذا المصير أن يكون تابعا ومنتسبا للملك « صاحب النزعة الديمقراطية ! » . وسرعان ما واتت الملك فؤاد الفرصة للعمل ضد وزارة سعد زغلول عندما تقدم الأزهريون الى وزارة سعد باشا ببعض المطالب لتحسين أحوالهم . فالقت لجنة خاصة لدراسها والاشارة بما تراه فيها . وهنا تمهد السبيل للسود والوقية لدى الأزهرين ، « لأنهم يعلمون من ماضى سعد أنه صاحب الراى قديما فى انشاء مدرسة القضاء الشرعى التي تخرج القضاة الشرعيين ، وكان الأزهريون ينتقون من نشأة هذه المدرسة ، لأنهم كانوا يطلبون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم

اللغة العربية ، وذلك قبل السماح بأجراء الإصلاح في برامج التعليم الأزهرية . • وعندما عاد سعد من المفاوضات ، أدخل في روع الأزهرين أن مدرسة القضاء عاتدة وأن مطالبيهم غير مجابة . • وساعد على ذلك تقديم اللجنة تقريرها الى الحكومة وعدم نشره . • ونسى الأزهريون أن أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، وأن الوزارة ليست صاحبة الرأي الفصل في هذا الأمر . فأضربوا عن الدروس في أوائل نوفمبر ، كما أضرب طلبة المعاهد الدينية في الاسكندرية وطنطا وأسيوط . وقام المضربون في العاصمة بمظاهرة كبيرة في الشوارع نادوا فيها نداء جديدا لم يكن مألوفاً من قبل هو : « لا رئيس الا الملك » ، بعد أن كان نداءهم المألوف « لا رئيس الا سعد » • وهنا عرفه من أين تهب الريح (١٠٥)

ولم يلب أن استوثق سعد زغلول من نوايا القصر عندما صدر الأمر الملكي في ٨ نوفمبر ١٩٢٤ بتعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكي ورئيسا له بالنيابة ، والانعام عليه بالوشاح الأكبر من نوط النيل الأكبر ، دون علم الوزارة وموافقتها . ذلك أن سعد باشا كان قد طلب إقصاء حسن نشأت باشا من وكالة الأوقاف لأنه معجور الدسائس التي دبرت ضد الوزارة . فجاء تعيينه وكيلا للديوان الملكي مكافأة وتشجيعا له على هذه الدسائس . وقد جاء حسن باشا على أنر ذلك الى شرفات مجلس النواب وهو يتشج بالوسام الذي أنعم عليه به بغير رأى الوزارة . ثم صدرت في الوقت نفسه الفازيته العسكرية لحكومة السودان وفيها الانعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا في قمع المظاهرات مصر في السودان . وقد صدرت هذه الانعامات دون علم الوزارة (١٠٦) •

هنا عزم سعد زغلول على اتخاذ اجراء سريع يحقق به هدفين كبيرين : الأول ، أن يشعر الملك بعجزه عن إزاحته عن منصبه ، ما دام متمتعاً بثقة الأمة ممثلة في البرلمان ، والثاني أن يستغل ظروف الأزمة كلها في تدعيم الحياة الدستورية ، استكمالا لما حققه في بداية عهده ، حتى لا نصبح هذه الحياة عرضة لمثل تلك الدسائس .

ففي يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ قابل سعد زغلول الملك مؤادا ، وقدم اليه استقالاته ، بعد أن كاشفه بأن أناسا من كبار الموظفين المنتهين الى القصر يستخدمون اسم جلالتهم لمحاربة الوزارة في الخفاء (١٠٧) . ثم توجه بعد ذلك الى دار البرلمان حيث أعلن نيا استقالته في النواب ، ثم في الشيوخ ، وعزاها لأسباب صحية . وقد كان من الطبيعي أن يدرك النواب والشيوخ أن في الأمر أزمة حقيقية ، إذ لم يكن قد مضى أكثر من

يومين على افتتاح الدورة البرلمانية ، كانت الاشاعات فى أنائها تملأ الجو
عن وجود أزمة تهدد الوزارة بالسقوط (١٠٨) . ولهذا فقد تمكك الفئسب
النواب والشيوخ ، وصارع مجلس النواب باتخاذ قرار بالثقة التامة
بالوزارة ، وقرر مجلس الشيوخ التوجه بهيئته الكاملة للسراى لاطهار
شعوره وثقتة بالوزارة ، كما قرر تأليف وفد من الرئيس والوكيلين
لمقابلة الملك والتماس رفض استقالة الوزارة . ووضع هذا القرار موضع
التنفيذ فى الحال . فذهب الشيوخ جميعهم عقب الجلسة الى القصر فقيدوا
أسماءهم ، وطلب الوفد النائب عنهم مقابلة الملك دون أن يكونوا بملابسهم
الرسمية ، وكان مؤلفا من احمد زيور باشا رئيس المجلس وأحمد زكى
أبى السعود باشا وصاحب العزة علوى الجزار بك وكيل المجلس . فقابلهم
الملك فى الحال وأبلغوه قرار المجلس ، وبأجيل الجلسات الى أن تنتهى
الأزمة . فاضطر الملك للاعراب عن نقتة هو الآخر بسعد زغول ورجائه
فى أن يعدل عن عزمه ، وقال انه متفق مع البرلمان فى القرار الذى أصدره
فى هذا الموضوع (١٠٩) .

ولكن سعد زغول كان فى ذلك الحين يمشى فى خطته ، فبعد خروجه
من البرلمان ، توجه ومعه الوزراء الى بيت الأمة ، وكان النبأ قد ذاع
وامتزت له العاصمة ، فاختفت الوفود نفا الى البيت ، ومعهم النواب
والشيوخ ، وطالبوا سعدا بأن يشرح لهم سبب الأزمة ، فقال : « ان
صحتى ضعيفة وأعباء الحكم ثقيلة جدا : فهناك مشاكل خارجية ومشاكل
داخلية ، وهناك أيضا - والكلام فى سركم - دسائس » . ثم أردف :
« أنا رجل حر ، لعب على المكشوف ، وأعمل ما أعمله فى ضوء النهار ،
ولا أحب العمل فى الظلام » . ومن أجل هذا لا بد من الاستقالة » . وكان
معروفا انه يقصد دسائس السراى . وقد أفضى بذلك الى خاصة
رجاله (١١٠) .

كانت هذه التصريحات بمنابة اشارة الاسطى ، فنا لبثت أن
نظمت فى اليوم التالى مظاهرات خطيرة امتلأت بها شوارع القاهرة
وانطلقت الى ميدان عابدين وهى تهتف : « سعد أو الثورة » (١١١) .
وبينما كانت هذه الجماهير تتدفق الى ميدان عابدين ، كان سعد زغول
يتوجه الى الملك ليقسم اليه شروطه لسحب استقالته ، وكانت هذه
الشروط على الوجه التالى :

١ - أن تنظر الوزارة فى مسائل الازهر لتكون مسئولة حقا عن
الاصلاح ، لا ليخرجها المخرجون بطلب الاصلاح ويمنعوها عمدا بمبالغة
فى الاجراج ، وهم يتظاهرون بصدقة الازهرين .

٢ - ألا يفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، ولا بتعيين موظفي السراى بغير موافقة الوزارة . وقد استند سعد فى هذا الطلب الى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطاته بواسطة وزرائه . وهو نص عام .

٣ - أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا . وأن تنظر الوزارة فى مناصب السلك السياسى .

٤ - ألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها (١١٢) .

وقد استغرقت المناقشة بين الملك وسعد زغلول ساعتين ، كان ميدان عابدين فى خلالها يموج بالجموع الصاخبة وهى تردد نداءها السالف الذكر . ولم يجد الملك مقرا من الرضوخ . وعندئذ خرج سعد الى الجماهير يبشرها بانفراج الأزمة قائلا : « المسألة انتهت » ، وخطب فى الجموع التى تجمعت أمام بيت الأمة قائلا : « أشكركم جدا على غيرتكم وحماستكم ومظاهراتكم .. واجابة لرغبتكم ، أى رغبة الأمة ومجلس الشيوخ والنواب ، ونزولا على ارادة جلالة الملك ، قد عدلت عن الاستعفاء » (١١٣) .

وبهذه النتيجة انتهت المعركة لصالح سعد زغلول . وهى معركة يعتقد « توينبى » أن سعد زغلول انما أثارها لتحويل أنظار الأمة عن فشله فى المباحثات (١١٤) . وهو غير صحيح ، لأن الملك هو الذى بدأ بالاستنزاف - كما رأينا - ولم يكن فى وسع سعد زغلول التخاذل أو السكوت . ولقد بدا بعد انتهاء المعركة أن البلاد قد أقبلت على عهد جديد تكون فيه كلمة الملك هى الدنيا وكلمة الأمة هى العليا . ولكن هذا الأمل لم يعيش أكثر من يومين ، ففي اليوم الثالث ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان فى أحد شوارع القاهرة ، ودخلت الحركة الوطنية بذلك فى طور جديد .

حواشي الفصل الثامن

الحكم الدستوري

لوزارة البودجوازية الاولى

- ١ - البلاغ في ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ يناير ١٩٢٤
- ٢ - الأهرام في ٢٥ يناير ١٩٢٤
- ٣ - أمين يوسف : المرجع السابق ١١٥
- ٤ - محمد إبراهيم الجزيري : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشبيب
ج ١ ص ١٤٧ (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧)
- ٥ - نفس المصدر ص ١٢٩
- ٦ - مارشل ويغل : المرجع السابق ص ١٠٢ - ١٠٣
- ٧ - المقاد : المرجع السابق ص ٤٣١ ، ٤٣٣
- ٨ - الرافعي : في أعقاب الثورة ج ٢ ص ٢٢١ ، ٢٢٣
- ٩ - المقاد : المرجع السابق ص ٤٦٧ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ،
محمد شفيق غريال : المرجع السابق ص ١١٧
- ١٠ - المقاد : المرجع السابق ص ٤٦٧ - ٤٦٨
- ١١ - أمين يوسف : المرجع السابق ص ١١٧ ، وقد قام سعد باشا بالتحقيق في
صحة ما نسبته الملك فؤاد إلى علي الشمسي باشا من ناحية ولاءه ، وثلا ثبت له أن
التهمة لا تنهض على أساس ، عاد إلى الملك فؤاد ، وأخبره بذلك ، وأعاد التماس
إعادة الشمسي باشا في الوزارة ، فلم ير الملك بدا من إجابة عليه ، وعين
الشمسي باشا وزيرا للمالية في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . (المصري في ١٥ أغسطس
١٩٢٨ ، مقال بعنوان : « أن لنا أن نصرح ، العرش بين الولد وخصومه ،
الخلاص الدستوري رقم ١١ »)
- ١٢ - الرافعي : في أعقاب الثورة ج ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩
- ١٣ - نفس المصدر ص ١٤٥ - ١٥٠

- ١٤ - نفس المصدر ص ١٣٨ ، كتاب استقالة يحيى إبراهيم باشا في ١٧ يناير ١٩٢٤ ،
محمد إبراهيم الجزيري : المرجع السابق ص ٢٥
- ١٥ - الجزيري : المرجع السابق ص ٤٤
- ١٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤١ - ١٤٢
- ١٧ - الجزيري : المرجع السابق ص ٥٣
- ١٨ - مضابط مجلس العموم البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١٧٠ ص ٢٩
- ٣٠ جلسة ٩٢٤/٢/٢٥
- ١٩ - الجزيري : المرجع السابق ص ٨٣ .
- ٢٠ - مذبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب المصري في ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٦
- ٢١ - مذبطة الجلسة الافتتاحية للبرلمان المصري في ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٣
- ٢٢ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٥ .
- ٢٣ - الجزيري : المرجع السابق ص ١٠٩ ، العبود : المرجع السابق ص ٢٩١
حاشية ١
- ٢٤ - لويد : المرجع السابق ص ٨٥
- ٢٥ - نفس المصدر ص ٨٤ - ٨٥
- ٢٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٧
- ٢٧ - مذبطة مجلس النواب يوم ٢٩ مارس ١٩٢٤ ص ٨٧
- ٢٨ - لويد : المرجع السابق ص ٨٤ - ٨٥
- ٢٩ - مذبطة مجلس النواب في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ ص ٦٧٦
- ٣٠ - لويد : المرجع السابق ص ٨٤
- ٣١ - نفس المصدر ص ٨٥ - ٨٧
- ٣٢ - الجزيري : المرجع السابق ص ٢٢٨ ، من بيان رسمي صدر في لندن يوم ٣
سبتمبر ١٩٢٤
- ٣٣ - مذبطة مجلس النواب في ١٠ مايو ١٩٢٤ ص ٢٩٩
- ٣٤ - نفس الجلسة ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، مضابط مجلس العموم البريطاني ، المجموعة
الخامسة ، المجلد ١٧٣ ، ص ٦٤٩ جلسة ٨ مايو ١٩٢٤
- ٣٥ - مذبطة مجلس النواب المصري في ١٠ مايو ١٩٢٤ ص ٢٩٩
- ٣٦ - جلسة ١٧ مايو ١٩٢٤ ، المذبطة ص ٢٤٤

- ٣٧ - جلسة ٢٥ مايو ١٩٢٤ ، المصنفة ص ٣٩٢
- ٣٨ - لويد : المرجع السابق ص ٨٨ - ٨٩
- ٣٩ - جواهر لال نهرو : لمحات من تاريخ العالم ص ٢٩٥ (الطبعة الثانية للترجمة العربية ، بيروت)
- ٤٠ - الكتاب الأخير : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٢ ، من محضر الجلسة العشرين من مناقشات مجلسي - كيرزن في ٢ نوفمبر ١٩٢١ ص ١٨
- ٤١ - دكتور يوسف نعاس : المرجع السابق ص ٢٩
- ٤٢ - الكتاب الأخير ، محضر الجلسة التاسعة عشرة في ١٧ أكتوبر ١٩٢١ ص ١٥ - ١٦
- ٤٣ - نفس المصدر ، محضر الجلسة العشرين ص ١٨
- ٤٤ - نفس المصدر ص ١٩
- ٤٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٢ - ١٦٦
- ٤٦ - وفد السودان ، ماسي الانجليز في السودان ص ١٤ (دار الشرق بالقاهرة)
- ٤٧ - احمد خير : كفاف جيل ، تاريخ حركة الطريجين وتطورها في السودان ص ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤
- ٤٨ - الباحث المطلق محزون : شعبا مصر والسودان وخفايا السياسة الانجليزية ص ٥٦
- ٤٩ - نفس المصدر ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢
- ٥٠ - نفس المصدر ص ٦١
- ٥١ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٦١
- ٥٢ - نفس المصدر ص ١٦١ ، ١٦٢
- ٥٣ - محزون : المرجع السابق ص ٧٠
- ٥٤ - احمد خير : المرجع السابق ص ١٧
- ٥٥ - مضبطة مجلس النواب في ٢٣ يولية ١٩٢٤ ص ٦٦١ ، محزون : المرجع السابق ص ٧١ ، ٧٢
- ٥٦ - محزون : نفس المكان
- ٥٧ - مضبطة مجلس النواب في ١٩ يولية ، ٢٣ يولية ١٩٢٤ ص ٦٦١ ، من وثائق اشباح اليها النائب احمد سيف النصر بك

- ٥٨ - أحمد خير : المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٢
- ٥٩ - مضبطة مجلس النواب في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ ص ٦٦٩ ، من تفراف وارد الى رئيس مجلس النواب ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٣
- ٦٠ - لويد : المرجع السابق ص ١١٨
- ٦١ - أحمد خير : المرجع السابق ص ١٤
- ٦٢ - الجزيرة : المرجع السابق ص ٣٢٢ ، من بلاغ رسمي أصدرته الحكومة المصرية في ١٥ أغسطس ١٩٢٤ ، أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٢ ، ٢٤
- ٦٣ - الجزيرة : المرجع السابق ص ٣٢٣ ، من بلاغ الحكومة المصرية السالف الذكر، لويد : المرجع السابق ص ١٢٠ ، الكتاب الأخير ص ٢٣
- ٦٤ - مضبطة مجلس النواب في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ ص ٦٦٩
- ٦٥ - مضبطة مجلس النواب في ٧ يونيو ص ٤٦٥ - ٤٦٦
- ٦٦ - الكتاب الأخير ص ٢١
- ٦٧ - مضابط مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٥٧ ، ص ٩٨٦ ، ٩٨٨
- ٦٨ - مضبطة مجلس النواب المصري في ٢٨ يونيو ١٩٢٤ ص ٧١٣ - ٧١٨
- ٦٩ - المصدر السابق ، جلسة ٣٠ يونيو ١٩٢٤ ص ٧٤٧ - ٧٤٨
- ٧٠ - لويد : المرجع السابق ص ١٣٣
- ٧١ - نفس المصدر ص ٩٠
- ٧٢ - نفس المصدر والمكان
- ٧٣ - الكتاب الأخير ص ٢٢
- ٧٤ - لويد : المرجع السابق ص ١٣٣
- ٧٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٤
- ٧٦ - الكتاب الأخير ص ٢٣
- ٧٧ - نفس المصدر ص ٢٤
- ٧٨ - نفس المصدر ص ٢٥ ، ٣٦
- ٧٩ - الجزيرة : المرجع السابق ص ٣٢٨ من بلاغ صدر في لندن في ٣ سبتمبر ١٩٢٤
- ٨٠ - نفس المصدر ص ٣٣١ من بلاغ رسمي من المفاوضات أصدرته الحكومة المصرية في ٨ سبتمبر ١٩٢٤

- ٨١ - الكتاب الأخير ص ٢٢ ، ٢٢
- ٨٢ - الجزيري : المرجع السابق ص ٣٣١ ، ٣٣٢ ، بلاغ الحكومة المصرية السالف الذكر ، وبلاغ لرويتز في ١٢ سبتمبر ١٩٢٤
- ٨٣ - الكتاب الأبيض الإنجليزي عن العلاقات المصرية البريطانية في ٧ أكتوبر ١٩٢٤ ، منقول نعه في كتاب الجزيري السالف الذكر ص ٢٤٩ ، ٣٥١
- ٨٤ - نفس المصدر ص ٢٤٩
- ٨٥ - نفس المصدر ص ٣٥٤ ، ٣٤٨ ، حديث سعد باشا مع مراسل «البيتى باريزيان» في ١٠ أكتوبر ١٩٢٤ ، الكتاب الأبيض الإنجليزي عن معادلات سمنا - مكثونالد
- ٨٦ - نفس المصدر ص ٣٦٢
- ٨٧ - نفس المصدر ص ٣٥٠
- ٨٨ - نفس المصدر ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، حديث سعد باشا مع مراسل الدبلي هرالد الباريسى في ١٠ أكتوبر ، ومع جريدة البيتى باريزيان في نفس التاريخ ، أحمد شوقي : الحولية الثانية ص ١٥٤ - ١٥٥ ، حديث سعد باشا مع جريدة الانفورماسيون الباريسية في يوم ١٤ فبراير ١٩٢٥ ص ١٥٤ - ١٥٥
- ٨٩ - الجزيري : المرجع السابق ص ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، خطبة سعد باشا في احتفال اللغوسية المصرية بباريس في فندق (ماجستيك) في ١٠ أكتوبر ١٩٢٤ احتفالا بعيد الجلوس الملكي ، خطبته في حفلة الشيوخ والنواب في ١٠ أكتوبر ١٩٢٤
- ٩٠ - نفس المصدر ص ٣٦٤ خطبة سعد باشا السالفة الذكر في احتفال الشيوخ والنواب
- ٩١ - خطبة مكرم حبيب باشا في الجامعة المصرية ص ٤١ (دار النشر الحديث)
- ٩٢ - الجزيري : المرجع السابق ص ٣٦٦
- ٩٣ - أحمد شوقي : الحولية الأولى ص ٣٣٩ - ٣٤٠ (القاهرة ١٩٢٨)
- ٩٤ - أحمد شوقي : الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ١٥٠ - ١٥١
- ٩٥ - الجزيري : المرجع السابق ص ٣٥٧
- ٩٦ - نفس المصدر ص ٣٥٠
- ٩٧ - نفس المصدر ص ٣٦٢
- ٩٨ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٢٢
- ٩٩ - مضيفة الجلسة الانتاحية للبرلمان في ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٣
- ١٠٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٨

- ١٠١- لويد : المرجع السابق ص ٩٢
- ١٠٢- دكتور راشد البراوي : المرجع السابق، ص ٩٨
- ١٠٣- الرافعي : المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٥٧
- ١٠٤- مذكرات شيخ الاسلام القواعري ، السياسة والاثر ، ص ٢٢ - ٢٤
- ١٠٥- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٤ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٩ ، ١٨٠
- ١٠٦- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨١
- ١٠٧ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥
- ١٠٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٠
- ١٠٩- الجزيري : المرجع السابق ص ٢٨٤ - ٢٨٧ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٠ ، ١٨١
- ١١٠- الجزيري : نفس المرجع ص ٢٨٦ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٠ - ١٨١
- ١١١-
Toynbee, Arnold J. : Survey of International Affairs, 1925.
The Islamic World since the Peace Settlement. Foot-note
on page 221, Lloyd, op. cit., p. 23.
- ويذكر احمد شفيق ان هذه المظاهرات كان يقودها حسن يس النائب الوفدي
وزعيم الطلبة ، وكانت تهتف ايضا بسقوط حسن نشأت باشا (العولبة
الثانية ص ٢٨)
- ١١٢- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨١
- ١١٣- الجزيري : المرجع السابق ص ٢٨٩ ، ٣٩٠
- ١١٤- توينبي : المرجع السابق نفس المكان

الفصل التاسع

مصرع السردار « وانتكاس الحركة الوطنية في مصر والسودان

(١) القائد العام للجيش المصري •

١ - اجلاء القوى الوطنية عن الحكم

الانذار البريطاني :

كانت العلاقات المصرية البريطانية عندما قتل السردار لى سستاك في يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ قد بلغت درجة من التأزم بدا معها هذا الحادث كأنه ساعة الصفر لتشريع بريطانيا على الفور في تنفيذ كل ما دبرته لحثق الحركة الوطنية في مصر ، وطرد المصريين من السودان والاستيلاء على كافة السلطات فيه .

فيذكر المارشال ويفل أنه بالرغم من أن مصر كانت قد قابلت فشل المباحثات بين سمعة ومكدونالد بدهوء ، إلا أن اللورد ألنبي ومستشاريه قد تمكنوا بأن أزمة من الأزمات لا بد أن تقع في وقت قريب . فقد كان إلى جانب مسألة السودان مسائل عديدة بارزة أثير فيها سعد زغلول باشا المصالح البريطانية ، كما أثير سياسة تصريح ٢٨ فبراير . كما كان واضحا أنه مصمم على خفض مركز المستشارين الانجليز في القضاة والمالي بحيث لا يصبح لهما حول ولا قوة ، وكان قد أعلن عن نيته في إلغاء اتفاقية تعويض الموظفين الأجانب ، ورفض دفع بعض المبالغ المستحقة التي كانت قبلا من التزامات الحكومة المصرية . وقد لحص اللورد ألنبي لوزارة الخارجية البريطانية مركز سعد زغلول الشخصي في برقية قال فيها ان الشيء الوحيد الذي لن يستطيع سعد زغلول عمله في ذلك الحين ، هو ان يفقد ذلك النوع من الشهرة الذي كان في السنوات الأخيرة نسمة حياته والذي لم يعد في إمكانه أن يحتفظ به الا بالتطرف (١) .

وعلى هذا أخذ المستر مكدونالد . بتأييد اللورد ألنبي ، يفكر في صوغ تبليغ الى سعد زغلول حول مخالفاته المتكررة للوضع السياسي الناشئ عن تصريح ٢٨ فبراير . ولكن المشروع توقف بسبب سقوط حكومة العمال . وكان وزير الخارجية في وزارة المحافظين الجديدة هو المستر أوسمن تشمبرلن ، فاستأنف هذا على الفور مناقشاته مع المندوب السامي في القاهرة حول الصيغة التي يوضع فيها هذا التبليغ وكانت

مخالفات سعد زغلول اذ ذاك ود نقاقت - كما يقول لوبيد - وكان آخرها انه
رفض في يوم ١٨ نوفمبر ، أى قبيل مصرع السردار بيوم واحد ، بقباء
منصب المستشار القضائي وتجديد عقد المستر موريس ايموس الذى كان
يشغل هذا المنصب من سنة ١٩١٩ الى ذلك الحين (٢) ، ولما أرسل اليه
اللورد النيبى مندوباً لمناقشته فى هذه المسألة عامله بفظاظة ، حتى اضطر
هذا الى تذكيره بأنه انما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية (٣) .

وفى يوم ١٩ نوفمبر قام وزير الخارجية البريطانية بخطوة ذات
مغزى . فقد أرسل مذكرة الى السكرتير العام لمصبة الأمم يوضح فيها
وجهة نظر حكومته بخصوص الموقف الذى سينشأ اذا وقعت مصر
البروتوكول المعروف باسم « بروتوكول جنيف » ، وهو الخاص بتسوية
الخلافات الدولية بالوسائل السلمية . وكانت جمعية المصبة قد قررت
فى ٢ أكتوبر أن تفتح باب التوقيع عليه لغير الأعضاء من الدول الأخرى .
وفى هذه المذكرة قال الوزير البريطانى - بعد أن أشار الى التحفظات التى
وردت فى تصريح ٢٨ فبراير ، وبعد أن اقتبس فقرات من المذكرة
الدورية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ : « وفى هذه الظروف ،
فإن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعترف بأن هذا البروتوكول ، اذا
ما وقعت مصر يبيع لها أن تطلب تدخل عصبة الأمم فى تسوية أمور
احتفظ التصريح بها وبحق التصرف فيها احتفاظاً مطلقاً للحكومة جلالة
الملك » (٤) . وهذا الاحتياط من جانب الحكومة البريطانية قد يبدو عملاً
روتينياً لا يقصد منه سوى توضيح موقف هذه الحكومة بأزاء توقيع مصر
على بروتوكول جنيف، ولكنه اذا وضع فى مكانه الصحيح بجانب الاجراءات
السالفة الذكر التى كانت الحكومة البريطانية بسبيل اتخاذها لاجبار
سعد زغلول على احترام الوضع الناشئ عن تصريح ٢٨ فبراير ، أصبح
له مغزى آخر . وسنرى أن هذه المذكرة كانت من بين خطط اجتماع
أغسطس بلندن .

على كل حال ، ففي نفس اليوم الذى أرسلت فيه الحكومة البريطانية
المذكرة السالفة الذكر الى سكرتير عصبة الأمم (١٩ نوفمبر ١٩٢٤)
وقد اعتداه على السردار لى ستاك فى القاهرة . فماذا كان موقف الحكومة
البريطانية ؟ يذكر توينبى أن الحكومة البريطانية عقدت اجتماعاً طارئاً على
الفور قررت فيه أن تتخذ اجراءاً سريعاً وقوياً . وكان ذلك دون أن يكون
السردار لى ستاك قد مات بعد . فلما تلقت نياً وفاة السردار ، بادرت
باصدار أوامرها بارسال التعزيمات البحرية والمسكرية الى مصر والى
السودان فى الحال (٥) .

وبينما كانت القاطع البحرية تتحرك من مالطه الى الاسكندرية والى
بور سعيد ويجرى التعزيز فى الحاميات العسكرية فى القاهرة
والاسكندرية (٦) ، كان المندوب السامى اللورد النبى يكتب الى حكومته
مقترحاً أن تلقى مصر درساً صارماً ، « لأن روح الاخلال بالنظام والكراهة
التي أثارتها الحكومة المصرية بالخطب العامة وعن طريق نسيان الوفد ،
لا يمكن إلا أن يعتبر مساعداً على الجريمة » ، وطلب منها الموافقة على تقديم
انذار الى الحكومة المصرية يشتمل على ديباجة مهينة تصف مصر ، كما هي
محكومة فى ذلك الحين ، بأنها تستحق ازدياد الشعوب المتمدنية ، ويتضمن
المطالب الآتية :

- ١ - أن تقدم اعتذاراً كافياً وإفياً عن الجناية .
 - ٢ - أن تتابع بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للأشخاص ، البحث
عن الجناة . وأن تنزل بالمجرمين إيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد
العقوبات .
 - ٣ - أن تمنع من الآن فصاعداً ، وتقم بشدة ، كل مظاهرة شعبية
سياسية .
 - ٤ - أن تدفع فى الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها
نصف مليون جنيه .
 - ٥ - أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة ، الأوامر بأرجاع
جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البعثة من السودان ، مع
ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .
 - ٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة
الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ الى مقدار غير محدود تبعاً
لما تقتضيه الحاجة .
 - ٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة جلالة الملك فى الشئون
المبينة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .
- وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال ، تتخذ حكومة حضرة صاحب
الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .
- وقد فصلت المطالب المذكورة فى النقطتين الخامسة والسابعة فى
وثيقة منفصلة على النحو الآتى :
- أولاً : بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البعثة
للجيش المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى

قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وجدها
وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض (برادات
الضباط) .

ثانيا : ان القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين
لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة ، وكذلك
الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة،
يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

ثالثا : من الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية
المصالح الأجنبية في مصر ، تبقى الحكومة المصرية منصبة المستشارين
المالي والقضائي ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها
عند الفاء الحماية . وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية
واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزاري . وتنتظر بعين
الاعتبار الوافي الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق
بالشئون الداخلية في اختصاصاته (V) .

كانت هذه هي المطالب التي طلب اللورد النبي الى حكومته السماح
له بتقديمها الى سعد زغلول في شكل ائذار نهائي . وقد بلغ من اسراف
هذه المطالب ، وتجاوزها فيما يبدو الحد الذي اتفق عليه في اجتماع
أغسطس السابق في لندن بين المستر مك دونالد والمنسوب السامي والسير
لي ستاك ، أن رفض الوزير البريطاني السماح بتقديمها بالشكل الذي
كانت عليه ، فجرى فيها قلمه بالتعديل والحنف . فقد حذف المطلب الرابع
الخاص بالغرامة المالية ، وعدل المطلب السادس بحيث ينص على أن تكون
زيادة مساحة الأطنان المنزوعة في السودان «الى الحد الذي يمكن اعتباره غير
ضار بمصر ، وبواسطة لجنة فنية تضم ممثلا للحكومة المصرية » . كما
حذف المطلب الثاني في الوثيقة المنفصلة الذي ينص على وجوب إعادة
النظر في قواعد خدمة الموظفين الأجانب وشروط تسوية معاشاتهم طبقا
لرغبات الحكومة البريطانية . كما أبدى عدم موافقته على ديباجة
الائذار (A) .

على أن التعديلات التي أدخلها وزير الخارجية البريطانية على صيغة
الائذار الذي اقترحه اللورد النبي لم يقدر لها التنفيذ . ذلك أن اللورد
النبي حينما أبرئ باقتراحاته الى حكومته للحصول على موافقتها على
تقديمها، طلب اليها في الوقت نفسه أن يصله الرد ظهر يوم ٢٢ نوفمبر .
فلما بلغت الساعة الرابعة والربع دون أن يأتي رد الحكومة البريطانية ،
عزم اللورد النبي على تقديم ائذاره الى الحكومة المصرية من غير انتظار

الموافقة الرسمية ، لأنه كان يريد أن يسلم المذكرة الى سعد زغلول باشا قبل أن يجتمع البرلمان فى الساعة الخامسة ، وكان يخشى أن يعلن سعد زغلول عندئذ استقالته قبل أن يتلقى جزاءه وقبل أن تلصق به المسئولية. حلى أنه بينما كان يتأهب للمسير فى حرسه العسكرى ، وصل الرد الرسمى فى تلك اللحظة • ولكنه لم يقرأه ، إذ أدرك من طوله أنه ليس موافقة تامة على مقترحاته ، فمضى فى مكتبه. لتقديم انذاره وهو يعلم أن حكومته لا توافق عليه كلية ، وسار فى حرسه من حملة الرماح قاصدا رئيس الوزراء ، وكان مكتبه فى مواجهة دار مجلس النواب حيث راح النواب يتجمعون فيه انتظارا لعقد الجلسة • وبعد أن تلقى من الفرسان تحيتهم وصدحت موسيقاهم ، دخل البناء واتجه رأسا الى غرفة رئيس الوزراء ، ثم قرأ عليه بالانجليزية نص مطالبه ، ونرك له ترجمتها الفرنسية ، ثم عاد لبريته ، وتلقى من الفرسان تحيتهم مرة أخرى أمام الجماهير المتجمعة ، ورجع وسط حرسه فى بطة الى دار الإقامة (٩) •

انزعجت الحكومة البريطانية لما اعتبرته عملا من أعمال الثورة من جانب اللورد النبي • ومع أنها لم تملك الا اقرار هذه المطالب بالصورة التى قدمها بها دون اذنها ، الا انها طالبت به بتوضيح موقفه • فبرر تصرفه ومخالفته على النحو الآتى : أولا ، أن استقالة سعد زغلول كانت على وشك الوقوع ، وكان لابد من تقديم انذاره قبلها • نانيا ، أن الراى العام المصرى كان مهيبا لتلقى اجراءات صارمة فى ذلك الوقت ، وكان من المحتمل أن يتغير هذا بسرعة ويصبح أقل تهيدا اذا انقضت الصدمة الأولى لمقتل السردار (وهذا دليل على أن قوة الراى العام المصرى كانت السياج الأول ضد أى تعنت بريطانى فى خلال الفترة السابقة) • ثالثا : أن الجاليات الأجنبية كانت مهتاجة جدا ، وكانت ثأورتها فى ازدياد بما كان يكتب فى الصحف الأجنبية ، وكان هنالك مايدعو للخوف من قيامها بمظاهرات عداوية ضد المصريين ضد حكومة جلالة الملك • (١٠) !

أما فيما يتعلق بالطلبات التى لم توافق وزارة الخارجية عليها • فقد برر النبي تقديمها بأن طلب التعويض انما كان يقصد به أن يشعر المصريون عن اقتناع بالنتائج الاجرامية لسياسة حكومتهم • وأن طلب زيادة مساحة الأطميان المنزرعة قطنا انما قصد به أن يدرك المصريون مدى السلطة التى تستطيع انجلترا أن تستخدمها عند الضرورة بسيطرتها على السودان • وقال انه لم يقصد اطلاقا « برى منطقة غير محدودة » أن تروى هذه المساحة لحد الاضرار بالمصالح المصرية • ولكن التساهل فى

هذه النقطة يجب أن يكون مع وزارة مصرية أخرى أكثر صداقة • إما بخصوص المطلب المتعلق بحقوق الموظفين الأجانب ، فقد أوضح النبي أنه رأى ضمه الى مطالب الانذار كأحسن وسيلة لتسوية مشكلة صعبة طال بقاؤها ، ولتفادى تقديم مثل هذا المطلب الى الحكومة الصديقة التي سوف تخلف حكومة زغلول باشا (١١) •

هكذا يرر اللورد ألبني تقديم طلباته التي لم توافق عليها حكومته • وهى الطلبات التي تعرضت للنقد من الانجليز أنفسهم الذين اعتبروها سمياً للانتقام ، وانتهازاً للفرصة للكسب • وقد أدرك هؤلاء أنه لا توجد صلة محتملة بين الجريمة التي وقعت وبين مسألتي الرى في السودان وتمويض الموظفين الأجانب • كما اعتبروا المطالبة بثمن الدم عملاً غير كريم (١٢) •

ومن موقف الحكومة البريطانية وموقف اللورد ألبني نستطيع ان نبرز بواعث وأهداف كل منهما • فواضح جداً ان الحكومة البريطانية كانت تهدف الى أغراض ثلاثة : الأولى ، وهو الأول أيضاً فى الأهمية الاستئثار بجميع السلطات فى السودان ، وإزالة آخر مظهر من مظاهر الشركة العملية التي كانت قد تضاعفت بعهد كل الاعتداءات السابقة المتكررة على حقوق السيادة المصرية فى السودان • ثانياً ، إخراج القوى الوطنية إخراجاً شديداً لإجلائها عن الحكم فى أسوأ ظروف تصورها : ظروف التناقض الذي أوقعت نفسها فيه ، حيث انقلبت مسئولة عن حفظ حياة الانجليز وقمع أنواع المقاومة الشعبية ، بحكم وجودها فى الحكم • ثالثاً ، تشديد القبضة الانجليزية على مصر ، وهى التي تراخت الى حد كبير فى عهد الحكومة الدستورية بتضاؤل نفوذ المندوب السامى والموظفين الانجليز • ولهذا فقد وافقت الحكومة الانجليزية على إخلاء السودان من المصريين ، كما وافقت على المطلب الخاص بالمستشارين المالى والقضائى ، بينما اعتبرت من جهة أخرى التعميض أمراً غير ذى بال ، وحذفت المطلب الخاص بتعميض الموظفين الأجانب • أما المطلب الخاص برى منطقة غير محدودة فى السودان فله شأن آخر ، وهو فى الحقيقة أنموذج يبين الفرق بين غرض الحكومة البريطانية وغرض اللورد ألبني • ذلك أن زيادة رى أرض الجزيرة كان قد اتفق عليه فى اجتماع أغسطس الثلاثى فى لندن ، لمواجهة النفقات التي سوف تترتب على تأليف قوة عسكرية سودانية بحتة • ولكن لما كانت لا توجد صلة ظاهرة بين جريمة مقتل السردار وهذا المطلب ، فنلاحظ أن الحكومة الانجليزية عدلت صيغته التي قدمها اللورد ألبني بحيث لا تبدو فى صورة عقاب ، لأن إطلاق زيادة

أراضى الرى الى قدر غير محدود ، يلقي في روع المصريين أنهم سوف يحرمون من مياه الرى اللازمة لزراعتهم ، ولهذا عدلت الحكومة البريطانية هذا المطلب بأن نصت على ألا تسبب الزيادة الجديدة أضرارا لمصر وأن يكون هذا بواسطة لجنة فنية . . الخ .

هذه كانت أهداف الحكومة البريطانية ، وهي أهداف لا تسيرها العاطفة والفضب ، كتلك التي كانت تسير اللورد ألبي ، فعد كان هذا يهدف الى الارهاب والانتقام ، وقد تمثل هذا في استعراضه العسكري عندما قام بتقديم انذاره ، كما تمثل في الضريبة الباهظة التي بلغت نصف مليون جنيه ، وتمثل أيضا في مطلب تعويض الموظفين الأجانب لتحميل الخزانة المصرية أثقالا أخرى ، وتمثل في الصيغة التي صاغ بها مطلب زيادة الأراضى المنزرعة قطنا لتهديد المصريين في أوقواتهم وتخويفهم بالجوع والعطش ، وسوف يتمثل في المطالب الأخرى التي سيقدم بها ، ومنها احتلال جمارك الاسكندرية ، ولكن أعظم ماتمثلت رغبته في التشفى بمصر ، عندما تحمل مسئولية تنفيذ هذه الاجراءات الصارمة وهو يعلم أن حكومته لا تقره عليها كلية . ولم تفقر له حكومته هذا التصرف بعد ذلك ، فأخذ بجزيرته وأخرج من منصبه .

سعد زغلول والانذار البريطانى

فى اليوم الذى تسلم فيه سعد زغلول الانذار البريطانى ، تابحت فى شأنه مع أعضاء وزارته ، ثم مع الملك فؤاد ، الذى لم يبد رأيا ، وطلب الى الوزارة أن تدبر الأمر وتعمل ما تشاء . وقد قر رأى الوزارة على ألا تقبل من المطالب الا ماكان له علاقة بالجريمة . ثم عرض الأمر على مجلس النواب فى نفس الليلة فى جلسة سرية ، فقرر تعويض الوزارة فى قبول المطالبين الأولين والمطلب الرابع من الانذار ، وترك الأمر لها لتدر بما تراه حافظا لمصالح البلاد وكرامتها (١٣) . وفى اليوم التالى ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى ، وقسم رد حكومته على هذا الانذار .

والرد المصرى وثيقة سياسية هامة قصدت بها الوزارة - كما قال سعد زغلول فى مجلس النواب - « أن تثبت للناس أجمع أننا أمة حكيمة تعرف كيف تضبط نفسها وقت الشدة ، وكيف تلين الظروف وتشتد لظروف أخرى » : فقد رفضت فيه أولا اعتبار الحكومة المصرية مسئولة

بوجه من الوجوه عن تلك الجريمة ، أو اعتبار الجريمة « نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة على تثبيطها ، بل أثارها حيثات على اتصال وثيق بها » ، « لأن هذه الحكومة » - كما جاء في المذكرة - « كانت تليجا وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشهير باستعمال العنف » . ثم قسمت الوزارة المطالب بعد ذلك الى قسمين : قسم يتعلق بالجريمة ، وقسم لا يتعلق بها . فقبلت القسم الاول ، ويختص بالاعتذار والتعويض وتمتدب الجناة وتسليمهم للقضاء ومنع المظاهرات « التي من شأنها الاخلال بالنظام العام » ، وذلك « لاثبات ما أثارته هذه الجنائية في البلاد من الأسف البليغ ، وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية » .

اما القسم الثاني من المطالب الذى لا تعلق له بالجريمة فقد رفضته الوزارة رفضا دعمته بالأسباب . فلاحظت أن « ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان ، لا يعد فقط تمديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة ٤٦ من الدستور المصرى ، التى تنص على أن الملك هو القائد الاعلى للجيش ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط » . وأما فيما يتعلق بمسألة ادخال تعديل على المقسدار المحدد لمساحة الاراضى التى تروى بالمجيزة ، فقد لاحظت الوزارة أنها « على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل تناقش الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية » . وأخيرا فيما يتعلق بحالة المواطنين الأجانب في مصر ، ردت الوزارة بأنها « خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان » . وقالت « وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد ادخالها على النظام الحالى ، ولذلك لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة » . وأما فيما يتعلق بحماية المصانع الاجنبية بوجه عام ، فإن الحكومة المصرية اتخذت على النوام أكثر الخطط تسامحا ، بالقدر الذى يتفق مع حسرة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فإن الدول الاجنبية لم تقسم أى اعتراض فى هذا الشأن » (١٤) .

على أن هذا الرد لم يلبث أن أثار اعتراضا عليه فى البرلمان المصرى ، كما رفضه الجانب البريطانى رفضا بليغا . فقيما يختص بالبرلمان المصرى ، لاحظت المعارضة أنه تضمن قبول المطالب الثالث الخاص بفتح كل مظاهرة شعبية سياسية ، مع أن تفويض المجلس اقتصر على قبول المطلبين الاولين والمطلب الرابع فقط . وقد قال فى ذلك السائب

عبد الحميد سعيد : « لقد أولينا ثقنا للحكومة على أن تقبل ثلاثة طلبات وحددناها لها ، وأما مسألة المظاهرات فقد بحثنا فيها . فقبول الحكومة منع المظاهرات هو تسليم منها للحكومة الإنجليزية بالتدخل في شئوننا الداخلية . وعلى ذلك فنحن لا نوافق على هذه المذكرة » . ولكن سعد زغلول فسر قبوله هذا المطلب في جلسة ٢٤ نوفمبر بقوله : « ان الحكومة جعلت الأمر فيه معقولا مقبولا هنا عليه كل عاقل ، لاننا قلنا اننا نمنع من المظاهرات ما كان ضد النظام العام . وما من أحد في العالم يخالفنا في هذا الرأي مطلقا ، لا أنتم ولا غيركم » . أما عن اعتدال الرد ، فقد برره سعد بقوله : « لقد رأينا أن نظهر البلاد بمظهر المعتدل الحكيم ، لنكسب عطف العالم أجمع . وقد حصل فعلا » (١٥) .

أما ما يختص بالجانب البريطاني فقد كان رد فصل المذكرة المصرية فيه خطيرا . فلم يكن الأمر من وجهة نظر الانجليز أمر خلاف يرجى حله باتفاق الطرفين ، وإنما كانت جثة السردار في حد ذاتها - كما لاحظ المارشل ويفل - حلا حياته الأقدار للموقف الذي لا يحتمل النأي صارت اليه العلاقات الإنجليزية المصرية بعد أن وصلت الى حد الأزمة (١٦) . ومن ثم فإن خطة الاعتدال التي اتبعها سعد زغلول ، والتي عرضته لنقد المعارضة في البرلمان ، لم تجدد في إيقاف السياسة البريطانية عن اهتمام حقوق مصر في السودان ، أو تكبح من شهوة اللورد النبي في الانتقام . ففي مساء اليوم الذي تسلم فيه النبي الرد المصري سارع بإرسال جوابه الى الحكومة المصرية ، ويتضمن أنه أمر حكومة السودان بالآتي : أولا - أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصري ، مع التغيرات المعنية التي تترتب على ذلك . ثانيا - أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة الى « مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة » . ثم في نهاية الرد ذكر اللورد النبي أنه سيخبر سعد باشا في الوقت المناسب بالأعمال التي ستتحملها حكومته نظرا لرفض المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر ، كما يسجل قبول دفع مبلغ النصف مليون جنيه ، ويطلب اليه أن يدفع قبل ظهر اليوم التالي (١٧) .

وفي نفس الوقت الذي أرسل فيه اللورد النبي رده على الرد المصري ، كان يطرح أمام حكومته مقترحاته بشأن الاجراءات التي توعده سعد باشا بها . ويكفي لوصف هذه المقترحات أنها لقيت نقدا قاسيا من اللورد لويد بالرغم من تطرفه الاستعماري . فقد اقترح اللورد النبي احتلال الجمارك والقيام بعرض بحري وعسكري مصحوب بقطع العلاقات

الدبلوماسية • كما اقترح أخذ رهائن من المصريين لاعدامهم في حالة ما اذا استمرت الاغتيالات • ويقول اللورد لويد معلقا : انه من السسير لحد ما فهم المقترحين الاخيرين • فقطع العلاقات الدبلوماسية لا يكون فعلا الا اذا كنا على استعداد لان نتبع ذلك باعلان الحرب ، وهو امر لا يمكن التفكير فيه طبعاً • كذلك اذا كنا لا نستطيع ان نمنع قنسل الاوربيين الأبرياء الا بقتل المصريين الأبرياء فاننا نكون بذلك قد بلغنا قمة الحماقة والعجز (١٨) •

وفي اليوم التالي ٢٤ نوفمبر ، كان الموقف قد بلغ أقصى توتره ، فقد احتجت الحكومة المصرية « احتجاجاً صريحاً على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من التفسيرات » وهي نرى ان لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها » وأعلنت انها تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات التي تضمنتها مذكرتها المؤرخة ٢٣ منه ، ثم أرففت بالاحتجاج نحوياً على البنك الاهلي لمبلغ نصف مليون جنيه • وقد رد اللورد ألبني على ذلك بنسلم المبلغ أولاً ، ثم باصدار الأوامر للقوات العسكرية البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية دون أن ينظر أيضاً موافقة حكومته ، وأخير سعد زغلول بأن هذا الاجراء « اول بدير يتخذ » • وبهذا أصبح بقاء سعد باتسا في الحكم أمراً مستحيل بعد أن انكشف عجز الحكومة المصرية الى هذا الحد ، فالح على الملك في قبول استقالته ، وكان قد قدمها شفوية في يوم ٢٢ لم كتابة في يوم ٢٣ ، وقد قبلها الملك فؤاد فعلاً في ٢٤ منه (١٩) •

مسألة عرض النزاع المصري الانجليزي على عصبة الأمم :

استقالت وزارة سعد زغلول باشا بعد أن احتجت على عسف الحكومة البريطانية ، وبعد أن تمسكت بموقفها من المطالب الخاصة بالسودان وبحالة الموظفين الاجانب وبحماية المصالح الاجنبية • وفي مساء اليوم الذي قبلت فيه استقالة الوزارة ، اجتمع مجلسا البرلمان وقررا ابلاغ احتجاجهما الى برلمانات العالم وعصبة الأمم على الاجراءات الانجليزية ، « لما فيها من الاعتداء على استقلال مصر ، والتدخل في شئونها ، والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، فضلاً عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أي علاقة بالجريمة ولا نظير لها في التاريخ » • كما أعلن مجلس النواب أنه « يرفع الامر الى مجلس عصبة الأمم طالباً اليه

التدخل في الامر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية » (٢٠) .

وقد أرسلت صحيفة هذا الاحتجاج وطلب التدخل، الى السكرتير العام لعصبة الأمم ، الذي حوله لرئيس مجلس العصبة . ولكن نظرا لانه لم يصدر عن الحكومة المصرية فإنه لم يبلغ لاعضاء الدول . ولما كانت وزارة زيور باشا قد امتنعت عن اتخاذ أى خطوة للسير بالموضوع ، كما لم تحاول أية دولة من دول العصبة اتخاذ أى اجراء بشأن النزاع الانجليزى المصرى طبقا للمادة ١١ من عهد الجمعية ، فقد توقف الموضوع عند هذا الحد .

وفى اليوم الثالث من ديسمبر طلبت الحكومة البريطانية من السكرتير العام للعصبة أن يوزع على جميع الدول التى وقعت بروتوكول جنيف مذكرتها المؤرخة ١٩ التى تسلب مصر حق عرض التحفظات على العصبة (٢١) . وتذكر « اليانوربيرنز » عن صاحب كتاب « دمار مصر » انه هذه المذكرة مع الانذار البريطانى فى ٢٢ نوفمبر كانا من بين الخطط التى اتفق عليها المستر مكدونالد فى اجتماع أغسطس الثلاثى السالف الذكر (٢٢) .

وفى نفس اليوم الذى طلبت فيه الحكومة البريطانية توزيع مذكرتها على الاعضاء (٢ ديسمبر) أعلن وزير الخارجية رأى حكومته وسياستها فيما يتعلق بوضع العصبة من الأزمة المصرية الانجليزية ، فقال : « اعتقد انه من الواضح تماما أن ما حدث فى مصر لا يدخل فى نطاق نصوص الميثاق الخاصة بتدخل العصبة . ولكن واجب الاحترام للعصبة واعتبارها ، قد دفع زملائي الى تفويضى فى حضور مجلس العصبة ، لأقدم بالنيابة عنهم للمجلس أية معلومات عما حدث ، وتوضيح أسباب السياسة التى اتبعتها حكومة جلالتهم اذا كان مما يهم أعضاء المجلس الوقوف على ذلك (٢٣) » .

ويذكر أحمد شفيق أن بعض الدول الكبرى كفرنسا وإيطاليا قد أظهرت عطفًا على مصر في البداية ، وراحت صحفها تكتب المقالات الضافية التى تدافع فيها عن حقوق مصر وتعيض تحكيم عصبة الأمم فى الخلاف . ولكن هذا العطف لم يلبث أن انقلب الى برود بعد أن تحدث السير أوستن تشمبرلن مع الساسة الفرنسيين والاطالين (٢٤) .

وعلى كل حال فان الرأى العام المصرى نفسه كان يتوجس خيفة من نتيجة التحكيم ، لأنه ربما جاء مخالفا لأمانى المصريين ومؤيدا لمطالب

الانجليز . كما خشي اذا تدخلت العصبة في مناقشة الموقف السياسي في السودان ، أن تلعب انجلترا دورها ، فتطلب انتدابها على السودان ، وتقر لها العصبة بذلك (٢٥) . وبهذا انتهت قصة عرض النزاع المصري الانجليزى على عصبة الامم ، وهى تظهر بوجه عام فلة ثقة الشعب المصرى فى ذلك الحين فى الضمير العالمى . وقد يعود هذا الى الصدمة التى تلقاها الشعب المصرى باعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ، ثم خذلان مؤتمر لوزان لمصر ، كما يعود الى تفهم الشعب المصرى لطبيعة الظروف العالمية القائمة فى ذلك الوقت ، وهى ظروف كانت تسيطر فيها القوى الرأسمالية الاستعمارية . ولم يكن الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهور القوى الاشتراكية على المسرح الدولى ، وقيامها بدورها التاريخى فى نصرته الحركات الوطنية بشكل فعال ، عندما أخذت نظرة الشعب المصرى تتغير ويتجه الى القوى العالمية يلتمس منها المساعدة والتأييد .

٢ - اجلاء القوات المصرية عن السودان

المقاومة المصرية السودانية في السودان

صبحت السياسة البريطانية ، بحسن استغلالها جثة السردار لى ستاك ، فى اجلاء القوى الوطنية عن الحكم ، واخذت بعد ذلك فى تنفيذ مؤامرها لطرد المصريين من السودان والاستحواذ على كلى السلطات فيه . وهنا يلزم التنبيه الى أن ما كانت ترمى اليه السياسة البريطانية لم يكن فض الحكم الثنائى من الناحية القانونية ، وانما فضه من الناحية الفعلية تماما ، وازالة آخر مظاهر التركة المصرية الانجليزية .

ومن المناسب أن نبدأ بالنعرض لصدى مصرع السردار والنتائج التى ترتبت عليه فى نفس الشعب السودانى . والشعب السودانى كان لىما يبدو مندوعا فى حقيقة الاستغلال الذى حصلت عليه مصر بمعنى نصريح ٢٨ فبراير ، وقد اسرنا الى ذلك ، وقد استهوت عقول أفراد الجراء التى تميزت بها أعمال حكومة سعد باشا والبرلمان المصرى فى حلال الفترة الحافلة بالأحداث التى عاشتها الوزارة . ولهذا فعندما وصل نبأ مصرع السردار مصحوبا بنبا الانذار البريطانى ، توقع السودانيون - كما يقول الامتاذ أحمد خير - تضاملا عنيفا بين دولتين مستقلتين ، أو على الأقل ثورة جارفة فى مصر احتجاجا على الانذار البريطانى . ولكنهم صمقوا باستقالة وزارة اجتمعت لها فى تقديرهم جميع عناصر القوة ، كما نبئت بينهم مفاجأة أشد وأقسى عندما شاهدوا الفرق المصرية تتأهب لمخادرة السودان ورأوا وحدات الاحتلال الانجليزية تقوم بمحاصرة المسكرات المصرية امسانا فى التدليل على أن الجيتى يبارح البلاد تحت الضغط العسكرى . ولم يكن من شك عندهم فى أن الطريق الذى ستختاره الوحدات المصرية هو طريق المقاومة مهما كانت المواقف (٢٦) .

والظروف التى أحاطت بانسحاب الوحدات المصرية من السودان ظروف جد تعسة ، تضافرت فيها الخديعة والغدر من جانب القيادة

الانجليزية في السودان ، مع الاستسلام والتخاذل من جانب حكومة زيور باشا . وكان لهذا إنره في التكلفة التي أصابت الحركة السودانية المؤيدة للقضية المصرية ، لا لتنتعش سريعا ، كما حدث للحركة الوطنية في مصر - فما كان لها حيوتها ولا عراقتها - وإنما لتستغرق في سسبات طويل . وعندما وصلت أوامر اللورد النبي الى حكومة السودان بطرد الوحدات المصرية ، لم يكن التنفيذ مهمة صعبة ، كما هو الحال في ظروف جيشين متحاربين ، وإنما كان الضباط المصريون والانجليز يخدمون جنبا الى جنب في وحدات واحدة تحت علم واحد .

ويروى لنا الاميرالاي أحمد رفعت الحطة التي اتبعها الانجليز في اخلاء السودان من القوات المصرية، فيذكر أنهم تكتسوا الأمر الصادر اليهم من المندوب السامي حتى حصلوا على مفاتيح مخازن الذخيرة من الضباط المصريين - وكان من حق القائد الانجليزي أن يأخذ مفتاح « الجبخانه » في أى وقت ولأى غرض - حتى اذا ما طأفوا الى ذلك، كشفوا أمرهم وأخذوا يحاصرون الجنود المصرية في كل مديرية وبلدة وهم عزل من السلاح والذخيرة ليسوقوهم بالحرس الانجليزي والسوداني أمام السودانيين لتحقرهم . وفي ذلك يقول أحمد رفعت بك : « يماشرنا هؤلاء الضباط الانجليز عدة من السنين ، ويفاجئوننا بمتل هذه العوادث المخزية ، بينما كنا نعتقد أننا نخضع مصلحة واحدة مشتركة ؟ ألم يتذكروا قسمهم يمين الشرف لخدمة حكومتنا بالولاء وبالاخلاص . هؤلاء الضباط الخونة يتظاهرون بخدمة وطفنا بينما هم يرشدون الجيش الانجليزي ليسوقنا غدرا كالانعام ، حتى يعتقد العالم أجمع أنهم انتصروا علينا في حرب وأخذونا أسرى . بالخيانة ! أما كان من الشرف أن يندروننا بالحرب، خيرا لهم من هذا القدر الشائن ؟ (٢٧) » .

هكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية في السودان الى مصر ، بعد أن استولى الانجليز بطريق الحيلة والحديعة على ذخيرتها . ولقد كان خليقا أن يتم ترحيل هذه الوحدات بصورة مشرفة ، لو كان قد أتيح لها ما أتيح للقوة المصرية التي كانت في الحظر طوم بحرى من فرصة . وكانت هذه القوة مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية ، والأورطة الثالثة مشاة . فقد استطاع جنود الطوبجية المصرية أن يستولوا على الذخيرة من متفد « بالجيه خانة » حالما أحسوا بالحدية الانجليزية (٢٨) ، وبذلك خلقوا وضعا جديدا لهم بالنسبة للانجليز وبالنسبة للسودانيين .

فبالنسبة للإنجليز ، فقد اضطروا الى تعديل موقعهم واتباع طريق الملاينة منعا لاشتباك وفد يشعل عواصم السودان نارا من جميع الوحدات ، ولو أن هذه الوحدات كانت لاتتوى الاشتباك فى مثل هذه الاوقات مع قلة الذخيرة ، • وقد اشترط الضباط المصريون للسفر الى مصر الشروط الآتية : أولا - وصول مندوب مصرى من قبل الملك ليحمل لهم أمر السفر • ثانيا - السفر بجميع الأسلحة والذخائر والمهمات وبالشرف العسكرى • ثالثا - يكون السفر من طريق حلفا ، وليس من طريق بور سودان •

وقد قبل هدلستون باشا ، نائب السردار ، تلك الشروط (٢٩) • وبناء على ذلك أرسل الأميرالاي أحمد رفعت فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ لفرافا الى الملك فؤاد - نظرا لما أصبح عن عدم وجود حكومة فى مصر - يذكر فيه أن الجنود مضمون على عدم ترك السودان دون أمر يرسل مع مندوب مصرى • وهذا التلغراف الذى أرسله الأميرالاي أحمد رفعت وثيقة هامة لأنه يبين مركز القوات المصرية فى السودان بالمقارنة بينها وبين القوات الانجليزية وقت اخلاء السودان • فهو ينص على ما يلى :

« صدر لنا أمر قهرى فجائى من نائب حاكم عام السودان بواسطة نائب السردار بترك السودان حالا • حوصرنا بالجيوش الانجليزية من جميع الجهات ، ذخيرتنا عشرون طلقة لكل بندقية وقليل جدا للدافع ، وهى لا تكفى لى دفاع ضد قوات كبيرة مسلحة معها « جبهة خانة » لا تحصى ، ومخازن الجبهة خانة المصرية تحت سلطتهم منذ احتلال السودان • والضباط والصف ضباط والعساكر مضمون على عدم ترك السودان بدون أمر جلالتم يرسل لهم مع مندوب مصرى ، أو يموتون دفاعا عن آخرهم فى قسلاقاتهم « (٣٠) •

وفى نفس اليوم انعقد مجلس حربى بقشلاق الأورطة الثالثة البيادة ، بالخرطوم بحرى ، وقرر ضباطه الثبات الى النهاية « حتى نسلم ارواحنا فى أماكننا ، أو يدعونا مليكننا » • كما قرر توحيد قيادة القوات المجتمعة بخرطوم بحرى قيادة القائمقام أحمد بك رفعت ، « حيث أن اللواء محمد أمين باشا ، أقدم ضباط مصر فى السودان ، تغل عنا فى هذا الوقت المعصيب » (٣١) •

أما بالنسبة للسودانيين ، فما كادوا يعلمون بثبات الطوبجية فى اليوم الاول ، وانضمام الأورطة الثالثة اليهم فى اليوم الثانى ، حتى انتابت العاصمة المثقلة : أم دومان والخرطوم والخرطوم بحرى هزة من

الفرح وسارع الأهالى الى اظهار تأييدهم وعزمهم على الانضمام الى القوات المصرية فى أية لحظة . « فقد سثموا » - كما يقول الاميرالى أحمد رفعت - ظلم الانجليز الفاسد والضرائب البهاظة والذل الذى اعتراهم وأنزله الانجليز عليهم ، ، ولهذا أخذوا يهتفون للطوبجية والجيش المصرى وباسم أحمد رفعت فى كل مكان ومجتمع . (٣٢) .

ولعل تحت هذا الشعور أن قامت الجنود السودانية بحركتهما الجريئة التى أدت الى وقوع مجزرة دموية انتهت بخسائر فادحة فى الجانب السودانى . وفى اصيل يوم الخميس ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تحركت فصيلتان من الأورطة الحادية عشرة السودانية - وكانتا قد نفلتا من هذه الأورطة من أم درمان الى الخرطوم لتحللا فيها محل الجنود المصرية ، وكانت ذخيرتهما وافية - تقدمتا من معسكرهما فى الخرطوم قاصدتين الى الخرطوم بحرى لتنضموا الى الوحدات المصرية وتتضامنا معها . ولما بلغ هذا النبا هدلستون باشنا ، نائب السردار ، حشد قوة كبيرة على رأس الجسر الذى يربط الخرطوم بالخرطوم بحرى ، وانذرهما بالرجوع الى ثكناتهما ، ولكنهما صممتا على الرفض . فأمر باطلاق النيران عليهما ، فردتا بالمثل وأطلقتا عليه نيران البنادق ومدافع الماكينة . واستمر القتال طول النهار بين الفريقين دون الوصول الى نتيجة . فلما كان اليوم التالى ، كانت الفصيلتان السودانيتان قد اتخذتا من المستشفى العسكرى مركزا لمقاومتهما . فأطلق الانجليز قنابلهم على بناء المستشفى حتى تهدم ، وظل السودانيون يقاتلون ببسالة حتى فنى معظمهم وأسر الباقون وحوكموا عسكريا (٣٣) .

وتعزو المصادر الانجليزية هذه الحركة من جانب الفصيلتين السودانيتين الى تحريض المصريين . فيذكر « توينبى » أن هذه الجنود السودانية قد عملت بتحريض من الضباط المصريين وتحت الاعتقاد بأنهم سبيلتقون تأييد وحدات المدفعية المصرية . كما بنهسب « لويد » الى أن السلطات البريطانية فى السودان قد حصلت على أدلة لا تنقض بأن حركة التمرد هذه كان يديرها المصريون بقيادة أحد كبار ضباط المدفعية ، وأن هذا التحريض قد صدر بعد أن تسلمت الوحدات المصرية الاوامر بالسفر (٣٤) . وتحت تأثير هذه المزاعم يتساهل الاستاذ أحمد خير عن سبب التزام القيادة المصرية الجهاد التام وعدم مساعدتها للقوات السودانية (٣٥) ؟ .

ولاماطة اللثام عن هذه المسألة نذكر أن عدم مساعدة القوات المصرية للفصيلتين السودانيتين هو الدليل القطعي على أن حركة التمرد هذه لم تكن بتحريض الضباط المصريين ، والا عد عمل هؤلاء الضباط عيثا لاعمى له . وحقيقة المسألة ، من واقع رواية الاميرالاي أحمد رفعت قائد القوة المصرية المقاومة ، والتي كانت في ذلك الحين محاصرة في الخرطوم بحري، أن هذه القوة كانت تمتد ، حسب الاشاعات التي أطلقت في ذلك الحين، أن الأورطة السودانية تريد مهاجمة السجن لاستخلاص أقاربهم منه - وكانوا فيه من وقت المظاهرات السياسية التي حصلت بالسودان - ومن ثم فلم تأخذ الحركة السودانية في أذهان المصريين الصورة التي كانت لها . نانيا - أن حركة المقاومة التي قامت بها الوحدات المصرية بقيادة الاميرالاي أحمد رفعت ، لم تكن تستهدف البقاء في السودان ، كما توهم السودانيون ، لأن الذخيرة التي كانت في يدها - كما جاء في خطاب الاميرال أحمد رفعت الى الملك فؤاد السالف الذكر - لم تكن تسمح بمجرد التفكير في ذلك . ولكن الأهداف الحقيقية لهذه الحركة كانت أن تسافر القوة المصرية بأمر الحكومة ، وأن يكون السفر بجميع الأسلحة والمهمات والذخائر ، وبالشرف العسكري . وبالاختصار فإن الحركة كانت ترمي الى المحافظة على شرف الجيش المصري « فلا يساق كالأغنام تحت حرس عليه ، لابسا لباس النذل والهوان » (٣٦) . ثالثا - كان العسكريون الانجليز في السودان تحت وهم أن الطوبجية والأورطة الثالثة مشاة ينوون الاشتباك مع الجنود الانجليز عند سنوح الفرصة ، وأن حركة الجنود السودانية هي الفرصة التي سينتهزها المصريون للاشتباك . ولهذا فلما تبينوا خطأ اعتقادهم لم ينمالك هدلستون باشا أن شكر الاميرال أحمد رفعت بما ترجمته: « أنا مدين لك، ولا أقدر أن أعبر عن امتناني » . كما أجاب رغبة أحمد رفعت بك في ألا يصحب أحد من الضباط الانجليز القطار الذي يقل الجنود المصريين (٣٧) .

ومن القريب ، مع وجود هذه الأدلة ، أن تطالب السلطات البريطانية في السودان الحكومة البريطانية **بالغاء الحكم الثاني ، وعلان الوصاية البريطانية رسميا على السودان**، كاجراء ضروري لاعادة الأمن العام بطريقة دائمة . وأكثر من هذا غرابة أن تعلن هذه السلطات امتلاكها لدليل لا يقبل الجدل على أن المصريين هم الذين رسموا حركة تمرد الجنود السودانية بقيادة أحد كبار ضباط المدفعية، وأن التحريض قد صدر بعد أن تسلمت الوحدات المصرية الأوامر بمغادرة السودان . ثم قيام هذه السلطات بنامعي هذا بالضغط على الحكومة الانجليزية لاتخاذ تلك الخطوة التي اشارت بها ،

وهي الخطوة التي كانت ترى أنه لا توجد صعوبة في تدبيرها من الناحية القانونية والأدبية .

على أن المندوب السامي ووزير الخارجية البريطانية رفضا هذه الخطوة . فمن ناحية المندوب السامي فإنه أبدى عدم رغبته في تعقيد الأمور في وجه الوزارة الزيرورية . وأما السير أوستن تشمبرلن فقد أعلن خشيته مما قد تستطيع هذه الخطوة أن تسببه من تأثير على الرأي العام الأجنبي . ولكن السلطات الانجليزية في السودان عادت تلج في تعيذ خطتها ، فقد أرسل نائب الحاكم العام بالاتفاق الكامل مع نائب السردار برقية إلى القاهرة في يوم ٦ ديسمبر لتحويلها إلى لندن ، ذكر فيها أن « أسس الحكم الثنائي قد أثبتت أنها غير جذيرة بالنسبة على الإطلاق . وأنه من غير الممكن بناء جيش على ولاء مزدوج ، ومن المستحيل أن نضمن أننا لن نتعرض لتمرد آخر . وإذا كان في إمكاننا أن نعالج مثل هذا التمرد ، إذا حدث ، بواسطة القوات التي تحت أيدينا ، إلا أن كل حياة تضعف من الجانبين في أخماده سوف يكون سببها أننا لم نتخذ ما كان يجب علينا أن نتخذه ، غداة مقتل السردار ، وهو الشاء السلطة المصرية . وهذا رأى كل الموجودين هنا . وإن فرصة حدوث أي تمرد سوف تقل بدرجة كبيرة إذا تكس العلم المصري » . على أن وزير الخارجية البريطانية عاد إلى الرفض بناء على نفس ما أشارت إليه هذه البرقية من أن الخطوة كان يجب اتخاذها عقب مقتل السردار ، وأنه قد فات أوان ذلك . وذكر وزير الخارجية أن هذه الخطوة إذا اتخذت في ذلك الوقت ، فسيكون من الصعب تبريرها ، وخصوصا بعدما أثاره المطلب الخاص بتوسيع مساحة رى الجزيرة من نقد وتأثير سيء في مصر وفي الرأي العام الأجنبي ، بالرغم من تعديله . بل إن هذا التعديل سوف يفقد كل تأثير حسن له إذا مانعنا ، في نفس الوقت ، قدمنا طلبات أشد بخصوص الحكم الثنائي . لهذا فإن السياسة التي يجب أن تتبع من الآن فصاعدا هي الاحتفاظ بالحكم الثنائي (٣٨) .

وقد انتهى الأمر في يوم ١٥ ديسمبر عندما أعلن وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم سياسته حكومته تجاه السودان كما حددتها الأزمة التي عجل بها مقتل السردار . فقال إنه ليس في رغبة الحكومة البريطانية إنهاء الحكم الثنائي ، وإن هذا الحكم سوف يبقى ويستمر وتظل الحكومة البريطانية تعترف به وتخلص له ، إذا تعاونت معها الحكومة المصرية الصديقة الجديدة . « على أننا بعد تجربتنا الماضية يجب أن نستولى على

السلطات اللازمة التي لا نستطيع بدونها أن نقوم بواجباتنا ، ثم رد على الاقتراح القائل بأن تطلب بريطانيا من عصبة الأمم انتدابها على السودان بالرفض ، « لأنه في اللحظة التي نطلب فيها انتدابا على السودان ، سوف تكون نهاية الحكم التنائي » (٣٩) .

ومن هذا يمكن تحديد السياسة البريطانية بخصوص السودان بعد مقتل السردار وطرد الوحدات المصرية منه على الوجه الآتي : أولا - الاستيلاء على كل السلطات في السودان مع الاحتفاظ بوضعه الشرعي الى حين الدخول في المفاوضات التي أشار إليها تصريح ٢٨ فبراير - ثانيا - ان هذا الاحتفاظ بالحكم التنائي من الوجهة الشرعية يعتمد على التعاون المخلص من الجانب المصرى . أما مدى هذا التعاون الذى أشار اليه وزير الخارجية البريطانية ، فسنرى في الصفحات التالية أنه كان يقصد به الاستسلام التام من جانب حكومة زيور باشا .

معالجة زيور باشا للانذار البريطانى بخصوص السودان

تنقسم المطالب التي تضمنها الانذار البريطانى الى قسمين : قسم خاص بالسودان ، وقسم خاص بمصر . أما مطالب السودان فتتكون من الأمور الآتية : أولا - خروج الوحدات المصرية من السودان . ثانيا - انشاء قوة دفاع سودانية . ثالثا - زيادة مساحة أراضي الرى الى قدر غير محدود . وبالنسبة للأمر الأول ، قررت وزارة زيور باشا ، بالاتفاق مع القصر ، النزول على حكم الانذار البريطانى ، واصدار الأمر الى الجيش المصرى بالعودة من السودان دون مقاومة . وقد عهد الى وزير الحربية صادق يحيى باشا بأن يبعث برسالة الى ضباطه وجنوده بوجوب الاذعان لهذا الأمر . وقد حمل هذه الرسالة اليهم البكباشى أمين هيمى الذى سافر على متن طائرة حربية بريطانية اقلته الى السودان حيث وصل يوم ٢٨ نوفمبر . وكانت وجهة نظر وزارة زيور باشا فى الاذعان لهذا الانذار - كما جاء فى رسالة الاستسلام - أن مقاومة الجيش المصرى « ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى » . وبما أن الحكومة المصرية قد احتجت احتجاجا صريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة القاهرة ، فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرية (٤٠)

ومن الصعب فى الحقيقة الحكم على هذا الموقف الذى اتخذته وزارة زيور باشا . فقبل أن يصدر هذا الأمر كانت السلطات البريطانية فى

السودان قد تمكنت بطريق الجديدة ، على النحو الذى مر بنا ، من الاستيلاء على ذخيرة القوات المصرية ، وكانت ذخيرة قوة الخرطوم بحرى عبارة عن « عشرين طلقة لكل بندقية وقليل جدا للمدافع » . ومن ثم فان منطق الحكومة الزبورية فى التسليم أصوب عندى من رأى البعض بأنه « كان لزاما أن تموت بضغ مئات الضباط والجنود المصريين الذين كانوا بالسودان عند مقتل السردار ، قبل أن يصل اليهم الأمر الملكى الكريم » ولا يتركوا السودان لقمة سائفة للانجليز » (٤١) .

ذلك ان أرض السودان كانت فى ذلك الحين قد ارتوت من دماء المصريين حتى لم تعد فى حاجة لمزيد . ويكفى أن عدد الضحايا من وقت قيام الثورة المهدية حتى مقتل التعايشى - أى من ١٢ أغسطس ١٨٨١ الى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ ، قد بلغ مايقرب من ثمانين ألفا من العسكريين ، أما عدد المدنيين المصريين الذين قتلوا فى مدن السودان فقد فاق كل حصر . والاستشهادات على ذلك كثيرة ، فقد كان فى مدينة الطيارة ، أكبر مراكز تجارة الصمغ وريش النعام وسواهما من محصولات السودان (كردفان) ، زهاء العشرة آلاف تاجر وعامل جلهم من المصريين ، فذبخوا على بكرة أبيهم . وكان فى مدينة الأبيض ، حاضرة كردفان ، عدد يربو على الخمسين ألفا أغلبهم من المصريين ، فلما سقطت المدينة ، لم يبق من هؤلاء سوى بضعة آلاف قضى الجوع على أغلبهم أثناء الحصار ، وسببت جميع الفتيات فانتحر بعضهن والكثيرون من أوليائهن . وفى مديرية بربر ذبح كافة المصريين الذين كانوا يقيمون بها . وقد ذبح الثوار جميع التجار المصريين فى كل أنحاء السودان مع وكلائهم وعمالهم ، وذلك لسلب بضائعهم . وفى الخرطوم قتل من سكانها فى يوم سقوطها ٢٤٠٠٠ شخصا ، وسببت ٣٥٠٠٠ فتاة وسيدة من كرائم وعقائل المصريين . وكان سكان حامية كسلا بمائلاتهم وأولادهم قبيل حصارها يزيمنون على الخمسين ألفا أكثرهم من المصريين ، فكانت البقية الباقية من الجميع يوم سقوطها ٤٨٠٠ شخصا . وكانت مدينة سننار أخفل مدن السودان بالمصريين بعد الخرطوم فبلغ عندهم يوم سقوطها ثلاثة آلاف لاغير . وقد قدر الباحث المطلع (محزون) فى كتابه « ضحايا مصر فى السودان » الذى رفعه الى الأمير عمر طوسون ، عيد الضحايا المصريين فى الفترة التى سلف ذكرها بربع مليون ، وذلك استنادا لأوثق المصادر والإحصائيات والمستندات التاريخية . وهذا العدد لا يشمل من قتل من الجيش المصرى فى المدة من أول سنة ١٩٠٠ الى آخر سنة ١٩٢٤ فى الفتن والقتال الداخلى التى أربت على المائة والعشرين ، كان بعضها حروبا

طاحنة لا حركات صغيرة (٤٢) • على ذلك فإن قرار زيور باشا بعودة الجيش المصرى من السودان دون مقايمة ، كان قرارا صائبا فى تلك الظروف التى نوهنا عنها •

ثانيا - فيما يخص بإنشاء قوة الدفاع السودانية • فقد أصدر حاكم عام السودان فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ منشورا بإنشاء قوة الدفاع السودانية ، وجاء فى ديباجته مايل : « ان إنشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان » ، وان القوة الجديدة « تتبع وتخضع للحاكم العام للسودان » ، وانه الذى يعين ويعزل جميع الضباط وتصدر جميع العرائض (براءات الضباط) باسمه ، وانه سيقبل فى خدمة الدفاع السودانية كل من يراه جديرا بذلك من الضباط السودانيين فى الجيش المصرى ، على أن تتحمل حكومة السودان كل الالتزامات الخاصة بماهياتهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم فى الجيش المصرى » ، وقد أبلغ المندوب السامى هذا المنشور الى الحكومة المصرية فى ٢٥ يناير ، فرد عليه رئيس الوزراء بخطاب فى نفس اليوم ذكر فيه أنه لا يسهه الا أن يقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية ، وأن يؤكد فى الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحتة ، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية • كل هذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها » (٤٣) •

على أن هذا الموقف الذى وقفته وزارة زيور باشا من مسألة قوة الدفاع السودانية ، قد أتبعته بعمل آخر أرادت به فيما ذكرت ، صيانة الروابط القوية بين مصر والسودان ، وهو تحميل الميزانية المصرية نفقات قوة الدفاع السودانية • فقد قررت ، بمناسبة اعداد ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ إبقاء ميزانية وزارة الحرب كما كانت فى السنة السابقة ، على أن يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذى فى مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان • وكتبت الى المندوب السامى فى ١٢ مارس - وكان قد أخبرها فى ٢٦ يناير بأن نفقات قوة الدفاع السودانية ستتحملها ميزانية حكومة السودان - تخبره بأن مجلس الوزراء قد قرر

أن يضع تحت تصرف الحكومة السودانية مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه
لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها (٤٤) .

وهذا المبلغ الذى تبرعت به حكومة زيور باشا ليس الا امتدادا فى
الواقع للسياسة الساذجة التى ظلت مصر تنتهجها حيال السودان منذ
ابتداء الحكم الثنائى - سياسة أن يكون مصر دائما الغرم ولانجلترا دائما
الغنى - وهى التى استمرت طوال تاريخ الاحتلال الانجليزى حتى تخلصت
ثورة ١٩٥٢ من كابوسها الثقيل المحزن . فبينما كانت بريطانيا تنفرد
بحكم السودان تحت ستار «حكومة السودان» الأتوقراطية ، الانجليزية
الطابع والإدارة ، وتخضع موارد السودان لاستغلال الشركات الانجليزية ،
مثل شركة الجزيرة التى كانت تحتكر دلتا النيل جنوب الخرطوم ، وتقوم
بدور المنتج الأول للقطن فى السودان ، فى ذلك الوقت كانت مصر تقوم
بسد عجز ميزانية السودان وتقوم بمساعدته على تكوين مال احتياطي
بتقديم معونات اليه بلغت من عام ١٨٩٨ الى عام ١٩١٢ مبلغا يربو على
خمس ملايين ونصف من الجنيهات ، وهو مبلغ يزيد عن نصف ميزانية
السودان فى هذه الخمسة عشر عاما . كما أحلت تقدم للسودان القروض
المتوالية التى لا تتضمن تحديد أجل للوفاء ، للقيام بأعمال عامة منتجة
كإنشاء الكبارى والسكك الحديدية والتلغرافات وإنشاء ميناء بورسودان .
وقد قدرت هذه القروض من ١٩٠١ الى ١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين
ونصف من الجنيهات (٤٥) . وإذا كان هذا كله قد قامت به مصر فى
السودان قبل طرد الجيش المصرى ، فان تبرع زيور باشا بدفع مبلغ
الثلاثة أرباع المليون جنيه سنويا لنفقات قوة الدفاع السودانية التى
أنشئت كمظهر من مظاهر الانفصال ، لم يكن هناك ما يبرره ، لأن الحكومة
البريطانية كانت قد أعلنت سياستها فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ - كما مر
بنا - وذكرت أنها لا تفكر فى إنهاء الحكم الثنائى الى حين الاتفاق بشأنه
فى المفاوضات المستقبلية ، ولهذا فان ادعاء صدق باشا بأنه بعمله هذا
قد «حفظ لمصر سودانها» (٤٦) ، قول باطل تماما . وقد كان البرلمان
الاستورى فى عام ١٩٣٠ يفكر دائما فى حذف هذا المبلغ من الميزانية ،
وصرح النحاس باشا بذلك للمستر هندرسون (٤٧) .

ثالثا - بقيت المسألة الخاصة برى السودان . وموقف حكومة زيور
باشا بشأنها لم يكن صعبا ، ولم يكن لها فضل يذكر فى مجالته . فقد
أثار هذا المطلب عاصفة من النقد فى انجلترا ذاتها ، باعتباره لا يمت بصلة
الى مقتل السردار ، وأنه نقض للعهد الذى قطعته انجلترا على نفسها

بحراة المصالح الحيوية للزراعة المصرية ، ومن شأنه أن يثير نفور جمهور المزارعين المصريين من بريطانيا فضلا عن الزعماء الوطنيين ، وأن يثبت في مصر الاعتقاد بأنه لا ضمان لحقوق مصر في مياه النيل الا بانفراد مصر بالسيطرة السياسية على السودان . وهذه النقطة اثارها المستر مكدونالد زعيم المعارضة في ٢٨ فبراير ١٩٢٥ في خطبته التي القاها في دائرته الانتخابية في « بورت تليوت » (٤٨) .

ولقد رأينا أن الحكومة البريطانية نفسها قد رفضت هذا المقترح منذ البداية ، عندما قدمه اليها اللورد النبي ، وإن اضطرت للموافقة عليه بعد تقديمه . على أنها تحت تأثير النقد الذي أشرنا اليه ، اضطرت أن تصرح للنواب البريطانيين بلسان وزير خارجيتها في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ بأنه لم يدر بخلدها اطلاقا أن تعمل على اخضاع المصريين بواسطة جرمانهم من المياه . وعندما صاح أحد النواب يسأل السير أوستن تشمبرلن : إذن لماذا استخدمتم تلك الصيغة ؟ أخفى وزير الخارجية البريطانية حقيقة ما جرى من تصرف اللورد النبي ، وعلل ذلك بالسرعة التي صيغ فيها هذا المطلب ، ذاكرا أن الانسان حينما يكون مضطرا الى العمل بسرعة ، لا يجد دائما أحسن العبارات لاستعمالها ، « وأعتقد أنه لو كان لدينا قليل من الوقت لكننا قد حددنا منذ البداية موقفنا بطريقة أكثر دقة » ثم قال : « على أننا نقول الآن انه اذا ما وجدت حكومة مصرية صديقة تكون من جانبها مخلصا للشروط التي يقوم عليها تعاوننا ، فأننا سوف ندعوها للاشتراك معنا في بحث مقادير المياه التي يمكن للسودان الحصول عليها بعد استيفاء حاجتها منها ، وسوف تقترح أن يكون رئيس اللجنة محايدا » (٤٩) .

وقد انتهت المباحثات التي جرت بين زيور باشا والمندوب السامي بخطاب أرسله اللورد النبي الى زيور باشا في ٢٦ يناير ١٩٢٥ قالت فيه الحكومة البريطانية أنها « لا تنوى الافتيات على ما مصر من الحقوق التاريخية والطبيعية في مياه النيل » ، وانها تعترف بهذه الحقوق ، وانها عندما أصدرت التعليمات المشار اليها الى حكومة السودان ، لم تكن تقصد أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى ، « ثم أبدت امتعاضها لاصدار تعليمات أخرى الى حكومة السودان بأن لا تنفذ ما سبق إرساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توميسا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانثر كريبير رئيسا ، وهو هولندي ، والمستر ماك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية ، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية ، وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير

١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمقتضاها (اى لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان) وأن تقدم تقريرها حوالى ٣٠ يونية ١٩٢٥ (٥٠) .

وبقبول وزارة زيور باشا تأليف هذه اللجنة ، تكون قد انتهت من معالجة آثار الانذار المتعلقة بالسودان . ويلاحظ انها لم تستطع أن تزحزح السياسة البريطانية قيد شعرة عما رسمته فى السودان : فقد خرج الجيش المصرى من الأراضى السودانية ، وتآلفت قوة دفاع السودان ، وشكلت اللجنة الفنية لبحث مياه الرى ، حسبما أرادت الحكومة البريطانية منذ بداية الأمر فى تعديلها لمقتزحات اللورد النبى . وسنرى فيما يلى معالجة وزارة زيور باشا للمطالب المتعلقة بمصر .

٢ - تشديد القبضة الانجليزية

على مصر

في هذا القسم من المطالب الخاصة بمصر ، نجد الاستسلام المطلق من حكومة زيور باشا الى الحد الذي نحرزت الحكومة البريطانية نفسها من قبوله وموافقة اللورد النبي عليه عندما طلب منها موافقتها على انذاره . ولا يمكن تفسير هذا الاستسلام الا بأنه كان لشراء سكوت الحكومة البريطانية عما كان يعتزم في ذلك الحين انزاله بالحياة الدستورية في مصر .

والمطالب التي كان يسلمها الانذار البريطاني متعلقة بمصر كانت تحتوى ثلاثة امور : الاول خاص بشروط خدمة الموظفين الأجانب وأحالتهم الى الماش . والثاني خاص بمنصبى المستشارين المال والقضائي وسلطاتهما . والثالث خاص بالادارة الأوروبية في وزارة الداخلية . وكل هذه الامور ندرج تحت نص « حماية مصالح الاجانب في مصر » (وهي الحماية التي انتحلتها انجلترا لنفسها بدون تفويض من الدول ، لتشديد قبضتها على امور مصر) وهي تدخل في البندين الثاني والثالث من المذكرة الثانية من الانذار البريطاني . وكانت هذه المطالب قد تركت معلقة ، لأنه لم يرد عليها لا بالرفض ولا بالقبول في جواب سمعد باشا المؤرخ ٢٣ نوفمبر .

وقد بدأت مباحثات سببه رسمية بين زيور باشا ودار المندوب السامي بهذا الخصوص في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ لأجل انهاء الاحتلال من جانب القوات البريطانية لجمر الاسكندرية ، وانتهت في ٣٠ منه باتفاق اتخذ صورة مكاتبات رسمية بين الفريقين ، طلب فيها زيور باشا من المندوب السامي أن يحيطه علما بالطلبات التي يصح للمندوب السامي أن تشير على حكومته بالجلء عن جمر الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة

المصرية • وقد رد عليه المندوب السامي بتمانية شروط كاملة، قبلها زيور باشا ومجلس وزرائه «بأكملها بدون قيد» - حسب نص عبارة زيور باشا في خطابه الرسمي الى المندوب السامي •

وبموجب هذا الاستسلام الزيوري ، وضع قلم الموظفين الاجانب وموظفوه تحت المراقبة الادارية للجنة تؤلف من المستشار المالي رئيسا ومن عضوين أحدهما اجنبي • بينما كانت اللجنة الادارية السابقة تتكون من رئيس مصرى وأغلبية مصرية • كذلك أعيد النظر في معاشات الاجانب (وكان قد صدر بشأنها قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الذى قضى بمنح الموظفين الاجانب عند تركهم الخدمة قبل مدتهم مكافآت وتمويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، وقد رأينا البرلمان الوفدى يريد إلغاء هذا القانون لما يكلفه للخزانة المصرية من اعباء باهظة) ، وقد قبل زيور باشا ادخال تعديلات على هذا القانون تتيح للموظفين الاجانب مزيدا من الميزات المادية فوق ما أنقل كأهل الخزانة المصرية من قبل • وفى نفس الوقت مد نطق هذا القانون ليشمل فئات أخرى لم يكن يشملها : مثل موظفى البلدية الاجانب •

أما بشأن المستشارين المالي والقضائي ، فقد سلمت وزارة زيور باشا بسلطنتيهما ، كما هي موضحة في كتاب انجليزى آخر في نفس اليوم جاء فيه : « تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار روح المودة في علاقاتها ، ذات الصيغة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبدىه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على انه من المفهوم ألا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية • ومن البديهي أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصيغة السياسية والصيغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية » • وفى الوقت نفسه سلمت الوزارة الزيورية باستقلال (autonomie) المستشارين المالي والقضائي الذاتى ، فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح ، بمعنى استقلال ميزانيتهما عن الميزانية العامة ، وأن يكون لهما مطلق الحرية والتصرف في شئون موظفى مكتبيهما • (وكانت ميزانية المستشارين قد أدمجتا في عهد وزارة سعد باشا في ميزانيتي وزارتي المالية والحقانية التابعين لهما) •

كذلك قبلت وزارة زيور باشا احترام نظام القسم الأوروبى للأمن العام في وزارة الداخلية واختصاصاته ، - وكان هذا القسم قد انشئ

بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، تحقيقا للحفاظ الخاص بحماية الأجانب - كما قبلت أن تنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما يديه مدير هذا القسم العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة فى اختصاصه . ويلاحظ أن هذا المدير العام لم يكن عليه فقط أن يمثل ويدافع عن مصالح الأجانب بصفة عامة ، كما يفعل المستشاران ، وإنما كان عليه أيضا أن يمثل بريطانيا على وجه الخصوص، باعتبارها الدولة التى انتحلت لنفسها حماية المصالح الأجنبية فى مصر (٥١) .

وبتسليم وزارة زيور بأشأ بكل هذه الامور ، تكون مصر قد وقعت فى قبضة النفوذ الانجليزى تماما . ويكون استقلالها الداخلى قد انكمش الى ما كان عليه قبل اصدار تصريح ٢٨ فبراير تقريبا . ففقدت اداة المصالح الحيوية فى البلاد فى قبضة السلطات البريطانية فى مصر عن طريق المستشارين المالى والقضائى والقسم الاوروبى للأمن العام . ولم يبق من مظاهر الاستقلال الداخلى الا المظهر الدستورى المثل فى وجود البرلمان والحكومة النيابية ، ولكن هذا المظهر الباقى سوف يتقوض أيضا - كما سنرى - على يد الفصر والعناصر الانتهازية واللاستورية فى الأمة المصرية .

وأخطر ما فى الامر أن المعركة ضد الاحتلال سوف تتشعب ، فستضطر القوى الوطنية ، بسبب اغتداءات القصر على الحياة النيابية ، الى الانشغال عن حقيقة أهدافها فى معاملة الاستعمار بمقاتلة القصر . وفى الواقع ان القضيتين : قضية الاستقلال وقضية الدستور قد أصبحتا منذ تصريح ٢٨ فبراير كلا لا يتجزأ ، فكلتاها تنفذ الى الأخرى . والمتأمل فى تاريخ الفترة منذ الاستسلام الزيورى الى عقد معاهدة ١٩٣٦ يلاحظ أنها تتألف من ثلاث معارك دستورية كبرى متشابهة لحذ كبير، اذ تبدأ كل منها باغتداء دستورى ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية ، وتقع فى أثنائها محاولة لاستخلاص الحقوق الوطنية من الانجليز . هكذا حدث فى الجولة الأولى ، فهى تبدأ بالاعتداء على الدستور فى عهد زيور باشا ، وتنتهى بائتلاف الأحزاب وانتصارها على القصر ، وتقع فى أثنائها محاولة ثروت باشا للوصول الى اتفاق مع دولة الاحتلال . ثم تبدأ الجولة الثانية باغتداء ثان على الدستور فى عهد وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٩ ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية وعودتها الى الحكم فى مطلع عام ١٩٣٠ ، وتقع فى أثنائها مفاوضات محمد محمود - هندرسون ثم مفاوضات النحاس - هندرسون . ثم تسير المعركة الثالثة على هذا المنوال ، فتبدأ بسقوط

الدستور على يد صدقي باشا ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية وعودة دستور ١٩٢٣ وتقع فى اثنائها محاولة صدقى - سيمون ، ثم تعقد معاهدة ١٩٣٦ ، وتنتقل البلاد بها الى مرحلة جديدة فى حياتها السياسية .

وفى طول هذه الممارك وعرضها كانت البلاد تتعرض لاعتداءات من جانب السلطات الانجليزية على استقلال البلاد ، وتدخل مستمر فى شئونها الداخلية ، بما لم يكن له مثيل فى العهد الدستورى . وهكذا تتخلل هذه الفترة - منذ الاستسلام الزيرى الى عقد معاهدة ١٩٣٦ - لنفسها طابعا خاصا يجعلها عهدا كاملا ، يمكن أن نطلق عليه : عهد الاعتداءات الدستورية والتدخل الانجليزى .

٤ - الحقيقة التاريخية في مصرع السردار

نستمد حادثة مصرع السردار لى ستاك أهميتها في تاريخ الحركة الوطنية بعد الحرب العظمى ، من أنها قد سجلت بداية انحسار المد النورى العظيم الذى انطلق فى شهر مارس ١٩١٩ ، وانها كانت أول ضربة حتمية استطاع الانجليز توجيهها الى القوى الوطنية منذ هذا التاريخ . ولعل بسبب هذه التكلفة التى كانت أشبه بما يعقب هزيمة حربية ، أن ألحت فكرة وجود مؤامرة وراء هذا الحادث في أذهان الوطنيين المصريين منذ ذلك الحين ، وظلت هذه الفكرة تطارد الأذهان حتى نشر الأستاذ مصطفى أمين تحقيقه الصحفى في جريدة الاخبار الذى مر بنا ذكره في مواضع مختلفة ، وحاول أيضا اثبات وجود مؤامرة في الحادث .

على أن الأستاذ مصطفى أمين أخفق في محاولته ، ولم يفلح الا في إثارة شكوك وإطلاق علامات استفهام كانت أشبه بفقاعات هواء لا تلبث أن تصطدم ببعضها فتنفجر في الجو . ففي عدد الاخبار الصادر في ٢٩ أغسطس ١٩٦٣ راح يدل على أن المخابرات البريطانية كانت وراء مقتل السردار ، وأن نجيب الهلواوى كان أداتها الخفية للإيحاء بهذا القتل فقال : « اننا اذا جمعنا واحدا الى واحد نصل الى المجموع الصحيح . ان الذى نستنتجه أن نجيب الهلواوى اتصل بشفيق منصور قبل الاغتيال ، وأنه حرضه على قتل السردار ، وأنه أقنعه بهذه الفسكرة ، وأنه أبلغ المخابرات البريطانية بموعد التنفيذ وهو يوم ١٩ نوفمبر . وعندما قرر السير لى ستاك أن يغادر القاهرة في صباح يوم ١٩ نوفمبر جازعت المخابرات البريطانية لفحسّل الخطة ، واتصلت بلورد ألبنى المندوب السامى ، وطلبت اليه أن يؤجل سفر السردار لى ستاك لعمل هام ، وكان أن أجل سير لى ستاك سفره ليرتكب الشبان الوطنيون الاغتيال الذى كانت المخابرات البريطانية تعرف تفاصيله مقدما من نجيب الهلواوى أى مستر (H) وهكذا تم الاغتيال وقدم اللورد ألبنى الانذار البريطانى الذى كان معدا من قبل » .

على ان مصطفى أمين لا يلبث أن ينتقل من ذلك الدليل على أن الانجليز كانوا وراء مصرع السردار - الى الدليل على أن القصر كان وراء مقتل السردار أيضا ، وأن أدائه الخفية إما هو حسن نشأت باشا ، أو مستر «هـ» رقم ٢ الذى استخدم بدوره محمود اسماعيل ، فيقول ان سعد زغلول فى مذكراته كان يعتقد أن «حسن نشأت كان على صلة وطيدة بعبد الحليم الببلي . وهو أحد قادة الجهاز السرى ، وكان عضوا فى الوفد ، وهو فى الوقت نفسه صديق حميم لشفيق منصور ، وحدث عند استقالة سعد زغلول بعد الانذار البريطانى أن فوجى سعد زغلول بأن عبد الحليم الببلي استقال من الوفد ، واشترك فى انشاء حزب الاتحاد ، وهو حزب القصر الذى أنشأه الملك لمحاربة سعد زغلول ، وكان عبد الحليم من أخلص رجال ثورة ١٩١٩ ، وقد اشترك فى الجهاز السرى اشتراكا مباشرا ، وقد يكون اقتنع من نشأت بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، ولهذا اقتنع به شفيق منصور (٥٢) » .

وقد مضى الأستاذ مصطفى أمين بعد ذلك يسوق الأدلة على أن القصر كان وراء المؤامرة ، ولكن محاولاته هذه كانت تتصادم مع محاولة اثبات التهمة على الانجليز ، وكانت أدلته تتصادم بشكل خطير وتتناقض تنافضا بينا ، فقد ذكر مثلا أن المستر كين بويد تقسم ببلاغ الى دار المندوب السامى هذا نصه : « أبلغنى مرشدى المستر « هـ » أن سعد زغلول عقد اجتماعا فى بيته وحضره عدة أشخاص منهم عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد ، وانهم أقسموا اليمين على اغتيال الانجليز ، وأن سعد زغلول هاجم فى الاجتماع السردار ، لأنه لم يزره فى أثناء وجوده فى لندن ، وأنه بناء على هذا وضمت خطة اغتيال السردار » . ومضى الأستاذ مصطفى أمين فقال ان اللورد ألنبي « اهتم بهذا البلاغ اهتماما عجيبا وأمر فرقة من البوليس الجربى البريطانى بالقبض عليهم ووضعهم فى القلعة كرهائن يضربون بالرصاص فورا اذا أطلقت رصاصة واحدة على انجليزى (٥٣) » .

وواضح أن هذه القصة تتناقض تماما مع كون المخابرات السرية هى التى كانت وراء مقتل السردار ، وأنها هى التى اتصلت باللورد ألنبي ليطلب الى السردار تأجيل سفره ليقتله الشبان الوطنيون . ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد فى محاولة الأستاذ مصطفى أمين ، بل لقد أخذ يتنقل من التدليل على أن الانجليز هم المدبرون الى التدليل على أن القصر هو المدبر ، دون أن يوجد حلقة اتصال بين المسألتين ، فبدا كأن القصر

والانجليز قد دبر كل منهما خطة مغنبل السردار من وراء الآخر ، فلبجا
القصر الى محمود اسماعيل للايعاز بقتل السردار ، ولجا الانجليز الى نجيب
الهلباوى للايعاز بهذا الفعل ، دون أن يكون هناك خطة موحدة بينهما .

ولقد كانت التشبهات ضد محمود اسماعيل أكثر بسبب صلته
بعميد الحليم البيلي ، وما صرح به أخوه أحمد اسماعيل أمام محكمة
الجنايات من أن « هذا القمص ينقصه حسن باشا نشأت ، لأنه هو المحرك
الاول واليد الخفية في تحريك عصابات القتل (٥٤) » . وبسبب انضمام
محمود اسماعيل أيضا لحرب الانحداد . اذ عين محررا بجريدة الاتحاد
يمرتب عشرين جنيتها شهريا (٥٥) . ومع ذلك فقد اعترف أحمد اسماعيل
بعد أربعين عاما بفريريا بأن الوفد قد أوعز اليه ، على لسان فتح الله بركات
باشا ، بانهاج نشأت باشا أمام المحكمة ، وذلك لاصطياد السراي (٥٦) .
وهذا الاعتراف له قيمته ، لأنه جاء بعد أن اختفى الإبطال من المسرح
وأصبح الوفد والقصر في ذمة التاريخ . وفي اعتقادي أن القصر كان أجبن
من أن يتناول بمؤامراته الى قتل بريطاني كبير . والنابت من شهادة
انجرام بك انه كان يسعى لاثبات تهمة التحريض على نشأت باشا ، فقد
سأله الدفاع (أحمد لطفي بك) :

— ذكرتم حضرتكم أن شفيق منصور أخبر انه كان يعارض في قتل
السردار ، وانكم سألتم في هذا الأمر محمود اسماعيل ثم عبد الحميد
عنايت ثم عبد الفتاح عنايت . فما هو وجه الاهتمام بهذا الأمر بعد الحكم
عليه بالإعدام ؟

فرد انجرام بك قائلا : افكر أن هذا كان لفائدة القضاء ، لأنه اقرار
هام جدا .

س : وماذا كان يترتب على صحة هذا الاقرار في نظركم ؟
ج : لو كان صدقا كان يدخل حسن نشأت باشا كمحرض في
القضية (٥٧) .

وفي الواقع أن محمود اسماعيل قد أنكر تماما أن حسن نشأت باشا
والبيلي كان لهما دخل في الجناية (٥٨) . وليس لهذا الإنكار من باعث
الا أحد احتماليين : اما أن يكون هذا القول صحيحا ، وحينئذ تنتهي
المسألة . وتتمحى فكرة وجود القصر في المؤامرة ، واما أن يكون محمود
اسماعيل قد وعد من قبل نشأت والقصر بانقاذ عنقه من حبل المشنقة ،

وإن هذا كان سبب سكوته . وهنا يبرز سؤال : لماذا لم يتكلم محمود اسماعيل عند حبل المشنقة عندما أدرك أن نشأت باشا والقصر قد تخليا عنه ، وأنه كان ضحية مؤامرة أضرته وأضاعت البلاد معه ؟ ان الثابت أن محمود اسماعيل كان عند حبل المشنقة أثبت المتهمين جميعا وأشدهم استخفافا بالموت ، فقد صاح : « فبن المشنقة دى ؟ ٠٠ أنا وجميع أفراد عائلتى والذى وابنى فداء لمصر (٥٩) ٠٠ » فهل كان يعلم أن امتناعه عن كشف الجناة الحقيقيين من الوطنية فى شيء ؟

فى رأى أن الجمود الذى أصاب الحركة الوطنية بعد فشل مباحثات سعد زغلول - مكيدونالد ، وما ظهر من اقلاص الوسائل السياسية فى تحقيق استقلال مصر ، هو السبب الرئيسى فى تحرك القطاع السرى لعمل شيء يختم القضية المصرية وينبت فوتها وحيويتها . وقد رأينا أن هذه الرغبة فى الالتجاء الى المقاومة لم تكن قاصرة على هذا القطاع وحده ، بل لقد مر بنا عند التعرض للموقف بعد فشل مباحثات سعد زغلول أن فريقا من أعضاء الوفد نفسه كان يرى أيضا أن تلجأ مصر الى المقاومة بعد أن فشلت الوسائل السلمية فى تحقيق الاستقلال . وإذا كان هذا الفريق قد خضع لرأى الغالبية فى الانتظار والترقب ، فلم يكن ليتوقع من القطاع السرى أن يحسنو حنو ذلك ، وهو الذى كان يرى أن القضية المصرية لم تنقسم الى الامام الا بأمثال هذه الحوادث .

ومما يدل على أن مقتل السردار كان نتيجة مباشرة لفشل مباحثات سعد زغلول - مكيدونالد ، أننا نلاحظ أن التفكيك فى ارتكاب حوادث العنف قد بدأ فيما بين ١٣ ، ٢٥ أكتوبر (٦٠) ، أى بعد فشل المباحثات مباشرة ، فعلى ذلك الحين ، حضر الى مكتب شفيق منصور - كما جاء فى اعترافاته - محمود اسماعيل وخاطبه بأنه « فكر فى الحالة الحاضرة ، ورأى أن سعد زغلول باشا لم يأت بشيء من المفاوضات ، وأن الانجليز لا يزالون متشددين ، وأن حوادث السودان مستمرة ، وليس هناك من سبيل لايقاف المعاملة القاسية التى يعامل بها أهالى السودان الا اذا فهمت انجلترا بأنه لا يزال هناك فى مصر قوة مستعدة لأن توقف أعمال القسوة عند حدها ، وأن يفهم العالم أن مصر لا تزال فيها حياة بواسطة ارتكاب الحوادث الفردية (٦١) . وقد كشف عبد الفتاح عنایت فى مقال نشر مؤخرا أن النية كانت متجهة فى الأصل الى اغتيال اللورد التنبى نفسه ، لولا أن ظهر انه من الصعب تنفيذ هذه الخطة بسبب الحراسة الزائدة حوله (وهو أمر ينغى حصول التدبير من السلطات البريطانية) ، كما

ذكر انه في ذلك الحين نشرت الصحف أن سردار الجيش المصري سيعود من اجازة في لندن ، وسيمر بالقاهرة في طريقه الى السودان ويبقى بها اسبوعا . فانقلب الفكرة عند ذلك الى اغتيال السردار (٦٢) .

وفي الحقيقة لقد كان انتقاء السردار لى ستاك انتقاء انموذجا لصنع الانجليز في مصر والسودان . فالسردار لى ستاك كان يتسلل منصب سردار الجيش المصري ، وهو الذى كان وجوده على رأسه ، لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية . - حسب نص عبارة سعد زغلول : «أنا فى مجلس النواب فى ١٧ مايو - وقد أضاف الى ذلك قوله : « ولكن هذا دن من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه » وقد تم محو السردار من الوجود ولكنه لم يعلج الا فى ازالة هذه الوصمة عن كرامة الجيش المصرى ، اذ لم يتول منصب السردار ضابط بريطاني بعد ذلك ، بعهد أن صرف النظر عن هذا المنصب (٦٣) .

وبعد هذا كله ، فإن حادث السردار يجب أن يؤخذ على أنه أنموذج لما يمكن أن يلحقه العمل الفردى من ضرر ماحق بالقضايا الوطنية مهما قدم لها من خدمات . بل ان الضرر الذى لحقه العمل الفردى بثورة ١٩١٩ فى حادث السردار قد فاق ما قدمه لها فى السنوات الست السابقة من فائدة . فالأمر الذى لا شبهة فيه ولا شك ، أن ثورة ١٩١٩ إنما تحركت وأحرزت مكاسبها بالعمل الجماهيرى وحده على مستوى العمال والفلاحين والمثقفين والتجار والصناع والموظفين وغيرهم من طبقات المجتمع المختلفة . ولا يمكن أن نقارن فى الأهمية بين عمل جماهيرى كاضراب الموظفين أو مقاطعة لجنة ملر أو الثورة الشاملة التى اجتاحت البلاد فى مارس سنة ١٩١٩ ، وبين حادث مثل الاعتداء على محمد سعيد باشا أو البمباشى كيف . وليس معنى هذا أن نقلل من أهمية الدور الذى كان يلعبه القطاع السرى فى خدمة الحركة الوطنية ، وخصوصا أنه كان متجاوبا مع الحركة الوطنية الجماهيرية ويدور فى إطارها الشامل ، وإنما أريد القول أن وزن هذا العمل فى دفع عجلة الحركة الوطنية الى الامام لم يكن شبيهاً يذكر ، فقد كانت هذه الحركة ماضية فى طريقها به أو بدونه . ولكن الحركة الوطنية لم تكن لتتقدم بدون عمل جماهيرى مثل مقاطعة لجنة ملر الذى كان نقطة التحول فى معركة الحماية . وفي الواقع لأن الوزن الحقيقى للعمل الفردى الذى جرى فى ثورة سنة ١٩١٩ هو الذى ظهر فى حادث مصرع السردار ، عندما تشابك فى عجلة الحركة الوطنية فمزلزلها ثم أدارها الى الوراء .

حواشي الفصل التاسع

مصرع السردار

وانتكاس الحركة الوطنية في مصر والسودان

- ١ - وبغل : المرجع السابق ص ١٠٨
- ٢ - لويد : المرجع السابق ص ٩٣ ، وبغل : المرجع السابق ص ٧١
- ٣ - وبغل : المرجع السابق ١٠٩
- ٤ - بونيني : المرجع السابق ص ٢١٢
- ٥ - نفس المصدر ص ٢١٥
- ٦ - نيومان : المرجع السابق ص ٢٤٤
- ٧ - الكتاب الأخير ، ص ٢٧ - ٢٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٩٥
- ٨ - لويد : المرجع السابق ص ٩٨ - ٩٩
- ٩ - وبغل : المرجع السابق ص ١١٢ ، لويد : المرجع السابق ص ٩٥ - ٩٦
- ١٠ - لويد : المرجع السابق ص ٩٩ ، وبغل : المرجع السابق ص ١١٤
- ١١ - وبغل : المرجع السابق ص ١١٤ ، ١١٥
- ١٢ - نفس المصدر والكان
- ١٣ - توينبي : المرجع السابق ص ٢١٧ ، مذكرات سعد زغلول ، الأخبار في ٢٤ أغسطس ١٩٦٢ ، الجزيرة : المرجع السابق ص ٢٩٧
- ١٤ - الكتاب الأخير ص ٢٠ ، ٣١
- ١٥ - الجلسة الخامسة والسادسة لمجلس النواب من الدورة الثانية في ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، الجزيرة : المرجع السابق ص ٣٩٧ - ٤٠١ ، ٤٠٥
- ١٦ - وبغل : المرجع السابق ص ١١٦
- ١٧ - الكتاب الأخير ص ٣٢

- ١٨ - لويد : المرجع السابق ص ١٠١ ، ١٠٢
- ١٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٠ - ١٩٢ ، ويفل : المرجع السابق ص ١١٥
- ٢٠ - الجزيري : المرجع السابق ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ - ٤١٤
- ٢١ - نوبني : المرجع السابق ص ٢٢١
- ٢٢ - البانوديرتز : الاستعمار البريطاني في مصر ، ترجمة أحمد رشدي صالح ص ٦٢
- ٢٣ - نوبني : المرجع السابق ص ٢٢١
- ٢٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٢٣
- ٢٥ - نفس المصدر ص ٤٢٢
- ٢٦ - أحمد خير الطامي : المرجع السابق ص ٢٦
- ٢٧ - مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأميرالاي أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصري في السودان وماسة خروجه منه ص ٢٢ - ٢٧ ، ٢٩ ، ٤٧ ، ٧٢ (طبعتا على نفقة الأمير عمر طوسون بالاسكندرية ١٩٣٦)
- ٢٨ - نفس المصدر والمكان
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ - ٥٤
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٥٤
- ٣١ - نفس المصدر ص ٨١ - ٨٢
- ٣٢ - نفس المصدر ص ٧٣ - ٧٥
- ٣٣ - نوبني : المرجع السابق ص ٢٥١ ، أحمد شفيق : الهوية الاولى ص ٤٧٢ - ٤٧٥ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠٤ ، أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٧
- ٣٤ - نوبني : المرجع السابق ص ٢٥ حاشية ١ ، لويد : المرجع السابق ص ١٣٦
- ٣٥ - أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٧
- ٣٦ - مذكرتان ... الخ ص ٦٩
- ٣٧ - نفس المصدر ص ٦٨ ، ٦٧
- ٣٨ - لويد : المرجع السابق ص ١٣٦ - ١٣٧
- ٣٩ - 179 H.C. Deb. 5a, pp. 667, 670.
- ٤٠ - مذكرتان ... الخ ص ٦٥ - ٦٦ ، ٨٣ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠٤
- ٤١ - معزون : ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، ص ٧٥ (الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ١٩٢٥)

- ٤٢ - نفس المصدر ص ٨ - ٢٢
- ٤٣ - الكتاب الأخضر ص ٢٢ - ٣٦
- ٤٤ - نفس المصدر ص ٣٧
- ٤٥ - دكتور مبد الرزاق السنهوري : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ص ٢١٦
- ٢١٧ < ٢١٤ ~ ٢١٥
- ٤٦ - صغلى باشا : المرجع السابق ص ٢٠ - ٢١
- ٤٧ - قانون رقم ٨٠ ٠٠ الفخ ص ٥٢٨ ، مفاوضات النحاس - هنريسن ، جلسة ٨ أبريل ١٩٣٠
- ٤٨ - توينبى : المرجع السابق ٣١٤ ، ٣١٥
- ٤٩ - 179 H.C. Deb. 5g, p. 670.
- ٥٠ - الرافعى ، المرجع السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٨
- ٥١ - الكتاب الأبيض عن القضية المصرية ص ٢٢٤ - ٢٢٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٨ - ٢٠١ ، توينبى : المرجع السابق ص ٢١٨ ، ٢١٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٨٨
- ٥٢ - الأخبار فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٣
- ٥٣ - نفس المصدر فى ٢٨ أغسطس ١٩٦٣
- ٥٤ - محكمة جنابات مصر ، قضايا الانتدابات السياسية ، قضية الجنابة التهم فيها معبد فهمى عل وآخرون ، مقرر جنة محكمة الجنابات ج ١١ ص ٣٨٥
- ٥٥ - نفس المصدر ص ٣٩٨
- ٥٦ - الأخبار فى ١١ أغسطس ١٩٦٣
- ٥٧ - قضايا الانتدابات السياسية .. الفخ ج ٤ ص ١٨٣
- ٥٨ - نفس المصدر ص ١٨٢ من شهادة انجرام بك
- ٥٩ - الأهرام فى ٢٤ أغسطس ١٩٢٥
- ٦٠ - الأخبار فى ١٢ سبتمبر ١٩٦٣ ، من مقال لعبد الفتاح عنایت .
- ٦١ - السياسة فى ١٣ مايو ١٩٢٥
- ٦٢ - مقال مبد الفتاح عنایت السائلف الآخر
- ٦٣ - لويد : المرجع السابق ص ١٠٤ ، ١٠٥

الفصل العاشر

التيارات اليسارية
في الحركة الوطنية

العمل الاشتراكي بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية

من الحقائق الثابتة التي لا تقبل الجدل أن العمل الاشتراكي بدأ أول ما بدأ في مصر على يد عناصر أجنبية لا وطنية . ويرجع ذلك الى سببين : الأول ، أن الغالبية الكبرى من العمال الذين اشتغلوا في المشروعات الحديثة التي بدأت تنتشر في مصر في اوائل هذا القرن كانوا من الأجانب . والثاني ، أن الموازنة بين النظم الاجتماعية المختلفة يقتضى - كما يقول الدكتور حسين خلاف - مستوى معيناً من الثقافة، ويتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادى والفكرى ، ولم يتوفر من ذلك شيء كثير للعامل المصرى إلا بعد زمن طويل .

وقد بدأ أول صدام بين البروليتارية المؤلفة من عناصر أجنبية في غالبيتها ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستقلة في عام ١٨٩٩ - كما مر بنا - وهناك من الدلائل ما يؤكد اصطباغ هذا النشاط بالصيغة الاشتراكية ، فقد كان جوزيف روزنتال محوراً من محاور هذا النشاط ، وجوزيف روزنتال هو بلا منازع رائد الشيوعية في مصر ومؤسس أول حزب شيوعى فيها في عام ١٩٢٠ . وقد اعترف جوزيف روزنتال بنشاطه في تلك الحركة فقال : « اتنى منذ حدثتلى أمل الى المبادئ الاشتراكية وأحن اليها ، وقد كان أعظم الآمال عندى أن أرى حالة العمال تتحسن بقوة التربية والنظام . ولما وفدت الى مصر منذ ٢٥ سنة (قال هذا الكلام في سنة ١٩٢٤) جعلت أسعى لتأليف النقابات، وأول نقابة اشتركت في تأليفها كانت نقابة عمال السجائر ، وبعد ذلك اشتركت في تأسيس بضع نقابات للخياطين وعمال المصان وعمال المطابع . وكانت تلك النقابات كلها تقريباً للعمال الأجانب ، لأن العمال الوطنيين كانوا في ذلك الوقت قلائل في جميع الحرف ودوائر العمل بالنسبة الى زملائهم الأجانب » (١) .

وبعد عشر سنوات من بدء هذه الحركة : أى في عام ١٩٠٩ ، تبنى الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد حركة تأسيس النقابات

للعمال والصناع والمزارعين - كما مر بنا - وهناك من الدلائل ما يؤكد الاتجاه الاشتراكي لمحمد فريد ، فقد كان متأثرا بحركة حزب العمال في بريطانيا ، وقد أعرب عن إعجابه بهذا الحزب وبمبادئه وبزعيماته في خطابه الذي ألقاه في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى في ٧ يناير ١٩١٠ فقال : « نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطاطىء رأسها أمامها » . ولقد أصبح حزب العمال في إنجلترا من الأحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالى ، مثل المستر كيرهاردى وأخوانه . بفضل مجهودات هذه النقابات ، وضعت قوانين في إنجلترا وفرنسا وألمانيا تضمن لكل عامل في الصناعة أو الفلاحة معاشا سنويا متى بلغ سنا معلومة ، ولم يكن لديه ما يسد رمقه ويدفعه من التكفف . ولقد كان هذا القانون بإنجلترا هو الباعث على تغيير أساس ربط الضرائب وتحميل جزء عظيم لأصحاب الأموال من اللوردات والأغنياء . . كل ذلك بفضل العمال ونقائهم ومجهوداتهم » (٢) .

على أن هذا الاتجاه الاشتراكي الذى بدأه محمد فريد ، والذى كان متوقعا أن يقتدى بمبادئ حزب العمال البريطانى ، ويستولى بالتالى على علم القيادة من العنصر الأجنبى عند سنوح الفرصة الملائمة ، لم يقدر له الاستمرار والبقاء ، فقد صفى الحزب الوطنى فى عهد كيتشنر وفي ظروف الحرب العالمية الأولى ، وأفلتت بذلك قيادة العمل الاشتراكي من يد العناصر الوطنية ❊

* استند النا دوق هيبس ، فى بحثه للماجستير عن الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ » القول بأن الحزب الوطنى كان «يرمى» تحت زعامة محمد فريد الى الاستيلاء على قيادة العمل الاشتراكي من العناصر الأجنبية . وذكر انه ليس ثمة دلالة على أن اتجاه هذا الحزب الى تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية كان مقدمة لاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شبيه بمبادئ حزب العمال البريطانى ، وأن مذكرات محمد فريد قد ضلت من أية إشارة الى تفكير الحزب الوطنى فى ادارة دفة العمل الاشتراكي (ص ٢٢٢ - ٢٢٤)

وواضح مما ذكرناه أننا لم نستخدم كلمة «يرمى» التى تفيد معنى وجود تدبير أو تخطيط لهذا الهدف . وإنما تحدثنا عن « اتجاه اشتراكي » لمحمد فريد ، متأثر بخطة حزب العمال الاجتماعية ، قلنا بأن هذا الاتجاه كان متوقعا - لو قدر له البقاء والاستمرار - أن يقتدى بمبادئ حزب العمال البريطانى ، ويستولى بالتالى على علم القيادة من العناصر الأجنبية . وقد استندنا فى هذا الرأى الى أساس متين لا ينقض هو خطب محمد فريد التى تفيض إحساسا وطفا وشغفا لمشاكل العمال والفلاحين الاجتماعيين ، والتى يشهد فيها بتأليف نقابات العمال ، ويطالب أيضا بتكوين النقابات الزراعية للفلاح « للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك » ، كما استندنا الى =

ومع ذلك فقد جرت محاولة أخرى بعد انتهاء الحرب العظمى من جانب بعض العناصر الوطنية المنعفة لتأليف حزب اشتراكي مصري . وقد نعاهم بشأن هذه المحاولة الدكتور منصور فهمي مع بعض أصدقائه في أواخر شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ ، وتم التفاهم فيما بينهم على ذلك . وكان من بين هؤلاء الأصدقاء عزيز مرهم بك الذي يذكر الدكتور هيكمل عنه انه كان أدنى الى الطرف في الاشتراكية ، والذي كان من بين أهدافه إلغاء الملكية الخاصة في مصر في المستقبل . على أن هذه المحاولة حبطت عندما لقيت معارضة اثنين من الأصدقاء أحدهما الدكتور محمود عزمي ، الذي أقنع الدكتور منصور فهمي « بعدم ملائمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية » . والثاني هو الدكتور حسين هيكمل الذي كان أدنى الى التطرف في مبدأ الحرية الفردية . وقد انتهى النزاع بالانسحاب على أن يكون اسم الحزب هو « الحزب الديمقراطي » ، وأن تكون المبادئ الديمقراطية هي التي يسعى للدفاع عنها والدعوة اليها في مصر ، بينما يوجه تيار جهوده في سبيل القضية المصرية الى « بحيرة الوفد » يصب فيها ما يكون وفق اليه من أفكار وما يكون قد وفق الى تنظيم جهود (٣) . وقد تألف الحزب في سبتمبر ١٩١٩ من كل من إبراهيم التتواري المحامي وأحمد أبي النصر المحامي وأمين عامر المحامي وحسن يوسف عامر المحامي ومحمد سامي كامل الطيب ومحمود عزمي المحامي ومصطفى عبد الرازقسكرتير المعاهد الدينية والدكتور منصور فهمي وعزيز مرهم المحامي . ونشر برنامجهم في جريدة النظام يوم ٨ سبتمبر ١٩١٩ وفيه من الناحية الاقتصادية ترقية الطبقات العاملة أدبيا

= خطبة محمد فريد السائلة الذكر التي أهرج فيها عن أمجانه بخطة حزب العمال الاجتماعية ، بمثل الصراحة التي أعلن بها سمد زغلول عن عدم اكتراثه بهذه الخطة اطلاقا .

ولا كان روف عباس لم يستطع أن ينفض هذا الأساس ، فإن بناء رأينا يبقى سليما .

اما ان مذكرات محمد فريد قد غلت من أية إشارة الى هذا التفكير ، فقد رددت على ذلك ، أثناء مناقشة رسالتي هذه ، بأن هذه المذكرات لم تسفن ايضا ما ينكر هذا الاتجاه !! وأن سلبية هذه المذكرات لا يمكن أن تقضى على إيجابية الخطب السائلة الذكر في أثبات ما أردنا إثباته .

وطالما أن هذا الاتجاه الاشتراكي لمحمد فريد قد ثبت بالأدلة المصابقة ، فلا يتاني إذن قول روف عباس بأنه « ليس ثمة دلالة واضحة على أن اتجاه الحزب الوطني الى تأسيس نقابة عمال المصانع اليدوية كان مقدمة للاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شيبيه بمبادئ حزب العمال البريطاني » ؛ ذلك أن هذا النمط ، في الحقيقة ، كان هو النمط الوحيد الذي أبدى محمد فريد أمجانه به !

وماديا ، والاعانة لمن لا يستطيع العمل ، واناء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان (٤) .

فشلت محاولة الدكتور منصور فهمي والأستاذ عزيز مرهم لتأليف حزب اشتراكي مصرى بحجة عدم ملائمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية . وكان هذا قولاً مبالغاً فيه ، ذلك ان هذه الظروف لم تمنع محمد فريد من تنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية قبل ذلك بعشر سنوات ، مع أن الظروف اذ ذاك كانت أقل تهيؤاً مما كانت عليه بعد الحرب العالمية الاولى . وفي الحقيقة ان الحرب العظمى قد أسفرت فيما يختص بالطبقة العاملة في مصر وفيما يختص بالمبادئ الاشتراكية عن نتائج هامة . ففما يختص بالطبقة العاملة ، فان الحرب قد شهدت تغير كفة الميزان لصالح البروليتارية الوطنية ، وذلك بسبب اضطراب كثيرين من العمال الأجانب الى مفادرة البلاد من جانب ، وبسبب ازدياد عدد العمال المصريين ، كنتيجة لازدياد النشاط الصناعي أثناء الحرب وللعمل في السلطة العسكرية من جانب آخر . ولهذا شهدت الشهور التي أعقبت الحرب حركة عمالية نشطة كانت في حد ذاتها طروفا صالحة لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية . ولكن المروج السياسي الذي بدأ مع حركة الوفد لم يلبث أن جرف هذه الحركة لصالح القضية الوطنية ، فقد أدرك العمال أن الرأسمالية الأجنبية المستغلة التي يعملون في ظلها انما تستمد ثرائها وعنفها من وجود الاحتلال البريطاني ، ولهذا انخرطوا في تأييد الثورة والاشتراك فيها دون أى تحفظ ودون أى شروط .

هذا فيما يختص بالطبقة العاملة بعد الحرب ، أما فيما يختص بالمبادئ الاشتراكية ، فان الحرب العظمى قد تمخضت عن انتصار هذه المبادئ بانتصار الثورة الاشتراكية التاريخية في روسيا في عام ١٩١٧ وهو الانتصار الذي رن صدهاء في العالم أجمع . وكان من الطبيعي أن تصل أصدااء هذه الثورة والنداءات التي أطلقتها الدولة الثالثة في السنين التالية الى « الفلاحين والعمال في الشرق الأدنى » والى « المسلمين في العالم ضحايا الرأسمالية » ، الى المدن الكبرى في مصر (٥) . فأخذت من ثم تظهر بعض الحلايا الاشتراكية الثورية في هذه المدن وخصوصا في الاسكندرية وبور سعيد والقاهرة (٦) .

وهكذا فان الظروف التي سادت مصر بعد الحرب العظمى ، كانت صالحة للدعوة الاشتراكية ، ولم يكن ينقصها الا العنصر الوطنى الصالح

المتحمس الذى يستطيع أن يصبغ الحركة الوطنية بصمغة اشتراكية تستهدف تطوير المجتمع المصرى تطورا عادلا ، وتمتعة الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين تعبئة قوية حول أهداف صالحة ، وتزويد المد الثورى ، من ثم ، بطاقة ذاتية متجددة لا تهدأ ولا تتراخى ولا يقر لها قرار قبل بلوغ الاستقلال التام . ولكن هذا العنصر المصرى لم يوجد الا بعد ثورة ٢٣ يوليو ، فمع أن الوفد كان ميالا الى الاستجابة للمطالب الشعبية ، الا أنه كان يحكم تكوينه بعيدا عن تبني فكرة الاشتراكية ، ولم يكن سعد زغلول يرى بنفسه حاجة الى التفغل فى أعماق المشاكل الاجتماعية ليستقى منها برنامجا اجتماعيا يحفظ حرارة الجماهير من التسرب ، ويستحثها به الى العمل السياسى ، لأن الوفد عندما قام فى خريف عام ١٩١٨ كانت خمائر الثورة موجودة فى الشعب المصرى ، ولم تكن بحاجة لأكثر من عود النقاب الذى أشعله الوفد لتنفجر فى وجه الاحتلال ، ولهذا ظن سعد زغلول أن الجماهير ليست بحاجة لأكثر من برنامج سياسى قوى ، فتشد الى العمل السياسى وتجنب اليه وتستمر فى تأييد الثورة بكل قواها ، فلم يشغل ذهنه بالتفكير فى المسائل الاجتماعية ، بل انه لم يجد حرجا فى أن يعلن ذلك ، كما جاء فى كتابه الى جريدة الجازيت ، بخصوص علاقته بجريدة الديلى هيرالد العمالية ، يوم ١٩ مايو ١٩٢١ ، اذ قال فيه : « أدهشنى ما قرأته فى صحيفتكم عن ارتياحى لحطة الديلى هيرالد الاجتماعية ، ولكنى أقول لكم ولقراةكم انى لست ممن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشؤون الاجتماعية ، وأنا لا أجهد نفسى فى أمر « الكومونية » أو « البولشفية » ، ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية ، اذ ليست عنسدى أى فكرة من هذه الموجهة ، وإن العلاقة الموجودة بين الوفد المصرى والديلى هيرالد علاقة سياسية غير قائمة على قاعدة الارتياح لأرائها الاجتماعية » (٧) . وهكذا بينما كان محمد فريد يبدى إعجابه علنا بحزب العمال البريطانى وبزعائمه على أساس مبادئهم الاجتماعية ، كان سعد زغلول يتبرأ من هذه المبادئ ويقصر اهتمامه على العلاقة السياسية فقط .

وفى الحقيقة أن سعدا قد شغل بقضية التحرر السياسى حتى صرفه هنا عن التفكير فى قضية التحرر الاجتماعى ، ونسى أن قضية التحرر الاجتماعى هى العمود الفقرى فى قضية التحرر السياسى . ولم يكن الا بعد عام ١٩٣٦ ، عندما أخذ الوفد يبدى اهتماما بالجانب الاجتماعى ، وراح مكرم عبيد يتحدث علنا عن « الاستعمار المصرى » وعن « الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم

مجموع الشعب ، ، ففي هذه الخطبة قال : « ما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، اذا ما ظل فى كل عهد من المهور كبش الفداء ومحل الاستغلال ؟ فلنقلها اذن قولة صريحة يا حضرات النواب فقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ، وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى (٨) » . وفى الواقع لقد كان فى عهد الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢ أن صدر قانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذى « أباح » للمسمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك فى انتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتدافع عن حقوقهم (٩) » . كما كان فى عهد هذه الوزارة أن أعفى الفلاحون من ضريبة الأطينان إعفاء تاماً كلما بلغت الضريبة خمسين قرشاً فأقل ، وإعفاء نسبياً سخياً اذا مازادت عن هذا الحد فبلغت العشرة جنيهات (١٠) .

ومع ذلك فقد اعترف مكرم عبيد بأن هذه الاصلاحات لا يمكن أن يقال انها تنطوى على اتجاهات اشتراكية ، فقال : « ان القول بأن تحديد أجر العامل الحكومى بحيث لا يقل عن خمسة قروش يومياً . أو إعفاء الفلاح المصرى من الضريبة اذا بلغت خمسين قرشاً سنوياً ، أو إلغاء السخرة ، أو مشاكل ذلك من اجراءات - القول بأن هذه الاصلاحات تنطوى على اتجاهات اشتراكية ، فيه ظلم للاشتراكية ولنا ، فما هى الا الآلف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية » (١١) .

تأليف الحزب الاشتراكي

مهما يكن من أمر فإن خلو الميدان فى عام ١٩١٩ من العنصر المصرى لتنظيم الجهود فى سبيل المبادئ الاشتراكية قد أدى الى نتيجته الطبيعية وهى استيلاء العنصر الأجنبى على هذه القيادة . وكان فارس هذا الميدان هو جوزيف روزنتال . فقد نشطت الدعوة الشيوعية فى ذلك الحين نشاطاً ذاع خبره الى سعد زغلول فى باريس ، فأرسل الى عبد الرحمن فهمى يحذره من هذا الخطر ، ويدعوه لمقاومته ، فسارع عبد الرحمن فهمى الى تنفيذ ذلك - على النحو الذى مر بنا - وقام بتشكيل النقابات تحت الرصاية البورجوازية حتى « لم تبق فى مصر حرفة أو صناعة الا ولها نقابة » .

ولكن روزنتال كان فى ذلك الحين يؤلف أول حزب اشتراكى فى مصر فى الاسكندرية فى عام ١٩٢٠ من العناصر الأجنبية . وكان ظهور هذا الحزب فى الاسكندرية ، وليس فى القاهرة ، أمراً طبيعياً . فالاسكندرية

التي كانت تقص بالجاليات الأجنبية ، كانت بحكم موقعها على البحر المتوسط أسبه بنافذة تهب منها مختلف التيارات الفكرية الواردة من الخارج . وفي هذه المدينة لقي المذهب الجديد أول استجابته له بين الموظفين والصناع الأجانب من اليونانيين والتمسوايين والروس الذين كانت غالبيتهم من اليهود ، ثم من العمال المصريين المتنورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية (١٢) . ومن ثم فقد كان طبيعيا أن يتمركز النشاط الاشتراكي في هذه المدينة ، وأن يتيح ذلك لروزنتال تأليف حزبه بسهولة .

وقد ذكر « لاکور » أن الذين أسسوا الحزب الاشتراكي كانوا ثلاثة هم : روزنتال ، وحسنى العربى ، وأنطون مارون (١٣) . ولا أدري من أى مصدر استقى هذا الكلام ، فالثابت من الأدلة عدم صحة هذا القول . فمن جهة أنطون مارون فاننا لا نجد أثرا لنشاطه الا فى ١٩٣٣ ، وقبل ذلك لا نجد اسمه ، لا فى صحف هذا العهد ، ولا على لسان جوزيف روزنتال ، ولا على لسان حسنى العربى ، ولا على لسان أحد ممن عملوا فى الحركة الاشتراكية . أما حسنى العربى فانه لم يلتحم بالحركة الا فى عام ١٩٢١ باعترا ف روزنتال نفسه . ومن ثم فان ما ذكره لاکور لا سند له من الحقيقة .

على كل حال فان تأليف الحزب الاشتراكي من العناصر الأجنبية كان من أهم العوامل التي كفلت له إبراز نشاطه دون أن تجرؤ السلطات على التدخل فى شئونه ، وذلك بسبب ما كان يتمتع به الأجانب فى مصر من الامتيازات الأجنبية ، وفى ظل هذه الحماية أخذ روزنتال يسعى لانتزاع النقابات التي تألفت فى ظروف ثورة ١٩١٩ من سيطرة البورجوازيين ، وفى ذلك يقول : « لما جاءت الحرب العظمى واضطر العمال الأجانب الى مفادرة مصر ، صار العمال الوطنيون أغلبية كبرى فى الدوائر العاملة . وهذا النمو ساعدهم على تأسيس النقابات التي كانت مسيرة لأغراض سياسية مختلفة تتبع الأحزاب الناهضة بالقضية الوطنية فى البلاد كالوفد والحزب الوطنى وغيره .

» لم أشارك اشتراكا فعليا بإدابة هذه النقابات ، وكان من رأى ان تنشئ لها مركزا للدفاع الاقتصادى والتربية الفكرية . ولهذه الغاية نشرت فى غضون ١٩٢٠ نداء الى النقابات العاملة أدعوها الى تأسيس اتحاد يضم شملها جميعها ، فتلقت هذا النداء بالتقبل بالإجماع ، وأرسلت الى الاسكندرية مندوبين من قبلها يمثلون ٣٥ ألفا من العمال للاشتراك فى البحث فى المشروع . غير أن رؤسائه النقابات التشيعين بالفكرة

السياسية ، شعروا اذ ذاك بأن انشاء النقابات الحقيقية بطريقة تراعى فيها حالة العمال ، يؤدي الى نزع كل ماله من السلطة عليها ويحول دون الوصول الى أغراضهم السياسية ، فسعوا سعيا جديا لحمل نقاباتهم المشاوير عليها على عدم الاشتراك بالانحاد ، وطلوا يماطلون في التدابير الأولية سنة كاملة . وفى بدء سنة ١٩٢٢ تمكنا من تأسيس اتحاد النقابات بعدد محدود لا يتجاوز ثلاثة آلاف من العمال » (١٤) .

على أن روزنتال لم يلبث أن أخذ يفكر فى تأسيس حزب اشتراكى مصرى يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال ، ويكون فى استطاعته أن يدافع عن مصالحهم فى المجلس النيابى وغيره ، ويسعى لحمل الحكومة على اصدار قانون اجتماعى لحماية العمال المتروكين تحت رحمة الرأسمالية وظلمها (١٥) . ولما كان الحزب الاشتراكى الذى الله بالاسكندرية حزبا أجنبيا ، ولم يكن قد أفلح فى ادماج الوطنيين فى الجماعة الاfrنجية التى تتلف حوله (١٦) ، فقد أخذ يسعى الى اجتذاب بعض العناصر الوطنية المثقفة الصالحة للانضمام بحركته لتأليف حزب اشتراكى قوى يستطيع به دخول البرلمان والدفاع عن مصالح العمال . وقد ذكر روزنتال مناسبة هذا الالتقاء فقال : « اتفق فى ذلك الوقت أننى قمت بحملة على الحكومة بقصد حملها على اصدار قانون يحدد أجور المنازل ، ووافق هذا السعى هوى فى نفس الجمهور ، فهبت الصحف تساعدنى فى هذه المسألة ونشرت اسمى مرارا فى بعض مقالات تتعلق بالشئون المحلية ، فرأيت من بعض الوطنيين عطفًا على الاشتراكية ، وكان من هؤلاء العاطفين حسنى أفندى المرابى والدكتور على العنانى وسلامة أفندى موسى والأستاذ عبد الله عنان ، فاتفقت معهم على العمل وقررنا تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى ، وقد كتبوا لهذا الغرض منشورا يحتوى على مبادئ الحزب موقعا عليه منهم ، ولم أشارك فى التوقيع عليه ، لأننى كنت أعتبر أن ظهور اسمى الأجنبى - بالرغم من كونى مصرى الجنسية - يمكن أن يعد بمثابة تدخل أجنبى فى مسألة مصرية . وقد جعلنا مركز الحزب فى العاصمة ، وظللت عضوا فى اللجنة الادارية ، وأنشأنا بعض الفروع للحزب فى الأقاليم » ١ (١٧)

هذا ماذكره جوزيف روزنتال عن تأليف الحزب الاشتراكى المصرى فى منتصف شهر أغسطس سنة ١٩٢١ . وقد وافقه فى مضمون هذه الرواية ، مع بعض الاختلاف الذى سنقوم بتوضيحه ، كل من الأستاذ سلامة موسى والدكتور على العنانى . فقد ذكر سلامة موسى فى حقيقة نشأة هذا الحزب انه وجماعة من الشبيبة المستنيرة رأوا تأليف (جمعية)

اشتراكية لدرس مذاهب هذا المبدأ المتعددة ، فكتبوا أولا الى مسيو روزنتال ، باعتباره سكرتيرا للحزب الاشتراكي المؤلف من الجالية الاجنبية في مصر ، يسألونه عن برنامج هذا الحزب ، فاذا وافقهم انضموا اليه ، وفي حالة عدم الموافقة ، يؤلفون (جمعية) غايتها الدرس أكثر من السياسة • ثم اصاب : « ان أعضاء هذه الجمعية المستقبلية قد وضعوا مصلحة مصر في أزمته السياسية الحاضرة نصب أعينهم ، وسيكون غرضها تصير المبادئ المعتدلة وتنوير العمال عن حقوقهم » (١٨) • أما الدكتور على الصناني فقد قرر أنه كان يعرف المسيو روزنتال الذي كان يسعى منذ أمد بعيد لتأليف حزب اشتراكي في هذه البلاد ، وأنه عرف عنه هذه المبادئ الشريفة العادلة ، فاعتبط بمعرفته ، ورجا له بالتوفيق لهذه المهمة • ولكن الدكتور انكر أنه كان بحاجة لأن يأخذ عن الرجل مبادئه ، بل لأن يرده عن بعضها : « اننى مع اعظامي للرجل ، لست في حاجة لأن آخذ عنه ، بل في حاجة لرده الى ما قد مارست طويلا من تعرف هذا المبدأ مع اختيار المناسب من فروعه ، وما وصلت الى اعتناقه منه بعقيدة ثابتة ، ورده عما أمقته منه كل المقت بطبيعته الشخصية وتنافره مع طبيعة الرثام الانساني العام » (١٩) •

وهكذا مما ورد على لسان جوزيف روزنتال وسلامة موسى والدكتور على الصناني ، يمكن استخراج الحقيقتين الآتيتين : أولا - أن الحزب الاشتراكي المصري قد تألف امتدادا للحزب الاشتراكي المؤلف من الجالية الأجنبية في مصر ، وأنه كان التحاما بين العناصر الاجنبية والوطنية في الحركة الاشتراكية • ثانياً أن العناصر الوطنية التي التحمت بالحركة التي أنشأها روزنتال لم يكن في نيتهما اللجوء الى العناصر الاجنبية ، ولم تكن تريد التسليم المطلق بالمبادئ التي تعتنقها تلك العناصر على علاقتها ، بل كانت غايتها اختيار المناسب للبيئة المصرية من فروع المبدأ الاشتراكي ، وتصيره وتقديمه للرأى العام المصري في قالب مصرى يمكن للعمال استماعه واعتناقه •

ولقد كانت استعانة روزنتال بالمتقنين المصريين ، دليلا على تقدير صاحبمن الرجل للأهمية الدقيقة التي لا شك فيها لدور الانتلجنسيا الوطنية كهزمة وصل بين البورجوازية والجماعات • وهو الأمر الذي لم يكتشفه الخبراء السوفييت الا في مطلع العقد الثالث من القرن العشرين - كما يقول لاکور - فحتى ذلك الوقت كان ثمة افتقار عام في هؤلاء الخبراء الى تقدير الدور الذى تستطيع الانتلجنسيا القيام به في الحركة

الوطنية في الشرق ، وكان المعتقد أن الحزب الشيوعي لا يستطيع أن يقوم بدور هام في الحركة الوطنية الا اذا تركز فقط على الطبقة العاملة المنظمة (٢٠) .

الحزب الاشتراكي المصري بين الهجوم والدفاع

على كل حال فلم يكذب الحزب الاشتراكي المصري يعلن عن قيامه ، حتى تعرض للهجوم عليه من كل فئات الرأي العام المصري تقريبا . وقد أفسحت الأهرام صدرها لهذا الهجوم ، فنشرت في صفحتها الاولى في يوم ٢٠ أغسطس مقالا للاستاذ أحمد حلمي يقول فيه : « هل تظن الحكومة ان ذلك الحزب لو تألف فعلا وعرف العامة - وسوادهم الأعظم من الأميين - ان مبادئه مشروعة والحكومة راضية عنه ، بنى في القطر حجر على حجر في ضيعة أو دسكرة ؟ وهل يستطيع بعد ذلك جبهة الاموال جبايتها ، وهل يفوى احتفاظ ذوى الاملاك بأموالهم عقارا أو نضارا ، أو يامن ذو عرض على عرضه . وهل يستطيع مأمور واحد ان يحفظ الأمن في مركز يقطنه ١٥٠ ألفا ، وليس فيه الا بضعة جنود لم يكن في أيديهم سوى سلاح بلا ذخيرة ؟ » ولم يلبث الهجوم أن توالى باسم الدين . ففي يوم ٢٤ ، ٢٦ أغسطس نشرت الأهرام مقالين ، أحدهما للفضيلة الشيخ محمد الفنيحي التفتازاني ، والثاني لأحد المزارعين وأصحاب الأقطان يدعى علي متولى ، هاجما فيه الحزب هجوما شديدا ، وصدرا بالآية الكريمة « والله فضل بعضكم على بعض في السرزق » ، زعما منهما بأنها تنقض الاشتراكية من أساسها . كما نشر الشيخ التفتازاني مقالا آخر في أهرام ٧ سبتمبر ١٩٢١ بعنوان « الفتنة نائمة لمن الله من أيقظها ، ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين ، الا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم » .

وفي يوم ٥ سبتمبر ١٩٢١ نشر الاستاذ فكرى أباطة مقالا في جريدة اللواء استنكر فيه تأليف الحزب الاشتراكي ، باعتباره سابقا لأوانه ، وتركز فيه على أولوية التحرر الوطني على التحرر الاجتماعي ، فقال : « ان مصر البائسة ، مصر المستعبدة ، مصر الراسفة في الأغلال ، هما الوحيد في الوقت الحاضر أن تبحث عن حريتها ، وأن تتوجه الى مكان البحث كتلة واحدة ثابتة الدعامة قسوية التركيب ، حتى اذا حصلت على استقلالها المنشود وصغت الحساب بينها وبين المقتصب ، استطاعت ان تنفرغ لفض مشاكلها الداخلية » . ثم قال : « ان وظيفة الحزب الاقتصادية تلتخص في أنه سيكون من الآن فصاعدا « موقعاتي » بين أصحاب الاموال والعمال الى

أن تسنح الفرصة فيقوم بتوزيع الأملاك على الجميع ، فتصبح مالية الأمراء كمالية الفقراء سواء بسواء . لكن فات الحزب أن المالك الوحيد في قطرنا المصرى هو « البنك العقارى » ، فعسى أن تنشب المارك بينه وبين هذا البنك ، فإن من مصلحتنا أن يحل به الحراب والدمار .. » ووضح من مقال الاستاذ فكرى أباطة أنه لم يقرأ شيئا عن محاولة محمد فريد الاشتراكية وعن آرائه الاجتماعية ، والا لما كتب هذا المقال .

وفي يوم ١٧ سبتمبر نشرت الأهرام مقالا للدكتور محمد حسين هيكل ، الذى ذكرنا أنه كان أدنى الى التطرف فى مذهب الحرية الفردية وكان عنوان المقال هو : « الاشتراكية فى مصر » ، وقد صيغ فى مهارة كبيرة ، اذ ناقش فيه زعماء الحزب الاشتراكى فى صلاحية البيئة المصرية للاشتراكية فى ذلك الحين ، وألقى عليهم بعض الأسئلة الجدلوية لدفعهم الى تحديد موقفهم من إلغاء الملكية ومن مبادئ الاشتراكية ومبادئ الإصلاح ، فقال : « أريد أن أسأل اخواننا الاشتراكيين : هل يرون البيئة المصرية الحاضرة صالحة لقيام مبدئهم فيها ، أو أنها على العكس من ذلك معادية له ، فمحاولة ادخاله اليها فضلا عن أنها عبث غير منتج ، قد يكون من ورائها ارتباك يجعل بهم ألا يجرؤوا البلاد اليه .. لاشك أن اخواننا يعلمون عن يقين أن من أقوى ردود الفرديين على الاشتراكيين أن نظريتهم اذا صحت فى الصناعة فهى لا تصح فى الحال الزراعية لأن الناس فيها مبعثرون ليست بينهم جامعة ضيقة ضرورية كعمال المصانع ، ولأن الملكية الصغيرة لاتزال منتشرة جد الانتشار فى النظام الزراعى . ألا يصح أن نسال اخواننا الاشتراكيين المصريين عن مبلغ تطور نضال الطوائف فى مصر والى أى حد وصل ؟ وهل لامست فكرة النضال نفس العمال واستفرتها الى حد تمكن الاحساس بها من فؤادهم ؟ واذا صح أن كان لذلك شبه وجود فى بعض الصناعات ، فهل هو موجود فى الصناعات الأخرى ؟ وهل يمكن أن يكون موجودا فى الأرياف ؟ . فإذا قدر لحزبنا الاشتراكى أن يتولى الحكومة أول ما يتم لمصر الاستقلال ، أفترأه يقتصر على ترك الفلاحين كما هم ، أم هو يعمد الى إلغاء الملكية حتى الصغيرة منها ؟ اننى أشارك اخوانى الاشتراكيين فيما يرمون اليه من ضرورة اصلاح الطبقات الصغيرة ، ووضع قوانين لضمان المعيشة ومآالى ذلك من النظم ، ولكن شتان ما بين هذا وبين الاشتراكية . إن هذا كله ممكن التحقيق والملكية الفردية قائمة ، ولن تكون اشتراكية الا اذا ألغيت الملكية الفردية . فأما اذا رأى اخواننا الاكتفاء بهذا والسعى نه ، حتى اذا تم كان لنا أن ننظر فى النظام الذى يجرى بعده مستسلمين الراى من تاريخ تطور مصر الاقتصادى . فهم طلاب اصلاح

اجتماعي لا اشتراكية فيه . وأما ان كانوا يرون البيئة صالحة لنشر الاشتراكية ، فليتفضلوا بإفهامنا هذا على طريقة علمية دقيقة ، وقد يمكن بعد الأخذ والرد أن نتفاهم وإياهم ، فما نريد الا مصلحة البلاد . » . وأوضح من مقال الدكتور هيسكل التعسف في فهم الاشتراكية ، اذ هي بالتم في ذهنه الغاء الملكية الفردية ، دون أن يكون في ذلك مراحل يقطعها العمل الاشتراكي . فهو انما ينظر الى التجربة الروسية ، دون أن ينظر الى تجارب الأحزاب الاشتراكية الأخرى في البلاد الأوروبية .

على كل حال فقد كان ازاء هذا الهجوم أن انبرى زعماء احزاب الاشتراكي للرد على التهم التي وجهت اليهم . وقد أظهر الرد أن هؤلاء الزعماء كانوا يختلفون اعتدالا ونظرا في كيفية تطبيق الاشتراكية بالرغم من الاطار المعتدل العام الذي يشملهم جميعا . فقد كتب سلامة موسى في اهرام ١٨ أغسطس ١٩٢٦ يقول : « ربما كان الوقت الحاضر أسوأ الأوقات لتأليف هذه الجمعية لاعتبارين : اولهما أن البولشفية الروسية قد أخفقت اخفاقا يكاد يكون تاما ونشرت على ربوع البلاد الروسية الوية الحراب والدمار . وثانيهما أننا في مازق سياسي لا ينبغي أن نزيد حرجا بما يمكن أن يتذرع به المعارضون لاستقلالنا في انجلترا من أن في مصر شيوعيين وبولشفيين ، وهذه الفاظ تستطير لب سياسة الانجليز . وقد بحث مزمعو تأليف هذه الجمعية هذين الاعتبارين ، وقس رأيهم على أن التخوف من أن افانمها قد يكون عائقا في سبيل المفاوضات الحاضرة ، أو في نشر المبادئ الاشتراكية المعتدلة ، لا محل له . وذلك لأن البولشفية قد صرح كثير من الاشتراكيين بعدم موافقتهم عليها لأنها لجأت الى تحقيق غايتها طفرة ، وغالت في تطبيقها . والاشتراكية ينبغي أن تكون بطبيعتها وبالوسائل التي تتذرع اليها والتدابير التي تتخذها فكرة نشوء وتطور بحيث لا يمنع منها للأمة شيء الا بمقدار ما حصلت عليه من التربية ، فيشرب أفراد الأمة مبادئ الاثار والغيرة على المصلحة العامة . . أما من جهة المفاوضات فان أكثر أعضاء الجمعية المزمع تأليفها يحسنون اللغات الأوروبية المهمة ويحبون كتابتها ، ولن يقصروا عندما يرفع الاستعماري عقيرته ويندد بنا ، في الرد عليه واقحامه ببيان لفته .

» وبديهي أن الغاية القصوى من الاشتراكية هي الغاء الملك الفردي واستبداله بالملك العمومي ، ولكن دون هذه الغاية مراحل ينبغي أن تتقطع ، وهذه المراحل هي في الواقع غايات سفرى أصها : نشر التعليم بين عمال الأمة حتى يدخلوا في دور الوعي الاقتصادي ، ويتكاتفوا على العمل لمصلحتهم ، ثم تسعى الجمعية بواسطة النشر في اقناع أولى الأمر أيا

كانوا لى يقنوا القوانين اللازمة لتحسين مساكن العمال وزيادة أجورهم وتأسيس معاشات لكل من يبلغ منهم الخامسة والستين ، وما الى ذلك من الإصلاحات . ونحن على علم تام بأن علاقة الأجير الزراعى مع الممول المصرى هى علاقة انسانية أكثر منها اقتصادية ، بل هى بعيدة عن تلك العلاقة الجائدة التى تربط ، أو بالأحرى لا تربط الممول الأجنبى بالعامل الذى يشتغل فى معمله . ^{١١}الك المصرى فى الواقع ينبغي أن يكون له مكانة الموظف العمومى من حيث المسئولية الأدبية القانونية ، لأن سعادة العائلات المصرية الفقيرة وشقاها متوقفان على كيفية نظره لطرق الاستغلال ، استغلال الأرض واستغلال العامل . فلهذا السبب لن نقف الجمعية موقف العداء ضد الملاك المصريين ، وإنما هى بمثابة صديق يدلهم على مصلحتهم ، كما يدل العمال على مصلحتهم أيضا ، لأن مصلحة الاثنين واحدة . فالعامل لا يستطيع استغلال الأرض كما ينبغي الا اذا كان على علم بأصول الزراعة الحديثة التى يجب أن تلقن فى المدارس ، فمن هنا واجب تربيته ، وهو لن يقوى على جهد الفلاحة مالم يأكل طعاما دسما ، ومن هنا زيادة الأجور ، ولن توجد صحته مالم يسكن مسكنا نظيفا ذا نوافذ ، وهلم جرا . فالجمعية الاشتراكية المزمع تأليفها ترى أن مصلحة المالك هى مصلحة الأجير مادام هناك مالك وأجير ، أما اذا عمت الاشتراكية وألغيت حقوق الملك ، فان الضمانات الاشتراكية تزيل فوائد الملك ، فلا يأسف على فراقها مالك . »

وفى يوم ٣١ أغسطس ١٩٢١ نشر سلامة موسى مقالا فى الأهرام ردا على جسرينة الاجيشيان جازيت قال فيه : « ان حملتكم على الحزب الاشتراكى المصرى لا مبرر لها ، كما أنكم بالغتم فيما كتبتموه عنى . فإنا لم نؤلف حزبا جديدا ، وإنما انضممنا الى الحزب الاشتراكى الذى عاش ونما منذ مئة بعينة فى الاسكندرية . وكان أول ما فعلناه فى القاهرة. إننا أنكرنا البلشفية بكل صراحة وجددنا مبادئها بلا قيد ولا شرط . . . وقد كنت أنا نفسى عضوا فى الجمعية الفايصة الانجليزية ، وهى جمعية الاشتراكيين المعتدلين فى لندن ، وغايتنا ووسائلنا هى غايات هذه الجمعية ووسائلها ، وقصدنا الحاضر أن نجتمع المعلومات المفيدة عن النظام الاقتصادى الحاضر ، وسناتم بالدعاة الانجليز أمثال « شو » و « ويلز » ، ونتمنى بهم أكثر مما ناتم بماركس وانجلز . وصيكون شعارنا التطور والنشوء . لا الثوبة والانقلاب ، وسنبدا عملنا متواضعين بالسعى فى إيجاد القوانين عن معاشات للشيخوخة ومساكن العمال وشغل الأطفال وأمثال ذلك ، ومنستترشد فى كل ذلك بالقوانين الانجليزية » .

وفي يوم ٢٥ أغسطس ١٩٢١ دافع محمد عبد الله عنان المحامي عن الحزب الاشتراكي في مقال نشره الأهرام بعنوان « الاشتراكية المصرية ، لا ندعو الى ثورة او فوضى » . وقد أشار فيه الى سلامة موسى والدكتور العنانى بلبق « رفيق » ، وأهم ما فيه أنه أوضح الفروق بين الشيوعية والاشتراكية فقال : « اما اقتران الاشتراكية بالفوضى والشيوعية ، فهو خطأ جسيم ، لأن الشيوعية تقوم على اعتبار الثروة كتلة عامة يستمد منها المستهلك حاجته ، لا بالنسبة الى خدماته ، ولكن وفعا لحقوقه الطبيعية في أن تسد حاجاته ، اما الاشتراكية فانها تعلق المنح على قوة الانتاج وقيمة الخدمات . فكل المبدأين يتفق في توحيد الثروة ، ولكنهما يختلفان في تحديد حقوق الفرد بالنسبة اليها ، لأن الاشتراكية تقرر التوزيع طبقا للكفاءة الشخصية ، والشيوعية تقرره طبقا للحاجة البشرية .. ان القول على اطلاقه بأن الاشتراكية ترمى الى محو الملكية الشخصية خطأ شديد ، كخطأ قرنها بالفوضى ، فالاشتراكية لا تريد الا القضاء على النتائج السيئة التي تؤدى اليها الملكية الشخصية بشكلها الحاضر ، وتحقيق أنظمتها العادلة المستطاعة .. وان الاشتراكية لا تحتم الغاء الوراثة ولا تعترض عليها الا حيث تفضى الى ادقاع السواد الأعظم . وبالجمللة فان برنامج الاشتراكية الاقتصادية يرمى الى تحطيم نظم الاستثمار والاستغلال بتحديد حق الملكية الشخصية .. أما المساواة في الاشتراكية ، فليست مساواة في الحالة الاجتماعية ، مطلقا ، وما هي الا المساواة في « الفرص » ، فبيداً الطفل حياته وجميع الأبواب مفتوحة في وجهه ، فلا يفلق ثمة منها في وجهه ما يستطيع ولوجه » . ثم قال الاستاذ عنان : « ان استبعاد رأس المال هنا شائن بالغ حد الازهاق ، وان استئثار طائفة برأس المال هنا يقترون به طغيان فادح يوضحه لك عسف أصحاب الضياع بالفلاح البائس التمس » .

على أن هذا الدفاع الذي ساقه زعماء الحزب الاشتراكي لقي نقداً شديداً من الاستاذ عزيز مرهم الذي غضب لما فيه من ضعف . والاستاذ عزيز مرهم ، كما مر بنا كان أدنى الى التطرف في الاشتراكية ، وقد تحدث بلسان هذه العناصر المتطرفة في مقال نشره الأهرام في ٢٠ سبتمبر ١٩٢١ انتقد فيه الاشتراكيين نقداً مرّاً وقال انهم لم يكونوا أكثر توفيقاً في ردودهم من خصومهم ، بل اتخذ بعضهم طريقة منازيريه وهي التفرير دون الاثبات ، وكانوا من الضعف في حججهم أن خرجوا على الاشتراكية الحقّة ، وانهم « لم يتجاسروا على أن يتحملوا أمام الرأي العام المصري مسئولية اعتناقهم المبادئ الاشتراكية كاملة » . ثم قال ان همهم الأول

كان « أن يبدوا التهم التي رماهم بها خصومهم من انهم متطرفون خارج عن الدين هادمون لنظم البلاد الاجتماعية ولقوانينها الوضعية ويلزم سراقبتهم » . فقد اتصلوا جميعا من تهمه التطرف ، فأخبرنا سلامة موسى بأنها جماعة ستقتصر عملها على تحقيق الأغراض المعتدلة للاشتراكية ، وبني على العنان نظريته عن الاشتراكية العلمية العملية المعتدلة ، وتمسك محمد عبد الله عنان بنظم الموارث وبالملكية الشخصية « التي أقرتها الطبيعة والنواميس الاجتماعية منذ بدء الخليقة » . ويؤخذ من ذلك أن الاشتراكيين المصريين يقررون أن النظم الحالية نظم مرضية يحتفظون بها مع تغيير بسيط لا يمس جوهرها ، وهذا وجه ضعفهم . أولا - لأنهم بذلك قرروا أن وجودهم وإن كان مستحسنا فهو غير ضروري . وثانيا لأنهم بالغوا في رضاهم عن الأنظمة الحاضرة حتى تهاونوا في الإصلاحات التي ينشدها الاشتراكيون الأصم ، وكانت النتيجة أنهم اكتفوا بأن يأخذوا من الاشتراكية اسمها - والاسم فقط - دون مبادئها ، وكانوا في الواقع أول الهادمين لوجودهم . واني لمثبت ذلك ، فقد قرر سلامة موسى « أن علاقة الاجير الزراعى مع الممول المصرى علاقة انسانية أكثر منها اقتصادية » ، ولعل الداعي لهذا القول هو ما يراه من أن الحرب الطاحنة القائمة في الغرب بين طبقتي العمال وذوى المال لا أثر لها في حياتنا الاجتماعية المصرية ، ولكنه بعد ذلك تمنى تغيير هذا الحال فقال : « ومع ذلك فإذا عمت الاشتراكية والفيت حقوق الملك فإن الضمانات الاشتراكية تزول فوائد الملك ، فلا يأسف على فراقها مالك » . ولا يعقل أن انسانا يرى صلاحية نظام موجود ثم يتنمى بعد ذلك نظاما آخر لم تنبت صلاحيته أى تجربة . ان هذا تناقض لا تفسير له الا أن اخواننا الاشتراكيين لم يقووا على مجابهة الحقيقة التي يمتقدون بصحتها سرا ، فهم يتظاهرون بشيخوخة من مفساجاة الراى الصام بأراء هادمة لأنظمتهم ولم يتعود سماعها » .

ثم ندد الاستاذ عزيز مرهم بما ظهر على لسان أقلام زعماء الحزب الاشتراكي من الطعن في مبادئ البلشفية ، ووصف ذلك بأنه « فضيحة » ، ثم هب مدافعا عن هذه المبادئ فقال : « وصل الاشتراكيون المصريون في مجازاة الراى الصام أن أنكروا البلشفية وطعنوا في مبادئها ، مع أن البلشفية - أصابت أو أخطأت - هى على كل حال من الاشتراكية » . واني كنت أود ألا يكون اخواننا الاشتراكيون « تفتازاتيين » أكثر تفتازانية من التفتازاني ، وألا يرموا البلشفية - رغم غلطاتها - بطعنات صدرها بها بياناتهم ولم يتثبتوا منها مبدئيا . فان البلشفية لم تخفق اخفاقا يكاد

يكون تاما - كما يزعمون - ولم تنشر على ربوع البلاد الروسية الوية
الدمار والخراب ، كما يزعمون ، انما البلشفية ناهضة حية ، والبلشفيون
عاملون على تعميم المدارس وتسهيل التعليم الصناعي والزراعي والعالي ،
وقائمون بتشبيده ابنية خاصة للمولودين ، وانشاء جنائن للأطفال وملاجيء
للشيوخ ومستشفيات للعموم ، واصبح الغذاء عندهم مشاعا ومخازن
البلديات تصرف للأفراد حاجياتهم ، ويدفعون ثمنها من عملهم دون
وساطة التجار واصحاب المصارف ، والشعب يختار نوابه وله حق اقالة
من يفقد ثقته ، والناس جميعا يعيشون عيشة عادية منظمة . وان ماياخذ
أعداء البلشفية برهانا على تخريبها للبلاد الروسية هو برهان فاسد ،
فالمجاعة راجعة الى اسباب جوية طبيعية محضة ، كما حصل في الصين
والهند مرارا ، وفي البلاد الروسية نفسها . . . اني لا اقول بان البلشفيين
لم يرتكبوا اغلاطا فظيعة ، ولكن هذا شأن القائمين بتحقيق الانظمة الجديدة
لا بالتطور بل بالقوة ، اى باستعمال العنف والقلب الفجائي . هذا ماكان
يجب أن يعلمه اخواننا الاشتراكيون ، فكان لهم أن يقولوا بعدم موافقتهم
لوسائل العنف والثورة والانقلاب الفجائي ، ولكنى ارى من الفضيحة
بالنسبة لهم وبصفتهم اشتراكيين أن يطمئنا على البلشفية ، ويفتروا عليها
لكراميتهم لوسائلها .

ثم انتقل الاستاذ عزيز مرهم الى نقطة هامة أخرى فقال : « قال لنا
سلامة موسى في اهرام ٣١ أغسطس » اننا لم نؤلف حزبا جديدا وانما
انضممنا الى الحزب الاشتراكي الذي عاش منذ مدة بعيدة في الاسكندرية ،
وقال لنا على العنانى في اهرام ١٩ أغسطس » حقيقة عرفت مسيو روزنتال
الذى يسعى منذ امد بعيد لتأليف حزب اشتراكي في هذه البلاد ، وعرفت
عنه هذه المبادئ الشريفة العادلة . . . ولكنى مع اعظامى للرجل لست فى
حاجة لأن آخذ عنه بل فى حاجة لرده . . . الخ » ، وبين الرايين تناقض :
اذ يفهم من نص سلامة موسى أن الحزب الاشتراكي المصرى هو نفس الحزب
الاشتراكي الاوروبى بالاسكندرية ، ويفهم من نص على العنانى أنه تناقض
مع مسيو روزنتال ورده عما يقته . فهل تغيرت بعد هذه المناقشة مبادئ
الحزب الاشتراكي بالاسكندرية ، أو هل تمكن على العنانى من اقناع
مسيو روزنتال بتكوين اتحاد بين الاشتراكيين المصريين وبين الاشتراكيين
الأوروبيين الاسكندريين ، مع تباين مبادئ كل منهما ؟ هذا ما لا اظنه
صحيا لعلمى بأنظمة الاشتراكيين التى ترى قوتها فى الاتحاد التام فى
المبادئ والوسائل ، وتأتى كل امتزاج بين عناصر غير متفقة تمام الاتفاق .
واظن الأهرام صادقا اذ قال فى عدد ١٦ أغسطس » لا تعرف مذهب

الدكتور العنانى ، ولكن نعرف شيئا من مذهب المسيو روزنتال ، فنعرف أنه اشتراكي متطرف ، وقد يتجاوز حدود التطرف » .
هذه الاسئلة التى أثارها الأستاذ عزيز مرهم عن حقيقة مبدأ زعماء الحزب الاشتراكي المصريين ، وهل هو الشيوعية وراء ستار من انكارها والتنديد بها ، أم الاشتراكية فى ثوب اصلاحى لا ثورى ، اسئلة تستحق الجدل ، وخصوصا أن روزنتال قد أكد فى أقواله عام ١٩٢٤ أن الحزب الاشتراكي المصرى كان منذ تأسيسه حزبا شبيوعيا يسمى بالاسم الاشتراكي (٢١) ، مما يوحى بأن الزعماء المصريين لم يكونوا اشتراكيين وإنما كانوا شيوعيين . على أن الاجابة الحاسمة على هذه الاسئلة يمكن أن تستنبط من البرنامج الذى نشره الحزب فى ٢٩ أغسطس ، ومن الشقاق الذى حدث بين هؤلاء الزعماء وروزنتال ، وانتهى بطردهم من الحزب فى ٣٠ يولية ١٩٢٢ ، أى بعد عام واحد .

برنامج الحزب الاشتراكي المصرى

فى يوم ٢٩ أغسطس ١٩٢١ نشر الحزب الاشتراكي المصرى برنامجه على الراى العام المصرى ، وصدره بديباجة طويلة بليغة أعلن فيها « صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية » ، فقال فيها : « .. إن الأغلبية الساحقة فى المجتمع الحاضر قد استعبدها أقلية صغيرة متمدة تضمنت فى يديها أموال وأرزاق الطبيعة استثنائا لا تبرره عدالة فى العالم ، وانزلت بها بالغ الخسف ، وفازت باستلاب ثمره كدها وجهادها . ولقد امتدت يد الاستعمار والافتيات الى مصر ، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا الى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيتها ، وكذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصرى سيطرة سحقته معها دولة العمل ، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى الى خلق الفنى الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب ، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة . لذلك كان من الضرورى أن يمتد الى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا الى تخفيف ظلمها وويلها الفاحش ، وتنقيتها لتلك الغاية نهض اخوان العمل فى مصر لتأليف الحزب الاشتراكي ، وهذه مبادئه التى سيعمل لتحقيقها :

(السياسية) .

١ - تحرير مصر من غير الاستعمار الأجنبى وإقصاء ذلك الاستعمار عن وادى النيل بأسره .

٢ - تأييد حرية الشعوب واختيار المصير والتآخي مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة .

٣ - محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد .

٤ - مقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح في البر والبحر والهواء .

٥ - مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية .

٦ - إلغاء المعاهدات السرية .

(الاقتصادية)

١ - العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى ، ومحو التفرق بين طبقات المجتمع في الحقوق الطبيعية ، واتحاد استبداد المستغلين والمضطربين والسعى الى مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية الآتية :

١ - توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة .

٢ - التوزيع العادل للثروات على العاملين طبقا لقانون الانتاج والكفاءة

الشخصية .

٣ - اخضاع المزاخمة الرأسمالية .

(الاجتماعية)

١ - اعتبار التعليم حقا شائعا لجميع افراد الأمة نساء ورجالا بجعله مجانيا ملزما ، والعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة .

٢ - العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والمعلة القهرية .

٣ - العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة .
« وسيعمل الحزب على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع العزيم والدعوة السلمية ، مستمينا في ذلك بالعمل على تحقيق ما يأتي :

١ - انشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الانتاج والاستهلاك .

٢ - اعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها .

٣ - تحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها ،
وتعيينها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .

٤ - الدعوة بطريق النشر والخطابة .

وقد وقع البيان كل من على العناني ومحمد عبد الله عنان وسلامة

موسى وحسنى العرابى ، وأشير فى ختامه الى أن ترسل طلبات الانضمام مؤقتا الى سكرتير الحزب محمد عبد الله عنان المحامى .

ونلاحظ على الجزء الاقتصادى من البرنامج أنه جاء غامضا بعض الشيء . ففيمما خلا نصه على أن التوزيع العادل للثروات على العاملين سيكون « طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية » ، وهو النص الذى خرج به صراحة عن برنامج الشيوعية الذى يقضى بأن يكون التوزيع طبقا للحاجة البشرية ، فحسم بذلك الصيغة الاشتراكية للحزب - فانه لم يحدد طريقة « توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة » ، وهل يكون ذلك بطريق إلغاء الملكية أم التأميم أم تحديد الملكية أم غيرها من الوسائل . ومع ذلك فمن أهم ما قرره البرنامج أن الحزب سوف يعمل على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبى والدعوة السلمية ، فجرد نفسه بذلك من الصفة الثورية المتصلة بالأحزاب الشيوعية . وعلى العموم فإن برنامج الحزب قد سد فراغا فى المحيط السياسى المصرى ، وكان برنامجا تقدميا لا شبهة فيه .

نشاط الحزب الاشتراكى المصرى :

أخذ الحزب الاشتراكى ، بعد اعلان برنامجه ، يمارس نشاطه السياسى والاجتماعى . ومن الواضح أنه كان يسعى للاندماج بالخط السياسى الذى كان ينتهجه الوفد ، ففي يوم ١٤ ديسمبر ١٩٢٨ نشر بياننا الى الأمة أظهر فيه سروره بانقطاع المفاوضات المصرية ، وطلب من « الجماعات الموصوفة بالأعيان والملقية بأصحاب المصانع أن ينزعوا عن وضع أنفسهم ستارا للأجرام الوزارى وحماية ما يرتكبه الوزراء من افعال حقوق الأمة » ، ثم طالب بالعمل بوسائل ثلاث : (١) تضامن الصحافة على ترك مسائل الشقاق ، والاقتصر على ما فيه خير البلاد . (٢) توحيد السياسة الوطنية بأن لا يقبل مصرى تأليف وزارة تعمل بأى شكل تحت هيمنة مشروع كبرزن . (٣) الاتفاق على تعيين خطة الجهاد الوطنى المشروع تحت لواء وكيل الأمة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول . (٢٢) ثم أخذ الحزب بعد ذلك بتحسين الفرص لينشر احتجاجاته واعتراضاته على السياسة المحلية (٢٣)

وقد جعل الحزب ، منذ البداية ، مركزه الرئيسى فى القاهرة ، ثم أخذ يمد فروعه الى الأقاليم . فبالإضافة الى الاسكندرية ، فقد أقام شعبا فى طنطا وشبين الكوم والمنصورة (٢٤) . وقد ذكر سلامة موسى أن الحزب قد استطاع أن يجتذب اليه عشرات من المحامين والأطباء والمعلمين ، حتى

لقد انضم اليه بعض الأغنياء (٢٥) وفي أوائل يناير ١٩٢٣ ذكرت الاهرام أن عدد المصريين الأعضاء في شعبة الاسكندرية وحدها يبلغ عددهم نحواً من أربعمائة ، بينما يبلغ عدد الاشتراكيين المصريين المنتمين الى الحزب في مصر نحواً من ١٥٠٠ . (٢٦) وفي ١٩ مارس ١٩٢٤ نشرت الاهرام : « استناداً الى أوثق المصادر » أن عدد المنضمين الى اتحاد النقابات الذي كان يسيره الحزب كان يتراوح بين خمسة عشر ألفاً وعشرين ألفاً في سائر أنحاء القطر .

وقد عمل الحزب ، بعد انشائه ، على اجتذاب خريجي المدارس الصناعية ، فأصدر اليهم دعوة على لسان أحدهم يدعواهم للانضمام اليه لقيادة العمال البسطاء . وقد جاء في هذه الدعوة ، وهي بعنوان : (دعوة عامة الى خريجي المدارس الصناعية) ، « نحن العمال الحائزين على الشهادات الفنية من مدارس الصناعة المختلفة بالقطر المصري ، يجب أن نقود العمال البسطاء الى الطريق القويم ، فلذا ادعوك جميعاً للانضمام الى عضوية الحزب الاشتراكي المصري بأول فرصة ممكنة لتكون يد واحدة كأمل واحد ، ويد الله مع الجماعة » . (٢٧) وفي يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢١ كتب إبراهيم الدسوقي رحمه مؤسس نقابة خريجي المدارس الصناعية بالقطر المصري ، وهو الذي وجه النداء السالف الذكر ، الى جريدة الاهرام يؤكد لها أن الحزب الاشتراكي سيشهد ساعده بانضمام جميع عمال القطر المهرى وعمال الشحن والتفريغ في موانئ القطر المصري المختلفة .

وفي الواقع أن حوادث الاعتصابات بين العمال قد زادت منذ قيام الحزب . ففي التقرير الذي أصدرته لجنة التوفيق الرسمية في ٢١ يوليو ١٩٢٢ ، عما قامت به من الأعمال وما عالجته من مشاكل العمال في الستة شهور التي انتهت في ٣١ مارس ١٩٢٢ ذكرت أن حوادث العمال كثرت بين شهر يوليو ١٩٢١ و ٣١ مارس ١٩٢٢ ، فقد حدثت ٨١ حادثة من حوادث الاعتصاب بين عمال ٥٠ شركة أو معبلاً ، وكان أطول هذه الاعتصابات اعتصاب عمال تكرير البترول في السويس ، وقد استمر ١١٣ يوماً . ثم اعتصاب عمال ترامواي القاهرة ، وقد استمر مائة يوم ويومين . واعتصاب عمال شركة « ورمس » ، وقد استمر ٦٠ يوماً . واعتصاب عمال شركة الفزل ، وقد استمر ٥٢ يوماً . واعتصاب شركة الفزاز بمصر ، وقد استمر ٤٥ يوماً . واعتصاب عمال العروة الوثقى بالاسكندرية ، وقد استمر ٣١ يوماً . واعتصاب شركة ملابس لوميتون بمصر ، وقد استمر ٢١ يوماً . واعتصاب شركة الهندسة بالاسكندرية

وقد استمر ١٩ يوما • واعتصاب عمال معامل السرر بالقاهرة ، وقد استمر ١٨ يوما • واعتصاب عمال حلاجي القطن بدمهور ، وقد استمر ١٦ يوما • واعتصاب حلاجي القطن بزفتي ، وقد استمر ١٠ أيام • وقد أحصت اللجنة ما يوجد في القطر من نقابات العمال وجمعياتهم المنظمة ، فوجدت أنه يوجد في العاصمة ٣٨ نقابة ، وفي الاسكندرية ٣٣ ، وفي منطقة قناة السويس ١٨ ، وأربع نقابات في طنطا. ونقابة في دمهور ، ونقابة في زفتي • (٢٨) ومن العسير أن نفترض أن كل هذه الاعتصابات ترجع الى نشاط الحزب الاشتراكي ، فإن كثيرا من المشاكل والخلافات التي أدت الى هذه الاعتصابات ، ترجع جذورها الى ما قبل قيام الحزب • ومع ذلك فلا يمكن انكار أثر نشاط الحزب في بعض هذه الاعتصابات أو في كثير منها •

انقسام الحزب الاشتراكي المصري :

بينما كان الحزب يمارس نشاطه اخذت الخلافات الأيديولوجية تتفاقم بين أعضائه من المثقفين والعمال من الوطنيين والأجانب ، حتى انفجرت في ٣٠ يوليو ١٩٢٢ بطرد المثقفين من الحزب • وقد شرح سلامة موسى سر هذا الانقسام ، فقال : « كنا نعرف من قبل أن مسيو روزنتال من غلاة الاشتراكيين ، وهو مع اجتهاده في نشر الدعوة الاشتراكية منذ أكثر من عشرين عاما ، لم يفلح في ادماج الوطنيين في الجماعة الافرنجية التي تلتف حوله • زائما آقبل الوطنيون على الحركة عندما رأوا اعتدالنا واخلاص نيبتنا • فاقصرتنا نحن على مجاملته من غير أن نربط بمبادئه ، وجعلناه ينتظم في سلكنا بدلا من أن ننظم نحن في سلكه • وعلى هذا سرنا جملة شهور ، الى أن رأى مسيو روزنتال أن صدره لا يتسع لاعتدالنا ، وأن محاولته لكي يجرنا الى خطته قد ذهبت عبثا ، فاتفق مع بعض ضعاف الرأي على نقل الحزب الى الاسكندرية ، وما ندرى الا وشعبة الاسكندرية قد اصطبغت بصيغة الغلو المضحك المبكي ، وانتمت الى الدولية الثالثة ، وأعلنت أنها الرأس وغيرها الفرع » • (٢٩)

أما روزنتال فقد أوجز أسباب الاجراءات التي اتخذها ازاء اللجنة المركزية في القاهرة ، فقال : « لقد تبين لي أن لجنة العاصمة لم تظهر اخلاصا كافيا لغاية مهمة كهذه ، في حين كان فرع الاسكندرية ، بالرغم من قلة عدد أعضائه يظهر كفاءة تفوق كفاءة المركز الإداري • وقد طلب بعض أعضاء الفروع جميل الاسكندرية مقرا للحزب ، وبالفعل تم هذا التشيير بعد موافقة أعضاء الفروع على ذلك في اجتماع خاص عقد لهذا الغرض (٣٠) » •

على أن الاستاذ فؤاد شمالي ، من المتطرفين ، قد أورد أسبابا أكثر صراحة واهمية ، وكان ذلك ردا على بيان للاستاذ محمد عبد الله عنان ، سكرتير الحزب بالقاهرة في ٣ يناير ١٩٢٣ ، فقال : « قال الاستاذ محمد عبد الله عنان المحامي أن شعبة الاسكندرية قررت الخروج على الادارة المركزية في القاهرة . والحقيقة أن شعبة الاسكندرية لما بدأت أعمالها في شهر مايو الماضي (١٩٢٢) كانت لجنة القاهرة قد تلاشت وتشتت أعضاؤها وافلتت دأرها . وفي يوم ٣٠ يوليو عقدت في الاسكندرية مؤتمر حضره مندوبون من جميع شعب الحزب في أنحاء القطر ، بينهم وفد من أعضاء لجنة القاهرة ، فقرر بالإجماع جعل شعبة الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، كذلك تقرر بالأغلبية الكبرى اعتناق المذهب الشيوعي . وتم في المؤتمر انتخاب اللجنة الادارية المركزية . فالأمل من حضرة الاستاذ عنان أن يتوخى الحقيقة في كتابته ، وعلمتي الى زعماء الاشتراكية في مصر أن يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لأن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين(٣١) .

ومن هذا البيان الصريح يبدو واضحا أن أسباب الخلاف كانت على اعلان صفة الحزب الشيوعية . فقد وجدت العناصر الشيوعية أن مركب الحزب في القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين ، مما من شأنه اعاقا ترويج المذهب الشيوعي ، فرأت أن تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التي تفوس في بحر بورجوازي ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها . وهذا سبب نصيحة الاستاذ فؤاد شمالي الى زعماء الاشتراكية في مصر بأن « يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لأن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين » .

ولقد فسر بيان الاستاذ فؤاد شمالي هذا نقطة غامضة استوقفتني لحدا ما ، وهي اصطباغ نشاط الحزب الاشتراكي المصري في الشهر الاخير الذي حصل فيه الانقسام بصيغة شيوعية فاقمة ، مما جعل وقوع الانقسام أمرا لا معنى له . وقد فسر الاستاذ فؤاد شمالي هذه النقطة عندما قال ان شعبة الاسكندرية لما بدأت أعمالها في شهر مايو ١٩٢٢ كانت لجنة القاهرة قد تلاشت ، فواضح من هذه العبارة أن الصيغة الشيوعية التي بدت في نشاط الحزب الاشتراكي في هذه الفترة ، إنما كان منشؤها أن العناصر الشيوعية المتطرفة كانت قد تسلمت وتمهدت نشاط الحزب منذ شهر مايو الى أن وقع الانقسام في آخر شهر يوليو ، وأن هذا هو السبب في الطابع الشيوعي الذي تميز به نشاط الحزب حينذاك . وقد ظهر هذا

النشاط عندما طلب الحزب من الحكومة رخصة لاصدار جريدة اشتراكية خاصة به ، فرفضت الداخلية هذا الطلب ، لا سيما على اثر ما نشر الحزب من الاحتجاجات والاعتراضات على السياسة المحلية . فلما لم ينجح في أحد الرخصه جعل يبحث عن جريدة موجودة ، فوجد جريدة «النسيبه» ، وهى جريدة أسبوعية أدبية اجتماعية للشسيخ عبد الحميد النحاس ، فانفق معه على تحويلها الى جريدة اشتراكية ، وبعد أن كانت تصدر بشكل معين حولها الى شكل جديد ، وألغى عدد ما صدر منها من أعداد ، ووجد نشرها مبتدئا بالعدد « ١ » وصدر العدد الاول منها فى اوائل شهر يولية ١٩٢٢ يحوى مقالة عن لينين ومقالات اشتراكية متعددة ، وجعل شعارها «المنجل والمطرقة» (٣٢) .

وقد كتب أحد الملاك مقالا فى الاحرام فى يوم ١١ اغسطس ١٩٢٢ يستعدى فيه الحكومة على الحزب بسبب ما نشر فى الجريدة من أمور أثار جزمه فقال : « لقد ضمت هذه الصحيفة فى أول أعدادها » راية البلشفيك » ، وقد وضعت كمرکز للحزب وشارة لهؤلاء ، كما جاء فى مقدمة هذه الصحيفة ، وهى ما قيل عنها أنها برنامج الحزب ، أن هذا النوع من الاشتراكية سيعمل على شيوعية الملكية ومعاداتها معادية قد لا يكون لها من الوسائل سوى الثورة الدموية . كذلك قد جمعت مايدل على أن هذا الفريق قد وطن نفسه - ولو من باب الخداع والفسخ - على قلب هذا النظام والخروج على الأديان والعادات . ولو أن الحكومة فطنت الى ما ذكرته هذه الجريدة نفسها من أنها تسعى كل شعبة دولية «ثورية» الى أن ترسل عنها مندوبين للشعبة العامة الشيوعية ، لوجب عليها أن تعد نفسها فى هذا التفريط القائم بها مقصرة فى حق هذا البلد الأمين . فكيف اذا زاد على ذلك أن أول عدد من هذه الجريدة قد طعن من الطعن على فتوى مفتى الديار المصرية أو على رأى الاسلام فى هذه السخافات التى يحاول هذا نفر أن يخدعوا بها أولئك العمال المساكين ، وكيف اذا زوت على ذلك أن بعض هؤلاء العمال قد اخرجوا تنفيذ هذه المبادئ الى وسيلة تعتمد على القوة وتستند الى الشدة . فقد كتب خمسة من العمال الى بعض الجهات يشيرون عليها أن تنصح لصاحب جريدة « الاكسبرس » فى الاسكندرية بالمدول عن محاربة هذه المبادئ التى سموا بها ، ويقال ان هذا الكتاب مشوب بكثير من الفاظ التهديد والوعيد . عجيبي أمر هذه الجماعة التى تنادى بالشيوعية وتنادى الملكية الفردية وعلى رأسها رجل دوسى يتجر بالكماريات اذ يرتزق من المتاجرة بالذهب والماس ، ولا يعنيه اذا كسب أن يكون عمله مخالفا لمبدئه ، بل مخالفا لما يريد أن يخيل الى

الناس أنه يدعو اليه ؟ ولو كان للحرية القانونية نصيبها الصحيح الآن لتساءلنا كذلك عن مصدر الاموال لهذه الشعبة . . اننا ننبه الحكومة الى أن ما يقوم به هؤلاء الناس ، مما تمنحه القوانين المصرية عامة . سواء في ذلك القانون السماري والقانون الوضعي ، ويجب أن ننبهها كذلك الى أننا نحن الملاك ننتظر منها أن تقوم بالواجب على كل حكومة ازاء ما يتهدها من الخطر ، وإزاء أمر لا نريد أن ندفعه بأيدينا . فهل عند الحكومة اذنان لتسمع بهما ؟ ذلك ما نظن والسلام (٣٣) .

على كل حال فإن وزارة الداخلية عندما رأت تحول جريدة «الشبيبة» الى جريدة شيوعية على هذا النحو ، سارعت باصدار أمر باغلاقها ، ومنع نشرها بهذه الصفة . وكان الحزب قد شرع في نشرها على أعضائه باعتبار أنهم مشتركون بها ، وجعل بدل الاشتراك ثلاثين قرشا في السنة (٣٤) . فلما ألفت هذه الجريدة اتخذ الحزب صحيفة اسبوعية أخرى في القاهرة لهذا الغرض بعد أن اتفق مع صاحبها على تحويلها اليه (٣٥) .

ومن القرارات التي يعود الفضل في اتخاذها الى شعبة الاسكندرية قبل الانقسام ، ما قرره الحزب في يوم ٢٥ يوليو من فتح مدارس مجانية في أنحاء مصر . وذلك لتعليم العمال في الليل ، وأخرى لتهديب ابنائهم في النهار . وقد قرر الاحتفال بافتتاح أول مدرسة لهذا الغرض في ١٥ أغسطس ١٩٢٢ بحي كرموز ، على أن يفتتح غيرها في أحياء الثغر الوطنية . وأصدر بياناً الى الصحف يرجو فيه العمال الراغبين في الالتحاق بهذه المدارس أن يسارعوا بتقييد أسمائهم في سكرتاريته بالاسكندرية بشوارع نوبار رقم ١٨ ، ليتمكن من معرفة العدد اللازم وضبطه . وقد حلت الفروع الأخرى حذو المركز الرئيسي فقررت شعبة المنصورة فتح مدرسة للعمال في المدينة .

وعلى كل حال فلم يلبث الحزب بعد الانقسام أن أخذ يغير شعاراته بما يتلاءم مع التغيير الجديد ، فطبع على أوراقه اسم الحزب الاشتراكي المصري ، وتحت الاسم الضخم كتب عبارة « الشعبة المصرية للدولة الشيوعية » . ونشر في البسلاط بياناً باسم الجمعية العمومية للحزب الاشتراكي أورد فيه قراراته ، ومنها أن تكون لجنة الحزب المركزية بالاسكندرية ، وأن ينضم الحزب للدولة الثالثة ، وأورد في برنامج أعماله قرارات العولية الثالثة في موسكو . وأسند أمانة الصندوق الى المسيو روزنتال (٣٦) .

على أن الحزب لقي أعنف المقاومة ، وخصوصاً من الزعماء الاشتراكيين المصريين . فقد كتب الاستاذ سلامة موسى عدة مقالات حذر فيها من أن

انضمام الحزب الى الدولية الثالثة معناه الخروج من الاشتراكية الى الشيوعية وقبول الثورة كوسيلة شرعية للحصول عليها . وقال انه اذا راجت الاشاعة بأن في مصر حزبا شيوعيا على اتصال دائم بموسكو ، باتت حركة الاستقلال في خطر ، وحينئذ يجد مستر تشرشل من الذرائع ما يستطيع به تسوئة سمعة المصريين لدى الساسة الانجليز . ثم اردف قائلا : « ان ولادنا لمصر ينبغي أن يكون أكبر من ولائنا للاشتراكية ، فاستقلالنا الغاية الاولى والاشتراكية الغاية الثانية » . وذكر انه يعتقد أن الاشتراكية لن تفلح في مصر حتى ترضى بها الطبقة الوسطى ، ان لم يكن الاغنياء أيضا قبل العمال ، لانهم الطبقة المستنيرة التي تستطيع فهم مبادئها والتميز بين الفث والسمين والسير بها في طرق مقبولة معقولة ، وهؤلاء لا يرضيهم ولا يقنعهم الهذيان والهذر عن الثورة والانتقال الفجائي الى غير ذلك . والثورة في بلاد مثل مصر مقضى عليها بالفشل ، ولو نجحت لكان نجاحها شرا من الفشل . ثم ذكر أن سبيل الحزب الاشتراكي المصري أن يقتفي أثر الاشتراكية الانجليزية ، وأن يتوصل بالوسائل الانجليزية بالبرلمان والنقابة وجمعيات التعاون والائتصام في ذلك بهدى الهداة الانجليز ، أما اذا توسل بالطرق البلشفية ، كما يريد المسمو روزنتال ، فانه لن يجنى سوى التخبط وعداء الطبقة الحاكمة ومعاكستها وتآخر الحركة الاشتراكية . ثم أعلن سلامة موسى أنه اذا أراد الحزب الاشتراكي المصري أن يكون له مكانة في النظام الاشتراكي العالمي ، بحيث يستطيع أن يتطور مع التطور الفكري بين الأحزاب الاشتراكية الرزنية في أوروبا ، فعليه أن ينضم الى دولية فينا (الاتحاد الدولي للأحزاب الاشتراكية) ، وهي التي تآلفت عام ١٩٢٠ من الأحزاب التي رفضت قبول الاحدى وعشرين نقطة التي تشترطها الدولية الثالثة في موسكو ، ورفضت في الوقت نفسه الرجوع الى الدولية الثانية في بروكسل (٣٧) .

على أن لجنة الحزب المركزية بالاسكندرية لم تأبه لهذا الهجوم بل ضاعفت نشاطها ، حتى أصبحت المدينة - كما كتب مراسل الاهرام بها في ١٠ أكتوبر ١٩٢٢ - تجري بها حركة شيوعية لم تر البلاد مثيلا لها من قبل ، اذ أخذت تجتلب اليها العمال وعشاق الاشتراكية من كل جانب وأقبل الناس على اجتماعات الحزب في ١٨ شارع نوبار اقبالا كبيرا . وفي أوائل نوفمبر ١٩٢٢ احتفل الحزب بذكرى اعلان الثورة الروسية ، فحضر الاجتماع جمع غفير من الاعضاء ، وافتتحت الحفلة بالنشيد الدولي ، ثم وقف السكرتير العام للحزب ، وهو الاستاذ أحمد مدني المحامي فآلى

خطبة عن تاريخ الثورة الروسية ، ثم رفع الستار عن تمثال الحرية المقيدة التي أخذ العامل على نفسه أن يحطم قيودها ويطلقها من الأسر الذي وضعها فيه الرأسماليون ، كما وقف المسيو روزنتال وألقى خطبة شرح فيها معنى الثورة الروسية وعلاقتها بالشرق والشرقيين ، ثم قام بعده السيد هريدى فشرح أعمال الثورة وعلاقاتها بالقضية التركية ، وانتهت الحفلة ، كما بدأت ، بالنشيد النولى (٢٨) .

ويلاحظ أن الحزب قد سار بعد اعتناقه الشيوعية جهارا في نفس المجرى الوطنى الذى كان يقود تيساره الوفد ، فمعنما ارتفعت الاصوات بضرورة تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، أصدر قرارا فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٢ أبدى فيه وجهة نظره بوجوب تمثيل مصر رسميا فى مؤتمر لوزان ، وذكر أن الشعب المصرى يعتمد على أن تركيا ذات المصلحة الكبرى فى مسائل الشرق ، والدول الأوروبية الديموقراطية ، وعلى الأخص الجمهورية الاشتراكية الروسية ، الحماية الآمنة للشعب الصغيرة ، تؤيد مطالبنا الشرعية ، ووصف نفسه بأنه د الترجمان الصادق لأمانى الطبقة العاملة فى مصر عمالها وفلاحيهاء (٣٩) . على أن الحزب اكتفى بهذا القدر من النشاط السياسى ، فمما سجلته الإهرام عنه أنه كان فى مقدمة الأحزاب التى أعلنت استيائها من ارتكاب الاغتيالات السياسية (٤٠) .

ومع ذلك فإن الحكومة قد أعجبا نشاطه وهبت لمحاربته ، فقد استدعت ادارة الضبط والربط فى محافظة الاسكندرية المسيو روزنتال فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٢ وأبلغته أنها تحظر عليه ، بأمر مدير الامن العام ، نشر الدعوة الشيوعية فى القطر المصرى ، وأنه اذا لم يكف عن نشر هذه الدعوة ، فإن الحكومة تفكر فى ابعاده عن مصر . ولكن روزنتال أجاب متحديا بأنه مصرى الجنسية ، ويسرى عليه من القوانين مايسرى على جميع المصريين ، وأنه اذا كانت الحكومة ترى عمله مخالفا لهذه القوانين ، فليس أسهل عليها من محاكمته ، والا فلا داعى للتعرض له فى مبادئ ليس فى نيته الكف عنها (٤١) .

الانقسام الثانى فى الحزب (طرد روزنتال)

فى ذلك الحين تقرر عقد المؤتمر الشيوعى الرابع فى موسكو فأرسل الحزب حسنى العرابى مندوبا عنه ليتمثله فيه ويتفاوض باسمه فى انضمام الحزب للدولية الثالثة . ولما عاد حسنى العرابى من الاتحاد السوفيتى ، أبلغ الحزب بأن اللجنة المركزية للدولية الشيوعية الثالثة قد اشترطت لقبول الحزب فرعا للدولية الثالثة ثلاثة شروط هى :

أولا - فصل روزنتال من الحزب .

ثانيا - تغيير اسم الحزب من اشتراكي الى شيوعي .

ثالثا - اعداد برنامج للفلاحين .

وقد كان ذلك مفاجأة لروزنتال ، فكتب الى المركز الرئيسى فى موسكو طالبا ايضا عن حقيقة طلب فصله ، وعن السبب فى ذلك ، ولكنه لم يتلق جوابا (٤٢) .

وسرعان ما عقد الحزب جلسة بالاسكندرية فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ ، قرر فيها اخراج روزنتال من الحزب نهائيا ، وتعيين الأستاذ أحمد مدنى امينا لصندوق الحزب بدلا منه ، كما قرر تغيير اسم الحزب الى الحزب الشيوعي المصرى . على أن الأستاذ أحمد مدنى لم يلبث بعد يوم ونصف يوم من هذا القرار أن قدم استقالته من الحزب ، بحجة أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر ، وأن البلاد لا تقوى على حمل مبادئها ، وأنه لا يستطيع الاشتراك بالعمل مع اللجنة المركزية الموجودة (٤٣) .

فما هو سر هذا الانقلاب الفجائى ، وما سر اصرار اللجنة المركزية للدولية الثالثة على طرد روزنتال من الحزب ، رغم ما رأينا من إخلاصه للمذهب الشيوعي . ؟ لقد ذكر « لاور » أن روزنتال قد طرد من الحزب بتهمة انحرافاتة الفوضوية (٤٤) . كما ذكر أنه كان من بين الأقلية التى تصارض الانضمام الى الكومنترون (٤٥) . وقد ذكر روزنتال أن الأسباب التى استند اليها الحزب فى فصله هو ما زعمه من أنه ليس شيوعا وأنه ينتفع من الشيوعية أكثر مما يفيدها (٤٦) . ويفهم من أقوال روزنتال فى شهادته التى أدلى بها فى قضية الشيوعية عام ١٩٢٤ ، أن الأسباب كانت أعمق من ذلك ، وأنها كانت ترجع الى خلافات فى الوسيلة والتطبيق . فقد سأل النائب العمومى قائلا : ما هو الفرق بين الاشتراكية والشيوعية ؟ فأجاب : الاشتراكية والشيوعية مشتقتان من مصدر واحد ، بمعنى أن مبادئهما الأساسية متشابهة ، باعتبار أن كليتهما تعمل لابطال الملكية الشخصية وتجديد النظام على قاعدة الملكية الاجتماعية . والحزب الاشتراكي ينقسم الى قسمين : أحدهما يعمل لتغيير الحالة بقوة الإصلاح ، والآخر يسعى للتغيير بالعمل الثورى . أما الحزب الشيوعي فإنه يختلف عن الحزب الاشتراكي الثورى من حيث تقدير ملائمة الزمن للثورة الاجتماعية ، ذلك أن الاشتراكيين يرون أن الطبقة العاملة غير ناضجة لتولى أزمة الحكم وادخال الاشتراكية على

الأنظمة الحالية ، فهم يتبعون طريقة التعاون بين الطبقات العاملة والمتوسطة الحرة للوصول الى غرضهم . فى حين أن الشيوعيين يرون أن الحرب العالمية الأخيرة عاجلت «الرأسمالية» بضرية قاضية ، واطهرت أن الفرصة سانحة للقيام بعمل حاسم . وعملا بهذه الفكرة قام الحزب الروسى بثورته ، وهو يأمل وصول البلدان الصناعية فى أوروبا الى الثورة الاجتماعية العالمية عاجلا أو آجلا ٤٧ » .

ومعنى هذا أن الخلاف الذى قام فى الحزب الاشتراكى المصرى الثورى بعد طرد الاصلاحيين من أمثال سلامة موسى وسى الغناني ، كان خلافا حول تقدير ملازمة الزمن للثورة الاجتماعية . فبينما كان روزنتال يرى أن الزمن غير ملائم للثورة الاجتماعية فى مصر « ولا أظن المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى تدفع الفرع المصرى الى تنفيذ الفكرة الثورية » كانت أغلبية الحزب ، وعلى رأسها حسنى العرابى ، ترى ملازمة الزمن فى ذلك الحين للثورة الاجتماعية .

ويمكن فهم الموضوع بطريقة أوضح اذا عرفنا أن الضمام الحزب الاشتراكى المصرى الى الدولية الثالثة وتغيير اسمه الى الحزب الشيوعى كان يقتضى أن يعتنق الحزب المبادئ الأساسية للكونترن التى بينها لينين فى تقاطع الواحدة والعشرين المشهورة التى تشملها المبادئ الشيوعية ، ولم يكن روزنتال يوافق على مجموع هذه النقط ، وهذا واضح من اجابته على سؤال من النائب العمومى يقول فيه : « هل تعرف البند الواحد والعشرين وما بعدها التى تشملها المبادئ الشيوعية ، وما رأيك فيها ؟ » ، فقد أجاب : « أعرفها جميعا ، ولو كنت أحد واضعها ربما كنت لا أوافق على مجموعها ، ولكنى أرى أن التفسير الحرفى لكل بند لا يؤدى المعنى المقصود . ومعانى المبادئ والشرائح جميعا لا تظهر الا عند التطبيق » . (٤٨)

وقد كانت هذه المبادئ الواحدة والعشرين التى اشترط الكونترن قبولها للسماح بالدخول فى عضويته تنص على ما يلى : أن قرارات المؤتمر ولجنته التنفيذية تربط كافة فروع الأحزاب الشيوعية فى جميع أنحاء العالم . وأن النظام الصارم واجب الاتباع بين أعضائها . ويجب على كل حزب شيوعى أن يحصل على موافقة المؤتمر أو لجنته التنفيذية على برنامجيه أو سياسته . كما أن صحائفه يجب أن تخضع لتوجيه المؤتمر أو اللجنة المركزية . وعلى كل عضو أن ينتسب الى الخلية الشيوعية فى المصنع أو المؤسسة التى يعمل فيها . وعلى الخلية بذل

الجهد في تحويل بقية العمال الى شيوعيين والسيطرة على نقابات العمال
واثارة الاضطرابات في صفوف العمال ، وایجاد التقليل في محيط
السياسة والاقتصاد والاجتماع في البلاد تمهيدا للثورة البروليتارية
العنيفة ، والحاق التخريب بالقوات المسلحة التابعة للدول غير الشيوعية
عن طريق التحريض والدعاوة ، والتوصل الى الحصول على تأييد الفلاحين
والجنسيات المضطهدة وشعوب المستعمرات ، وایجاد جهاز حزبي غير
شرعي في البلاد التي يتمتع فيها الحزب بوضع مشروع . وارغام اعضاء
الحزب الذين انتخبوا للهيئات البرلمانية بأن يطيعوا توجيهات لجنة
الحزب المركزية ، وتأييد الجمهوريات السوفيتية ، واجراء حركة تطهير
دورية في صفوف اعضاء الحزب (٤٩) .

هذا هو السبب اذن في طرد روزنتال من الحزب ، وفي استقالة
الاستاذ احمد المدني الذي كتب بأن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على
مصر ، والبلاد لا تقوى على حمل مبادئها - كما مر بنا . أما الحزب فقد
قرر بعد ذلك عقد مؤتمر في يومي ٦ ، ٧ يناير ١٩٢٣ للموافقة على
قرارات تحويله الى حزب شيوعي . وقد احتاط لاحتمال منع الحكومة
عقد هذا المؤتمر فقرر أن « المؤتمر يصبح انعقاده قانونيا مهما يكن عدد
أعضائه قليلا ، » (٥٠) وكانت الحكومة عند ظنه بها فاعلنته على يد
المستر هويت بتعطيل المؤتمر وأبلغته أن البوليس في المدينة سينفذ هذا
الأمر ويحول دون عقد هذا المؤتمر . وقد بادر الحزب بإرسال احتجاج الى
الأحزاب الشيوعية في الخارج على هذا المنع الذي لمس فيه أصبح السياسة
الانجليزية كما احتج على خرماته من صحيفة تعبر عن آمال الشعب المصري
المغلوب على أمره ، وعلى منعه من اللقاء محاضراته الاسبوعية ، واختتمه
بقوله : « ففي أي زمن نحن ؟ وهل حق اننا مستقلون ؟ وهل هذا هو
ثمرة الاستقلال المزعوم ؟ قالى الشعوب الاوروبية نشهدا على مهزلة
الاستقلال ونجار إليها من المظالم الاستعمارية التي لن يصبر المصريون
على تحملها طويلا ، وعلى التصرفات الشائنة وعلى غيرها يحتاج الحزب
الشيوعي المصري بما فيه من قوة » . ثم اتخذ الحزب خطة التحدى ،
فأظهر انه لا ينوى العدول عن قراره ، وانه مصر على تنفيذه ، معتمدا على
ما لأعضائه الأجانب من حق الاجتماع في مكان مستأجر باسم بعضهم
وكون البوليس المصري لا يحق له التداخل في شئون الأجانب (٥١) .
ولكن السلطات لم تأبه لهذا التحدى ، بل قام البوليس بمنع انعقاد المؤتمر
الشيوعي في يوم ٦ ، ٧ يناير (٥٢) . وبعد أيام قليلة اجتمع عدد آخر من
الأعضاء عديم الحزب مؤتمرا ، ووافقوا على قراراته التنفيذية (٥٣) .

برنامج الحزب الشيوعي المصري

لم يلبث الحزب بعد انضمامه الى الدولية الثالثة أن أعد برنامجا اورده « لاكور » في كتابه « الشيوعية والقومية في الشرق الاوسط » . وهو ينص على تأميم قناة السويس ، وعلى ألا تزيد ساعات العمل عن ثمانى ساعات وأن يتساوى المصريون والأجانب فى الأجور ، وأن تخضع المصانع للنظام التفتيشى ، وأن تتألف تعاونيات للإنتاج والتوزيع . كما ينص بالنسبة للفلاحين على إلغاء تأجير الارضى مقابل نصف المحصول ، وإلغاء ديون الفلاح الذى يملك أقل من ثلاثين فداناً ، وعدم دفع الفلاح الذى يملك أقل من عشرة فدادين أية ضرائب ، وتحديد مساحة الاراضى التى يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى (٥٤) .

وهذا البرنامج يتفق مع البرنامج الذى أورده شهبى عطية الشافعى ، الشيوعى المعروف ، فى كتابه : « تطور الحركة الوطنية المصرية من ١٨٨٢ - ١٩٥٦ » ، الى حد كبير . وقد زعم شهبى أن هذا البرنامج قد نشر فى جريدة الاحرام فى العدد الصادر يوم ١٤ فبراير ١٩٢٦ ، ولكن هذا القول لا نصيب له من الصحة ، اذ لا أثر لهذا البرنامج فى هذا العدد من الجريدة ولا فى غيره . ثم ان الحزب الاشتراكي لم يكن قد تألف بعد فى ذلك التاريخ ، كما ان البرنامج يتضمن مادة تحدد صلاحياته فيما بعد صدور الدستور ، اذ تنص هذه المادة على « تعديل الدستور وقانون الانتخاب ، حتى تصبح الامة مصدر السلطات الحقيقية » . والدستور كما مر بنا قد صدر فى يوم ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

على كل حال فالثابت فيما يختص بالبرنامج الذى نشره الحزب الشيوعى المصرى انه كان يشتمل على شروط الدولية الثالثة وبرنامج للفلاحين . وقد حصلت الاشارة الى ذلك البرنامج فى أثناء عرض قضية الشيوعيين المصريين على محكمة جنايات الاسكندرية يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤ وذلك بمناسبة ما كان الحزب قد قرره ، من ايفاد بعثات شيوعية مجانية الى موسكو (استكمالاً لبرنامج الحزب فى فتح المدارس المجانية للعمال ، فقد شهد على السيد العنانى التاجر بكفر الزيات انه قرأ فى جريدة الاحرام عن الحزب الشيوعى وارساله بعثة شيوعية الى موسكو لتعليم الشرقيين الشيوعيين ، فكتب الى محمود حسنى العرابى ، فجاهم الرد من الشحات ابراهيم بأنه لا يمكنه الالتحاق بالبعثة الا بعد الالتحاق بالحزب الشيوعى ، وارسل اليه استمارة الالتحاق ، فلم يلتفت الى ذلك لان مبادئ الحزب ترمى الى قلب الحكومة . كما شمس عبد الرازق ،

مساعد مقال في بورسعيد بأنه طلب برنامج الحزب فارسل اليه في شهر فبراير برنامج مطبوع يحتوى على شروط الدولية الثالثة وبرنامج للفلاحين ، فلم يوافق عليه ، لانه وجد فيه تعديا على حقوق الغير والتحرير على الاضراب ونحو ذلك . كما شهد حسين صادق النفراسى الضابط بخفر السواحل انه رغب في معرفة مبادئ الحزب الشيوعي ، فذهب الى صفوان أبى الفتاح المتهم الثالث ، وتكلم معه في الشيوعية ، فحبذا له المتهم وقال له ان مبادئها راق ، ولو انها تسعى لقلب نظام البلد بالقوة لنشر مبادئها ، وانها ترسل بعثات شيوعية الى روسيا لتتعلم مبادئ الشيوعية وتحضر لنشرها هنا .

وهذه الاقوال معقولة ، لان الانضمام الى الكومنترن يجب ان يسبقه اعتناق المبادئ الواحدة والعشرين السالفة الذكر ، ولا يتصور ان يخلو برنامج الحزب بعد تحويله الى حزب شيوعي من المبادئ الواحدة والعشرين . وقد ثبت هذا على لسان الاستاذ مصطفى الطرابلسى المحامي عن المتهمين ، فقد قال ان « الحزب كان ينوى عقد مؤتمر في ٢٣ ، ٢٤ فبراير الماضى (١٩٢٤) بقصد تعديل مواد برنامجه ، فلم تمكنه السلطة المحلية من الاجتماع ، حيث كان ينوى تغيير نظامه ليجعله ملائما لحالة البلاد . فليس من الحق أن تلقى على المتهمين مسئولية المبادئ الواحدة والعشرين الموجودة في البروجرام المراد تغييره » (٥٧) . فهذا القول من الدفاع عن المتهمين قاطع في اشتغال برنامج الحزب على مبادئ الكومنترن .

حركة ١٩٢٣

على كل حال فقد اشتد النشاط الشيوعي عقب تحول الحزب الى حزب شيوعي رسميا ، فقد أخذ يحرض العمال على الاضراب وعلى « العمل المباشر » . (٥٨) وقد ظهر أثر هذا النداء في اضراب عمال اضاءة المصابيح العمومية بالإسكندرية عن العمل في شهر فبراير ١٩٢٣ بدون اذنان شركتهم ، وقد اتخذ قرار الاضراب عقب خطبة القاها حسنى العرابى في دار النقابة العامة . وكانت نقابة عمال اضاءة المصابيح تابعة لاتحاد النقابات العامة الخاضع للحزب . ولم يلبث هذا الاضراب أن اتخذ شكلا خطيرا عندما قرر الاتحاد عمل مظاهرة لتفضيد عمال الاضاءة وقرر تمهيمها في مدن القطر (٥٩) .

وخطورة هذا القرار بالتظاهر لتأييد عمال الاضاءة ، وتعميم هذا

التظاهر في مدن القطر ، تابع من أنه أول محاولة من جانب الحزب الشيوعي لاعتبار أية قضية عمالية مهما كانت صغيرة ، قضية عامة عمالية يجب على العمال تأييدها بكل ثقلهم . وبمعنى آخر دفع العمال الى اعتناق فكرة أن قضية العمال لا تتجزأ وانها قضية واحدة في كل مدن القطر .

وقد اصطحب هذا بإجراء آخر لا يقل عنه خطورة ، وهو مهاجمة لجنة التوفيق هجوما شديدا . وكانت هذه اللجنة قد تألقت في خضم عام ١٩١٩ وانتخب لرياستها الدكتور جرانفيل ، واختير فيها أعضاء من كبار موظفي الحكومة في القاهرة . ولكنها لم تكن تملك الا السعي في اجراء الصلح بين العمال وأصحاب الاعمال . فاذا أبى فريق العمل بنصائحها بطل عملها (٦٠) . وقد جاء الهجوم عليها في ذلك الوقت من جانب الحزب الشيوعي بمثابة اعلان منه برفض هذا الاسلوب الحكومي في معالجة المنازعات العمالية مع أرباب الاعمال . وقد بدأ الهجوم بأن نشر محمود حسنى العرابي ، سكرتير اتحاد النقابات العام في القطر المصري كتابا مفتوحا موجها الى أعضاء لجنة التوفيق حمل فيه على اللجنة حملة متكررة ونعتها بالاستبداد والتآمر مع أرباب الاعمال ضد العمال ، كما وصفها بالجور والظلم . وقد استهوى هذا الكلام جوزيف روزنتال رغم انه كان مطرودا من الحزب ، فكتب الى الاهرام بيانا هاجم فيه أيضا لجنة التوفيق قائلا انها « لجنة لا نفع فيها ولا تأثير لها ، وان وجودها كما هي الآن لا يتفق مع مصلحة العمال ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا - انها لا تملك سلطة تنفيذية .

ثانيا - ليست لها سلطة قانونية تشريعية .

ثالثا - إن أعضائها يعملون لمصلحة الأغنياء ، وإن كانوا هم أو بعضهم لا يعدون من طبقة الأغنياء ، لأن مبدأهم هو مبدأ الرأسماليين .

كما أرسل فؤاد شمالي ، أحد أعضاء لجنة اتحاد العمال وعضو الحزب الشيوعي ، خطابا الى الاهرام وصف فيه لجنة التوفيق بأنها « حجر عثرة في سبيلنا » وأنها وإن لم تكن لها سلطة تنفيذية ، الا انها ترفع تقارير يتأثر بها المسئولون » (٦١) .

وما لبث الحزب الشيوعي أن قرر في ١٦ مارس ١٩٢٢ اقامة مظاهرات للعمال امام منازل أعضاء لجنة التوفيق . ولما طلبت المحافظة من حسنى العرابي عدم اقامة هذه المظاهرات ، اجاب بأنه لا يستطيع أن يوقف قرار الاتحاد ، وإن المظاهرة التي ينوئها العمال انما هي مظاهرة شكوى

والتماس ، لا مظاهرات من شأنها الاخلال بالامن العام • (٦٢) على أن السلطات لم تقتنع بهذا الكلام بل هبت لمواجهة الحركة ، فاتفقت التحفظات اللازمة لمنع اجتماع العمال أمام منازل أعضاء اللجنة ، بعد أن فهم أنهم يتوون الذهاب الى هناك فرادا من كل جانب • وهكذا عندما ذهب العمال بعد ظهر يوم ١٨ مارس للاجتماع في نادى اتحادات النقابات بقصد تنفيذ قرار التظاهر ، حدث اشتباك بينهم وبين البوليس استدعى تدخل المحافظة التي أرسلت قوة أحاطت بالمكان ، ثم اعتقل حسنى العربى وانطون مارون ، مساعد سكرتير الحزب الشيوعى ، واثنان من العمال هما أمين يحيى وحسن حسنى ، وضبطت أوراق الحزب الشيوعى واتحاد النقابات ، وأخرج البوليس من كان فى المكان من العمال ، وأغلق أبوابه بالجمع الأحمر (٦٣) •

ولقد لقي هذا الاشتباك بين الحكومة واتحاد النقابات الشيوعى صدى فى أوساط العمال ، فأرسلت بعض نقابات العمال فى القاهرة خطابات الاحتجاج الى محافظة الاسكندرية على اقبال نادى اتحاد العمال فى النشر والقبض على رؤسائه • وطلب كثيرون من الأنصار الموالين للحركة الشيوعية الى المسير جوزيف روزنتال العودة الى العمل فى تلك الآونة الخطيرة • وكان هذا قد حاول كفالة حسنى العربى والاستاذ أنطون مارون المحامى ، ولكنه لم يفلح • ثم قررت السلطات إحالتهما الى المحكمة العسكرية بتهمة مخالفة الأوامر العسكرية القاضية بمنع التظاهر وبالاعتداء على رجال البوليس (٦٤) •

على أن السلطات تباطأت فى تقديمهما الى المحاكمة، فقد حبستهما فى سجن الاجانب بدون تحقيق وبدون محاكمة ثلاثة أشهر (٦٥) • ولكن المحاولات كانت لا تفتأ تجرى من جانب الحزب لاطلاق سراحهما ، فقد نشر بياناً وجهه الى عمال القطر المصرى طالباً اتحادهم وتعاضدهم فى الدفاع عن مصالح أفرادهم ومجموعهم ، وذلك بمناسبة اعتقال سكرتير الحزب الشيوعى وبعض زملائه من أعضاء اللجنة (٦٦) • وفى أواخر مايو ١٩٢٣ اجتمع اتحاد نقابات العمال بالاسكندرية وبحث أمر المعتقلين، وقرر ايفاد وفد الى المحافظة للمطالبة بفسك عقابهما • وقد أثبت جريدة الاحرام دهشتها من عدم النظر فى أمرهما حتى ذلك الحين (٦٧) • وأخيراً قدم الاثنان للمحاكمة يوم ٢٠ يونية ١٩٢٣ بتهمة التحريض على إقامة مظاهرة (٦٨) • ثم اطلق سراحهما عندما قضيت الاحكام العرفية بعد ذلك بعدة أسابيع (٦٩) •

الحزب الاشتراكي السوري اللبناني

في ذلك الحين حدث انسلاخ آخر في الحزب الشيوعي عندما خرج منه بعض الشبان السوريين واللبنانيين الشيوعيين في الاسكندرية في يوم ٢٥ مايو ١٩٢٣ ، وعلى رأسهم فؤاد الشمالي ، وألفوا حزبا أطلقوا عليه اسم « الحزب الاشتراكي السوري اللبناني » * وقد نشر فؤاد الشمالي بياناً عن هذه الحركة اتسم بالتغريب والتناقض والتخبط قال فيه : « شرعنا في تكوين جمعية ترمي الى تحرير سوريا ولبنان سياسيا واقتصاديا ، واتخذنا لقب - الحزب الاشتراكي السوري اللبناني - وقلنا اشتراكي لا شيوعي ، لاننا وجدنا معنى الشيوعية يتفق والاباحية .. ولما وضعنا مبادئنا الاساسية التي استخلصناها من الدولية الثالثة ، رأينا أنها تختلف مع معنى الشيوعية والاباحية ، لذلك لقبنا انفسنا بالاشتراكيين .. اننا لم نؤسس حزبا كالأحزاب المعروفة لغة واصطلاحا ، بل اننا اتخذنا لجمعيةنا لقب حزب لاننا لم نجد كلمة أخرى تؤدي المعنى المطلوب ، فنحن لا نرمي الى مناوأة الأحزاب لنتنصر على حزب ونحل عمله ، وما نحن سوى لسان حال الطبقة العاملة المظلومة على أمرها نعمل لتحسين حال العمال على قدر المستطاع في الحاضر ، وترمي الى تسليم مقاليد الاحكام وزمام الامور الى طبقة العمال والفلاحين في أول فرصة تمكننا من ذلك الامر الجوهرى الذى تركز عليه مبادئنا » (٧٠) . على أن ادارة الضبط بالاسكندرية لم تلبت حين أعلن الحزب عن نفسه أن استدعت اليها فؤاد شمالى ، وأبلغته بوجوب الكف عن الدعوة للاشتراكية الدولية، وقالت له : « يجب أن تسكت وتحلر ، ويجب أن تفهم هذا الامر » (٧١) ومنذ ذلك الحين لم يعد يسمع عن هذا الحزب ، كما أن هذا الانسلاخ من الحزب الشيوعي الرئيسي لم يبد أنه قد أثر نشاطه .

حركة ١٩٢٤ (التصادم بين الشيوعيين والوفد)

في ذلك الحين كانت الحياة السياسية في مصر تجتاز دور انتقال كبير . فقد صدر دستور ١٩٢٣ وأقيمت الاحكام العرفية ، وعاد سعد زغلول من منفاه ، وخاضت الأحزاب المعركة الانتخابية ، التى لم يدخلها الحزب الشيوعي ، وفاز الوفد بأغلبية ساحقة ، وتولى سعد زغلول رئاسة أول حكومة دستورية . وإذا كان الحزب الشيوعي لم يدخل المعركة الانتخابية بسبب التقاعس الى الشخصيات البارزة القادرة على نفقات

الحركة ، ولشعوره بعجزه عن مغالبة البحر البورجوازي الغلاب الذي سوف يعمل في محيطه البرلمان الاول ، ومن ثم علم ، انه بجدوى الوسائل البرلمانية ، فقد كان في ذلك الوقت يتصوى تحت اثة اتحاد نقابات يتراوح عدد اعضائه بين خمسة عشر ألفا وعشرين ألفا من المصريين والاجانب في سائر أنحاء القطر ، وله فرق منبته في مدن الاقاليم وخصوصا في المدن الكبرى .

وقد ظن الحزب الشيوعي أن قيام الحكم الدستوري في البلاد سوف يتيح له ممارسة نشاطه بأوسع مما كان في عهد الأحكام العرفية وعهد الوزارات الادارية ، فقرر القيام بعمل سريع يختبر به استعداد سعد باشا لتقبل النشاط الشيوعي في عهد وزارته ، ويحدد في الوقت نفسه موقف سعد باشا من مطالب الطبقة العاملة ، فأعلن عن عقد مؤتمر شيوعي كبير بالاسكندرية في ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٢٤ ، وقبل أن يحل موعد انعقاد المؤتمر ، فجر الحزب الحركة العمالية الشيوعية بخطة جديدة من خطط المقاومة ، عندما أوعز الى العمال بأن يحتلوا المصانع احتلالا مستمرا حتى لا يتمكن أصحاب المصانع من اقفال أبوابها في وجوههم ، « ولتظل أيديهم على المحراث » (٧٢) .

ففي يوم ٢٢ فبراير أعلن عمال شركة الفزل تجدد الخلاف بينهم وبين شركتهم بناء على أنها لم تنفذ الشروط التي قبلتها عندما قبلوا هم الرجوع الى عملهم بعد اضراب طويل ، وانها استئنت إعادة خمسة من رؤساء العمال من حكم العودة الى العمل بالرغم من أنها وعدت بإرجاعهم . وقد قام العمال على أثر ذلك باحتلال المصنع احتلالا مستمرا ، فكانوا يشتغلون فيه نهارا وينامون ليلا لمدة ثلاث أيام .

وما لبث عمال شركة الزيت في النزهة (شركة ايجولين) أن حذوا حذو زملائهم عمال الفزل ، على أثر الخلاف الذي قام بينهم وبين شركتهم ، فاحتلوا المصنع منذ قيامهم بالمطالبة بحقوقهم ، وانقسموا الى فرقتين تتناوبان الاحتلال ، بمعنى أن تظل فرقة منهم في المصنع ، وتخرج الاخرى للاكل والشرب والراحة والمطالبة . وكان لعمال هذه الشركة نقابة قوية منضمة لاتحاد النقابات العام الخاضع للحزب الشيوعي المصري ، وتضم جناحيها على نحو سيمانة عامل أكثرهم من اليهود الروسين ، وكانت تهتبر اشد النقابات المصطبقة بالشيوعية في الاسكندرية (٧٣) .

وما لبثت الحركة أن تناولت في أول مارس عمال مصبغة أبى شنب (معمل الخواجات أبى شنب) ، فقد توجهوا الى المحافظة مطالبين بالنظر

في مطالبهم ، فأبلغوا ان الوزارة أمرت بإحالة ممثليهم الى لجنة التوفيق ، فتهرب الأستاذ أنطون مارون المتكلم باسمهم من هذه الحالة ، وأعلن انسحابه من الدفاع عن العمال . وعندئذ ذهب العمال الى محل عملهم بقصد احتلاله ، ودخلوه عنوة بالرغم من تدخل البوليس في الامر . وجرح من البوليس شرطيان ، وأصيب بعض العمال بإصابات خفيفة ، واحتل المصنع ١٥٠ عاملاً دخلوا اليه من غير أبوابه العادية (٧٤) .

وسرعان ما انتقلت العدوى الى عمال المصانع والشركات الاخرى ، فلم يكده يأتي يوم ه مارس حتى كانت الشكاوى تتصاعد من الجباعات الآتية : عمال معمل الخراجات أبي شسنب ، وعمال شركة زيوت كفر الزيات ، وعمال شركة الملح والصدوا ، وعمال شركة زيت فاكوم ، وعمال النور المرفوتون ، وعمال شركة ورمس المرفوتون ، والبرشامجية العاطلون ، وعمال المخابر الاهلية ، ثم عمال التليفون بالقاهرة الذين اضربوا ساعة عن العمل في يوم ه مارس من الساعة الحادية عشرة الى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر (٧٥) .

اعتبرت حكومة سعد باشا انفجار هذه الحركة في أوائل عهدها ، بمثابة إشارة البدء في تنفيذ الفكرة الشيوعية بالاستيلاء على المصانع ، فقد اعتبرت احتلال المصانع عملية اغتصاب ، ويفهم هذا من نداء سعد باشا الذي وجه الى العمال حيث قال : « انكم ان احترمت ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا ، فانكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن . وان أبيتم الا احتلال ملك الغير اغتصبا ، فانكم تعاملون معاملة الفاسبين الخارجين على القانون (٧٦) » . وقد نفى جوزيف روزنتال في شهادته التي أداها أمام النائب العمومي هذه الفكرة نفيا قاطعا ، فعندما سأله النائب العمومي : « ألا تعد حركة احتلال المصانع كبه تنفيذ الفكرة الشيوعية ؟ » ، أجاب : « يلوح لي أن الحكومة تخطط بين الاضراب مع البقاء في محل العمل ، وبين نزع الملكية . لان العمال اذا احتلوا المصنع لا يطلبون الاستيلاء عليه ، وهم عمال بدون سلاح أمام أصحاب العمل الاقوياء ، وفي استطاعة هؤلاء أن يجوعوهم ، ويرغموهم على قبول شروط قاسية . فاذا اتفق أنهم وقلوا في أماكنهم داخل المصنع ، فلانهم رأوا في ذلك أفضل وسيلة للتعجل بحل المشكل والوصول الى اتفاق بينهم وبين أصحاب العمل » . ولما سأله المحقق عن رأيه المبدئي في عمل كهذا ، قال : « لا شك في أن عمالاً انفرادياً محدوداً كهذا يعتبر غير جائز مبدئياً ، فاني أرى أن الفرد اياً كان لا يجوز له أن يكون حاكماً اجتماعياً ، والمجموع

هو صاحب الحق في تغيير النظام سواء كان ذلك بالطرق المشروعة او
بغيرها اذا هو اضطر الى غير ذلك » (٧٧) وقد اعتبر روزنتال الخطة التي
التجأ اليها الحزب الشيوعي عملا من أعمال قلة الخبرة ، ولكنه مع ذلك
ابدى تضامنه معه وطالب بنصيبه من المسئولية فقال : « بالرغم مما
أظهرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري من قلة الخبرة وما
ارتكبته من اغلاط ، اتضامن معها تضامنا تاما ، وأطالب بنصيبى من
المسئولية » (٧٨) .

على كل حال فقد هبت وزارة سعد باشا لمقاومة الحركة بشكل
قوامها ، واتخذت الاستعدادات اللازمة لقضها بالقوة المسلحة اذا اقتضت
الحال ، وفي ذلك أوفنت الى الاسكندرية على جمال الدين باشا وكيل
وزارة الداخلية ، ووضعت تحت تصرفه قوة من الجند أرسلت خصيصا
من القاهرة ، كما أوفنت المستر كين بويد رئيس القسم الاوربى في
إدارة الامن العام للمساعدة . وركزت جهودها في ضرب الحزب الشيوعي
واتحاد النقابات التابع له . فقد بدأت بمنع المؤتمر الشيوعي من الانعقاد
في المدينة ، وأناطت بالبوليس هذه المهمة ، ثم أشارت على النيابة
العومية الاحلية بتفتيش نادى الحزب في الاسكندرية ومنازل أعضائه
والمتسبين اليه في سائر بلدان القطر . وبناء على هذا تم كبس منازل
أعضاء اللجنة المركزية ونادى الحزب واتحاد النقابات . وكان البحث
يدور على ما ثبت اشتراك الحزب في حركة العمال أو تحريضه عليها (٧٩)
وفي ٥ مارس أصدر النائب العمومي أمرا باعتقال كل من حسنى العرابى
وأطون مارون والشيخ صفوان أبى الفتاح والشحات ابراهيم من زعماء
الحزب الشيوعي المصري (٨٠) . ثم أصدر سعد زغلول نداء السائل
الذكر الى العمال الذى هدفهم فيه بمعاملتهم معاملة الخارجين على القانون
المختصين ، وقد فهم العمال هذا التحذير ، فخرج عمال معمل الخواجات
أبى شلب من المعمل فى هدوء ، وانتدبوا بعض رؤسائهم للمطالبة
بحقوقهم (٨١) . أما عمال الغزل وعمال شركة الزيت ، فقد خرجوا من
المصنع بناء على تدخل على جمال الدين باشا (٨٢) .

وفي يوم ١٣ مارس ١٩٢٤ أصدرت ادارة الضبط والربط في
الاسكندرية بيانا عن القضية الشيوعية قالت فيه : « في المدة التي بين
١٠ ديسمبر ١٩٢٣ وأول مارس الحال - في الاسكندرية وفي مدن أخرى
من المملكة المصرية ، أقدم كل من محمود حسنى العرابى والشيخ صفوان
أبى الفتاح والشحات ابراهيم وأطون مارون ومحمود ابراهيم السمكرى
ومحمد الصغير وآخرون معهم ماياتى : أولا- نشر أفكار عادية مخلة بمبادئ

الدستور المصرى ومغايرة له ، وتحييد تغيير النظم الاساسية فى الهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب ووسائل أخرى غير مشروعة . وذلك عملا بطريقة توزيع وبيع المنشورات المطبوعة الشاملة لذلك . ثانيا - تحريض عمال بعض الشركات على ارتكاب جريمة استعمال القوة والارهاب والتهديد والتدابير غير المشروعة ، اعتداء على حق أصحاب الأعمال المذكورة فى العمل وفى الاستخدام ، باحتلال العامل التى يشتغلون فيها وتهديد أصحابها اذا هم لم يجيبوا مطالبهم واستدخلوا غيرهم (٨٣) .

وفى ذلك الحين كانت الحكومة لا تكف عن متابعة دعاة الشيوعية والمنتسبين اليها فى مدن القطر المختلفة ، فقد قبضت على بعضهم فى مدينتى طنطا وشبين الكوم ، وسافر النائب العمومى الى هناك بنفسه لاجراء التحقيق معهم (٨٤) . على أن البحث فى أوراق الحزب الشيوعى فى الاسكندرية والقاهرة لم يسفر عن شيء يثبت أنه كان يتناول مساعدات مالية من موسكو . ولكن التحقيق أسفر عن القبض على بعض الروس ، فقد سجن المسيو جولدنبيرج ،سكرتير الحزب الشيوعى فى القاهرة واتحاد النقابات العام ، بعد أن اعترف بأنه شيوعى مجاهد يبيت الدعوة الى الشيوعية بالقول والكتابة وكل وسيلة أخرى ، ومما قاله ان الشيوعية بمعناها الحقيقى موجودة فى مصر منذ ثلاث سننات ، وان الشيوعيين المصريين منضمون الى الدولة الثالثة بموسكو (٨٥) . وقد سألت الاهرام محمد ابراهيم باشا النائب العمومى عما اذا كان الروس المقبوض عليهم فى القضية سوف يحاكمون أمام محكمة جنائيات الاسكندرية ، فأجاب بالإيجاب قائلا : ان الروس قد فقدوا امتيازاتهم الأجنبية التى كانت لهم فى عهد الحكومة القيسرية ، وأصبحوا خاضعين للقوانين المصرية (٨٦) . أما بشأن الأجانب الذين لم يثبت عليهم الاشتراك فى الجرائم المنسوبة للمتهمين ولكنهم يعتنقون الشيوعية ، فقد قررت الحكومة اتخاذ اللازم لنفيهم من البلاد (٨٧) .

ولقد كان بسبب ما تعرضت له الشيوعية من هجوم عليها من جانب السلطات ومن جانب الصحافة على السواء أن ظهرت حركة من جانب بعض النقابات ترمى الى تبرئة عمالها من الشيوعية ومن اتباع مبادئها ، وكان من بين هذه النقابات نقابة عمال الصناعات اليدوية ، وعمال النقابات المتحدة للترام ومينا البصل والمياه ولاغوداكس وعلب الكرتون ومنجدي الاسكندرية وضواحيها (٨٨) . ومع ذلك فلم تنقطع تماما حركة الاضرابات ، ففى يوم ١٦ مارس أضرب عمال شركة وادى النطرون الإنجليزية عن العمل ، وفى يوم ١٧ مارس أضرب عمال

شركة الملح في المكس عن العمل لأن الشركة أصرت على فصل أربعين عاملا منهم (٨٩) .. وقد أرسل عمال الملح والصودا تلفراغا الى وزير الداخلية يقولون فيه : « انتظرنا مسألتي اجابة مطالبنا الحقنة ثلاثة وعشرين يوما مضربين عن العمل وقد ساعدت الحكومة الشركة على الاتيان بعمل جدد تحت حراسة البوليس ، والمدير ينفق عليهم في سخاء مدعش عنادا منه .. فاحتلنا المصنع لايقاف العمل ، ونحن محافظون على ما فيه ، وسوف لا نتركه حتى تجاب مطالبنا من طريق المفاوضة (٩٠) .. »

وفي يوم ٣٠ يونية ١٩٢٤ عرضت قضية الشيوعية على قاضي الاحالة في محكمة الاسكندرية ، وقد دافع حسنى العرابي عن نفسه فذكر ان علاقة الحزب الشيوعي بالشيوعية الروسية او بالدولية الثالثة كانت علاقة اخوية محضة لا تدخل فيها المبادئ الروسية ، بمعنى أن الشيوعية المصرية لم تكن لها اغراض شبيهة باغراض الشيوعية الروسية لاختلاف ظروف البلدين . وقال ان الشيوعية المصرية لا ترمي الى قلب نظام الحكومة ومناهضة الدستور وانها لا تخرج عن حد التعاون الانساني . ولكن القاضي قرر احوالة المتهمين الى محكمة الجنايات في دور شهر سبتمبر ، وقضى بابقائهم جميعا في السجن الى أن يحين وقت المحاكمة (٩١) .

وفي يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٢٤ بدأت محاكمة المتهمين امام محكمة الجنايات ، وقد اعترف المتهمون بنزعتهم الشيوعية ، ولكنهم انكروا تهمة العمل على قلب النظام واحلال القوضى الشيوعية الدولية محله . وشهد وكيل البوليس الملكي بالاسكندرية ، كمال الطرابلسي ، فذكر ما رآه بنفسه من حركة الشيوعية أثناء الاضراب ، وحوادث احتلال المصانع والاجتماعات التي كان الحزب الشيوعي يدعى اتباعه اليها ثم يفرقها البوليس بالقوة . كما شهد وكيل محافظة الاسكندرية بأنه كان يرى العمال يتصمون ويحتلون المصانع عملا باشارة الاستاذ أنطون مارون وبعض رفاقه . وقال انجرام بك ، وكان وكيلًا لحكمدار الاسكندرية ، ان العمال كانوا يعملون بنصائح أنطون مارون ورفاقه ، وانه لم يكن سهلا على البوليس اخراج العمال من المصانع ، ولكن اضرابهم كان من أسير الأمور على الاستاذ أنطون ، وأن كلمة منه كانت تكفي لانهاء احتلال المصنع (٩٢) ..

وقد استمرت المحاكمة ثلاث جلسات ، وفي الجلسة الثالثة ، وهي

المختصة لمرافعة النيابة والدفاع خشيت الحكومة أن تنقل هذه المرافعات إلى الجمهور بواسطة الصحف ، فطلب السيد بك مصطفى وكيل النيابة من المحكمة أن تمنع نشر أقواله وأقوال الدفاع في الصحف ، وقد اعترض محامي المتهمين على هذا الطلب ، ولكن المحكمة ، وكانت تحت رئاسة أحمد طلعت حرب باشا ، قررت منع النشر في الصحف (٩٣) .

وفي يوم ٦ أكتوبر ١٩٢٤ أصدرت محكمة جنايات الاسكندرية حكماً في القضية الشيوعية ، ويقضى بالحبس لمدة ثلاث سنوات على كل من : حسنى العرابى واطلون مارون والشيخ صفوان أبى الفتوح والشحات ابراهيم وابراهيم كاتس وروزنبرج . كما قضت بالحبس ستة أشهر مع الفصل على كل من عبد الحفيظ عوض ومحمد ابراهيم السكرى وشعبان حافظ وعبد الحميد ثره ومحمد الصخير . وكان هؤلاء قد قضوا كل المدة فى السجن ولم يبق عليهم سوى ثلاثة عشر يوماً . ومن الطريف أن أحد الحاضرين تحمس للمحكوم عليهم فهتف بحياة الشيوعية ، فلون البوليس اسمه ، ولكنه لم يقبض عليه (٩٤) .

أما الحكومة فقد كانت إذ ذاك تعمل على القضاء على دابر الشيوعية فى مصر ، ومما لجأت اليه أن النائب العمومى استدعى اليه بعض أفراد من أقارب الطلبة المصريين الذين يتعلمون المبادئ الشيوعية فى موسكو ، وطلب منهم أن يأمرهم بالعودة إلى مصر فى أقرب وقت ، والا فإن الحكومة تمنعهم من دخول البلاد فى المستقبل لأن البلاد لا تريد أن يكون أناس من أبنائها دعاة للشيوعية فيها (٩٥) . ثم قامت الحكومة بتفى روزنتال ومعه اثنين آخرين من الشيوعيين الروس إلى الخارج على ظهر باخرة تسمى "تيسيس" . ولكن روزنتال رفض النزول إلى رومانيا وعاد على ظهر الباخرة إلى الاسكندرية ، ولكن الحكومة رفضت أنزاله إلى البر ، وفى الوقت نفسه ورفضت الباخرة أن تميده على ظهرها بحجة أنها ليست مسئولة عنه ، كما ورفضت أن تبارج الميناء قبل أن تستعيد الحكومة الركاب الشيوعيين الثلاثة الذين وضعتهم عليها بدون أن تضمن نزولهم فى بلد آخر . وحينذاك أخذت تدور سلسلة من المفاوضات بين روزنتال والحكومة ، فقد هرب من الباخرة ونزل إلى المدينة ، ولكن السلطات أعادته إليها . ثم طلب روزنتال نزوله بحجة إجراء عملية له ، فأذن وزير الداخلية بنزوله وأمر بنقله إلى مستشفى الحكومة وإجراء العملية له عاجلاً إذا كانت ثمة حاجة حقيقية إليها (٩٦) . ولما كان روزنتال حائزاً على الجنسية المصرية ، فقد رفع قضية على الحكومة يطالبها بمبلغ ألف من الجنيهات تعويضاً عن

الأضرار التي لحقت من جراء القبض عليه وحجزه وتعطيل أعماله عشرين يوما ظل فيها متنقلا بعيدا عن وطنه . وأخيرا وافق سعد باشا على قبوله ثانية في مصر على شرط أن يتنازل عن دعواه هذه ، وقبل روزنتال ذلك ، فانتهت المعركة بينه وبين الحكومة (٩٧) .

على كل حال فإن انفجار الحركة الشيوعية في عهد سعد باشا قد نبهه الى خطورة ابتعاد الوفد عن الاشراف المباشر على نقابات العمال بعد القبض على عبد الرحمن فهمي ، وهذا هو منشأ الحركة التي قادها عبد الرحمن فهمي بعد الافراج عنه ، فمن الأمور ذات الدلالة أن هذه الحركة قد نشأت في شهر مارس ، أي في ظروف انفجار الحركة الشيوعية ، مما يبدو لا مفر منه من اعتبارها رد فعل لهذه الحركة ، ولو أن عبد الرحمن فهمي يك لا يتحدث في مذكراته عن ذلك ، إذ يصف المسألة على أنها كانت من وحى نفر من طوائف العمال المختلفة ، وهو امر يحمل على الشك ، وخصوصا أن عبد الرحمن فهمي كان لا يفتأ يهاجم الشيوعية « التي لا تعرف حقبا ولا قانونا » ، ويحذر العمال من « تدنيس أنفسهم برجسها » (٩٨) .

ومما لا ريب فيه أن ضرب اتحاد النقابات الشيوعي ، وما بدا من تصميم الحكومة الوفدية على اقتلاع الشيوعية من مصر ، ثم ، وفي الوقت نفسه ، ظهور فكرة انشاء اتحاد عام للنقابات تحت رئاسة عبد الرحمن فهمي ، وهو ذو ماضٍ معروف في التنظيم النقابي ، أي سياسة اغلاق باب وفتح باب آخر - قد أدى الى النتيجة الوحيدة الطبيعية ، وهي اقبال العمال والنقابات على الدخول في اتحاد النقابات الجديد ، وخصوصا أن الفالسية الكبرى من النقابات كانت خاضعة أساسا للسيطرة البورجوازية . وهكذا أمكن تأليف الاتحاد العام في شهر مارس ، وأتم عبد الرحمن فهمي وضع قانونه في ١٧ يولية ١٩٢٤ باسم « قانون الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل » ، ويتضمن انشاء وتميم النقابات للعمال وأصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصري ، والدفاع عن مصالح العمال ، وتأليف لجنة برلمانية لجنة اغراضهم المشروعة ، والسعي لاعتراف الحكومة بهيئاتهم ، كما يتضمن حق الاتحاد في اعلان الاضراب العام أو الاضراب الجزئي . ويتضمن ، الى جانب ذلك ، اغراضا تعاونية مثل معالجة المرضى من العمال ومساعدة المحتاجين منهم والدفاع عنهم أمام المحاكم . وكان عبد الرحمن فهمي ينوي تقديم هذا القانون الى البرلمان لاعتماده رسميا غير أن مقتل السردار والأزمة التي

ترتبت عليه واعتقال عبد الرحمن فهمي شخصيا - كل ذلك حال دون ذلك (٩٩) .

اكتفى سعد زغلول بضرب الحزب الشيوعي وبسط سيطرة الوفد على نقابات العمال ، فلم تقدم حكومته شيئا ذا قيمة للطبقة العاملة ، مثل الاعتراف بتقايباتهم ومن القوانين اللازمة لحمايتهم من الرأسمالية المستغلة . ولم يكن لسعد باشا عذر في هذا التجاهر ، لأن الصحافة المصرية في ذلك الحين ، كانت لا تكف عن المطالبة بتحسين حال العمال والفلاحين لحمايتهم من الشيوعية . وفي ذلك كتبت جريدة الأهرام في ٢٧ فبراير ١٩٢٤ تقول : « لاشك عندنا بأن أصحاب الأموال والمصانع والعمال يدفعهم طمعهم وجشعهم الى امتصاص العامل حتى الثمالة ثم يدفعهم حرصهم على أن يلقوه جانبا بعد أن يستصوا كل ما فيه من قوة ونشاط وصحة وعافية وقدره على العمل كما تلقى الليونة بعد عصرها ومصها . فلا مندوحة للعامل من هيئة تحميه وتقيم يقوم على شئونه ، وهذا القيم لا يكون غير القانون سيد الجميع . » لقد انقضى الزمن الذي يقال فيه للعامل ما كان شاعر الألمان يقول لعصفوره في القفص : « اما أن تأكل ما أقدمه لك واما أن تموت » ، أجل انقضى ذلك الزمن وذهب ، ووصلنا الى زمن يتطلب منا تنظيم العمل وشئون العامل اذا نحن أردنا أن ننشط الصناعة في أرضنا وأن تكون الحكومة قيمة على شئون البلد . فاليوم نرى المشاكل بين العمال وأصحاب الأعمال في الشركات كلها على وجه التقريب ، فمن ضمن لنا أن هذا التيار لا يمتد غدا الى جميع هيئات العمال الذين لا يزالون بمعزل عنه حتى الآن ؟ من ضمن انه لا يمتد الى عمال المقاولات والأشغال وتطهير الترع واقامة الجسور والأعمال الزراعية والمزارع ، فلا يظل محصورا في فئة صغيرة ؟

« ان هؤلاء الشيوعيين ودعاتهم يؤلفون لجبانهم لهذا الغرض ، ويقولون ان عدد أتباعهم في الريف تجاوز ماثنين ، وان هذا العدد بازياد . فهل اذا ألقينا ليونة فاسدة في الكدس نضمن سلامة الكدس كله من الفساد ؟ » هذه الاعتبارات كلها تقضى على الحكام ولاة الأمور أن يضعوا نصب أعينهم منذ الآن مسألة العامل المصري ، وأن يدعوا من أهم المسائل ما دامت حياة البلد كله قائمة على كتف العمال وأيديهم وعلى مجهودهم المشمر ، بل مادام العامل المصري هو رأس مال مصر قبل كل رأس مال ، وفوق كل رأس مال آخر ، وكانت الأهرام قد مهنت لهذا المقال بأن طالبت الحكومة بالا تقف مكتوفة لا تأتي عملا ولا تسن قانونا تاركة ذلك لهيئة البرلمان ، « فان البرلمان يصرف وقته يدرس المشروعات التي

تقدمها اليه الوزارة ، ، لذلك طالبت الجريدة بتأليف اللجان الفنية التي تنصرف الى مثل هذه الأعمال فتعالجها بمعالجة صحيحة لا يلهوها شغل آخر عنها اذا شغلت الوزير اذارة وزارته .

زيور باشا والحركة الشيوعية

على كل حال فان الضربة التي وجهها سعد باشا للحركة الشيوعية قد أسفرت عن نتيجة واحدة محققة بالنسبة للحزب ، وهي انها أطاحت بكل القيادات العمالية الوطنية التي تمسحت بالتضال العمالي الاشتراكي في المستويات الأربع السابقة ، فقد غيب منها من غيب في السجن ، أما الياقون فقد اتسحبوا من الحزب والنشاط الشيوعي كله ، أو على الأقل آثروا العافية ، اللهم فيما عدا شعبان حافظ الذي خرج من السجن ليستأنف نشاطه . وأصدق دليل على هذا القول هو أن حكومة زيور باشا عندما قررت مهاجمة الشيوعية ، قبضت فيمن قبضت عليهم ، على كل المتهمين في قضية الشيوعية الأولى ، ولكنها لم تجد ما تقدمهم به للمحاكمة الا شعبان حافظ (١٠٠) . وكذلك كان الحال في حركة ١٩٢٨ ، اذ لم يقبض فيها الا على عناصر أجنبية خالصة . أما العناصر الاجنبية في قيادة الحزب الشيوعي ، فقد أصيبت بخسارة كبيرة بوفاة أنطون مارون المحامي في سجن الحضرة في يوم ١٤ أغسطس ١٩٢٥ (١٠١) . وفي الحق أن النعما التي نزلت من الحزب الشيوعي كانت من الكثرة ، مع ضعفه ، بحيث احتاج الكومنترون الى اجراء عملية نقل دم جديد اليه حتى يسيد بنائه من جديد ، وقد تلقى الحزب هذه النعما الجديدة من فلسطين .

وقد تألفت اللجنة المركزية الجديدة للحزب الشيوعي في يوم ٦ أكتوبر ١٩٢٤ - أي في اليوم الذي تم صدور الحكم فيه في قضية الشيوعية الأولى - وقد تألفت هذه اللجنة على يد « أفجيديور » الذي بحث به في عام ١٩٢٤ الى مصر لهلته المهمة . وأفجيديور هذا من الخبراء السوفييت المستشارين في شئون مصر ، وقد حضر الى مصر متنكرا تحت اسم « قسطنطين فايس » ، وهو الاسم الذي عرف به في البوليس والنيابة وامام القضاء . ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها أفجيديور الى مصر ، فقد ذهب الى فلسطين في عام ١٩١٨ لوقت قصير ، وبقي في مصر سنة ونصف ، ثم عاد الى روسيا ، ثم أرسل الى مصر مرتين . الأولى في عام ١٩٢٢ ، والمرة الثانية في عام ١٩٢٤ لاعادة تنظيم الحزب الشيوعي (١٠٢) .

وقد استمر نشاط هذه اللجنة الجديدة الى يوم ٣٠ مايو ١٩٢٥ حين ألقت حكومة زيور باشا القبض على أعضائها جميعا (١٠٣) . وكان ذلك بعد فن كثير اللغط بين مكاتبى الصحف الأجنبية في مصر حول وجود حركة شيوعية في البلاد (١٠٤) . وقد عثر في الأوراق التي ضبطت في منازل المتهمين على ما يثبت صلتهم بالجبهة الشيوعية الدولية الثالثة بموسكو ، وأن الجمعية كانت تنفق على المتهمين في قضية الشيوعية الأولى ، كما كانت تنفق على عائلاتهم (١٠٥) .

وكان الجديد في هذه الحركة هو ما ثبت من وجود صلة بينها وبين الحركة الشيوعية في فلسطين (١٠٦) . وكان مكاتب « المورننج بوست » في القاهرة قد لاحظ في برقية له الى جريدته أنه « باستثناء المصريين ، فإن معظم الذين قبض عليهم كانوا من يهود فلسطين » ، وقال انه من بين المقبوض عليهم شارلوت «روزنتال» (١٠٧) . كما كتب مكاتب جريدة الديلى تلغراف ، برقية الى جريدته تعرض فيها لهذه النقطة وقال : « والظاهر أن مركز النسائى الذى تدبر في مصر هو فلسطين ، حيث قبض على عدة اشخاص وفتشت منازلهم » وانه نظرا لهذه الظروف لا يسع الانسان الا ان يعد وجود بعثة بطشفية في مجلة خطرا عظيما لقرىها من السودان ولسهولة المواصلات مع شعوب شرق إفريقيا وشبه جزيرة العرب ، وهى الشعوب التى لاتزال على الفطرة » (١٠٨) . وفي اول يونيو ١٩٢٥ نشرت الأهرام أن الحكومة المصرية قد وصلتها أخبار عن التحركات التى تبذلها الشيوعية الدولية والجمعية التجارية الحمراء الخيرية في فلسطين ، وأخبار المساعى التى تبذلها لبث الدعوة الشيوعية في مصر . وأذاعت نص برقية نشرتها جريدة الديلى اكسپريس لمراسلها في القدس قرر فيها أن الشيوعية الدولية والجمعية التجارية الحمراء الدولية تبذل مجهودات عظيمة لتقويض أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين ، وأن حزب العمال ، أو ما يسمونه « فراكتسيا » ليس الا اسما آخر للحزب الشيوعى في فلسطين ، وأن أعضاء هذا الحزب يقومون بنشاط كبير لبث الدعوة الشيوعية في جميع أنحاء البلاد وأنهم على اتصال وثيق بمصر بواسطة وكيل متنكر (١٠٩) .

وسرعان ما شنّت حكومة زيور باشا حملة شديدة على الشيوعية ، فمنعت دخول البواخر الروسية الى الموانئ المصرية ، وقد وصلت الى الاسكندرية باخرة روسية تدعى « تشيشرين » ، ولم تكد تصل الى الميناء الخارجى حتى أصعدت السلطات المحلية أمرا الى البوليس بمراقبتها

وحراستها ومنعها من الدخول الى الرفا ، على أن تقوم بتفريغ شحناتها حيث
هى راسية (١١٠) . ولم يلبث البوليس أن اخذ فى اعتقال الروسيين
المشتبه فى شيوعيتهم فى الاسكندرية والقاهرة وبورسعيد ، وقد بلغ
عددهم ٢٢ شخصا ، ثم أخرجوا من مصر فى آخر شهر يولية وتسلمتهم
بأخرة روسية فى خارج ميناء الاسكندرية (١١١) . وفى تلك الأثناء نهبت
السلطات المحلية فى الاسكندرية على أصحاب المكتبات بعدم بيع كتب
الشيوعية والاشتراكية أو جلبها من الخارج ، كما منعت الحكومة دخول
جريدة « الأومانيتيه » الاشتراكية الفرنسية ، وجريدة الانسانية التى
تصدر فى بيروت (١١٢) .

وقد بلغ عدد الذين قدمتهم النيابة الى المحاكمة ثلاثة عشر هم :
قسطنطين فايس (أفجيدور) وشالوم يولاك وليون الكوتين ورفيق جبور
والشيخ شاكى عبد الحليم والهامى أمين وشعبان حافظ وريدل هارسليك
ومحمد عبد السميع الفنى وشارلوت روزنتال وبيومى مرسى الباسوسى
وسكالا ريوس يناكاكيس وهارون واينبرج (١١٣) .

ولقد كان وجود رفيق جبور ، وهو محرر فى جريدة النظام الوفدية ،
وكان يتولى سكرتارية « جمعية لبنان الفتى » ، بين المقبوض عليهم فى
قضية الشيوعية ، مادعا الجرائد الانجليزية الى محاولة غريبة للربط بين
الوفد والحركة الشيوعية وحملة الاغتيالات السياسية . فقد نشرت جريدة
« المورنج بوست » لكاتبها فى القاهرة مقالا قال فيه : « والظاهر أنه
توجد روابط بين مساعى البلاشفة وحملة القتل الموجهة ضد البريطانيين ،
وبين المقبوض عليهم اثنان من محررى الصحف الوفدية (المحرر الثانى
هو طاهر العربى ، وكان محررا فى جريدة كوكب الشرق ، ولكنه لم يقدم
للمحاكمة) وقد ثبت أن شقيق أولاد عنایت المتهمين بقتل السردار كان
وهو فى برلين على اتصال وثيق بمندوب السوفييت هناك » . (يقصد
المكاتب عبد الغالى عنایت)

وقد كتب مكاتب جريدة الدبلى لتلغراف فى القاهرة مقالا قال فيه :
« وأعظم مايلفت الأنظار فيما اكتشفه البوليس ، هو مايدل على العلاقة
الوثيقة بين دسائس البلاشفة وحملة القتل ، وعلاقتهم أيضا بالولد ، لأنه
يوجد بين المقبوض عليهم طاهر أفندى العربى المحرر بكوكب الشرق ،
أحدى الصحف الوفدية الكبرى ، ورفيق أفندى جبور ، المحرر بجريدة
النظام ، وهى من الصحف الوفدية أيضا . والمعروف فوق ما تقدم أن شقيق
أولاد عنایت الذى لايزال فى برلين طالبا ، على اتصال دائم بمندوب

السوفييت هناك » (١١٤) . وواضح أن هذه الحملة الانجليزية كانت جزءا من حملة عامة توجه ضد الولد في ذلك الوقت في عهد حكومة زيور باشا ففي ذلك الوقت كتبت جريدة « السياسة » لمكاتيبها في الاسكندرية جملة اتهم فيها سعد زغلول باشا بمشايمة الشيوعية وبذر بذورها في نفوس العمال ، وقد ندد سعد زغلول في مذكراته بهذا الكلام قائلا : ان المكاتب « لم يذكر أن وزارة الشعب كانت أشد على الشيوعيين ، وأنها أرسلت الكثير منهم إلى القضاء (١١٥) » .

على كل حال ، ففي يوم ٩ سبتمبر ١٩٢٥ قدمت النيابة العمومية تقريرها لقاضي الاحالة ، وفيه اتهمت المقبوض عليهم بأنهم في المدة بين ٦ أكتوبر ١٩٢٤ و ٣٠ مايو ١٩٢٥ ، اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة تاليف عصاة من العمال وصغار الفلاحين لارهاب طائفة من السكان وهي طبقة أصحاب الأعمال والملاك ، وانهم اتفقوا اتفاقا جنائيا بأن اتحدوا على ارتكاب جنائيات القتل العمد ونشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور المصري الأساسية وتجهيز تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب وبوسائل أخرى غير مشروعة . وانهم نشروا وهم متفقون جميعا في ذلك أفكارهم الثورية علنا بطريق بيع وتوزيع كتب وجرائد ونشرات مطبوعة وغير مطبوعة والقاء مقالات في المحال والمحافل العمومية وبواسطة اشهار رسوم وتصاوير ، وهذه الكتب والجرائد والنشرات والمقالات والرسائل الأخرى تحوى أفكارا ثورية وأمورا تخالف مبادئ الدستور المصري الأساسية ومن شأنها تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية مثل إلغاء الملكية الفردية المقرر في دستور الدولة واستبداله بنظام شيوعي بطريق الثورة والتهديد ، وانهم ألفوا لذلك حزبا سموه الحزب الشيوعي المصري التابع للدولية الشيوعية الثالثة . وقد عمل ذلك الحزب على مقتضى شروط تلك الدولية وبناء على تعاليمها التي ترمى إلى إلغاء الملكية الفردية ومصادرة الأملاك من أصحابها وحجزها عنهم وغير ذلك بطريق القوة والتهديد والطرق الأخرى الفه مشروعة ، وأخذ الحزب ينشر دعوته الضارة المذكورة بالطرق العلنية المختلفة بين العمال وصغار الفلاحين وغيرهم (١١٦) .

وقد جرت محاكمة المتهمين أمام محكمة جنائيات مصر في يوم ٩ يناير ١٩٢٦ ، وحضر عنهم بعض كبار المحامين ، فقد حضر توفيق دوس باشا عن شارلوت روزنتال ، ووهيب دوس بك عن سكالاريوس يناكاكيس ، كما حضر زهير صبرى عن بعض المتهمين (١١٧) . ومن طريف ما دافع به زهير صبرى عن المتهمين قوله بأن الشيوعية لا يعاقب عليها وليس فيها

ما يعاقب عليه ، واستند لمواد القانون وقال لماذا لا يحاكم جماعات المبشرين الذين يجيئون من أمريكا ، مع أن الدستور نص على أن دين الدولة الاسلام ؟ (١١٨) . وقد استدعى للشهادة أمام محكمة الجنايات محمد عبد الله عنان وسلامة موسى والدكتور على العناني ، وكان الأول يعمل محررا بجريدة السياسة والثاني يعمل محررا بجريدة البلاغ . كما استدعى للشهادة أيضا جوزيف روزنتال (١١٩) . وقد جرت محاكمة المتهمين بصفة سرية بناء على طلب النيابة (١٢٠) .

وفي يوم ١٩ يناير ١٩٢٦ أصدرت محكمة الجنايات حكمها في قضية الشيوعية ويقضى بما يأتي :

أولا - معاقبة كل من قسطنطين هاليس (أفجيدور) وشالوم بولاك (الذي كان منزله مركزا للحزب الشيوعي في القاهرة) والتونين بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

ثانيا - معاقبة رفيق جيسور والشيخ شاكر عبد الحليم (طالب بالأزهر) والهامي أمين (وهو مخزن في بالسكة الحديد) بالسجن لمدة سنة واحدة .

ثالثا - الحبس لمدة سنة واحدة على شمعان حافظ .

رابعا - براءة الباقيين ومن بينهم شارلوت روزنتال (١٢١) .

وقد كتبت جريدة الأهرام في مقالها الافتتاحي يوم ٢٠ يناير ١٩٢٦ تعليقا على هذا الحكم أبرزت فيه ملاحظتها بأن الأشخاص الذين حكم عليهم بالعقوبة الكبرى هم ثلاثة أجانب غريباء عن البلاد ، وقالت ولا شك أن القضاء وجد من التحقيقات الدقيقة أنهم الفاعلون الأصليون وأنهم هم الذين حلوا مكروب الشيوعية الى البلاد وغرروا بنفوسهم آخر من أهله وسكانه . ثم قالت : « على أن كل هذا يجب ألا يمنع مصر من أن تواظب على اتخاذ جميع التدابير التي تحتاط بها من تسرب دعاة الشيوعية مرة أخرى الى أراضيها ، فهي معاملة بحركة شيوعية في فلسطين ، وقد ثبت أن دعاة الشيوعية في مصر وفلسطين على صلة فيما بينهم ، وإلى جانبها من القرب حركة شيوعية قوية في تونس ، وفي الجنوب مركز للشيوعية يدير أموره قنصل البلاشفة في جدة ، ويثبت منه الرسل والدعاة في معظم أنحاء الشرق القريب ويتصل بموسكو على الدوام ببريد خاص ينقل أسرار الدعوة الشيوعية (١٢٢) » .

وقالت اننا لا نفشى سرا مكتوما اذا قلنا ان للشيوعية في مصر غرضاً مزدوجاً ، فهي تريد من مصر أولاً مثلاً تريد من كل بلد ذى نظام قائم على مبدأ الملكية ورأس المال ، وتريد منها فوق ذلك أن تكون قاعدة لتهديد الامبراطورية البريطانية . فهذا الغرض المزدوج يستدعى تعاوناً بين السياستين المصرية والبريطانية لمكافحة هذا الخطر ، ويظهر للانجليز جلياً مقدار ما يأمنون عليه من المصالح العظيمة متى كان النظام الحالى مؤيداً ، وكانت الأمة راضية آمنة .

« لماذا قلنا ان الشيوعيين يريدون أن يهاجموا مصر طمعا في مكافحة النظام السائد في مصر وفي مهاجمة الامبراطورية البريطانية في وقت واحد ، فكاننا نحذر السياستين المصرية والبريطانية معا ونحتمها على إقامة سور منيع أمام هذا الخطر ، فنقول لمصر ان عين الادارة يجب أن تكون ساهرة على الدوام لمراقبة الذين يتسربون بطرق مختلفة لنشر مبادئ البلشفية ، ونقول للانجليز ان أعظم معونة يستطيعون أن يقدموها لمصر في هذا العمل الشاق ، ألا يفضلوا هذه الأمة ولا يجعلوا فريقاً مهما يكن قليلاً من أبنائها تسول له نفسه أن يرتقى في أحضان الشيوعية طمعا في التخلص من نير الأجنبي . . وان أسوأ خدمة يؤديها السياسة البريطانيون لبلادهم في نظرننا هي أن يكون في هذه البقعة التي يمر فيها وريد الامبراطورية عيش للشيوعية تبيض فيه موسكو وتفرخ ويكون نقطة الخطر الحقيقي على طريق المواصلات بين أجزاء الامبراطورية » .

حركة ١٩٢٨

بعد الحكم الذي صدر في قضية الشيوعية في ١٩ يناير ١٩٢٦ ، جرت عدة محاولات لحياء النشاط الشيوعي . ولكنها كانت محاولات اجنبية تقوم على عناصر يونانية وإيطالية ، وان تلقت تأييداً من أفراد قليلين من الشبان المصريين الذين تلقوا تعليمهم في موسكو وعادوا الى مصر ليشيروا بالدعوة الشيوعية فيها . وقد بدأت هذه المحاولات في عام ١٩٢٧ بصفة ضعيفة ، ثم اشتدت في النصف الأول من عام ١٩٢٨ كجزء من حركة عالمية كانت تشمل عدداً من بلدان آسيا وأوروبا في ذلك الحين .

وكما حدث في عام ١٩٢٥ ، كان مراسلو الصحف الانجليزية في

مصر أول من أحس بتزايد النشاط الشيوعي في البلاد ، وأول من رفعوا عقائدهم بالدعوة الى مكافحته . ففي أوائل مايو ١٩٢٨ كتب مراسل « التايمز » في القاهرة مقالا نبه فيه الى أن « الدعوة الشيوعية عادت تسرى في مصر مسرى سريعا ، وأنها ستلعب دورا خطيرا في المستقبل القريب ان لم تتخذ احتياطات حازمة لقمعها » ، ثم قال انه في عام ١٩٢٧ « حاول بعض اليونانيين والاطاليين نشر هذه المبادئ من جديد ، ولكن مدبري الحركة فضلو انتظار تعليمات جديدة ، ويظهر أن النشاط قد بدأ يسب فيهم من جديد . وقد عاد من موسكو أخيرا شبان مصريون بحثوا اليها على نفقة السوفييت حيث تلقوا هناك المبادئ في موسكو ، وهؤلاء دعاة قادرون سينظمون (بروباغندا) ناجحة . ومن المحتمل أن تستمر هذه البعثات في السنوات القليلة القادمة ، فمن الضروري أن تنشط السلطات المصرية لمراقبة حركات هؤلاء الطلبة التي ينظمها السوفييت في اوديسا وغيرها من الموانئ الشرقية » ، ثم قال : « وما يزيد مهمة السلطات المصرية صعوبة ومشقة أن فلسطين مركز قوى للشيوعية ، فهي بمثابة حلقة اتصال بين موسكو والقاهرة » .

وفي يوم ٨ مايو ألقت حكومة النحاس باشا القبض على واحد وعشرين من دعاة الشيوعية في مصر وصادرت مطبعة كانوا يطبعون عليها منشوراتهم (١٣٣) . وكان هؤلاء المقبوض عليهم جميعا من اليونانيين والاطاليين ، ولم يكن بينهم مصري واحد (١٣٤) . وقد أثار هذا الحادث تهليل الصحف الانجليزية حتى لقد أبدى الدكتور محمد أبو طائلة تخوفه من أن تعتبر الحكومة البريطانية « مكافحة الشيوعية » في مصر تحفظا خامسا يضاف الى حماية الأجانب والتحفظات الأخرى ! ، ثم قال : « ولكن مهما هولت الصحف الانجليزية فلا تستطيع أن تنكر أن الواحد والعشرين شخصا الذين قبض عليهم هم جميعا من الأجانب ، وليس بينهم مصري واحد » ، وقد أهاب بالحكومة أن تواصل السير في مقاومة البلشفية بعد أن اتضح اهتمام أقطابها بنشرها في مصر والهند والشرق الأدنى ، وقال : « ولعلها تزيد رقابتها على الأجانب الوافدين من فلسطين خاصة ، فقد سرت أفكار الشيوعية بين المهاجرين الذين استعمروها حديثا وصاروا رسل البلشفية الى هذه البلاد ، والصلة بين روسيا والشرق » .

ثم ذكر أن بعض الأجانب الذين يعملون في المصانع والمشروعات القائمة في مصر قد أفضمت نفوسهم بالخيالات الشيوعية ، فصاروا دعاة لها بين زملائهم من المصريين والأجانب ، فهم لذلك أهل للرقابة والمخدر . ومن المصريين أيضا أفراد قلائل غرهم رونق المبادئ الشيوعية وحسن طلائها

أو دفنهم الحاجة الى أن يبيعوا أنفسهم للبلاشفة ويصبحوا ماجوريهم في مصر ، ومنهم شبان يتلقون التعاليم البلشفية في جامعة موسكو (١٢٥) .

وقد ربطت جريدة السياسة بين النشاط الجديد في مصر والنشاط الشيوعي الواسع النطاق المنطلق في بلدان آسيا وأوروبا في ذلك الحين فقالت : « في حوادث الأيام الأخيرة ماينهض على أن الشيوعية تقوم بوثبة في سبيل بث الدعوة الثورية . والظاهر ان هذه الوثبة عامة تشمل البلدان التي تأنس فيها الشيوعية ميدانا للعمل ، وليس بعيدا أن مصر إحدى هذه الميادين ، وانها وثبة محكمة مدبرة تجمع بينها وحدة الوحي والحطط والمناورة للمادية والمعنوية . وليس من المصادفة في شيء أن تتعاقب الثورات الشيوعية من اليابان في أقصى الشرق الى فرنسا وبريطانيا في أقصى الغرب في فترة واحدة وفي ظروف متماثلة : ففي لتوانيا وفنلندا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا واليونان واليابان ، نشطت الدعوة الشيوعية في الأسابيع الأخيرة وظهرت بأشكال مختلفة تناسب ظروف كل بلد - اتخذت مظهر الثورة والعنف في لتوانيا وفنلندا والنمسا والمجر ، ومظهر الدعوة القوية في بريطانيا واليابان .» وقد بدأت هذه الحركة الجديدة منذ ثلاثة أشهر في النمسا حيث أسفرت تدابير الشيوعية عن ثورة عنيفة كادت تسقط الحكومة ولم تخمد إلا بعد جهود عنيفة .» ولم تمض أسابيع على الثورة النمساوية حتى اكتشفت في فيينا وفي بودابست مؤامرة شيوعية جديدة هي التي جاءتنا بأخبارها الأنباء الأخيرة ، وفيها يقصد البلاشفة أيضا إسقاط الحكومة المجرية القائمة وإقامة حكومة سوفيتية ، وفيها أيضا يمثل اسم بيلاكوف ورفاقه القنصل . واكتشفت الحكومة الفنلندية والحكومة اللتوانية ، كل في نفس الوقت مؤامرة شيوعية خطيرة لقلب الحكومة القائمة . وفي فرنسا اشتدت الدعوة الشيوعية ، وضاعف الحزب الفرنسي الشيوعي جهوده في بث دعوة التمرد في الجيش والبحرية ، واشتدت الحكومة من جانبها في مطاردة الشيوعية وحوكم جماعة من النواب الشيوعيين وألقوا في السجن . وفي بريطانيا اكتشفت في أيرلندا أسلحة مهربة . واعتقد أنها قلمة الشيوعيين وثارت لذلك ضجة في مجلس العموم ، ويبدو الحزب الشيوعي البريطاني نشاطا جديدا ، ويعتزم أن يضاعف جهوده في خوض المعركة الانتخابية القادمة لكي يظفر في المجلس بأكثر من نائب . كذلك اكتشفت الحكومة اليابانية في نفس الوقت مؤامرة شيوعية خطيرة ، وظهر من التحقيق أن للحزب الشيوعي الياباني صلة مباشرة بالدولية الشيوعية .

« وهكذا نرى ربح الشيوعية تعصف في أندلساء مختلفة من أقصى العالم الى أقصاه ، ويعيد - كما قدمنا أن يرجع اتحاد هذه الغورات وفي الظروف والأماليب والمقاصد الى الاتفاق المجرد ، فليس من ريب أنها حركة موحدة مدبرة ، وإنها ترجع كلها الى وحى واحد » (١٢٦).

على كل حال فقد انتهت مسألة المقبوض عليهم بتفهم من البلاد على أثر تدخل السلطات القنصلية لبلادهم (١٢٧) . ومنذ ذلك الحين لم تقم محاولة تذكر لاعادة تأسيس الحزب الشيوعي المصري .

أسباب ضعف الحركة الشيوعية والاشتراكية في مصر

هكذا فشلت الحركة الشيوعية في تثبيت أقدامها في التربة المصرية . وكان هذا الفشل مثارا لأسف وتعليق المصادر السوفيتية ، فمن وجهة نظر هذه المصادر - كما يقول لأكور - « كانت الحالة الثورية في مصر تنضج يوما بعد يوم ، فالوفديون ، مع أن يسلمهم السلطة ، لم ينجزوا شيئا ما ، فهناك أزمة زراعية تتأزم من يوم لآخر ، وهناك من يعتقد أن الجماهير متعبة لحاربة المستعمرين الأجانب ورجال الاقطاع المحليين ونفوذ الوطنيين الفاسدين . إذن فكل عناصر الوضع الثوري كانت متوفرة باستثناء عنصر واحد هو القوة التي تفجر الثورة . ماهي إذن أسباب هذا الضعف المؤسف في الشيوعية المصرية ؟ ان فيجودور . وهو ذو خبرة مباشرة بشئون مصر قد حاول تفسير ذلك في سنة ١٩٣٤ قائلا : ان الشيوعيين قد أخفقوا لأن الجماهير كانت تؤمن بحزب الوفد ، ولأن معظم أعضاء الحزب الشيوعي كانوا من الأجانب ، كما أن الشيوعيين المصريين ، عسيانا منهم لتعليمات الكومنترون ، قد رفضوا انشاء حزب شيوعي غير مشروع ، وتمسكوا بأوهام وجوب تأمين شكلية مشروعية نشاطهم ، كما أن اتصالاتهم بالفلاحين كانت ضعيفة ، بينما شلت الاعتقالات المستمرة الحزب فلم يستطع الا بمساعدة الكومنترون أن يعيد انشاء منظمة شيوعية » (١٢٨) .

وهذا الذي ذكره فيجودور صنيح^{٥٠} ومع ذلك فيمكن أن نعزى ضعف الشيوعية والاشتراكية في مصر الى أسباب يتعلق بعضها بكيان الحزب نفسه ، والبعض الآخر يتعلق بالظروف التي أحاطته . فقيما يتعلق بكيان الحزب ، فقد رأينا كيف تميزته الخلافات الأيديولوجية بين حين وآخر ، فقد طرد منه أولا الاشتراكيون الغابيون (سلامة موسى ورفاقه) ، ثم طرد منه الشيوعيين المربون الذين لا يريدون أن يلتزموا بالمبادئ الواحدة والعشرين

أو بحرفيتها ويرفضون من ثم الالتحاق بالكومنترن (روزنتال وأحمد المدهني ، ثم خرجت منه بعض العناصر الشيعوية) الحزب الاشتراكي السوري اللبنياني (. وهكذا أنخس الحزب بالجراح ونزفت منه الكثير من الدماء الاشتراكية المعتدلة والمتطرفة .

ولقد رأينا كيف أقصى للثقفون الوطنيون من قيادة الحزب بحجة إن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين . على أن العناصر العمالية الوطنية التي كانت موجودة بالحزب والتي تمرست بالنضال ، لم تكن على درجة من الكفاية والوعي والثقافة بما يؤهلها للقيادة ، فقد أبدت رعونة وتطرفاً بالالتجاء إلى الكومنترن والالتحاق به واعتناق مبادئه الثورية رغم علم ملامتها للبيئة المصرية ، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرحلية التي كانت تمر بها ، ومع ذلك فإن هذه العناصر أبدت ضعفاً وجبناً عندما تلتقت أول ضربة حقيقية على يد سعد زغلول ، فقد انسحبت من الحركة ولم يعد أحد يسمح بها . وفي الوقت نفسه لم يكن هناك صف ثان يتقدم إلى مكان الصدارة بعد اختفاء الصف الأول ، ولهذا انحلست الحركة ولم تستطع أن تستأنف نشاطها إلا عندما أخذ الكومنترن يمولها بالعناصر الأجنبية .

وفي الحقيقة أن التطرف الذي أبداه الحزب بطرد الاشتراكيين الفابيين أولاً ، وبالاتحاق بالكومنترن وطرد روزنتال ثانياً ، ثم الرعونة التي أبداه باصطدامه بوزارة سعد زغلول في مستهل عهدهما بالحكم ، قد أدى إلى إجهاض الحركة الاشتراكية في مصر ، فقد صبغها بصبغة ثورية عنيفة استغزت لمحاربتها كل القوى الوطنية في مصر ، بما فيها القوى الاشتراكية نفسها - كما رأينا - وفي الوقت نفسه كان الحزب أضعف من أن يرفع لواء الثورة الشيوعية أو حتى يرفع علم المقاومة ضد أية إجراءات بوليسية تلحق به .

هذا فيما يتعلق بكيان الحزب . أما فيما يتعلق بالظروف التي أحاطت به ، فيلاحظ أن الحزب لم يكن يستطيع أن يجد موطناً لقدمه في الريف المصري ، حيث توجد الغالبية الجماهيرية الكبرى ، لأن البيئة الريفية بما فيها من جهل وتأخر ومعتقدات استسلامية تسود نفوس الفلاحين ، كانت جبهة منيعة تستصحب على أئمة الدعاة القادرين . ويضك كثيراً في أن الحزب كان لديه أحد منهم . ثم إن خصومه كانوا يحاربونه بأقوى سلطان على النفوس ، وهو الدين ، وهذا ما جعل بعض الكتاب ، مثل الدكتور أبي طائلة يعتبر أن مصر في شبه وقاية من الشيوعية : « لأنها

زراعية ، ولا تروح الأفكار الاشتراكية فى البلدان الزراعية عادة ، ولأن الدين الاسلامى يحمى الملكية الفردية وينافى المبادئ الشيوعية (١٢٩) .

ومما لا شك فيه أن وجود الاستعمار البريطانى ، بما كان يمثلته من حماية الاحتكارات والاستثمارات الأجنبية فى البلاد ، كان عاملا قويا فى مقاومة الأفكار الاشتراكية فى مصر وتشديد المقاومة الحكومية ضدها . وقد رأينا كيف كان مراسلو الصحف الانجليزية أول من كان يرفع صيحة التحذير من النشاط الشيوعى ويدعو الحكومة لمقاومته بكل قوة ، كما رأينا كيف هاجمت جريدة الاجيشان جازيت الحزب الاشتراكى المصرى عند ظهوره ، رغم ما أعلنه من التزامه بمبادئ الاشتراكيين الانجليز . وفى عام ١٩٢٥ عندما أدلى وزير الداخلية البريطانى بحديث قال فيه ان الحكومة البريطانية باتت شديدة الاهتمام « بمكافحة هذه الحشرة الموقرة التى تنخر فى قلب السنديانة » ، تنبأت الاهرام بأن الحكومة المصرية سوف تشدد مكافحتها للشيوعية بعد ذلك (١٣٠) .

كل هذه أسباب عاقت وأضعفت نمو الحركة الاشتراكية بوجه عام والحزب الشيوعى بوجه خاص . على أن أقوى هذه العوامل دون جدال ، هو وجود الوفد ، الذى كان حائطا منيعا فى وجه أية حركة أخرى مهما كانت مبادئها ، وذلك لشدة التصاق الجماهير به والتفافها حوله . ولقد أدرك الكومنترون هذه الحقيقة ، ففي المؤتمر السادس عام ١٩٢٨ قال ان أكبر خطر على الحركة النقابية فى مصر انما هو فى سيطرة الوطنيين البورجوازيين على نقابات العمال . وبدون نضال حاسم ضد نفوذهم ، فان احتمال قيام تنظيم طبقي حقيقى للصالح يعتبر أمرا مستحيلا (١٣١) .

ولكن الكومنترون قد دلل بهذه الدعوة ضد الوفد على قصور شديد فى فهم حقيقة الموقف فى مصر ، ذلك أن فرصة النجاح الوحيدة للحركة الاشتراكية لم تكن فى محاربة الوفد فى ذلك الحين ، وانما فى التسلل اليه والعمل من داخله ما أمكن ، لأن أى عمل من خارجه كان يعتبر مقضيا عليه بالفشل . وفى الواقع أن اغفال هذه النقطة ليس مسئولا فقط عن فشل الحركة الاشتراكية ، وانما كان مسئولا أيضا عن وقوف الوفد عقبة فى وجه أى تغيير اجتماعى راديكالى ، وهو الموقف الذى أراد الالتزام به بعد ثورة ٢٣ يوليو أيضا ، وكان السبب المباشر فى الاطاحة به .

حواشي الفصل العاشر

التيارات اليسارية

في

الحركة الوطنية

- ١ - الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٢ - الرافعي : محمد فريد ص ١٢٥ - ١٣٦
- ٣ - دكتور محمود عزى : خبايا سياسية ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٢ (سلسلة كتب للجميع)
دكتور هيكل : المرجع السابق ج ١ ص ٨٠ ، ٨١
- ٤ - الديمقراطية : تاريخها ، تطورها ، أثرها في مختلف نواحي الحياة : سلسلة معاضرات في الديمقراطية ومظاهرها ، لنتخبه من قادة الراى في مصر ، عنى بنشره لسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ ، معاصرة للاستناد قبل مرهم بعنوان « ال الديمقراطية في الحياة الاقتصادية » ص ٢٨
- ٥ - Colombe, Marcel : L'Evolution de l'Egypte, 1924-1950, (Paris 1951), p. 189.
- ٦ - Laqueur, Walter Z. : Communism and Nationalism in the Middle East. p. 31 (New York, 1956).
- ٧ - أحمد حافظ عوض : تحية الرئيس في منفاه ص ١٢٧
- ٨ - أحمد فاسم جودة : الترميمات ، خطاب وبيانات صاحب المالى ،كرم فييد باشا من فجر النهضة المصرية الى اليوم ص ١٧٦ ، من البيان الذى القاه كرم باشا تقديمًا لبيزائية الدولة ١٩٤٢
- ٩ - دكتور راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الاخير في مصر ص ٨١
- ١٠ - أحمد فاسم جودة : المرجع السابق ص ١٨٠ خطبة كرم باشا السالفة الذكر
- ١١ - نفس المصدر ص ١٨١
- ١٢ - مايوسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٨٩

١٢- لاقور : المرجع السابق ص ٣١

١٤- الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤

١٥- نفس المصدر من شهادة روزنتال

١٦- نفس المصدر في ٤ أغسطس ١٩٢٢ من مقال لسلامة موسى

١٧- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤ من شهادة روزنتال

١٨- نفس المصدر في ١٧ أغسطس ١٩٢١

١٩- نفس المصدر في ١٩ أغسطس ١٩٢١

٢٠- لاقور : الانعقاد السوفيتي والشرق الأوسط ص ١٢٢ ، ٦٠ ، ٧٤ (طبعة بيروت)
الترجمة العربية .

٢١- الأهرام في ١٢ مارس ١٩٢٤

٢٢- نفس المصدر في ١٤ ديسمبر ١٩٢١

٢٣- نفس المصدر في ١٢ يولية ١٩٢٢

٢٤- نفس المصدر في ٧ ، ١٣ مارس ١٩٢٤ ، ٢٩ يولية ١٩٢٢

٢٥- نفس المصدر في ٤ أغسطس ١٩٢٢

٢٦- نفس المصدر في ٣ يناير ١٩٢٣

٢٧- نفس المصدر في ١٨ أكتوبر ١٩٢١

٢٨- نفس المصدر في ٢١ ، ٢٢ يوليو ١٩٢٢ .

٢٩- نفس المصدر في ٤ أغسطس ١٩٢٢

٣٠- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤

٣١- نفس المصدر في ٣ و ٩ يناير ١٩٢٣

٣٢- نفس المصدر في ١٢ يوليو ١٩٢٢

٣٣- نفس المصدر في ١١ أغسطس ١٩٢٢

٣٤- نفس المصدر في ١٢ يوليو ١٩٢٢

٣٥- نفس المصدر في ١٤ يوليو ١٩٢٢

٣٦- نفس المصدر في ٣ أغسطس ١٩٢٢

٣٧- نفس المصدر في ٩ ، ٤ ، ١٩ أغسطس ١٩٢٢

- ٢٨- نفس المصدر في ١١ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٢
- ٢٩- نفس المصدر في ٢ أكتوبر ١٩٢٢
- ٣٠- نفس المصدر في ٩ ديسمبر ١٩٢٢
- ٣١- نفس المصدر في ٩ ديسمبر ١٩٢٢
- ٣٢- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٣٣- نفس المصدر العدد ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ مارس ١٩٢٤
- ٣٤- لاور : الرجوع السابق ص ١٠٦ حاشية ١
- ٣٥- لاور : الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط ص ٢٣
- ٣٦- الأكرام في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٣٧- نفس المصدر والعدد
- ٣٨- نفس المصدر والعدد
- ٣٩- فؤاد محمد شبل : المستور السوفيتي ص ٥٥ (١٩٤٨) وجون ويشيتار جوليوود : التاريخ الحزب الشيوعي السوفيتي ص ١٧٠ (بيروت)
- ٤٠- الأكرام في ١١ يناير ١٩٢٣
- ٤١- نفس المصدر في ٤ ، ٥ ، ٦ يناير ١٩٢٣
- ٤٢- نفس المصدر في ٨ يناير ١٩٢٣
- ٤٣- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٤٤- لاور : الرجوع السابق ص ٣٤ - ٣٥
- ٤٥- الأكرام أول يوليو ١٩٢٤
- ٤٦- نفس المصدر في ٨ مارس ١٩٢٤ من بيان لسلامة موسى بنشوان « الاشتراكية والشيوعية وتاريخهما في مصر »
- ٤٧- نفس المصدر في ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ فبراير ١٩٢٣
- ٤٨- نفس المصدر في ٢١ مارس ١٩٢٣
- ٤٩- نفس المصدر في ١٤ ، ١٧ مارس ١٩٢٣
- ٥٠- نفس المصدر في ١٩ مارس ١٩٢٣
- ٥١- نفس المصدر في ١٩ ، ٢٠ مارس ١٩٢٣
- ٥٢- نفس المصدر في ٢٢ مارس ١٩٢٣

- ٦٥- نفس المصدر في ٥ يونية ١٩٢٣
- ٦٦- نفس المصدر في ٢٦ أبريل ١٩٢٣
- ٦٧- نفس المصدر في ٥ يونية ١٩٢٣
- ٦٨- نفس المصدر في ٢١ يونية ١٩٢٣
- ٦٩- لاور : الشيوعية والقومية في أشرق الأوسط ص ٣٦
- ٧٠- الأهرام في ٢٦ مايو ، ١١ يونية ١٩٢٣
- ٧١- نفس المصدر والعقد
- ٧٢- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ص ٥
- ٧٣- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤
- ٧٤- نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤
- ٧٥- نفس المصدر في ٦ مارس ١٩٢٤
- ٧٦- الجزيرة : الرجوع السابق ص ٨٥
- ٧٧- الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٧٨- نفس المصدر في ١٢ مارس ١٩٢٤
- ٧٩- نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤
- ٨٠- نفس المصدر في ٦ مارس ١٩٢٤
- ٨١- نفس المصدر في ٥ مارس ١٩٢٤
- ٨٢- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤
- ٨٣- نفس المصدر في ١٣ مارس ١٩٢٤
- ٨٤- نفس المصدر في ١٣ مارس ١٩٢٤
- ٨٥- نفس المصدر في ١٩ ، ٢٠ مارس ١٩٢٤
- ٨٦- نفس المصدر في ٢٠ مارس ١٩٢٤
- ٨٧- نفس المصدر في ١٨ مارس ١٩٢٤
- ٨٨- نفس المصدر في ١٠ ، ١١ مارس ١٩٢٤
- ٨٩- نفس المصدر في ١٨ مارس ١٩٢٤
- ٩٠- نفس المصدر في ١٩ أبريل ١٩٢٤

- ٩١- نفس المصدر في أول يولية ١٩٢٤
- ٩٢- نفس المصدر في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤
- ٩٣- نفس المصدر في أول أكتوبر ١٩٢٤
- ٩٤- نفس المصدر في ٧ أكتوبر ١٩٢٤
- ٩٥- نفس المصدر في ٢٤ مارس ١٩٢٤
- ٩٦- نفس المصدر في ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ سبتمبر ١٩٢٤
- ٩٧- نفس المصدر في ٢ يونيو ١٩٢٥ ، ١٤ يناير ١٩٢٦
- ٩٨- دكتور محمد إنييس : الرجوع السابق ص ٢٢ - ٢٩
- ٩٩- نفس المصدر ص ٢٢ - ٢٩ ، ٣٠ - ٣٢
- ١٠٠- الأهرام في ٢ يونيو ١٩٢٥ ، ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١٠١- نفس المصدر في ١٥ أغسطس ١٩٢٥
- ١٠٢- السياسة في ٥ يوليو ١٩٢٥ ، الأهرام في ٣ يونيو ١٩٢٥ ، لاكوز : الانحصار السوفيتي ٠٠ ص ١٠٥
- ١٠٣- الأهرام في ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١٠٤- نفس المصدر في أول مايو ١٩٢٥
- ١٠٥- نفس المصدر في ١٧ يونيو ١٩٢٥
- ١٠٦- نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١٠٧- نفس المصدر في ٣ يونيو ١٩٢٥
- ١٠٨- نفس المصدر
- ١٠٩- نفس المصدر في أول يونيو ١٩٢٥
- ١١٠- نفس المصدر في ١٨ يونيو ١٩٢٥
- ١١١- نفس المصدر في أول أغسطس ١٩٢٥
- ١١٢- نفس المصدر في ١٦ يونيو ١٩٢٥
- ١١٣- نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١١٤- نفس المصدر في ٢ يونيو ، وأول أغسطس ١٩٢٥
- ١١٥- الأخبار في ٢٩ أغسطس ١٩٢٢ من مذكرات سمع زغلول بتاريخ ٤ يونيو ١٩٢٥

- ١١٦- السياسة في ١٠ سبتمبر ١٩٢٥
- ١١٧- الأهرام في ١١ يناير ١٩٢٦
- ١١٨- السياسة في ١٤ أغسطس ١٩٢٥
- ١١٩- الأهرام في ١١ يناير ١٩٢٦
- ١٢٠- نفس المصدر في ٨ يناير ١٩٢٦
- ١٢١- نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦ ، السياسة في ٥ يوليو ١٩٢٥
- ١٢٢- يذكر لاكور أن ابن السمود كان يلقى الكثير من الطلف من السياسة السوفيتية في أواسط العشرينات ، وكانت هذه السياسة في ذلك الحين كثير حكمه للبحار شرية لأزبد من أجل استقلال المنطقة وتطويرها كطورا حرا (لاكور : المرجع السابق ص ٧٨) احمد شفيق : الحقبة الرابعة ص ٥٤٥ - ٥٤٦ عن السياسة في ٧ مايو ١٩٢٨
- ١٢٣- نفس المصدر ص ٥٤١ عن البلاغ في ٩ مايو ١٩٢٨
- ١٢٤- مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٩٥
- ١٢٥- احمد شفيق ص ٥٤٢ - ٥٤٣ ، عن البلاغ في ٩ مايو ١٩٢٨
- ١٢٦- نفس المصدر في ٥٣٧ - ٥٤٠ عن السياسة في ٨ مايو ١٩٢٨
- ١٢٧- مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٩٥
- ١٢٨- لاكور : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ص ١٢١
- ١٢٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٤ عن البلاغ في ١٩ مايو ١٩٢٨
- ١٣٠- الأهرام في ١٦ ، ١٧ يونيو ١٩٢٥
- ١٣١- لاكور : الشيوعية والقوية في الشرق الأوسط ص ٣٩

الفصل الحادي عشر

المعركة الدستورية الاولى

نوفمبر ١٩٢٤ - يونيو ١٩٢٨

(١) الملك الرجعى

كيف بدأ الميثاق بالستور ، وكيف بدأ الانحراف بحياة مصر الدستورية؟

كان الموقف بعد استقالة سعد باشا تحت الضغط البريطانى يستدعى وقوف جميع السياسيين صفاً واحداً للمقاومة الخطر الداهم الذى يهدد البلاد . وقد أفسح سعد باشا الفرصة لذلك عندما صرح فى مجلس الشيوخ (جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) بعد قبول استقالته قائلاً : « انى وزملائى مستعدون بكل اخلاص لأن نؤيد فى مجلس النواب الذى نحن أعضاء فيه ، كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . ليس فىنا عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة ، فاننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد من يؤيد هذه المصلحة » (١)

وفى تلك الاثناء استقدم الملك فؤاد زيور باشا ، وعهد اليه بتولى الوزارة ، وكان زيور باشا يشغل اذ ذاك منصب رئيس مجلس الشيوخ ، وكان فى نظر الناس وفدياً ، فتألفت وزارته ومن بين أعضائها أحمد محمد خشبة بك وكيل مجلس النواب الوفدى ، وعثمان محرم بك وكيل وزارة الاشغال ، وكان معروفاً بميوله الوفدية (٢) . وبهذا بدت الوزارة أشبه بخط دفاع ثان للحركة الوطنية ، وامتداداً ومعتلاً لوزارة الوفد ، وكان يمكن للبلاذ فى عهدها أن تتخطى الأزمة الخطيرة دون كثير من الحسائر لو ارتفع زعماء المعارضة بأنفسهم الى مستوى الخطر ، ولو غلب الملك فؤاد مصلحة بلاده على مصلحته الشخصية . ولكن الحوادث التى جرت دلت على أن مصلحة مصر كانت فى المقام الثانى فى خاطر القصر وزعماء المعارضة ، وأن الرغبة فى الثار واحتلال الفراغ الذى خلفته الوزارة الدستورية ، كان فوق الرغبة فى انقاذ البلاد من مخبتها الخطيرة .

وتكشف مذكرات الدكتور هيكال الكثير فى هذا السبيل ، مما كان محل انتقاده شخصياً ، رغم انه كان فى ذلك الحين يتولى دفة جريدة

«السياسة» - فيذكر كيف انتهز صدقي باشا الفرصة ليقبل الحكم على انقراض النظام البريطاني ، بعد أن كان شريكا مع ثروت باشا في تأييده . وكيف انتقل زيور باشا من ممسك الوفد الى ممسك محاربي الوفد ، وكيف رأى « ابتهاجا في صفوف الاحرار المستورين » لسقوط الوزارة الدستورية يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم . وكانت حجتهم انا قاسمينا من حكومة الوفد ظلما وعننا اشد الظلم والعتى ، وأن طفيان البرلمان فى عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثا فى عبث (٣) .

وهكذا تحولت المعركة ضد الانجليز الى معركة ضد الوفد والشعب الذى يستند ، وشغل القصر وزعماء المعارضة عن مصلحة البلاد فى تلك اللحظة الشديدة المخرج باثارة الحصومة الحزبية وتفتيت الموقف الداخلى . وعندى أن ما ساعد هذه القوى المادية للوفد على اجترار فعلتها أمرين هامين : الأول ، الصدى العظيم الذى أحدثه مقتل بريطاني كبير له مركز السردار لى ستاك ومكانته ، وما تبعه من سقوط أول وزارة دستورية تحت ثقل اعتداء بريطاني جسيم على استقلال البلاد ، فقد ساد البلاد ذهول مفاجيء وأصيب بخذلان وقتى ساعد عليه أن سعد زغلول نفسه وقد أدرك جسامته الخطر ، دعا الشعب فى يوم استقالته الى الهدوء والبعد عن العيش قائلا : « ان الموقف دقيق جدا ، وإن المظاهرات ليست فى مصلحة البلاد » ، ثم نصح جموع الطلبة الذين أضربوا عن دروسهم فى اليوم التالى بالعودة الى دروسهم « لأن فى هذا مصلحة البلاد » (٤) بهذا كانت الحالة النفسية للشعب مشبعة لقوى الرجعية والانتهازية على التسلل الى الميدان ومحاولة البطس بالوفد . ويلاحظ أن هذه الحالة النفسية نفسها قد استفاد منها الجانب البريطاني ، فقد برر اللورد النبى تسرعه فى تقديم انذاره دون الرجوع الى تعليقات حكومته ، بأن رأى الصام المصرى ، « كان مهيبا لتلقى إجراءات صارمة فى ذلك الوقت » وقد سبقت الاشارة الى ذلك .

أما الأمر الثانى الذى شجع هذه القوى المعارضة على القيام بدورها فهو أنه كان تحت يدها فى ذلك الوقت ، وللمرة الأولى والأخيرة ، قضية تستحق الجدل تستطيع أن تدفع بها أمام رأى العام وتدعوه للفصل فيها، ألا وهي اخفاق السياسة التى انتهجتها الحكومة الدستورية والبرلمان فى تحقيق آماني البلاد ، ومستوليتها عن تطور العلاقات بين مصر وبريطانيا الى تلك الحالة السيئة التى وصلت اليها . وعندى أن هذه القضية كان من الممكن أن تلقى ما تستحق من اهتمام لدى رأى العام ، لو أن تلك

القوى المعارضة للوفد كانت تؤمن بجديتها . وتؤمن بالتالى بمصلحة البلاد ، لا بمصلحتها ، وتستمد من هذا الايمان قوة دافعة للخروج من مأزق الانذار البريطاني خوفا كريما يتيح لها الظهور بمظهر المخلص للبلاد من اخطاء وزارة الوفد ونتائجها ، ويدفع الأمة للمقارنة بين عمل كل منهما عند الاستشارة التسعيرية . ولكن استسلامها واستخذاءها امام الانجليز لشراء سكوتهم على مؤامرتها ضد الحياة الثيائية ، كان يجعل من هذه المقارنة أمرا عسير التصور ، فهل كان الشعب الا يفضل المقاومة على الاستخذاء ، والجهاد على الاستسلام ؟ وهكذا فقدت تلك القوى فرصتها الثمينة الوحيدة لكسب انتصار سياسى على الوفد ، أو على الأقل كسب رأى عام يعتد به الى جانبها ، وقضى عليها سياسيا الى الابد .

ولقد كان سقوط هذه العناصر خسارة حقيقية لانجلترا ، وقد أدرك ذلك المؤرخ الانجليزى « توينبى » الذى يلتقى اللوم على الجانب البريطانى الذى سمح بسقوط هذه القوى ، بل وأجبرها على السقوط . فيذكر أن قسوة الشروط التى فرضت على مصر فى انذار اللورد النبي كانت قاضية على أولئك السياسيين الذين أظهروا الشجاعة والوطنية ليتحملوا عبء المنصب فى تلك الظروف الحالكة ، وأن اجبار زيور باشا وزملائه على الانتحار سياسيا بقبول تلك الشروط دون تخفيف ، كان بمثابة تهديد من السلطات البريطانية دون قصد لعودة العناصر المتطرفة الى الحكم مرة أخرى (٥) .



وقد اثبتت خطة القصر لهدم الوفد على وسائل ثلاث : الوسيلة الأولى ، تحميل حكومة الوفد وبرلمانه مسئولية النتائج التى ترتبت على الانذار البريطانى . فائيا ، محاولة هدم الوفد من الداخل ، وهذا هو السبيل وراء حركة الاستقالات من الهيئة الوفدية التى سنتاولها بالايضاح . أما الوسيلة الثالثة فهى تأليف حزب للقصر يتولى امتصاص هذه العناصر الخارجة على الوفد ، ومعها شتات الانتهازيين من كبار الموظفين والضباط المحالين على المعاش والموالين للقصر ، ليتولى ملء الفراغ الذى سوف يخلفه الوفد بعد سقوطه المتوقع فى الانتخابات التى ستجرى . وهذا هو سبب قيام « حزب الاتحاد » ، أو « حزب الشيطان » كما أطلق عليه سعد زغلول . بل هو سبب سقوطه أيضا ، لأن احتفاظ الوفد بمركزه السياسى لم يترك فراغا يحتله حزب الاتحاد مما أدى الى سقوطه

وقد ظهرت هذه التوايا نحو الوفد ونحو الحياة الدستورية غلبة
تأليف وزارة زيور باشا . فقد استصدرت الوزارة مرسوما من الملك
بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا . وقد أعلن زيور باشا لمسيلب هذا التأجيل
في خطابه إلى الملك في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ ، الذي طلب فيه حل البرلمان
العصري فقال : « إن الوزارة عندما تولت الحكم ، رأت أن إشراك البرلمان
في مهمتها إعادة العلاقات العادية مع الحكومة البريطانية كان مستحيلا ،
فهذهن المجلسان الخاضعان في الواقع تمام الخضوع لما كانت الوزارة
السابقة تشغله ، كانا متضامتين تضامنا وثيقا مع تلك الوزارة في
سياستها التي أدت ، حسب تليفلت الحكومة البريطانية ، واعتراف تلك
الوزارة ، إلى تصرفات الحكومة المذكورة بعد الحادث المضمون . ولقد كان
استمرار المناقشات البرلمانية في هذه الظروف مهيجا للتخاطر مساويا
لمركز السياسي واقفا في سبيل حل الخلاف ، ولهذا كان تأجيل انعقاد
البرلمان ضرورة لا حفر منها » (٦)

قد انتقدت جريمة البلاغ الوفدية هذا القرار نقدا مرا ، فتسلطت:
« لماذا كرهت الوزارة مواجهة البرلمان ، بعد أن علمت أن سعد باشا أعلن
في مجلس النواب أنه مستعد هو وأصدقائه لتأييد كل وزارة تعمل لحكمة
البلاد ، وبينما كان يعلن ذلك كان معروفا لديه أن زيور باشا يؤلف
الوزارة الجديدة ؟ » فالوزارة قد ارتكبت خطأ ، لأنه إما أن تكون أعمالها
عما يمكن عمله اجتنابا لضرر جسيم ، وإما أن تكون هذه الأعمال في
ذاتها ضررا جسيما . فإذا كانت مما يمكن تحمله واجتناب الضرر الجسيم
فقد أثبت البرلمان في أحوال عديدة أنه لا يستع عن قبوله ، لأنه يقدر المواقف
تقدرا صحيحا ، ولدينا قبوله للمطالب الخاصة بالجريمة يرمان على أنه
ليس طائشا ولا مضطرا . . . أما أن كانت الأعمال في ذاتها ضررا جسيما
وكانت الوزارة تعتقد أن البرلمان لا يوافقها عليها ، وأنه أولى لها حينئذ
أن تؤجل انعقاده ، فكيف تستطيع أن تحمل وحدها هذه المسئولية ،
وكيف إذا طلب الانجليز منها اليوم مطالب ضارة بحقوق البلاد تحرم
نفسها من وجود البرلمان بجانبها ؟ » (٧) . على أن خطة الحكومة
الاستسلامية بإزاء الانجليز لم تلبث أن اتضحت . على النحو الذي مر
بنا . فقدم الوزيران الوفديان استقالتيهما بعد اسبوع واحد من تأليف
الوزارة ، وصرحا في الصحف بأن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان
على غير راجح ، وأنه من الأسباب التي دعتهما إلى الاستقالة .

وكان هذا بداية الحركة ، ففي يوم ٢ ديسمبر ١٩٢٤ رفع ١١٧

عضوا من النواب الوفديين الى الملك فؤاد عرضة يطالبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الاعتقاد قبل ختام السنة التي تأجل اليها ، لمعالجة تلك الحالة التي ادخلت البلاد اليها قسرا ، والنظر في التصرفات غير الدستورية التي قامت بها الوزارة . ولما لم ترد الوزارة على طلبهم هذا عادوا في يوم ٥ ، ٦ ديسمبر فكررُوا هذا الطلب وعزّزوه بأسباب أخرى منها أن يتسكن البرلمان من حماية الحرية الشخصية للمدة التي كفلها الدستور ، ولأن اذعان الوزارة لمطالب الانجليز ، وتنفيذها فعلا بعض هذه المطالب ، وشروعها في تنفيذ البعض الآخر ، مما يجعل استمرارها في سياستها يكاد يقضى على كيان البلاد وحقوقها (٨)

وكان رد التصريح على هذا الطلب بليفا ، ففي يوم ٢٤ ديسمبر صدر مرسوم يقضى بحل مجلس النواب ودعوة للتدوين الناخبين لاجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، ودعوة المجلس الجديد للاعتقاد في ٦ مارس ١٩٢٥ (٩) . وقد جاء في مذكرة المل التي بورت بها الوزارة هذا الاجراء أن « الاغلبية البرلمانية بتقديمها تلك المراض الى ذلك ، التي وجهت فيها لهذه الوزارة واعمالها ، في لغة حادة ، لوما تعدل شدته عدم صحته ، كما انها ظهرت عبارة ثابته القواعد لا يمكن أن يتقلب عليها دفاع أي اقتناع » قد اتامت « بوسائل مخالفة للمستور خلافا بين الوزارة والبرلمان لا يمكن حله الا باستقالة الوزارة أو حل مجلس النواب ، ولما كان « تصرف الاغلبية البرلمانية ليس معناه في الحقيقة الا البقاء والاستمرار عنادا في هذه الخطوة السياسية نفسها التي عرضت القضية القومية للخطر من طريق علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ، والتي أخضعت ادارة البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب ، فاستشارة الأمة في هذه الخطوة السياسية واجبة كضرورة لا مفر منها » (١٠)

ولم يلبث القصر أن أخذ في تنفيذ خطته في حسم الوفد من الداخل في مستهل عام ١٩٢٥ ، بهمة حسن نصأت باشا وكيل الديوان الملكي . فقد أخذ كثيرون من شيوخ ونواب الهيئة الوفدية يستقيلون منها ويستندون سبب استقلالهم الى « ما ذاع أخيرا من أن الحزب الوفدي تحيط به الشكوك من جهة الاخلاص الواجب لجلالة الملك » . وكان من أهم هذه الاستقالات ، استقالة محمد سعيد باشا ، فبسبب ما اشتهر به هذا الرجل من بعد النظر ، كانت استقالته توحى بقول نجم الوفد ، بينما أخذت الصحف الانجليزية تساهم في الحركة بدعاية واسعة النطاق في هذا الاتجاه ، وكان مما كتبه جريدة « التايمز » أن الوفد المصري بالرغم من

ميجارته بالولاء للعرش ، فإن جميع الدلائل تدل على أنه يسير سيرا
مضطربا الى الجمهورية (١١) .

والحقيقة أن الانجليز كانوا في ذلك الوقت يفتنون الحملة ضد الوفد
من طريقين : الطريق الأول ، مساعدة القصر والمطلق يدما تماما في هم
الوفد . وفي هذا يقول سعد باشا للكاتب المائتستر جارديان البريطانية :
« إن الحكومة ما كانت لتستطيع أن تستغف بالاستور إلا لأن البلاد
يحتلها الجنود البريطانيون ولأن الذين يرتكبون هذه الأعمال يعتقدون
أن البريطانيين سيحبسونهم من المقلب الذي يستحقونه . انكس
لاستطيعون الافلات من التهمة » (١٢) أما الطريق الثاني ، فهو محاولة
ادانة الوفد كهيئة في جريمة مقتل السردار : ففي يوم ٢٧ نوفمبر اعتقلت
السلطات العسكرية عبد الرحمن فهمي بك ومكرم عنييد عضوي مجلس
النواب ، ومحمود فهمي النقراشي ، وكيل وزارة الداخلية . وكان اعتقال
هؤلاء الثلاثة بواسطة قوة عسكرية بريطانية ، مع علم وجود حالة
الاحكام العرفية ، وبالرغم من الحصانة البرلمانية بالنسبة للاول والثاني
ما اعتبر اذانة للحكومة المصرية وللتنظيم القضائية ، ولهذا ثارت ثائرة
الرأي العام وممثل الأمة لهذا الاعتداء ، مما اضطر الحكومة للسعي في
تسليم المقبوض عليهم الى السلطات القضائية المصرية . وبعد هذا قام
اليوليس المصري ، تنفيذا للتعليمات البريطانية ، بالقبض على كل من
الاستاذ شفيق منصور ، والشيخ مصطفى القاياتي والاستاذ راجب
اسكندر والاستاذ حسن يس ، وكلهم من النواب . ولم تكتف الحكومة
لما كان لهم من الحصانة البرلمانية ، كما قبض على كثيرين غيرهم من غير
النواب (١٣) .

على أن هذه المحاولة من جانب الانجليز والحكومة ، لم تلبث أن أدت
الى عكس المطلوب منها في نفوس الشعب . فيذكر الدكتور هيكل أنها
أثارت جوا من الحلف على الوفد ، حتى عند الذين كانوا قد بدأوا يتحولون
عنه ، وأن سعد زغلول باشا قد شعر بهذا كله ، وبأن رجاله معرضون
لمستويات جسيمة ، فخرج من العزلة التي كان قد فرضها على نفسه في
قنق « مينا هاوس » عقب اعتزاله الوزارة ، ليخوض المعركة الانتخابية
التي أعلنت الحكومة موعدا (١٤) .

حزب الشيعيان

كانت الخطوة التالية أمام النصر ، بعد حركة الاستقالات من الهيئة الوفدية ، هي تأليف « حزب الاتحاد » ليخوض المعركة الانتخابية التي كان صدقي باشا إذ ذلك يدير لها طريقة الخاصة بجميع الوسائل التي تؤدي إلى سقوط الوفد . وكان صدقي باشا قد لوى إيذاء شديدا من الوفد عقب طرده منه هو ومحمود أبو النصر بك ، فكانت هذه فرصته لينتقم لنفسه انتقاما شديدا ولو على حساب الدستور . وقد استعان الملك فؤاد بشخصية موتورة أخرى من الوفد لتأليف حزبه ، وهو حسن تشات باشا الذي تعرضنا لتفاصيل النزاع بشأنه بين الملك ومحمد زغلول ، فلما هبت الريح عكس السفينة الوفدية ، وجد تشات باشا الفرصة سانحة للعمل ضد الوفد بكل ما أوتي من نشاط وقوة ، وقد أخذ ، لتأليف حزب الاتحاد ، يضم إليه كل من استقال من هيئة الوفد ، وكل ذي مطمح في الراتب السليمة من لا تؤهلهم كفاياتهم إلى ارتقاها ، وكل ضعيف الإرادة من الأعمال ، مستعلا بفوز بعض رجال الإدارة الذين وجدوا أمامهم السبيل إلى الرقي ، متوهمين بدورهم الملك لهذه الحركة التي تستهدف مناهضة الحزب الشكوك في إخلاصه للعرش (١٥) .

وقد كان نزول الملك فؤاد إلى الميدان بهذا الشكل السافر ضد الوفد ، الذي كان ينص في ذلك الحين بأنه عدو للعرش ، مخاطرة جسيمة من جانبه ، فقد عرض نفسه بذلك لاستفتاء شعبي ضده فيما لو فاز الوفد في الانتخابات . وقد حذرت صحيفة وفدية من هذه المخاطرة في مقال لها فقالت : « ليفكر أولئك الذين يقولون أنهم خدم العرش فخلصون ، ثم ليفكروا في مرمى أعمالهم ، فقد آن لهم أن يروا جسيمة السوء الذي قد تصيب به سياستهم العمياء سمعة ملك مصر في الخارج ، فإذا استمرت هذه الحملة الشائنة ، فإن فوز الوفد في الانتخابات قد يؤول بأنه هزيمة للعرش والأسرة المالكة » (١٦) . وكتبت جريدة البلاغ في يوم ٤ يناير تقول : « أن الذين يروجون لهذه التهمة لا يجهلون أن الوفد هو الأمة المثلة في أشخاص وكلانها ونوابها . فكل تهمة توجه إليهم ، إنما هي تهمة موجهة إلى الأمة التي وقعت بهم (١٧) » . على أن الملك فؤاد كان في ذلك الحين يرى في تلك الظروف فرصة العمر للتخلص من الوفد ، وكان في الوقت نفسه مطمئنا إلى تعاضد صدقي باشا

وقد أعلن عن تأليف الحزب في العاشر من يناير ١٩٢٥ عندما

اجتمع أعضاؤه ببنديق سميراميس حيث ألقى اللواء موسى فؤاد ، أحد الشيوخ المستقلين من الهيئة الوفدية ، خطاباً أبان فيه فكرة تأليف الحزب ، وزعم أنها لتوحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها ! • وتلاه الأستاذ عبد الحليم البيلي الذي ندد بسيطرة الوفد فقال « ان البلاد قاست كثيراً من جراء الانقسامات وتحكم الأغراض الحزبية التي آلت ، في كثير من الأحوال ، وحين نتطلب الحاجة الضرورية للتسائد والمعاوضة - الى سيطرة مشكوك في نفعها » • ثم أصدر الحزب جريدة له أسماها «الاتحاد» ، وابتاع جريدة أخرى فرنسية تكون لسان حاله بهذه اللغة ، هي جريدة « الليبرتي » ، بعد أن انسحب منها الأستاذ ليون كاسترو فأصبحت اتحادية بعد أن كانت وفدية • وقد نشرت الجريدتان برنامج الحزب الجديد الذي صيغ في عبارات مطاطة وقصر أكثر كلامه على الشؤون الداخلية ، فتحدث عن اصلاح الأزهر ورفق حالة الفلاح وحالة العمال وانشاء دور الصناعة وحماية المصنوعات المصرية وتشجيع التجارة الوطنية والاستثمار من الملاحة والمستشفيات وتحسين حال رجال الادارة ، الذين كانوا يجتذبون له الأنصار من بنادر الريف وقراه • وقد اعتبر البرنامج هذه الإصلاحات الداخلية وسيلة الى الاستقلال التام لمصر والسودان ، متمثلاً في ذلك بحزب الأمة ، كما اقتبس من برنامج الحزب الوطني القديم « الدعوة في خارج البلاد لاقتناع الأمم الأخرى بعدالة القضية المصرية » ، متوهماً أن القضية المصرية لا زالت قضية دولية • ثم ختم الحزب برنامجه بهذه العبارة : « لتحيى مصر • ولتحى الملك » •

وقد سخرت جريدة البلاغ من هذا البرنامج الذي أعلنه الحزب فقالت انه « حزب الانصراف عن التمسك الآن بالاستقلال والاكتفاء بانشاء الأسس التي يمكن بعد انشائها ، أي بعد عشرات من السنين أن نقول اننا صرنا أهلاً للاستقلال فيجب أن نطالب به • ومتى جاء هذا الوقت وطلبنا الاستقلال وقلنا لا نكتلرنا هانحن قد أقمنا الأساسات كلها فاصلحتنا الأزهر ورقينا حالة الفلاح وحالة العمال ونفذنا كل البرنامج الذي رسمه حزب الاتحاد ، فهيا إعطينا الاستقلال التام لمصر والسودان ، فسوف تلجأ أنجلترا الجاه الى الخضوع أمام رغبتنا لأن الأساسات التي تكون قد أقمناها هي في نظر حزب الاتحاد أسباب ملجئة ، (١٨) •

على كل حال فان تأليف حزب الاتحاد كحزب للعرش يثير سؤالاً وجيهاً هو : لماذا آثر الملك فؤاد تأليف حزب جديد يخوض به المرءة

ضد الوفد ، ولم يعتمد في ذلك على حزب الأحرار الدستوريين وهم
الأعداء التقليديون للوفد ؟ • واليواعت هنا كثيرة ، أولها أن هذا الحزب
كان مكروها من الشعب الذي عبر عن ذلك في كثير من المناسبات وأهمها
الانتخابات الأولى ، ولهذا فلم يكن الملك ليتوقع أن يحز له هذا الحزب
الانتصار المرجو على الوفد - وهذا هو رأى سعد باشا شخصيا • (١٩)
ثانيا - أن هذا الحزب الذي يعتبر الوريث الشرعي لحزب الأمة ، قد
ورث فيما ورث عنه ، عداء رجالاته للقصر ولطفيان القصر ، وهو ما تمثل
بوضوح في أثناء معركة الدستور ، وخصوصا في خطابات عبد العزيز
بك فهمي المفتوحة إلى يحيى إبراهيم باشا • بل إن تأليف حزب الأحرار
الدستوريين إنما كان من أجل مقاومة نزعة القصر الأوتوقراطية والدفاع
عن مشروع الدستور • ولما كان الملك فؤاد يعرف هذا كله ، فلم يكن
يرى فيه مشجعا على الاستمانة بهذا الحزب والاعتماد عليه • ثالثا ، أن
الملك كان يحس نحو الأحرار الدستوريين بثقل العداء الذي كان يحس
به نحو الوفديين • فكلاهما في نظره يريد الاستئثار بالسلطة تحت اسم
«الحكم الدستوري» ، وقد عبر نشأت عن ذلك في تبريره لقيام حزب الاتحاد،
قصدما سألته الدكتور هيكل عن الغرض من تأليفه قال : « أن بالبلد
حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريين • وقد تطلب الوفد
في الانتخابات الأولى ووصل إلى مقاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض
أن الأحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسما • لكنهم مالبثوا حين
ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة أن بدأوا يكسبون الرأي العام ، ولو أنهم
كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا هم الحكم ، لاستأنفوا بالأمر
فيه كما استأنف الوفد به ، ولبقى القصر ينظر إلى هذا كله وليس له من
الأمر شيء • فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة في
البرلمان ، يستطيع به أن يقلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه
مصلحة البلاد ، من غير حاجة إلى حل مجلس النواب وإجراء انتخابات
جديدة » (٢٠) •

وفي الحقيقة أن الأحرار الدستوريين قد خدعوا خديعة كبرى في
العهد الجديد ، وعلقوا عليه آمالا كبيرا في الوثوب إلى الحكم والاستئثار
بالفنية أو حتى الاشتراك فيها ، ولم يعرفوا إلا فيما بعد ، أن الدور
الذي رسم لهم لم يكن يتعدى دور الأداة في يد القاتل ، لا يكاد يستخدمها
في جريمتك حتى يتخلص منها • فيذكر « لويد » أن زيور باشا أفهم

الملك فؤاد أنه من الضروري ، لمساواة الوفد ، تعزيز وزارته ببعض العناصر القوية في الأحرار الدستوريين . فقبل الملك وعين صدقي باشا وزيرا للداخلية في ٩ ديسمبر (٢١) . واختيار صدقي باشا بالذات كان مرسوما بعناية . فهو من ناحية كان يكفل احراز عطف الأحرار الدستوريين وتأييدهم لما سوف يتخذ من خطوات غير دستورية ، ومن ناحية أخرى فإن صدقي باشا لم يكن عضوا مقيدا في حزب الأحرار الدستوريين ، ولكنه كان وزيرا مع عدلى وثروت وصديقا للأحرار الدستوريين ، فاستخدامه لا يعتبر اشراكا لهم في الحكم اذا فاز حزب الاتحاد في الانتخابات فوزا مبينا . وفي الواقع ان القصر لم يلجأ لاشراك الأحرار الدستوريين في الحكم كحزب ، الا عقب ظهور نتيجة الانتخابات ، عندما فقد الأمل في حصول حزب الاتحاد على أغلبية تكفل له الانفراد بالحكم . ومع هذا فعندما سنحت الفرصة لطرد الأحرار من الوزارة بعد ذلك لم يتردد القصر في انتهازها .

معركة الانتخابات

ولقد حقق الغرض من تعيين صدقي باشا في الوزارة . فيذكر الدكتور هيكل أن قبول صدقي باشا الحكم على أنقاض النظام البرلماني قد لقي ابتهاجا في صفوف الأحرار الدستوريين (٢٢) . وسرعان ما اشتركوا في حملة الشتم على الوفد ورميه بأنه بسوء سياسته وفساد تصرفات حكومته قد جر على البلاد تلك المحن وعرضها للانذار البريطاني الذي وصف وزارة سعد باشا بأنها ليست جديرة باحترام العالم المتحدين . وفي الوقت نفسه اخذ صدقي باشا يعد المسرح لمعركة الانتخابات الجديدة ، وهي المعركة التي لملها هم المارك الانتخابية التي دارت في مصر ، لأنها أثبتت أن الشعب المصري يتمتع بحيوية سياسية دافقة تجعله يبرأ سريعا من أشد السقطات ، فقد كان عند هذه المعركة أن توقف المد الثوري عن الانحسار ، ورد الشعب ردا بليغا على ما اتهمته به جريدة « التايمز » البريطانية حين تحدثت عن فرصة نجاح زيور باشا في الحكم فقالت انه « يتوقف على أن يقدم لها المصريون كل مايسمح به جبنهم الورائي من تأييد » . وكانت تقصد أن ينكمش الشعب أمام وسائل الضغط النازل على ارادته في ذلك الحين من الوزارة الزبورية . وقد نددت جريدة البلاغ الوفدية بهذا المقال فقالت انه « يزو للشعب المصري نقائص لا تتوفر الا في أمة عبيد أذلاء فقدت الشعور بكل نزعة ».

شريفة وكوامة قومية » ، وقالت « فلتفتن التاييم بمحاسن وزارتها الحاضرة ماشاات ، ولتحمل على الشعب المصرى ورئيسه قدر ماتستطيع ، فليست تصل بهذا الا الى تقيض أغراضها على خط مستقيم » (٢٣) .

وقد لخص الاستاذ العقاد المعركة الانتخابية فى عبارة واحدة صادقة فقال : « انها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن أصيبوا بهذه الحادثة ، ومنهم الأمة بحذافيرها » (٢٤) . ويكفى هنا أن نشير الى بعض الأساليب التى اتبعت فى هذه الانتخابات التاريخية . فقد أغفلت وزارة زيور باشا العمل بقانون الانتخاب المباشر ، الذى وافق عليه برلمان ١٩٢٤ ، ورجعت الى العمل بالقانون القديم ، ولكن من حيث المبدأ فقط . فقد ألغت انتخاب مندوبين الثلاثينيين ، مع أن انتخابهم لمدة خمس سنوات ، وعينت موعدا لانتخابات مندوبين ثلاثينيين جدد . ثم اخذت تعبت بكشف الناخبين ، فجعلت مثلا الكشف الثلاثينى الذى أدرج فيه اسم سعد باشا زغلول ، يجمع ناخبين من ستة شوارع مختلفة . وكان من نتيجة هذا الترتيب ، الذى عنت به الوزارة عناية خاصة ، أن سعد زغلول لم ينتخب مندوبا ثلاثينيا ، وفاز عليه أحمد طلعت باشا ، رئيس محكمة الاستئناف العليا بصوت واحد . ثم وقبل اجراء الانتخابات بثلاثة أيام فقط ، وبعد أن رأت الوزارة أن الوفد قد نظم صفوفه تنظيما يكفل له الفوز ، قررت تعديل تقسيم عدد ١٠٦ دائرة لمصلحة مرشحي الحكومة . هذا بينما كان رجال البوليس والادارة يضيّقون على المنتمين للوفد تضيقا شديدا ، ويمنعونهم من ممارسة أى حق انتخابى ، ويبذلون كل مساعدة لمرشحي الاحزاب الموالية للحكومة (٢٥) .

ثم نزلت السياسة البريطانية بنقلها فى المعركة الانتخابية ، فقد نصح وزير خارجيتها تشميرلن الشعب المصرى فى خطبته التى القاها فى « برمنجهام » فى أول فبراير ، بأن « يتدبر جيدا عواقب القرار الذى فرض عليه الآن اصداؤه ، ويزن نتائج الخيار الذى سيرضاه » ، لأن ادراك الشعب المصرى لهذا مهم لمصر « لكى تحافظ على الحريات التى منحناها اياها والتى تتمتع بها » . وقد أعقبه المستر امرى فى خطاب له فى دائرته الانتخابية فأعلن أنه « من اللازم الذى تقضى به الضرورة لحفظ حياتنا كدولة بحرية كبسيرة ، ألا تكون مصر الواقعة على طول قناة السويس عرضة لنفوذ صاعد للامبراطورية البريطانية ، سواء أكان فى داخل البلاد أم خارجها » (٢٦) .

هذا كله يبين الضغط الكبير الذى تعرضت له مصر فى الداخل والخارج فى تلك الانتخابات الهامة ، التى كانت فى حقيقتها اختبارا لمعنوية الشعب المصرى بعد الصدمة التى تلقاها فى حادثة مصرع السردار . وقد رأى الوفد من الضروري أن يلجأ الى الحيلة ، بالإضافة الى مابذله من جهد فى اعداد جهازه الضخم لمحوض المعركة ، فقد أوحى الى جماعة من أنصاره بأن يتصلوا بصدقى باشا وأن يقسموا له ماشاء من الايمان أنهم تركوا الوفد وأنهم مناصروه يوم يصلون الى مقاعدهم فى المجلس . وقد كان بسبب هذه الحيلة أنه عندما ظهرت نتيجة الانتخابات فى يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ أعلنت الحكومة فى بلاغ رسمى أنها قد فازت فى الانتخابات ، وأنها بناء على ذلك ستستمر فى الحكم . ثم سارعت بتعديل الوزارة على أساس اشراك حزب الأحرار وحزب الاقتصاد فيها ، فضمت اليها من الأحرار عبد العزيز فهمى بك رئيس الحزب ، ومحمد على علوية بك سكرتيره العام ، وتوفيق دوس بك . ومن الاتحاديين يحيى ابراهيم باشا وعلى ماهر بك وحلى عيسى باشا ، وصلىح المرسوم بتعديل الوزارة على هذا النحو ، وعين توفيق نسيم باشا رئيسا لمجلس الشيوخ (٢٧) .

ولقد كان الغرض من اجراء تعديل الوزارة بهذه السرعة مزدوجا . فقد قصد به من ناحية أن يشعر هؤلاء النواب الوفديون الذين خدع بهم الوفد صدقى باشا ، بأن الحكومة باقية فيرون من الأصلح لهم أن يتركوا الوفد فعلا وينضموا اليها رعاية لمصالحهم . كما قصد به من الناحية الأخرى أن يطمئن موظفو الادارة الذين تورطوا فى كثير من المخالفات الى بقاء الحكومة فى مراكزها ، فيضاعفوا من جهودهم لمساعدتها فى الدوائر التى يجب أن يعاد الانتخاب فيها . وهذا ماكشفته جريدة البلاغ الوفدية فى عددها الصادر فى ١٥ مارس ١٩٢٥ (٢٨) . وعلى كل حال فعندما اقترب انعقاد البرلمان لم تتورع جريدة « السياسة » عن تحذير هؤلاء النواب من الانحياز الى سعد باشا فى البرلمان حتى لا ينشأ عن هذا الانحياز « مصاعب قوية ومخاطر دستورية لا يعلم غير الله مداها ولا منتهاها » ، « فاما أن تنحازوا الى جانب الكفريات المشهورة التى ااحتها الانتخابات الجديدة للبلاد ، واما أن يستهويكم الشيطان . فينال سعد فى المجلس الجديد كثرة لن تنيله حكما ، ولكن قد تقضى على هذا الدستور ، وتفسد على البلاد ماجاهلت من أجله ست سنين » (٢٩) . وهذا الكلام الخطير دليل لا ينقض على اشتراك الأحرار المستورين فى

المؤامرة التي كانت تدبر في ذلك الحين لإبطال الحياة النيابية نفسها والقضاء على الدستور نفسه . وقد مهد عبد العزيز فهمي ، زعيم المحافظين على الدستور وعضو اللجنة التي وضعته وصاحب الخطابات الشهيرة التي تحذر من تعديل الدستور - مهد الطريق لذلك بأن طعن على الدستور في خطبته التي ألقاها في غرفة المحامين في محكمة الاستئناف في ١٨ مارس ، قائلا انه كان يعتقد أنه مناسب لمصر ، ولكن العمل أظهر أن ثوبه فضفاض ، « وإن استدرك فقال : » وبالرغم من هذا الذي أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » (٣٠) .

هذا هو الجو الذي عاشت فيه مصر في تلك الأيام التاريخية من حياتها . ولكنه لم يولد في نفوس الناس جينا وخوفا كذلك الذي تصوره جريدة التيسيمز ، فبينما كان مركب الملك يسير في طريقه لافتتاح البرلمان في يوم ٢٣ مارس ، كانت الجماهير المصطفة على طول الطريق تهتف له ولسعد باشا ، مع أن زيور باشا هو الذي كان يصحبه في عربته . ثم جاءت الضربة الحاسمة ، عندما أخذ المجلس في انتخاب رئيسه ، فنال سعد باشا زغلول ١٢٣ صوتا ، ونال عبد الحالق ثروت باشا ٨٥ صوتا . وهنا تمت الهزيمة للعرش وحقق الشعب انتصارا أسطوريا ، هو في ميزان الظروف التي تم فيها فوق كل انتصار .

حل البرلمان وانعودة الى الحكم المطلق

أدى فوز سعد باشا بأغلبية الأصوات في مجلس النواب ، برغم كل الجهود الملكية والوزارية التي بذلت ، الى نتائج جسيمة بالنسبة للدستور والحياة النيابية في مصر . فقد اقترح الملك فؤاد بأن أي محاولة من جانبه ليحكم مصر من خلال النظام الدستوري ، هي محاولة مقضى عليها بالفشل ، وأن الأمة المصرية لا تقبل حياة برلمانية مزيفة ، ولا تتخدد ، وأدرك أنه لا يستطيع الانفراد بالحكم الا عن طريق ابطال النظام النيابي نفسه ما أمكن الى ذلك سبيلا . وهذا هو تفسير الاجراء الذي واجه به انتصار سعد زغلول في مجلس النواب . ففي مساء اليوم نفسه الذي أعلنت فيه نتيجة الانتخابات لرئاسة مجلس النواب ، صدر مرسوم ملكي يقضي بحل المجلس ، وبدعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو ١٩٢٥ ، وأن يجتمع مجلس النواب الجديد في أول يومية . وقد أعلن زيور باشا في المجلس أنه كان قد رفع استقالة الوزارة

الى الملك فابى قبولها ، فاشاد على جلالته بحل المجلس بناء على أنه «أظهر لأول وهلة مايدل على اصراره على تلك السياسة التى جرت على البلاد نكبات ومصائب » (٣١) .

كان هذا الاجراء بحل المجلس الجديد يتضمن اعتداء جسيما على الدستور ، لأن الدستور كان صريحا فى أن المجلس لا يمكن أن يحل مرتين فى دورة واحدة للسبب عينه . ومع ذلك فواضح أن الملك لم يكن ينوى أيضا تنفيذ ماورد فى مرسوم الحل من اجراء انتخابات فى الموعد الدستورى ، لأن مثل هذا العمل - كما يقول الدكتور هيكل - كان يعتبر عيثا من العبث ، فان الوزارة سوف تضطر طيعا الى حل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية ، اذا هى لم تحصل على أغلبية فيه . وفى الحقيقة أن الوزارة لم تلبث أن استصدرت فى يوم ٢٦ مارس - أى بعد ثلاثة أيام فقط - مرسوما بوقف عمليات الانتخابات ، بدعوى أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا ، وأنها تضع للانتخابات قانونا جديدا يكفل هذا التمثيل الصحيح . ويعترف الدكتور هيكل أن أحدا من أنصار الحكومة أو من خصومها ، لم يدر بخاطره ماغى أن يكون الأساس الذى يقوم عليه القانون الجديد . أهو التمثيل النسبى ، أم الانتخاب بالقائمة ، أم تعدد الأصوات ، أم خليط من هذا وذاك ، أم هو أساس جديد لم يدر بخاطر مشرع من قبل ، بل لم يدر بخاطر الوزارة نفسها يوم أعلنت أنها تضع هذا القانون ؟ (٣٢) .

وهكذا عطلت الحياة النيابية بعد عام واحد من قيامها . وسرعان ما أخذ القصر ، على أثر ذلك ، يستأثر بكل السلطة فى البلاد ، حتى صار وكأنه كل شيء فى البلاد له السلطان ، وله الحكم وله الأمر فى الجليل والدقيق من شئونها » (٣٣) . فقد أصبح هو مصدر التعيينات فى جميع دوائر الحكومة ، وبخاصة وظائف السلك السياسى التى لم تكن تصدر إلا بوحى منه . وكانت هذه التعيينات هى وسيلة القصر فى مكافأة أنصاره . فملئت الوظائف بالمحاسيب والوصوليين ، كما أنفقت مئات الألوف من الجنيهات فى انشاء السفارات والقنصليات فى بلاد ربما لم يكن فيها مصرى واحد ، ولا لمصر فيها مصلحة ، أولها بها أدنى علاقة ، وذلك لخلق مناصب لهؤلاء الأنصار . حتى وصل أمر هذه المفوضيات والقنصليات فى عهد وزارة زيور باشا الى درجة من الكثرة لم تكن تتفق وحالة مصر أو تتلاءم مع صلاتها بالدول الخارجية (٣٤) .

وكان من نتيجة استفحال نفوذ القصر وسلطاته ، وما أعده على أنصاره من المفان ، أن أخذ كثير من الأحرار الدستوريين وغيرهم ينضمون الى حزب الاتحاد ، فى الوقت الذى لم يكن هذا الحزب يدخر وسعا فى نشر نفوذه ، فكانت وفوده تطوف بالمديريات تحض المديرين على جمع الأموال للحزب والمساعدة فى توزيع جريدة الاتحاد (٣٥) . ولقد كان هذا بداية الشقاق بين الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد ، بعد أن أخذ حزب الأحرار يتراجع الى الصف الثانى . فان الأحرار الدستوريين الذين استقبلوا حزب الاتحاد أول انشائه « بغير امتعاض » ، وكانوا يصاوتون على تقويته ، أخذوا الآن يقفون فى سبيل هذه التقوية ما استطاعوا ، دون تظاهر بهذا الوقوف أو اعلان له (٣٦) . ثم أخذت جريدة السياسة تنقد السياسة المالية التى كانت تتبعها الوزارة ، وهى التى كانت اذ ذاك فى يد رئيس حزب الاتحاد مباشرة ، فكتبت عدة مقالات تنعى التبذير والاسراف فى انشاء المفوضيات والقنصليات وفى تعيين الموظفين وترتيبهم . ثم لم تلبث أن أكتفت بتخير ، فى ذكاء وقطنة ، ميدان الحركة المقبلة بين الحزبين ، وهو الدستور . فكتبت تنقد خطة تعديل قانون الانتخاب وتتوقع لها الفشل وترميها بالرجعية ، لأنها كانت ترمى الى تضيق حق الانتخاب وفرض شروط للنائب ، فقالت ان التعديل يجب أن ينحصر فى رفع سن الرشد السياسى الى الخامسة والعشرين أما تضيق حق الانتخاب وفرض شروط للنائب ، فذلك وسائل ثانوية لا تعتقد أنها تصادف نجاحا مطلقا ، وفيها شيء من معانى الرجعية (٣٧) . وفى ٩ يولية ١٩٢٥ كتبت تدافع عن الصحافة قائلة أنها « يجب أن تكون حرة الى أوسع الحدود » ، وأكدت أن « كل تشريع يجب ألا ينظر اليه بعين حزبية ، فالتشريع باقى والوزارات متغيرة » (٣٨) . كما عارضت فكرة تأجيل الانتخابات الى الصيف التالى أشد المعارضة قائلة ان ذلك التعطيل يجر وراءه أسوأ الآثار ، لان البلاد « تنتظر عودة الحكم النيابى الى مجراه الطبيعى فى القريب المسجل ، فاذا تأجلت الانتخابات سنة ، ساور النفوس اليأس من عودة الحياة النيابية (٣٩) .

وقد أدركت جريدة « كوكب الشرق » الوفدية موقف جريدة الأحرار وانتقالها من موقف المناصر للوزارة فى اعتدائها المتوالية على الدستور ، الى موقف المدافع عن الدستور ، فكتبت تقول : « لقد رأيت السياسة تغلب الاتحاديين على الأحرار الدستوريين فى الوزارة ، وتسخيرهم للموظفين فى جمع الأعضاء والأموال للحزب الوليد ، وأيقنت

أن الوزراء من حزبها خارجون من الوزارة مختارين أو مرغبين ، ان لم يكن اليوم ففسدا ، ولذلك تصد للأمر عدته وتدافع عن حرية الصحافة وعن إحكام الدستور ، حتى لا تطفن غدا بالسلاح الذي يشهدهونه للسعديين » (٤٠) .

طرد الأحرار الدستوريين من الحكم ، أزمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » :

وفى واقع الامر أن طرد الأحرار الدستوريين من الحكم كان منوطا فغط بسنوح الفرصة الملائمة . ولم تتأخر هذه طويلا ، فقد كانت الأقدار تدخر كتاب الشيخ على عبد الرازق : « الاسلام وأصول الحكم » ، مناسبة فريدة لانهاء التحالف غير المقدس بين القصر وبين الذين يطلقون على أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية . وقد يكون من المستغرب أن يكون لكتاب علمى بحث أثر ما فى سياسة بلد ما ، ولكن اقتران ظهور هذا الكتاب بالظروف التى كانت نجتازها فى ذلك الحين فكرة « الخلافة » فى العالم الإسلامى ، وارتباط هذه بمصالح الملك فؤاد خاصة ، هو ما جعل كتاب الشيخ على عبد الرازق يحظى بتلك الشهرة وهذا الأثر . ففي تلك الأثناء كانت مسألة الخلافة الإسلامية تطفو على سطح المحيط المصرى السياسى لتثير حولها الاهتمام بين المصريين . فمنذ أن أعلن مصطفى كمال الجمهورية التركية ، واتخذ أنقصة مقرا ، وصرح بأن تركيا لم تبق لها بالخلافة حاجة ، وأنها جرت على تركيا متاعب لا قبل لها بها ، قامت فى الهند وفى غير الهند من البلاد الإسلامية حيثات تريد أن تجعل الخلافة فى دولة إسلامية . وقيل يومئذ أن انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر ، كما قيل أن فى بعض البلاد الإسلامية - عدا أهل الحجاز وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود - اتجاها الى أن عرش مصر أولى عروش المسلمين بها ، وقد أخذ الاهتمام بهذه المسألة فى مصر يكثر حيناً ويفتر حيناً . ثم تزايد فى أوائل ذلك الصيف من عام ١٩٢٥ (٤١) .

ولقد كان الملك فؤاد يرنو ببصره الى الخلافة يرمى بها الى هدفين : الأول ، أن يكتسب لنفسه من المهابة بين ملوك العالم الإسلامى وشعوبه ما يكتسبه عادة خليفة المسلمين ، حتى ولو من الناحية المظهرية على الأقل ، والثانى ، أن يستفيد من هذا المركز الدينى العظيم فى توطيد سلطته الزمنية فى مصر على حساب الحكم الدستورى ، متمثلا فى ذلك

بالسلطان عبد الحميد العثماني في محاولاته . وعلى ذلك فقد أخذ نشأت
باشا ينشر الفكرة سرا بين رجال الدين من كبار علماء الأزهر ومدرسيه
الذين كانوا يخضعون لسلطة الملك المطلقة ، فكان يسافر الى طنطا
ويجتمع بالعلماء هناك ، ثم الى الاسكندرية والمدن الأخرى التي يمكن أن
تقام فيها اجتماعات من العلماء ، ثم بدأت تتكون جماعات في تلك الجهات
أطلق عليها اسم « لجان الخلافة » للدعوة لهذه الفكرة (٤٢) . وكانت
البراهين تقام على أفضلية مصر والملك فؤاد لاحتضان الخلافة ، فمن جهة
مصر فهي زعيمة الشرق العربي بلا منازع وفيها الأزهر الشريف ، وهو
معهد القرآن والحديث ، وهي في دول الاسلام شقيقة كبرى ، بما
للشقيقة الكبرى وما عليها من حقوق . وأما فيما يخص بالملك فؤاد فهو
ملك مسلم متوج ليس بالرجل العادي ، ولكنه ملك ممتاز وطدت له
السنون الطويلة التي أمضاها في بلاط ايطاليا ثم بلاط مصر أيام عباس ،
خبرة فائقة في شئون الحكم . فهو خير بأساليب الشرق والغرب معا ،
وهو خليق حقا بمركز الخلافة (٤٣) .

ولقد كانت الفكرة في الأصل لدى بعض العلماء ان يعجل العلماء
الموجودون في القطر المصري فينتخبون الملك فؤاد ويبايعونه ، فتمت له
الخلافة (٤٤) ، ولكن الرأي استقر على الدعوة لعقد مؤتمر اسلامي في
القاهرة من جميع الدول الاسلامية للبحث في مسألة الخلافة من جميع
نواحيها . ولهذا أخذت لجان الخلافة تروج للمؤتمر وتمزز فكرته ،
وكان شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء هم رؤساء اللجان التي
تقع في مقاطعاتهم . وأخذ في توجيه الدعوات الى دول العالم الاسلامي
منذ أوائل عام ١٩٢٤ . ويدل على اتساع نطاق هذه الدعوات ، أن
واحدة منها أرسلت الى « تركستان الشيوعية » ، التي قبلت الدعوة ،
ولكن السلطات المصرية تداركت الأمر ، اما بتوجيه من السلطات
البريطانية ، واما بدافع ذاتي ، فمنعت موسى جاز الله مندوب تركستان
من الدخول الى مصر للاشتراك في المؤتمر ، مما أدى الى احتجاجه بخطاب
طويل (٤٥) .

على أن العقبات أخذت تظهر في سبيل الفكرة وفي سبيل المؤتمر ،
فمن ناحية كان سعد زغلول قد أعلن عن رأيه في محاولة إقامة الخلافة
من جديد فوصفها بأنها محاولة خيالية ، وأنها « مخوفة بمنازعات
لا يمكن غض النظر عنها ، فضلا عن أن هذا يؤدي الى تفاقم الضائقة
الملمة بالعالم الاسلامي من جراء الحرب وعواقبها » ، وقال : « الآن ليس

سوى السياسة الحسية الجريئة ما يحقق الغرض . أما الجرى وراء الأغراض الخيالية فقد يكون عند المسلم التقى مقدسا ، ولكنه يقضى على السياسة العملية » (٤٦) . ومن ناحية أخرى فقد أخذ كل ملك إسلامي برشح نفسه للخلافة ، ويحرض قومه وأمتة من أجلها ، ولهذا أخذت الاجابات على الدعوة للمؤتمر تترى فاترة تستفسر من مراميه وغاياته ، ومن الذى يراد تنصيبه خليفة بدلا من الخليفة المعزول (٤٦ مكر) . وهكذا أخذت آمال الملك فؤاد فى الاستيلاء على الخلافة تفيض ، وأخذ الأمل فى نجاح المؤتمر لتحقيق غايته ينتضال ويتهاوى .

فى وسط هذه الأزمة التى كانت تمر بها فكرة نقل الخلافة من شاطيء البوسفور الى شاطيء النيل ، ظهر كتاب الشيخ على عبد الرازق ، لا ليزيل العقبات التى ظهرت فى طريق الفكرة أو فى سبيل عقد المؤتمر ، وإنما ليدق مسمارا كبيرا فى نعش الخلافة . وليس من شأن هذا البحث ، بطبيعة الحال ، ان يتعرض بالنحليل أو النقد لكتاب « الاسلام وأصول الحكم » ، وإنما يكفى هنا إبراز الفكرة الأساسية التى وردت فيه ، لتوضيح علاقتها بالنتائج التى ترتبت عليها . وهى ، كما وردت على لسان الشيخ على عبد الرازق نفسه ، « ان الاسلام لم يقرر نظاما معيناً للحكومة ، ولم يفرض على المسلمين نظاما خاصا يجب ان يحكموا بمقتضاه ، بل ترك لنا مطلق الحرية فى ان ننظم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التى توجد فيها ، مع مراعاة تطورنا الاجتماعى ومقتضيات الزمن . أما فكرتى فى الخلافة فهى أنها ليست نظاما دينيا ، والقرآن ، كما قلت فى كتابى (لم يأمر بها ولم يشر) ، وقد قلت أيضا ان الدين الإسلامى برىء من نظام الخلافة ، برىء بالأخص من الأدوات التى عصفت به وعملت كثيرا على تأخير المسلمين فى سيرهم نحو التقدم ، سواء من الوجهة الفكرية أو العلمية أو الاجتماعية أو التشريعية . فلقد شملت الخلافة كل تطور فى شكل الحكومة عند المسلمين نحو النظم الحرة ، وخصوصا بسبب العسف الذى انزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية والاجتماعية ، فانهم قد صاغوها فى خير قالب يتفق مع مصالحهم » (٤٧) .

كان هذا الهجوم على الخلافة من جانب الشيخ على عبد الرازق ، وفى هذه الظروف ، سببا فى انطلاق أبواق الدعاية من القصر نحوه بالمعجوم . حتى استقر رأى على محاكمته أمام هيئة كبار العلماء بمقتضى المادة ١٠١ من قانون الأزهر ، على اعتبار ان ما كتبه ونشره يعتبر أمرا يتنافى مع كرامة الهيئة التى بنتى إليها ، هيئة العلماء . ثم عقدت هيئة كبار

العلماء فعلا جلسة حاكمة فيها الشيخ على عبد الرازق ، وقضت بإخراجه من زمرة العلماء (٤٨) .

كانت هذه المحاكمة وهذا الحكم الذى صدر فيها مساويا تماما لاعلان الحرب على الأحرار الدستوريين . ذلك أن الشيخ على عبد الرازق إنما هو شقيق محمود باشا عبد الرازق ، أحد زعماء الأحرار الدستوريين . وكانت أسرة عبد الرازق من الأساطين التى يعتمد عليها هذا الحزب . ولهذا فإن أقل حقوقها عليه - كما يقول الدكتور هيكل - هو أن يحميها فى حدود القانون . وكانت الظروف إذ ذاك تسمح بإداء هذا الحق ، فإن وزير الحقانية المكلف بفصل الشيخ على عبد الرازق من منصب القضاء الشرعى الذى كان يتولاه ، كان هو عبد العزيز فهمى باشا بنفسه ، ولم يتأخر عبد العزيز فهمى باشا عن حماية الشيخ على عبد الرازق ، فقد أرسل يستنير برأى كبار رجال القانون فى الحكومة، وهم مستشارو لجنة القضايا ، فى اختصاص هيئة كبار العلماء بإصدار الحكم أو عدم اختصاصها ، ومدى تأثير الحكم الذى تصدره فى حالة اختصاصها فى فصل العالم من وظيفته وقطع مرتبه وحرمانه من الدخول فى أى خدمة بالحكومة (٤٩) .

على أن هذه المحاولة من جانب رئيس الأحرار الدستوريين لانتفاذ الشيخ على عبد الرازق ، كانت هى الفرصة التى كان ينتظرها القصر للتخلص من الأحرار الدستوريين والانفراد بالحكم . وكان الملك فؤاد فى ذلك الحين فى ظروف تسمح له باتخاذ هذه الخطوة الخطيرة دون أن يخشى متاعب تذكر ، لا من ناحية الرأى العام فى مصر والقيادات السياسية فيه، ولا من ناحية الانجليز . فمن ناحية الرأى العام المصرى ، فإن القصر كان فى ذلك الحين قد ورط الأحرار الدستوريين فى كثير من المخالفات الدستورية التى كشفت زيف ما كانوا يدعونه من الحرص على الدستور والدفاع عنه والتظاهر بأنهم من غلاة المحافظين عليه ، وأضعفت بالتالى من مركزهم السياسى فى البلاد . ومن ثم فلم يكن القصر ليتوقع أن يقابل طردهم من الحكم الا بالابتهاج فى صفوف الرأى العام ، والشتمات فى صفوف الوفد .

أما من جهة الانجليز ، فإن اللورد ألنبي ، الذى كانت سياسته تقوم على مساندة الأحرار الدستوريين وتمضيدهم فى وجه القصر، كان قد استقال من منصبه ، وخلا بذلك الجو للقصر لينفرد بالأحرار الدستوريين دون نصير من الشعب ودون نصير من الانجليز . وكانت استقالة اللورد

النبي في الحقيقة أشبه بالاقالة ، فان وزارة الخارجية البريطانية ، بالرغم من أنها اضطرت الى اقرار الشدة التي أظهرها بتقديمه انذاره لوزارة سعد باشا دون تعديل ، الا أنها اعتبرت تصرفه جموحا وانفلاتا من هيمنتها ورقابتها يتطلب المبادرة بمعالجته . ولذا سارع المستر تشمبرلن، في أعقاب الحادث ، بإرسال المستر نيفيل هنتونسن الى القاهرة ، دون استشارة اللورد النبي ، لينضم الى رجاله بدرجة وزير ، ويتولى تزويده بالأغراض التي ترمى اليها حكومة جلالة الملك والصعوبات التي تود أن تتلافها . وقد اعتبر هذا التعيين في مصر بمثابة تنحية للورد النبي من الناحية الواقعية ، وسرعان ما أصبح المستر نيفيل هندرسون بطريقة آلية هو ممثل وزارة الخارجية الرئيسي في مصر . وقد حاول اللورد النبي اقناع وزير الخارجية بأن تكون زيارة هذا الدخيل زيارة مؤقتة ، ولكنه فشل . وزاد الأمر حرجا عندما كتب اليه وزير الخارجية ، عقب انتهاء أزمة مقتل السردار يطلب اليه أن « ينتهز الفرصة التي أتاحتها انقضاء فصل من علاقتنا بمصر ، وابتداء فصل آخر ، كلفتة مناسبة لنشددان الراحة من عناء عمله الطويل المجهد » . وأخيرا انتهى الأمر بأن قدم اللورد النبي استقالته في ٢ مايو وغادر البلاد في ١٤ يونية ١٩٢٥ ، ليخلفه فيما بعد اللورد لويد (٥٠) .

وهكذا سنحت لفرصة للملك فؤاد، فيما بين ذهاب المندوب السامي القديم ومجيء المندوب السامي الجديد ، لضرب الأحرار الدستوريين دون خوف من أي تدخل . ومن ثم فقد أوعز الى يحيى ابراهيم باشا ، رئيس الوزراء بالنيابة ، أن يخير عبد العزيز فهمي باشا بين تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء أو تقديم استقالته . ولكن عبد العزيز فهمي باشا رفض الأمرين « وأصر على أن يقال » - على حد التعبير الذي ورد في بلاغ مجلس الوزراء الرسمي عن هذه المسألة - فصدر في يوم ٥ سبتمبر ١٩٢٥ مرسوم ملكي بتكليف « علي ماهر باشا ، وزير المعارف العمومية ، بالقيام بأعباء وزارة الحفانية ، الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمي باشا (٥١) » وهكذا تمت الخطوة الأولى في طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة ، إذ لم يبق بعد هذا الا أن يتضمن الوزراء الأحرار مع رئيسهم في الخروج من الوزارة ، أو يتشبثوا بمناصبهم ، وحيثشدهم البقية الباقية من كرامة الحزب ، ويصبح وجودهم في الوزارة أو عدم وجودهم سواء بسواء .

على أن طرد عبد العزيز فهمي باشا من الوزارة على هذا النحو المزري لم يلبث أن أحدث دوى القنبلة في الرأي العام السياسي ، وبخاصة في

الدوائر الحزبية ، واتبت خطأ حساب الملك للموقف وتقديره . ذلك أن
الجرأة التي تمت بها الضربة التي وجهت لرئيس حزب الأعيان ، بالرغم
من أنها استنارت الكثير من الشماعة في صدور الوفدين ، إلا أنها في
الوقت نفسه كشفت شدة خطر الأوتوقراطية وعدم تورعها عن ارتكاب
أى شيء في سبيل تحقيق سطوتها . وهكذا ظهرت الحاجة ماسة إلى
النأز والتضامن لدرء هذا الخطر الذي كان لا يقل شناعة عن خطر
الاحتلال . وقد ظهر ذلك كله في تعليق صحف الوفد ، فبينما كتبت
« البلاغ » نصف الحادث بأنه « خاتمة تليق بمن لا يعتمدون في
ولاية الحكم على ثقة الشعب » (٥٢) كتبت « كوكب الشرق » مقالا
في أثناء الأزمة لرئيس تحريرها الأستاذ أحمد حافظ عوض تدعو فيه
صرامة لالتزام الصفوف وتقول : « كنا نستطيع أن نمتثل ذلك الحادث
كسعديين مخالفين لهم ، هذا عدا ما في ذلك الاستغلال من الضرب
على وتر الدين الحساس وتنفير الأزهر وعلماء الأزهر من
الأحرار الدستوريين ، كنا نستطيع أن نمتثل ذلك حزبيا ،
ولكن ضمائرنا أبت هذا الاستغلال ، ونفوسنا استنكرته ،
ووطنيتنا تسلمت عن مثل هذا الاعتبار الحزبية . ومن
أجل هذا رجونا الأدياء والمفكرين أن يتخذوا من هذا الحادث موعظة
يتعلمون منها أن الأحرار من كل الأحزاب في حاجة إلى التأزر أمام الأتكار
الرجعية مما يمس الدستور وما كفيل من الحريات .. » ، ثم قالت :
« لقد وجدنا الأرض المشتركة التي نلتقي فيها كرماء شرفاء ، سعديين
وغير سعديين ، وشعرنا بالخطر الذي نلتئم الصفوف عند ظهوره . فهل
من سميع أو مجيب (٥٣) » . أما جريدة الأخبار ، لسان الحزب الوطنى ،
فقد وصفت الحادث بأنه « مهزلة » ، وقالت انه « ما كان يجوز أن يقع
حتى من مأمور لضفير أو من عمدة إلى خادمه » ، وإن « المسألة خطيرة ،
وخطيرة جدا ، إذ لا قابل لها في تاريخ أمة دستورية متمدينة . ولا في
تاريخ أمة متقهرة استبدادية ، حكومتها مطلقة من كل قيد » ، وانها
« لعبة جنونية أدت الى سابقة لا ندرى كيف تكون عواقبها في قابل
الأيام » (٥٤). وهكذا ظهر ، لأول مرة منذ الانقسام، الهدف الذي لا تختلف
عليه القيادات الوطنية ، بل تتفق عليه وهو مواجهة الخطر الأوتوقراطى .

هذا فيما يخص بموقف الأحزاب السياسية في مصر من الأزمة ،
ما موقف الانجليز فكان شيئا آخر . ويشرح اللورد « لويد » في كتابه
« مصر منذ عهد كرومر » السياسة البريطانية بإزاء القصر والأحزاب في
ذلك الحين أو موقفها من قضية الأوتوقراطية وقضية الديمقراطية ،

فيقول : ان كل ما كان يطمح في أن يراه أولئك الانجليز ، الذين نادوا
بانسحاب السيطرة الانجليزية من الادارة الداخلية المصرية بعد نصريح
٢٨ فبراير ، هو أن تقوم في مصر وزارة مصرية معتدلة صديقة ، تستمد
سلطانها من التأييد الشعبي ، وتتولى مهمة الوصول الى تسوية نهائية
للمسألة المصرية . على أن الاحداث في الشهور والسنين التي أعقبت
انسحاب هذه السيطرة ، قد أثبتت أن الموقف في مصر لا يحتمل الا حالة
من حالتين : اما قيام حكومة وفدية متطرفة لا تستطيع أن تظهر شيئا من
التعقل أو بعد النظر ، واما قيام حكومة أوتوقراطية على أنقاض الحياة
الدستورية ، يتولى فيها الملك السلطة المطلقة ، ولا تنال أى تأييد شعبي .
فبالنسبة للحالة الأولى ، فامت فعلا وزارة وفدية في الحكم ، ولكن نتج
عن قيامها تدمير شامل لكل الآمال التي عقدت على الوصول الى تسوية
مصرية انجليزية معقولة ، وبذلك أصبح لزاما علينا أن نتدخل لمنع قيام
وزارة زغلوية بحتة ، لمصلحة كل من انجلترا والسودان ومصر . واما
بالنسبة للأمـر الثاني ، وهو قيام حكومة أوتوقراطية ، فهنا تكمن
الخطورة ، لأن الصيغة التي سوف تطلق حينذاك من أجل انقاذ الدستور،
سوف تجذب اليها جميع العناصر السياسية في مصر ، ولا يمكن التنبؤ
بما يمكن أن تذهب اليه هذه العناصر في حربها ضد الأوتوقراطية . ومن
ثم فلا بد من التدخل أيضا في هذه الحالة لمنع قيام الحكم المطلق . ثم
حدد « لويـد » الحالة الوحيدة التي لا تضطر السلطات البريطانية فيها
الى التدخل في الشؤون المصرية ، فذكر أن ذلك عندما تكون الوزارة
المصرية مؤلفة من عدة أحزاب ، أو حتى من حزبين ، فهنا لا تكون نمة
ضرورة للتدخل ، لأن ميزان القوى في هذه الحالة سوف يكون متكافئا .
فلا تكون السلطة في يد القصر ، ولا تكون في يد الوفد . « ولكن في
اللحظة التي سينفرد فيها أى فريق باليد العليا ، فاننا نكون حينئذ في
مواجهة واحد من أمرين : اما الزغلوية ، واما الأوتوقراطية ، وكلاهما
مما لا يمكن التفكير فيه ، ومن ثم يصبح تدخلنا في هذه الحالة أمرا
محتوما » (٥٥) .

هذه هي السياسة الانجليزية في مصر كما فسرهما اللورد لويـد ،
ويصعب الباحث بعد هذا كيف يمكن قيام حكم دستوري سليم ثابت
الدائم في مصر ، اذا خالفت الارادة الشعبية هذه القواعد للسياسة
البريطانية ؟ على كل حال ، فلم يلبث المستر ثيفل هندرسون ، الوزير
البريطاني القائم بأعمال المندوب السامي (لم يكن اللورد لويـد قد وصل
بعد) ان ذهب يطالب الملك فؤاد ببقاء الأوضاع كما هي ، اى ببقاء الوزارة

مؤلفة من الاحرار الدستوريين ومن الاتحاديين . كما اتجه الى الاحرار الدستوريين يحاول معهم للوصول الى حل يكفل استمرارهم في الوزارة (٥٦) .

وهنا يرى الباحث صورة غريبة من الضعف والاستخذاء من جانب القصر ومن جانب الاحرار الدستوريين على السواء ، فعل أثر تدخل المندوب السامي بالنيابة ، هرول يحيى ابراهيم باشا للدلاء بحديث صحفي يصف فيه الحادث بأنه شخصي محض ، وانه لم يقصد مطلقا ، ولا خطر له شيء يمس حزب الاحرار الدستوريين (٥٧) . ثم سارع بجمع أعضاء حزب الانحداد ليصدر بيانا يعلن فيه « شديد أسفه لهذا الحادث الذي ترتب عليه حرمان الوزارة من خدمات معاليه (عبد العزيز فهمى باشا) ، ويعلن أن هذا الحادث لم ينشأ عن خلاف حزبي بين الاتحاديين والاحرار الدستوريين ، وأن الوزراء من الجانبين لم يقع بينهم أى خلاف على مبدأ من المبادئ التي يرونها لازمة لخدمة القضية المصرية .. الخ » (٥٨) .

أما فيما يتعلق بالاحرار الدستوريين ، فهنا نرى التذبذب والتردد يتنازعان زعماءهم ووزرائهم بين الشار لكرامتهم والخضوع لطلب المندوب السامي بالنيابة بالبقاء . ومن الامور المثيرة ما صورته الدكتور هيكل في مذكراته عن « الوجل » الذي كان يعيش فيه عبد العزيز فهمى باشا ، رئيس الاحرار ، « خضية أن تؤثر الحكومة في أعضاء مجلس الادارة ، (الحزب) وخيفة الا يستقيل علوبة باشا ودوس باشا، لو أن قرارا صدر من الحزب باستنقالتهما» (٥٩). على أن الأمر انتهى بالحزب تحت ضغط افريق الشبان المثقفين وعلى رأسهم الدكتور هيكل - الى « عدم الاعتماد على وعود يبذلها المندوب السامي بالنيابة ، او تبذلها جهات أخرى » . ثم اتخذ الحزب قرارا يقضى « بعلم التعاون مع الحكومة الحاضرة ، واستقالة الوزراء الاحرار الدستوريين منها » ، ثم « الاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية بأقالة رئيس الحزب من الوزارة » (٦٠) .

وباتخاذ هذا القرار من جانب الاحرار الدستوريين ، يقع المحذور الذي كانت تختاره السياسة البريطانية ، فتأخذ الأحزاب السياسية في التقارب من جديد ، لمواجهة خطر الاوتوقراطية ، ويبدأ فصل آخر من فصول الحركة الوطنية ، هو ما اصطلح على تسميته بعهد الائتلاف .

(٢) الصراع بين الديموقراطية والأوتوقراطية

تطور سياسة الوفد بازاء احزاب الاقلية :

تعرضت سياسة الوفد في الفترة التي أعقبت طرد الأحرار الدستوريين لتغييرين جذريين : الأول ، اتجاه الوفد نحو توحيد الصفوف وسعيه لإقامة ائتلاف بين الأحزاب . وكان من قبل يرفض هذه الفكرة رفضا باتا . أما التغيير الثاني ، فهو ميله لتحسين علاقاته مع الإنجليز ، كمحاولة لكسب حيادهم في المعركة الدائرة على الدستور ، أو دفعهم إلى التدخل لمصلحة الحياة النيابية .

وفيا يتصل بالأمر الأول ، فقد كانت سياسة الوفد ، بعد الانقسام الداخلي ، تقوم على اعتبار كل خارج عليه خائنا للوطن مارقا من الوطنية. وكان يذمغ بهذه التهمة خاصة الأحرار الدستوريين . ولهذا رفض في جميع المناسبات كل يد امتدت للتقريب بينه وبينهم ، سواء أكانت هذه اليد من داخل حزب الأحرار الدستوريين أم من خارجه . وقد كانت أهم هذه المناسبات عند عودة سعد باشا من منفاه الأخير في ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ ذلك أن عودة سعد باشا من هذا المنفى ، كانت في ذلك الحين مطلباً وطنياً لكل الفرق والأحزاب ، ومن بينهم الأحرار الدستوريين - كما يقول الدكتور هيكل (٦١) . وكان الأحرار الدستوريون يرغبون في المصالحة . ولهذا فبينما كان سعد باشا في عرض البحر ، وقبل أن يصل إلى أرض الوطن ، أرسل إليه « كبير » منهم (لم يذكر سعد باشا اسمه) رسالة تلغرافية طلب فيها إليه أن يدخل البلاد « حاملاً لواء السلام » (٦٢) . ولكن سعد باشا سخر من هذه البرقية ، لأنها كانت « من أول شخص أثار فتنة الانقسام ، هو الذي اتهمني بأنني ارتكبت أغلطا كثيرة لا يصح معي أن تبقى ثقة الأمة بي » (٦٣) . ولم تلبث محاولة أخرى أن صدرت من جانب ثروت باشا عندما طلب إلى سعد باشا في خطاب نشره في الصحف إبان الانتخابات ، أن يحتكم وإياه في الحلف السياسي إلى

الأمراء وذوى الراى والمكانة فى البلاد . ولكن سعد باشا رفض هذا الطلب أيضا ، « لان الاحتكام شأن الافكاه » (٦٤) .

ولقد شرح سعد باشا فى ذلك الحين اسباب رفضه المصالحة مع الأحرار الدستوريين ، وذكر أنها عدم الثقة فيهم واحتقار شأنهم ، فقال : « لا يمكننى الاتفاق مع اشخاص تزعجت الثقة بينى وبينهم فيما يتعلق بموضوع توكيلى . هم يطلبون حقوقا أقل مما تطلب الأمة ، ونحن متشبسون بكامل حقوقها » . وضرب مثلا لذلك تصريح ٢٨ فبراير فقال انه بينما يعتبره « أكبر نكبة على البلاد » ، فان أصحاب التصريح يعتبرونه « استقلالا فى الداخل والخارج » . ولهذا « فلا يمكن أن نتفق مع اصحاب تصريح ٢٨ فبراير باى حال من الأحوال ، لانهم فى واد ونحن فى واد ، ولا يمكن أن يتفق النقيضان ، ولا أن يجتمع الضدان » . ثم انتقل سعد باشا بعد ذلك الى السبب الثانى فقال : « على أننا اذا أردنا أن نتفق ، فمع من نتفق ؟ خبرونى من هم الذين رأوا أن نتفق معهم وما هى قوتهم فى البلاد ؟ انى أقول انه ليس لهم أدنى قوة ، ليس لهم أدنى شأن ، ولا اعترف لهم بزعامة » . ثم أعلن سعد زغلول أن الانتخابات هى الفيلصل ، فليتوجه كل منا الى الأمة فى الانتخابات ، ويعرض نفسه عليها تحت شعاره ، فاذا كانت الأمة تنتخب فريقهم ، فحينئذ يتولون الأمر وتنتهى نحن عنه ، أما اذا كان الأمر بالعكس ، فكفى الله المؤمنين القتال . . ساذهب معهم الى الأمة وهى تفصل بيننا ، وهى خير الفاصلين » (٦٥) .

وقد فصلت الأمة فى الخلاف فى الانتخابات . فاكتمسح الوفدون خصومهم اكتساحا لم يسبق له مثيل ، وتولى سعد باشا الحكم . وهنا يذكر الدكتور هيكمل ، أنه كان على سعد باشا أن يختار أحد طريقين : إما أن يكتفى بغوزه الحاسم فى الانتخابات ، فيعلن باسم الأمة التى أولتسه ثقته ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصا على مصلحة البلاد ، وإما أن يديم الخصومة . على أن سعدا آثر منذ اليوم الاول الطريق الثانى (٦٦) . وقد لقى هذا الموقف نقدا الأستاذ امين يوسف ، وهو من أقرباء سعد باشا ، فقال انه كان أولى بسعد باشا أن يدرك ان هؤلاء الخصوم مصريون وطيون مثله ، وان اختلفت وسائلهم من وسائله ، فيعرض عليهم بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ ، حتى يواجه خصومه الحقيقيين - الانجليز - بجبهة وطنية متحدة . صحيح أنه كان

من الصعب إبعاد بعض مؤيديه لمصلحة من خاضوا المعركة ضدهم ، ولكن هذا ما كان يجب أن يتم لمصلحة البلاد (١٧) .

على كل حال فقد مسقطت وزارة سعد باشا تحت الانذار البريطاني . وهنا سنحت الفرصة للأحرار الدستوريين ، فانخرطوا في الدسائس والمؤامرات ضد الوفد ، وأخذت صحيفتهم تسهم بنصيب وافر في الحملة التي كانت ترمي لتحجيل الوفد النتائج التي ترتبت على مقتل السردار . فاستعر النزاع بين الفريقين وحى وطيسه . وهنا قامت محاولة أخرى لتقريب الصفوف . فقد رأى الأمير عمر طوسون أن يوجه دعوة للأحزاب ، في شهر ديسمبر ١٩٢٤ ، لعقد مؤتمر وطني يبحث في تقريب وجهات النظر . وقد قبل الأحرار الدستوريون والحزب الوطني هذه الدعوة ، ولكن الوفد سارع برفضها ، وكان الرفض مبنياً على حجج ثلاث رددتها الصحف الوفدية ، ورددها حمداً بالاسل باشا في خطاب مفتوح إلى الأمير طوسون في جريدة البلاغ رداً على دعوته ، وهذه الحجج على النحو التالي : أولاً - أن المقابلة التي صادفها الوفديون من خصومهم على أثر خروجهم من الحكم ، كانت مؤذية لمواظفهم وباعثة على شدة تمسكهم بوحدهم وقوتهم ، ليقابلوا بها شجاعة الأعداء وضغط الانجليز الغير المباشر . ثانياً - أن الذين قامت على أكتافهم النهضة ، وذاقوا على الدوام ألوان العذاب في سبيلها ، لا يمكنهم أن يمدوا أيديهم إلى الذين ينصون في شقاء بلادهم . ثالثاً - وقد عبرت عن هذه الحجة جريدة « الليبريه » حينما كانت لا تزال وفدية فقالت : « كيف يطلب إلى الأكثرية أن تتنازل سهواً لغوا بلا كفاح عن بعض كراسيها ؟ » ثم اذا وافقت الأكثرية على الاتحاد الذي يطلب إليها ، فهلا تكون موافقتها بمثابة اعتراف عام بالخوف من حكم الحلاف ، فتتضمن قضية مصر ذاتها من جراء ذلك ؟ » (١٨) وواضح من هذه الدريضة الأخيرة أن الوفد كان يرى أنه ما دامت الأحكام الدستورية قائمة في البلاد ، وأكثريه الأمة الساحقة على تمسكها به ، فلا حاجة به إلى الاتفاق مع خصومه .



كانت هذه هي المحاولة الأخيرة لالتقاء الأحزاب ، وقد رفضها الوفد على النحو الذي مر بنا . فما هي الموامل الجديدة التي دفعت الوفد إلى التخلي عن هذه الخطوة من تلقاء نفسه والتحول إلى قبول توحيد الصفوف ووضع يده في يد خصومه القدامى ؟ إنها دون ريب أحداث عام

١٩٢٥ ، او عام الرجعية ، كما يسميه أحمد شوقي باشا . فقد ادرك الوفد شدة خطر الانقسام على القضية الوطنية وعلى الحياة النيابية على السواء ، كما إدرك أن الاعلييه التي يملكها لا قيمة لها من الناحية العملية، ما دامت الحياة الدستورية معطلة ، وان تعطيل هذه الحياة الدستورية انها هو تعطيل له في الحقيقة عن ممارسة دوره في حل القضية المصرية عن طريق المفاوضات مع الحكومة الانجليزية ، اذ لم يكن في وسعه ان يدخل في هذه المفاوضات دون ان يتولى الحكم .

لهذا انهنز فرصه طرد عبد العزيز فهمي باشا من الوزارة ليفانح الأحرار الدستوريين في الائتلاف . فيذكر الدكتور هيكل أنه لجالس ذات صباح في سرفة الكونتنتال ، بعد الأزمة ، إذ أقبل عليه حفني محمود بك، شقيق محمد محمد محمود باشا ، وكان في ذلك الحين وفديا من أنصار سعد زغلول ومن المقربين اليه ، فأخذ يني عليه وعلى قرار الحرب ثناء تشوبه الجالفة ، ثم أشار الى إمكان التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوفد . فلما أبدى الدكتور هيكل خشيته من أن يعود الوفد الى سبيلته الأولى من الخصومة اذا عاد الى الحكم مرة أخرى ، رد عليه حفني بك قائلا : « او نحسبهم لم يتلقوا درسا من التجربة التي مرت بهم ؟ » وأيا كان الأمر فطفيان سعد باسم الشعب ، ايسر من طفيان نشأت باسم القصر ، وطفيان ممثل الشعب يسير محاربته ، لكن طفيان ممثل القصر ليس أمره بهذا اليسر ، وقد تمتد يد القانون الى من يحاول الوقوف في طريقه (٦٩)

هكذا بدأت المحاولات من أجل الائتلاف من جانب الوفد . وفي ذلك الحين ظهرت بعض العوامل التي ساعدت على تفريب الصفوف ، ففسد اخذت الجرائد الحزبية تخفف وطأتها رويدا رويدا على خصومها الحزبيين، واتجهت الى الورادة تهاجما بكل قوة. ولم يلبث عبد العزيز فهمي باشا أن تلقى خطابه المشهور الخطير في يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ الذي قطع به علاقته مع القصر والنظام القائم بطريقة حاسمة ، وكشف فيه فضائح الحكم الأوتوقراطي ، فقد وصف عبد العزيز باشا تجربته في الوزارة بأنها « كانت محنة أحمد الله على نجاتي منها ، قبل أن تأتي على البقية الباقية من الكرامة » ، وقال : « لم يمض الا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخصاه، وحتى ظهر لي أننا لسنا وزراء ، بل أناسا يراد سوقنا الى مالا يود الرجل الشريف » ، وتناول نفوذ نشأت باشا ودوره فقال : « لقد وضع يده على وزارات ثلاث برمتها من وزارات الدولة هي : الخارجية والحربية والأوقاف ، لا يعين فيها رئيس ولا مرسوم ولا بيت فيها أمر

الا برأيه .. ليس هذا فقط ، بل ان أوامره ، كما يعرف كل ساكن في البلاد ، أصبحت مقدسة نافذة في كل وزارة أخرى من الوزارات ، وفي كل مصلحة من مصالح الحكومة المختلفة ، ينصق الوزير والوكيل والمدير والأمور والعمدة والشيخ والخفير اذا ذكر اسمه ، وان كان شخصه مختفيا وراء الحجاب ، ثم وجه عبد العزيز فهي باشا الحديث لمستمعيه فسألهم : « أترضون افساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع ؟ وان تنتهى الحال بكم الى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور ؟ ، لا شك ان احدا منكم لا يرضى .. ان لكم حقوقا معلقة فى يد الانجليز هي موضوع ما اصطلمتكم على تسميته بقضية البلاد . وانكم لن تستطيعوا السير فى هذه القضية الا اذا أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم . ان البرلمان والوزارة البرلانية هما اذانكم الوحيدة لتولى الدفاع عن قضيتكم والوصول الى استكمال حكمكم ، فما لم تصلوا الى عقد البرلمان ، فكل كلام فى هذا الموضوع ففلسفة وهباء ٧٠ » .

اجتماع البرلمان فى فندق الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥

رأت صحف الوفد فى هذه الظروف ان تدعو لعقد مؤتمر وطنى عام للنظر فيما يجب اتخاذه لاعادة الحياة النيابية . ولكن هذه الفكرة سرعان ما افسحت الطريق لفكرة أخرى نالت قدرا أكبر من النجاح ، هي التي أطلقها أمين بك الرافعي فى ٨ نوفمبر ، بوجوب انعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ من غير حاجة الى دعوة من الملك . وذلك استنادا الى المادة ٩٦ من الدستور التي تقضى بأن « يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الى ذلك ، يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور » .

اغتبطت الأحزاب بهذه الفكرة ، فاجتمع الحزب الوطنى فى ١٣ نوفمبر وأصدر قراره بوجوب اجتماع المجلس القديم بعد. أن صار أمر حله باطلا وملغى . وكذلك وقع النواب والشيوخ الوفديون فى ٢٠ نوفمبر احتجاجا الى الراى العام أعلنوا فيه تمسكهم بنيابتهم عن الأمة ، وانهم لا يفكرون عن محاولة الاجتماع ما وجدوا الى ذلك سبيلا . كما اجتمع حزب الأحرار الدستوريين فى مساء يوم ٢٠ نوفمبر ، وقرر مثل

هذا القرار . ولما رأت الحكومة خطورة الأمر ، أصدرت ثلاثة بلاغات رسمية أعلنت فيها « أنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في مكان آخر ، وأن وزير الداخلية كلف الجيش بالمحافظة على النظام ، وأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامره باطلاق الرصاص . كما توعدت وزارة المعارف بتوقيع العقاب الشديد على الطلبة الذين يقومون بالمظاهرات أو يضربون عن الدروس . وفي مساء يوم ٢٠ نوفمبر حولت الحكومة القاهرة الى تكتة حربية ، توزعت فيها قوات الجيش في الشوارع ودار البرلمان ، وأخذت في التدريب على الحركات الخاصة بتشتميت المظاهرات والتجهر .

ومع ذلك ففي صبيحة يوم السبت ٢١ نوفمبر المحدد لاجتماع البرلمان ، كانت هذه التدابير البوليسية قد أثبتت فشلها . فقد أخذت المظاهرات التي ألهاها الطلبة تموج بها الشوارع ، وهي تهتف بحياة الدستور وحياة سعد زغلول . ومن الطريف أنه كان من بينها مظاهرة قامت بها التلميذات ، فقوبلت من الضباط والجنود بالتصفيق الطويل - وهو ما كان محل تحقيق . ثم حدثت حادثة أخرى لها نفس المغزى ، عندما أدى بعض ضباط الأورطة العسكرية التحية العسكرية لسعد زغلول باشا أثناء خروجه من منزله الى فندق الكونتنتال ، وعند عودته إليه . (٧١)

أما النواب والشيوخ فكانوا قد قرروا منذ مساء الجمعة ، عندما رأوا أن الاجتماع في دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة ، أن يكون الاجتماع بفندق الكونتنتال . والفكرة مستوحاة - كما هو واضح - مما حدث في فاتحة الثورة الفرنسية من اجتماع الجمعية الوطنية في ملعب التنس في يوم ٢٠ يونيو ١٧٨٩ . وبناء على هذا القرار ، اجتمع أعضاء البرلمان في فندق الكونتنتال بهيئة مؤتمر أعضاء المجلسين ، وامتلأت بهم ردهة الفندق الكبرى . وبعد أن اكتمل جمعهم قام الأستاذ شوقي الحطيب فلما الزعماء الى الاتحاد المقدس لانقاذ البلاد ، وطلب إليهم أن يتصافحوا . فاستجاب أولا محمد محمود باشا ، فنهض وصافح سعد باشا ، وتلاه محمد حافظ رمضان بك ، وتتابع الزعماء يصافح بعضهم بعضا ، ويعاهدون الله والوطن على انقاذ البلاد ودستورها . ثم أصدروا قرارات اجماعية باعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا ، واستمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والأمكنة التي يتفق عليها ، كما قرروا الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور . ثم أجريت انتخابات

الرياسة في مجلس النواب ، بعد أن انسحب الشيوخ الى قاعة أخرى ، فانتهى بالإجماع سعد باشا رئيسا ، ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين ، ولوحظ في انتخابهما أن يكون الأول ممثلا للأحرار الدستوريين ، والثاني ممثلا للحزب الوطني . تم قرر المجلس علم الثقة بالوزارة القائمة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور (٧١ مكرر) .

عزل نشأت باشا وبواعثه الحقيقية :

كانت أهمية اجتماع الكونغرس في نظر الانجليز ، كما يقول لويد أنه للمرة الأولى ارتبط كل من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني في قضية واحدة عامة . ولهذا يذكر لويد أنه احس بفلق بالغ لهذه الحوادث ، اذ كان واضحا له ، بل وللعالم أجمع ، أن مركز إنجلترا في مصر وسياساتها التي أعلنتها في تصريح ٢٨ فبراير بما انتهت له لنفسها فيها من حق حماية المصالح الأجنبية، كانت تقتضي منه التدخل بالقوة في حالة تطور الموقف الى صدام داخلي خطير . ولكنه ساهل نفسه من جانب آخر عما يحدث لمركز إنجلترا في مصر وفرصتها في احرار تسوية مع زعمائها السياسيين لو أن هذا التدخل - في حالة الصدام الخطير - كان موجها ضد حركة صادرة من جميع الأحزاب السياسية لمقاومة ما كان يبدو واضحا أنه محاولة من جانب الملك لاقامة حكم مطلق ؟ على أن يد اللورد لويد كانت في ذلك الحين - كما يقول - مغلوطة بضرورة الانتهاء من المفاوضات المصرية الإيطالية حول الحدود الغربية ، فلما انتهت هذه المفاوضات في ٦ ديسمبر، بتسليم جنوبيو للطلبان على أثر تبليغ بريطاني عاجل للملك فؤاد وزيور باشا ، وأصبح طليقا لمعالجة الموقف الذي نشأ بسبب نشاط نشأت باشا السياسي ، طلب من الملك فؤاد عزله بحجة أن مصلحة الملك تتطلب ألا يتدخل موظف في القصر في الشؤون الادارية لتحقيق اغراض سياسية واضحة كهذه ، وتم عزل نشأت باشا فعلا في ١٠ ديسمبر وأعلن تعيينه وزيرا مفوضا لمصر في مدريد (٧٢) .

كان سقوط نشأت باشا حادثا ارتجت له البلاد بالفرح . لأن الرأي العام اعتبر هذا الحادث تهيدا لعودة الحكم الدستوري . ولم يخف من هذا الابتهاج أن جاء اقصاده بناء على تدخل الانجليز ، لأن الشعب - كما يقول الراقى - ليس مسئولاً عن هذا التدخل ، وإنما المسئول عنه السراي . وليس مطلوب من الشعب أن يتنازل عن حقوقه في سبيل

تغطية أخطاء اسراى او فى سبيل عودة الحكم المطلق (٧٢) . ومع ذلك فعلى من ادرك فى ذلك الحين ان عرض اللورد لوييد الحميى من اقضاء نشأت باشا ، لم يكن التمهيد لعودة الحكم الدستورى ، الذى لم يكن يعنيه عودته او عدم عودته فى قليل او كثير الا بفقد ما يؤبر ذلك فى الموقف الداخلى ، واما بان عرض اللورد لوييد الحميى هو تقديم ترصيه للاحرار الدستوريين ، الذين كانوا يحملون نشأت باشا مسئولية طرد رئيسهم من الحكم ، تمهيدا لسحبهم من التحالف المعقود مع الوفد ، واقتناعهم بالاشتراك من جديد فى الوزارة الزبورية . وقد اعترف اللورد لوييد بذلك حين ذكر ان اقضاء نشأت باشا ، ولو انه ادى الى تخفيف حدة الموقف ، الا أنه مع ذلك ترك المسألة الرئيسية بدون حل ، وهى المسألة التى كان من الممكن حلها ، لو أمكن سحب الاحرار الدستوريين من تحالفهم مع الوفد ، واقتناعهم بالتعاون مع زيور باشا ووزارته . ولكن الجهود التى بذلت فى سبيل ذلك لم تؤد الى أى نتيجة (٧٤) . وقد ذكرت جريدة « كوكب الشرق » بعد ذلك بأربعة أشهر ، ان صاحب هذه الفكرة ، فكرة التوسل بعزل نشأت باشا فى لم شمل الاحرار الدستوريين والاتحاديين ، هو المستر ووبرت فرانس ، السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى ، وأن فشله فى تحقيق ما وعد به اللورد لوييد ، كان من الأسباب التى جعلت الخلاف بين الرجلين ، وانتهى باستقالة المستر فرانس (٧٥) ومن الانصاف للاحرار الدستوريين أن نذكر أن زيور باشا كان فى ذلك الحين لا يفتأ يعرض عليهم المناصب الوزارية ، بل ويعلن انه سيقبل محافظا على عرضها عليهم الى أن تجرى الانتخابات ، مؤملا أن يتغلب العقل على الشهوات السياسية (٧٦) . ولكنهم مع ذلك تمسكوا بالرفض .

احتدام النضال بعد صدور قانون الانتخاب المعدل .

وفى الحقيقة أن خطة زيور باشا السياسية لم تدع للاحرار الدستوريين مجالا للعودة الى سابق تعاونهم معه ، حتى لو أرادوا ذلك : فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، أى قبل اقضاء نشأت باشا بيومين ، اصدر مرسوما بقانون الانتخاب المعدل ، ضيق فيه حق الانتخاب فقصره على كل من بلغ سن الثلاثين ، وأباحه لمن بلغ سن الخامسة والعشرين بشروط مالية وادبية ، ومن بينها أن يكون حائزا لشهادة دراسة ثانوية (البكالوريا) أو لشهادة تماثلها . كما جعل الانتخاب على درجتين .

وكان من الطبيعي أن يعاين هذا القانون بمصافاة من الاستنكار من جميع الأحزاب ، فبالإضافة الى حرمانه لكثير من المصريين الذين بلغوا سن الرشد ولم تصدر عليهم أحكام متخلة بالشرف من حق الانتخاب ، مما يخالف الدستور ، فان الحكومة كانت ترمى من وراء إصداره الى المراوغة والتسويق وكسب الوقت : اذ كان لابد ان يمضي وقت طويل جدا قبل ان تكتب القوائم بأسماء المستأجرين وأصحاب المحلات والمستحقين في الأوقاف ودافعي الضرائب المعينة وحامل الشهادة الثانوية أو الشهادة التي تعادلها ، ثم بعد ذلك تشرع وزارة الداخلية في تقسيم دوائر الانتخاب وغيرها من الاجراءات التي لا تنتهي (٧٧) . وقد وصف اللورد لويد إصدار هذا القانون بأنه عمل غير حكيم من زيور باشا في تلك الأحوال السياسية القائمة ، وذكر انه أصدره رغم نصيحته (٧٨) .

وعلى ذلك فقد تاجع النزاع بين المعارضة والحكومة ، فاعلنت الأحزاب بطلان القانون الجديد وامتناعها عن تنفيذه أيضا ، وأوعزت الى أنصارها من العمدة في مختلف المديريات بالامتناع عن تنفيذه . وكان عمدة مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الاضراب وأرسلوا بذلك برقية الى وزارة الداخلية فخيرتهم الحكومة بين العدول عن الاضراب أو العزل ، فاصر عشرة منهم على الاضراب ، فصدر قرار برفتهم . ولكن بقية عمدة المركز تضامنوا معهم واستقالوا . ثم أضرب كثير من العمدة في المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات التي تجرى على أساس هذا القانون ، وكانت حجتهم في الاضراب عن العمل في الجداول ، هو انه يوجد مجلس نواب قائم هو الذي اجتمع يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . (٧٩)

وهكذا كان بسبب اشتداد الحركة ان أصبح خروج الاحرار الدستوريين منها امرا متعتذرا ، وبات خطة اللورد لويد بالفشل . ويمكن تقدير لهفة اللورد لويد على سحب الاحرار الدستوريين من الائتلاف اذا أدركنا أن الاحرار الدستوريين كانوا يمثلون أمام الرأي العام الانجليزى الفئة المعتدلة في محيط السياسة المصرى ، ومن ثم فان انضمام هذه الفئة الى الوفد المتطرف في عمل واحد ، لا يوجد له الا مفرى واحد هو أن الحالة في مصر قد بلغت درجة من السوء أصبحت تستفز لمحاربتها كل الفرق السياسية في مصر على اختلاف مشربها . وكان من الطبيعي انه لا يمكن اغفاء المستولين البريطانيين من مسئولية الوصول بالحالة الى هذه الدرجة أو على الأقل السماح ببقائها واستمرارها ، لما كان تحت أيديهم من امكانيات التغيير ، وفي هذا تقول جريدة المانشتير جارديان

البريطانية : « لقد تحملنا مسئولية لا نحسد عليها لسكوننا عن الحوادث التي وقعت أخيرا في عهد ثشات باشا . في حين أن مصر بإكملها تعتقد أننا كنا نستطيع منع وقوع هذه الحوادث بكلمة واحدة ، ثم قالت : « أن وجود الجنود الأجنبية في مصر يكفي في أغلب الأحيان ، لتمكين أية حكومة من البقاء في مناصبها رغما عن إرادة الأمة » (٨٠)

تطور سياسة الوفد نحو الانجليز

ولعل هذه الجعيفة هي ما دفع الوفد في ذلك الوقت الى تغيير سياسته من الانجليز ، والميل الى الاعتراف بتأثيرهم في مصير مصر السياسى ، ومن ثم الاتجاه الى خطب ودهم وتحسين العلاقة معهم ، طمعا في أن يؤدي هذا التحسن الى سكوتهم على الصراع ضد القصر ، أو تدخلهم لترجيح كفة الديمقراطية وإعادة الحياة النيابية . وقد ظهر التغيير في سياسة الوفد التضالية لأول مرة ، عندما زار سعد باشا زغلول دار المندوب السامى الجديد ليضع فيها بطاقة زيارته ، بمناسبة وصوله وتسلمه مهام منصبه . وقد قامت قائمة «جريدة الأخبار» لهذا الحدث: «فهذا دولة سعد باشا يعتبر نفسه زعيما للأمة المصرية المطالبة بجلالة الانجليز عن بلادهم ، ومع ذلك نراه يذهب بغير دعوة ، وبدون تعارف سابق ، الى دار «المتمند البريطانى» ليضع فيها بطاقة زيارته ، تحية لممثل الدولة المحتلة للبلاد والغاصبة لحقوقها » (٨١) ولكن جريدة « كوكب الشرق » ردت على هذا الهجوم فوصفت اللورد لويد بأنه « يمثل دولة ليس في الوسع اكار ما لها بنا من العلاقات ، وما لها على مصيرنا من التأثير » ثم أردفت : « انهم ليخافون الخوف كله أن يسفر هذا الاجتماع عن تبديد الفيوم التي تلبنت في الجو السياسى » (٨٢)

كان هذا الاعتراف بالسافر بتأثير انجلترا على مصير مصر السياسى والحديث عن تبديد الفيوم التي تلبنت في الجو ، أول علامات التغيير في خطة الوفد التضالية . فلم تجر عادة رئيس الوفد من قبل بان يتطوع لزيارة دار المندوب السامى من بعد يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فقد رفض زيارة دار الحماية بعد عودته الأولى من أوروبا . إما عندما عاد للمرة الثانية من منفاه في جبل طارق ، فإن المستر « كير » كان هو الذى زاره زيارتين خاصتين ، ثم توجه اللورد النيبى بنفسه لزيارته بعد عودته مباشرة من السودان ، مخالفا العادة المتبعة بضرورة زيارة رئيس الوزراء له أولا - كما مر بنا .

وهذا التحول في سياسة الوفد يستحق الوقوف عنده لحظة للتأمل
فالحقيقة أن هذا التحول انما يعود الى ما بدا للوفد من عجزه ، برغم جهازه
الضخم المنيب في أنحاء المدن والقرى ، عن دفع جموع الفلاحين والعمال
الى الثورة لاقتلاع الوزارة الزبورية وإقرار الدستور ، كما يعود الى
احساسه بالعجز أيضا عن تنظيم اضراب آخر عام للموظفين يلحق الشلل
بالجهاز الحكومي ويثبت الحمية والوجل في نفوس المسئولين البريطانيين .
هذا مع احساس الوفد ، في الوقت نفسه ، بشدة الارتباط بين قضية
الدستور وقضية الاستقلال ، لأن تعطيل الحياة الدستورية انما كان في
الواقع تعطيلاً له عن ممارسة دوره في حل القضية الوطنية مع
انجلترا عن طريق التفاوض ، أي بالطريق السلمي ، وفي الواقع
لقد كان في إمكان الوفد فقط في ذلك الحين أن ينظم اضرابات عامه
تجوب البلاد ، أما اشغال ثورة أخرى ، فهذا ما كان عاجزاً عنه وظل
عاجزاً عنه طول حياته . والسبب الرئيسي في هذا العجز مزدوج : فهو
يعود أولاً الى ما أشرنا اليه من أن تنظيمات الوفد لم تكن تنظيمات ثورية
تتضمن تشكيلات عسكرية مسلحة تستطيع أن تخوض غمار معركة حامية
ضد القصر أو ضد الاحتلال ، كما يعود الى أن الوفد - كما مر بنا - لم
يستطع في خلال حكمه عام ١٩٢٤ أن يقدم للفلاحين أو العمال برنامجاً
اصلاحياً (ولا نقول ثورياً) يسعى لرفع مستوى هذه الطبقات الى الحد
الذي يتكافأ مع تضحياتها ، ومن ثم فلم يكن لدى هذه الطبقات ما يدفعها
في ذلك الحين للتحمس لقضية الحكم الدستوري الى درجة تستفزها الى
ترك أمور معاشها وزراعتها وصناعاتها والقيام بثورة ضد الانتقراطية .
وانما اقتصر دور هذه الطبقات بعد ذلك على انتظار فرصة الانتخابات
لترجيح كفة الوفد .

على كل حال فإن هذا الاتجساع من جانب الوفد نحو تحسين علاقته
بالانجليز لم يقدر له الوصول الى النمرة المرجوة ، وذلك بسبب شخصية
اللورد لويد وسياسته . فلقد جاء هذا الى مصر متأثراً بشخصية اللورد
كرومر وسياسته ، وظهر ذلك منذ البداية عندما رفض أن يحمل أوراق
اعتماد يقدمها للملك فؤاد ، ذاكراً ان هذا يضعه في نفس مركز أي
ممثل لدولة أخرى . ويتقاضى عن مسئولياته الخاصة في رعاية التحفظات
ويحرمه من مركز ضروري لتنفيذ ذلك (٨٣) وفي الواقع أن مندوباً ما
لانجلترا في مصر بعد الحرب العظمى لم يتح له من الظروف الداخلية ما
أنيح للورد لويد ، فالمد الثوري قد فقد قوته الذاتية الدافعة ، والقيادات
الوطنية تحولت بحراهاً الى القصر ذباً عن الدستور ، والطبقات الشعبية

النوريه من العمال والعلاجين دخلت عن قيادها في المعركة الدستورية الناشئة بسبب الغبن الذي لحقها ، والوفد أخذ يهاند الانجليز ويخطب ودهم ويسمى رئيسه بنفسه الى دار المنسوب السامي لزيارته دون سابق ود وبغير دعوة ، ولم يكن في الميدان عبر الانتلجنتسيا التوريه ، وهي الوحيدة التي استعادت من انكماش السيطرة الاجنبية ، ولكن هذه كانت وسائلها محدودة . كل هذه الظروف كانت بينه مناسبة تعمل فيها مواهب اللورد لويد التسلطية ، وانصافا للرجل نقول انه لم يدع أية فرصة للاستفادة من هذا كله الا وانتهزها ، حتى انه لم يكده يستريح من وعشاء سفره ، حتى اذاع انه يعتزم الطواف في الاقاليم للوقوف على احوال الاهالي واعمالهم ، ودرس هذه المسائل بنفسه في كل جهة يرتادها . ثم فام برحلته الموعودة فعلا واخذ يستعمل استقبالا رسميا لا يفل الا يسيرا عن استقبال الملك الشرعي ، اذ راحت تقام له التشريفات والحفلات ، وتلقى بين يديه خطب الترحيب والتمين بطلعته ، كما حدث في مديرية الفيوم (٨٤) .

ثم اقام كبراا الاحرار الدستوريين وغيرهم حفلة لتكريمه في يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقد ألقى فيها اللورد خطبة قصيرة تمنى فيها للحياة الدستورية كل نجاح ، وأعلن انه يؤمن « بالحكومة الدستورية ، الحكومة الحازمة المنظمة ، الحكومة العادلة » . وهنا طالبته الصحف الوفدية في جراءة مذهلة بأن يتبع القول بالعمل ، أى بالتدخل الفعلي في شئون البلاد « اننا لا نريد من اللورد كلاما فقط وانما نريد أن يتبع العمل الكلام ، خصوصا وانه مسئول عن الحالة العامة في مصر ، بعد أن أسفرت السياسة الانجليزية عن وجهها ، واستأنفت ادارة البلاد على المكشوف ، » ثم برزت الجريدة هذا الكلام بأن الوزارة القائمة في الحكم هي التي دفعتها الى هذا الموقف « نترف بهذه الحقيقة على ما بها من مرارة ، وعلى ما فيها من ايلام النفوس ، ولكننا أمر واقع جرتنا اليه وزارة الضعف والاستسلام . » هذه الوزارة التي جعلت رائدها منذ وليت الأمر كسب عطف الحكومة الانجليزية بالانقياد الى الذين يمثلونها في هذه البلاد ، **قاضعت ما رسمته وزارة الشعب في شهور من الاحتفاظ بالكرامة القومية** في أول يوم تبوات فيه كرسى الحكم . « ثم قالت : « لقد وصلت بنينا تصرفاتها العذيلة الى حالة جعلت الناس يرددون كلمة اهالي بيزنطة والأتراك يحاصرون الآستانة : « النركبة ولا البايوية » (٨٥) وفي كلمة أخرى عاجلت مسألة الصداقة بين مصر وانجلترا ، التي ضرب اللورد في خطبته

على نعمتها ، فقالت : « لقد دعا اللورد لويد الى الصداقة بين مصر وانجلترا ونحن نود لو نلبى دعوته متسايفين ، ولكن دون ذلك ازالة اسباب النفور التى خلفها انذار نوفمبر ، وترك الأمة المصرية تستمتع بدستورها ونستعمل سلطتها التشريعية . وأول خطوة فى هذا السبيل وذاك ، هو أن يضمن المندوب السامى بتعضيد الوزارة التى خلقها ذلك الانذار والتى تقف عقبة كأداء فى طريق التفاهم والوفاق بين الاثنين (٨٦) »

على كل حال فلقد كان بسبب هذه الظروف جميعها التى كانت تواجه اللورد لويد : من تعذر استمرار الحكم المطلق بإزاء المعارضة القوية التى كانت تجابهه ، ومن تعذر اقناع الأحرار الدستوريين بالتعاون مع الحكومة القائمة فى دست الحكم ، ومن الرغبة فى الحيولة دون عودة الزغلولية الى الحكم مرة أخرى - أن اخذ اللورد لويد يقوم باتصالات مع الساسة المصريين للخروج من هذا المأزق السياسى خروجاً يرضى الأطراف المتنازعة ، الانجليز والقصر والاحزاب . فتباحث مع على باشا ، الذى كان بدوره يتصل بسعد باشا وبكثير من السياسيين للتشاور معهم (٨٧) ومع أن رجال الأحزاب أظهروا فى هذه المباحثات الكثير من التروى والاعتدال ، أملا فى أن يسوى الخلاف بينهم وبين المندوب السامى بالحسنى ، ومع أنهم ذهبوا فى ذلك الى عدم عقد مجلس النواب بعد اجتماعه الاول فى فندق الكوننتال ، رغم الصيحات المطالبة بانعقاده ، وقلق الأمة لذلك (٨٨) - فقد فشلت المباحثات بسبب تمسك كل من الفريقين بوجهة نظره التى تتضمن الانتصار الكامل لقضيته : فقد أمر الوفد والاحزاب على ضرورة اعتبار البرلمان الذى انعقد فى الكوننتال البرلمان الشرعى للبلاد وبالتالي يجب تنفيذ قراره بعدم الثقة بالوزارة بما له من صلاحية دستورية ، بينما أمر اللورد لويد على اجراء انتخابات جديدة ، بعد محو القيود التى قيد بها قانون الانتخاب الجديد » ، وكان يرى أن التسليم للاحزاب بهذه الأمور التى تطالب بها ، فوق أنه يعد تقهقرا من جانب الانجليز تجاه الاحزاب ، فانه يتضمن طرد زيور باشا من الحكم حالا ، وهو ما يعد انكارا لخدماته التى قدمها . وقد عبر اللورد لويد عن ذلك بقوله : « اننا لا نستطيع أن نقول لزيور باشا أن يترك الوزارة ، لأن هذا القول من جهتنا يعد تكرارا للجميل لا حمدا للصنيع » (٨٩) »

تعبئة البورجوازية والانتلجنسيا

كان بسبب تضالؤ الامل في الخروج من الامة عن طريق تدخل الانجليز ، أن خرجت الاحزاب في ذلك الوقت سسنعر الشعب للانيان يصل حاسم يزعرع مركز الوزارة ، ويضطرها الى النزول على ارادتها ، وألعت اللوم عليه اذا بقاعس عن القيام بهذا الواجب : فكتبت « السياسة » مقالا بعنوان « حل الازمة الحاضرة ييسد المصريين وحدهم » قالت فيه : يجب أن يعلم المصريون أن حل الازمة الحاضرة رهن ارادتهم هم وحدهم . وهم اذا علموا هذا ، وايفنت الوزارة الحاضرة أنهم علموه ، فهي لن تستطيع أن تظل في مقاعد الحكم » (٩٠) كما لوحث بسلاح المقاومة السلبية أو عدم التعاون ، باعتباره « أمضى الأسلحة في يد من يحسن استعماله ، ويشحذ نصله » وألقت اللوم على الأمة اذا لم تستخدمه : « فإن لم تضرب به ضربتها ، فاللوم يصب ذلك عليها هي لا على خصومها » (٨١ مكرر) فلما عجزت الاحزاب عن تحريك الجماهير الشعبية ضد القصر ، التجات الى تعبئة قوى الانتلجنسيا والبورجوازية لنخوض بها معركة يائسة ضد الحكم المطلق . وهذا هو منشأ ظهور الدعوة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦ لعقد « مؤتمر وطني » يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأي والمكانة بها لبحث هذه الحالة وتقرير مايراه مناسبا للخروج منها . (٨٢ مكرر) ويمكن تصور مدى اتساع هذه التعبئة اذا عرفنا أن الدعوة وجهت الى أعضاء المجالس والهيئات الآتية : (١) مجلس الشيوخ (٢) مجلس النواب القائم والسابق (٣) مجالس ادارات الاحزاب المؤتلفة (٤) الوزراء السابقون (٥) أعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية ولجان الشياخات (٦) أعضاء نقابات المحامين الأهليين والشرعيين والأعضاء الوطنيين في نقابة المحامين المختلطة (٧) أعضاء مجلس ادارة الغرفة التجارية بالقاهرة والاسكندرية (٨) أعضاء مجلس النقابة الزراعية العامة (٩) أعضاء مجلس الجمعية الزراعية الملكية (٨٣ مكرر) .

على أن الاحزاب رأت ، قبل انعقاد المؤتمر ، أن تتيح للحكومة آخر فرصة للتفاهم قبل الصدام . فقدمت بلسان ٧٢ عضوا من أعضاء الشيوخ حلا جديدا للموقف . ينطوى على بعض التراجع منها . اذ يقوم على أن تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد ، ثم تمسيد الحياة النيابية بوسيلة من وسيلتين : اما بعقد البرلمان الأخير الذى عقد في الكونغرسنتال ، واما باجراء انتخابات جديدة على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، بطريقة تطمئن اليها البلاد (٨٤ مكرر) . وهذا الحل

ينطوى - كما هو واضح ، على استعداد الأحزاب للتنازل عن برلمان الكونتنتال .

على أن زيور باشا رفض هذا الحل أيضا ، لأنه يؤدي بطبيعة الحال إلى انهاء حكمه ، كما عزم على منع انعقاد المؤتمر بالقوة ، متشدرا بأن المؤتمرات ليست من نظم الدولة ، وأنها ليس لها اختصاص دستوري ، وأنه ينبغي لحكومة تحترم الدستور وتحترم الأمة ألا تخضع لغير النظم الدستورية (٨٥ مكرر) . على أن اللورد لويد عندما وجد أن الأمور ستتطور إلى نزاع يهدد الأمن تهديدا خطيرا ، لم ير مفر من التدخل لدى زيور باشا لقبول هذا الحل الوسط ، « فنصحته » بقبول اقتراح الشيوخ بإجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون انتخابات عام ١٩٢٤ (٨٦ مكرر) . وبناء على هذه « النصيحة » ، أصدرت الوزارة في مساء يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ ، وهو اليوم السابق على التثام المؤتمر ، بلاغا رسميا أعلنت فيه أنها ستوقف العمل بقانون الانتخاب المعدل ، وتجري انتخابات جديدة على مقتضى قانون الانتخابات نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ (٨٧ مكرر) . وهو قانون الانتخاب المباشر الذي صدق عليه البرلمان الأول .

وهكذا استطاع اللورد لويد ، بإجبار حكومة زيور باشا على قبول اقتراح الشيوخ ، أن يجرد المؤتمر الوطني عند انعقاده في يوم ١٩ فبراير ١٩٢٦ من أنيابه . بل لقد كان اللورد لويد يطمح في إبعاد الخلاف في المؤتمر بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وبين المتطرفين والمعتدلين في كل الفرق والأحزاب السياسية ، لأن الأحرار الدستوريين كانوا قد طعنوا على دستورية قانون الانتخاب الذي صدر في سنة ١٩٢٤ ، وهم قد تمسكوا ببقاء مجلس مارس ١٩٢٥ الذي اجتمع في « الكونتنتال » (٨٨ مكرر) . أما المتطرفون وخاصة من رجال الحزب الوطني ، وعلى رأسهم أمين الرافسي بك ، صاحب فكرة اجتماع البرلمان في الكونتنتال ، فقد كانوا متشبثين ببرلمان مارس كل التشبث ، ولهذا فقد كان اللورد لويد يتوقع أن ينقلب المؤتمر حربا - لاضد الوزارة - وإنما بين الأحزاب بعضها ببعض . وفي الحقيقة أن قبول هذا الاقتراح قد أوقع الأحزاب في تناقض لا مخرج منه ، فإن هذه الأحزاب كانت قد قررت اعتبار مجلس النواب الذي عقد في الكونتنتال قائما ، واعتبرت اجتماعه صحيحا ، ومنت هذا على أن قرار حله كان باطلا ، فإذا عادت اليوم فقررت الدخول في الانتخابات ، فإن هذا القرار يكون معناه أن اجتماع الكونتنتال كان

باطلا ، وإن قرار الحبل كان صحيحا . ولهذا ظهرت منذ البداية روح المعارضة لهذا الاقتراح من جانب المتطرفين من الاحزاب ، فكتب الاستاد أمين الرفاعي في صحيفته الاخبار يهاجم فكرة الشيوخ شر هجوم ، ويصف الشيوخ بأنهم « يحملون راية التراجع والهرية ، ويشاركون الحكومة في ثورتها على الدستور » ، وكان مما قاله : « انه من الغريب أنهم يأخذون على الوزارة أنها لا تحسب للبرلمان حسابا ، وهم في الوقت نفسه ينكرون وجود هذا البرلمان باقتراحهم اجراء انتخابات جديدة » (٨٩ مكرر) .

ومن أجل هذا شهد المؤتمر الوطني عند انعقاده في اليوم التالي لقرار الحكومة ، أعنف الجلسات والمناقشات بشأن هذه المسألة ، على أن الغالبية لم تلبث أن مالت الى قبول فكرة الدخول في الانتخابات ، بعد أن حمل لواء الدفاع عن هذه الفكرة سعد زغلول باشا بنفسه ومكرم عبيد والهبأوى بك . فقد استطاع هؤلاء الثلاثة أن يستميلوا أعضاء المؤتمر الى الفكرة بالذرائع التالية : أولا - أن قرار ٢١ نوفمبر في فندق الكونتنتال كان قرارا ضروريا لاجل الاحزاب اليه تصرفات الحكومة ، فرأت أن تقطع عليها الطريق باعتبار المجلس الأخير قائما . وإن الهدف الأسمى للاحزاب هو عودة الحياة النيابية ، « فهل نقيد أنفسنا بسلسلة صنعناها نحن ؟ » . ثانيا - أن البديل من قبول فكرة الشيوخ هو القيام بثورة ، وقد عبر عن ذلك مكرم عبيد في صراحة فائقة فقال : « دلوني على الطريق ، الثورة ؟ نحن لسنا رجال ثورة » . وأما الانتخابات فلندخلها » . ثالثا - ما جاء على لسان سعد زغلول باشا من قوله : « اذا وافقتم على الاقتراح المقدم اليكم ، فانكم تبرهنون على الحكمة والاعتدال . ولن نصل الى غايتنا الا اذا راعينا في سيرنا الحكمة والاعتدال » (٩٠ مكرر) . وهذا القول الأخير من سعد باشا هو أول اعلان رسمي عن تحول الوفد من خطة التطرف والتهيج الى خطة المسالمة والاعتدال ، وهي السياسة التي سيطر الوفد ينتهجها طوال البقية الباقية من حياة سعد باشا زغلول .

(٣) عهد الائتلاف

(أ) أزمة الاعتراض البريطاني على تولي سعد زغلول باشا الحكم

أصول الأزمة :

هكذا انتهت المعركة بين الديمقراطية والأوتوقراطية ، أو بين الأحزاب والقصر ، بضعف الفريقين . وفاز الانجليز ، ومنهم في مصر اللورد لويد ، بالمكانة العليا والنفوذ المبدع . وسنرى في السطور القادمة الأدلة على هذه الحقيقة ، وأولها الاعتراض على تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة .

ففي يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ استصدرت وزارة زيور باشا مرسوماً بإجراء الانتخابات طبقاً لأحكام قانون الانتخابات المباشر ، وكان صدور هذا القانون بمثابة إلغاءلقانون الانتخابات الذي أصدرته في ٨ ديسمبر . وفي أول إبريل صدر مرسوم آخر بتحديد يوم ٢٢ مايو موعداً للانتخابات لمجلس النواب . وقد زادت الأحزاب توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها ، منعاً للتنافس وما يتبعه من التناحر ، ونشرت بذلك بياناً في ٣ إبريل ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، وللحزب الوطني تسع دوائر وسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد (٩١) . وهكذا أصبحت عودة الوفد إلى الحكم أمراً في حكم المقطوع به .

على أن اللورد لويد لم يلبث أن أخذ ينظر إلى عودة « الزغلولية » من جديد بمنظار قاتم ، وشرع على الفور في الحيلولة دون تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة . وقد أطنب في شرح هذه المسألة في كتابه اثنابا كبيراً ، لأنها استغرقت جدلاً طويلاً بينه وبين حكومته . فذكر أنه كانت توجد في ذلك الحين عدة عوامل تقف في صف السماح لسعد زغلول بتولي رئاسة الوزارة ، وعدة عوامل أخرى تقف ضد هذه الفكرة ، أما

العوامل الأولى فهي ان سياسة تصريح ٢٨ فبراير كانت قد أرسيت في مصر عهدا دستوريا وحياة برلمانية ، ومن ثم فان منع سعد زغلول ، وهو زعيم الأغلبية الساحقة، من تولي رئاسة الوزارة، سوف يبدو لأول وهله كأنها هو نبيذ لتلك السياسة وانكار لها ، ويتطلب بالتالي تبريرا قويا . ثانيا - أن سعد زغلول باشا كان قد تقدم في السن ، وكان قد تعلم منذ وقت قريب درسا قاسيا ، ومن ثم فقد كان المأمول أن يتخذ موقفا أكثر تعقلا واعتدالا . ثالثا - أن الحكمة كانت تقضي ألا يترك سعد زغلول ، الذي كان يمثل القوة السياسية الحقيقية، في مصر ، مهما كان تكوين الوزارة الجديدة ، يسارس هذه القوة من مركز مستتر ، لا تقع فيه المسؤولية الدستورية عليه ، وإنما على غيره ، فيجب من ثم أن يسمح له بتولي الحكم .

على أن هذه المبررات كانت تلقى مبررات مضادة تلج في منع سعد زغلول من رئاسة الوزارة ، وأهم هذه المبررات أن تصريح ٢٨ فبراير لم يكن ينص فقط على أن تكون مصر دولة دستورية مستقلة، بل انه قيد هذا الاستقلال بأربعة تحفظات . ثانيا - انه كانت هناك أيضا تلك السياسة الأساسية التي كان اسم سعد زغلول علما عليها، وهي سياسة العداء الرير لبريطانيا ولعلاقتها بمصر ، وفي هذا الضوء فان السماح بعودة سعد باشا الى الحكم مرة أخرى سوف يفسر بأنه انكسار لبريطانيا وانحصار لحصومها . يضاف الى ذلك أن إنجلترا في عام ١٩٢٤ كانت قد نعتت حكومة سعد باشا بأنها هي المسئولة عن حملة الاغتيالات والفوضى التي أثارت بين المقيمين في البلاد القلق والخوف على أمنهم ، « فكيف يمكن الآن اذن أن نوافق على رجوع هذه الوزارة ، ونظل في نفس الوقت نبدو مصريين على رغبتنا في أداء مسؤولياتنا ؟ » . لهذا رأى اللورد لويد أن « التمسك الأمين » بسياسة تصريح ٢٨ فبراير يتطلب تدخل إنجلترا لمنع سعد زغلول من اعتلاء الحكم ، وأرسل الى حكومته يطلب تفويضه في هذا التدخل .

على أن وزير الخارجية البريطانية السير أوستن تشرشل نظر الى المسألة من ناحية الصعوبة التي كان عليه أن يواجهها أمام الرأي العام البريطاني في تبرير مثل هذا الاجراء ، وهي الصعوبة التي رأى أن اللورد لويد يميل الى التهور من شأنها . وقد رد اللورد لويد على ذلك بأن الرأي العام في بريطانيا سوف لا يصدمه مثل هذا الانحراف عن المبادئ الدستورية بمنع زعيم الأغلبية من تولي الحكم ، بقدر ما سيصدمه

اعتراف حكومة جلالة الملك برجل كان يعد مسنولا من الناحية الادبية عن مقتل السردار - وذكر أن جميع التحريات التي اجراها في مصر لسبر غور الرأي العام فيها قد اوضحت له أن عودة سعد باشا الى الحكم سوف تعتبر في عين المصريين والأجانب على السواء بمثابة ضربة خطيرة موجّهة ضد هيبة بريطانيا ، وأنها ستعتمد دليلا على نية بريطانيا في التخلي عن سياستها التي أعلنتها على الملا . ثم ساق حجة غريبة يؤيد بها رأيه ، فقال ان اللورد ألبي كان قد وعد بعض الموظفين الانجليز والمصريين وعدا قاطعا بأن سعد زغلول لن يسمح له بتولى الحكم مرة أخرى مهما كانت الأسباب ، وبين أن الحنت في مثل هذا الوعد سوف يفقد بريطانيا ثقة هؤلاء الموظفين وولامهم ومساعداتهم في المستقبل ، عدا ما سيتعرض له هؤلاء المدبرون من أقسى الظروف والارهاب المستمر . وقد ردت وزارة الخارجية البريطانية على هذا الادعاء بأنها لم يسبق اطلاقا أن أعطت موافقتها على مثل هذه الوعود ، وأنه لا توجد في سجلاتها الرسمية أى وثيقة خاصة بذلك ، وأنها بالتالى لا تعتبر مرتبطة بها . ولكن اللورد لويد أجاب قائلا انه فى « الشرق » لا يسأل الموظف المصرى ، الذى تلقى مثل هذا الوعد ، نفسه عادة عما اذا كانت وزارة الخارجية البريطانية قد أعطت موافقتها عليه أم لا ، وأنه لا ينظر الى الوثائق والعقود الرسمية النظرة التى ينظر بها الانجليز اليها . وأضاف أن المدبرين المصريين قد جاؤوا بأنفسهم اليه وطلبوا منه الوفاء بهذا الوعد (٩٢) .

برائة ماهر والنقراشى وأثرهما فى الموقف السياسى :

بينما كانت هذه المناقشات تجرى بين اللورد لويد وحكومته حول منع سعد زغلول من تولى الحكم ، كان اللورد لويد يبذل من جانبه نشاطا آخر فى مصر لتخاشى الصدام مع سعد زغلول وإيجاد مخرج من الأزمة يوافق خطته . وفى ذلك قام بعدة اتصالات مع عدلى باشا بقصد اسناد رئاسة الوزارة اليه ، باعتباره الزعيم الوحيد الذى كان من الممكن أن يوافق سعد زغلول على توليه الوزارة مكانه . وقد وافق عدلى باشا على تولي رئاسة الوزارة ، ولكنه أبدى تخوفا من أن تؤثر نتيجة الانتخابات فى نفسية سعد زغلول وتدفعه الى التمسك بحقه الدستورى فى ولاية الحكم (٩٣) . على أن سعد زغلول كان فى ذلك الحين لا يبدي اعتراضا على تولي عدلى باشا المنصب بدله ، بل لقد أسر الى أحد زائريه بأن أعظم

خطا ارتكبه في حياته إنما كان في قبوله منصب رئيس الوزارة عام ١٩٢٤ ، وأن لا شيء يحصله على تكرار هذا الخطأ مرة أخرى (١٤) . وكان مما دفع سعد باشا الى قبول التخلي عن رئاسة الوزارة لعبدل باشا ، أنه كان في ذلك الحين لا يريد أن يقع شيء يتسبب عنه تأخير عودة الحياة النيابية أو تعطيلها نهائيا .

في ذلك الحين كانت الأقدار تدخر مفاجأة سياسية لا تجلترا قدر لها أن تؤثر على قرار سعد باشا ، لأنها أثرت على الموقف السياسي كله ، وكان ذلك عندما أصدرت محكمة جنايات مصر في يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ حكمها ببراءة أحمد ماهر والنقراشي من تهمة الاغتيالات السياسية . وقضية الاغتيالات السياسية هي التي تفرعت عن قضية مقتل السردار . ولقد مر بنا أن مخطط السياسة البريطانية بسد مقتل السردار ، كان يقوم على حزم الوفد بطريقتين : الأولى ، إطلاق يد القصر في التتكيل به ، والثاني ، ادانته كهيئة في حادث مصرع السردار . ومن أجل هذا اتجه التحقيق في عهد وزارة زيور باشا الى ايجاد صلة بين الوفد ومقتل السردار ، فقد استغلت هذه السلطات ما كان يعاينه شفيق منصور من أسباب الحرف والفرع من الموت والمجد ، ومن تسلط فكرة الشقاق عليه ، وأوعزت اليه « تحت تأثيرات شديدة متوالية » بتغيير أقواله واتهام أحمد ماهر والنقراشي بالصاق جريمة مقتل السردار بهما ، ووعدته في ذلك بتخفيف عقوبة الاعدام ، وجاء هذا الوعد من صدقي باشا . باتفاق مع اللورد النسي . ومع أن شفيق منصور عاد الى سحب اتهامه في ٣١ يولية ١٩٢٥ بعد أن يش من تحقيق ماوعد به ، فإن التقرير الذي تضمن عدوله هذا لم يقدم للنائب العمومي الا بعد أربعة أشهر ، والا بعد اعدام شفيق منصور نفسه الذي قصد به سد الطريق في وجه الدفاع لاستجوابه في موضوع ما وجهه من تهم للمتهمين . وقد جرت محاكمة المتهمين أمام محكمة جنايات مصر ابتداء من يوم ٢٢ مارس ١٩٢٦ برئاسة القاضى البريطانى كرشو وعضوية كل من كامل ابراهيم بك وعلى عزت بك ، وأثبت الدفاع في مشاهد بالغة القوة ما تعرض له شفيق منصور من ضغوط مختلفة ، وبين أن التقرير الذى تضمن اتهام ماهر والنقراشي قد كتبه شفيق في البوليس ، وأن البوليس قد تدخل في هذا التقرير ، وأثبت أيضا تناقض كثير من الوقائع التى جاءت في التقرير وكذبها بالأدلة الدامغة (١٥) . وعلى ذلك فقد أصدرت محكمة الجنائيات في يوم ٢٥ مايو ١٩٢٦ حكمها ببراءة ماهر والنقراشي من جريمة الاغتيالات السياسية .

كانت اهمية هذا الحكم بتبرته ماهر والنقراشي ، أنه كان يعتبر في الحقيقة تبرئه للوفد من جريمة معتسل السردار ، ومن غيرها من الجرائم السياسية ، لذلك لم يلبث أن غير الموقف السياسي تماما ، وأوجد حالة سياسية جديدة منذ طرد الوفد من الحكم . فقد احبط حله الانجليز في اداة الوفد ، ورد اليه اعتباره ، وأبطل الحجج التي تذرع بها الانجليز لتقديم الانذار البريطاني في نوفمبر ١٩٢٤ . وقد تثبت جريدة السياسة في ذلك تقول : « اذا كان الساسة البريطانيون المستويون عن مصائر العلاقات بين مصر وانجلترا يقدررون الأمور هم الآخرون، من غير أن ندفعهم في تقديرابهم فكرة نانية ، فاحسبهم يرون من العدل - وقد كان الانذار البريطاني مبنيا على تلك التهمة ، تهمة الغاء تبعه مقتل السردار على كثره الأمة المصرية - أن يعاد النظر في هذا الانذار، وأن تعود الحال الى ماكانت عليه قبله، حتى تطمئن نفوس المصريين طمانينة صحيحة الى نيات انجلترا بالنسبة لمصر العلاقات بين الدولتين .» اننا نلجأ الى كل قلب طاهر ، وكل نفس تعرف العدل نسألها : ان كان قد بقي لتهمة الانذار البريطاني قوام ؟ فاذا كان كل قوام لهذه التهمة قد انهيار ، وتداعي ، فمن الظلم الذي لايمرر له أن تبقى آثار هذه التهمة بعد زوالها » (٩٦) .

هذه الأهمية الكبرى لنتائج حكم ٢٥ مايو ١٩٢٦ ، تفسر الى حد كبير الاجراءات البريطانية المضادة التي اتخذت في أعقابها . فبعد أسبوع من صدور الحكم، كتب القاضي كرشو، رئيس هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم ، الى وزير الحقانية خطابا يعلن فيه أن حكم البراءة في تهمة أحمد ماهر وثلاثة آخرين، «يناقض وزن الأدلة الى حد الإخلال بتنفيذ العدالة»، ويذكر أن خطورة هذا الإخلال، وبخطورة النتائج التي تنجم عنه، قد بلغت في رأيه حدا جعله يعتبر أن من واجبه الخروج في هذه الحالة على مبدأ المحافظة على سرية المداولة ، ويتوجه الى دار المندوب السامي ، فيطلبه عليه باعتباره حاميا للأجانب في مصر » .

ولقد كان هذا الاجراء من جانب القاضي كرشو مقدمة ضرورية لاجراء آخر يقوم به اللورد لويد : ففي يوم ٢ يوتية قدم اللورد لويد الى رئيس الوزراء ، بناء على تعليمات من حكومته ، مذكرة يخطر فيها بأن حكومته ترفض قبول قرار القاضيين المصريين كدليل على براءة الأربعة المذكورين من التهمة الموجهة اليهم ، وأن نتيجة هذا الحكم من شأنها أن تعرض أمن الأجانب في مصر للخطر ، وهو الأمن الذي احتفظت حكومة جلالة الملك بمسئوليتها عنه في تصريح استقلال مصر ، والذي بنت عليه

المطالب التي قدمت وقبِلت عقب مقتل السردار لى ستاك ، وفي هذه الظروف ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بالحرية التامة في اتخاذ أية خطوات قد يتطلب المستقبل اتخاذها لأداء الواجب الملحق على عاتقها (٩٧) .

وهكذا بهذا الاجراء الغريب المفاجيء الذي لا مثيل له ، اصرت السياسة البريطانية على تحميل الوفد مسئولية جريمة السردار ، حتى لا تلتزم بالنتائج التي تترتب على هذه البرائة التي أصدرتها المحكمة ، وأهمها ازالة آثار الانذار البريطاني ، لأن ازالة آثار هذا الانذار كانت تعنى عودة الجيش المصرى الى السودان وعودة السيادة المصرية ، بالقدر الذي كانت عليه ، الى الادارة الداخلية . بل لقد خلقت السياسة البريطانية بهذا الاجراء انطباعا لا مفر منه ، وهو أن العدل في مصر لا يأخذ مجراه بالدوحة التي تكفي لحماية الأجانب ، وأن قوات الاحتلال هي الضمان الوحيد لهذه الحماية . ولقد كان من الممكن أن يقبل الباحث في مسألة استقالة القاضي كرشو ما ساقه من حجج يبرر بها هذه الاستقالة الفجائية ، لولا أن الجرائد المصرية كشفت في ذلك الحين ، انه كان ، بعد اصدار الحكم في قضية الاغتيالات السياسية ، قد رتب أعماله في دور جنابات شهر يونيو ، واستلم أوراق القضايا المقرر نظرها أمام المحكمة في هذا الدور . ولكنه بعد مضي بضعة أيام على ذلك ، رد الأوراق الى رئاسة محكمة الاستئناف دون أن يبين لها السبب ، ثم امتنع عن الحضور الى المحكمة ، ولم يقدم استقالته الى وزير الحقانية عن طريقها (٩٨) . ولم يكن ذلك الا ريثما يتشاور اللورد لويد مع حكومته ليتلقى منها تعليماته بهذا الشأن . وقد اجتمعت الجمعية الصومية لمستشارى محكمة الاستئناف في يوم ٢١ يونية ، وقررت باجماع الآراء أن استقالة القاضي كرشو كانت خروجاً على واجبات الوظيفة وعرف القضاء (٩٩) .

على كل حال فان صدور الحكم ببرائة ماهر والنقراش لم يلبث أن بلغ بأزمة منصب رئيس الوزارة الى قمة التوتر ، فقد عدل سعد باشا عما كان قد اعزمه من التخلي لعدل باشا عن هذا المنصب ، وأصر على ممارسة حقه الدستوري في تولى الحكم . وقد رأى اللورد لويد لذلك أن يلجأ الى الملك فؤاد ليباحثه في طريق الخروج من الازمة ، ولكن الملك فؤاد رفض - كما يقول لويد - أن يلتقط للإنجليز قطعة الكستناء من فوق النار ، وبين أنه لا يعارض شخصيا في أن يخوضوا وحدهم المعركة ضد الوفد (١٠٠) . ولهذا رأى اللورد أن يخاطب سعد زغلول شخصيا في

ذلك ، فدعاه لزيارته فى يوم ٢٩ مايو ، وراح يصور له الصدمة التى سوف تنشأ من هز ثقة الموظفين والمقيمين الأجانب فى مصر . ولكن سعد زغلول أبدى دهشته من اعتراض الحكومة البريطانية عليه قائلا انه فهم دائما أن حكومة جلالة الملك كانت ترغب فى إقامة علاقات ودية مع مصر ، « ولما كانت مصر هى زغلول ، وزغلول هو مصر » ، فانه فى دهشة لم لا يرحب الانجليز به كرئيس للوزارة؟ وقد لاد لويد عليه قائلا ان السبب فى ذلك هو خطبه وتصريحاته العدائية المتطرفة، ولكن سعد اكتفى بالقول بأنه ليس على انجلترا الا أن تمنحه ثقتهما ، وسييسر كل شئ على ما يرام (١٠١) .

وإزاء هذه اللهجة المتفطرسة المثيرة من جانب سعد زغلول ، كتب اللورد لويد الى حكومته طالبا الموافقة على تقديم مذكرة لسعد زغلول فى هذا الشأن ، ويقترح عليها ارسال قطعة بحرية الى مياه الاسكندرية للحيولة دون « تكرار الشغب الخطير والحساسة فى الأرواح التى حدثت فى سنة ١٩٢١ » (يقصد مذبحة الاسكندرية) وقد أجابته حكومته الى طلبه فأمرت السفينة الحربية « ريزولوت » بالتوجه الى مصر (١٠٢) . ولم يكن الفرض من هذا الاجراء فى الواقع الا القيام بمظاهرة تجنيز سعد زغلول على التخلي عن موقفه ، لأن انجلترا كانت تملك بالفعل من القوات الحربية ومن المعدات فى مصر ما يمكنها من فرض شروطها وحماية الأجانب دون مزيد من المدرعات والسفن الحربية .

وعندما رأى سعد زغلول أن الاعتراض البريطانى يتخذ صورة استعراض القوى ، وجد نفسه أمام أحد أمرين : الأول هو الاصرار على ممارسة حقه الدستورى الذى خول له بمقتضى القانون ، وبالتالي الزج بمصر فى مضامرة لا تحمد عفاها ، وأبسطها إتاحة الفرصة للرجعية للتقدم من جديد ، وخصوصا أن وزارة زيور باشا كانت لا تزال حتى ذلك الحين فى الحكم ، وكان الفرض من بقائها - كما كتبت البلاغ اذ ذاك هو « تسهيل الموقف ما استطاعت على الرجعية والاستعمار ، وتضعيه ما استطاعت على الحكومة والبرلمان » (١٠٣) . أما الأمر الثانى ، فهو التخلي عن موقفه للاحتفاظ بالمكاسب التى أحرزها النضال الشاق ضد القصر .

وقد اختار سعد زغلول الانسحاب لمصلحة وطنه . وكانت المشكلة بسعد ذلك هى تدبير هذا الانسحاب حتى يبدو بشكل يتفق مع كرامة الحزب وكرامة رئيسه ، وقد دبر بمهارة : فقد أعلن فى الصحف أن كثرة

المقابلات والمناقشات الاخيرة قد اُثرت في صحة رئيس الوفد، حتى صار أنصاره يشعرون بأنه لا يستطيع النهوض بعصب الوزارة الثقيل ، وبناء على ذلك اجتمع النواب في مساء يوم ٢ يونيه ، واستقر رأيهم على أن يطلبوا من دولته العدول عن قراره اثنائي بتأليف الوزارة ، والعودة الى الراى الاول ، وقرروا أن يقيموا حفله لتكريمه في فندق الكونتيننتال يطلبون اليه فيها النزول عن هذا القرار . وفي يوم ٣ يونيه وصل سعد باشا الى الحفل ومعه عدلى باشا ونوروت باشا ورشدى باشا واسماعيل صدقي باشا ورجال الوفد ، وبعد أن خطب حافظ رمضان ممثلا لحزبه ، وإبراهيم الهلباوى بك ممثلا للأحرار الدستوريين ، ومكرم عبيد ممثلا للوفديين ، تلا الأستاذ أحمد رمزى بك كلمة رجا فيها الرئيس التنحي عن تأليف الوزارة ، ضنا بصحته الضعيفة . وأعلن الأستاذ حسن نافع أن رجاه الأستاذ رمزى يوافق رغبات أغلبية النواب ، بل اجماعهم . ثم دعا الدكتور نجيب اسكندر من كان موافقا على الرجاء أن يقف ، فوقف الجميع (١٠٤) .

وهكذا دبر انسحاب سعد زغلول على أنه انسحاب تحت ضغط النواب ، لا تحت ضغط الانجليز . وقد علقّت « التايمز » البريطانية على ذلك بقولها : « انه ليس مما يشين سعد زغلول أن يسلم بالحقائق التي غالبا مرارا عديدة في الماضي . وبما أنه فضل مصالح وطنه على مطامعه وآرائه الشخصية وحبه للظهور السياسى ، فقد كان ذلك مدعاة للثناء . » وليس في انجلترا رجل منصف يستطيع أن يلوم أنصاره المخلصين له ، مهما كانوا مستسلمين، على تقديرهم للخطر، أو على اصرارهم على الموقف السليم ، أو على استعدادهم لجعل انسحاب زعيمهم سهلا وشريفا بقدر ما تسمح الظروف (١٠٥) .

على كل حال ، فبناء على كل هذه التنازلات من جانب الوفد ومن جانب الاحزاب المصرية الأخرى ، أعيدت الحياة البرلمانية في مصر . ولقد يبدو أن تكاليف إعادة هذه الحياة كانت باهظة حقا ، ولكننا سوف نرى في الفصل التالى أن تكاليف المحافظة عليها واستمرارها وبقائها في عهد الائتلاف ، لن تكون أبخس قيمة أو أقل ثمنا . كل ذلك على حساب الاستقلال الذى أتى به تصريح ٢٨ فبراير ، وهذا ما جعل كتابا سياسيا مثل الأستاذ عبد القادر المازنى يخاطب الانجليز في احدى المناسبات ساخرا : « الحق يا سادة ان هذا الاستقلال ينجلنا كثيرا والله . فهل

لكم ان تصنعوا معروفا في هذه الأمة ، وتريحوها من هذا الاسـنقلال
المخجل ؟ (١٠٦) » .

(ب) عهد الائتلاف وسياسة حسن التفاهم مع الانجليز

سياسة حسن التفاهم مع الانجليز :

الف على باشا الوزارة في يوم ٧ يونية ١٩٢٦ من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين، وامتنع الحزب الوطني عن الدخول في الوزارة، لأن مبدأه لا يلى مناصب الحكم مع وجود المحتلين في البلاد. وقد تولى عبد الحالق روت باشا وزارة الخارجية في الوزارة الجديدة. واجتمع البرلمان يوم ١٠ يونية برئاسة حسين رشدي باشا رئيس مجلس الشيوخ. واجتمع مجلس النواب، وانتخب سعد باشا رئيسا له ومصطفى النحاس باشا وريضا واصف بك وكيلين. وقد كتبت الصحف الانجليزية اذ ذاك تصف الوزارة العدلية بأنها «بناء وقدي ذو شرفه من الأحرار الدستوريين (١٠٧)». أما سعد زغلول فقد أبى أن يصف الوزارة بأنها وزارة «ائتلافية»، «لأن الوزارة لا تكون ائتلافية الا اذا لم يتوافر لحزب أغلبية أكبر من مجموع عدد الأعضاء المنتمين للأحزاب الأخرى». ولكن عندما يكون لحزب أغلبية كبرى في المجلس، فلا يكون هناك معنى في أن تكون الوزارة ائتلافية يمثل بعض الأعضاء فيها بعض الأحزاب، واستطرد «كذلك فإن صاحب الدولة عدلى يكن باشا لم ينتخب رئيسا للوزارة ليشمل حزب الأحرار الدستوريين، مطلقا. ولو كان هذا المعنى ما كان هو الرئيس، بل كان غيره من حزب الأغلبية، وإنما هو قد انتخب لأنه يمثل فكرة، نسعى إليها كلها: فكرة الاندماج، فكرة المزج، فكرة الوحدة الوطنية. وهذا ما أردناه أثناء الانتخابات، وبعد الانتخابات، قبل الأزمة التي حدثت وبعدها (١٠٨)».

ومعذ البداية استقر رأى الوزارة الائتلافية على ارجاء حل المسألة المصرية حتى تتحسن العلاقات بين مصر وبريطانيا، ويتمهد الطريق لاجراء مفاوضات بينهما ، وقد كتبت الاحرام فى ذلك تقول : « ان التفكير فى مفاوضات جديدة تقوم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من اجل حل المسألة المصرية ، قد ادى الى أن الحاضر غير صالح لهذه المفاوضات ، وانه من مصلحة انجاحها فى المستقبل أن برجا بحث المسائل الخارجية

الى المستقبل ، وأن تقصر الحكومة والبرلمان مهمهما على معالجة المسائل الداخلية التي منها تدعيم الدستور وتثبيت ميادنه في نفوس الشعب وفي مصالح الحكومة » ، واستطردت : « على أن المستقبل القريب تسيدل على ما اذا كان في الاستطاعة الانصراف الى المسائل الداخلية مع ارجاء المسائل الخارجية أم لا ؟ » ويظهر أنه مهما بان في هذه الفكرة من الصواب وبعد النظر ، فإن من العسير السير في المسائل الداخلية دون الاحتكاك - قهرا - بالسياسة الانجليزية ، لا سيما اذا كانت انجلترا لا تكتفي بالتدخل في السياسة الخارجية ، وانما تتعرض لمسائل داخلية محضة بدعوى من دعاواها الكثيرة . ومهما تكن وجهة نظر الحكومة المصرية مؤيدة من البرلمان ، فإن نجاح سياسة الحكومة المصرية يتوقف على ما تضمه السياسة البريطانية لمصر ، أكثر مما يتوهمه الوزراء المصريون (١٠٩) » .

يمكن القول إذن أن سياسة الحكومة العدلية قد قامت على تهيئة الطريق لمفاوضات جديدة في المستقبل مع انجلترا ، وخلق الجو الذي يكون موافقا للوصول الى تلك الغاية وهو ما صرح به تروت باشا بنفسه في مجلس النواب (١١٠) . وقد كانت تلك أيضا سياسة مجلس النواب المصري الذي أقرت التنازلات بأنه كان يميل الى تجنب المناقشات التي تفضي الى الاصطدام مباشرة مع السلطات البريطانية (١١١) . وقد اعترفت جريدة السياسة بذلك أيضا ، فقالت ان « كثيرا من المطالب البريطانية التي تمس شئون البلاد الداخلية ، اجيبنا منها للاحتكاك الذي بدأ يعكر صفو الجو ويفسد سياسة حسن التفاهم » ، واستطردت : « وكثيرا ما اتهم معارضو الائتلاف الحكومة والبرلمان بأنهما بالغا في هذه الخطوة ، ومع هذا الاتهام الذي يمكن أن يترتب عليه ما يترتب من الأثر في الرأي العام ، أصرت الحكومة وأصر البرلمان ، وما يزالان مصرين ، على متابعة هذه السياسة ، لاعتبارهما ايها السياسة الحكيمة التي تؤيد السلام والأمن في مصر ، والتي تصل الى تحقيق غايات المصريين السياسية (١١٢) » . ومعنى هذا أن الحكم الدستوري قد أظهر أنه قد وعى جيدا الدرس الذي تلقته في عام ١٩٢٤ .

على أن بعض الأمور التي تستحق التفكير والملاحظة ، أنه بالرغم مما أبتهجت حكومة الائتلاف وبرلمان الائتلاف من هذه السياسة - سياسة حسن التفاهم مع الانجليز - فإن الحوادث برهنت على أن عهد الائتلاف كان من أخطر العهود السياسية بالتدخل الانجليزي . ويعتبر من أهم أسباب ذلك تربص اللورد لويد بمصر ، فاللورد لويد بسبب عودة الحياة

السياسية الدستورية على يديه سوان أرغم على ذلك بسبب تطور الظروف على النحو الذى مر بنا - كان يعتقد أنه صاحب اليد العليا فى مصر وفى شئونها ، وانه لا ينبغي للحكومة ولا للبرلمان أن يقوموا بعمل ما يتحدى سلطته أو ارادته ، والا أطلق يد القصر فى المعث بالحياة النيابية كما يشاء (وسنرى انه سيقوم فعلا بذلك فى عهد النحاس باشا ووزارته الأولى) . وهذا ما دفع البعض فى احدى المناسبات الى مصارحة سعد زغلول بأنه « يشتري الدستور بأعلى من ثمنه ، فاما ان نسلم للانجليز بكل زعيم يزعمونه وكل مطلب يدعونه ، واما أن ينسخوا الدستور ويمسحوا بالعلاقات بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا نأخذ نحن من هذا الدستور الذى يسوموننا فيه هذا السوم الغشوم ؟ لا شيء على الاطلاق ، نعم لا شيء الا الضرر والمحال مشفوعا بالفرقة والانقسام (١١٣) » . ولكن سعد زغلول كانت له وجهة نظر أخرى ، فقد كان يخشى أن يؤدي ضياع الدستور الى تحويل جهود الأمة كلها فى طلبه ، والانصراف بذلك عن القضية الأساسية التى هبت الأمة من أجلها : قضية الاستقلال : « ليسذهب الدستور حيث كان ، هذا حسن ، ولكن يجب أن نذكر أن الانجليز قادرون على تضييع جهودنا كلها فى طلب الدستور (١١٤) » . هذه الصلة بين الدستور والقضية المصرية أبرزت أهمية تدعيم الدستور لتأمين النضال الوطنى ضد الانجليز . ولهذا كان سعد زغلول مهموما بمعرفة موقف الانجليز من الدستور ، وكذلك كان الملك فؤاد ، بينما كان اللورد لويد مسرورا من حيرة الطرفين ويقول : « ان قوة مركزنا تعتمد على أن الاثنين كانا فى حيرة شديدة ومتعطلين لمعرفة الإجابة عن هذا السؤال (١١٥) » .

على أن الخوف على الدستور كان يدفع ، كما ذكرنا ، الحكومة والبرلمان الى تجنب المغامرة وتفادى إثارة المتاعب مع الانجليز ، ولهذا اقتصر برلمان ١٩٢٦ على إلغاء المراسيم بقوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان ، وأهمها قانون الانتخاب المعدل الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، واعتباره باطلا بطلانا أصليا لمخالفة صموره للدستور (١١٦) . وعندما حثت لجنة التحقيق البرلمانية ، التى تألفت لفحص تصرفات على ماهر باشا ، الحكومة على السرعة فى تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء والمشار اليه فى المادة ٦٨ من الدستور ، وجد الرجال المسئولون فى الحكومة والبرلمان ، أن مسئولية الوزراء السابقين اذا اثبتت ، فقد تأخذ

دورا تنشأ عنه متاعب دقيقة ليس بالمستطاع تقدير نتائجها من المعارضة التي تظهر بها دار المندوب السامي في تلك الحال ، ولهذا صرفوا النظر عن اختيار تلك الطريقة (١١٧) .

تعنت السياسة البريطانية :

ولقد كان من الطبيعي أن يستغل اللورد لويد هذا الحرص على تجنب المتاعب مع الانجليز في تدعيم النفوذ الانجليزي في مصر . ولعل من أجراً ما ابتدعه لذلك ، بمناسبة قرب انتهاء عقود الموظفين الأجانب في أول ابريل ١٩٢٧ بمقتضى المشروع الذي وافقت عليه الحكومة في ١٩٢٣ ، أن اقترح على حكومته ، للقيام بالمسئوليات التي تترتب على سياسة تصريح ٢٨ فبراير ، ضرورة أن يحتفظ الانجليز في أيديهم ببعض الوظائف الادارية الهامة في الحكومة المصرية ، لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، واخضاع تعيين الموظفين الأجانب من غير البريطانيين لموافقة السلطات البريطانية . وكانت الوزارات التي اختارها « لويد » للمتها بالموظفين الانجليز هي أهم الوزارات المصرية وهي : المواصلات والمعارف والمالية والحربية والعدل . وقد رأى السيطرة عليها واحدة وراء أخرى حتى لا يثير انتباه المتطرفين وسخطهم . على أن وزير الخارجية البريطانية ، ولو أنه كان متفقاً بصفة عامة مع «لويد» في ضرورة اتخاذ اجراء في هذا الشأن ، وعلى المبادئ التي تحكم هذا الاجراء ، الا أن عدد الموظفين الذين قدرهم لويد في كل وزارة قد أثار الهواجس ، وبالأخص في نفس مستشاري وزير الخارجية الذين كرهوا بوضوح فكرة اتخاذ موقف حازم في هذا الموضوع ، خشية ارتفاع أصوات الشكوى من جانب المصريين بسبب توظيف الانجليز ، وخوفاً من خطر الضغط على الحكومة المصرية في هذا الشأن . ومن ثم طلب الى لويد ألا يتخذ أى اجراء في هذا الشأن الا بعد الرجوع الى وزير الخارجية (١١٨) .

على أن الفرصة لم تلبث أن سئحت للورد لويد للتدخل في الشؤون المصرية ، عندما فاز أحمد ماهر ، بعد الحكم ببراءته ، بانتخاب تكميلي بالترشيح في ٩ سبتمبر ١٩٢٦ عن دائرة الدرب الأحمر ، كما فاز محمود فهمي النقراشي عن دائرة الجمرک بانتخاب تكميلي بالترشيح أيضاً في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٦ (١١٩)، وقد استقبلا بالتصفيق عندما جلسا في المجلس مما اعتبر بمثابة سخرة بريطانية . ولم يلبث النواب أن انتخبوا أحمد

ماهر رئيسا للجنة المحاسبة ، والنقراشى سكرتيرا للجنة المعارف ، وتم ذلك كله بالرغم من المذكرة التى قدمت فى ١ يونيه ١٩٢٦ بخصوص عدم الاعتراف ببراءتهما. وهنا رأى لويد أن مثل هذا العمل ، ان لم يعتبر تحديا للحكومة البريطانية ، فانه على كل حال واقعه «خطيرة» قد تشجع على قيام حملة جديدة ضد الانجليز ، ورأى لذلك ضرورة تحذير كل من سعد زعول وعللى باشا بأن مثل هذه التعميمات لا يمكن الا أن تنظر اليها حكومة صاحب الجلالة بكل استياء (١٢٠) . ويسدو أنه أوحى الى مكاتب التايمز فى القاهرة بانارة هذا الموضوع فى جريدته ، فعد تن هذا حملة شديدة على مجلس النواب المصرى كرر فيها القول بأن هذا العمل يعد سخريه ببريطانيا ، وذكر أن من يقف على جوهر هذا العمل يظهر له مغزاه ، فهذا التعمين هو من عمل الوفد ، وانه بأنتخاب محمود فهى النقراشى للجنة المعارف « أصبح على صلة بالطلبة الذين اشتبه فى الماضى بالانهماك فى تنظيمهم » . تم ذكر انه يوجد سبب وجيه يحل على الاعتقاد بأنه يعود الآن الى الماضى فى هذه الخطط العدائية . وقال انه من المعروف انه ينظم اتحادات العمال لهذا الغرض ، وان هذه الأعمال وأمثالها هى التى تمنع الجالية البريطانية والماليات الأجنبية الأخرى من الاركان الى اعتراف الوفد بحسن النية والصدقة (١٢١) .

وكان بسبب هذه الحملة أن تصدى مجلس النواب المصرى للرد عليها . فقد وصف اسماعيل صدقى باشا حملة مراسل التايمز بأنها حملة جريئة ظالمة أقل ما يقال فيها انها تخالف أبسط قواعد اللياقة والمجاملة ، وقال الدكتور حافظ عفيفى ، وكيل حزب الأحرار الدستوريين انها حملة حققاء لا يمكن أن تمر دون تعليق من أعضاء المجلس ، وقال حافظ رمضان بك ، رئيس الحزب الوطنى ، ان الاساءة موجهة الى البلاد لا الى الوفد وحده ، وان لتلك الحملة الصحفية أسبابا بعيدة المرمى ، وهى تلك السياسة الانجليزية التى تريد دائما أن تفت فى عضد البلاد . على أن المناقشات مع ذلك لم تتطور بحيث تؤدي الى نبذ سياسة حسن التفاهم وتجنب الاحتكاك ببريطانيا التى سار عليها المجلس ، وقد عبر عن ذلك ويصا واصف بك ، عن الوفديين ، عندما قال : « يعرف هذا المكاتب اننا عالمون بحقوقنا وبأساليب المجاملات وعالمون بـأ لنا من الحقوق ، ولكننا رغما من هذه المعرفة ، نوسع صدورنا سعة تامة ، وكل ما نرجوه أن يفهموا أننا اذا تسامحنا فليس نحوف (١٢٢) وقد ظهرت هذه الرغبة فى تجنب الاشتباك مع انجلترا فى موقف سعد باشا وعللى

باشا من التحذيرات البريطانية ، فقد ذكر لويد أن الأسلوب الذى تقبلنا به هذه التحذيرات قد دل على أنها لم تفشل فى خلق التأثير المطلوب (١٢٣) .

أزمة استقالة على باشا :

على أنه سرعان ما أخذت العناصر المتطرفة فى الائتلاف تنسى تدريجيا درس ١٩٢٤ ، وتقلل من المخاطر التى قد تصيبها فى حالة اتخاذ إجراء متبر ، وترى أن ذلك الحزم الذى أبدته الحكومة البريطانية فى عام ١٩٢٤ لم يكن سوى سورة غضب ، وأن مصر لن تحصل على شيء إلا بالعنف ، وراحت تعزز رأيها بتاريخ الفترة من ١٩١٩ - ١٩٢٢ (١٢٤) وأخذ بعض الكتاب ينعون على الأمة الحالية التى وصلت إليها من النخائل والاستسلام ، فكتب أمين الراعى فى الأهرام يقول : « ان الحوادث التى وقعت ، ولا تزال تقع فى البلاد ، نحمل على الاعتقاد بأن الأمة قد قطعت كل صلة وعلاقة بالنهضة الشريفة التى نهضتها فى عام ١٩١٩ ، فلم تعد تفكر فيها ولا فى مواصلة ولا فى الاستفادة منها . بل انه ليخيل للانسان أن الأمة التى كانت تعمل فى ١٩١٩ ليست هى الأمة التى تعيش فى ١٩٢٧ . ومن المؤلم أن يحدث ذلك تحت تأثير السياسة الضعيفة التى يسمونها سياسة حسن التفاهم مع الانجليز (١٢٥) » .

وفى الحقيقة أن تيارا متطرفا لم يلبث أن أخذ يسرى فى اعصاب النواب ، فأخذوا من ثم يشتمون فى نقد الوزارة شيئا فشيئا ، وقد سمعت الحكومة فى أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من الأعضاء تضمنت كثيرا من عبارات اللوم (١٢٦) . وفى الوقت نفسه اثبتت فى مجلس النواب مسألة دقيقة ، وهى مسألة مباشرة المندوب السامى وظيفته مع الحكومة المصرية دون أن يقدم أوراق اعتماده الى الملك فؤاد (وهى الأوراق التى أبى لويد تقديمها على النحو الذى مر بنا) وطلب النواب من الحكومة أن تنلى ببيانها فى هذا الموضوع (١٢٧) . ولكن قبل أن يسمح المجلس جواب الحكومة فى هذه المسألة ، فاجأ على باشا الأمة بتقديم استقالته فى يوم ١٩ ابريل ١٩٢٧ .

حدثت استقالة على باشا فجأة ، وعلى غير انتظار . فقد كان مجلس النواب يناقش بجلسة ١٨ ابريل فى توظيف المال الاحتياطي للحكومة ،

وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعات الوطنية ، وفي أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوا يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنيك مصر منذ ولايتها الحكم ، والرجاء في ان يستمر هذا التضامن وتنوع ضرويه في المستقبل . فاعترض النائب عبد السلام فهمي جمعه بك على هذا الاقتراح لما تضمنه من شكر الوزارة . وعندئذ قرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح (١٢٨) وهنا انسحبت الوزارة إلى غرفة رئيس الوزراء ، ورأى عدلي باشا في رفض قرار لشكر ، ولهجة الكلام الذي قيل حين نظر الميزانية ، وخصوصا من جانب النواب الوفديين ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية لبقائها في مناصبها . وعلى ذلك قررت الوزارة بأجماع الآراء الاستقالة (١٢٩) .

وقد اعتبر الدكتور السيد صبري ، عند تناوله هذه المسألة ، ان الوزارة كانت أكثر حساسية من المفروض ، اذ من الطبيعي أن يوجه المجلس النقد الى الوزارة . والا فاذا كانت الوزارات تصبو لسماع المدح والاطناب في المجالس النيابية ، فلم تعد لهذه المجالس أية فائدة ، فالمجلس يجب أن ينتقد مادام هناك وجه للانتقاد ، والوزارات يجب أن تقمّض ، وأن تتعبد على سماع النقد والرد عليه (١٣٠) على أن الظروف التي أشرنا إليها كانت في الحقيقة وراء استقالة الوزارة . كما أن اللورد لويد ذكر سببا آخر له صلة بأزمة الجيش التي ستعرض لها بعد قليل ، فأورد أنه علم أن أحمد خشية باشا وزير الحربية كان اذ ذاك يضطرب على عدلي باشا بمشروعاته التي تتفق مع سياسة الوفد نحو الجيش المصري ، وأنه استعان في تأييده بأحمد ماهر والنقراشي اللذين كانا على رأس المتطرفين ، ولما أراد عدلي باشا أن يستعين بسعد زغلول باشا وجهه ينضم الى المتطرفين وكانت النتيجة أن قدم عدلي باشا استقالته (١٣١) .

على أنه يفهم من كلام الدكتور هيكل أن أسبابا حزبية كانت من بين ما دفع عدلي باشا الى الاستقالة . فقد ذكر أن نشاط النواب الوفديين ، وهو الذي كان « بمعارضة الوزارة أشبه » قد دفع الى الظن بأن الوفديين قد حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم وحدهم في وزارة يرأسها سعد باشا ، وخصوصا بعد أن شابته علاقة الاحرار الدستوريين بالقصر بعض الشوائب عندما التقى أحمد بك عبد الغفار خطابا في البرلمان بمناسبة نظر الميزانية ، فقد فيه ميزانية السراى الملكية نقدا لا يخلو من القسوة . ثم حدث بعد ذلك ما ساعد على هذا الظن عندما تخلف سعد باشا أثناء جلسات شهر ابريل ١٩٢٧ وتولى رئاسة النواب مصطفى النحاس باشا وكيل

المجلس ، وفي أثناء ذلك عارض عيد السلام فهمى بك فى اقتراح الشكر على النحو الذى مر بنا ، فهنا قدم عدلى باشا استقالته ، وأصر على الاستقالة على الرغم من أن المجلس قرر ، ومعه النائب الذى أثار الإشكال ، أنه لم يفكر مطلقا فى مسألة الثقة بالوزارة ، وأن المجلس فى كل فرصة يعلن أنها محل ثقته (١٣٢) .

كان سعد باشا زغلول فى أثناء الأزمة ببلمنة مسجد وصيف - حيث توجد عزبته - فصار عاتدا الى مصر ليعالج الأمر . ولم يطل به البحث ليعلم أن عدول عدلى باشا عن استقالته أمر غير ممكن ، وكان عدلى باشا قد اتفق مع أعضاء وزارته على ألا يعود أحد منهم رئيسا أو عضوا فى الوزارة التى تخلفه ، فاستطاع سعد باشا بيا وسعه من حيلة أن يسوى الأزمة على إحساس خروج عدلى باشا وحده ، وعودة الوزارة بشكلها السابق وذلك بعد أن أحل عدلى باشا ثروت باشا من اتفاقه وأحل بقية الوزراء الذين كانوا متضامنين معه من هذا الاتفاق (١٣٣) . وقد ذكر الاستاذ أمين يوسف أن عدلى باشا وحرم سعد زغلول باشا كانا يريان أن يكون النحاس باشا هو رئيس الوزراء الجديد ، وأنه كان محتلا أن يسود رأيهما لولا ظروف طارئة (١٣٤) . ويبدو أن هذا الاقتراح كان فى حالة اصرار الوزراء على عدم العودة الى مناصبهم وتأليف وزارة جديدة من غيرهم.

على كل حال فقد عادت الوزارة بطاقمها القديم ، وإنما أجرى تغيير يسير فى بعض المناصب : فقد نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، وأحل محله جعفر والى باشا الوزير الجديد ، كما أدى نقل خشبة باشا من الحربية الى نقل محمد محمود باشا من المواصلات الى المالية ، وتولى مرقص حنا الخارجية . وهكذا استطاع سعد زغلول أن يحفظ الائتلاف ، إذ كان يقدر أن لا حياة لذلك البرلمان ولا للحياة النيابية كلها إلا ببقاء الائتلاف - كما يقول الدكتور هيكل (١٣٥) .

(ج) أزمة الجيش

نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، وكان لذلك صلة بأزمة الجيش التى مر بنا طرف يسير منها . وموقف الجيش المصرى من النضال الوطنى منذ انتماش الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العظمى ، موقف لا ترد عنه فى المصادر إشارات كافية . وهذا أمر طبيعى ، فإن الضعف

الذى حرص الانجليز على ان ينشئوا فيه هذا الجيش منذ الثورة العربية، والسيطرة الانجليزية الكاملة عليه ، ووجود جيش الاحتلال مقيما فى داخل البلاد ، قد أدى الى أن أصبح الجيش المصرى رمزا ومظهرا وزيئا ، أكثر منه قوة مؤثرة فى مصر البلاد ، وبالتالي سلبه المقدرة على احداث أى أثر فى المحيط السياسى العام . ولم يكن الا بفضل معاهدة ١٩٣٦ عندما أتيح للجيش المصرى أن يأخذ حظا من القوة والتدريب والسلاح ، كانت الثمرة الوحيدة لها هى الهزيمة التى منى بها فى فلسطين ، وهى الهزيمة التى حولت مجرى تاريخه ، وكانت نقطة انطلاقته الكبرى فى طريق اداء واجبه العظيم فى حماية ودعم الحركات التحررية فى مصر والعالم العربى .

وفى الحقيقة أن الانجليز كانوا يخشون منذ احتلالهم لمصر انطلاقا هذا الجيش ، ولهذا عملوا على حبسه فى قمقم متين ، وسدوا عليه بكل ما وسعهم من حيلة ، وطلوا يحرصون على ألا ينطلق من حبسه مهما كانت الظروف . وقصة أزمة الجيش التى هى موضوع هذا الفصل ليست الا صورة من صور وقوف الانجليز فى وجه أية محاولة لتقوية هذا الجيش أو تحريره من الاغلال والأسفاد التى قيدوه بها .

ولعل لهذه الأزمة صلة بالقصة التى يرويها الاستاذ أمين يوسف صهر سعد زغلول وزوج ابنة أخته ، وهى التى تظهر تماطف الجيش المصرى مع الوفد الذى كان فى ذلك الحين يقود حركة النضال ضد الانجليز والقصر ، فهو يذكر أنه كان يقضى أجازته فى الصعيد فى عام ١٩٢٦ ، فى عهد وزارة عدلى باشا ، فأقام له ضباط الجيش فى أسوان حفلة لتكريمه بوصفه زعيم الحركة التعاونية . وكان يشاع يومئذ ان الجيش يؤيد سياسة الوفد . وفى أثناء الحفلة عزفت الحوقة الموسيقية « أنشودة سعد زغلول » مرارا ، ولعلها التى لحنها الموسيقار سيد درويش تحية لسعد زغلول عند عودته الى الوطن سنة ١٩٢٣ ، ومطلعها :

مصرنا وطننا ، سعدنا أملنا
كلنا جيمعا للوطن ضحية

أجمعت قلوبنا ، هلالنا وصلينا
ن تميش مصر عيشة هنية (١٣٦)

فكانت هذه الانشودة تقابل فى كل مرة من الضباط بالتصفيق الشديد ، مما اعتبر فى ذلك الحين بمثابة مظاهرة سياسية . ولهذا أمر

الملك بعمل تحقيق واف بمعرفة الجنرال سينكس باشا ، اسفر عن نقل الضباط الى وجهة أخرى (١٣٧) .

على كل حال فان أزمة الجيش التي نحن بصدها لها جذور ترجع الى حادث مقتل السردار ، وطرد الجيش المصرى من السودان ، بل وترجع الى ما قبل ذلك مما له صلة بالسياسة البريطانية في تنظيمه . ذلك أن هذه السياسة البريطانية كانت قد قضت منذ البداية بإنشاء وظيفة بالجيش المصرى ، هي وظيفة المفتش العام ، يشغلها ضابط بريطاني ، يعتبر سردارا ثانيا للجيش المصرى المقيم بالقطر المصرى ، طالما كان سردار الجيش موجودا بالسودان . وكان هذا المفتش هو المسئول عن اعداد مشروعات الدفاع في حالة الاضطراب في القطر المصرى ، وهو واسطة المخابرة بين الجيش المصرى بالقطر المصرى والسردار بواسطة رئيس الأركان حرب في جميع الشؤون العسكرية . فلما طرد الجيش المصرى من السودان ، وأصبح جميعه في مصر ، أصبحت رقابة حاكم السودان عليه في حيز العلم ، لوجوده بالسودان والجيش في مصر . وقد فكرت الوزارة الزبورية ، بعد انشاء قوة الدفاع عن السودان ، في تعيين سردار للجيش المصرى يكون ضابطا مصرياً ، ما دام هذا الجيش مقيماً في القطر المصرى بعيداً عن مراقبة الحاكم العام السوداني ، الذي كان في الوقت نفسه سرداراً للجيش ، ولكنها لم توفق في ذلك .

فاستقر الرأي على تشكيل مجلس للجيش ، ولجنة للضباط يوكل اليها أمر التعيينات والترقيات وغيرها ، لتقدم الى الملك بواسطة وزير الحربية بدلا من السردار ، وجعل المفتش العام عضوا في مجلس الجيش ولجنة الضباط . وقد لقي هذا الاجراء النقد من الوطنيين : فكتب الاميرالى محمود حلمى اسماعيل يقول ان وجود المفتش الانجليزى في الجيش وفي المجلس الجديد ، دليل على أن الأمر والنهى سيكونان له ، وانه سيكون عنوانا للسيطرة الداخلية في الجيش وفي اختيار ضباط المجلس ، وسببا في افساد الأمر على القيادة المصرية (١٣٨) . وقد حدث بعد ذلك أن اللواء سينكس باشا ، المفتش العام للجيش المصرى ، استقال من منصبه ، فعمدت وزارة زيور باشا اتفاقا على بقاءه في الخدمة لمدة سنتين أخريين . ولم تستغد من ذلك الظرف ، وهو ظرف تركه الحدمة مختارا ، بأن تعين مفتشا مصرياً مكانه أو تُلغى وظيفته بتاتا (١٣٩) .

فلما استؤنفت الحياة النيابية ، اتجهت نية الوفد والبرلمان الى تقوية الجيش ، باعتبارها هدفا قوميا . فقد رأى خشبة باشا ادخال

اصلاحات لزيادة عدد الجيش المصرى وتقوية سلاحه ، كان قد أشار بها سينكس باشا نفسه . فلما عرضت ميزانية الدولة عن ١٩٢٧ - ١٩٢٨ على مجلس النواب ، أحالها على اللجنة المالية التى استأنست بأراء لجان المجالس المختلفة ، وطلبت اليها ابداء ملاحظاتهما عليها . وكانت لجنة الحربية منوطا بها ابداء ملاحظاتها على ميزانية الحربية ، فالتت لجنة فرعية لفحصها ، وبحث مرسوم يناير الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط . وقد انتهت هذه الى ابداء عدة مقترحات خاصة باصلاح الجيش المصرى وترقيته ، منها الغاء منصب السردار ، ومنها تحسين أسلحة الجيش ومهماته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية . واقتراح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام فى عضويته ، وقد قدمت اللجنة الفرعية تقريراً بهذه المقترحات والملاحظات الى لجنة الحربية ، وقبل أن تفحصها هذه اللجنة وتبت فيها برأى ، وصل نبؤها الى المندوب السامى والى الصحف البريطانية (١٤٠) .

كان اللورد لويد فى تلك الأثناء يراقب تصرفات الوزير الوفدى ، ويرقب تدهور نفوذ المفتش الانجليزى العام فى عهده الى اللزك الأسفل ، فقد كان الوزير الوفدى يتجاهل المفتش العام ، ويرفض العمل بتوصياته ويتراسل مباشرة مع صفار الضباط ، ويقوم بتفتيش الوحدات ، ويوزع واجبات هيئة القيادة دون الرجوع اليه ، وكان فى الوقت نفسه على وشك تقديم المقترحات الخاصة باصلاح الجيش الى البرلمان (١٤١) . وبطبيعة الحال لم يسترح اللورد لويد لسر الأمور على هذا النحو ، فقد كان يرى أن تصريح ٢٨ فبراير ينص على احتفاظ انجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، واتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها ، وحماية المصالح الأجنبية ، وأن هذا يستلزم بالتالى أن يكون للانجليز الحق فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى وفى ترقيته وكفايته ، ولما كانت السياسة المصرية التى كانت تنتهج فى ذلك الحين تعمل على ابعاد الجيش المصرى عن السيطرة الانجليزية ، ولا تكتفى بذلك بل تسلمه لنفوذ حزب سياسى متطرف هو الوفد ، فقد رأى لويد أن استمرار هذا الأمر سوف يضع بريطانيا فى وضع دقيق . اذ لم يكن هناك أدنى شك ، فى اعتقاده ، فى أن الوفد لو اطمأن الى تمام سيطرته على الجيش ، فلن يتردد فى شن هجوم على الملكية ، وحينئذ فهل هناك طريق آخر الا أن تساعد بريطانيا بكل قوتها العسكرية الملك فؤاد الذى ساعدته بنفسها من قبل فى الجلوس على العرش ، والا أن تحلم بذلك الدستور ؟ (١٤٢) . ويلاحظ

هنا أن اللورد لويد يربط مسألة تقوية الجيش بمسألة الجمهورية ، ولا يربطها بالنضال ضد الاحتلال ، فهو لم يفكر في احتمال قيام خطر على مركز القوات البريطانية في مصر من تقوية الجيش المصري ، وقبل ذلك قال في موضع آخر أن هدف المتطرفين هو القيام بثورة ضد العرش ، وانهم كانوا يخفون هذا الفرض وراء صيغة الاستقلال التام (١٤٣) . ولكن السير أوستن تشمبرلن سوف يذكر في بيان أمام مجلس العموم أن الحكومة الانجليزية إنما تدخلت لأن فريفا من السياسة المصريين ذوي الكلمة والنفوذ ، أرادوا اتخاذ الجيش أداة معادية لبريطانيا (١٤٤) .

على كل حال فقد اسفرت المراسلات التي جرت بين اللورد لويد وحكومته عن زيارة قام بها للملك فؤاد ليحمله على تقدير خطورة الموقف المتفاقم ، وأبلغه أن حكومته قد كلفت به بأن يسأله عما إذا كان يعطف على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصري ، وأن يطلب إليه إجراء تخفيض تدريجي في قوة الجيش المصري ، تمثلا بالسياسة المتبعة في الدول الأخرى ، وأن يستخدم نفوذه لتنفيذ هذه المطالب . ولكن الملك فؤاد أجاب بأنه يوافق على وجهة نظر المندوب السامي ، ولكنه « يكاد يكون مجردا من كل سلطة تقريبا في ظل الظروف السياسية الحاضرة » .

جرت هذه المقابلة في يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ، وقد حدثت بعد ذلك مناقشات تفصيلية أخرى إلى أن تمكن اللورد لويد من أن يطلب إلى حكومته في يوم ٢٨ مارس ١٩٢٧ السماح له بأن يبلغ الحكومة المصرية أن استمرار الميول القائمة لتحويل الجيش المصري إلى أداة سياسية ، والقضاء على سلطة المفتش الانجليزي العام ، لا يحقق رغبة الحكومة البريطانية في الحصول على مساعدة المصريين في صيانة مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أي اعتداء أجنبي ، وجعل الجيش المصري قوة فعالة تكون جزءا من مشروع دفاعها ، وأنه من الضروري لذلك ، ومن أجل الوصول إلى تسوية ودية ، أن تعيد مصر النظر في الموقف ، والا فإن انجلترا سوف تجد نفسها مضطرة إلى اعتبار الجيش المصري خطرا محتملا على قيامها بمسؤوليتها ، وإلى أن تتخذ من الإجراءات ما يترتب على ذلك . وقد جاء الرد من وزير الخارجية البريطانية يقول : « الجيش المصري - حكومة صاحب الجلالة موافقة على مقترحاتكم المبينة في برقية ٢٨ مارس (١٤٥) .

على أن الأمور سرعان ما تكشف عن افتراق كبير في وجهات نظر المسئولين في لندن ، فبينما كان وزير الخارجية يبرق إلى اللورد لويد مؤيدا ما اقترحه من اجراءات لصد الخطر الذي يتهدد وضع مصر السياسي

الذى أرساه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك بإحراز موافقة مصر على بعض المطالب التى تحفظ ذلك الوضع وتحميه من الأخطار المستقبلية . كان مستشارو وزير الخارجية فى القسم المصرى بوزارة الخارجية ، ويؤيدهم رئيس الوزراء نفسه المستر بلدوين ، يرون استفلال الأزمة الناشبة لعقد تسوية موقوته *Modus vivendi* تحمل فيها مصر على الاعتراف بحق إنجلترا فى الاحتفاظ بحامية فى البلاد لأغراض دفاعية (وبذلك توافق مصر على أهم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير) ، وتجبر على التعاون مع الانجليز فى تلك الأغراض الدفاعية (١٤٦) . وكانت حجتهم فى هذا الرأى أن تصريح ٢٨ فبراير « جواد طيب قد حملنا بعيدا ، ولكننا لا ينبغي أن نركبه الى المات ، وخصوصا انه لن يعيش الى الأبد » (١٤٧) . وقد كاد هذا الانقسام فى وجهات النظر البريطانية الرسمية أن يؤثر على مصير المعركة الناشبة بين المصريين والانجليز ، لولا اسراع اللورد لويد ، الذى كان قد حصل مقبلا على موافقة وزير الخارجية على خطته ، فى تنفيذ سياسته وإحراز موافقة مصر على مطالبه .

وقد بدأت المعركة السياسية عندما تسلم اللورد لويد يوم ٢٤ مايو مذكرة من ثروت باشا ، ردا على اتصالاته الخاصة به ، تفيد رفض التدخل الانجليزى ، فقد ذكر فيها ثروت باشا انه يحس من واجبه أن يسجل كتابة ، أنه من وجهة النظر القانونية ، فإن الحكومة المصرية ترى أن الجيش المصرى لا يقع تحت التحفظات ، وأن مصر مطلق الحرية فى التصرف بشأنه . ويلاحظ هنا أن ثروت باشا هو من أبطال تصريح ٢٨ فبراير ، فهو أدرك بما يقول وبما اتفق عليه . ولكن هذا الرد أغضب لويد الذى أحس بأن يد المتطرفين وراه ، وأنهم يسيطرون على الحكومة ، وأنه لا يمكن الحصول على شيء من مطالبه بهذه المفاوضات الخاصة المستمرة . وعلى ذلك ففى يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ مسلم لثروت باشا مذكرة سياسية خطيرة طلب فيها من الحكومة المصرية أن توافق على سلسلة من الاجراءات ذكرت بالتفصيل فى المذكرة ، وهى اجراءات تستهدف استبقاء الاشراف البريطانى على الجيش المصرى كاملا كما كان فى عهد الحماية ، وتدعيمه ، اذ تلمص فيما يلى :

- ١ - وجوب تمكين المفتش العام الانجليزى من أن يؤدى فى حرية اختصاصاته ، كما تسلمها من اللواء هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥ ، ومنحه رتبة فريق وعقد لمدة ثلاث سنوات (بدلا من سنتين) .

٢ - ١١ يتأخر وزير الخارجية المصرية عن أن يرفع للملك توصيات لجنة الضباط فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات وغيرها (وهي اللجنة التي فيها المفتش الانجليزي عضوا مسيطرا عليها) .

٣ - أن يعين ضابط بريطاني كبير برتبة لواء ، ليكون مساعدا للمفتش العام الانجليزي ونائبه في غيابه .

٤ - أن تكون مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل تحت اشراف المفتش العام أو نائبه .

٥ - تظل المراكز التي يشغلها ضباط أو رجال بريطانيون في المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك في مصلحة خفر السواحل اذا ادخلت في مصلحة الحدود ، محفوظة في ايد بريطانيا . ولا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم .

٦ - وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي ، يبقى النظام العرفي في الجهات الداخلة في اختصاص مصلحة الحدود (١٤٨) .

وفي أثناء ذلك رأى لويد أن يطلب من حكومته حضور سفينة حربية إلى الاسكندرية من ماطة ، « كاجراء احتياطي » . وبينما كانت الوزارة تعد ردها على المذكرة ، رأى أن يعد خطه للمستقبل ازاء ورود أي رد غير مستحب ، فأرسل الى وزير الخارجية يسرد له التطورات المحتملة التي يتنبأ بها ، ويوصي بأن في حالة وصول رد غير مرضي ، فيجب أن يسأل المصريون هذه الأسئلة الواضحة : هل قبلوا تصريح ٢٨ فبراير أم لا ؟ فاذا أجابوا بالنفي ، أو أجابوا اجابة مبهمه ، فإن على الانجليز أن يطلبوا من الملك فؤاد تأجيل البرلمان وتأليف وزارة ادارية ، ثم يقدم لهذه الوزارة مشروع « معاهدة شاملة » ، وتمطي وقتا محددا للرد ، وتفهم أن عودة الحياة الدستورية مرهونة بالموافقة على المعاهدة . وفي حالة حدوث أية اضطرابات فتتخذ اجراءات أخرى في أولها : اعلان الاحكام العرفية في البلاد (١٤٩) .

وفي يوم ٢ يونية ١٩٢٧ بعث وزير الخارجية البريطانية الى لويد بموافقه على هذا المشروع الخطير ، وكان لويد في تلك الأثناء قد حصل على تأييد ممثل الدول الأجنبية في مصر ، وخصوصا فرنسا وإيطاليا ، وتأكيداتهم بأنهم يعتبرون المطالب الانجليزية مطالب ضرورية لحفظ الأمن في مصر ، وأنهم سوف يحثون حكوماتهم على أن تبذل لانجلترا كل تأييد (١٥٠) .

على أن الرد المصرى لم يعطى أن جاء فى ٣ يونية ، وهو لا يقبل الا مطلباً واحداً من المطالب الانجليزية ، هو الخاص بقبول وزير الحربية آراء لجنة الضباط ، ولكنه مع ذلك لا يرفض بصورة قاطعة المطالب الباقية . واذا فلم يبق مفر فى رأى اللورد لويد من اتخاذ الاجراءات التى اتفق عليها مع وزير الخارجية والبطش بالحياة النيابية فى مصر ، وفرض معاهدة شاملة على البلاد ، فقد انس بان الرد المصرى انما يستهدف جس النبض ومعرفة ما اذا كان الانجليز مصريين على مطالبهم ، فاذا كان الأمر كذلك قويت حجة المتطرفين وضعف موقف الانجليز (١٥١)

وكم فوجئ اللورد لويد عندما وصله الرد من المستر بلدوين يخالفه فى اعتبار الرد المصرى غير مرضى وفي ضرورة التمسك بالمطالب الأولى ، ويرى أن المذكرة المصرية قد كتبت بلغة ودية . وانها وإن كانت لم تقبل غير مطلب واحد ، الا أنها فى نفس الوقت لم ترفض للمطالب الأخرى بصفة قاطعة ، تم يأمره بعدم المضى فى المطالب التى تضمنتها المذكرة البريطانية والدخول بدلا من ذلك فى مفاوضات مع الحكومة المصرية للوصول الى الاتفاقية الموقوتة بخصوص الدفاع عن مصر ، ويقول ان المهم ليس فى الحصول على مطالب محدودة ، بل فى الوصول الى اتفاقية ، وانه اذا نفذ هذه التعليمات فاما أن يقبل ثروت باشا ابرام الاتفاقية الموقوتة وأما أن يرفضها ، فاذا رفضها ، وهو ما يخطئ أن يكون محتملا ، فانه يكون قد رفض مبدأ التعاون مع الانجليز فى الدفاع عن مصر ، ويكون قد كشف الحكومة المصرية فى لونها الحقيقى (١٥٢) .

على أن اللورد لويد ركب رأسه ، فقد كتب الى رئيس الوزراء البريطانى فى ١١ يونية (وكان وزير الخارجية فى ذلك الحين فى الخارج) يفند رأيه ويسوق الحجج على أن الدخول فى مفاوضات مع مصر على هذا الأساس أمر لا جدوى منه ، ويسند على ذلك بأن ثروت باشا قد أوضح له بنفسه أنه لا يمكن للانجليز أن يتوقعوا من الحكومة المصرية ، أى اعتراف ببطلان التعاون العسكرى قبل المفاوضات العامة على التحفظات (١٥٣) . وبينما كان لويد يقوم بهذه المحاولة رأى أن يعاود اتصالاته غير الرسمية لاقناع سعاد زغلول باشا وثروت باشا بأن يتخطيا الهوة الموجودة بين المطالب البريطانية والرد المصرى وكان فى هذه الاتصالات يعتمد على معرفته « بالموقف السياسى الداخلى ، والآمال والمخاوف التى كانت تملأ صدور أعدائنا » ، « وانهم لم يكونوا مستعدين للمخاطرة بالعودة الى الاضطراب السياسى » . وقد تكلمت محاولاته بالتجاح ،

ففى يوم ١١ يوية ، عرض عليه ثروت باشا حلا للموقف يقوم على أن يرسل اليه اللورد لويد طالبا مزيدا من الايضاح لما ورد فى المذكرة المصرية، فبعد عليه ثروت باشا بمذكرة ثانية تنال موافقته وتنتهى بها الأزمة . وقد وافق اللورد لويد على ذلك ، واشتملت المذكرة المصرية التفسيرية على الاذعان لجميع المطالب الانجليزية المهمة التى قدمت فى الأصل . وأبلغ اللورد هذا الرد الى لندن موصيا بقبوله على الفور ، فجاهه الرد من المستر بلدوين فى اليوم التالى تهنئة على نجاح مفاوضاته مع الحكومة المصرية (١٥٤) .

(د) معادلات ثروت - تشمبرلن

بهذا الاستسلام من جانب مصر ، الذى هو امتداد لسياسة حسن لتعامل مع الانجليز ، أخذ الطريق يمهّد لمفاوضات بين حكومة الائتلاف والحكومة البريطانية لحل المسألة المصرية وايجاد النسوية الشاملة . وقد أتيحت الفرصة لاجراء هذه المفاوضات عندما سافر ثروت باشا فى معية الملك فؤاد الى أوروبا فى رحلته الرسمية فى صيف عام ١٩٢٧ . ومن القريب أن هذه الزيارة التى أتيحت لحل القضية المصرية لم تتم الا بعد فضال دستورى مع الملك فؤاد الذى أراد لرحلته أن تكون رحلة ملك مطلق - كما يقول الأستاذ الرافعى - فلم يدع ثروت باشا لاصطحابه ، على حين أن المؤلف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير خارجيته فى مثل هذه الرحلات . وسرعان ما هبت قوى الائتلاف تساند ثروت باشا فى وجه الملك ، فقد أعلن سعد باشا وقوفه الى جانب ثروت باشا ، واشترط أن يصحب الملك فى رحلته ، كما أجمع البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية . ولما أدرك الملك فؤاد أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة الوطنية ، أذعن فى النهاية ، وان دفعه صلفه الى ابناء ركوب ثروت باشا معه فى اليخت المحروسة ، على صمته ، فأسنقله وحده وحاشيته ، وسافر ثروت باشا على ظهر سفينة أخرى ، والتقى بالملك فى أوروبا (١٥٥)

كان ثروت باشا يعتقد أن زيارة الملك لانجلترا انما هى فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز ، ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، وكان على ثقة بأن هذا الاتصال الشخصى لا بد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدى اليه من زيادة فهم كل (من الطرفين) حالة الآخر . (١٥٦) وكانت نظرية ثروت باشا أن اكبر

الأسباب فيما كان يقع من الاحتكاك والتصادم بين مصر وبريطانيا انما يرجع الى جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر وبريطانيا ، ويترتب على ذلك ، أن أبسط أعمال مصر وأشدّها انطواء على حسن النية ، كان ينظر اليه من الجانب البريطاني بعين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت فى مصلحة مصر ، كانت تؤوّل فى مصر بأنها اعتداءات على حقوق البلاد واستقلالها • (١٥٧)

وعلى ذلك فقد كان ثروت باشا يرى أن الأزمة بين مصر وبريطانيا انما هى أزمة ثقة ، وأنه اذا استنطاع ازالة ريبة الانجليز من ناحية مصر . فانه يمكن تحقيق الاستقلال بدون مشقة • وانصافا للجانب البريطانى نقول انه كان يفهم الأزمة بين مصر وانجلترا على أنها أزمة مصالح ، وقد صارع السير أوستن تشمبرلن ثروت بذلك فى لقائهما الأول ، فقد قال له انه يرى أن من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلّى عنها ، وإن واجب الحكومة البريطانية هو مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على تحفظات تصريح ١٨ فبراير ، وأشار الى أن لهذه الحقوق أعظم الأهمية للإمبراطورية البريطانية ، وأن كل حكومة انجليزية ، أيا كان تشكيلها ، لا يسعها الا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك ، إذ كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى ومرتبطة بكيانها نفسه • واستطرد قائلا ان سنهه تسمح بأن يذكر ظروف التدخل البريطانى فى مصر ، وأن يذكر أن وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية، كانوا مخلصين عندما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقتى ، وانه صائر الى الزوال فى أقرب زمن ممكن • ولكن المواقف كانت فوق مقدور الرجال • وذكر ان المستقبل يعنيه أكثر من الماضى ، وعنده أن لب المسألة فى الوقت الحاضر هو ما اذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر ، وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما اذا كانا يرغبان فى التعاون الودى مع الحكومة البريطانية، لضمان الدفاع عن المصالح المشتركة ، ولرخاء البلدين ؟ فان كان الجواب سلبا ، قلب العلاقات بين مصر وبريطانيا تحت رحمة اذى حادث يطرق ، وتعرضت تلك العلاقات الى لزمات قد تفسطّر بريطانيا العظمى ، على أسف الى تسويتها بالقوة • وتساءل السير أوستن تشمبرلن فى النهاية عما اذا كانت مصر « قد أصبحت الآن أكثر إستعدادا لأن تلقى حقائق الحالة وجها لوجه ، وأن تدرك المزايا التى تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تماونا قائما على الصراحة والاخلاص ؟ (١٥٨)

كان هذا هو الكلام الصريح. الذى وجهه السير أوستن تشمبرلن لثروت باشا فى لقائهما الأول ، والذى خير فيه ثروت باشا بين أمرين : اما التعاون مع بريطانيا وفقا للنظرية البريطانية فى التعاون ، واما بقاء العلاقات المصرية البريطانية تحت رحمة أى حادث قد يضطرها الى تسويته بالقوة . وفى ظل هذا التهديد طلب السير أوستن تشمبرلن من ثروت باشا أن يقيم اليه مشروع معاهدة لتسوية العلاقة بين البلدين . وقد فوجيء ثروت باشا بهذا الطلب - على حد تعبيره - اذ لم يكن مستعدا لذلك ، ولكن الوزير البريطانى ألح عليه فى ذلك ، فاضطر الى موافقته . (١٥٩)

شرع اذن ثروت باشا فى وضع مشروع المعاهدة فى ضوء نظريته السالفة الذكر فى كسب ثقة الانجليز . وقد رأى انه وان كانت أعز أمانيه ككل مصرى تحقيق مطالب البلاد كاملة ، « ولكنى مع ذلك كنت أحسب حسابا لما هو قائم فى الأذهان فى انجلترا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان ، مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب » . لذلك رايت أننى لا أكون خدمت المصالح المصرية اذا اقتصر على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية ، فان هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الأولى لحدثى البريطانيين بحيث يتمنر الصلح عليها ، فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات وينسد بذلك طريق البحث عن حل يهدد السبيل الى الاتفاق بين الطرفين . اذن كان من المحتم أن تكون الفكرة الأساسية فى وضع مشروعي هى أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات ، وكان يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر الامكان الا على أبسط وجوهها ، على أن ينظر بعد ، اذا ما اتسع نطاق المحادثات ، واطرد الكلام فى الشرح والتدليل ، وذكر الشواهد والأمثال : فى استيفاء المشروع » . (١٦٠)

بنى ثروت باشا مشروعه على مخالفة أبدية تقوم بين مصر وانجلترا « تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما » . وبناء على هذا الأساس قبل ثروت باشا أن تبذل مصر لبريطانيا العظمى ، فى حالة اشتياكها فى حرب ، « ولو لم يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها ، بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها » . كما قبل أن « تتعهد مصر ألا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا ينافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى إثارة صعوبات لبريطانيا » . والا تمقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا

بالمصالح البريطانية » . ثم قبل « بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تنشئها المحالفة بين بريطانيا ومصر » « أن يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير ، ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين ، ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين » .

أما بالنسبة للاحتلال ، فقد قبل ثروت باشا « تسهيلا وتحقيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية » « أن » ترخص الحكومة المصرية لحكومة حقيرة صاحب الجلالة البريطانية ، بأن تبقى قوة عسكرية فى الاراضى المصرية . ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ، ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة » ، على أن « تستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة (٥٠٠) من تاريخ العمل بالمعاهدة فى (٥٠٠) - أى مكان من منطقة القتال (١٦١) . وقد ذكر ثروت باشا فى تفسيره للمشروع انه اقترح أن تكون هذه المدة من ثلاث الى خمس سنوات ، وانه ترك مسألة تحديد مدة الاستقرار الى المناقشات . (١٦٢) على أن المشروع النهائي للمعاهدة حدد عشر سنوات من تاريخ العمل بالمعاهدة بعيد الطرفان بعدها النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه تلك القوات . (١٦٣)

أما بخصوص حماية المصالح الأجنبية ، فقد سلم ثروت باشا بقاء المستشار المالى والمستشار القضائى ، وذكر أن وجودهما « يتفق تماما مع ما يجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه للاستيثاق من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائدا فى القطر المصرى » . (١٦٤)

كانت المسألة الأخيرة هى مسألة السودان . وقد رأى ثروت باشا تأجيل تسوية هذه المسألة الى مفاوضات تجرى فيما بعد « ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه » ، على أن « توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع الى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ » ، وعلى أن تتفقا على تحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق . (١٦٥)

هذه هى المخطوط العامة للمشروع الذى وضعه ثروت باشا . وهو المشروع الذى يقول انه توخى من وضعه ألا تمس القضية التى بيده بسوء ، وأن يتفادى عرض تعهدات لم يسبق الوفد عرضها فى مشروعه عام ١٩٢٠ . على أننا اذا تذكرنا أن الوفد لم يكتف بتقديم مشروعه هذا ، بل وأصر أيضا على قبول التوصيات ، أو انتحفظات التى أسفر عنها الاستفتاء الشعبى لمشروع ملتر ، فاننا نلاحظ أن ثروت باشا قد أغفل

بعض هذه التحفظات تماما ، فقد نقل من مشروع ملتر المسادة الخاصة بالمستشار المالي بنصها ، بالرغم من أن أحد التحفظات قد نص على ضرورة حذف النص الخاص باستشارة المستشار المالي - كما أنه نقل من مشروع ملتر أيضا المادة الخاصة بتعيين المستشار القضائي ، بعد أن حذف منها النص على أن يتمتع بحق الدخول على الوزير ، مع أن البلاد اعترضت على هذا التعيين ، ولم يقدمه الوفد في مشروعه ، وقد شاهدنا سعد زغلول يرفض تجديد عقد المستشار القضائي عندما انتهت مدته ، كما طلب إلغاء وظيفتيهما في مفاوضاته مع المستر مكدونالد . (١٦٦) ومن الغريب أن ثروت باشا يعترف بأن « ما كان لديك المستشارين من المركز والوظيفة في عهد الاحتلال والحماية لم يكن ليبقى كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر » (١٦٧) ، ومع ذلك يستعير النص الخاص بهما من مشروع ملتر نفسه .

ولم يغفل ثروت باشا بعض التحفظات فقط ، بل أن المادة التي أوردتها في مشروعه عن وجود القوات البريطانية في مصر ، وهي المادة السادسة ، لم تتضمن أية إشارة إلى تحديد أجل لجلاء هذه القوات عن الأراضي المصرية ، مع أن المادة الثانية من مشروع الوفد الذي قدمه في ١٩٢٠ نصت على أن « تجلّ بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصري في ظرف (٥٠٠) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة » ، وتركزت تحديد الأجل إلى المناقشات . وقد لاحظ ثروت باشا ذلك فقال إن هذا الاختلاف بين المشروعين « ليس راجعا لخلاف في الجوهر والموضوع ، بل لخلاف في الطريقة والأسلوب ، وحسبى الإشارة إلى أن المشروع الذي أفضت إليه محادثاتنا ، يدل على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغلني دائما ، وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة في المادة السابعة من المشروع التي تنص على أن الحل الذي وضعته تلك المادة إنما قرر ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بمهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الامبراطورية » . (١٦٨) على أن هذه العبارة نفسها التي توصل إليها ثروت باشا في المشروع النهائي ، هي عبارة غامضة لا تقيّد بأي معنى متى يحين الوقت لعقد الاتفاق الجديد حتى تجلو القوات البريطانية عن مصر ، وهل يكون ذلك بعد مائة عام أو ألف عام أو أكثر . والأمر المثير في هذه النقطة بالذات ، وهو ما يدل على أن هذه العبارة كانت عبارة صورية لم يقصد بها شيء ما ، اللهم الا اجتذاب التأييد للمشروع من ناحية الشعب المصري ، ما جاء في الفقرة الخامسة من رسالة السير أوستن تشمبرلن بتاريخ ٢٤ نوفمبر

١٩٢٧ بأبلاغ المشروع النهائي ، وفيها يقول السير تشمبرلن : « ويذكر دولته (ثروت باشا) ما عانيته من الصعوبة في سبيل الموافقة ، ولو بصفة شخصية ومؤقتة ، على العبارة الواردة في أوائل المادة السابعة : أشير بذلك الى الجملة الآتية : « ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بوجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر » ، فلقد كان يشغلني أن تثير هذه العبارة في المستقبل فكرة أنها تقضي حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة في وقت ما - مهما يكن بعيدا - بأن تعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لدولته اننى وان كنت لا أرغب البتة فى أن أقف حجر عثرة فى سبيل عقد مثل هذا الاتفاق اذا أصبح يوما ما مستطاعا ، الا اننى لا أريد أن يقع أى لبس فى وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية فى نظر البلدين . وان حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأى تعهد صريح أو ضمني بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير أن دولته قد أكد لى أنه لم يرم بالعبارة التى اقترحها على الى هذا القصد ولا الى هذا المعنى ! وقال لى انه يأمل ، اذا ما اعتبرت المعاهدة ، انه قد يأتى يوم تشعر فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تعهد فى أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها الى الحكومة المصرية ، كما أنها شعرت من أسباب الأمن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح فى المستعمرات الحرة الى حكومة تلك المستعمرات نفسها . وان دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ، ويكتفى أن يترك لحكومة حضرة صاحب الجلالة مطلق الحرية والتصرف فى تقرير أن ذلك جاء يومه . وكل ما يطلبه هو ألا تسد حكومة صاحب الجلالة الباب فى سبيل امكان تحقيق أمنية مصرية اذا تيقنت هذه الحكومة نفسها فى يوم مستقبل ألا خطر بالنظر الى طبيعة العلاقات التى تربط مصر بانجلترا من امكان مثل هذا التدبير » (١٦٩)

وبعد هذه الصورة البليغة لضعف ثروت باشا فى مسألة حيوية لصر مثل جلاء القوات البريطانية عن مصر ، لا يستطيع الباحث أن يقبل موازنته بأساتذة فن الدبلوماسية مثل « تاليران » و « مترنخ » وغيرهما - وهى الموازنة التى عقدها الأستاذ شفيق غربال - . وقد يجوز للباحث أن يقبل «اعتذار» ثروت باشا عن صورة المشروع الذى قدمه ، بالأسباب التى ساقها، وأهمها انه قصد به ألا يبدو لمحدثيه البريطانيين بحيث يتعنر الصلح

عليه ، فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات ، وانه كان يرمى الى استيفاء المشروع فيما بعد ، ولكن المشروع البريطاني النهائي ، الذي جاء ثمره المباحثات المستفيضة بينه وبين الجانب البريطاني جاء بحيث كان أسوأ من المشروع المصري ، فبينما قبل الكثير من نصوص المشروع المصري دون التحسين المرجو ، فقد أضاف اليها تعديلات سيئة أخرى ونصوصا كثيرة جعلته بعيدا عن الالتقاء مع أهداف البلاد القومية . والحق أن الفضل الوحيد الذي قدمه ثروت باشا هو أنه فتح باب المحادثات بين مصر وبريطانيا بعد أن ارتاحت بريطانيا لوضعها في مصر عقب مصرع السردار ، وخصوصا بعد أن تلعب نفوذها في عهد اللورد لويدي . وافتتح باب الحديث في المسألة المصرية ، توالى المفاوضات حتى انتهت بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ التي كانت خطوة واسعة في طريق استقلال مصر .

قدم ثروت باشا مشروعه الى المستر سلبى في يوم ١٨ يولية ١٩٢٧ ، ليوصله الى السير أوستن تسميرلن ، وكان يعتقد أنه قد أزال به رغبة الانجليز في مصر ، ودلل به على رغبة المصريين الصداقة في إقامة علاقة تقوم على التحالف المتين بين البلدين . على أنه صدم حينما رد عليه الجانب البريطاني في ٢٩ يولية بمشروع مضاد أدرك منه مقدار فشله فيما أرادته من كسب ثقة الانجليز ومن تحديد المسائل المعلقة معهم تحديدا وافيا يتجنب به وقوع حوادث الاحتكاك والصدام ، فقد كان المشروع البريطاني يقوم على : « نظام وصاية ضاغطة ، ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين » - على حد تعبير ثروت باشا - وتعتبر الملاحظات العامة التي قدمها عن هذا المشروع خير تحليل له ، فهو يقول : « ان الأحكام الرئيسية للمشروع تترك في النفس أثرا واضحا بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، وانها تلتزم ، بما تتخذه من التدابير وأساليب الميطة والمراقبة ، عين الأغراض التي تتحقق عادة بين الحليفيين الحربيين بالثقة وبالفهم الصحيح للمصلحة » (١٧٠)

ثم تحدث عن الأمثلة التي تدل على عدم ثقة انجلترا بمصر فذكر انها حدثت مثلا عند الجيش المصري في معاهدة التحالف المقترحة بـ ١٢٢٥٠ رجلا في زمن السلم . « أفيجوز إذن أن يفسر التحديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تغشى ، اذا أصبح الجيش المصري كبيرا ، أن يمرض للخطر سلامة المواصلات البريطانية ؟ اذا كان الأمر كذلك فخير ألا يجرى

الحديث في مخالفة ، فما كانت بلفظها ولا بمعناها لتلتزم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التي تنهيا لاتقاء اسبابه » • (١٧١)
ثم تحدث عن المادة الثامنة من المشروع البريطاني الخاصة بحماية المصالح الأجنبية ، فقال ان قبولها « بعد بمثابة وضع اليد تماما على ادارة مصر الداخلية » • (١٧٢) وعلق على المادة الثانية من المشروع ، وهي الخاصة بالعلاقات الخارجية ، فقال انها « تثبت في الحقيقة صورة من صور الوصاية ، وحكم مصر معها شبيه بحكم القاصر يتحتم عليه ، اذا اراد أن يباشر عقدا صحيحا من عقود التصرف ، أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك » (١٧٣) ، وكانت هذه المادة تنص على أن « كافة مسائل السياسة الخارجية التي تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلدين ، تكون موضوع مشاورة تامة صريحة بين الطرفين المتعاقدين » • وقد علق ثروت باشا على المادة الخامسة الخاصة بالقوات البريطانية في مصر ، فقال ان تعدد الأغراض التي قصدتها بريطانيا بوجود هذه القوات ، وما ورد من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان استقرارها ، لا يدع مجالا للشك في أن الواقع في أمر تلك القوات انه : « احتلال بالمعنى الصحيح ، وفي أنه أشد الوجوه اخلايا بسيادة البلاد » • (١٧٤)

وقد انتهى رأى ثروت باشا في المشروع البريطاني المقدم في ٢٩ يوليو ١٩٢٧ بأنه : « لا يتضمن دائما الايضاح والتحديد المطلوب ، وانه يستعمل بعض الصيغ المبهمة التي لا تلبث أن تصبح ، عند العمل بها ، مثارا لمثل ما تعرضنا له حتى الآن من الصعوبات • وحيث يتضمن ذلك المشروع ايضا أو تحديدا ، فانه يرمى إلى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافي في شئون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية في السنوات الأخيرة • فلا يسع مصر اذن أن تنحز بأنها - اذا جات المخالفة ببعض القيود لسيادتها - تستفيد في مقابل ذلك التخلص من قيود أخرى ؛ اذ أن المشروع لا يجعل حظها خيرا مما كان لو بقيت الحالة مبهمة على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة ، وما كان التدخل في شئون البلاد في ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل في ظل المشروع » • (١٧٥)

(هـ) وفاة سعد باشا زغلول

وانعكاسات الموقف الداخلي على معادلات ثروت - تشمبرلن

بينما كانت المباحثات تجري بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، تعرضت مصر لحادث جسيم أثر تأثيرا سيئا على سير المباحثات ونتائجها . ففي الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ، لفظ زعيم مصر سعد باشا زغلول « مستودع آمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها » أنفاسه الأخيرة عقب مرض لم يمهله طويلا . فكان لهذه الوفاة أثر الكارثة القومية .

ولا يجد الباحث ، في تقدير زعامة سعد زغلول وأثرها في تطور الحركة الوطنية التي انتعشت بعد الحرب العظمى ، إبلغ ولا أصدق مما كتبه في ذلك الأستاذ العقاد في كتابه : « سعد زغلول ، سيرة وتحية » قال :

« والزعيم لا يحاسب في التاريخ بحساب الدفتن الذي يحمله الأجير فلا يعطى فيه درهما الا بما يقابله من عمل في ساعات النهار ، ان الرجل الذي لا تظهر مآثره الا بهذا الحساب لهُو أنقص الناس في صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لأنه اذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ويحاسب بمفرده ولا يحاسب بما يدعو الناس اليه . وانما الزعيم يحاسب بحساب الشمس التي تشرق على الحقول أو حساب النهر الذي يجري بين الأعشاب والأشجار ، لا يضرب كلاهما فأسا ولا يفرس جذرا ولا يخط سطرًا بهندسة ولا يبني جدارا على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤوس جميعا والفسارسين للنفور جميعا والعاملين في الهندسة والبناء جميعا لا ينبئون سنبله واحدة بغير الشمس والماء . »

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يبت هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه حواليه ، فكل ما تنشئه الأمة وهي مأخوذة بهذا الروح ، فهو من عمله ووضعه يديه . أما اذا كان عمله كله هو ما يعمله بنفسه ويرسم عليه طابع يديه ، فما هو بزعيم .

وسعد زغلول قد بث في مصر هذا الروح ، أو هو قد أيقظه ، أو هو قد جمعه حواليه ، فكل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات أو

مصارف الاموال أو شركات التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة ففيه سهم لا يتكرر لزعامة سعد زغلول .

وهذه الزعامة هي التي التقى حولها المصريون فعملوا أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ، وانهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وانهم شيب وشبان ولكنهم أمة ، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ، فانبعثت للأمة حياة ماثلة الى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين » (١٧٦)

كان صرح الائتلاف حتى ذلك الحين قائما . وكان قيامه يرجع الى نفوذ سعد زغلول وشخصيته الطاغية . ويمكن القول ان الياس من محاربة هذا الزعيم والانتصار عليه ، بسبب التصاق الأمة به والتفافها حوله ، كان من أقوى البواعث على مصالحته . أما وقد اختفى بشخصه الضخم من الميدان ، وخلف وراءه فراغا لا يسد ، فقد كان في ذلك كل الاغراء للانتهازية ممثلة في الاحرار الدستوريين ، والرجعية ممثلة في القصر ، والاستعمار ممثلا في الانجليز - على العمل بكل سرعة وقوة للاستفادة من هذا الظرف . والحق لقد كانت أكبر مآثر سعد زغلول انه جمع الأمة حوله على صورة لم تتح لزعيم مصرى من قبل . فهل كان محتملا أن يخلفه من يحل مكانه في هذه المنزلة ؟

كان الوقت اذ ذاك صيفا ، وأشهر الصيف في تلك الفترة من حياة مصر السياسية كانت أشهر ركود في الحياة السياسية وفي الحياة العامة ، بل في الحياة الحكومية نفسها - كما يقول الدكتور هيكل (١٧٧) وكان كثيرون ممن اليهم مرجع الأمر في مصر قد رحلوا عنها الى أوروبا للاضطياف والاستجمام . وهكذا تأجل الصراع الداخلي قليلا ویشما يجتمع شمل الاسرة السياسية ، وتنتهي المعركة المنتظرة في داخل الوفد نفسه حول منصب الرئاسة الشاغر .

وفي الحق لقد أخذت الأنظار في ذلك الحين تتحول نحو الوفد ، الذي أخذ أعضاؤه الموجودون في أوروبا يعودون سريعا الى مصر لمواجهة الموقف . وكان واضحا ان امام الوفد مهمتين كبيرتين : الأولى ، انتخاب من يخلف الزعيم الراحل ، والثانية ، وهي مرتبطة بالأولى ، الاحتفاظ بشكله القائم كهيئة سياسية متماسكة . وكان زعيم الوفد يشغل ثلاثة مناصب ، وهي : رئاسة الوفد ، ورئاسة الهيئة الوفدية البرلمانية ، ورئاسة مجلس

النواب • ولا بد لهذه المناصب ممن يشغلها ويضطلع بأعبائها • وكانت هذه هي العقدة التي كانت تشغل الافكار في أوائل شهر سبتمبر - كما يقول أحمد شفيق (١٧٨) •

وعند النظر في مسألة اختيار الزعيم الجديد، ظهر أن هناك اتجاهين في داخل الوفد لحل هذه المسألة : الاتجاه الاول ، يقضى بتعيين ثلاثة رؤساء للوفد ، والثاني يقضى باختيار زعيم واحد • ولكل من الاتجاهين منطق يستند اليه • فمنطق الاتجاه الاول ، أن من المتعذر على رجل واحد أن يسد الفراغ الذى خلفه سعد زغلول ، وإن اختيار شخص واحد ليملا مركزه حرى بأن يخلق الحسد والانقسام في داخل الوفد ، وقد نصح الاستاذ أمين يوسف ، زوج ابنة أخت سعد زغلول ، بأن تنتخب حرم سعد باشا للرياسة الفخرية ، وإن يكون النحاس باشا سكرتيرا ، وأن تؤلف لجنة من ثلاثة ليعملوا كرؤساء (١٧٩) • على أن هذه الفكرة لم تتمتع بتأييد كبير من أعضاء الوفد ، ربما لأن مجرد وجود ثلاثة رؤساء لهيئة واحدة كقيل بتقسيمها الى ثلاث هيئات ، بينما كانت مهمة الوفد ، كما مر بنا ، المحافظة على شكله كهيئة واحدة متماسكة • وهكذا انتصر الاتجاه الذى يميل الى اختيار زعيم واحد •

كانت المشكلة بعد ذلك مشكلة الاختيار نفسه ، ذلك أن زعامة سعد زغلول كانت جارية بحيث لم تسمح بقيام زعامة أخرى بجانبها للخلافة • على أن التنافس كان شديدا بين اثنين من رجالات الوفد • أولهما ، هو محمد فتح الله بركات باشا ، ابن أخت سعد زغلول ، الذى يذكر عنه الجزيرى ، سكرتير سعد زغلول ، انه كان الرأس المدبر فى الوفد ، وانه كان محور كل حركة فيه ، وانه نذر أن ترسم سياسة « الوفد » ، ولا سيما فى شئون الانتخابات ، دون أن يكون له فى ذلك رأى يعول عليه ، حتى كان الوصف الدائع عنه فى الأوساط الوفدية ، وفى أوساط خصوم الوفد ، انه « داهية الوفد » •

أما الرجل الثانى فهو مصطفى النحاس ، الذى كان يشغل عند وفاة سعد زغلول منصب وكيل مجلس النواب • وكان رجلا ميالا بطبيعته الى التطرف - كما يقول الدكتور هيكل - فقد كان قبل انضمامه الى الوفد ثم عضويته فيه ، من المتشبعين للحزب الوطنى ، المؤمنين بنظريات مصطفى كامل • ورغم انه كان أثناء الحرب قاضيا بطنطا ، فانه لم يكن يخفى تشييعه للألمان ، شأنه فى ذلك شأن رجال الحزب الوطنى جميعا •

وقد قبض الانجليز عليه فيمن قبض عليهم مع سعد باشا في المرة الثانية ،
ونفوا الى سيشل . وعندما الف سعد زغلول وزارته عام ١٩٢٤ عينه
وزيرا للمواصلات ، فلم يغير من تفرغه (١٨٠) . ولعل لهذا أن حارب
الانجليز دخوله وزارة على باشا الائتلافية سنة ١٩٢٦ ، فقد ذكر ولويده
أن سعد زغلول طلب بالحاح ادخاله في هيئة الوزارة الجديدة ، ولكنه
اعترض على ذلك ، لأن النحاس « كان يقف على الدوام الى جانب سياسة
عداء بعيد عن التفاهم لبريطانيا العظمى والعلاقات معها ، وكان من
الجلي أن الكثير من النتائج الحسنة التي كانت قد تحققت حينذاك ،
سوف يذهب أدراج الرياح اذا هو انضم الى الوزارة ، لأنه سوف يعمل
ضد التفاهم (١٨١) » . وقد وصفته مجلة «روزاليوسف» التي اشتركت
في تزكيته بقولها : « انه ليس هناك بين الذين رشحوا أنفسهم ، أو
رشحهم غيرهم ، من هو أنقى منه صفحة وأطهر ذيلا » ، واستدلت على
رايها بمواقفه المشرفة مع مصطفى كامل أولا ومع سعد زغلول ثانيا ،
وقالت انه « رجل نزيه جدا ، صعب جدا فيما يراه حق ، صريح جدا » .
ثم انتقلت الى عيوبه فقالت : « ولكنهم يقولون أيضا ان مصطفى النحاس
« متسرع جدا » ، والكلمة التي تستعملها الدوائر السياسية للتعبير عن
صفة التسرع هي كلمة «مدب» .. ولكننا نعتقد أن مصطفى النحاس غدا
سيكون غيره بالامس .. الخ (١٨٢) » .

وقد اشتركت صحافة الانجليز والقصر في معركة رياسة الوفد .
وكانت معالجة صحافة الانجليز للموضوع تشف عن رغبة دفيئة في تفتيت
الوفد ، باكتارها من الحديث عن الاتجاه الذي ينسادي برياسة ثلاثية
للفد . وفي الوقت نفسه ، وبالرغم من أن الوفد كان دائما يعتبر في
عين الانجليز هيئة متطرفة ، فقد قسمته الى قسمين : متطرفين ومعتدلين،
وأخذت ترفع عقيرتها منادية بانتخاب زعيم معتدل ، زاعمة أن ذلك في
مصلحة الوفد نفسه ، « لأنه اذا انتقلت زعامة الوفد والسيطرة الفعلية
عليه الى يد الفريق المتطرف ، فقد ينشطر حزب الوفد البرلماني الى
شطرين ، ولكن ذلك قد لا يتم قبل أن تتعرض الصداقة بين بريطانيا
ومصر لتجارب لا لزوم لها (١٨٣) » . أما صحافة القصر ، ونعتى بها
جريدة «الاتحاد» ، فقد أخذت ترشح فتح الله بركات باشا لرياسة
الوفد ، وتفضله عن مصطفى النحاس باشا ، وكانت هذه الصحافة تصمد
بهذه الترشيحات ايقاع الفرقة بين أعضاء الوفد - كما تقول السيدة

فاطمة اليوسف - لان أغلب الاعضاء كانوا يميلون الى اختيار النحاس ،
ويخافون من شخصية بركات باشا الطاغية(١٨٤) .

على كل حال ، فقد انتهت المعركة فى يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ عندما
اجتمع جميع أعضاء الوفد الموجودين بمصر فى بيت الامة - عدا فتح الله
بركات باشا لمرضه ! - وقرروا بالاجماع انتخاب النحاس باشا رئيسا ،
ووليم عبيد سكرتيرا عاما ، وأن يتولى الرياسات الثلاث المذكورة رئيس
الوفد ، كما كان الحال فى حياة سعد باشا . ثم وافقت على هذا القرار
الهيئة الوفدية البرلمانية التى انعقدت فى يوم ٢٦ سبتمبر(١٨٥) .

وبهذا القرار حسم أعضاء الوفد ، فى حكمة ومهارة ، مسألة خطيرة
كانت كفيفة ، اذا أسىء حلها ، أن تحول مجرى الحركة الوطنية تماما ،
ذلك أن اختيار زعيم واحد للوفد قد حفظ دون ريب وحدته من التمزق
لو نفذت فكرة الرئاسة المثلثة . كما أن اختيار رئيس عرف بالتطرف ،
كان من شأنه أن يحافظ على الطابع الثورى للوفد ، وهو الطابع الذى
كان يشد اليه الجماهير المتطلعة الى حريتها واستقلالها . على أن ثمة
مغزى هاما تضمنه انتخاب النحاس للرئاسة ، هو أنه قد أكد الطابع
البورجوازى للقيادة الوفدية ، لأن النحاس لم يكن الا ابنا لتاجر أخشاب
متوسط الثروة فى سمند ، فهو من صميم البورجوازية ، والبورجوازية
الصغيرة على وجه الخصوص . ولقد كان اختيار قبضى ، هو مكرم عبيد ،
لسكرتارية الوفد ، رمزا لفكرة الوحدة العنصرية التى كانت أساس الحركة
القومية ، والتى مثلها الوفد منذ تشكيله .

ولم يلبث الزعيم الجديد للوفد أن أعلن سياسته التى ينتويها فى
رياسته للوفد ، فقال ان سياسة الوفد فى الداخل سوف ترمى الى «صون
الدستور وتوكيد الوحدة والمحافظة على الائتلاف» ، وأما عن سياسة الوفد
الخارجية فقال انها سوف تكون « العمل على تمكين صلات الصداقة بين
الشعب المصرى وبين الشعوب الاخرى ومنها الشعب الانجليزى » . ولما
سأله مندوب الاحرام عما اذا كان يرى امكان عقد اتفاق بين مصر وانجلترا
قال : « نعم ، نجب أن يعقد بيننا وبين الانجليز اتفاق حر ودى مبنى على
احترام حقوقنا ومصالح غبرنا المشروعة التى لا تتعاوض مع استقلالنا ،
ولسنا مطلقا أعداء اتفاق كهذا » . وقد صرح لمندوب جريدة «الاجبشان
جازيت» فقال ان سياسة الوفد مع بريطانيا كانت سياسة تفاهم ودى ،
« فان الحركة المصرية قامت منذ تأليف الوفد عام ١٩١٨ للطالبة

بالاستقلال التام مع فكرة الاتفاق مع بريطانيا العظمى ، ولم يتغير هذا البرنامج حتى في أسوأ الظروف : أى حينما كان الامل فى التفاهم الودى يبدو بعيدا (١٨٦) « * على أن جريدة « الدليل تلغراف » عبرت عن رأى الانجليز فى اختيار النحاس رئيسا للوفد فقالت ان اختياره يعنى « صرف النظر عن سياسة التوفيق الهادئة التى كان يمثلها فتح الله بركات باشا » ، بينما تنبأت جريدة « الدليل نيوز » بأن الوفد قد يعود تحت رياسته الى سياسة الكفاح البعيدة عن التفاهم ، ويطالب بالاستقلال التام لمصر والسودان (١٨٧) « *



كيف كان تأثير وفاة سعد باشا زغلول واختيار النحاس باشا لرياسة الوفد ، على المباحثات الجارية بين ثروت باشا والحكومة البريطانية ، وعلى موقف السلطات البريطانية فى مصر ؟

كان موقف اللورد لويده منذ بداية المباحثات التى جرت بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، أى من قبل وفاة سعد زغلول ، موقف المعارضة والتشكيك فى امكان وصولها الى أية نتيجة * فقد كان يرى أنه فى ظل الظروف الموجودة فى مصر ، لا يوجد ثمة امل فى احراز أية معاهدة تتضمن المصالح البريطانية فى مصر موافقة الشعب المصرى ، وأن أى سياسى يتولى الدفاع عن معاهدة تشتمل على أقل من الاستقلال التام انما هو معرض لأن يمزق اربا * فلما انتقل سعد زغلول الى بارث ، رأى لويده أن الظروف الجديدة تتطلب إيقاف العمل حتى تظهر دلائل تكشف تطورات الموقف * ذلك أنه كان يرى أن الاحرار الدستوريين قد سمحت لهم فرصة لانتزاع القيادة من يد الوفد ، بعد أن اختفى الزعيم الوحيد الذى كان فى وسعه التفوق عليهم * ومن ناحية أخرى فان الوفد سوف يظهر الآن رغبة قوية فى إثبات وجوده عن طريق اطلاق النداءات العاطفية * وكل هذه الأمور تستدعى التريث والسبر بحذر شديد (١٨٨) *

على أن هذه الاعتبارات التى كان يراها « لويده » ذريعة لتعطيل المباحثات ، كانت الحكومة البريطانية فى لندن تراها حافزا على الاستمرار فيها * لأن المضى فى هذه المباحثات كان من شأنه أن يسهل ، فى نظر هذه الحكومة ، على ثروت باشا تأليف حزب مؤيد للمعاهدة فى مصر من افراد معقولين ، يستطيع به أن يفسلب المتطرفين ، وقد يحرز النصر عليهم (١٨٩) * أى أن محور الخلاف بين لويده وحكومته انما هو فى

الوسيلة لا فى الهدف ، والهدف هنا أن يستولى الاحرار الدستوريين على القيادة من الوفد ، فبينما كان لويد يرى الانتظار ريشما تنجى الحركة المنتظرة عن فوز الاحرار الدستوريين ، كانت الحكومة البريطانية ترغب فى تزويد هؤلاء بأرض يقاتلون عليها هى المعاهدة المصرية - الانجليزية . وقد سخر اللورد لويد من هذه الفكرة التى رأى فيها قضاء على المعتدلين لأن ظهور المعاهدة فى تلك الظروف سوف تكون نتيجته اثاره المشاعر الوطنية المتطرفة ، وتدمير نفوذ الرأى المتعقل ، * وكان المستر نيفل هندرسون ، القائم بأعمال المندوب السامى فى مصر (كان لويد فى انجلترا) من هذا الرأى ، فقد كتب الى وزير الخارجية البريطانية فى ٢٢ أكتوبر ، أى قبل وصول ثروت باشا الى لندن فى نهاية أكتوبر ، يحذره بأن الموقف الداخلى فى مصر غير مستقر ، وانه من المستحيل التنبؤ بالتطورات المحتملة التى قد تطرأ فى المستقبل ، وبناء على هذا ، فليس ثمة ضمان بأن ثروت باشا سوف يحرز الموافقة على المعاهدة فى مصر مهما ذهبت الحكومة البريطانية فى التساهل بمبدأ (١٩٠) .

هذا التحذير بفشل المعاهدة مهما مضت الحكومة البريطانية فى خطة التساهل ، قد دلت الدلائل على أنه قد لقي الاستجابة من الحكومة البريطانية ، وانه هو السبب فى النتيجة التى وصلت اليها المباحثات . وفى الحقيقة أن المباحثات لم تستمر منذ ذلك الحين الا تحت المحاح ثروت باشا الشديد . ولندع ثروت باشا يروى بنفسه كيف كان يلج فى استمرار المباحثات ، فهو يقول انه بعد وصوله الى لندن فى ٣٠ أكتوبر ، أبلغه السير أوستن تشمبرلن ان ما كان المذكرت من أثر ، لا يقوى الأمل فى نجاح المباحثات ، وانه يخال له انه (ثروت باشا) قد بلغ فى مذكرته حدا لم يترك معه له سوى أمل ضعيف جدا . وحينئذ أعرب ثروت باشا عن شديد أسفه ، وظل يشرح وجهة نظره ، حتى قبل السير أوستن تشمبرلن استمرار المناقشات . وقد أخذت هذه المناقشات تدور طورا مع السير أوستن وطورا مع المستر سلبى والمستر مرى أو غيرهما من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية ، وكانت مناقشات عسيرة - على حد قول ثروت باشا - كنا لا نخطو الى الامام الا بكثير من المشقة والعناء ، حتى انتهى الأمر فى اليوم الأخير بانقطاع المحادثات على غير نتيجة بعد أن تعارضت وجهتا النظر بحيث لم يعد يتيسر التوفيق بينهما . وبالرغم من ذلك ، فلم يتسرب اليأس الى قلب ثروت باشا ، اذ لم يشأ أن يغادر لندن دون أن يناشد السير أوستن تشمبرلن استئناف

المحادثات ، فكتب له بذلك خطابا بليفا ناوله اياه عندما قدم (تشمبرلن) لتوديعه ، وفيه أعرب عن ألمه لأن يخفق كل ما بذل من الجهود في سبيل تثبيت أركان الصداقة بين القطرين ، وقال في ختامه : « ولا أزال أرجو ، اذ أنادى فيكم داعي الحكمة ، وألجأ الى صادق شعورك وصحيح انصافكم ، ان تدركوا الغاية التي تعملون لها ، وأن تضموا الى الكليل « لوكارنو » الكليل الاتفاق بين انجلترا ومصر » . وكان من اثر هذا الرجاء المؤثر ، ان كلف السير أوستن تشمبرلن المستر سليبي باللاحاق بثروت باشا في باريس لاستئناف المباحثات (١٩١) .

هذا كله يبين أن المباحثات لم تستمر الا تحت الحاح ثروت باشا المستر ، ومع ذلك فان ادراك السير أوستن تشمبرلن للضباب الداخلية التي كانت تواجه ثروت باشا ، وفقدان رجائه في مقدرة هذا الأخير على احراز موافقة الزعماء على المعاهدة التي كان يجري التفاوض بشأنها مهما تساهل ، كان له تأثيره الحاسم ، أولا في الشكل الذي انتهى اليه المشروع البريطاني ، وثانيا في سلسلة التصرفات القريبة التي قام بها السير أوستن تشمبرلن .

ففي يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٧ أرسل السير أوستن تشمبرلن الى ثروت باشا رسالة تليفرافية يبلغه فيها أنه يرى من الملائم أن يكون توقيع المعاهدة خلال نهاية النصف الأول من شهر ديسمبر ، وأن يكون نشرها في بريطانيا وفي القطر المصري في يوم ٢٠ ديسمبر تقريبا (١٩٢) . ولكن ثروت باشا رأى أن النصوص التي وردت في المشروع البريطاني ، وهي التي كان من المفهوم طبعا « أن يكون لها مدلول المعاني التي اتفق عليها في لندن » « قد تضمنت صيغا يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة ، بل أولت فعلا بتلك الوجوه المختلفة » ، كما رأى أنه لكي يتمكن من « بسط مرامي المعاهدة وحقيقة مدلولها ، ومن الاجابة على الاسئلة التي لا تلبث أن توجه اليه ، فلا غنى عن ايضاح النصوص بحيث يتسع كل سوء تفاهم بصندما (١٩٣) » ، ولهذا قدم استيضاحات الى الحكومة البريطانية بشأن تلك النصوص ، وافقت الحكومة البريطانية على بعضها وتأخر الوصول الى اتفاق بشأن البعض الآخر ، وهو الخاص بمسائل مياه النيل والجيش والبوليس (١٩٤) .

وكم فوجيء ثروت باشا ، قبل أن يتم الاتفاق على هذه المسائل ، عندما وصله خطاب تهديدي من السير أوستن تشمبرلن في يوم ٦ فبراير

١٩٢٨ يطلب اليه فيه أن يسرع بعرض المعاهدة على زملائه الوزراء ومباشرة توقيعها ، مع الاستمرار في المفاوضات بعد التوقيع على المعاهدة في المسائل الملقة ! ويقول انه « اذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية ، اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدد وتقلق فيما احتفظت به في تصريح فبراير ١٩٢٢ من الحقوق (١٩٥) » . وقد يبدو غريبا أن يطالب وزير الخارجية البريطانية ثروت باشا بأن يوقع معاهدة غير كاملة ، ولكن رسالته الثانية الى ثروت باشا في يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٨ فيها نص صريح يعترف فيه بجلاء تام بأن يأسه من تدليل الصعاب الداخلية هو الدافع وراء هذا الاستعجال الذي يشبه انهاء المباحثات ، فهو يقول ان هذا التأخير من جانب ثروت باشا ، « ليس من شأنه - بحسب ما ارى - تدليل الصعاب التي أعلم أنها محيطة بكم ، والتي كنتم ، بحسب ما يؤخذ من تصريحاتكم نفسها ، على ثقة من التقلب عليها » ، لهذا « وكما سبق لي ملاحظته ، لا أكاد أدرك الفائدة أو الغرض من التأخير الى ما بعد الآن ٠٠ واني أرجو أن تعجلوا دولتكم بإبلاغ نص المعاهدة الى زملائكم منعا لتأخير لا لزوم له (١٩٦) » .

كانت هذه الصعاب التي تحدث عنها السير أوستن تشمبرلن هي المتعلقة بموقف الوفد من مشروع المعاهدة ، ففي ذلك الحين كان النحاس باشا والوزراء يضغطون على ثروت باشا كيما يعرض عليهم المشروع والمذكرات التي تبودلت بشأنه ، مهما تكن النتيجة التي توصل اليها حتى ذلك الوقت . وازاء هذا الضغط من جانب الانجليز . ومن جانب الوفد والوزراء ، لم ير ثروت باشا بدا في النهاية من دفع وثائق المشروع الى النحاس باشا في يوم ٨ فبراير ١٩٢٨ ، واخير اللورد لويد بذلك في نفس اليوم (١٩٧) .

ولقد جرت الأمور بعد ذلك في مجراها المعقول الوحيد ، فقد اسفرت دراسة النحاس باشا للمشروع البريطاني عن أنه « لا يتفق لا في أساسه ولا في نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها » ، وأنه « يوجد حالة خطيرة بسبب الانذار الذي شفع به في رسالة تشمبرلن المؤرخة ٦ فبراير » . وفي يوم ٢٢ فبراير صرح النحاس باشا ثروت باشا بهذا الرأي بحضور عدلي باشا ، واتفقا على أن يعرض النحاس من جانبه المشروع على الوفد ليتخذ فيه قراره ، ويقوم ثروت باشا بعرضه في نفس الوقت على الوزراء بصفة سرية . وهكذا بات رفض المشروع بصفة رسمية أمرا مؤكدا .

على أن اللورد لويد لم يكذ يعلم بما دار في مقابلة ٢٢ فبراير حتى أرسل الى النحاس باشا طالبا الاجتماع به ، وذلك ليخبره من خطوة القرار الذي اتخذته في أمر المعاهدة . ولقد كانت هذه الخطوة غير العادية من جانب اللورد لويد بناء على تعليمات صادرة اليه من السير أوسطن تشمبرلن ، فعندما بعث اليه اللورد لويد يخبره بأن ثروت باشا قد أخبره بأنه سوف يعرض نتائج مباحثاته على النحاس باشا ، أرسل اليه السير تشمبرلن على الفور بمقابلة النحاس باشا والوزراء والملك بلا إبطاء ليبين لهم خطوة القرار الذي كان عليهم أن يتخذوه . ويذكر «توينبي» في تبرير مقابلة اللورد لويد النحاس باشا أن هذه الخطوة كانت تتفق مع حقائق الموقف في مصر ، لأن دور ثروت باشا ، بوصفه الشخصية الرئيسية على المسرح المصري في ذلك الوقت ، قد انتهى في نظر الحكومة البريطانية منذ اللحظة التي سلم فيها وثائق المباحثات الى النحاس باشا (١٩٨) . ومعنى هذا أن للحكومة البريطانية شرعة في التعامل مباشرة مع النحاس باشا بوصفه زعيم الأغلبية في البرلمان والوزارة ، وهو الذي تعتمد المعاهدة على القرار الذي يتخذه .

وقد تست المقابلة بين اللورد لويد والنحاس باشا في يوم ٢٦ فبراير ، وقد بين له اللورد لويد الخطوة التي سوف تنجم عن رفض مشروع المعاهدة والمسئولية العظمى التي تقع على عاتقه باعتباره زعيم الأغلبية . فصارحه النحاس باشا بأن المشروع قد خيب أمله ، لأنه بنى على أساس لا يتفق مع الاستقلال ، بل أقر شرعية الاحتلال ، « ولا يتفق احتلال مع استقلال » ، وذكر له انه من غير المجدي مناقشة مثل هذا المشروع أو غيره ما دام لا يؤدي الى الجلاء الكامل عن الاراضي المصرية . ثم قال انه لن يسمح لجندى بريطاني بالبقاء على التربة المصرية ، سواء أكان ذلك في السويس أم في سيناء ، « فيبدون انسحاب الجنود البريطانية ، لا يمكننا أن نتوقع أى شيء » ، اما في حالة الجلاء فانكم تشترون صداقنا الى سوف تكون ضمانا مطلقا لكل المصالح الانجليزية في مصر . « وعند ذلك رد اللورد لويد قائلا : « انكم بهذا الرضى تقودون البلاد الى أمر خطير ، فان الحكومة البريطانية التي تساهلت الى الآن في مشروعات بعض القوانين المصرية ، ستتشدد فيها بعد ذلك » . فأجاب النحاس باشا بقوله انه انما يعبر عن شعور البلاد الحقيقي ويؤدي واجبه ، وللقوة أن تفعل ما تشاء » (١٩٩) .

كانت هذه المقابلة التي جرت بين المنحوب البريطاني وزعيم الأغلبية

فى مصر ، من الناحية الظاهرية تمثل محاولة يائسة من جانب الحكومة البريطانية لتذليل الصعاب المحيطة بثروت باشا وانفاذ مشروع المعاهدة . ولكنها كانت فى حقيقتها محاولة لعجم عود الوفد تحت قيادته الجديدة ، فمن الغريب حقا أن يتصور السير أوستن تشمبرلن انه يستطيع انتزاع الموافقة من الوفد على مشروع يفل ، « فى عين ثروت باشا نفسه » ، حل مسائل تعيرها البلاد بحق أهمية كبيرة جدا ، « ويعتبر بحالة لا تستدعى الرضا به » . وسنرى أن هذه المحاولة سوف يتبعها صدام حقيقي مع الوفد سيرن صدام فى الموقف الداخلى ، وبخاصة فى الائتلاف الذى سيهتز فى البداية ثم يتمايل ثم ينهار .

على كل حال فقد رفض النحاس التحذير البريطانى ، واجتمع الوفد لدراسة المشروع البريطانى ، واتخذ قرارا برفضه ، كما اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وقررت رفضه أيضا . وقد رأى أن لا لزوم لمرض المشروع على البرلمان ، اكتفاء بعرضه على مجلس الوزراء ، لأن المشاريع التى تعرض على البرلمان هى التى يقبلها مجلس الوزراء مبدئيا ، هذا الى جانب أن عرضه على الهيئة الوفدية البرلمانية ، التى تمثل الأكثرية من أعضاء المجلسين ، هو بمثابة عرضه على البرلمان بصفة غير رسمية (٢٠٠) . وعلى هذا اجتمع مجلس الوزراء فى ٤ مارس ١٩٢٨ وقرر عدم قبول المشروع بناء على أنه « لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » . وعهد الى ثروت باشا بأبلاغ هذا القرار الى وزارة الخارجية البريطانية ، فأبلغها اياه فى خطاب الى المندوب السامى يوم ٤ مارس (٢٠١) . وفى نفس اليوم أبلغ ثروت باشا اللورد لويد أنه قدم استقالته الى الملك (٢٠٢) .

وقد أثبتت الحوادث أن رفض المشروع البريطانى كان بداية مرحلة جديدة يتأجج فيها الصراع من جديد بين القوى السياسية فى مصر ، وينتهى بانتهاء الائتلاف ، ونشوب معركة دستورية ثانية . ولكن هذا موضوعه فى الفصل التالى .

حواشي الفصل الحادي عشر
الحركة الدستورية الأولى
نوفمبر ١٩٢٤ - يونيو ١٩٢٨

- ١ - محمد إبراهيم الجزيري : المرجع السابق ص ٤١٣ .
- ٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١١ .
- ٣ - نفس المصدر ص ٢١٣ - ٢١٤ .
- ٤ - الجزيري : المرجع السابق ص ٤١٥ .
- ٥ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٢٩ .
- ٦ - أحمد شفيق : الهولية الأولى ص ٤٥٠ - ٤٥٤ .
- ٧ - نفس المصدر ص ٣٩٩ .
- ٨ - نفس المصدر ص ٤٣٧ - ٤٤٢ .
- ٩ - نفس المصدر ص ٤٥٠ - ٤٥٤ .
- ١٠ - نفس المصدر ص ٤٥٠ - ٤٥٤ .
- ١١ - الطقاد : المرجع السابق ص ٤٦٩ ، أحمد شفيق : الهولية الثانية ص ٢ ، ٣ ، ٨
- ١٢ - الأهرام لى ١٣ يناير ١٩٢٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧ .
- ١٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠٢ ، لويد : المرجع السابق ص ١٠٤ .
- ١٤ - هيكل : المرجع السابق ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .
- ١٥ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١١ - ١٢ ، ٢٨ - ٢٩ .
- ١٦ - نفس المصدر ص ٥ .
- ١٧ - البلاغ لى ٤ يناير ١٩٢٥ عدد ٥٢٧ .
- ١٨ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢ - ١٧ ، ٢١ .

- ١٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٦ .
- ٢٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٢ .
- ٢١ - لويد : المرجع السابق ص ١٠٩ .
- ٢٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١٠ - ٢١١ .
- ٢٣ - البلاغ في ٢٥ فبراير ١٩٢٥ ص ١ عدد ٥٧٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٩ < ١٦٠ .
- ٢٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ .
- ٢٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢١٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٠ - ٢١ ، ١٣٣ - ١٣٥ ، ١٣٥ ، ١٤١ - ١٤٢ ، العقاد : المرجع السابق ص ٤٧٧ .
- ٢٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٣٦ - ١٢٧ ، ١٢٩ .
- ٢٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٠٧ .
- ٢٨ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .
- ٣١ - نفس المصدر ص ٣٤٧ - ٣٥٠ .
- ٣٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ٣٣ - نفس المصدر ص ٢٢٧ .
- ٣٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧٤ - ٣٧٧ ، ٤٠٦ .
- ٣٥ - السياسة في ١٠ يولية ص ٥ عدد ٨٣٦ ، الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ٣٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .
- ٣٧ - السياسة في ٢٦ يولية ١٩٢٥ ، ١٤ يولية ١٩٢٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٠٤ - ٥٠٦ ، ٥٧٤ - ٥٧٥ .
- ٣٨ - السياسة في ٩ يولية ١٩٢٥ عدد ٨٣٥ ص ٤ .
- ٣٩ - السياسة في ٢٦ يولية ١٩٢٥ .
- ٤٠ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٧٥ .
- ٤١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

- ٤٢ - أحمد شفيق : التحويلة الاولى ص ١١٩ .
- ٤٣ - مذكرات الشيخ القواهرى ص ٢١٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .
- ٤٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٨ .
- ٤٥ - مذكرات الشيخ القواهرى ، نفس المكان .
- ٤٦ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٢١٠ .
- ٤٦ - مكرر - مذكرات الشيخ القواهرى ، نفس المكان .
- ٤٧ - السياسة فى ١٤ أغسطس ١٩٢٥ ص ٥ .
- ٤٨ - أحمد شفيق : التحويلة الثانية ص ٧٤٤ - ٧٤٨ ، هيكىل : المرجع السابق ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- ٤٩ - السياسة فى سبتمبر ١٩٢٥ ص ٥ من بيان عن الخلاف بعنوان «سياسة لادين» .
- ٥٠ - ويلى : المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٦ .
- ٥١ - السياسة فى ٧ ، ٨ سبتمبر ١٩٢٥ .
- ٥٢ - البلاغ فى ٨ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٤ عدد ٧٤٠ .
- ٥٣ - كوكب الشرق فى ١٧ أغسطس ١٩٢٥ عدد ٢٧٩ ص ٤ .
- ٥٤ - الاخبار فى ٧ سبتمبر ١٩٢٥ عدد ١٦٨٨ ص ٢ .
- ٥٥ - لويد : المرجع السابق ص ١١٥ - ١١٦ .
- ٥٦ - دكتور هيكىل : المرجع السابق ص ٢٣٦ ، ٢٣٨ .
- ٥٧ - القلم فى ٨ سبتمبر ١٩٢٥ عدد ١١١٠٢ ص ٥ .
- ٥٨ - أحمد شفيق : التحويلة الثانية ص ٧٩٦ .
- ٥٩ - دكتور هيكىل : المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٨ .
- ٦٠ - نفس المصدر ص ٢٣٩ ، السياسة فى ٩ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٤ عدد ٨٨٨ ، بعد اعلان هذا القرار ييومين جاءت الاتباء من أوروبا بأن اسماعيل صدقى باشا بعث باستقالتة من منصبه ، بالرغم من أنه ليس مرتبطا برابطة الحزبية مع الاحرار الدستوريين (هيكىل : المرجع السابق ص ٢١٣) وكان زيور باشا فى اثناء الازمة متحيا بفيشى فى فرنسا ، ولقد ابلغ باتباء التمتعيل الوزارى ظفرافيا ووافق عليه ظفرافيا كذلك ، ولم تعنه المسألة من كثير أو قليل . وهذا ابلغ دليل على أن الحركة كانت دائرة بين القصر مباشرة والاطراف الاخرى .
- ٦١ - دكتور هيكىل : المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٦٩ .

- ٦٢ - مجموعة خطب سعد باشا زلغول الحديثة ، خطبة سعد باشا في يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٢٢ ص ١٨ .
- ٦٣ - نفس المصدر .
- ٦٤ - الأهرام في ٢٨ ، ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ ، الفصول عدد ١٠ مجلد ٢ ، مارس ١٩٤٥ ص ٢٧ - ٢٩ .
- ٦٥ - مجموعة خطب سعد باشا الحديثة ، الخطبة السابقة الذكر ص ٢٠ - ٢٢ .
- ٦٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٨٢ ، ١٨٣ .
- ٦٧ - يوسف أمين : المرجع السابق ص ١٢٧ .
- ٦٨ - أحمد شفيق : الحولية الأولى ص ٢٢ - ٢٣٥ .
- ٦٩ - هيكل : المرجع السابق ص ٢٤٣ .
- ٧٠ - أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٩٠٦ ، ٩٠٨ ، ٩١٨ - ٩٢١ .
- ٧١ - نفس المصدر ص ٩٢٠ - ٩٢٣ ، ٩٣٦ .
- ٧١ - مكرر - نفس المصدر ص ١٠٩٥ - ١٠٩٦ ، ٩٣٧ - ٩٤٠ .
- ٧٢ - لويد : المرجع السابق ص ١٤٨ - ١٥١ .
- ٧٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٤٩ .
- ٧٤ - لويد : المرجع السابق ص ١٥١ - ١٥٢ .
- ٧٥ - كوكب الشرق في ٥ أبريل ١٩٢٦ .
- ٧٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٠٢ من حديث لزيور باشا مع رئيس تحرير «اليلفورم» .
- ٧٧ - البلاغ في ١٠ ، ١١ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٨٢٢ ، ٨٢٣ .
- ٧٨ - لويد : المرجع السابق ص ١٥٢ .
- ٧٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، أحمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٢٩ .
- ٨٠ - أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ١٠٥ .
- ٨١ - الأخبار في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ عدد ١٧٣١ ص ٣ .
- ٨٢ - كوكب الشرق في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٥ عدد ٣٤٣ ص ٤ .
- ٨٣ - لويد : المرجع السابق ص ١٤٦ - ١٤٧ .
- ٨٤ - أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٨٥٣ ، ١٠٥٨ .

- ٨٥ - كوكب الشرق في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٣٩٧ ص ٤ .
- ٨٦ - كوكب الشرق في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٣٩٨ ص ٤ .
- ٨٧ - كوكب الشرق في ١١ يناير ١٩٢٦ عدد ٤١٠ ص ٤ .
- ٨٨ - الاخبار في ٧ يناير ١٩٢٦ ، ٩ يناير ، عدد ١٧٩٤ ، ١٧٩٤ .
- ٨٩ - كوكب الشرق في ١١ يناير ١٩٢٦ ، احمد شفيق : الحولية الثالثة ص ١١ - ١٢ ، ٢٢ .
- ٩٠ - السياسة في ١٠ ، ١١ ، ١٢ يناير ١٩٢٦ عدد ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ .
- ٨١ - مكرز - البلاغ في ١٠ يناير ١٩٢٦ عدد ٨٥ - كوكب الشرق في ١٣ يناير ١٩٢٦ عدد ٤١٢ .
- ٨٢ - مكرز - احمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٢٥ - ٣٦ .
- ٨٣ - مكرز - نفس المصدر ص ٢٢ - ٢٦ ، ٦٥ .
- ٨٤ - مكرز - نفس المصدر ص ٥٣ - ٥٩ ، ٦١ .
- ٨٥ - مكرز - نفس المصدر ص ٦٣ .
- ٨٦ - مكرز - H.c. Deb. 5s. Vol. 242.P.340 : Lloyd : op. cit. P. 153-154 .
- ٨٧ - مكرز - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٦ - ٦٧ .
- ٨٨ - مكرز - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٥٢ .
- ٨٩ - مكرز - الاخبار في ٩ فبراير ١٩٢٦ عدد ١٨٢١ ص ٣ .
- ٩٠ - مكرز - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ .
- ٩١ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .
- ٩٢ - لويد : المرجع السابق ص ١٥٩ - ١٦٢ .
- ٩٣ - نفس المصدر ص ١٦٢ .
- ٩٤ - الاحرام في اول يونية ١٩٢٦ عدد ١١١٢ ص ٤ .
- ٩٥ - محكمة جنايات مصر ، دور مارس ، قضية الجناية المتهم فيها محمد فهمي على وآخرون ، محضر جلسة محكمة الجنايات ج ١٥ ص ٦٠٤ - ٦١٢ ، ٦١٨ - ٦٢٥ .
- ٩٦ - السياسة في ٢٦ مايو ١٩٢٦ عدد ١١١٢ ص ٤ .
- ٩٧ - لويد : المرجع السابق ص ١٧٢ - ١٧٤ .
- ٩٨ - السياسة في ٦ يونية ١٩٢٦ عدد ١١٢١ ص ٤ .

- ٩٩ - أحمد شليق : المرجع السابق ص ٣٧٢ .
- ١٠٠- لويد : المرجع السابق ص ١٦٠ - ١٦٦ .
- ١٠١- نفس المصدر ص ١٦٥ - ١٦٦ .
- ١٠٢- نفس المصدر والمكان .
- ١٠٣ - البلاغ في أول يونية ١٩٢٦ عدد ٩٧٣ .
- ١٠٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٨ - ٣٠١ .
- ١٠٥- الأهرام في ٦ يونية ١٩٢٦ عدد ١٥٠٠ ص ٣ .
- ١٠٦- الأخبار في ٢٢ فبراير ١٩٢٥ .
- ١٠٧- الأهرام في ٩ يونية ١٩٢٦ ص ٣ عدد ١٥٠١ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٦١ - ٢٦٢ .
- ١٠٨- الجزيرة : المرجع السابق ص ١٧٠ .
- ١٠٩- الأهرام في ٢٦ يونية ١٩٢٦ عدد ١٥٠٢٥ .
- ١١٠- أحمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٦٢٢ .
- ١١١- نفس المصدر ص ٦٤٠ .
- ١١٢- السياسة في ٨ ديسمبر ١٩٢٦ عدد ١٢٧٨ .
- ١١٣- الطقاد : المرجع السابق ص ٤٩٧ .
- ١١٤- نفس المصدر والمكان .
- ١١٥- لويد : المرجع السابق ص ١٨٧ ، ١٩٠ .
- ١١٦- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٦٦
- ١١٧ - أحمد شليق : المرجع السابق ص ٤٥٦ - ٤٥٨ .
- ١١٨- لويد : المرجع السابق ص ١٨٤ - ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢١٢ .
- ١١٩- محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ج ٦ ص ١٢٢ .
- ١٢٠- لويد : المرجع السابق ص ١٩١ .
- ١٢١- الأهرام في ٣ ديسمبر ١٩٢٦ .
- ١٢٢- البلاغ في ٨ ديسمبر ١٩٢٦ .
- ١٢٣- لويد : المرجع السابق ص ١٩١ .
- ١٢٤- نفس المصدر ص ١٩٣ .

- ١٢٥- الأهرام في ١٠ فبراير ١٩٢٧ عدد ١٥٢٢١ .
- ١٢٦- جلسة مجلس النواب في ١٨ أبريل ١٩٢٧ ، المضيقة ص ٨٧٥ - ٨٩٠ من تصريح لعنلى باشا .
- ١٢٧- أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ١١٧ .
- ١٢٨- الرافعي : المرجع السابق ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .
- ١٢٩- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ .
- ١٣٠- دكتور سيد صيرى : مبادئ القانون الدستورى ص ٤٨١ .
- ١٣١- لويد : المرجع السابق ص ١٩٩ .
- ١٣٢- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، مضبطة مجلس النواب ، دور الانعقاد الثانى ، جلسة ١٨ أبريل ١٩٢٧ ص ٨٧٥ - ٨٩٠ .
- ١٣٣- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٥ .
- ١٣٤- أمين يوسف : المرجع السابق ص ١٥٠ - ١٥١ .
- ١٣٥- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٥ .
- ١٣٦- دكتور محمد أحمد الحفنى : سيد درويش ، حياته وآثاره فخرية ، عدد ٧ من سلسلة اعلام العرب ص ١٧٩ .
- ١٣٧- أمين يوسف : المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٣ .
- ١٣٨- أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٩٦ - ٩٨ ، لويد : المرجع السابق ص ٢٠١ .
- ١٣٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٩٢ .
- ١٤٠- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧١ ، ٢٧٣ .
- ١٤١- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٢ ، ٢٠١ .
- ١٤٢- نفس المصدر ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ .
- ١٤٣- نفس المصدر ص ٢٠١ .
- ١٤٤- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧٥ .
- ١٤٥- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .
- ١٤٦- نفس المصدر ص ٢١٩ - ٢٢٠ ، ٢٠٥ .
- ١٤٧- نفس المصدر ص ٢٠٦ .
- ١٤٨- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

- ١٤٩- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
- ١٥٠- لويد : المرجع السابق ص ٢١٣ .
- ١٥١- نفس المصدر ص ٢١١ ، ٢١٣ - ٢١٤ .
- ١٥٢- نفس المصدر ص ٢١٣ ، ٢١٤ .
- ١٥٣- نفس المصدر ص ٢١٥ .
- ١٥٤- نفس المصدر ص ٢١٥ - ٢١٦ ، ٢١٣ - ٢١٤ .
- ١٥٥- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧٦ .
- ١٥٦- قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ، ملحق ٦ ولائق سياسية خاصة بالمعادلات التي دارت بين حفرة صاحب الدولة عبد الطالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ، وحفرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا العظمى ص ٣٩٩ .
- ١٥٧- نفس المصدر ص ٤٠٠ .
- ١٥٨- نفس المصدر ص ٤٠٠ - ٤٠١ .
- ١٥٩- نفس المصدر والمكان .
- ١٦٠- نفس المصدر ص ٤٠١ .
- ١٦١- نفس المصدر ، وثيقة رقم ١ الشروع المصري ص ٤٠٩ - ٤١٠ .
- ١٦٢- نفس المصدر ص ٤٠٢ .
- ١٦٣- نفس المصدر ص ٤٢٢ .
- ١٦٤- نفس المصدر ص ٤٢٠ وثيقة رقم ٣ .
- ١٦٥- نفس المصدر ص ٤١٠ .
- ١٦٦- نفس المصدر ص ٤٠٢ .
- ١٦٧- نفس المصدر ص ٤٢٠ .
- ١٦٨- نفس المصدر ص ٤٠٢ .
- ١٦٩- نفس المصدر ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .
- ١٧٠- نفس المصدر ص ٤١٥ .
- ١٧١- نفس المصدر ص ٤٢٢ وثيقة رقم ٣ .
- ١٧٢- نفس المصدر ص ٤١٨ - ٤١٩ .
- ١٧٣- نفس المصدر ص ٤١٧ .

- ١٧٤- نفس المصدر ص ٤١٨ .
- ١٧٥- نفس المصدر ص ٤١٥ .
- ١٧٦- العقاد : المرجع السابق ص ٥٠٤ - ٥٠٥ .
- ١٧٧- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٨
- ١٧٨- أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٤٦٥ .
- ١٧٩- أمين يوسف : المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٥٧ .
- ١٨٠- الجزيرة : سعد زكلول ص ٩٨ (كتاب اليوم - الطبعة الاولى) .
- ١٨١- لويد : المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٦٩ .
- ١٨٢- فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١١٢ (كتاب روز اليوسف ، الطبعة الاولى) .
- ١٨٣- الاحرام في ١٠ ، ١٦ سبتمبر ١٩٢٧ .
- ١٨٤- فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١١١ - ١١٢ .
- ١٨٥- أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٤٧١ - ٤٧٢ ، ٤٨٠ - ٤٨٢ . وفيه ذكر الدكتور هيكل ان الذين ايدوا انتخاب التماس باشا للرئاسة كانوا يستجوبون بان فتح الله بركات باشا لا يعرف اللغات الاجنبية ، وان رئيس الوفد صاحب الاقلية البرلمانية يمكن ان يتولى الوزارة ، وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلي الدول الاجنبية ، كما انه هو الذى يتولى مفاوضة انجلترا لذا لم يحصل ثروت باشا الى نتيجة ايجابية لمعادلاته (هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩) وهو سيب معقول يضاف الى الاسباب السابقة .
- ١٨٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٨٧ - ٤٨٩ .
- ١٨٧- الاحرام في ٢١ سبتمبر ١٩٢٧ .
- ١٨٨- لويد : المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣١ .
- ١٨٩- نفس المصدر ص ٢٢١ .
- ١٩٠- نفس المصدر ص ٢٢٢ .
- ١٩١- قانون رقم ٨٠٠ الفغ ص ٤٠٥ - ٤٠٧ ، ٤٢٤ .
- ١٩٢- نفس المصدر ص ٤٢٧ وثيقة ١٠ .
- ١٩٣- نفس المصدر ص ٤٥٢ وثيقة ٢٢ .

١٩٤ - نفس المصدر ص ٢٢٤ - وثيقة ٩ ، ص ٢٩١ وثيقة ١٢ ، ص ٤١٦ وثيقة ١٨ .

١٩٥ - نفس المصدر ص ٤٤٥ وثيقة ١٧ .

١٩٦ - نفس المصدر ص ٤٥١ وثيقة ٢١

١٩٧ - لويد : المرجع السابق ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

١٩٨ - Toynbee : Survey of International Affairs, 1928, P.262-263

١٩٩ - لويد : المرجع السابق ص ٢٥٨ ، عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعماء والزعماء ، ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

٢٠٠ - أحمد شفيق : اخوية الخامسة ص ١٤٧ ، الرافعي : في أعقاب الثورة ج ٢ ص ١٨ .

٢٠١ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٨ .

٢٠٢ - لويد : المرجع السابق ص ٢٥٨ .

الفصل الثاني عشر

المركة الدستورية الثانية

(١) مراحل انهيار الائتلاف

يعتبر تقوض الائتلاف وانقلاب الأحرار الدستوريين على الدستور في صيف عام ١٩٢٨ ، من أقوى الدلائل على فساد الحياة السياسية في مصر في تلك الفترة من تاريخ الحركة الوطنية . ولقد سبق أن تعرضت هذه الحياة الدستورية للاختهان بعد مقتل السردار ، واشترك الأحرار الدستوريون مع القصر في الاعتداء على الدستور . ولكن البواعث التي حفزت الأحرار على ذلك الانحراف كان يمكن تفسيرها ، لا تبريرها ، بالرغبة في الانتقام للمعاملة التي تلقوها من الحكومة البرلمانية الأولى . وقد حدث بعد ذلك ما أفتح الأحرار الدستوريين بأن « طفيان سعد باسم الشعب أمر يسير محاربتته ، ولكن طفيان القصر ليس أمره بهذا اليسر وأن « لمصر حقوقا معلقة في يد الانجليز لن تستطيع استخلاصها الا بأداة وحيدة هي البرلمان والوزارة البرلمانية ، فاذا لم تصل الى ذلك ، فكل كلام في القضية الوطنية فضلة وهباء » ، وبناء على هذا حدث الائتلاف . لهذا يتوقع الباحث أن يجد وراء انهيار الائتلاف ، والاعتداء على الدستور من جانب الأحرار الدستوريين بعد ذلك ، أسبابا تبرر هذا الاعتداء والانقلاب، فلا يجد الا سببا رئيسيا واحدا هو امتهان الفكرة الديمقراطية، ورغبة الأحزاب الدستوريين في الاستفادة من اختفاء شخصية سعد زغلول من المسرح السياسي للوثوب الى الحكم والزعامة بغير الطريق الشرعي . وهكذا يمكن القول بأن وجود القصر والأحزاب المتمردة على الفكرة الديمقراطية ، كان يمثل في مصر استعمارا داخليا لا يقل وطأة وإيذاء عن الاستعمار البريطاني من الناحية السياسية ، هذا فضلا عما كانت هذه العناصر تمثله في الحياة الاجتماعية كعناصر استغلالية للطبقات الجماهيرية من الفلاحين والعمال بحكم امتلاكها لأدوات الإنتاج : الأرض والمصنع . وكان لهذا السبب أن طالت معركة الاستقلال وتأخر جلاء الانجليز عن مصر بدليل لا يحتمل الجدل ، هو انه ما كادت تجتث من جنودها هذه الحياة السياسية والاجتماعية الفاسدة ، حتى استطاعت

البلاد في عهد قيادة ٢٣ يوليو أن تحقق جلاء الانجليز عن أراضيها في أقل من أربع سنوات • بل ان بقاء هذه العناصر بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، كان من أكبر الأسباب في عدم الاستفادة بما تضمنته هذه المعاهدة من مزايا •



أحس الأحرار الدستوريون بفرصتهم لسرقة القيادة الشعبية من الوفد ، عندما أثار الانجليز مع النحاس ما عرف بأزمة قانون الاجتماعات • فعلى أثر رفض الوفد لمشروع المعاهدة البريطاني ، واستقالة ثروت باشا ، رأى الانجليز أن هذا الرفض ينبغي أن تقع نتائجه على رأس مصر لا على رأس إنجلترا ، أو على حد تعبير السير أوستن تشرشل لمراسل رويتر : « أن المسببة تقع على مصر أكثر مما تقع على بريطانيا العظمى » (١) • فقد رأت الحكومة البريطانية أن رفض المشروع البريطاني يعيد الحالة السياسية في مصر الى ما كانت عليه قبل بدء المحادثات ويخضع البلاد للعلاقة التي نشأت عن تصريح ٢٨ فبراير • وأرادت أن تشعر المصريين بوطأة تلك العلاقة السياسية التي يعيشون في ظلها ، ليحسوا بالندم على رفض المعاهدة ، وكان لهذا أن أثار الأزمة الخطيرة التي عرفت باسم « أزمة قانون الاجتماعات » •

وأزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضية الحرية السياسية في مصر ، وهي الحرية التي أهدرها الانجليز في ١٨ أكتوبر ١٩١٤ عندما أصدروا القانون رقم ١٠ بمنع التجمهر بمناسبة قيام الحرب العالمية الأولى ، ثم هدموا كل اجتماع حتى الاجتماعات المشروعة ، فأغلقوا الأندية ، كما أغلقوا الجمعية التشريعية والمجالس القروية • وعندما سقطت الحماية في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واستردت البلاد حقها في تسنين دستورها وتقنين قوانينها ، كان من الطبيعي أن يبادر واضعو الدستور الى تقرير حرية إبداء الرأي (المادة ٤) وحرية الاجتماع (المادة ١٠) • ولما كانت الاجتماعات العامة متعلقة بالنظام من جانب وبحرية إبداء الأفكار من جانب آخر ، فقد نصت المادة الأخيرة على أن تكون هذه الاجتماعات خاضعة لأحكام قانون ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات •

على أن الحكومة المصرية القائمة في ذلك الحين ، لم تشأ أن تترك مسألة إصدار هذا القانون الى البرلمان الجديد عند انعقاده ليتخذ فيه أعضاؤه ما يكفل الحرية السياسية من الضمانات ، بل قامت من جانبها ، تحت إيعاز السلطات البريطانية ، بسن قانون للاجتماعات العمومية

والمظاهرات العامة (قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣) لم تترك فيه بابا من أبواب التضييق على حق الاجتماع الا ولجات اليه ، اذ أقامته على أساس واحد : هو سلطة الادارة المطلقة حيال الاجتماعات العمومية ، سواء قبل عقدها أو بعدها . وكان من الواضح أن هذا القانون يستهدف سلب المصريين المزايا التي تكفلها عادة الحياة النيابية الديمقراطية . ولهذا فعندما صدر ، احتج عليه سعد باشا زغلول - وكان اذ ذاك في فرنسا - واحنح عليه الوفد أيضا ، واعتبره الرأي العام المصرى قانون رجعيا قصد به تقييد حرية الاجتماعات ووضعها تحت سلطة البوليس المطلقة .

وهكذا لم يكد الشعب يستعيد حياته النيابية سنة ١٩٢٤ ، حتى كان من أولى المسائل التي عنى بها البرلمان الوفدى ، تعطيم كل القيود التي فرضها قانون ١٩٢٣ على حرية الاجتماعات والمظاهرات ، اذ وافق مجلس النواب بجلسته أول يوليو ١٩٢٤ على مشروع بقانون بإلغاء هذا القانون الرجعي . على أن سوء الحظ لازم المشروع الجديد : فقد لاحظ سعد باشا في الجلسة التالية في يوم ٢ يوليو ، أن المجلس نظر في قانون الاجتماعات في غيبة الحكومة ، ولم يكن هذا القانون مدرجا في جدول الأعمال ، وأنه لا يجوز أن يتخذ المجلس قرارا في غيبة الحكومة ، وكان مما لاحظته أن المجلس قد ألغى قانون الاجتماعات دون أن يقيم قانونا يحل محله ، مع أن الدستور نص على أن تكون الاجتماعات العامة خاضعة لقانون . وذكر انه كان من الواجب إلغاء النصوص التي لا تتفق مع الحرية ، بدلا من إلغاء القانون كله . وانتهى النزاع الدستوري بين سعد والمجلس بموافقة النواب على تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع بقانون اجتماع آخر . وعهد مجلس الشيوخ للجنة الأمور الداخلية بوضع هذا القانون .

على انه لم يكد يوضع المشروع الجديد بتعديل قانون ١٩٢٣ ، ويوافق عليه مجلس الشيوخ ، ويحال الى مجلس النواب ، حتى قتل السردار لى ستاك ، واستقالت الوزارة السعدية وحل مجلس النواب فتعطل اقرار المشروع الجديد ، وظل معطلا حتى استؤنفت الحياة النيابية ، وبدأ مجلس النواب في عهد الائتلاف في مناقشة المشروع من جديد . وقد انتهت المناقشات في هذا المجلس الى اقرار المشروع في جلسة ٣ يناير ١٩٢٨ ، بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات ، ثم أحيل الى مجلس الشيوخ الذى وافق عليه أيضا ، وأحاله بدوره الى رئاسة الوزراء ليعرض في اجتماع الوزراء ، ثم يوافق عليه الملك بعد ذلك فيصبح قانونا من قوانين الدولة . ولكن سوء الحظ عاود المشروع مرة

أخرى ، فقد لاحظ أحد نيهاء مجلس الشيوخ أن النص الذى أرسله مجلس النواب الى مجلس الشيوخ قد سقطت منه فقرة سهوا ، وكان قد اقترحها أحد النواب ، فاستعاد مجلس الشيوخ القانون من رئاسة مجلس الوزراء للموافقة على الفقرة الناقصة ، وكان ذلك فى بداية مارس ١٩٢٨ ، أى عند استقالة ثروت باشا وقبل قبولها « ٢٥ » .

كان فى هذه المرحلة النهائية أن أدرك الانجليز المشروع ليمنعوا التصديق عليه بحجة أنه يعرض الأجانب للخطر . وفى نفس اليوم الذى قدم فيه ثروت باشا استقالته الى الملك ، وأخير اللورد لويد بذلك ، أى فى يوم ٤ مارس ، وجه اللورد لويد اليه المذكرة الخطيرة التالية :

« لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التى قدمت للبرلمان ، والتى اذا عمل بها أضعف اضعافا جديدا من سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال . وطالما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما ، أمسكت حكومة جلالة الملك عن ابداء أية ملاحظات ، أملا منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يعول بين الادارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام التى توجهه المحالفة ، ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها ، فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر : سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا اليه ، أو بأى تصرف ادارى ، فتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى اجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه (٣) » .

كانت هذه هى المذكرة البريطانية التى قدمت لثروت باشا بعد استقالته ، والتى كانت بمثابة اشارة للانطلاق للاحرار الدستوريين ليقتنموا فرصتهم . فقد كان واضحا - كما لاحظت جريدة الأهرام بحق - أن تقديم مذكرة الى حكومة مستقلة ، معناه أنها فى الحقيقة والواقع موجهة الى الحكومة التى تليها ، لا اليها . واذا كانت موجهة الى حكومة آتية ، فإن المراد بها وضع تلك الحكومة فى مركز حرج (٤) . ولهذا فعندما اجتمع حزب الاحرار لمناقشة اشتراكه فى الوزارة الجديدة التى عهد الملك بتأليفها الى النحاس باشا بوصفه زعيم الأغلبية البرلمانية ، انقسم رأى داخل الحزب الى قسمين : فقد رأى محمد محمود باشا وجماعة معه ضرورة الاشتراك فى الوزارة محافظة على الائتلاف ، بينما

رأى الدكتور هيكل وعبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفي وصدقي باشا ، عدم الاشتراك في الوزارة • وكانت حجة الدكتور هيكل (ويلاحظ أنه لم يذكرها في مذكراته رغم ما أثارت من زوبعة) أن شترك الأحرار في الوزارة التي ستواجه المذكرة البريطانية ليس من المصلحة الوطنية ، لأنه إذا لم تستطع الأغلبية وهي تحكم ، حل الأزمة بين مصر وإنجلترا ، وإن تزيل أثر تلك المذكرة الماسة مسامحا شديدا بسيادة البلاد ، وترتب على ذلك ما يقتضى الصدام مع الانجليز ، فإن الأحرار الدستوريين يستطيعون يومئذ ، وهم خارج الحكم ، أن يسعوا في إيجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية ، أما إذا اشتركوا في الحكم ، ووقع الصدام بين الحكومة والانجليز ، وتقلببت القوة على الهيئتين المؤتلفتين ، فيترتب على هذا أن تخرج حكومة ، قد يكون أول أعمالها أكثر من حل المجلس ؛ قد يكون تعطيل الحياة الدستورية • وبمعنى آخر أن الدكتور هيكل كان يرى ألا يتعرض الأحرار الدستوريون لمواقب الصدام بين الوفد والانجليز ، وأن يظلوا خادج حلبة الصراع للاستفادة من الأزمة ، كما استفادوا من مقتل السردار • وقد فهم هذا المعنى أحد أعضاء الحزب الحاضرين ، فسأل الدكتور هيكل عما إذا كانت عبارته « السعي في إيجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية » ، تعنى العودة الى ماحدث عام ١٩٢٥ ؟ ولكن هذه العبارة استثارت صدقي باشا الذي احتج على صاحبها ، اذ اعتبرها تعريضا بدوره في العام المذكور • وانتهى النقاش أخيرا بعد جلسة حادة برجحان كفة الذين يريدون الاشتراك في الوزارة بصوت واحد فقط وكان الدكتور حافظ عفيفي مريضا فلم يحضر اجتماع مجلس الإدارة (٥) •

فشل رئيس تحرير « السياسة » في احراز الموافقة على رايه • ولكن جريدته أخذت تسهم منذ ذلك الحين في إثارة العدواة وتوسيع رقعة النزاع والدخول في حرب كلامية مع صحف الوفد تبودلت فيها أقذع المبادرات والنهم من الطرفين • والحقيقة في أمر الدكتور هيكل أنه كان في ذلك الحين ينطق بلسان فريق من الأحرار الدستوريين يمكن أن نطلق عليهم اسم «الفريق الموالي لثروت باشا» وهو الفريق الذي كان يرى في ثروت باشا شعلة متوقدة من الذكاء والنبروغ ، ويعتقد في صلاحية المعاهدة المرفوضة وفائدتها للبلاد ، ويكره في الوقت نفسه في الوفد ما اعتبره تعنتا عندما حكم برفض المعاهدة جملة • وهذا الفريق هو الذي أشار اليه لويد وكان يعنيه عندما تحدث عن الفرصة التي سنحت للأحرار بموت سعد زغلول وضرورة التريث حتى يتمكنوا من الاستيلاء

على أزمة القيادة ، وكانت الحكومة البريطانية تعنيه أيضا عندما رأت الاستمرار في المفاوضة ليتمكن ثروت باشا من تأليف « حزب موال للمعاهدة » .

وفي الواقع ان الشروط الأولى من المعركة التي خاضتها جريدة السياسة لصالح ثروت باشا قد بدأ بينما كانت المفاوضات تجري بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، وكادت الطريقة التي اتبعتها هذه الجريدة ، بتأييد بعض أعضاء الحزب ، تحدث انشقاقا في حزب الاحرار الدستوريين نفسه ، وأن تعرض الائتلاف للخطر . فقد لاحظت ادارة الجريدة عندما عاد ثروت باشا من أوروبا الى مصر قبل السبب الثالث من نوفمبر بيومين لحضور افتتاح الدورة البرلمانية ، انه لم يستقبل - كما يقول الدكتور هيكل - « استقبالا حماسيا على النحو الذي كان متوقعا لو أن سعدا لم يكن قد مات » . هنا أحس « القارئون بأمر الجريدة » « بأن الائتلاف الذي آمن به سعد واشترك في اقامته ، قد اهتزت اركانه ، وتملكتهم الريبة في أن يكون لبعض أعضاء الوفد قوى النفوذ يد في هذا الاستقبال ، ثم تحققت هذه الريبة على النحو الذي يرويه الدكتور هيكل في مذكراته ، بقوله : « واني لفي مكتبي بالسياسة ظهر يوم من أيام الثلث الأخيرة من شهر ديسمبر ، اذ حضر الدكتور حافظ عفيفي ، وأخبرني انه اتفق مع اسماعيل صديقي باشا ومحمود باشا عبد الرزاق (يلاحظ أنهم أعضاء الفريق الذي رفض الاشتراك في وزارة النحاس الانثلافية) على أن الوقت قد آن لتكاشف الناس بحقيقة الموقف في أمر الائتلاف . وقص على أن لديهم معلومات وثيقة بأن الاستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس يوم عودة ثروت باشا لافتتاح الدورة البرلمانية ، ليسيئوا استقباله ، وأن الائتلاف يأبى مثل هذه المساورات ، كما يأبى بعض المظاهر التي تبدو في جلسات البرلمان وفي مقالات الصحف المنتمية للوفد ، وأن استمرار هذا الحال يعرض الائتلاف للاضطراب ويفسده أيما افساد . » وهنا استراح الدكتور هيكل لهذا الاتفاق بين الأساطين من رجال الحزب ، وكتب مقالا عنوانه : « نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » ، ودفعه للمطبعة كيما يعد للطبع (٦) .

كان هذا هو الدور الأول من أدوار انهيار الائتلاف . وقد بنى بصفة رئيسية على عدم استقبال ثروت باشا استقبالا حماسيا . وهو أساس واه حقا ، أولا - لأن ثروت باشا لم يكن من الزعماء الذين يتمتعون بحظوة كبيرة بين الجماهير المصرية ، شأنه في ذلك شأن أى زعيم لا ينتمى

لحزب الوفد • بل لعل ثروت باشا كان من الشخصيات غير المحبوبة لودوره في قمع التحركات الشعبية في عام ١٩٢١ بينما كان عدلي باشا يفاوض في لندن ، ولودوره أيضا بعد التصريح في تأليف لجنة لوضع الدستور على غير رغبة الأمة التي كانت تريد أن يتولى هذه المهمة مجلس وطني • إذن فلم تكن بأحد من ذوى النفوذ في الوفد حاجة ليخفف من حماس الشعب للقاء ثروت باشا حين عودته من أوروبا • ثانيا - أن الأمة كانت بعد وفاة سعد زغلول متشعبة بالسواد ، زاهدة في الاحتفالات ، حتى انه عندما حل عيد الجلوس الملكي في ٩ أكتوبر ، قامت الصحف المصرية "طالب الحكومة بشدة بإبطال الاحتفال بالعيد في ذلك العام" احتراماً لمواطف الأمة ، وقد كتب في ذلك الاستاذ عزيز مرهم ، عضو مجلس الشيوخ ، مقالا يقول فيه : " يجب أن نعلم جميعا أن جلالة الملك مدين بجلالته للحركة الوطنية التي كان سعد على رأسها ، ولولا قيام تلك الحركة التي ساسها سعد بحكمته والتقديره ، لما كانت مصر اليوم مملكة ، ولكانت مجرد سلطنة تزج تحت عبء الحماية (٧) " • ومعنى هذا أن الظروف نفسها لم تكن لتسمح للأمة بأن تقيم ، في ماتم زعيمها ، عرسا لثروت باشا عند عودته من أوروبا • وقد يكون من الجائز أن أنصار ثروت باشا أرادوا إقامة مثل هذا العرس ، ثم نبهوا الى مراعاة ظروف الحداد كما حدث في مناسبة عيد الجلوس الملكي •

• على كل حال ، فقد نشر الدكتور هيكل مقاله الذي اشرنا اليه ، وأحدث هذا المقال أثره • وفي المساء طلب محمد محمود باشا ، وكيل الأحرار الدستوريين ، وكان وزيرا للمالية في وزارة الائتلاف ، من الدكتور هيكل نشر كلمة بتوقيعه ، وفيها أن المقال الذي نشر لا يعبر عن رأى الحزب • ولكن الدكتور هيكل رفض باصرار ، وطلب أن يجتمع مجلس الإدارة ليصدر قرارا بما يراه ، وهدد بأن ينشر استقالته من رئاسة تحرير " السياسة " مع كلمة محمد باشا اذا أصر هذا عليها • فاضطر محمد محمود باشا الى نشر كلمته في جريدة الأهرام • وهنا اجتمع الدكتور هيكل مع صديقي باشا ومحمود باشا عبد الرزاق والدكتور حافظ عفيفي ، واتفقوا على أن ينشر الدكتور هيكل تعليقا على كلمة محمد محمود باشا يؤكد فيه أن المقال الذي نشر انما يعبر قولا عن شعور حزب الأحرار الدستوريين وعن شعور أصدقائهم ، مع تأويل كلمة محمد محمود باشا بعض التأويل • وقد التزم محمد محمود باشا الصمت ازاء هذا التعميق ، فلم يشر الموضوع خوفا من أن يؤدي الى انقسام في الحزب

يضره ضررا بليغا . وهكذا أثبت الفريق الموالي لثروت باشا انه على درجة كبيرة من النفوذ ، كما اثبتت « السياسة » انها تنطق بلسان هذا الفريق (٨) .

كانت تلك هي الاشتباكة الأولى ، أو الممول الأول في مسرح الائتلاف . أما الممول الثاني فكان عندما نشر ثروت باشا كتابه الأخضر عن محادثاته مع السير أوستن تشمبرلن . فقد عقدت « السياسة » في ١١ مارس ١٩٢٨ فصلا ذكرت فيه أن محادثات ثروت باشا قد اكسبت البلاد خطوات جديدة للوصول الى حقها ، ثم نشرت مقارنة بين مشروعه ومشروع الوفد سنة ١٩٢٠ . وقد لمحت جريدة « البلاغ » الوفدية من ثنايا كلام السياسة انها تروج لمشروع ثروت باشا ، فاستامت ونشرت في اليوم التالي مقالا طويلا ردت فيه على السياسة وجعلت عنوانه : « حجة ترويج ، ما كسبته مصر من المحادثات هو انها خسرت كل شيء ، مقارنة بين مشروع ثروت باشا ومشروع ملتر » . وسرعان ما أخذت الصحيفتان تتراشقان بالسهام (٩) .

ظهرت هذه المعركة بعد رفض مجلس الوزراء المصري مشروع المعاهدة بأسبوع تقريبا ، فكشفت عن موقف جريدة السياسة ومن تتكلم باسمهم من هذا المشروع ، وهو الموقف الذي كان ينسجم في الحقيقة مع موقف ثروت باشا نفسه وموقف الوزراء المنتسبين لحزب الأحرار الدستوريين . وفي ذلك يقول الدكتور هيكل : « انتهى ثروت باشا من اتصالاته بسير أوستن تشمبرلن ، وأن له أن يعرض مشروعه على هيئة الوزارة مجتمعة . فلما عرضه لم ينصح بقبول ما انتهى اليه ، بل قال انه غاية ما استطاع أن يحققه ، وكانت الوزارة بين واحد من ثلاثة أمور : اما أن تقبل المشروع جملة ، واما أن ترفضه جملة ، واما أن تبدي عليه ملاحظات لازالة ما فيه من نقص . لم يكن ثروت باشا يطعم في قبول المشروع جملة ، بعد الذي تبينه من اتجاه الوفد ، ولكنه كان يود أن تبدي الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح امامه بابا جديدا لاعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال مافي المشروع من نقص . فقد كان يشعر بأن وفاة سعد باشا قد تركت من الأثر في وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون القاية من الاتفاق مع مصر . لكن رجال الوفد في الوزارة لم يروا هذا الرأي . بل رفضوا المشروع جملة لأنه لا يحقق مطالب البلاد ، ويجعل الاحتلال البريطاني مشروعا . ولم ير محمد محمود باشا وملاؤه الأحرار المشتركون في الوزارة أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا

بالتهاون في حقوق البلاد . لهذا لم يجد نروت باشسا بدا من تقديم استقالته » . (١٠)

هذا يبين أن الوزراء الاحرار لم يرفضوا مشروع المعاهدة الا خشية الرأي العام ، وخوفا من الاتهام بالتعاون . وفي الواقع أن النشرة التي أصدرها الحزب في عام ١٩٢٩ بعنوان (اليد القوية) تؤيد ذلك، فقد وصف الحزب فيها المشروع البريطاني بأنه « نتيجة صبر طويل وجهود كثيرة » ثم اتهم الوفد بأنه « دبر احباطه » . (١١) وقد صرح صدقي باشا في مذكراته بأنه كان يرى وقتئذ في المشروع خطوة الى الامام بعد تصريح ٢٨ فبراير ، لأن « السيطرة الانجليزية كانت مازالت مهيمنة على البلاد، والانجليز هم اصحاب الحل والعقد ، ولم تكن المسألة المصرية - في هذا الوضع - بالتى تحل طفرة واحدة ، بل بتفاهم يتلوه تفاهم (١٢) » . وهى نظرية التدرج المعروفة .

على كل حال فقد كان في ظروف هذه الحركة الدائرة بين صحيفة السياسة وصحف الوفد على مشروع المعاهدة ، أن اجتمع حزب الاحرار الدستوريين - كما مر بنا - لمناقشة موضوع الاشتراك في وزارة النحاس باشا . ولم يكن عجباً ، والأمر كذلك ، أن يعارض الدكتور هيكل الرأي القائل « بالاشتراك في الوزارة من أجل المحافظة على الائتلاف » ، لأن الائتلاف كان في نظره اذ ذاك « مزعزعا » (١٣) . وكان من نتيجة ممارسته، أن قرأ الاشتراك في الوزارة لم يتم الا بأغلبية صوت واحد ، وهى نتيجة تشجع على بذل المزيد من الجهد لتغيير هذا القرار . وفى الحقيقة ان الدكتور هيكل لم يدخر جهداً فى تقويض الائتلاف ، حتى اننا سوف نراه يطرح قريباً ثوب الاعتدال جانباً ويستبدل به ثوب التطرف ويتحالف مع الحزب الوطنى .

وهنا قد يبرز سؤال : لماذا يقوض الدكتور هيكل الائتلاف ، وما فائدة الاحرار من ذلك ؟ والاجابة على ذلك أولا - أن موت سميد زغلول قد أزاح من امام الاحرار الدستوريين خصما لا يقهر . وكانت النظرية القائلة فى اذهان الاحرار أن الأمة لم تلتف حول الوفد الا بسبب عبادتها لشخص سميد زغلول ، وأنها سوف تنفض عنه بعد موته ، وخصوصا اذا صدمت فى شخص خليفته - وهذا سر المحاولة التى دبرت بعد ذلك لتلطيف سمعة النحاس باشا والطنن فى نزاهته وشرفه . ثانيا - أن الوفد كان قد خرج من رفضه للمعاهدة البريطانية وقد برهن على انه ، وان مات سميد زغلول ، الا انه لا يزال هو المحافظ على حقوق الأمة الساهر على مصالحها . وكان من الواضح انه اذا ترك الوفد دون مهاجمة فى ذلك

الحين ، فلن يمكن مهاجمته فيما بعد عندما تثبت قيادته الجديدة أقدامها وتحرز المكانة التي كانت لسعد زغلول - ثالثا - ان الائتلاف كان يخدم مصلحة الوفد ، ولا يخدم مصلحة الاحرار الدستوريين ، أما انه يخدم مصلحة الوفد فلانه يتيح له الفرصة ليحكم في احسن الظروف وأكثرها أمنا وسلاما ، فما دام حزب الاحرار مشتركا معه في الحكم ، فلن يستطيع القصر اقصاءه عن الحكم ، لأن الانجليز لن يسمحوا بقيام أوتوقراطية تقوم على انفراد حزب الاتحاد بالحكم - وأما انه لا يخدم مصلحة الاحرار الدستوريين ، فلأن اشتراك الاحرار بثلاثة وزراء في وزارة عددها اثنا عشر - كما يقول الدكتور هيكل - يجعلنا في حاجة للدفاع عن رأينا ، وإلى أن يكون رئيس الوزراء من غير الأغلبية ، حتى اذا شاركنا الرأي وأصرت الأغلبية على رأيها ، استتقلت الوزارة - أما أن يكون رئيس الأغلبية هو رئيس الوزراء ، فمعناه أن يتغلب رأى حزب الأغلبية البرلمانية دائما ، أو يضطر الاحرار الدستوريون وحدهم الى الاستقالة من الوزارة - (١٤) - وهو رأى غير ديمقراطي كما هو واضح .



على كل حال فقد كانت المرحلة الحاسمة في مراحل انهيار الائتلاف متعلقة بمعالجة النحاس باشا لمذكرة ٤ مارس الخاصة بقانون الاجتماعات والمظاهرات ، وهي المذكرة التي واجهتها الوزارة عند توليها الحكم في ١٧ مارس ١٩٢٨ - (ومما يستحق الذكر هنا ان الأستاذ الرافعي قد فهم أن أزمة مذكرة ٤ مارس وأزمة قانون الاجتماعات أزماتان ، مع أنهما واحدة ، وقد يكون ما دفعه الى هذا الفهم أن مذكرة ٤ مارس لم تشر صراحة الى قانون الاجتماعات (١٥)) ويلاحظ في مذكرة ٤ مارس أن الحكومة البريطانية قد استندت في تحرشها بالوفد ، الى نقطة من أدق النقاط التي وقع الخلاف عليها مع الوفد دائما وهي تصريح ٢٨ فبراير . ولقد كان الأمر يقتضي من النحاس باشا معالجة المذكرة باحدى وسيلتين : الأولى - المداولة حول تصريح ٢٨ فبراير ، والزمع بأنه لا يبيع لاجلته التدخل على النحو الذي انتهلته لنفسها ، وهو ما فعلته جريدة السياسة الناطقة بلسان الاحرار الدستوريين - ولكن هذا كان يتضمن معنى اعتراف الوفد بالتصريح - والثانية - انكار التصريح - وعند ذلك يقع الصدام لا محالة ، وتكرر الظروف التي أعقبت مقتل السردار ، ويتلقى الوفد جراحا لرفضه مشروع المصادرة .

ولقد كانت فكرة النحاس الأولى - كما يقول لويد - هي ألا يرسل ردا على المذكرة البريطانية ، وأن يؤجل في هدوء القانون الذي أثار

النزاع - قانون الاجتماعات - تفاديا لأزمة مع انجلترا في وقت لم يعزز مركزه فيه بعد . ولكنه تحت تطرف المتطرفين من حزبه ، عدل عن هذا الرأي (١٦) ، ففي يوم ٣٠ مارس ١٩٢٨ أرسسل ردا على المذكرة البريطانية صيغ في لهجة أثارت الصحف البريطانية حتى وصفته بأنه « وقح ومتبجح » (١٧) ، فقد تجاهل تماما تصريح ٢٨ فبراير ، وتمسك باستقلال مصر دون قيود ، ووصف مذكرة ٤ مارس بأنها « ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها في القانون الدولي بشأن التدخل السياسي » وأنها « تهيب السبيل لتدخل مستمر في ادارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان في التشريع وفي الرقابة على أعمال الإدارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم » ، وأنه بناء على هذا « لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا ، لو أنها سلمت بمبدئه ، لأسلمت ذاتها وانكرت وجودها ، بل انها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة ، لتدرك حق الادراك ما عليها من واجبات ، وتمتزم بعون الله وتوفيقة أن تنهض بأعبائها في حرس وذمة وعلى وجه مرض للجميع » (١٨) على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن ردت على هذه المذكرة بمذكرة شديدة قالت فيها « ان حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر ، أو لتعهداتها المتبادلة . وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها ، وأدركت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا الى الدول ببيان ذكرت فيه ان رفاهية مصر وسلامتها ضروريان ، لسلم الامبراطورية البريطانية وأمنها ، وانها لذلك ستحتفظ دائما - باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية - بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر وأنها تعد كل محاولة للتدخل في شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودي ، وانها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملا تدفعه بكل ما لديها من الوسائل . وبالنظر الى هذه المسئولية التي تحملها بإزاء هذه الدول الأخرى ، وإلى ما للمصالح البريطانية في مصر من الأهمية الحيوية للامبراطورية البريطانية : فقد احتفظت حكومة جلالة الملك . بمقتضى التصريح السالف الذكر ، احتفاظا مطلقا بأربعة تحفظات ، وذلك لئلا تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومة البريطانية والمصرية . وقد سمعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه ، واعتقدت أنها وفقت إليها بواسطة المعاهدة التي جرت فيها المفاوضات مع رئيس الوزارة المصرية السابق . واذ كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة ، فإن الحالة السابقة

للمفاوضة تستمر . وعلى ذلك يعود المركز اليوم الى مثل ما كان حين
حبطت المفاوضات التي دارت بين المستر رمزي مك دونالد وزغلول باشا ،
الا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل يمتنضي المذكرات التي تبودلت في
نوفمبر ١٩٢٤ . أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بها على صورة
مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك ، وللحكومة المصرية أن تستعمل
سلطانها المستقلة ، على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة
الملك في هذه المسائل ، (١٩) .

كان إزاء هذه المذكرة البريطانية بما تحمله من معنى التحدي ، أن
أصبح النحاس باشا بين أمرين : إما أن يتراجع أمام الحكومة البريطانية
دون قيد أو شرط ، بما يتضمنه هذا التراجع من تسليم بحق انجلترا في
التدخل وهو أمر يؤثر على سمعة الوفد في الداخل أسوأ تأثير ، وإما
أن يدع قانون الاجتماعات يأخذ مجراه أمام مجلس الفيوخي ، فيتعرض
لاجراءات تتخذها الحكومة البريطانية قد لا تقل شدة عن الاجراءات التي
اعقبت مقتل السردار . ولكن النحاس باشا أخذ يناور : فقد أعلن في
مجلس النواب ، في غير مواربة ولا خفاء ، انه سيستمسك بوجهة النظر
التي تضمنها الرد المصري (٢٠) . كما رفض جميع المحاولات التي أبدتها
اللورد لويد ، بمساعدة الملك فؤاد ، ليوضح له ان قانون الاجتماع
لا توجد سلطة مسئولة تستطيع أن تقبله (٢١) . ولكنه لما تلقى انذارا
شفهيا من اللورد لويد في ١٨ ابريل و ١٩ منه بسحب القانون (٢٢) ،
رأى أن يبذل محاولة لتفادي الصدام ، فآخذ في الحفلة التي أقامها
المحامون لتكريمه في ٢٧ ابريل يفسر مواد القانون بشكل يزيل عنها
ما تنهيه الحكومة البريطانية فقال : ان المشروع ، خلافا لما زعموا ،
أطلق يد البوليس في منع أو تفريق المظاهرات السياسية التي تسير في
الطريق العام ، ليس فقط في حالة الاخلال فعلا بالامن ، بل أيضا في الحالة التي
يخشى فيها على الامن العام قبل وقوع أى اخلال . وتقدير ذلك موكل
للبوليس ، كما هو ثابت في مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب . ثانيا
ويتبع ذلك أن للبوليس الحق في تحويل سير المظاهرات عن الجهات التي يخشى
فيها على الامن العام ، وأبلغ من ذلك أن البوليس لا عقاب عليه بتقصي
هذا المشروع حتى في حالة اساءته استعمال الحق في شأن هذه المظاهرات ،
بل في حالة التصفى المقصود اكفاء بالمسئولية الادارية والوزارية ، كما
هو ثابت في مضبطة جلسة مجلس النواب السالفة الذكر . ثالثا ، ان
تنظيم المظاهرات المنصوص عنها في هذا المشروع قاصر على المظاهرات
السياسية ، وأما غيرها كالمظاهرات الشيعوية وغيرها ، فخارجة عن

أحكام هذا المشروع ، وخاضعة للقانون العام ٠٠ وللبوليس ان يمنع من غير قيد ولا شرط أية مظاهرة شيوعية أو اجتماع شيوعي وقاية للنظام الاجتماعي ٠ وفيما يختص بالاجتماعات العامة فقد نص المشروع على أن يحضرها مندوب من رجال الادارة أو أحد ضباط البوليس ، وله حق حل الاجتماع اذا طلبت منه ذلك اللجنة المكلفة بأن تحافظ على النظام ، وتمنع كل خروج على القوانين ٠٠ وكذا للبوليس حل الاجتماع في حال حدوث اضطراب شديد ، واذا عادت السكينة يستمر الاجتماع أو يعاد . ولا كان لا مبرر من وجهة الحرس على الأمن العام للسماح بتخطي هذه الحدود ، رأى المشروع حرصا على حرية الاجتماع أن يفرض في المادة التاسعة منه عقابا على الموظف الذي يحل الاجتماع في غير الأحوال المبينة في القانون ٠٠ أما المظاهرات في الطريق العام ، فلا عقاب مطلقا على من يمنعها أو يفرضها حتى في غير الأحوال المنصوص عليها في القانون (٢٣) .

على أن الحكومة البريطانية لم تأبه بهذا التفسير ، ففي يوم ٢٩ ابريل ١٩٢٨ وجهت الى النحاس باشا انذارا نهائيا طلبت اليه فيه توكيدا كتابيا قاطعا بأن البرلمان لن يواصل نظر مشروع هذا القانون ، وأنه اذا لم تتلق دار المندوب السامي هذا التاكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم ٢ مايو ، فانها ستكون حرة في اتخاذ أى تدبير ترى ان الحالة تقتضيه (٢٤) ٠ وقد كشف المستر هندرسن عن هذا التدبير في أثناء المناقشات التي جرت في البرلمان البريطاني (عقب الضجة التي أحدثها طرد اللورد لويد من منصبه بعد سنة من هذا التاريخ) فذكر ان اللورد كان قد أشار على حكومته بأنه اذا لم يسحب النحاس باشا قانون الاجتماعات من البرلمان ، فلا بد من طرده من الحكم وحل البرلمان (٢٥) .

على أن النحاس لم يستسلم ، ففي اليوم التالي للانذار البريطاني ألقى تعليماته الى القائم بالأعمال المصري في لندن بالتوجه الى وزارة الخارجية البريطانية ، وتقديم أجزاء الخطبة التي ألقاها في حفل المحامين السالف الذكر بخصوص مواد قانون العقوبات ، ويؤكد أن بياناً في هذا المعنى سوف يلقى في مجلس الشيوخ ، اذا ما قدم المشروع للمناقشة ، ثم تقبله المحاكم بوصفه التفسير الصحيح للقانون الجديد ٠ ولكن السير أوستن تشمبرلن رفض هذا الحل بناء على نصيحة مستشاريه، وأصر على ضرورة ادخال تعديلات في هذا المعنى الصريح على القانون (٢٦) .

وازاء هذا الرفض لم يجد النحاس باشا مفرأ من التراجع ، ولكن الى حل وسط ، ففي يوم ٢ مايو قسم رد الحكومة المصرية على الانذار البريطاني ، وبينما تمسك فيه بموقف الوفد من انكار تصريح ٢٨ فبراير،

ورفض في الوقت نفسه تقديم التوكيد الكتابي الذي اشترطه الانذار النهائي ، فند ابدى رغبته في المسألة بأن أعلن أنه طلب الى مجلس الشيوخ تأجيل المناقشات في القانون الى دور الانقضاء التالي : « ان الحكومة المصرية لا يسعها امام واجبهما في صيانة حقوق البلاد كاملة ، والمحافظة على دستورها ، أن تسلم بسا تضمنه الانذار البريطاني الأخير من حق بريطانيا العظمى في التدخل في التشريع المصري ، ارتكانا على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فان هذا التصريح كان ولا يزال تصريحاً من جانب واحد ، وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلاً هذه الصفة ، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيد به . » وقد كان لي الشرف أن اوضح لفخامتكم في أوقات متصلة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أنه ليس في مقدور أية حكومة دستورية أن تمتع بالبدء الدستوري القاضي بعزل السلطات ، فتسحب مشروع قانون وافق عليه البرلمان والحكومة معها ، فلم يبق منه امام مجلس الشيوخ الا فقرة تتعلق بالشكل سقطت عرضاً ٠٠٠ كما أنه صرح مراراً أنه اذا دل العمل على نقص في القانون بعد اصداره ، فالحكومة المصرية على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام . » لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء في ذلك الانذار ، فتعبت بحق مصر الأذى عبثاً خطيراً . » ولهذا فان الحكومة المصرية ، مدفوعة في ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم والمسألة ، التي كانت على الدوام رائداً ، قد طلعت بالأمس في حدود حقها الدستوري ، الى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات في مشروع القانون الى دور الانقضاء القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك . وهي تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الحطة الودية . » (٢٧) .

على أن هذه المذكرة المصرية أغضبت اللورد لويد الذي اعتبرها تهرباً من المطلب الذي تضمنه الانذار البريطاني ، بل انها تتضمن ما هو اكثر من ذلك : انكار الأسس التي قام عليها الانذار (تصريح ٢٨ فبراير) وانه « اذا سمح لهذا التكتيك المصري بأن ينجح في وجه الانذار ، فان فرصة الاستجابة في المستقبل لأية بلاغات أو مطالب نتقدم بها سوف تتضائل الى درجة العدم ، وفيما يختص بالموقف الداخلي فان الوفد سوف يحرز ثقة وفوداً هائلين ، بينما ستقامي سمعة الاحرار الدستوريين ومركزهم بجواره الى حد كبير » . ومن ثم فقد كتب الى حكومته تقريراً ضمنه كل هذه الحجج ، وأوصى بضرورة اргام النحاس باشا على تقديم تعهد كتابي بأن القانون لن ينظر في أثناء مدة توليه منصبه . على أن

الحكومة البريطانية رفضت هذا الرأي للورد لويد ، فقد اعتبرت الرد المصري مرضيا ، ورأت أن تأجيل القانون ينيلها ما كانت ترمي اليه ، وأن النحاس قد خضع بما فيه الكفاية ؛ وخشيت أن يؤدي مزيد من الضغط عليه الى انعاش شعبيته في نفوس الجماهير . ومن ثم فقد كتبت الى اللورد لويد تخبره بأنها تؤثر ترك المستقبل لظروفه . على أن اللورد لويد لم يعجب هذا الرد من حكومته ، فقد عاد يلح في المضى في الاجراءات المتطرفة (طرد النحاس باشا وحل البرلمان) . ولكن السير أوستن تشمبرلن لم يستجب لذلك ، وانتهت المسألة بأذعان اللورد لويد (٢٨) ، ولكن ظاهريا كما سوف نرى .

على كل حال فإن نجاح النحاس باشا في الخروج من الأزمة دون أن يسحب القانون من امام البرلمان - كما طلبت الحكومة البريطانية - ودون أن يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ، قد أدى الى تعزيز مركزه في عين الرأي العام ، وتوطيد أقدامه في رياسته للورد . وكان معنى هذا أن راحت تقلت من الأحرار الدستوريين الفرصة لانتزاع القيادة من الورد ، وهذا يفسر الحملة التي أخذوا يشتنونها منذ ذلك الحين على النحاس ، واصفين موقفه من الأزمة بالضعف . ومتظاهرين بالتطرف . ففي اليوم التالي لانتهاء الأزمة ، أى في يوم ٣ مايو ، قدم محمد محمود باشا استقالته من الوزارة . وقد بنى خلافه مع النحاس على أن الأخير كان يجب أن يعضى في خطئه الاولى بترك القانون يأخذ مجراه أمام مجلس الشيوخ رغم كل شيء ، أو يرفض الانذار البريطاني ويرفع استقالة الوزارة الى الملك (٢٩) . وواضح أن هذا الرأي لمحمد محمود باشا لا يتفق مع الثوب الذي عرف به ، ثوب الاعتدال . وعلى كل حال فقد انكشف زيف هذا الموقف من جانبه . عندما ورد في كتاب « اليد القوية » الذي أصدره الحزب في عهد محمد محمود باشا نفسه أن أحد الأغراض التي عطل من أجلها البرلمان « بناء على مشورة محمد محمود باشا وانصاره » ، هو : « اتقاء سياسة العداء في علاقات البلاد مع بريطانيا العظمى » (٣٠) .

على أن النحاس باشا أقنع محمد محمود باشا بسحب استقالته حرصا على الائتلاف (٣١) . ولكن لم تضر أيام حتى نشرت «السياسة» ما زعمت أن هناك وثيقة أرسلها النحاس باشا الى السير أوستن تشمبرلن يشكره فيها على روح التفاهم التي أبداه في حل الأزمة الأخيرة ، وادعت الجريدة أن هذه الرسالة قد أثارت عاصفة من الضحك في مجلس العموم . ثم طلبت الى النحاس باشا أن ينشرها « ليطمئن

الجمهور الى أن الحكومة ما تزال متمسكة بوجهة نظرها التي أعلنتها في أثناء الأزمة » (٣٢) . وقد كان هذا العمل الاستفزازي بمثابة اعلان الحرب بين الجريدة وصحف الوفد . فسرعان ما شبت نيران الصراع الحزبي من جديد ، وكان البرلمان ميدانا له ، حيث اتخذ الأحرار الدستوريون الحزب الوطني حليفا جديدا لهم لتأكيد ما كانوا يرمون اليه في ذلك الحين من الظهور في مظهر التطرف القوي يجنب الجماهير .

فعل أثر ما نشرته جريدة السياسة ، أصدرت الوزارة بلاغا رسميا نفت فيه وجود أي وثيقة من هذا القبيل ، وذكرت أن ما حصل هو أن النحاس باشا ، في أثناء حديث له مع اللورد لويد في ٣ مايو ، طلب منه أن يبلغ حكومته « امتنانه لما أعربت عنه في ردحا من تفهم حقيقي لرغبة الحكومة المصرية في المسألة والصدقة » ، مع احتفاظها بوجهة نظرها في صون حقوق البلاد ، مما كان له الأثر في حل الأزمة حلا سلميا . « على أن الحزب الوطني رأى في توجيهه النحاس باشا الشكر الى الحكومة البريطانية على ايثارها المسألة ، ما يفيد بأنه شكر لها على اعتنائها على البلاد وتدخلها في شئونها » . وهو تعنت غير مستساغ كما هو ظاهر . وقد أثار الموضوع في مجلس النواب الدكتور عبد الحميد سميد ، فرد عليه النحاس باشا ردا أشار فيه الى بلاغ الوزارة السالف الذكر ، ونفى أن يكون القصد ما ذكره النائب . ولكن الدكتور عبد الحميد سميد لم يظهر اقتناعا وأراد التعقيب ، فلما نيه الى عدم التطويل ، ثارت مشادة اشترك فيها الوزير الوفدي مكرم عبيد ، وهنا أراد الدكتور عبد الحميد سميد ضرب مكرم عبيد في المجلس ، فحيل بينه وبين غرضه ، وانتهت المسألة باعتذار النائب الوطني . « على أن الدكتور ماهر طلب تعديل اللائحة الداخلية بما يكفل حماية المجلس في المستقبل من تكرار مثل هذا الضغف ، ولكن نواب الحزب الوطني عارضوا في اجراء هذا التعديل ، وانتصر لهم نواب الاحرار ضد حلفائهم الوفديين ، ثم انسحب نواب الحزبين من المجلس لكيلا يتحملوا مسئولية تعديل اللائحة الداخلية للمجلس » (٣٣) .

رأت صحف الوفد في انسحاب الأحرار الدستوريين من المجلس ثلما في بناء الائتلاف ، وبإدارة يراد بها القضاء عليه . واشتدت حدة الكلام بين الفريقين فكتبت « كوكب الشرق » تصف الدكتور هيكل بأنه « ذئب مستتر في جلد حمل ، وغصم مشتمل ثوب صديق يروغ وروغان الثعلب » (٣٤) . بينما أخذ خصوم الوفد يثيرون من جديد دعوى

« الدكتاتورية البرلمانية » ، التي أثبتت في حكومة سعد باشا . وقد ردت « البلاغ » على ذلك بقولها : « لو أن هذا الوفد المبطل بالطعام ، يبنى شيئا غير المحافظة على النظام والصفح عن الاسامة ، لكان خيرا له أن يدع نظام المجلس بغير تعديل . ويعرف اسماعيل صدقي وامثاله أن الصفح بالألف والركل بالأقدام شيء لا يستصحب على أحد . ولا يحق للوفد أن يخشاه كما يخشاه خصومهم الممدودون » (٣٥) .

ولقد كان بسبب نشوب الخلاف بين الحزبين المؤتلفين في الوزارة على هذا النحو ، واشتداد المعركة بينهما بدرجة عنيفة ، أن أصبحت فرصة التدخل متاحة أمام الانجليز والقصر . أما من جهة اللورد لويد ، فقد أخذ الموقف السياسي يعود في ذهنه شيئا فشيئا الى ما كان عليه في عام ١٩٢٥ قبل الائتلاف : خصام وتناحر بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وتقارب بين هؤلاء وبين الأحزاب الأخرى . وفي الوقت نفسه كان الوفد يسير نحو الانفراد بالحكم بعد توقع خروج الأحرار الدستوريين من الوزارة ، ومعنى هذا عودة « الثغلولية » من جديد . وهكذا لم يكن في وسع اللورد لويد أن يقف بمعزل من الحوادث بينما ربح الوفد تقوى وتفتند . أما ما هو الدور الذي لعبه في طرد الوفد من الحكم في يونيو ١٩٢٨ ، فهذا هو السؤال الذي تنصم أمامه القرائن المادية ، فبينما نجد من العرض السابق أن تدخل اللورد لويد كان أمرا لا مندوحة عنه ، فإن السير أوستن تشمبرلن قد نفى وقوع هذا التدخل ، فقد ذكر في يوم ٢٣ يولييه ١٩٢٨ في مجلس الصوم انه « بالرغم من أنه كانت توجد لديه دلالات على ما كان وشيك الحدوث ، إلا أنه امتنع هو واللورد لويد عن ابداء أى رأى أو تقديم أية نصيحة ، وذلك قبل صدور مرسوم ١٩ يولييه (الذى حل مجلس النواب) » ، وأضاف أن سياسة الحكومة البريطانية إنما هي « الامتناع ، بقدر الامكان ، عن التدخل في الشئون المصرية الحالية ، والاكتفاء بحماية المصالح الواجب حمايتها والقيام بالمستويات التى من الضرورى القيام بها » (٣٦) . ومع ذلك فيذكر «مارلو» أن كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية نفسها كانوا يعتقدون بأن اللورد لويد كان له نصيب في تعطيل الحياة النيابية في مصر (٣٧) .

وفي الحقيقة أن السبب الذى يسوقه اللورد لويد لينفى به وقوع تدخل من جانبه في تنفيذ خطته التى أشرنا إليها : خطة طرد النحاس باشا من الحكم وحل البرلمان ، إنما ينم عن اشتراكه في قلب الحياة النيابية ، حتى ولو بطريق اضافة النور الأخضر للملك على الأقل . فبعد أن ذكر أن

الحوادث التي جرت « كانت خارجة عن سيطرتنا » وإن الملك « الذي لم يكن يخفي كراهته للحكم النيابي وجد الفرصة سانحة للتدخل فتدخل » ، بين أن السبب في عدم تدخله لحماية النظام البرلماني هو أن الوفد كان قد تسبب في ضعف النفوذ البريطاني الذي كان يسند هذا الحكم ، ومن ثم فقد وجدت العناصر المعارضة لهذا الحكم الفرصة للاستفادة من هذا الضعف ، فحدثت الانقلاب . فقال : « لقد أظهرت حوادث الشهرين السابقين أن سلطتنا قد تراخت ، ولهذا لم يكن من المتوقع أن تبقى تلك العناصر التي أشرت إليها ساكنة : فعندما وجد الملك ، الذي لم يكن يخفي كراهته للحكم البرلماني ، أن الوفد قد استطاع أن يعبط محاولة حكومة جلالة الملك لمقعد معاهدة مع مصر ، كما استخف بالانذار البريطاني الذي وجه إليه عقب ذلك ، وظل مع ذلك ثابتا فوق صهوة جواده ، أحس بطبيعة الحال أن فرصته قد دنت ، وأنه قد أتبع له أخيرا عذر لتدخله لا يحتمل الانتكار ، وبهذا أصبح الحكم الدستوري ، الذي كان هدف سياستنا ، والذي حافظنا عليه من غير كلل حيال الصعاب المستمرة ، تحت رحمة الملك » (٣٨) .

هذا هو الكلام الذي يستخف به اللورد لويد بعقل قارئه ، ليبرر به موقفه من الانقلاب الدستوري ، فهو يعزى تفاضيه الى ما يدعيه من ضعف النفوذ الانجليزي في تلك الفترة تحت معاول الوفد ، مع أن النفوذ الانجليزي كان في ذلك الوقت ، وبكل تأكيد على درجة من القوة تسمح له بخلق الملك فؤاد عن عرشه ، لا تصحه فقط باحترام الدستور والحياة النيابية . وكان الملك فؤاد يعرف ذلك جيدا ، ولهذا فلما تدخل اللورد لويد فيما بعد ، ليفرض محمد محمود باشا في منصب رئيس الوزراء بدلا من صدقي باشا الذي كان في ذلك الحين قد جهز أسماء أعضائه وزارته ، لم يجد الملك فؤاد مفرا من التسليم .

فما هو دور الأحرار الدستوريين الحقيقي في الانقلاب الدستوري ؟ لقد تحدث الأستاذ الرافعي عن مؤامرة معقودة بينهم وبين القصر والانجليز لتعطيل الدستور . وقد بنى هذا الاتهام الخطير على ما هو ظاهر من رغبة الحكومة الانجليزية في عقاب الأمة المصرية لرفضها المشروع البريطاني ، وعلى ميول القصر المعروفة للحكم المطلق ، ثم على طمع الأحرار الدستوريين في الوزارة والمناصب (٣٩) . ولكنه لم يؤيده بقرينة مادية . وقد رفض الدكتور محمد صفوت اعتماد هذا الرأي ، فقد ذكر أنه لا سبيل الى معرفة تلك المسألة على وجه التحديد . ولكنه عاد فأظهر .

ترجيحه لهذا الاحتمال بقوله : « ولكن من الواضح أن الملك ومحمد محمود ميلان للحكم المطلق ، ومن الواضح أن اللورد لويد أفزعه نشاط الهيئة البرلمانية المصرية في ذلك الوقت ، فطرب لذهابها ، ان لم يكن قد عمل بطريقة للتخلص منها » . (٤٠) »

وفي الواقع أنه من العسير على الباحث أن يتصور مؤامرة بين الأحرار الدستوريين والانجليز والقصر . ان مؤامرة بين الأحرار الدستوريين والقصر فقط أمر معقول ، وقد حدث وتكرر مرارا ، ولكن تاريخ السياسيين المصريين الذين عملوا في عهد الاحتلال البريطاني لا يثبت تواطؤهم مع المحتل ، حقيقة قد يوجد بينهم ضعاف ومنهائون من أمثال مصطفى فهمي باشا وزيور باشا ، ولكن لا يوجد خونة . والقارىء لمحاضر المفاوضات التي جرت بين زعماء من الوفد أو زعماء من أحزاب الأقلية وبين الانجليز ، لا يستطيع أن يفرق بين الفريقين ، فيرى في هذا متشددا في الدفاع ، ويرى في ذلك متهاونا ، ونقطة الخلاف فيما بينهم هي في اصرار الوفد على الحصول على المطالب كاملة ، وقبول الآخرين الاستقلال على دفعات . ومع ذلك فقد اضطر الوفد في معاهدة ١٩٣٦ الى قبول دفعة من الاستقلال ، حينما عجز عن الحصول على الاستقلال الكامل .

على أن الأستاذ شفيق غربال ينفي وقوع مؤامرة اطلاقا ، سواء أكانت بين الانجليز والأحرار الدستوريين والقصر ، أم بين الانجليز والقصر فقط ، أم بين القصر والأحرار الدستوريين فقط . ويبنى هذا الرأي على الأسس الآتية قائلا : « أما خصوم الوفد فلا تصب على واحد منهم - وبخاصة رئيسهم في هذه الحركة محمد محمود باشا - قبوله لأن يكون أداة مستخرة لأحد . وأما القصر ، فقد ذكرنا في أكثر من موضع أن ما أذاعه الكتاب الأوروبيون عن مسمى المفخور له الملك فؤاد لاستبدال الحكم المطلق بالحكم البرلماني خرافة خلقت بسوء نية ، وتكررت أحيانا بحسن نية . والثابت هو العكس . . وأما دار المنسوب السامي فلا يهمها من المعركة السياسية الا ذلك القدر الذي يقرب أو يبعد قبول المصريين للتسوية السياسية مع انجلترا ، والا ذلك القدر منها الذين يوجد من الانقسام بين المصريين ما يحملهم على الاتجاه نحو تلك الدار يستعينون بها بعضهم على البعض الآخر » (٤١) »

على أن الأسس التي بنى عليها الأستاذ شفيق غربال رأيه هذا لا يمكن التسليم بها ، فقد ورد في الصفحات الماضية عن المنسوب السامي

ما يظهر جليا أنه كان لديه من الاسباب ما يجعله يهتم بالمعركة السياسية
بأكثر من القدر الذي ساقه الاستاذ شفيق غربال ، لأن الوضع السياسي
كان يتجه الى حيث يستأثر الوفديون بالحكم ، وهو أمر لا تقبله السياسة
البريطانية في ذلك الحين، كما أن استمرار هذا الوضع السياسي نفسه كان
أمرا محالاً، لأنه وضع يتدهور فيه النفوذ البريطاني ويقوى فيه نفوذ الوفد.
ولقد كان المندوب السامي يدرك هذا ، ولذلك فقد نصح حكومته بطرد
النحاس باشا من الحكم وتعطيل الحياة النيابية ، وإذا كانت الحكومة
البريطانية قد رفضت الالتجاء الى هذه الاجراءات العنيفة ، وخذلت
مندوبها ، فإن هذا قد يصلح لتفسير الغموض الذي أحاط به اللورد لويد
دوره في حركة ١٩٢٨ .

أما عن القصر ، فإن الأساس الذي بنى عليه الاستاذ غربال دفاعه
عنه ، قابل للجدل الكثير ، ذلك أن الكتاب الأوروبيين لم يكونوا وحدهم
من تحدث عن ميول الملك فؤاد الأتوقراطية وكرهته للنظام البرلماني ،
بل لقد أجمع على هذه الحقيقة الكتاب والسياسيون المصريون من جميع
الفرق والأحزاب ، فقد تحدث عن ذلك الاستاذ العقاد (من الوفديين) ،
والاستاذ الرافعي (من الحزب الوطني) . والدكتور هيكل (من الأحرار
الدستوريين) ، كما تحدث عن ذلك أيضا الدكتور يوسف نحاس في
ذكرياته عن سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ ، ونقل
عن الملك فؤاد قوله : « انها لكبيرة على نفسي ما يعتزمونه الآن من انشاء
برلمان يحل على ارادته » (٤٢) . أما قول الاستاذ شفيق غربال بأن
« الملك فؤاد كان في الأزمات البرلمانية المختلفة ملكا دستوريا بالمعنى
الصحيح » ، فإن احدا لا يستطيع أن يسمح الصفة الدستورية على
الاجراءات التي تمت في عهد زيور باشا أو في عهد محمد محمود باشا ،
بل ان صدق باشا نفسه قد نعت الاجراءات التي حدثت في عهد محمد
محمود باشا عام ١٩٢٨ بأنها اجراءات غير دستورية ، كما نعت الاجراءات
التي حدثت في عهد زيور باشا بأنها « اجراءات جريئة » (٤٣) . ولا يمكن
تبرئة الملك فؤاد من تبعه هذه الاجراءات والمصاقتها بزيور باشا ومحمد
محمود باشا وحدهما .

أما بخصوص الأحرار الدستوريين ، ففي الحقيقة انه لا يوجد لهم
تاريخهم ما يبرر حسن الظن بهم. على النحو الذي فعله الاستاذ شفيق
غربال ، فقد كانوا على الدوام حربا على الشعب وحرياته وأمنه
ودستوره ، وأداة عقاب مشهورة في يد القصر ينقض بها على الشعب كلما

امن عدم التدخل من الانجليز . واذا كنا نحترم علم تصديقي الاستاذ
غريبال لأن يكون محمد محمود باشا « أداة مسخرة لأحد » ، ففي الواقع
أن « أداة الاتفاق » لم يكن هو محمد محمود باشا ، وبالتالي لم يكن هو
بطل حركة ١٩٣٨ - كما هو الشائع ، بل ان صدقي باشا كان هو
البطل الحقيقي وراء الانقلاب - كما سنرى . ومع ذلك فإن تعبير « الأداة
المسخرة » لا يتضمن الدقة الكاملة لوصف موقف الأحرار الدستوريين ،
لأن الأداة المسخرة هي التي تكون لخدمة غيرها لا لخدمة ذاتها ، وإنما
ينطبق على موقف الأحرار الدستوريين وصف « التآمر » على الحياة
النيابية ، وهو وصف يؤيده التاريخ .

ولقد كان صدقي باشا هو الذي اختاره الملك فؤاد ليتولى الحكم
قبل اقالة النحاس باشا ، وقبل اذاعة وثائق سيف الدين المزورة بفترة
قصيرة . وكان الأحرار الدستوريون يعلمون بهذا الاتفاق - كما يقر
بذلك هيكل باشا (٤٤) . ولهذا أخذوا يقدمون استقالاتهم تباعا من
الوزارة : ففي يوم ١٧ يونيه قدم محمد محمود باشا استقالته للمرة
الثانية من الوزارة . وبعد يومين ، أى في ١٩ يونيه قدم وزير الحربية
جعفر والى باشا ، وهو أيضا من الأحرار الدستوريين استقالته من
منصبه . وبعد يومين أيضا ، أى في يوم ٢١ يونيه استقال أحمد خشبه
باشا من منصبه وزير الحفانية (وكان من الوزراء الوفديين ، وقد انضم
بعد ذلك الى حزب الأحرار الدستوريين ، وشغل نفس منصبه في الوزارة
الجديدة) وبعد يومين آخرين ، أى في يوم ٢٤ يونيه استقال ابراهيم
فهمي كريم بك ، وزير الأشغال ، من منصبه ، وكان وزيرا مستقلا ،
وقد شغل نفس منصبه أيضا في الوزارة الجديدة (٤٥) . وهذه الاستقالات
المتتالية ليس معقولا أنها تمت بمحض الصدفة ، وخصوصا انها اتخذت
ذريعة لاقالة النحاس باشا في يوم ٢٥ يونيه بناء على تصدع الائتلاف
الذي قامت وزارته على أساسه (٤٦) . وقد تنبأت الصحف الوفدية بهذه
المؤامرة من قبل اقالة النحاس باشا ، فقد كتبت البلاغ في ١٧ يونيه
تعلن أن هناك مؤامرة تدبر ضد الدستور والائتلاف ، وتذكر أن « وزيرا
لا تجعله السياسة قد تقدم الى جهة عالية بعريضة يتبرم فيها بالحياة
النيابية ويشير بالغاها ، ويحول على عاتقه كل تبعه يقتضيها هذا الأمر
الخطير » (٤٧) . وقد أفصح بعد ذلك الصحف الوفدية عن اسمه ،
وذكرت انه « اسماعيل صدقي باشا » . وقد كتبت البلاغ بتاريخ ١٩
يونيه تطبيقا على استقالة محمد محمود باشا ذكرت فيه ان « هذه
الاستقالة لم تكن الا حلقة من سلسلة المؤامرة التي تدبر للمستور

وللحياة النيابية في الأشهر الأخيرة .. والواقع أن الأمة قد منعت ، بل اشمازت من هذا التدلل الذي أوشك أن يصل إلى حد الاستعباد والإذلال في سبيل المحافظة على ائتلاف لا نرى غير الوفد يحرص عليه . ولو جرت الأمور مع المنطق ، أو لو كان خصوم الوفد يعتمدون على الأمة دون غيرها ، لوجب أن ينعكس الأمر جدا ، وأن يكون حرص الأحزاب الأخرى على الائتلاف أضعاف حرص الوفد عليه » (٤٨) .

وقد أيد صدقي باشا في مذكراته اتفاق القصر معه على أن يتولى الحكم . وذكر أنه كان قد فرغ فعلا من اعداد أسماء أعضاء وزارته . ولكن ذاكرة صدقي باشا خاتمه ، فذكر أن اتصال القصر به كان بعد اقالة النحاس باشا (٤٩) . على أن ذاكرة الدكتور هيكل كانت أقوى لحسن الحظ ، فقد روى أنه بعد أن لزم محمد محمود باشا منزله ، وامتنع عن مزاوله أى عمل في الوزارة ، (أى قبل اقالة النحاس باشا) « يدا الناس يتكهنون من يكون رئيس الوزارة المقبلة » . لم يشنهم عن ذلك أن وزارة النحاس باشا لم تكن قد سلخت في الحكم أربعة أشهر . وكان الظن القالب أن يعهد جلالة الملك فؤاد إلى اسماعيل صدقي باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، فقد نشرت الصحف أن معاليه . قد حجز تذكرة للسفر إلى أوروبا ، وأنه ألغى هذه التذاكر استجابة لرغبة جلالة الملك . وكنت حينذاك ملتزما داري لصدع أصاب ساقى من حادث سيارة صدمتنى ، فرغبت إلى أحد أصدقائى فى أن يرجو صدقي باشا إذا استطاع أن يمر بى . وزارنى الرجل ، وتحدث فيما عسى أن يكون متى ألف الوزارة .. وتوالت الأيام ، وبدأ بعض الوزراء يلزمون منازلهم ، ويصنعون صنيع محمد محمود باشا . وسرنى ما حدث من ذلك ، لأنه دل على أننا لم تكن مخطئين حين رأينا ألا يشترك الأحرار الدستوريون .. وأقمنا ننتظر ما الله فاعل بالنحاس باشا ووزارته ، موقنين بأن أيام هذا الحكم أصبحت معدودة » (٥٠) . وهذا الكلام فى غنى عن التعليق .

على أن الضعف تحالف على ذاكرتى اسماعيل صدقي باشا والدكتور هيكل ، فلم يشيرا بحرف واحد إلى مسألة وثائق الأمير سيف الدين . ولكى نحدد أهمية هذه المسألة بالدقة نقول أنها حيات نفس الجو الذى خرج فيه الوفد من الحكم فى آخر عام ١٩٢٤ : ففى وسط الدوى الذى أحدثته حركة الاستقالات ، وفى غضونها ، وجد النحاس باشا نفسه فجأة يواجه أعنف حملة تشهير تعرض لها سياسى مصرى فى حياته ،

فقد خرجت الصحف المعارضة يوم ٢٢ يونية ، وعلى صدرها وثيقة محررة لاتفاق على الاتعاب كان قد عقده النحاس باشا هو والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخرى بك في فبراير ١٩٢٧ ، بخصوص الدفاع عن الأمير سيف الدين ، ورفع الحجر عنه ، وكان تاريخ الاتفاق على الاتعاب في فبراير ١٩٢٧ ، أي قبل اثارته في الصحف بنحو خمسة عشر شهرا ، وفي وقت لم يكن متوقعا أن يتولى النحاس رئاسة الوزارة فيما بعد ، وكان الاتفاق يتضمن اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير وإعادة جميع أملاكه اليه ، اذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك في نزاهتها ، وتقدر بـ عدة ملايين من الجنيهات . (٥١)

وكان الأمير سيف الدين قد اعتدى على الملك فؤاد حينما كان لا يزال أميراً في ٧ مايو سنة ١٨٩٨ بأن أطلق عليه النار في الكلوب الحديوي . وقد حكم على الأمير بالسجن سبع سنوات ، ثم خففت الى خمس . وقد سعى بعض افراد الأسرة لدى الحديو عباس ولدى اللورد كرومر لاستبدال عقوبة أخرى بعقوبة السجن بناء على أن الأمير معتوه ، فانتهب أحد الأطباء لفحصه وقرر أنه مصاب بخلل في قواه العقلية ، فقرر الرأي على وضع الأمير سيف الدين في مصحة في إنجلترا بناء على أنه مختل الشعور ، وبالفعل أرسل الأمير الى إنجلترا ووضع في مصحة بقي فيها سبعة وعشرين عاما لم يتمتع فيها بالحياة ولا بشيء من أملاكه الواسعة وأطيانه الكثيرة وأمواله الوفيرة ، وظل كذلك الى أن هرب في خلال عام ١٩٢٧ ، حيث تم الاتفاق مع النحاس باشا وزميليه على اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجر عنه وإعادة جميع أملاكه اليه .

وبالرغم من أن النحاس تنازل عن توكيله في القضية بعد أن ولي رئاسة الوزارة ، فقد خرجت الصحف يوم ٢٢ يونية ١٩٢٨ - كما مر بنا - وعلى صدرها وثيقة محررة للاتفاق على الاتعاب الذي عقده النحاس باشا وزميليه ، ووصفت هذا الاتفاق بأنه مناف لشرف المهنة ، وانخرطت تقذف النحاس باشا بأقذع الاتهامات ، وكان مما قالته جريدة الأخبار بتاريخ ٢٣ يونية : ، الا انه لشرف النعال ، وانها لكرامة الأرواح ، وانها لأمانة المحتال ، وانها لصيانة دستور الدجال . . . الا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك أين استقالتك ؟ فيماذا تجيب أيها النتن القذر ؟ » (٥٢) أما جريدة الاتحاد فقد أخذت في عديدها الصادرين بتاريخ ٢٣ ، ٢٤ يونية تردد عبارات السرقة والنصب وغيرهما . وقد كتبت جريدة السياسة بتاريخ ٢٤ يونية تقول : « مصطفى النحاس

ووصفا واصف وجعفر فخرى ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأميرة أمه ، ويسعون كما يسعى أحط الأندال لابتزاز أموال هذا الأمير ابتزازا . وفى اليوم التالى ٢٥ يونية أقبل النحاس باشا . وهكذا دبر ونفذ أشد الانقلابات الدستورية إسفاقا ، وأفسدها أسلوبا .

وفى اليوم التالى لاقالة النحاس باشا ، استرد النفوذ الانجليزى قوته . فقد كان أول ما فعله اللورد لويد أن فرض على الملك فؤاد محمد محمود باشا بدلا من صدقى باشا . ويصف صدقى باشا ذلك فيقول . « كان المندوب السامى البريطانى فى ذلك الحين هو اللورد جورج لويد . وكان من الطبيعى أن يكون أميل الى شخص تربى فى انجلترا كمحمد محمود باشا ، بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الانجليزية الواحدة . وقد أدت المناورات العليا الى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة . وفى مساء ٢٦ يونية بينما كنت منتظرا فى بيتى الدعوة الى القصر ، خوطبت بالتليفون بالقرار الجديد » . (٥٣) وهذه الحقيقة التى رواها صدقى باشا أكدتها جريدة الديلى ميل المحافظة عندما طرد اللورد لويد من منصبه بعد ذلك ، فقد ذكرت أنه هو الذى اختار محمد محمود باشا لتسولى الوزارة . (٥٤) . ومن الواضح أن السبب الحقيقى وراء اختيار اللورد لويد لمحمد محمود باشا ، هو أن السماح لصدقى باشا بتولى الحكم ، كان يتضمن فى الواقع السماح للقصر بالحكم المباشر . اذ لم يكن صدقى باشا رئيس حزب ، كما انه لم يكن ينتمى لحزب الأحرار الدستوريين الا بالانتساب فقط . ولما كانت سياسة اللورد لويد هى عدم السماح بالأوتوقراطية أو الزغلولية - كما مر بنا ، فقد كان محمد محمود باشا هو أنسب رجل يتولى الحكم فى اطار السياسة الانجليزية السالف ذكرها ولكن صدقى باشا ازدرد اللطمة دون تضرر ، ورحب بمحمد محمود باشا وبتأليفه الوزارة محله ، مما كان محل دهشة الدكتور هيكل نفسه الذى سره . هذا التضامن الذى جمع « فريقى الحزب » - على حد قوله - (٥٥) وكان أول عمل للوزارة هو تأجيل البرلمان شهرا لتتيح لنفسها فرصة التفكير فى خططها للمستقبل على ضوء تجربة ١٩٢٥ . وفى تلك الأثناء أدلى النحاس باشا بحديث لمراسل « الديلى تليغراف » تحدثه هنا لأهميته ، قال :

« ان رجلا كمحمد محمود باشا لم يكن ليجرؤ على عمل كهذا دون ان يعتمد على مساعدة البريطانيين ، وتقاضيمهم على الأقل . وهذا على كل حال الاعتقاد السائد الذى قوله من الحقائق ذاتها . ان السياسة

البريطانية مسئولة رأسا عن هذا الاعتداء الصارخ على نظامنا الدستورى وعلى حريتنا . ولم يحدث فى تاريخ العالم المتمدين أن وزارة تتمتع بالثقة الاجماعية فى مجلس البرلمان تقال لأن الائتلاف حل . ومن الغريب أن الوزارة التى خلفتها تألفت من ممثل أقلية يبلغ عددها ثلاثين نائبا من مجموع ٢١٤ نائبا ، وأغفلت دعوى الائتلاف بكل جرأة ، وهذه الوزارة التى هى وليدة تفاضى بريطانيا ، هى التى أجلت البرلمان ، وهى التى تهدد بحله . فهل هذه السياسة لا ثقة بالشعب البريطانى والحكومة البريطانية ؟ . . هل من العدل أن تفقد مصر كل شئ لأنها رفضت الفتات الذى قدمته اليها بريطانيا فى شكل معاهدة تجعلها ذليلة خاضعة ؟ ان الاسباب الحقيقية لهذه الأزمة تعود الى موقف الوفد بازاء مشروع المعاهدة ومشروع قانون الاجتماعات ، وقد كنا نود أن ننمى سياسة ولاء وتفاهم بين البلدين ، ولكن موقف بريطانيا الحالى تجاه مصر وبرلمانها يجعل من المستحيل على أى زعيم موكل مسئول أن يسير على مثل هذه السياسة . (٥٦)

٢ - حكومة الأعيان

الصورة الاجتماعية للصراع السياسى :

لم تكن الصورة السياسية التى مرت بنا فى الفصل السابق ، للصراع الناشب بين الوفد من جانب ، وبين القصر والأحرار من جانب آخر ، الا انعكاسا فى الحقيقة لصورة أخرى من الصراع بين طبقتين على النفوذ : طبقة الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة ، التى تحدث باسمها أحمد لطفى السيد فى « الجريدة » فى أواخر العقد الأول وأوائل العقد الثانى من القرن العشرين ، وهى التى كانت ما تزال تعتقد أنها طبقه أصحاب المصالح الحقيقية التى يجب أن يستقر فى يدها الحكم لرعاية هذه المصالح . أما الطبقة الأخرى فهى البورجوازية المتوسطة والصغيرة التى نمت فى ظل ظروف ثورة ١٩١٩ ، وفى ظل النهضة الاقتصادية التى قامت فى أعقابها على يد طلعت حرب وبنك مصر ، وهى الطبقة التى كان قوامها التجار والتشباب المتعلم ومفكرو المدن وموظفو الحكومة وضيباط الجيش ، يؤيدهم الفلاحون والعمال بحكم مصلحتهم المرحلية فى تأييد الوفد ، الذى كان نضاله من أجل الاستقلال التام والتخلص من التحكم والاستغلال الأجنبى ، وإصراره على التمسك بحق الانتخاب المباشر ، يتلاقى مع أهداف هذه الطبقة الجماهيرية فى الاشتراك فى الحكم عن طريق الممثلين المنتخبين فى مجلس النواب .

ومع هذا فيجب أن نستدرك فنقول إن التحالف الذى تم بين الأعيان والقصر ، كان ضد طبيعة العلاقات بينهما . لأن تاريخ الأعيان ، أو الجناح الزراعى من البورجوازية الكبيرة ، يبين أنهم حملوا على عاتقهم عبء النضال ضد أوتوقراطية القصر فى مراحل ثلاث : المرحلة الأولى ، عندما كان حزب الأمة ينطق بلسانهم ، والمرحلة الثانية عندما كان الوفد مشكلا فى غالبية منهم ، والمرحلة الثالثة ، عندما كونوا حزب الأحرار الدستوريين لمواجهة تأمر القصر على الدستور

بيد أن الصلصة التي تلقاها الأحرار الدستوريون عقب الانتخابات الأولى ، والزعزعة التي وجدوا أنفسهم فيها ، وما لا ه من حوان على يد الحكومة الدستورية الأولى ، قد خلق صلة جديدة بين وبين القصر لم تكن موجودة من قبل ، هي صلة المصلحة المشتركة في انتزاع الحكم من الوفد . لقد كان العداء القديم بين أصحاب المصالح الحقيقية والقصير قائما على استئثار القصر بالسلطة ، وعلى مصلحة الأعيان في انتزاعها منه أو مشاركته فيها ، ولكن الشعب بعد قيام الدستور أصبح يحتل المركز الذي كان يحتله القصر ، ومن هنا تكونت المصلحة المشتركة بين القصر والأحرار الدستوريين ، وهذا سر التسميات التي أطلقها الأحرار الدستوريون في ذلك الحين عن « الدكتاتورية البرلمانية » ، التي حلت في نظرهم محل « أوتوقراطية القصر » ، وحديث عبد العزيز فهمي باشا بأن الدستور ثوب فضفاض لا يناسب الأمة . وقد كان ثمرة هذا كله التحالف الأول بين الأحرار الدستوريين والقصر عام ١٩٢٥

على أن التجربة لم تدم طويلا - كما مر بنا - فقد اكتشف الأحرار الدستوريون ، بعد إقالة رئيسهم عبد العزيز فهمي باشا ، أن الدكتاتورية البرلمانية « أخف وطأة وأقل أذى » من « أوتوقراطية القصر » ، فأنهوا تحالفهم مع القصر ، وعادوا إلى الالتقاء بالوفد في رحاب الدستور ، وخاضوا معه المعركة التي انتهت بمودة الحياة البرلمانية .

على أن وفاة سعد زغلول لم تلبث أن أوجعت ظروفها جديدة في الموقف . لقد كانت وفاة سعد زغلول خسارة للوفد بالغ الأحرار الدستوريون في تقديرها ، فقد اعتقدوا أنها سلبت الوفد قوامه وروحته الملهمة وحياته ، وبنوا هذا الاعتقاد على فهم خاطيء لطبيعة الشعب المصري ، فقد كانوا - كما هو واضح مذكور في كتبهم - يظنون أنه من عبدة الأشخاص لا الأفكار . وقد ظنوا أنه بموت سعد زغلول قد مات الوفد . ولكن سعد زغلول لم يكن إلا فكرة ممثلة في شخص ، فلما مات هذا الشخص انتقلت الفكرة إلى خليفة آخر ، لأن الأفكار لا تموت بموت أصحابها ، ولكن الأشخاص هم الذين يموتون إذا هجروا مبادئهم وأفكارهم . ولكن الأحرار الدستوريين لم يدركوا ذلك ، لقد كان سعد زغلول هو الشخص الوحيد الباقي من السيمة الذين كونوا نواة الوفد الأولى ، أما الستة الآخرون فهم رجال الأحرار الدستوريين أنفسهم ، ولهذا أكثروا من سؤال رجال الوفد في ذلك الحين بعد وفاة سعد زغلول : « أين كانوا يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٨ ؟ » (٥٧) ونسوا أنهم ماتوا عندما

انتقلت الفكرة التي قام عليها الوفد الى الرجال الذين تتابعوا على قيادته .

على كل حال ، لقد أبرزت رياضة النحاس للوفد طابعه اليورجوازي ، وقد رأى رجال الأحرار الدستوريين أن يبرزوا طابعهم الإقطاعي أيضا ، طابع الأعيان أصحاب البيوتات . وهذا هو سر النعرة الطبقية التي تبثت في الخطاب الذي ألقاه أحمد عبد الغفار باشا ، أحد كبار رجال الأحرار الدستوريين ، في الترحيب بمحمد محمود باشا بمناسبة زيارته للمنفية ، فقال فيه :

« اننا يا صاحب الدولة ، ويا أصحاب المال والسعادة والعزة ، نبتهج باستقبالكم ، ونرحب كل الترحيب بكم ، باعتباركم أعيان البلاد ، ووجوه ذوى الراى والكلمة فيها . واقلينا هذا والذين يرحبون بكم بنوع خاص ، يفهم حكومة الأعيان : يفهمها لأن أبائهم وأجدادهم من الأعيان كانوا يفهمون حكم هذه الطائفة على وجهه الصحيح ؛ على انه اذا كان معنى الحكم السيادة على الناس ، فان لهذه السيادة مقابلا هو أن تكون سيادة أبوة واصلاح ، وأن تكون لمصلحة الحكوميين لا لمصلحة الحاكمين . وطبيعى لهذا نرحب بكم أبلغ ترحيب ، لأنكم تمثلون فى حكومتكم ما نفهمه ، وما كان يفهمه آبائنا من معانى الحكم ، ولأنكم تقومون فى مناصبكم لمصلحة الأمة ، لا لمصالحكم الخاصة ، وتقومون فى هذه المناصب لتكونوا للأمة أبناء حريصين على خيرها ورفاهيتها كل الحرص . واننا يا صاحب الدولة ، اذ نؤيدكم بالصفة التي قدمت ، فاننا لا نقف تأييدنا لكم على تأييدنا طائفتنا ، طائفة الأعيان ، بل نؤيدكم لأن فى تأييدكم مصلحة من قبل كل شيء . فحكومة الأعيان فى كل أمة من الأمم هى الحكومة التي بدأت فى فجر نهضات الأمم باعزازها والاصلاح فيها . كان الأعيان فى انجلترا هم أول من رد لأهل انجلترا جميعا حرياتهم وحقوقهم . وكذلك كان الأعيان فى فرنسا . فلما استتب للناس أمنهم وتمت لهم حريتهم ، وتعلموا وادركوا معنى الحياة ومعنى الحكم فيها ، أصبحت للجماهير أن تكون ذات راى فى الحكم . ونحن هنا نجرى على سنن هذه الأمم ، فان الأعيان الذين يؤيدونكم ، الذين هم الأحرار الدستوريون ، هم الذين وضعوا للبلاد دستورها ، وهم الذين أرادوا أن يوطدوا قاعدة الحكم النيابى فيها . ولقد حدثت بعد ذلك ظروف لم يكن لنا فيها أيد ، أدت الى إيقاف الحياة النيابية ، على اننا منتحبون أشد الغبطة ، يا دولة الرئيس ، اذ نسببكم فى كل طرف تؤكدون أنكم

عاملون لاعادة الحياة النيابية على صورة أحسن تمثيلا للأمة وأكثر تحقيقا لمصالحها ومطالبها .. ولهذه التأكيدات التي نؤمن جميعا بإخلاصها ،
مرانا نؤيدك بكل حولنا وبما أوتيناه من جاه وقوة » • (٥٨)



في الوقت الذي قامت فيه حكومة محمد محمود باشا في الحكم ، كان الوفد قد بسط نظامه على الحياة القومية فعم جميع فروعها : فكانت لجان الوفد تعمل بهمة في كل مدينة وفي كل قرية ، وكانت نقابات المحامين في القاهرة والمدن الكبرى تتحول الى هيئات سياسية ، وامتلات المدارس بلجان الطلبة الوفديين دائبة على احداث الاضطراب والشغب ، وقد بذلت محاولات كثيرة لانشاء لجان وفدية بين العمال في القاهرة والاسكندرية ، وكان جانب كبير من الصحف المصرية وفديا ، وكان الوفد يعلن أن الجيش بأسره وفدي ، وأن هذه الحقيقة ستبدو قريبا للعيان • (٥٩)
ولهذا فعندما أرادت حكومة محمد محمود باشا أن تضرب الوفد ، قامت بضربه في الهيئات والطبقات التي تؤيده • فقد أصدرت أوامرها الى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة ، ثم وسعت سلطات المديرين والمحافظين وحكمدارى البوليس ، وأبلغوا أنهم غير مسئولين عن أعمالهم الا امام الحكومة • وحيل بين الطلبة والسياسة • أما المحامون فقد أصدرت الحكومة قانونا جديدا لتأديبهم • (٦٠) ولضرب مفكرى المدن والصحافة • أعادت الحكومة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى سنة ١٨٨١ ، الذى يجيز تعطيل الصحف والقامعا اداريا • وألغيت رخص مائة صحيفه وأنذرت عدة صحف من صحف المعارضة ، فعطلت جريدة البلاغ ومجلة روز اليوسف أربعة أشهر ، وجريدة وادى النيل تعطيلًا نهائيا ، وأنذرت جريدة الأهرام وجريدة لا باترى الفرنسية وجريدة كوكب الشرق ، ثم عطلت نهائيا كوكب الشرق والوطن والأفكار وروز اليوسف • ثم صدر قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بتشديد أحكام قانون الاجتماعات (بطل الأزمة المشهورة) بما لم يكن يعلم به الانجليز أنفسهم ، وذلك تضييقا لحق الاجتماع • واستخدمت أساليب الضرب والحبس والايذاء في قمع حركات المقاومة • (٦١) ولم يتورع رجال البوليس عن ضرب جماعة من النواب من الهيئة الوفدية البرلمانية كانت في طريقها الى القصر للاحتجاج على وقف الحياة النيابية ، وقد تفكك الدكتور هيكمل بهذا الحادث ، فذكر أن البوليس ضرب هؤلاء النواب عندما لم يعتصموا لأمره لهم بالتفرق ، وأنه ضرب أيضا النظارة الذين ذهبوا « ليمتعوا أعينهم » بهذا المشهد • (٦٢)

ثم قامت حكومة محمد محمود باشا بحركة متواضعة لضم الفلاحين والعمال الى صفها وفصلهم تضاليا عن الوفد ، فقد أعلن محمد محمود باشا في اوائل عهد وزارته أن الوزارة تفكر جديا في مشروع هام يقضى بتوزيع الجزء الأكبر من اراضي الدومين على صغار الفلاحين بائتمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الأجل • (٦٣) كما أعلن في زيارته لمدينة طنطا أن حكومته ستشرع في حماية صحة سكان القرى بردم البرك والمستنقعات ، وتعميم المياه الصالحة للشرب في القرى ، وانشاء المستشفيات القروية التي ستوزع على الوجهين البحرى والقبلى بالتساوى • ووصف الفلاحين بأنهم « سواد الأمة الذين على سواعدهم القوة تركز قوة البلاد » • ثم أعلن عن عزم الحكومة على إقامة منازل صحية للعمال بأجور زهيدة في أحياء القاهرة • (٦٤) بل لقد بلغ اهتمام محمد محمود باشا أشده باجتهاد تأييد العمال عندما قام داود بك واثنين بتأليف اتحاد للعمال في ابريل ١٩٣٠ ، وهو الاتحاد الذى كان على صلة بحزب الأحرار الدستوريين (٦٥) •

تعطيل الحياة النيابية :

كان النظام البرلمانى دون ريب ألد أعداء الأحرار الدستوريين ، بعد أن فشلوا فى تولى مقاليد الحكم فى داخل الإطار الدستورى • وقد بدأت الحكومة عهدها - كما مر بنا - بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، حتى تتيح لنفسها فرصة التفكير فى خطتها للمستقبل • ويفهم مما كتبه الدكتور هيكل أن فكرة إعادة تجربة صدقى باشا فى عام ١٩٢٥ قد عرضت للبحث ، ولكنها استبعدت لسببين : الأول : أن تلك التجربة لم يصادفها التوفيق ، فبعد أن خيل لصدقى باشا أنه حصل على الكثرة فى المجلس النيابى ، تبين فى انتخابات الرئاسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة • ثانيا ، انه لم يكن من طبيعة محمد محمود باشا - كما يقول الدكتور هيكل - أن يتخذ من الأساليب فى الانتخابات ما اتخذه صدقى باشا • ومن ثم انتهى رأى الى تعليق الحياة النيابية « ثلاث سنوات قابلة للتجديد » ، أى الى أجل غير مسمى • وقد وصف الدكتور هيكل هذه الخطة الدكتاتورية بأنها تشتمل على « صراحة محدودة » ، لأن الوزارة « لا تدعى أنها صاحبة الكثرة فى الانتخابات ، وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيهما مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكما سليما ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن تسيّر فى شئون الحكم سيرة عبد واصلاح » • (٦٦)

وقد طرحت الحكومة على الرأي العام ثلاث حجج أو ذرائع لتعطيل الحياة النيابية ، كلها قابلة للجدل - فقد زعمت - كما جاء في مذكرة حل مجلس النواب والشيوخ - أن هذه الحياة النيابية قد أصبحت أداة لطفيان فئة قليلة هيأت لها المصادفة المحضة في هذا العهد الأخير مكان الزعامة من الأكثرية (يقصد النحاس باشا وأعضاء الوفد) وإنما لذلك أصبحت عاجزة عن تحقيق أخص ما يرجى فيها من انفاذ الإصلاحات المختلفة في المرافق العامة للبلاد . (٦٧) أما الذريعة الثانية فهي تدخل النواب في أعمال السلطة التنفيذية . فقد ذكرت أن النواب كان لا هم لهم غير مضايقة الوزراء والتدخل في كل عمل من الأعمال ، حتى ولو كان ذلك العمل في دور التنفيذ ، والتوسط لدى الوزراء وموسمهم ، معرقلين بذلك سير الإدارة . (٦٨) وكانت الذريعة الثالثة هي فساد الحياة النيابية ، فقد ذكر محمد محمود باشا لمنسوب جريدة « الشيكافو تريون » أن من أسباب تعطيل الحياة النيابية « أن زعماء البرلمان الأخير كانوا يتاجرون بمناصبهم العالية ، وأن الجرائم التي ظهرت لا تستحق الذكر بالنسبة الى الجرائم التي ارتكبتها جماعات كانت تلوح بأعلام الوطنية لتملأ جيوبها بالمال » . (٦٩) وكان محمد محمود باشا يقصد بهذا القول مؤامرة سيف الدين ، فكان هذه المؤامرة قد قصد بتدبيرها أن تبرر أمام الرأي العام الأجنبي ، والانجليزى بصفة خاصة ، الاجراءات الا دستورية التي كانت حكومة محمد محمود باشا تنوى اتخاذها عقب تأليفها لتعطيل الحياة النيابية ، هذا الى جانب تبرير اقالة النحاس باشا . وقد نجحت هذه المؤامرة فعلا في اقناع الرأي العام الانجليزى بوجاهة الاجراءات التي اتخذتها الملك فؤاد لاقالة النحاس باشا ، فقد ذكرت « التايمز » انه « من الطبيعي أن يكون جلالة الملك حريصا على سمعة الحكومة المصرية » ، وان اقالة جلالة الملك لرئيس وزرائه وعمل دستوري ، نعم انه « عمل خارق للعادة » ، ولكن تبرره الظروف التي مارس فيها جلالة الملك سلطته . (٧٠)

على كل حال فقد كانت هذه هي أهم الحجج التي ساقها الأحرار الدستوريون لتبرير تعطيل الحياة النيابية . وقد رد الأستاذ محمد توفيق دياب على هذه الحجج ردا قاطعا في أعقاب صدور الأمر الملكي بتعطيل الحياة النيابية (وكان الأستاذ دياب حتى ذلك الحين محررا في جريدة « السياسة » ومن الموالين للأحرار) ، قال :

« ان هي الا خمس سنين منذ ولد ذلك الطفل المقلب المسكين

(الدستور) ، بل خمس سنين الا شهرا . على أن البرلمان لم يعقد في خلالها سوى خمسة عشر شهرا ، وسائر المدة مضى بين عطلة صيف وتمطيل شاذ ، وكانت مدة الائتلاف في الوزارة والمجلسين حوالي سبعة شهور . من هذا ينتج أن الكثرة البرلمانية : أي النواب السعديين ، لم ينفردوا بالحكم الا حوالي ثمانية أشهر . فهل يزعم زاعم ، وهل تزعم الوزارة أن ثمانية أشهر تتولى فيها الكثرة الحكم كافية - ولو كان حكمها سلسلة متصلة من السيئات - أقول أهذه المدة كافية لانتزاع الرحمة بالمستور من قلوبكم الى حد أن تعطلوه زمانا أقله ثلاث مسنوات ؟ .. لماذا لم تتركوا الحكم لأعضاء الكثرة البرلمانية أيها السادة المصلحون ، حتى يتبين للناس خطوهم ان كانوا يخطئون ... وموضح الفساد في أعمالهم ان كانوا يفسدون ؟ فإذا تبينت الأمة ذلك منهم في مدى عام أو عامين أو خمسة أعوام ، وهيتكم أنتم وشيعتكم نقتها ، وأعادتكم الى البرلمان يوما من الأيام كثره حاكمة ، لا قلة محكومة .. ابتهوا الوزارة التاريخية المصلحة الكبرى . لو أن كل الأمم العريفة في الحياة الدستورية ينتزع منها دستورها وحياتها النيابية ثلاث سنين على الأقل كلما أساعت الكثرة ثمانية أشهر أو كلما ظن بها سوء طائفة من الناس قليلة أو كثيرة ، لما بقي الى اليوم في العالم المتحضر دستور قائم أو حياة نيابية محترمة .. لقد فعلتموها أمس ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ ، ولم يفعل مثلها زيور ، وإنما فعل مثلها الانجليز بمجلس نوابنا القديم على أثر الثورة العرابية منذ حوالي نصف قرن من الزمان . وعزيز على مصر أن تظن في حياتها النيابية مرتين : احدهما بيد المحتلين منذ عشرات السنين ، والأخرى بيد وزيرنا وكيسل الأحرار الدستوريين ، وفيلسوفنا شيخ الديوقراطيين ، . (٧١) يقصد أحمد لطفى السيد بك .

هذا ما كتبه توفيق دياب في الرد على تمطيل الدستور . وما يستحق الملاحظة بشأن الفريضة الثانية ، وهي الخاصة بتدخل النواب في أعمال السلطة التنفيذية أن السبب في هذه الصيحة هو أن بيروقراطى الحكومة الجبرية الذين كانوا يخدمون بها من قبل مجيء الحكم البرلماني ، قد أزعجهم ، وهم الذين كانوا سادة في عهد الحكم الأوتوقراطى ، هذا التدخل الجديد فى شئونهم من جانب نواب الشعب ، فأظهروا الاستياء لهذا الخطر على اختصاصاتهم ، وبنت حكومة محمد محمود باشا على ذلك حقها فى تمطيل الحياة النيابية . وقد أشار الى هذه الحقيقة النائب الوفدى عبد الرحمن عزام فى حديث له مع جريدة المائشستر جارديان فى أوائل أكتوبر ١٩٢٨ (٧٢) .

أما النزيمة الثالثة لتعطيل الحياة البرلمانية ، الخاصة باتجار زعماء البرلمان بمناصيهم ، فقد سقطت سقوطا بينا عندما أصدر مجلس قاديوب **المحامين في ٧ فبراير ١٩٣٩** حكمه ببرائة النحاس باشا ووصفا واصف وجعفر فخري بك مما حاول القصر والأحرار الدستوريون الصاقه بهم من نهم استغلال النفوذ السياسي وغيرها مما يمس شرف مهنتهم ، وزاد فوصف عملهم بأنه «عمل محمود لا يفهم كيف يكون محل مؤاخذه ؟» (٧٣) وبناء على هذا طالب الوفد محمد محمود باشا بالاستقالة على الفور ، لأن وزارته إنما قامت على إثر ضجة الوثائق السياسية وما تبعها من تجريع سمعة النحاس باشا . وقد أعلن النحاس باشا ذلك في خطبة له في وفود التهنئة التي وفدت بمناسبة هذا الحكم ، فقال : « زعموا أن الحياة النيابية كانت حياة افساد وشرور وغايات شخصية » كذبوا ، وكذبهم القضاء ، إذ أظهر نزاهة الحياة النيابية التي هي ثمرة من ثمار جهاد الأمة ، ثم طلب النحاس من المجتمعين أن يلتمسوا إعادة الحياة النيابية بناء على هذا من جلالة الملك » (٧٤)

وهكذا ازدادت المقاومة عنفا عقب صدور حكم البراءة ، فقد أحدث الشيوخ والنواب حركة في دوائرهم كان من أثرها تأليف وفود وكتابة عرائض تحملها هذه الوفود الى قصر عابدين تطالب بعودة الحياة النيابية ، ولما توالى هذه الوفود وكثر تواردها ، أغرت الحكومة بها البوليس ، فكان يحول بينها وبين الوصول الى القصر على النحو الذي مر بنا . وقد اعترف الدكتور هيكل بأن « الحكومة كانت تأخذ المعارضة بشدة تزيد أحيانا على ما يقتضيه الموقف » (٧٥) ولم تلبث الحكومة أن استصدرت في يوم ٣٠ مارس مرسوماً بتشديد أحكام قانون الاجتماعات ، وبفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من يحرض على كراهية نظام الحكم القائم . ولما كان قد سبق هذين المرسومين - كما ذكرنا - إعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في ١٨٨١ الذي يجيز تعطيل الصحف والفاها اداريا ، فإن البلاد بذلك تكون قد أصبحت أشبه بسجن كبير .

كان رد الفعل المباشر لمنع الاجتماعات العامة وتكليم الصحف واضطهاد الحريات ، هو انتشار الاجتماعات السرية وطبع المنشورات الثورية واداعتها . وقد ضبقت النيابة العمومية في القاهرة وفي الأقاليم كثيرا من هذه المنشورات الثورية التي كان يحملها رسل الوفد لتوزيعها . كما لجأ الوفد الى **وسيلة بوجوازية** للنضال ، وهي محاولة تنظيم مقاطعة البضائع الانجليزية وتوزيع المنشورات على الناس بهذا المعنى . (٧٦) وكان مما دفع

الوفد الى هذه الخطوة ما كان يؤمن به من مسئولية السلطات الانجليزية عن الانقلاب وعن بقاء محمد محمود باشا في الحكم . على أن ايمانه بتأثير الانجليز في استناد هذا الحكم ، قد دفعه من جانب آخر الى ايفاد سفارة له الى لندن تتولى الدعاية ضد الحكم القائم وانارة الرأي العام البريطاني بحقائق ما يجرى في مصر . وكان يتولى هذه السفارة مكرم عبيد ويعاونه فيها الدكتور حامد محمود والاستاذ عبد الرحمن عزام . وقد كان لهذه السفارة اثر لا ينكر في مجرى الحوادث التالية سواء بالنسبة للقضية الدستورية أو القضية الوطنية .

الدعاية الوفدية في إنجلترا :

بدأ الوفد في تنفيذ خطة الدعاية في لندن بعد تعطيل الدستور بأسبوعين تقريبا . واختار لهذه المهمة مكرم عبيد الذى تولى نفس المهمة في أثناء مفاوضات عدلى - كيرزن . وقد تجدد لسفر مكرم عبيد يوم ٤ أغسطس ولكنه لم يصل الى إنجلترا الا بعد أن مر ببرلين ليكسب لصف الحياة النيابية في مصر قرارا من مؤتمر الاتحاد البرلماني الذى عقد هناك في خلال شهر أغسطس . وكانت مصر قد قررت الاشتراك في هذا المؤتمر قبل وقوع الانقلاب ، ولكن المؤتمر افتتح والدستور المصرى معطل . فقرر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ الممثل حضوره بالرغم من ذلك والدفاع عن حق الأمة في الدستور . وقد ألقى مكرم عبيد في المؤتمر خطبة طويلة ضمنها اقتراحا ليوافق عليه المؤتمر يقضى « باستنكار الدكتاتورية التى تخمىها الحروب البريطانية في مصر » . وقد صدر قرار اجماعى بوجوب المناقشة في هذا الاقتراح ، ثم قرر المؤتمر « استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى الى الفناء أو ايقاف النظام البرلماني ، وأن كل تعديل للنظام البرلماني لا يمكن قبوله الا اذا كان جاريا طبقا للقواعد التى يقرها نفس دستور البلاد » (٧٧) . وكانت قيمة هذا القرار من الناحية الدعائية كبيرة ، لأنه كان ادانة عالمية للانقلاب ، وتشهيرا بأوتوقراطية القصر في مصر ، حقيقة لم يأخذ المؤتمر بالاقتراح المصرى الذى ندد « بالحرب البريطانية » ، ولكن التشهير ببريطانيا قد وقع فعلا في مجال من أوسع المجالات العالمية .

على كل حال فقد وصل مكرم عبيد الى إنجلترا ليقود حملة دعائية نشطة استهدفت أولا - الدفاع عن الحياة النيابية ، وتنفيذ المجمع التى ساقها محمد محمود باشا لتعطيلها . ثانيا - التشهير والتنديد بحكومة

محمد محمود باشا أمام الرأي العام البريطاني • ثالثا - اقناع هذا الرأي العام البريطاني بمسئولية حكومته عن قيام الحكم الأتوقراطي في مصر • رابعا - ازالة أى شك تبادر الى الأذهان في تطرق الضعف الى الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، واقناع الرأي العام البريطاني بأن تجاهل الوفد سوف يزيد حل المسألة المصرية صعوبة - خامسا - قطع الطريق على محمد محمود باشا حتى لا يتمكن من إبرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصرى • وسنرى أن الوفد قد حقق هذه الأغراض جميعها •

ولقد كانت الوسائل التى اتبعها مكرم عبيد فى لندن ، تندرج من الكتابة فى الصحف ، الىلقاء الحطب فى الاجتماعات التى تمقد لهذا الغرض ، الى الاتصال بأعضاء مجلس العموم لالقاء الأسئلة فى المجلس التى تخرج الحكومة بشأن الحكم الأتوقراطي فى مصر ومساندته ، وأخيرا القيام بالمظاهرات المنظمة فى لندن • وهى كلها وسائل لم يكن من بينها الاتصال المباشر بالحكومة البريطانية ، ولكنها كانت تستهدف تحريك الرأي العام البريطانى للضغط على حكومته لتتدخل عن الحكم القائم فى مصر • وقد اتهمت حكومة محمد محمود باشا الوفد بأنه يعمل هذا إنما يدعو بريطانيا للتدخل فى الشؤون المصرية الداخلية ، ولكن مكرم عبيد نفى عن مهمته هذه التهمة ، وفى خطابه أمام المؤتمر المصرى فى لندن قال : « نحن لا نطلب التدخل البريطانى فى شؤون داخلية ، بل على العكس نطلب ألا تتدخل بريطانيا لتسند نظام الحكم الحاضر » • (٧٨)

وقد دافع مكرم عبيد عن الحياة البرلمانية التى عطلها محمد محمود باشا ، فى الصحف البريطانية ، دفاعا قويا ، فقد ذكر فى مقال نشرته له جريدة « الدليل هيرالد » فى أوائل أكتوبر أن هذا الحكم البرلمانى الذى تعطل : « هو الذى أوجد التعليم الإيجابى للبنين والبنات ، وهو الذى وضع قانون تنظيم الجامعة والتعليم الفنى ، وهو الذى أنشأ التعاون الزراعى ، وأصلح الشئون المالية ونظام السكك الحديدية ، وقام بطائفة من الإصلاحات الأخرى المفيدة • ثم رسم صورة كئيبة لحكم محمد محمود باشا فبين أن الحريات الدستورية قد انتزعت ، وأن الحكومة قامت بتفتيش المنازل ، وتمطيل الصحف ، ومنع الاجتماعات العامة ، وحتى الاجتماعات المحصوية أيضا ، والتجسس البوليسى ، والافساد المتسع النطاق بالمال المخصص للمصروفات السرية ، وألقى بمسئولية هذه الإجراءات كلها على عاتق الحكومة البريطانية ، فقال : « ان الشعب المصرى يعتقد أن جانباً كبيراً من تبعه هذه الأمور كلها تقع على عاتق إنجلترا ،

لأن الوزارة المصرية لا تجرؤ على أحداث انقلاب كهذا لو لم تكن مرتكبة على تأييد القوات البريطانية . وكل انسان في مصر يعرف ذلك ، وبعد ان قال ان تعطيل الحكم الدستوري مخالف للعادات والتقاليد البريطانية ، ومشئ جدا لسمة بريطانيا في الشرق بصفتها أمة دستورية ، عرج على الوفد فأكد أن هدمه مستحيل ، وما دام الأمر كذلك ، « فما الفائدة التي تجنيها بريطانيا من سياسة لا تؤدي إلا الى الضغينة والبغضاء وتزيد حل المسألة المصرية صعوبة ؟ » (٧٩)

وكان من أبرع ما اتبعه مكرم عبيد في لندن اتصالاته بأعضاء البرلمان البريطاني ، وخصوصا أعضاء حزب العمال المستقل ، وذلك لتوجيه الأسئلة في المجلس والقاء بعض الخطب عن المسألة المصرية . وكان من ثمره هذا الاتصال أن عقد فرع حزب العمال المستقل بلندن اجتماعا في قاعة الديلي هيرالد الكبرى ، ألقى فيها مكرم عبيد خطابا دافعا عن مصر . وقد تلت هذه الحفلة مناقشة في مجلس العموم حول المسألة المصرية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ أقيمت فيها أسئلة محرجة اشترك في توجيهها المستر كنويرثي والمستر بونسونبي : فقد طلب الأول من وزارة الخارجية أن تعترف بتحملها بعض المسئولية عن الموقف الخاص الذي تقفه تجاه مصر ، لأن البلاد تحكم بدون دستور ، وبدون برلمان . وسأل متى يحين الوقت للحكومة البريطانية لتنصح بانهاء هذه الحالة ؟ فرد عليه المستر لوكر لاميسون بقوله ان سياسة بريطانيا هي عدم التدخل في الشؤون المصرية الحالية . فسأل الكوماندنر كنويرثي : « اذن كيف حدث أننا أرسلنا بوارج حربية الى مصر ثلاث مرات ، لما أردنا الاعتراض على سن تشريعات معينة ؟ ، وكيف يمكن أن يجعل البرلمان كله الآن دون نصيحة منا ؟ » فرد المستر لاميسون قائلا انه في تلك المرات الثلاث تعرضت مصالح الأجانب للخطر . فتسائل المستر كنويرثي عما اذا لم تكن مصالح الأجانب معرضة للخطر في تلك اللحظة في غياب الدستور ؟ فتعجب المستر لاميسون قائلا : « ان أمن الأجانب ليس محل مناقشة في هذه النقطة » . (٨٠)

على أن المسألة لم تقف عند هذا الحد بين أعضاء البرلمان البريطاني . فقد تالفت لجنة من بعض الأعضاء المنتهين لجميع الأحزاب للعناية بالمسألة المصرية ودراسة الشؤون المصرية ، وانتخب لرياستها اللورد بنتنك Bentinck وكان وكيلها المستر بونسونبي الذي كان وكيلا مساعدا لوزارة الخارجية ، كما تولى الكومندنر كنويرثي السكرتارية . (٨١) ونستطيع ان ندرك قيمة الدعاية التي شنها الوفد في لندن في تعيين مركزه في

مصر وفي الاثارة ضد حكم محمود باشا من العبارات التي كانت تجري على ألسنة النواب البريطانيين ضد الحكم القائم ، ففي احدي المناسبات خطب الكومندر كنويرثي فيبين أنه يوجد فرق بين الدكتاتورية التي في ايطاليا وروسيا واسبانيا وبين الدكتاتورية التي في مصر ، وهذا الفرق هو « أنا مسئولون عن الدكتاتورية التي في مصر ، لأنها لا تعتمد الا على قوتنا » . (٨٢) وقد كان هذا ردا على ما كان يتفاخر به محمد محمود باشا في ذلك الحين من أنه سيكون حاكما دكتاتوريا، حتى أخذ المراسلون الأجانب يطلقون عليه وصف « الدكتاتور الجديد » ، وراح أنصاره يصغونه بأنه « صاحب اليد الحديدية » . (٨٣) فقد بينت عبارة الكومندر كنويرثي السالفة الذكر أن « اليد الحديدية » ليست في الحقيقة سوى « قفازا حديديا » في يد بريطانيا .

على كل حال فلم يقصر الوفد نشاطه على القاء الخطب في لندن وكتابة المقالات والاتصال بأعضاء البرلمان ، بل دبر المظاهرات أيضا - كما مر بنا - ففي أثناء زيارة الملك فؤاد ومحمد محمود باشا لـلندن دبر اجتماعا عقد من مندوبي عشرين جمعية مصرية في بريطانيا والبلاد الأوروبية وتقرر فيه رفع عريضة الى الملك يطلب إعادة الحياة النيابية وتعيد المساواة التي تقوم بها حكومة محمد محمود باشا . وقد خرج المؤتمرون ، وعددهم سبعة وثمانون ، وركبوا اثنتي وثلاثين سيارة سارت بهم في شوارع لندن الرئيسية في شكل مظاهرة الى دائرة المفوضية المصرية ، وكانوا يحملون سبعة وخمسين علما مصرية وست عشرة لوحة كتبت على كل منها : « مصر تحتج على تعطيل البرلمان » ، « الصداقة بين مصر وفرنجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع مصر » ، « وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب » . ثم قدم مندوبا جمعيتي لندن وباريس العريضة الى رجال المفوضية لرفعها الى الملك . (٨٤)

٣ - مفاوضات محمد محمود - هندرسون

طرد اللورد لويد من منصبه

أخذت الظروف الداخلية في ذلك الحين في إنجلترا تتطور لصالح مصر . فقد جرت الانتخابات العامة في أواخر مايو ١٩٢٩ ، وأسفرت عن حصول العمال على الأغلبية ، فاستقالت وزارة المحافظين التي كان يرأسها المستر بلدوين ، وألف المستر مكدونالد ، زعيم حزب العمال ، الوزارة في أوائل يونية من تلك السنة . وقد قدر لهذا التغيير في الوزارة الانجليزية أن يؤثر على القضية الدستورية في مصر وعلى القضية الوطنية بما لم يدر بخلد محمد محمود باشا أو الملك فؤاد حينما عملوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

فلم تكن حكومة العمال تتولى الحكم ، حتى قامت فجأة باقصاء اللورد لويد عن منصبه . وقد كشفت المناقشات التي دارت في مجلس العموم بسبب هذه المسألة ، عن الأسباب التي دعت المستر هندرسون إلى اتخاذ خطواته الجريئة الحكيمة ، وهي أسباب تدل على اتجاه جديد نحو معالجة المسألة المصرية يختلف عن الاتجاه الذي كان مسيطرا منذ مقتل السردار ، وهو الاتجاه الذي كان يعمل على تضييق الخناق على مصر، والتشبيث بالوضع الذي أنشأه تصريح ٢٨ فبراير بعد التعديلات التي أعقبت مقتل السردار ، ومحاولة صوغ التحفظات الأربعة في شكل معاهدة توافق عليها مصر ، كما جرى في مفاوضات ثروت - تشمبرلن وفي أزمة قانون الاجتماعات . فقد بين المستر هندرسون في بيان ألقاه في مجلس العموم في تبرير اقصاء اللورد لويد عن منصبه ، أن فحوصه للمكاتبات التي تبودلت بين سلفه وبين اللورد لويد قد أظهر له بوضوح أن الموقف الذي اتخذه اللورد لويد في مصر كان بعيدا عن العطف على سياسة المستر تشمبرلن في الاقلال من التدخل في الشؤون المصرية الخالصة إلى أقصى حد ، وفي تفسير تصريح ٢٨ فبراير تفسيراً سخياً . وذكر أنه لما كانت سياسته لن تقل بالتأكيد

عن سياسة سلفه في تحررها ، وكان نجاحها يعتمد على مدى التهميم والعطف الذي سوف تقابل به من المندوب السامي البريطاني في مصر ، فقد أرسل الى اللورد لويد برقية في يولييه ١٩٢٩ أفرغها في قالب يفهم اللورد لويد منه أنه دعوة له للاستقالة (٨٥)

وفي الحق أن المستر تشمبرلن كان قد ضاق فعلا ذرعا بسياسة اللورد لويد في مصر من قبل سقوط وزارة المحافظين ، وخصوصا بسبب تشدده في مسألة رغبة كانت قد أبدتها الحكومة المصرية في أبريل ١٩٢٩ في سن ضرائب ورسوم على الحفر والبلديات والبتترول والدمغة ، وفرضها على الأجانب أسوة بالمصريين . وكان المستر تشمبرلن يميل الى التساهل في هذه المسألة ، ولكنه لما كتب الى اللورد لويد يعلن موافقته على ماقلعته الحكومة المصرية من مقترحات ، وينبئه الى أن التدخل في شئون مصر الداخلية يجب أن يقصر على المسائل الكبرى فقط ، رد اللورد لويد بأن « منح مصر أي تساهل جدي ، حتى ولو كانت طلباتها في ذاتها معقولة ، ينطوي على خطر كبير ، ما لم يكن التساهل جزءا من تسوية عامة تعترف فيها مصر بمطالبنا الأساسية » ، وذكر أن انجلترا قد تساهلت مع مصر حتى ذلك الحين « الى درجة يستحيل معها وجود مجال لتساهل جديد يحمل مصر على أن تقبل الحد الأدنى لطلباتنا وتمكننا من أن نصفي تحفظات ١٩٢٢ » . عند ذلك ضاق السير أوستن تشمبرلن بمسئوليته السامي وضاق به رجال وزارة الخارجية ، الذين ألحوا على السير تشمبرلن في ألا يجدد تعيينه بعد انقضاء سنواته الخمس ، وكان الوزير يأمل أن ينقله من مصر الى إفريقية الشرقية التي كانت أوضاعها السياسية تتلامح مع مواهبه . (٨٦)

وبإصاء اللورد لويد عن منصبه على هذا النحو ، ينتهي دوره التاريخي في حياة مصر ، وكانت نهاية يستحقها عن جدارة ، لأن عقليته الاستعمارية المتطرفة ، لم تستطع أن تنير له الطريق في مصر بدرجة يدرك منها اختلاف وضعها السياسي عن وضع إحدى مستعمرات التاج . وفي هذا المعنى قالت المانشستر جارديان انه كان أولى باللورد لويد أن يكون حاكما لاحدى مستعمرات التاج ، ولا يكون مندوبا في بلاد منحلها استقلالها مع بعض الشروط . (٨٧) ولقد كان سقوط اللورد لويد البداية الطبيعية لسقوط حكم محمد محمود باشا . وقد صرح بذلك المستر هندرسون للنحاس باشا في أثناء مفاوضاته معه سنة ١٩٣٠ ،

فقد ذكر انه مهد الطريق للنجاح المنشود للاتفاق مع مصر بإجراءات جريئة وحكيمة ، فأقال اللورد لويد وعادت الحياة النيابية الى مصر . (٨٨)

فما هو تأثير الدعاية التي أطلقتها الوفد في سماء العاصمة الانجليزية وخصوصا في أوساط حزب العمال بالذات في خلال الشهور السبعة السابقة ، في سياسة المستر هندرسون الجديدة ؟ لا شك أنه من الظلم أن نسلب هذه الدعاية أى تأثير لها في الخطوة التي اتخذتها حكومة العمال حيال مصر . خاصة اذا أدركنا أن ماتحقق هو ما كانت تستهدفه هذه الدعاية وما كانت تحشد له من الأحاديث والخطب والاتصالات بل واصدتر الصحف في العاصمة الانجليزية . وليس معنى هذا يقال أن هذه الدعاية كانت العامل الحاسم في الأمر ، فهناك الظروف الخارجية التي لعبت أكبر دور ، وهناك اتجاهات حزب العمال الأكثر تحررا من اتجاهات حزب المحافظين في حل المشاكل السياسية ، وهي الاتجاهات التي جعلت المستر مكدونالد يتقدم في حينها المقترحات التي أسفرت عنها مفاوضات ثروت - تشمبرلن ، ويصفها بأنها « لم تحتو على عناصر اتفاق تجعل علاقتنا مع مصر حسنة موقفة قائمة على التعاون » . (٨٩)

سياسة محمد محمود باشا في معالجة القضية المصرية :

لم تمتد أهداف محمد محمود باشا ، منذ اعتقاله الحسك في صيف عام ١٩٢٨ الى اجراء تسوية عامة مع إنجلترا للمسألة المصرية ، على خلاف ما كان يصبو الى تحقيقه زعماء مصر السياسسيون منذ انتعاش الحركة الوطنية في عام ١٩١٨ . ولعل من الأمور الممتعة تتبع سيااسة محمد محمود باشا ازاء القضية المصرية منذ اعتقاله الحكم حتى اجراء مفاوضاته مع المستر هندرسون بعد عام كامل ، فقد ظهر من أحاديث محمد محمود باشا الأولى أنه قرر عدم استئناف المفاوضات مع بريطانيا الا .بعد أن تعود (السكينة والثقة الى البلاد « كل العود » ويستقر النظام في داخل البلاد ، وينعقد البرلمان المصرى ليصادق على الاتفاق . (٩٠) ولما كان محمد محمود باشا قد قدر لعودة الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، فكانه كان ينوى بذلك تأجيل اجراء التسوية العامة مع بريطانيا الى ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وفي نوفمبر من نفس العام رسم محمد محمود باشا ، في حفل اقيم له بالزقازيق ، « أقوم طريق وأخصره لاستقلال البلاد » فذكر أن

الاستقلال يتحقق « بأن يقوم كل فرد بما عليه من واجب مدفوعا بحبه لبلاده ، ووطنيته الصادقة : فيقوم الزارع بما عليه من واجب في زراعته ، والتاجر في متجره ، والصانع في مصنعه ، والموظف في عمله ، والطالب في الاقبال على دروسه - فاذا تم لكل فرد أن يعنى بعمله عناية صادقة ، فهناك العظمة ، وهناك الاستقلال الصحيح » . ولم ينس أن ينمى على خصومه السياسيين أنهم يميون عليه « هذا الطريق القويم المختصر للاستقلال » ، والتمس لهم العذر في ذلك ، « لأنهم يرون أن سبيل الاستقلال لا يكون الا باثارة الفتن والمشاغبات وارسال المظاهرات واغواء التلاميذ الوادعين وصرفهم عن دروسهم ، وما الى ذلك من عبث وافساد يسيئان الى سمعة البلاد ويسدان عليها طريق الاستقلال » . (٩١)

ومن هذا يفهم أن محمد محمود باشا كان عازفا عن مواجهة قضية الاستقلال في الشهور الأولى من حكمه ، حتى لا يكون في تسويتها نهاية لتجربته قبل أوانها . ولهذا فقد اتبع في حل المسألة المصرية خطة جديدة تقوم على « تجزئة المسائل المصرية » ، وتسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجهما الإصلاحي ، ثم العمل من جانب آخر في حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسرته مصر في أمر السودان ، وعلى المشاركة الجديدة في الحياة الدولية . (٩٢) وبناء على هذه السياسة قام محمد محمود باشا بتسوية مسألة مياه النيل بين إنجلترا ومصر (٩٣ مكرر) كما حاول تعديل نظام الامتيازات من حيث نظام المحاكم المختلطة ، ومن حيث فرض ضرائب بعينها على الأجانب . وهذه الخطة ، كما هو واضح ، لا تتطلب انقضاء البرلمان المصري للموافقة عليها ، وكففسن في الوقت نفسه لمحمد محمود باشا البقاء في الحكم ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وهو بيت التصيد . ولم يخف ذلك محمد محمود باشا ، فقد ذكر في حديثه عن المفاوضات التي أجراها ، أن سياسة اقتصراره على بعض المسائل دون تسوية المسألة المصرية برمتها إنما تعود الى أنها « كانت تتصل في أسبابها ومقدماتها بالسياسة التي انتهجتها الوزارة منذ عام ، وكان لي بحق أن أعتقد أن تلك السياسة ، بما نشرته في صفوف السكان من الاطمئنان والسكينة ، واعادته للحكومة من أسباب الثقة والهبة ، وما كشفت عنه من آفاق جديدة في تطور مصر ورفيها ، توجب على أن أعمل في رفق وأناة على مواصلة السير فيها لأبلغ بها غايتها وأصل بها الى أقصى مداها وأبعد نتائجها » . (٩٤)

وهكذا فعندما غادر محمد محمود باشا مصر الى لندن في صيف عام ١٩٢٩ لحضور الحفلة التي رسمتها جامعة اكسفورد لتقليده لقب دكتور في القانون ، لم يكن في نيته بحث المسألة المصرية برمتها ، بل كل ما كان يزعم التكلم فيه هو ثلاث مسائل : الامتيازات ، ودخول مصر في عصبة الأمم ، والسودان . (٩٤) على أن هذه الحطة لم تلبث أن انقلبت رأسا على عقب بعد وصوله الى لندن ، فقد كانت الدعاية هناك على أشدها من جانب مكرم عبيد ضد حكومته ، وكانت الوزارة العمالية الجديدة من جانب آخر راغبة في تسوية المسألة المصرية برمتها ، وقد مهد المنستر هندرسن السبيل الى ذلك باقضاء اللورد لويد من منصبه ، ولهذا فلم يكن يجتمع محمد محمود باشا بالمسؤولين الانجليز ليتحدث في النقاط التي أزعج التكلم فيها ، حتى « شعر بأن الخطوات التي يتقدمها ، دون الجهد الذي يبذله والغاية التي يترسمها والنجاح الذي يطمح فيه » . ولم يلبث أن سئل : « عما اذا كان يشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها ؟ » . (٩٥)

ولندع الدكتور هيكل ، الذي كان اذ ذاك في لندن ، يصور لنا هذه الواقعة ويبين أثرها في نفس محمد محمود باشا . فهو يقول : « اني لأتحدث الى محمد محمود باشا يوما ، اذ قال ان لديه سرا يريد أن يفشي به الى لأشير عليه بالرأى فيه . ثم ذكر لي أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته في المسائل الملقة بين مصر وانجلترا ، علها تستطيع أن تنتهي الى اتفاق معه . وأضاف انه يخشى أن تنتهي هذه المحادثات الى استقالة وزارته ، والى رجوع البلاد الى عهد الفوضى الذي انقذها منه » . وقد علق الدكتور هيكل على هذا الكلام بقوله : « واذا كانت مفاوضات ثروت - تشمبرلن في سنة ١٩٢٧ هي آخر ما انتهى اليه وضع الأمور بين مصر وانجلترا ، واذا كنت أشعر بأن الحكومة العمالية قد تخطر خطوة جديدة لمصلحة مصر . . فقد أجبت محمد باشا : « ان هذا العرض من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن رفضه بحال ايا كانت النتائج التي تترتب عليه ، فهذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما استصحي على غيرك علاجه ، فان أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبذل الحكومة الانجليزية ملك مصر انهم يريدون المفاوضة ، فاذا طلب اليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيسا للوزارة . هذا الى جانب أنك اذا نجحت في تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرا لك لا ينساه منصف . فان أنت قطعت المفاوضة واضطرت للاستقالة كان ذلك عملا وطنيا يحفظه لك التاريخ » . (٩٦)

وهكذا فلم يكن في مكتة محمد محمود باشا أن يرفض طلب
المفاوضة ويبقى رئيسا للوزراء ، كما لم يكن ليستحق أيضا أن يفاوض
ويظل ، بعد الاتفاق ، رئيسا للوزراء . ومعنى هـ أن مصر ووزارته
تحدد في نفس اللحظة التي طلبت فيها وزارة الخارجية البريطانية منه
التفاوض على المسألة المصرية برمتها .

على أن الوفد في ذلك الحين لم يفهم هذا . فقد أزعجته لدرجة كبيرة
فكرة تفاوض الحكومة العمالية مع محمد محمود باشا وحاربها حربا
شديدة . فاجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية في يوم ٢٣ يونية لتلفت
نظر الحكومة البريطانية الى « تجرد محمد محمود باشا من أى صفة تخوله
حق المفاوضة عن مصر » ، وأرسلت تلغرافات بذلك الى رئيس مجلس
النواب البريطاني والمستر مكدونالد والمستر آرثر هندرسون . وفي
الوقت نفسه كان مكرم عبيد في إنجلترا يحتج بشدة على صفحات الجرائد
البريطانية باسم الأمة المصرية على تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة
لا تمثل الأمة المصرية ، ويؤكد أن مثل تلك التسوية سوف يرفضها
أى برلمان في مصر . وسرعان ما دبر اجتماع المؤتمر المصرى للجمعيات
الأوروبية ، الذى قام بالمظاهرة السالفة الذكر ، وكان من بين اللوحات
الست عشرة التى حملها المتظاهرون لوحة كتب عليها : « الصداقة بين
مصر وإنجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع برلمان مصر » ، وأخرى تعلن أن
« وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب المصرى - كما مر بنا - (٩٧)
ولم يطمئن مكرم عبيد ، ومن خلفه الوفد ، إلا عندما زار مكرم عبيد المسر
هندرسون يسأله عن اشاعة إبرام المصاهرة مع محمد محمود باشا
فكذبها . (٩٨)

كانت هذه هى الظروف التى تفاوض فى ظلها محمد محمود باشا ،
وهى فيما يختص بالوقف الداخلى تشبه الظروف التى سادت مصر أثناء
مفاوضات عدلى - كيرزن ، وبالتالي فقد كان من المعقول أن تنتهى بنفس
الفشل ، خاصة وأن هذه المفاوضات الأخيرة لم يتوفر لها من كثرة
المفاوضين المصريين ومن كفايتهم ما توفر للمفاوضات الأولى التى تولى
زمامها ثلاثة من أنياب السياسة المصرية هم : عدلى باشا ورشدى باشا
وصدقى باشا . ولهذا فإن التقدم الذى إحزته المطالب المصرية نتيجة
المفاوضات التى جرت بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، يجب
أن تنسب لأسباب أخرى أخطر من بذل محمد محمود باشا أقصى جهده
- كما يقول الأستاذ شفيق غربال - ومما لا شك فيه أن أحد هذه

الأسباب هو رغبة الحكومة العمالية المخلصة في تسوية المسألة المصرية التي عجز عن حلها المحافظون ، وقد كانت المشكلة المصرية يحق - كما يقول أحمد شفيق - من أهم المشاكل التي كان كل حزب في بريطانيا يضعها في رأس برنامجه الانتخابي ويعرض على الشعب والبرلمان في سبيل حلها الوسائل التي يراها مؤدية الى تحقيق مصالح بلاده وارضاه المصريين . (٩٩) ولقد رأينا كيف دللت الحكومة العمالية على رغبتها المخلصة في حل القضية المصرية باقصاء اللورد لويد . أما السبب الثاني فهو الظروف الدولية السائدة في ذلك الوقت بعد توقيع ميثاق السلام المعروف باسم « ميثاق كيلوج » . فان هذا الميثاق الذي أبعد فكرة الحرب بتعهد موقعيه بأن يسورا مشكلات علاقاتهم بالوسائل السلمية ، كان يتيح للحكومة الجديدة فرصة الدفاع أمام البرلمان الانجليزى عن أى تساهل تقدمه لمصر بخصوص النصوص العسكرية ، وهذا سبب معقول جدا ، لأن عكسه ، وهو توتر الظروف الدولية في عام ١٩٣٦ ، قد اتخذته الحكومة البريطانية اذ ذاك سببا في تشديد النصوص العسكرية في المعاهدة التي أبرمت ، كما سنرى .

هذان هما أهم الأسباب للتقدم الذى اعترى بعض المطالب الوطنى نتيجة للمفاوضات التي جرت في صيف عام ١٩٢٩ بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، وخصوصا فيما يختص بالقوات البريطانية في مصر . فلقد كان الأساس الذى قام عليه جوهر المشروع البريطانى يقوم على انسحاب هذه القوات الى منطقة القناة . وهو أساس كان مقبولا يومئذ في رأى الأحزاب المصرية - كما يقول الدكتور هيكل - (١٠٠) فقد تحطمت مفاوضات عدلى - كيرزن على صخرة الاحتلال ، عندما تمسك الانجليز بأن تبقى القوات البريطانية منتشرة في المدن وغير المدن من بلاد البولة . وكذلك كان الشأن في مفاوضات ثروت - تشمبرلن . وكان السياسسيون المصريون ، منذ تشكيل الوفد المصرى في عام ١٩١٨ ، يرون أن تجلو القوات البريطانية الى منطقة قناة السويس ، ما دام الدفاع عن القناة هو الحجة التي يتذرع بها البريطانيون لبقاء قوة مهمة في مصر . وهكذا انتهت ، بقبول الانجليز انسحاب قواتهم الى منطقة القناة ، الفكرة القديمة التي تمسكت بها بريطانيا ، بأن اراضى مصر كلها حلقة في سلسلة المواصلات البريطانية الى الهند والشرق الأقصى .

على انه مع ذلك يلاحظ فيما يختص بهذه المسألة ، ان المادة الخاصة بها قد أقرت المبادئ الآتية : فقد جمعت القناة كأنها مخصصة فقط لأن

تكون طريقا أساسيا للامبراطورية البريطانية وحدها ، وتناست أنها طريق دولى عالمى باقرار الدول العظمى وفقا لمعاهدة ١٨٨٨ ، كما عدت الأماكن التى تستقر فيها القوات البريطانية من غير تحديد ، وجعلت عدد القوات البريطانية التى ستربط فى تلك الجهة غير معين وتركت تقديره للانجليز ، وقد عينت الموقع العام الذى ستربط القوات المسلحة فيه بأنه شرقى خط طول ٣٢° شرقا ، وهذا الخط يدخل فيه من شرقه بلاد تتبع مديرتى الدقهلية والشرقية ، ويمتد فيقرب الى ما يقابل المعادى ، وهذه الجهة وما يليها من الشرق والغرب تابع جميعه الى مديرية الجيزة من جهة الزمام والادارة (١٠١) .

كانت النقطتان الأخريان اللتان أحرزتا تقدما واضحا من الطالب الوطنية هما : اعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها « هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم » (١٠٢) . وتسليمها بأن مسألة حماية الأقليات ، **المشار إليها فى تصريح ٢٨ فبراير** ، « ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها » (١٠٣) . وقد حدث تقدم آخر بخصوص الجيش المصرى ، فنص على إنهاء الترتيبات التى يمتصها يباشر المفتش العام البريطانى ومن معه اختصاصات معينة ، وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن تتعهد مصر بمشورة « هيئة عسكرية بريطانية » . وبخصوص السودان نصت المادة الثالثة عشرة من المقترحات على أنه « مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقات المشار إليها » . وقد أعلنت الحكومة البريطانية استعدادها - اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى سادت المفاوضات - لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » (١٠٤) . وفيما عدا هذه النقاط الهامة فقد تشابهت نصوص المقترحات فى جوهرها مع نصوص مشروع ثروت باشا .

عاد محمد محمود باشا الى مصر بعد أن أرسل رسالة للمستتر آرثر هندرسون بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٢٩ ذكر فيها انه يدرك أن هذه المقترحات تمثل أقصى حد يمكن للمستتر هندرسون أن يتصوره على حكومته بقوله ، ويبدى استعداده من جهته لأن يعرضها على الشعب والبرلمان المصري ، واتقا تمام الثقة بأن قبولها هو في مصلحة بلاده (١٠٥) .

ولقد كان تقدير محمد محمود باشا لموقف الوفد من المقترحات يقوم على احتمالين لا ثالث لهما : الأول ، أن يرفض الوفد المقترحات ، كما رفض مشروع ثروت - تشمبرلن . وكان من المتوقع حينئذ أن تتوتر العلاقات بين الوفد والحكومة العمالية ، وتستمر التجربة اللا دستورية الى مداها ، أما الاحتمال الثاني فهو أن يوافق على المقترحات ، ولم يكن هذا بعيدا المنال ؛ فالمقترحات كانت تتضمن مكاسب حقيقية للقضية المصرية ، وكان المستر هندرسون قد أعلن انها تمثل أقصى ما يمكن له أن يوصي بحكومته بقوله . فاذا حدث هذا ، ألا يكون محمد محمود باشا قد أحرز فخرا لا ينساه منصف - كما قال له الدكتور هيكل ؟ - والا يكون قد نجح فيما لم ينجح فيه الوفد ، وعندئذ الا يحق له أن يطمع في الفوز في الانتخابات ، وأن يفوز بثقة النواب في البرلمان الذي ستعرض عليه المقترحات للتصديق عليها ؟

هذه النتائج لهذين الاحتمالين كانت هي نفسها الأسباب التي دفعت الوفد الى انتهاز خطة أخرى بعيدة عن ذلك كل البعد . فقد رفض، بلسان صحفه ولسان رئيسه ، أن يدل برأيه في المقترحات « الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا ، لأن مناقشة هذه الاقتراحات في ظل الدكتاتورية تضليل ونقمة وفتنة ، وفي ظل الدستور نور ورحمة وعصمة » . وقد أكد أنه « لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة ما دامت هذه الوزارة قائمة ، فيجب أن تزول اذن ، وتفسح الطريق لازادة الأمة الحقيقية » . وقد دعم هذه النظرية بأنه « لا معنى لتقرير مصير الأمة وهي مقهورة في الداخل مهددة حقوقها وحريةتها (١٠٦) » . وقد أدركت جريدة السياسة على الفور سر هذا الموقف من جانب الوفد فكتبت تقول : « هم ان قالوا ان هذه القواعد وديثة ، أفلت الحكم وخسروا عطف العمال ، فهم يعلمون أن العمال لا يستطيعون أن يبدلوا أكثر مما بدّلوا ، وهم مستعدون لقبول هذا البديل بشرط أن يكون الحكم اليهم وأن يكونوا هم الذين يمشون المعاهدة لا محمد محمود باشا . واذا فلا بد لهم من معذرة يتقدمون بها الى أصدقائهم العمال

من هذا الموقف المريب ، وهذه المعذرة هي أنهم لا يريدون أن يتكلموا قبل أن تزول الدكتاتورية وتعود الحياة النيابية السليمة » (١٠٧) .

أحس محمد محمود باشا بأن الموقف يفلت من يده ، وأخذ شبح الهزيمة في الانتخابات يلوح أمام ناظره ، فبدأ يغير خطته ، وراح يلوح بفصل الزيتون ، ويدعو إلى الائتلاف وتضام الصفوف حول المشروع « حتى تعود وحدة الأمة رائعة كما تجلت أول مرة » (١٠٨) . ولكن الوفد رفض هذه الدعوة في جفاء شديد ، ففي الخطاب الذي ألقاه النحاس باشا في يوم ذكرى سعد ، وقف يقول : « يتفنى محمد محمود باشا اليوم بمبارات النضاfer والتلويح بفصل الزيتون لاعادة الائتلاف ٠٠ فيا لها من دعوة جريئة يوجهها إلى الأمة وأظفاره لا تزال ناشبة في عنفها ويده لا تزال تقطر من دماء حرياتنا » (١٠٩) . وكتبت البلاغ تفسر هذا الدافع على الدعوة إلى الائتلاف بأنه الحرص على الحسك والتشبيث بأهداف الوزارة ، وتتهم محمد محمود باشا بأنه يأمل من وراء دعوته أن يتفق المؤتلفون على تشكيل الوزارة الجديدة برياسته ، مع احتفاظ رئيس الأغلبية برئاسة مجلس النواب ، كما كان الشأن في عهد سعد (١١٠) . وهكذا أصبح سقوط محمد محمود باشا أمرا محتوما .

وفي الحق أن محمد محمود باشا لم يكن ليستطيع أن يحمده في المعركة طويلا . فلم تكن قوة مناصرة له يستطيع الاعتماد عليها في مداومة التحدي ، فالشعب تواق إلى الخلاص من حكمه ، والإنجليز قد أوضحوا له في مناسبات عدة أصرارهم على أن يكون الاتفاق مع حكومة نياية ، وكانت ذروة أصرارهم على هذا عندما صاغوا المشروع على أنه مقترحات بعد أن كان قد صيغ من قبل على أنه مشروع معاهدة ، فقد ألفوا ديباجته التي تذكر المفاوضات عن الدولتين ، كما ألفوا فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه . وقد صرح الدكتور دلتن وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلماني ، كما صرح المستر هندرسون لكرم عبيد في لندن وفي الدوائر الرسمية ، بأن هذه المقترحات التي انتهت إليها محادثات محمد محمود - هندرسون ، إنما قصد بها أن تعرض على الشعب المصري لتكون أساسا لمعاهدة تقعد بين الدولتين، وتتولاها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد ، ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه . وقد فهم من هذا التصريح أن وزارة محمد محمود باشا قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة تجري الانتخابات تمهيدا لعودة الوفد إلى الحكم (١١١) .

أما عن الملك فؤاد فلم تكن العلاقة بينه وبين رئيس وزرائه في ذلك الحين على ما يرام . ولم تكن كذلك من قبل . ففي خلال السنة التي تولت فيها الوزارة « اللادستورية » الحكم ، كان محمد محمود باشا يعاني من ميول الملك فؤاد الأتوقراطية ، ويذكر اللورد لويد أن الملك فؤاد كان يعمل على الاستغناء في أقرب فرصة عن حلفائه الأحرار الدستوريين ونقل ميزان القوى الى أولئك الذين لم يكونوا يخفون إيمانهم بالحكومة الأتوقراطية ، ومنهم على ما هو باشا وزير المالية الذي كان يشترك أراه عدد آخر من أعضاء الوزارة (١١٢) . ولم تلبث أن سادت العلاقات بين الملك فؤاد ورئيس وزرائه في أوروبا عندما اتجهت تية الملك في ذلك الوقت الى تعديل الدستور ، وكان ذلك بعد أن أنهى اليه محمد محمود باشا بمحادثات مع المستر هندرسون . فقد اتفق رأى محمد محمود باشا مع الدكتور هيكل على أن كل تعديل في ذلك الظرف لن يفسر الا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة في الدستور ومن شأنه أن يجس على مشروع المعاهدة . وقد أعقب ذلك جفاء بين الملك فؤاد ومحمد محمود باشا اتخذ له بعض المظاهر التي يرويها الدكتور هيكل في مذكراته وهي التي جعلته يوقن بانهم « ذاهبون الى مصر في جو ملبد بالغيوم » (١١٣) .

وهكذا كانت الحوادث ، منذ عودة محمد محمود باشا الى مصر ، تدل كل يوم على حرج مركز وزارته ، بازاء السياسة الانجليزية وبازاء صاحب العرش وبازاء الوفد ، وبلغ من ضعف هذه الوزارة انها كانت لا تستطيع شيئا حيال تشديد الوفد هجماته عليها . حتى خرجت صحيفة « البلاغ » الوفدية وعلى صدرها عنوان ضخم يقول : « استقالة » ، فالأ تكن فاقالة » ، ومحمد محمود باشا صاحب اليد الحديدية لا يقوى على شيء أمام هذا الهجوم . وأحس الأحرار الدستوريون أخيرا بأن « كرامتهم أصبحت في كفة الميزان » ، فقدم محمد محمود باشا استقالته يوم ٢ أكتوبر ١٩٢٩ (١١٤) ، وقبلها الملك في اليوم نفسه ، وعهد الى عدلي باشا في اليوم التالي بتأليف الوزارة الجديدة لاجراء الانتخابات واعادة الحياة النيابية .

ولقد كان تأليف هذه الوزارة تحقيقا لاقتراح أدلى به النحاس باشا لمكاتب التأييم أشار فيه بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخاب طبقا لقانون الانتخاب القائم ، كخطوة أولى لاعادة الحياة الدستورية (١١٥) . ويبدو أنه اشترط هذه الخطوة في المقابلة التي جرت بينه وبين السير برسي لورين قبل استقالة محمد محمود باشا ، فبعد هذه المقابلة بأيام

قدم محمود باشا استقالته ، وتألّفت وزارة عدلى باشا . ولم تخف جريدة
البلاغ الصلة بين هذه المقابلة وبين التغيير الوزارى الذى تم ، فقد كتبت
فى يوم ١٤ أكتوبر ١٩٢٩ تقول ان كثيرا من التردد (فى موقف الانجليز)
لوحظ قبل ان تسقط الدكتاتورية ، « على ان هذا التردد زال دفعة
واحدة بعد ان قابل النحاس باشا السير برسى لورين وسمح أقواله ،
بحيث لم تمض بعد ذلك أيام تعد على الأصابع ، حتى سقطت الدكتاتورية
وفتحت الطريق واسعة لعودة الحياة النيابية » (١١٦) . وقد أيد النحاس
باشا تدخل السير لورين فى إسقاط وزارة محمد محمود باشا ، ففي
حديث له فى الأهرام فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ قال : « اننى أعلم ان فخامة
السير برسى لورين كان له شخصيا نصيب مهم فى تمهيد السبيل لهذا
الجو الذى تسوده المودة ، والذي هو شرط جوهرى لعقد معاهدة صداقة
ومحالف » . وهكذا انتهت المحنة الدستورية التى كاز، قد قدر لاستمرارها
ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال ، فلم
يستمر لأكثر من خمسة عشر شهرا تقريبا .

(٣) مفاوضات النحاس - هندرسون

اصدااء مقترحات محمد محمود - هندرسون فى الرأى العام المصرى
والبريطانى :

ينبغى قبل تناول موضوع المفاوضات بين النحاس باشا والحكومة البريطانية عام ١٩٣٠ ، توضيح أمرين على جانب كبير من الأهمية : الأمر الأول ، الصدى الذى كان للمقترحات التى أسفرت عنها محادثات محمد محمود - هندرسون فى الرأى العام المصرى ، وهذا أمر ضرورى لأنه يلقى ضوءاً قويا ، ليس فقط على مشروع ١٩٣٠ ، بل وأيضاً على معاهدة ١٩٣٦ . أما الأمر الثانى الذى ينبغى توضيحه ، فهو موقف الرأى العام الانجليزى من المقترحات ، وخصوصاً موقف حزب المحافظين ، لأن هذا سوف يؤثر بشكل فعال على نتيجة مفاوضات ١٩٣٠ وعلى تقدمها بوجه عام ، وسوف يفيد أيضاً فى تفهم موقف المفاوض الانجليزى فى مفاوضات ١٩٣٦ .

وفىما يتصل بالأمر الاول ، وهو سدى المقترحات فى الرأى العام المصرى ، فمن أهم ما يلاحظ هنا هو أن المقترحات قد لقيت قبولا حسنا بصفة عامة من جميع الأحزاب والهيئات المصرية ذات الرأى فى البلاد ، وإن اختلف هذا القبول بين التأييد المطلق والتأييد المقرون بتحفظ ، والامتناع عن مهاجمة المقترحات ، والموقف الأخير هو موقف الوفد . أما التأييد المطلق ، فقد رفع لواءه حزب الأحرار الدستوريين بطبيعة الحال ، وروجت له جريدة السياسة ، وقد أصدر حزب الاتحاد بياناً فى ١٠ سبتمبر بالموافقة على الاتفاق وقبوله ، وبأنه أساس صالح لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى (١١٧) . وقد شارك هذين الحزبين فى قبول المقترحات غالبية المستقلين فى الرأى الذين لا ينضوون تحت لواء حزب معين ، حتى لقد تألفت جماعة من هؤلاء أسمت نفسها « جماعة الشباب

الحزب أنصار المعاهدة » (١١٨) . وقد أسندت رئاسة هذه اللجنة الى حافظ محمود ، وكان فيها أحمد حسين ، وهي الجماعة التي تطورت فيما بعد مسقوط حكم محمد محمود باشا الى جماعة مصر الفتاة . ولقد كان عدلى باشا نفسه - رئيس الوزارة المحايدة - من أنصار التأييد المطلق للمعاهدة ، فقد كان يراها « مقبولة بتمامها وحيوية بالنسبة لمستقبل البلاد » . وقد رسم صورة بليغة للأسباب التي تدفعه لهذا التأييد ، فقال ان مصر لم تتقدم في العشر سنوات السابقة تقدما يذكر ، مع أنها في أشد الحاجة الى التقدم من الوجهة الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والعلمية . وذكر أن التغييرات الوزارية والقلقل السياسية كانت تقضى دائما على تلك المسائل الحيوية وعلى الجهود التي كانت تبذل في سبيلها ، « وما قد سنحت لنا الفرصة الآن للخروج من حالة لا تطاق » (١١٩) . وقد دعا الخديو السابق عباس حلمي الثاني مصر ، في حديث له نشرته جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ٣١ أغسطس ، للاستفادة من الظروف الملائمة السانحة لها للاتفاق مع بريطانيا ، وذكر أنه بالرغم من أن المشروع في نظره لا يحقق جميع آماني مصر المشروعة ، إلا أنه يولد ، بلا جدال ، استقلال مصر الدائم . وكانت وجهة نظره أن أي نظام دستوري ، أو أي انتظام في سير الأمور في مصر ، لا يمكن أن يستقر أو تتحل في الروح الديمقراطية المعترف بها في هذا العصر بأنها خير طرائق الحكم ، مادامت العلاقات بين مصر وانجلترا غير مستندة الى تسوية عادلة (١٢٠) .

كان الفريق الثاني الذي أظهر تأييده للمقترحات بتحفظ هو الفريق الذي ينطق بلسانه الحزب الوطني والأمير عمر طوسون . أما الحزب الوطني فقد صرح رئيسه حافظ رمضان من باريس لمراسل الأهرام الخاص بأنه « مع حرصه على مبادئه ، يعترف بأن مشروع المعاهدة يفضل المشروعات التي تقدمته . وفي حالة موافقة مصر على المعاهدة كما يتوقع ، يرى ارسال جنود مصرية الى قناة السويس لتخفيف الشرط العسكري ، ولتتفق ذلك مع معاهدة ١٨٨٨ التي وكلت الى مصر حراسة القناة ، وليكون في الوقت نفسه مطابقة لروح معاهدة الصداقة والتحالف . ويرى وضع برنامج وطني من الآن لانشاء أسطول جوي وبحري وتنظيم الجيش المصري لكي نتحمل مصر ما عليها من التبعات في المستقبل . وهو مع وضع هذا البرنامج وارسال جنود مصرية الى قناة السويس لا يعارض المعاهدة مؤملا أن يحقق آمانيه مستقبلا (١٢١) » .

اما الأمير عمر طوسون فقد وصف مشروع المعاهدة اجمالا بأنه «حسن في جملته» وأنه أفضل مشروع قدمته إنجلترا لمصر الى الآن ٠٠ ولا يستعنى الا أن اشكر محمد محمود باشا ، بل وأعنته على حظه الحسن» . ولكن الأمير لم يلبث عند التفصيل أن قسم المشروع الى قسمين : قسم خاص بمصر والثاني خاص بالسودان ، وذكر أن القسم الخاص بمصر «مقبول بعد أن تفصل بعض نقطه الغامضة وتحدد تحديدا دقيقا» حتى تكون بآمن من التأويل الذي هو عادة في مصلحة القوى ، وذكر أن هذه هي وظيفة البرلمان الذي سيعرض عليه المشروع ، « فيضع له من الحفظات ما يجعله أقرب الى مصلحة مصر ، مثل قصر موعنتنا لانجلترا على أن تكون داخل حدود بلادنا ، وتقدير قيمة الثكنات التي تلزمهم للمحافظة على قناة السويس بمبلغ معين من المال ، الى غير ذلك مما يجعلنا بمنجاة من تحمل ما لا طاقة لنا بتحملة ويدنيننا مسافة أخرى من الاستقلال الصحيح في شئوننا الداخلية والخارجية » . ثم تناول الأمير طوسون القسم الخاص بالسودان فقال إن هذا المشروع « هو المشروع الفذ الذي تناول مسائله دون المشاريع السابقة التي أراجأت مسألة السودان الى اتفاق آخر ، فيما عدا ضمان إنجلترا لنصيب مصر فيه من الماء » . لكنه مع ذلك لم يخط بنا نحو حقوقنا الا خطوة قصيرة جدا ، فاجعنا فيه الى اتفاقية ١٨٩٩ وهي اتفاقية سبق أن أثبتت بطلانها ٠٠ ومع ذلك ، ومع أننا لا نعترف بهذه الاتفاقية المجحفة بحقنا الشرعي في السودان ، فإن هذا المشروع لم نلنا ما نرعى وما يستفاد من نصوصها التي قالت انجلترا ، ولا زالت تقول انها تحترمها ، وقالت وزارة المال أخيرا انها متمسكة بها واتفاقية القنال .

وان كل مطلع على المادة ١٣ من مشروع الاتفاق الأخير ، ليدعش أعظم الدعش مما جاء بعد ذلك تفسيرا لرجوع الحالة في السودان الى اتفاقية ١٨٩٩ ، وجوابا على خطاب رئيس الوزراء بشأن رجوع الجيش الى السودان بناء على هذه الاتفاقية: ألا وهو قول وزير الخارجية الانجليزية: « اذا نفذت المعاهدة بالروح الدوية التي تفاوضنا بها في المقترحات ٠٠ فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان ، في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » . إن ارتكاننا على روح المطف ، وعد رجوع الجيش المصري الى السودان اقتراحا يفحص بهذا الروح ، ثم مسح هذا الجيش وتفسيره بأورطة مصرية ، وتقييد عودتها الى السودان بالوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة — تلك أمور تندرنا من الآن بأن الانجليز ليسوا خالصي النية حتى في اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة في نظرنا ، والتي لا تزال

انجلترا تدعى أنها تحترمها ، وتقيم الدليل على التمسك بها بإبداءها في سجلات جمعية عصبة الأمم » . وقد حتم الأمير عمر طوسون حديثه بقوله : « اننى لا أرى أننا نخسر كثيرا اذا ضحينا بشئ من حقوق مصر ، في مقابل حصولنا على حقوقنا في السودان » . ولكن يظهر لى أن الانجليز يريدون منا أن نضحى بالسودان في سبيل مصر ، وهم يعرفون أننا اذا رصينا ذلك وجاز علينا ، فقد ضحينا بالاثنتين معا من حيث لا ندري . لأن السودان من مصر روحها ، وهى بدونه جثة هامدة (١٢٢) .

هذا الحديث للأمير عمر طوسون عن التضحية بشئ من حقوق مصر في مقابل الحصول على حقوقها في السودان ، يسوقنا الى الخوض في نقطة دقيقة يمكن ملاحظتها في حركة الكفاح الوطنى في تلك الفترة . ذلك أن هذا الحديث المذكور يعتبر دنا على الاتجاه الذى لوحظ في مفاوضات ثروت - تشمبرلن ، ومفاوضات محمد محمود - هندرسون ، نحو التساهل في مسألة السودان لحساب حل المسألة المصرية ، فإن هذا الاتجاه كان يرى أن تحصل مصر على استقلالها أولا ، ثم بعد ذلك تحصل على حقوقها في السودان ، وهو الاتجاه الذى ساد مفاوضات الوفد الأولى . ولقد لاحظنا أن ثروت باشا في مفاوضاته مع السير أوستن تشمبرلن أراح جانباً مسألة السودان ، حتى لا تقف عقبة في سبيل حل مسألة استقلال مصر ، كما أن محمد محمود باشا اكتفى بحل مشكلة السودان حلا شكليا في مقابل حصول مصر على المكاسب التى وردت في المقترحات . وبين هذين الرأيين كان على الوفد أن يقرر موقفه هو الآخر . وسنرى أن رغبته في الجمع بين حصول مصر على استقلالها وحصولها على حقوقها في السودان في الوقت نفسه كانت الصخرة التى تحطمت عليها مفاوضاته مع حكومة العمال .

لعل عند هذه النقطة ان منتقل الى الجانب البريطانى لنرى موقفه من المقترحات . ذلك أن رأى العام البريطانى كان في ذلك الحين يتعرض لدعاية قوية من حزب المحافظين ضد المقترحات البريطانية (١٢٣) . وذلك بقصد إسقاط هذه المقترحات ، أو إرغام حكومة العمال على تفسيرها تفسيراً لا يتفق مع الروح التى أملتها . فقد حرص المستر تشرشل على ألا يترك فرصة تمر دون أن ينتهزها للتنديد بالمغامرة المقترحة ، وليبين ما تجنيه ليس فقط على مركز بريطانيا الممتاز في مصر ، بل وعلى مصالح الأجانب المقيمين فيها وحقوقهم أيضا (١٢٤) . ولم يكد البرلمان الاتجلىزى بفتح أبوابه في أوائل نوفمبر ، حتى انهالت الأسئلة على الحكومة من جانب

المحافظين انهيلا ، فلم يكن يمضى اسبوع من غير أن ترى حكومة العمال نفسها أمام استفسارات عن المعاهدة تضطر حيالها اما الى المراوغة ، أو الى تاويل المشروع تاويلا يرمى الانجليز ويفضّب المصريين (١٢٥) وفي يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ ألقى المستر تشرشل خطبة عنيفة صرح فيها بأن رحيل القوات البريطانية عن القاهرة سيكون حادثا خطيرا سوف يؤنّ صداه في جميع أرجاء آسيا . ثم ندد بحكومة العمال التي نجحت في شهور قليلة في اهلاك كل عناصر الأحرار الدستوريين في مصر وهي التي اعتمد عليها تقرير لجنة ملنر بصفة خاصة ، ولم تواجه غير ألد أعداء بريطانيا . وقرر أن الحكومة العمالية قد تدخلت في شئون مصر خلافا لكل تصريحاتها ، عندما ألحّت في أن تجري الانتخابات في مصر للبرلمان على قاعدة الاقتراع العام . ثم هاجمها للطريقة التي أقالت بها اللورد لويد قائلا ان هذه الطريقة هي التي أثارت المذابح في فلسطين مباشرة ، اذ اعتبرها الثوار دليلا على ضعف الحكومة البريطانية ، فظنوا الفرصة ملائمة للثورة (١٢٦) .

على أن هذا الموقف العدائي المتطرف للمقترحات لم يلتزمه « الأحرار » البريطانيون الذين رأوا - كما جرى على لسان قادتهم - أن فكرة الاستقلال كانت هي الفكرة السائدة في تصريح ٢٨ فبراير ، وأنه من الضروري أن تعتبر مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ويكون هذا المبدأ هو العامل الرئيسي في جميع المفاوضات حيث أن مصر لم تكن قط جزءا من الامبراطورية . على أنهم رأوا في نفس الوقت أن الحكومة العمالية قد وصلت الى أقصى حد ممكن في سبيل تحقيق أمانى الشعب المصرى ، ولا يمكن أن تذهب الى أقصى من هذا ، وأن موافقة بريطانيا على وجود الجنود المصرية في السودان ، لا يجب أن يعنى الا أن مصر فيه مصالح ، وأنه من الواجب أن تملن بريطانيا بجلاء أن رفع الراية المصرية في السودان ووجود الجنود المصرية فيه لا يعنى جواز تدخل المصريين في الادارة السودانية (١٢٧) . أى أن الفكرة التي كان يرمى اليها الأحرار البريطانيون هي التساهل في مسألة استقلال مصر على حساب الاستئثار بالسودان . وسنرى أن هذه الفكرة نفسها هي التي كانت تمتتها الحكومة العمالية

وفي الواقع أن التصريحات التي أدلت بها حكومة العمال في ردودها على الاستفسارات البرلمانية كانت مفاجأة للذين اعتبروا المقترحات

البريطانية محققة لآمال البلاد • فقد أوضحت الحكومة أولا - أن المبدأ المائل في التبليغ البريطاني المشهور الذي أرسل الى الدول في ١٥ مارس ١٩٢٢ (مبدأ مونرو البريطاني) لم تغير منه المعاهدة • ثانيا - بخصوص الاعتراف لمصر بأنها مسئولة عن حماية الأجانب ، صرحت بأنه اذا لم يقيم ملك مصر بتعهد بأن حكومته مسئولة عن حمايتها لأرواح الأجانب وأموالهم ، فإن ذلك يعد اخلافا بشروط المعاهدة يحتم على الحكومة البريطانية أن تهتم اذ ذلك بحمل مصر على القيام بمجهودها حق القيام • ثالثا - إما بخصوص السودان ، فقد أوضحت الحكومة البريطانية أنها تحتفظ بالسياسة التي بسطتها لجنة ملنر في تقريرها بلائيد ولا تحفظ وأن هذا هو ما جهرت به في عام ١٩٢٤ وفي نيتها المحافظة عليه (١٢٩) •

ولقد كان رد فعل هذه الدعاية من جانب المحافظين ضد المقترحات البريطانية ، ثم تصريحات الحكومة البريطانية السالفة الذكر ، هو ازدياد الضغط على الوفد من جانب الأحرار الدستوريين وبعض المصريين، ليعملن قبوله للمقترحات فيولا صريحا لا مواربة فيه ، حتى يقوى مركز حكومة العمال بإزاء الهجمات التي توجه اليها من خصومها ، والتي تضطرها الى هذه التفسيرات التي لا تتفق والروح التي أملت المقترحات : فقد أخذت جريدة السياسة تنهم الوفد بأنه يعرض المعاهدة للخطر الشديد (١٢٩) • كما كتب محمد أبو الفتوح باشا في جريدة الأهرام خطابا مفتوحا الى النحاس باشا يدعو فيه لالاقضاء بحافظ ومضان بك رئيس الحزب الوطني عندما أدلى برأيه بالموافقة على المشروع ، ويقول : « أنظر الى الآراء التي أبدتها الأمة أمراء وأفرادا ، هل ارتفع من بينها صوت يرفض المشروع ؟ اقرأ ما تكتبه الجرائد الأجنبية من آراء الأجانب النازلين بمصر ، تجدها تهنيء مصر بتحقيق أمانها رغم ما يتضمنه المشروع من التضييق في امتيازاتهم (١٣٠) • كما كتب محمود عزمى في جريدة الأهرام يحذر من المفاجآت التي قد تقصى العمال عن الحكم قبل أن يجيء وقت تسوية المسألة المصرية ، ويذكر أن أى تسوية في نظر المقترحات فيه خطر كبير يحدق بالقضية المصرية (١٣١) •

ملاحظات النحاس - هندوسون

في ذلك الوقت الذي كانت تتصارع فيه الآراء على المقترحات في مصر وفي إنجلترا ، كانت وزارة عدلى باشا تقوم بالخطوات اللازمة لاعادة

الحياة الدستورية (١٣٢) • وقد أدرك الأحرار الدستوريون منذ البداية أن فرصتهم في الفوز في الانتخابات التي ستجرى سوف تكون معدومة ، بل لعلهم خشوا - بسبب ما جرى في أثناء حكمهم من ارهاب وضغط - أن يسقطوا سقوطا فاضحا يذهب بسمعتهم أمام الانجليز ، فأرروا الانسحاب من الانتخابات • وقد تذرعوا بأنهم اذا خاضوا هذه الانتخابات، فسيخوضونها على أساس أن ما حصل عليه محمد محمود باسا خير ما يمكن الوصول اليه في ذلك الوقت ، أما الوفد يقول انه يستطيع الوصول الى خير منه، فليس من المعقول أن يدفعوا حجته بأنهم لا يريدون مزيدا من المكاسب تغفر بها مصر من حقوقها (١٣٣) • وواضح أن هذه الدريعة كانت واهية، لأنها لم تمنع حزب الاتحاد مثلا من خوض معركة الانتخاب ، مع أنه سبق ان أبدى رأيه مثلهم في المقترحات بالقبول والتأييد • وفي الحقيقة أن الأحرار الدستوريين كانوا يهدفون الى غاية بعيدة تدل على الدهاء ، فقد كانوا يهدفون ، بالإضافة الى حماية أنفسهم من السقوط ، الى اظهار البرلمان الذي سينتخب في صورة الذي « ينتخب لغاية خاصة » وهو ابرام المعاهدة ، وذلك ليتيسر لهم ، في حالة فشل المفاوضات الجديدة ، المطالبة بحله • وهو ما حدث فعلا كما سترى •

على كل حال فقد اسفرت انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عن الأغلبية الممهدة للوفد • وفي يوم ٣١ ديسمبر قدم عدلى باشا استقالته الى الملك ، وتولى النحاس تأليف الوزارة الجديدة في أول يناير ١٩٣٠ باعتباره زعيم الأغلبية (١٣٤) • ولقد كانت خطة الوفد - كما ظهرت في خطبة العرش - أن يتقدم بمقترحات محمد محمود - هندرسون الى البرلمان ، لالibدى فيها رأيه بالقبول أو الرفض أو التحفظ ، بل ليمنح الحكومة المصرية تفويضا للمناقشة فيها مع الحكومة البريطانية • وبناء على القرار الذى أصدره البرلمان فى ٦ فبراير بتفويض الحكومة الوفدية فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها « للوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » ، قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد المتفاوض برئاسة النحاس وعضوية واصف غالى باشا وزير الخارجية وعثمان محرم باشا وزير الاشغال العمومية ومكرم عبيد أئندى وزير المالية • وارسل النحاس الى المستر هندرسون يخاطبه بأنه سيكون تحت تصرفه ابتداء من آخر أسبوع فى شهر مارس ، وتمت أول مقابلة بين الفريقين فعلا فى ٣١ مارس ١٩٣٠ (١٣٥) •

ويمكن إيجاز موقف الوفد من المطالب المصرية فى عام ١٩٣٠ ،
للمقارنة بينه وبين موقفه فى عام ١٩٢٤ على النحو الآتى :

أولا : بالنسبة للمحالة • أقر الوفد هذا المبدأ وقبله •

ثانيا : بالنسبة للدفاع عن قناة السويس - تراجع الوفد عن خطته فى عام ١٩٢٤ ، فقد صرح النحاس باشا للمستتر هندرسون بأنه « بالرغم من وجود ضمانتين عظيمتين تكفلان سلامة القناة ، ضمانة خاصة مستمدة من المحالة ، وهى أن بريطانيا تاتى لمساعدتنا لصد ما عساه يقع على القنال من الفارات الأجنبية ، وضمانة عامة دولية مستمدة من حيدة القنال ، تلك الحيدة التى تكفلها معاهدة ١٨٨٨ ، وهما ضمانتان كافيتان للدفاع عن القنال - الا أننا ، لكى نثبت لبريطانيا حسن استعدادنا للاتفاق ، نقبل ، الى أن تتمكن قواتنا من الدفاع عن القنال بمفردها حتى ياتينا المدد البريطانى ، أن نرخص مؤقتا لبريطانيا بأن تضع قوة عسكرية فى منطقة القنال(١٣٦) • وكان الوفد يريد أن يكون موقع هذه القوة منطقة الضفة الشرقية للقنال ، الى أن يقوى الجيش المصرى على الدفاع عن القنال وحده ، ولكنه تحت ضغط شديد من المفاوضات البريطانيين قبل أن يكون موضع هذه القوة بجوار الاسماعيلية بشرط ألا تمتد المنطقة كلها من الحمة الغربية الى ما بعد سكة حديد « المحسنة » ولا تكون قريبة من الأراضى المزروعة (١٣٧) •

ثالثا - بخصوص السودان • وهنا يوضح فى الاعتبار أن مركز مصر فى السودان فى عام ١٩٣٠ كان قد ساء كثيرا عما كان عليه عند بدء مفاوضات سعد زغلول - مكدونالد • ولهذا فإن تساهل الوفد بخصوصه مستمد فى الواقع من هذا التغيير • ولقد تمثل هذا التساهل فى الاعتراف باتفاقيتى ١٨٩٩ ، وهو ما أنكرته الحركة الوطنية فى عهد الاحتلال البريطانى طوال تاريخها (١٣٧ م) • فقد قال النحاس باشا للمستتر هندرسون : « اننا لا نطلب فى الوقت الحاضر الا الاشتراك الفعلى فى الادارة • وهو ما نعتز به المقترحات الانجليزية نفسها ، فقد اشير فيها الى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا ، هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى ١٨٩٩ ، وهما صريحتان فى أن الادارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان ، قد أعطى شطر منها الى انجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين • • نقصد بذلك أن تكون الادارة مؤقتا فى أيدي المصريين والانجليز معا ، وهو ما لم نكن نعتز به من قبل ، فهذا فى الواقع تساهل منا • • لأن مصر لم نعتز قط باتفاقيتى ١٨٩٩ ،

ولم تقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليها ، وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان فى الإدارة اشتراكا فعليا الى أن نوضح اتفاقات جديدة ، ولما سأله المستر هندرسون • وماذا تقصدون تماما بعبارة الاشتراك الفعلى ؟ • رد النحاس قائلا : نقصد بذلك دفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان • أى حرية الهجره اليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك كذلك ، ثم جعل الإدارة السودانية فى أيدي المصريين والانجليز على السواء • وقد فسر النحاس باشا فى حديث آخر ما يعنيه بخصوص الإدارة المشتركة ، بأن يكون لمصر وكيل مصرى لحاكم السودان ، وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والانجليز على السواء (١٣٨) • ومع ذلك فإن النحاس باشا لم يلبث أن تراجع عن هذا الموقف أيضا تحت وطأة التشدد الانجليزى والرغبة فى الاتفاق ، فلذهب ، بعد استشارة زملائه الوزراء فى مصر ، الى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلى فى الإدارة مؤقتا والاكتماء بأعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل ١٩٢٤ ، حتى يتم اتفاق بشأن تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ وتنفذهما فى العام التالى • ولكن الانجليز لم يرضهم مع ذلك هذا التنازل من جانب الوفد • وقد اكتشف النحاس باشا انهم لم يكونوا يريدون تطبيق النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة ، كما أنهم كانوا على نية مبيتة بلا تشترك مصر فى إدارة السودان وألا ترسل اليه جيشا ، وأن كل ما يريدونه هو أن ينوب الحكم العام عن مصر فى هذه الإدارة • وكانوا يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر ، واسمية بالنسبة للسودان (١٣٩) •

ولقد مرت المادة الخاصة بالسودان بعدة صيغ سببت ، لكثرتها ، وقوع بعض المؤرخين فى أخطاء بشأنها فقد قرر الأستاذ شفيق غربال أن الوفد قد ذهب فى التنازل الى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلى فى إدارة السودان (١٤٠) • وهو مالم يحدث ، والصحيح أن الوفد قبل تأجيل هذا الاشتراك الفعلى لحين الاتفاق على تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ فى بحر السنة التالية (١٤١) • كذلك فإن الأستاذ الرافعى اعتقد أن الوفد قد ضرب لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ أجلا لا يتجاوز عاما (١٤٢) • والصحيح أن الأجل الذى ضربه الوفد إنما هو لتطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ لا لتعديلهما ، وأن الوفد لم يحدد أى أجل لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ ، لأن كل ما كان ينسعى الى تحقيقه اذ ذاك فى تلك المرحلة هو تطبيق الاتفاقيتين بما تتضمنان من الاشتراك فى إدارة السودان ، على أن ينظر بعد ذلك فى أمر تعديلهما (١٤٣) •

ولقد حاول الوفد أن ينفذ المفاوضات بتأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة يجب أن تحصل في مدة سنة ، على شرط تسجيل حق مصر فيه ، ولكن الجانب البريطاني أراد أن يكون التأجيل دون شرط (١٤٤) كما عرض الوفد أن يواصل الحاكم العام ، نيابة عن الطرفين المتعاقدين ، وكاحدى نتائج اتفاقيتي ١٨٩٩ مباشرة السلطات المخولة بمقتضى اتفاقيتي ١٨٩٩ ، على أن يكون ذلك بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية في السودان ، وأن يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين ، ومع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ ، وبشرط أن يدخل الفريقان في مباحثات في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين . وقد قبل الوفد البريطاني هذا الحل ، وتبادل الفريقان التهانى على هذا التوفيق . ولكن مجلس الوزراء البريطاني لم يلبث أن قرر عدم الموافقة على هذا الحل ، وكان القرار باجماع الآراء (أى بما فيه أعضاء الوفد البريطاني) وكانت معارضته تنصب على الفقرة الأخيرة التى تنص على المفاوضة فى خلال عام لتطبيق اتفاقيتي عام ١٨٩٩ (١٤٥) . وقد كشف للمسترد «إيوار» ، المحرر الدبلوماسى لجريدة «الدليل هرالد» - لسان حال حزب العمال البريطانى - أن تصلب الجانب البريطانى فى هذه المسألة ، قد تم تحت ضغط الهيئة الحاكمة البريطانية فى السودان ، اذ أرسل «السير جون مافى» ، حاكم السودان ، تلغرافا للمسترد آرثر هندرسون حدد فيه بأنه اذا وقعت المعاهدة ، فان الهيئة التنفيذية فى حكومة السودان سوف تستقيل جميعها .

وفى يوم ٨ مايو ١٩٣٠ قرر الوفد أن يكون رده كالاتى :

١ - يتمسك الوفد المصرى بأن ينص فى مادة السودان أو فى المذكرة على وجوب الدخول فى مناقشات ودية فى بحر سسنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ .

٢ - لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين المصطفى الى عودة اورطة من الجيش المصرى الى السودان .

٣ - لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التى وضعها الفريق البريطانى (١٤٦) . (وكان النص البريطانى يقضى بأن يكون حق دخول السودان والهجرة اليه تحت الرقابة التى تفرضها حكومة السودان لصالح السودان) (١٤٧) .

وبهذا القرار قطعت المفاوضات الطويلة التى استغرقت اثنتين

وعشرين جلسة في خلال سبعين يوما تقريبا . توصل فيها الوفد الى مشروع يعتبر من بعض الوجوه خيرا من مقترحات محمد محمود هندرسون . فقد وفق الى نقل المقترح الخاص بتدريب الجيش المصري على يد معلمين بريطانيين ، من صلب المعاهدة الى المذكرات . وهذف المقترح رقم ١٠ الخاص بجعل القاعدة في تعيين المواطنين الأجانب أن يمينوا من الرعايا البريطانيين ، كما تم الاتفاق على الاستغناء عن المستشارين المالي والقضائي عند انتهاء عقديهما ، كما تم الاتفاق على النص على أن قبول تعديل نظام الامتيازات لا يعتبر بحال من الاحوال منفيا لرغبة مصر في الغاء هذا النظام من أساسه (١٤٨) .

ولقد صرح المستر هندرسون للفريق المصري « بأن المسألة المصرية ستكون باقية عند ما تم التفاهم عليه ، فإذا عدل الفريق المصري في المستقبل موقفه ، أمكن الوصول الى الاتفاق (١٤٩) » . ولكن الجانب الانجليزي لم يبر بوعده ، فقد تراجع فيما بعد عما وصلت اليه المسألة المصرية من التفاهم ، كما سترى .

الصلام بين الوفد والقصر بعد عودة النحاس من لندن :

عاد النحاس الى مصر بعد فشل مباحثاته في لندن ، ليواجه ظروفًا شبيهة بتلك التي واجهها سعد زغلول بعد فشل مباحثاته مع المستر مكدونالد في اواخر عام ١٩٢٤ . فقد أحس الأحرار الدستوريون بأنهم انما أقصوا عن الحكم لهدف واحد هو أن يبرم الوفد المعاهدة مع إنجلترا ، أما ولم يتم ذلك ، فإن الظروف التي سبقت قيام الوزارة الوفدية يجب أن تعود ، وأن تستأنف تجربة محمد محمود باشا مرة أخرى . وهذا ما أبدوه في العريضة التي رفعوها الى الملك فؤاد في ٢٧ مايو ١٩٣٠ ، بعد قطع المفاوضات بنصف شهر تقريبا . فقد وصفوا الأغلبية البرلمانية التي تستند اليها حكومة الوفد بأنها « أغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة » ، أي لم يعد لوجودها مبرر بعد فشل هذه الغاية ، وقرروا أن الحالة في مصر منافية للدستور والقانون ولأبسط قواعد العدل . وطلبوا في النهاية من الملك أن « يتلافى الأمر بحكمته » (١٥٠) .

وقد شعر القصر أن الظروف ، بعد فشل المفاوضات ، سانحة لقبب الحياة الدستورية من جديد . ولما كان تلمس الأسباب لاقالة الوزارة

يعتبر اذ ذاك أمرا عسرا ولا يوجد ما يبرره ، فقد لجأ القصر الى حيلة تعطيل أعمال الوزارة البرلمانية وإعمال رغباتها والامتناع عن امضاء المراسيم ، وذلك لشل أعمالها ودفعها الى الاستقالة . وكانت الظروف مواتية لهذه المغامرة الملكية ، فقد اعتزم النحاس باشا بعد عودته من إنجلترا المبادرة بوضع المشروع الذى وعد به لمحاكمة الوزراء الذين يقنعون على قلب الدستور أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بشرط الطريقة التى رسمها الدستور . وقد أراد بذلك صيانة الدستور من العبث من جانب ، وتأمين ظهر الوزارة الوفدية من جانب آخر . ولم يلبث أن قام خلاف بين الوزارة والقصر على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالترعة . فحذف القصر أسماء من القائمة التى قدمها له النحاس باشا ، وأثبت محلها أسماء أخرى . فوجدت الوزارة الوفدية أن كفها مشلولة عن أداء مهمتها ، وأن مثل هذا التدخل لا يتكافأ ومستوليها أمام البرلمان (١٥١) .

وما حدث بعد ذلك يمكن وصفه بأنه محاولة من الوفد لتلقين الملك نفس الدرس الذى لفته اياه سعد زغلول فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وهو اليوم الذى صاحت فيه الجماهير فى ساحة عابدين صيحتها المشهورة « سعد أو الثورة » . وفى يوم ١٧ يونية ١٩٣٠ قدم النحاس باشا الى الملك فؤاد استقالته وسجل فيها الأسباب التى دعت الى تقديمها وهى عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ البرنامج الذى قطعوا على انفسهم المهد بتنفيذه . ولم يلبث أن أنبع هذه الخطوة بخطوة أخرى ، فقد توجه الى مجلس النواب حيث أعلن استقالته بطريقة مؤثرة ، وفصل أسبابها بعدم تمكن الوزارة من أن تتقدم الى البرلمان بمشروع محاكمة الوزراء الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور . وقد فعلت هذه الخطوة فعلها فى نفس النواب ، فلم يكذبوا النحاس باشا الجلسة بعد القاء بيانه ومعهم الوزراء ، حتى تملك الغضب المجلس ، ووقف الدكتور أحمد ماهر متحمسا ليطالب من النواب الثقة بالوزارة حتى « تسمع البلاد تأييدهم لصاحب الدولة الرئيس فى موقفه المشرف الذى يصل به للدفاع عن الحياصة النبابية وعن النظام الدستورى للبلاد » ، وقد قوبلت هذه الكلمة بتصفيق حاد . وسادت لمجلس روح التنديد بالمحاولات التى تقع من جانب القصر لارغام النحاس على الاستقالة ، ووقف الاستاذ المقاد ليلقى عبارته الشهيرة عندما صاح : « ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى صيانة الدستور وحمايته » ، فقول هذا التهديد للقصر بتصفيق حاد متواصل . وقد أدرك الدكتور أحمد ماهر خطورة الأمر ، فوقف صائحا

مضطربا : ما هذا يا أستاذ عباس ، أنا لا أسمع بمثل هذا الكلام ، ثم أمر بحذف العبارة من محضر المجلس . ولكن جريدة السياسة لم تنس أن تنقلها دون سائر الصحف الأخرى ، وتلتها جريدة المقطم في مساء اليوم التالي . وقد كتبت السياسة معلقة على هذه العبارة بقولها : « سترى الأمة غدا أن هذه العبارة تعبر بالفعل عن نفسية الوفد ونوابه ، ولولا هذا لما صفق النواب (١٥٢) »

وفي اليوم التالي ١٨ يونية عقد الوفد اجتماعا طويلا في بيت الأمة لمناقشة احتمالات قبول الاستقالة . وكانت الجماهير في تلك الأثناء محتشدة أمام بيت الأمة وهي تهتف بحياة النحاس والدستور ، وطلت كذلك إلى ساعة متأخرة من الليل . وفي نفس اليوم اجتمع مجلس إدارة نقابة الموظفين وقرر تأييده للنحاس باشا وزملائه على موقفهم المشرف ، واحتجاج الموظفين على قبول الاستقالة ، ونشر هذا على صفحات الجرائد للعلم . وسرعان ما أخذت الهيئات والأفراد في أنحاء البلاد يرسلون البرقيات التي تعرب عن ثقتهم بالوزارة ومطالبة الملك بمسح قبول الاستقالة . وفي يوم ١٩ يونية اجتمعت اللجنة التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة لتقرر إعلان الثقة « التي لأحد لها » بالنحاس ، والاحتجاج على تأليف أية وزارة بطريقة غير دستورية ، وإعلان عدم الثقة بها ، ووجوب عقد اللجان المركزية والفرعية لمواصلة الدفاع عن الدستور . وسرعان ما توضحت خطة الوفد عندما صدرت جريدة الأهرام يوم ١٩ يونية ، وعلى صدرها عنوان كبير يقول : تدير مظاهرة شعبية يوم الجمعة المقبل « ثم تذكر أنها علمت أن مظاهرة كبيرة جدا تبلغ الألوف ستنتظم يوم الجمعة ٢٠ يونية لتطوف بشوارع العاصمة ، وتذهب إلى ساحة عابدين للتهاتف بحياة الدستور ومطالبة الملك بمسح قبول استقالة الوزارة » (١٥٣) . ويبدو أن حرص الوفد على تعبئة أكبر عدد ممكن للاشتراك في هذه المظاهرة هو السبب في تأخير تسييرها إلى صبيحة يوم ٢٠ يونية .

على أن الملك فؤاد كانت له خطته هو الآخر . ففي نفس اليوم الذي قدم فيه النحاس باشا استقالته ، طلب الملك من صدقي باشا تأليف الوزارة الجديدة ، ولا يعلم أحد بعد ، هل كان لاتفاق وجود محمد محمود باشا في المستشفى مريضا في ذلك الوقت أثر في هذا الاختيار أم لا ؟ ولكن صدقي باشا أنهى إلى الملك شروطه التي يعلم أنها تنال كل موافقته وإرضائه ، وهي « أن يسح الماضي بما له وما عليه ، وأن ينظم الحياة النيابية تنظيمًا جديدًا يتفق ورأيه في الدستور واستقرار الحكم » (١٥٤)

ولكن بينما كان صدقي باشا يقوم باتصالاته لاختيار زملائه في الوزارة من المستقلين والأحرار الدستوريين ، خرجت الأهرام في صباح يوم ١٩ يونية وفي صدر صفحتها الأولى الخبر عن تدير المظاهرة الكبرى التي كان ينظمها الوفد للتوجه الى ساحة عابدين في اليوم التالي . ولما كان قد سبق ذلك ما حدث في البرلمان من اعلان النواب الثقة بالوزارة ومن اعلان استيائهم وتنديهم على هذا النحو السالف الذكر ، فقد ايقن الملك مؤاد أنه يواجه يوما مشسهودا كذلك الذي واجهه يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ . ولكنه لم يلبث أن استفاد من بطه التحركات الوفدية ، فانتزع المبادرة من الوفد ، وفي الساعة العاشرة من نفس يوم ١٩ يونية - أى بعد صدور الخبر عن المظاهرة بساعات قلائل ، كان قد أصدر امرا ملكيا بقبول استقالة الوزارة . وبذلك سلب من جماهير الغد ذريمتها للتحرك الى ساحة عابدين ولم يكتف بذلك ، ففي نفس ذلك اليوم عقد اجتماع في وزارة الداخلية حضره حكامدار العاصمة بالنيابة ومدير الادارة الأوروبية ووكيل الداخلية ومدير ادارة الأمن العام ، واتفق على ما يجب اتخاذه من الاحتياطات لمنع المظاهرات وتفريقها بالقوة اذا قضت الحال . وفي اليوم التالي ٢٠ يونية ١٩٣٠ ، الذي اعده الوفديون ليشرخوا فيه نخب الانتصار على القصر ، اتم الملك مؤاد انقضاؤه عليهم ، باصدار المرسوم الملكي بتأليف الوزارة الجديدة برئاسة صدقي باشا (١٥٥) ، عدو الوفد اللدود . وبذلك انتقلت البلاد الى عهد جديد .

خاتمة الفصل الثاني عشر

المركة الدستورية الثانية

١ - أحمد شفيق : العولية الخامسة ص ١٦٢

٢ - الجلسة الثانية والستون لمجلس النواب في ٢ يولية ١٩٢٤ ، المصبة ص ٧٦٧ - ٧٦٨ ، ٧٧١ - ٧٧٢ ، الجلسة التاسعة لمجلس النواب في ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، المصبة ص ١١٣ - ١١٤ ، جلسة ٣ يناير ١٩٢٨ ، المصبة ص ١٩١ - ١٩٢ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٦٨ ، الاحرام في ١١ أبريل ١٩٢٨ ، محمد مصطفى الحامى : فلتعظم الانلال ص ٨٤ - ٨٨ ، ٩٠ - ٩٢ ، ٩٦ - ٩٧

٣ - لويد : المرجع السابق ص ٣٦٦ - ٣٦٧ ، الرافى : في اعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٣

٤ - الاحرام في ٨ مارس ١٩٢٨ ، عدد ١٥٥٧٨ ص ٥

٥ - نفس المصدر في ١٧ مارس ١٩٢٨ ، من بيان للدكتور هيكل عدد ١٥٥٨٦ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٥ - ١٧٧ ، الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤ - ٢٨٥

٦ - الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩ - ٢٨١

٧ - الاحرام في ٥ أكتوبر العدد ١٥٤١٨

٨ - الدكتور هيكل : المرجع السابق ٢٨١ - ٢٨٢ ، أحمد شفيق : العولية الرابعة ص ٧١٧ - ٧١٨

٩ - أحمد شفيق : العولية الخامسة ص ٤١٣ - ٤١٤

١٠ - الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٢ - ٢٨٤

١١ - اليد القوية ، خطب واحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ استنت اليه رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٧

١٢ - صفى باشا : المرجع السابق ص ٣٧

- ١٣ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤
- ١٤ - نفس المصدر ص ٢٨٤
- ١٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٢ - ٤١
- ١٦ - لويد . المرجع السابق ص ٢٧١
- ١٧ - أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٢٢٦ - ٢٢٧
- ١٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥
- ١٩ - نفس المصدر ص ٢٥
- ٢٠ - الرافعي : المرجع السابق ص ٣١
- ٢١ - لويد : المرجع السابق ص ٢٧١
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٢٧١
- ٢٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧٥ - ٢٧٨
- ٢٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٨
- ٢٥ - Parliamentary Debates Stn. Series, Vol. 230 P.1642
- ٢٦ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٧٤
- ٢٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ٣٩ - ٤١
- ٢٨ - لويد : المرجع السابق ص ٢٧٣ ، المناقشات البرلمانية (مسابقات مجلس العموم) المرجع السابق : ج. ٢٢٠ ص ١٦٤٢
- ٢٩ - اليد القوية ص ٣١ - ٣٢ من خطاب أحمد محمود باشا في وفد مديره أسبوت في يوم ٨ يوليو سنة ١٩٢٨ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٦٤ - ٧٦٥ من خطبة النحاس باشا في حفل تكريمه في ٤ يوليو ١٩٢٨
- ٣٠ - اليد القوية ص ٨
- ٣١ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، خطبة النحاس باشا السالفة الذكر نقلا عن أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٦٧
- ٣٢ - السياسة في ١١ مايو ١٩٢٨ عقد ١٧١٩ ص ٤
- ٣٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٩٢ ، ٥٦٥
- ٣٤ - كوكب الشرق في ٤ يونيو ١٩٢٨
- ٣٥ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨٣

- ٣٦ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٧٩
- ٣٧ - مارلو : المرجع السابق ص ٢٨٣
- ٣٨ - لويد : المرجع السابق ص ٢٧٤
- ٣٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ٤٥
- ٤٠ - دكتور محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، التطور السياسي ١٨٨٢ - ١٩٥٨ (١٩٥٩) ص ١٢٦ - ١٢٧
- ٤١ - شفيق غريال : المرجع السابق ص ١٩٩
- ٤٢ - دكتور يوسف نطاس : ذكريات سعد ومبد الحزب وماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩، تصرفات حكومية (١٩٥٢) ص ٥٩
- ٤٣ - صديقي باشا : المرجع السابق ص ٤٢ ، ٣٢
- ٤٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٧ - ٢٨٨
- ٤٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ٤٦
- ٤٦ - نفس المصدر ص ٤٧ ، كتاب الملك فؤاد الى النحاس في ٢٥ يولية ١٩٢٨
- ٤٧ - البلاغ في ١٧ يولية ١٩٢٨
- ٤٨ - نفس المصدر في ١٩ يولية ١٩٢٨
- ٤٩ - صديقي باشا : المرجع السابق ص ٣٨
- ٥٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٧ - ٢٨٨
- ٥١ - الرافعي : المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧
- ٥٢ - الأخبار في ٢٢ يولية ١٩٢٨
- ٥٣ - صديقي باشا : المرجع السابق ص ٣٨ ، وقد ذكر صديقي باشا ان معصود معصود باشا الف وزارته في يوم ٢٦ يولية وصحتها ٢٦ يولية ١٩٢٨
- ٥٤ - احمد شفيق : العولية السادسة ص ٤٩١
- ٥٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٨ - ٢٨٩
- ٥٦ - احمد شفيق : العولية الخامسة ص ٦٨١ - ٦٨٢
- ٥٧ - نفس المصدر ص ١٣٦٧
- ٥٨ - نفس المصدر ص ١٢٨٤ - ١٢٨٦
- ٥٩ - اليد القوية ص ٢ - ٤
- ٦٠ - نفس المصدر والكتاب

- ٦١ - الرافعي : المرجع السابق ص ٧٠ ، ٧١
- ٦٢ - هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩
- ٦٣ - السيد القوي ص ٢٧ ، من خطاب محمود باشا في وفد مديرية القليوبية ل ٧ يوليو ١٩٢٨
- ٦٤ - نفس المصدر ص ٩٢ - ٩٤
- ٦٥ - دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤٢٣
- ٦٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩١ - ٢٩٢
- ٦٧ - السيد القوي ص ٣٦ - ٣٧
- ٦٨ - نفس المصدر ص ٧
- ٦٩ - الأهرام ل ٣١ يناير ١٩٢٩ عند ١٥٨٧٨ ص ٤
- ٧٠ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٣٩
- ٧١ - الأهرام ل ٢١ يوليو ١٩٢٨ عند ١٥٦٩٦
- ٧٢ - نفس المصدر ل ٦ أكتوبر ١٩٢٨
- ٧٣ - حكم مجلس التأديب ودفاع الاستاذ مكرم فريد العامي ص ١٢٨
- ٧٤ - أحمد شفيق : العولية السادسة ص ١١١
- ٧٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ١٤١
- ٧٦ - السياسة ل ٢٢ يوليو ١٩٢٩
- ٧٧ - أحمد شفيق : العولية الخامسة ص ٩٩٥ - ٩٩٨ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٦٦ - ٧٧
- ٧٨ - أحمد شفيق : العولية السادسة ص ٥٧١
- ٧٩ - أحمد شفيق : العولية الخامسة ص ١١٨٧
- ٨٠ - المناقشات البرلمانية (Parliamentary Debates, H.C.) ج ٢٢٢ ص ٤٥٨
- ٨١ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢٧٤
- ٨٢ - أحمد شفيق : العولية السادسة ص ٥٧٧
- ٨٣ - السيد القوي ص ١٣ ، ١٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٧١ ، ٧٣
- ٨٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٦٥ ، ٥٦٦

٨٥ - المناقشات البرلمانية لمسابقات مجلس العموم ، المرجع السابق ج ٢٢٠ ص ١٦٤٢ ،
١٢٠١ ، لويد : المرجع السابق ص ٦٠٣

٨٦ - محمد شفيق فريال : المرجع السابق ص ٢٠٤ - ٢٠٥

٨٧ - أحمد شفيق : الهولوية السادسة ص ٨٧

٨٨ - قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٥٠٩

٨٩ - أحمد شفيق : الهولوية الخامسة ص ٤٥٠

٩٠ - اليد القوية ص ٤٨ ، ٦٥

٩١ - نفس المصدر ص ١٤٠

٩٢ - قانون رقم ٨٠ ص ٥٧ عامود ٢

٩٣- كانت ادارة اعمال الرى على مجرى النيل فى مصر والسودان من اختصاص
وزارة الاشغال . وظل هذا الحق فى متناول فيه الى نوفمبر ١٩٢٤ ، فانفصلت
اعمال الرى فى السودان عامة عن وزارة الاشغال . ولقد جاءت الاتفاقية مياه
النيل القرارا لهذا الانفصال ، فقد جعلت ادارة خزان سنار فى يد حكومة
السودان ، وكل ما كان لفتشى الرى المصرى فى السودان هو التعاون مع الهندس
البريطاني المقيم فى خزان سنار لقياس التصرفات والارصاد كى تتعلق الحكومة
المصرية من أن توزيع المياه جارى طبقا لما تم الاتفاق عليه . وجعلت الاتفاقية
اعمال الرى التى تنجها مصر فى السودان معلقة على موافقة حكومة السودان .
وبهذا فقدت مصر حقها الثابت فى السيطرة على مياه النيل . عل أن الاتفاقية
قررت الى جانب هذا ؛ ألا تقام ، بغير ائفاق سابق مع الحكومة المصرية ، أعمال
رى أو توليد ، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها ،
سواء فى السودان أو فى البلاد الخاضعة للإدارة البريطانية ، يكون من شأنها انقاص
مقدار الماء الذى يصل الى مصر ، أو تعديل تاريخ وصوله ، أو تعطيل منسوبه على
وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر . (الرابع : المرجع السابق ص ٧٦ - ٨١)

٩٣ - قانون رقم ٨٠ ص ٥٧ عامود ٢ ، ٤٥٨ عامود ١

٩٤ - نفس المصدر والمكان

٩٥ - نفس المصدر ص ٥٨ عامود ١

٩٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٠١

٩٧ - البلاغ فى ٢٢ يولية ، ٢٥ يولية ١٩٢٩

٩٨ - قانون رقم ٨٠ . الخ ملحق رقم ٨ ملفوضات التنظس - هندرسون ص ٥٠٩

٩٩ - أحمد شفيق : الهولوية السادسة ص ٤٦٠ - ٤٦١

- ١٠٠- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٢
- ١٠١- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ٢١٦ - ٢١٧
- ١٠٢- قانون رقم ٨٠ ص ٤٧٢ عامود ٢ (مادة ٦)
- ١٠٣- نفس المصدر ص ٤٧٧ عامود ١
- ١٠٤- نفس المصدر ص ٤٧٤ عامود ١
- ١٠٥- نفس المصدر ص ٤٧٢ عامود ١
- ١٠٦- البلاغ في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ ، الرابعي : المرجع السابق ص ٩٤
- ١٠٧- السياسة في ٨ أغسطس ١٩٢٩ ص ٤
- ١٠٨- احمد شفيق : العولية السادسة ص ٧٢٢ ، خطاب معهد محمود باشا في كلية سان ماركو بالإسكندرية يوم ٢٤ أغسطس ١٩٢٩
- ١٠٩- الاهرام في اول سبتمبر ١٩٢٩ عدد ٧٥ ص ١٦٠ ، ١ ، ٥
- ١١٠- البلاغ في ٢٥ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٩٠٩
- ١١١- قانون رقم ٨٠ ص ٥٠٩ ، ٥٨٨ ، هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٦ ، ٢٠٨
- ١١٢- لويد : المرجع السابق ص ٢٧٨ ، ٢٧٩
- ١١٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩
- ١١٤- نفس المصدر ص ٢١٠
- ١١٥- الاهرام في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٦٢ ص ٣
- ١١٦- احمد شفيق : العولية السادسة ص ٩٧٩
- ١١٧- الاهرام في ١١ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٨٢ ص ٥
- ١١٨- احمد شفيق المرجع السابق ص ٦٧١
- ١١٩- السياسة في ١٧ أكتوبر ١٩٢٩ عدد ٣١٦٦
- ١٢٠- الاهرام في اول سبتمبر ١٩٢٩
- ١٢١- نفس المصدر في ٩ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٥٤ ص ٢
- ١٢٢- نفس المصدر في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٦٢ ص ٥
- ١٢٣- نفس المصدر في ٣٠ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٣ ص ٢
- ١٢٤- نفس المصدر في ٦ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٩ ص ٣

- ١٢٥- السياسة في ١٩ ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤
- ١٢٦- مضايك مجلس العموم البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٣٣ ص ٢٠٠٥
- ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩
- ١٢٧- نفس المصدر ص ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٥ ، مضايك مجلس اللوردات ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٧٥ ص ١١٦٥ - ١١٦٩ جلسة ١١ ديسمبر ١٩٢٩
- ١٢٨- مضايك مجلس العموم ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٣٢ ص ٢١ - ٢٢ ، مضايك مجلس اللوردات ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٧٥ ص ١١٤٨ ، ١١٥٤ - ١١٥٦
- ١٢٩- السياسة في ٢٤ نوفمبر ، ٢٥ منه ١٩٢٩
- ١٣٠- الأهرام في ٧ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٨٠
- ١٣١- نفس المصدر في ٨ سبتمبر ١٩٢٩
- ١٣٢- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٧
- ١٣٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١١
- ١٣٤- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٩ - ١٠١
- ١٣٥- قانون رقم ٨٠ .. الفخ ، مفاوضات التحكيم - هندرسن ص ٤٨١ ، ٤٨٢ - ٤٨٨ ، ٤٩٥
- ١٣٦- نفس المصدر ص ٥٠٠
- ١٣٧- نفس المصدر ص ٤٣٧ ، ٦٢٩ ، ٦٥٢
- ١٣٧م- تكون اتفاقيتا ١٨٩٩ من اتفاقية رئيسية ، هي اتفاقية ١٩ يناير ، التي ولدت اشتراك إنجلترا ، بنصيب الأسد ، مع مصر في حكم السودان ؛ واتفاقية لاحقة هي اتفاقية ١٠ يوليو ، التي ألغت النصوص الواردة في الاتفاقية الأولى ، الخاصة بامتداد سلطة الحاكم المختلطة إلى مدينة سواكن . وقد رفضت الحركة الوطنية هاتين الاتفاقيتين على أساس أن مصر لم تكن لها حينذاك البصلة التي تقولها عقد اتفاق دولي ، لأنها كانت مقاطعة عثمانية ؛ وإن الحسديو لم يكن يملك عقد اتفاق يشترك به دولة أجنبية في السودان لأن هذا الاتفاق كان يخرج به عن اشتراطات الترميمات التي تعهد عليه ذلك .
- ١٣٨- نفس المصدر ص ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٣٨ ، ٦٢١
- ١٣٩- نفس المصدر ص ٥٩٤ ، من خطاب دولة رئيس الوفد إلى زملائه الوزراء بمصر.
- ١٤٠- محمد شفيق فريال : المرجع السابق ص ٢٤٢
- ١٤١- قانون رقم ٨٠ ص ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٦٢٨

- ١٤٢- الرافعي :الرجع السابق ص ١٠٦
- ١٤٣- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٦٥٥
- ١٤٤- نفس المصدر ص ٦١٧ - ٦٢١ - ٦٥٦
- ١٤٥- نفس المصدر ص ٦٢٧ - ٦٣٩
- ١٤٦- نفس المصدر ص ٦٥٥ ، المصري في ٢٢ يوتية ١٩٣٧
- ١٤٧- نفس المصدر ص ٦٤٧
- ١٤٨- نفس المصدر ص ٦٣٩ ، ٦١٥
- ١٤٩- نفس المصدر ص ٦٥٦
- ١٥٠- الأهرام في ٢٨ مايو ١٩٣٠ ص ١٦٣٣٢
- ١٥١- الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٧ - ١٠٨
- ١٥٢- أحمد شفيق : الحولية السابعة ص ٧٧٤ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨٦
- ١٥٣- الأهرام في ١٩ ، ٢٠ يوتية ١٩٣٠
- ١٥٤- صفى باشا : المرجع السابق ص ٢٩
- ١٥٥- الأهرام في ١٩ ، ٢٠ يوتية ١٩٣٠

الفصل الثالث عشر

المعركة الدستورية الثالثة

١ - سقوط دستور ١٩٢٣ وإرساء أسس النظام الجديد

الظروف السياسية والاقتصادية التي تولى فيها صدقي باشا الحكم :

أتى صدقي باشا الى الحكم في وقت غير مناسب من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، فمن الناحية السياسية ، كانت المسألة المصرية قد شارفت على حل ارتضته البلاد بلسان أحزابها وأولى الراى فيها ، واعتبرته ضرورة للخلاص من القلق السياسي والاضطراب الذي كان يسود الحياة فيها ويعطل كل بناء . ولم يكن إيجاد مخرج للوصول الى اتفاق في ذلك الحين بالأمر المسير . فيفهم مما كتبه صدقي باشا ، وما جاء على لسان النحاس باشا أن مفاوضات كانت تدور في تلك الأثناء بين الوفد والمنسوب السامي لايجاد هذا المخرج ، فعندما أنهى صدقي باشا الى المنسوب السامي بخبر تكليف الملك له بتشكيل الوزارة ، قال له هذا الأخير : « اننى لا أعلم شيئا قبل الآن عن هذا التكليف ، ولكنى أرى أنك أتيت في وقت غير مناسب » . ولما سأل صدقي باشا عن السبب ، أجاب : « لاني أمضيت نحو شهر في مفاوضة زعماء الأغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا ، وكان أمل أن نجد المخرج للوصول الى اتفاق » . وقد رد صدقي باشا قائلا : « اننى مكلف من الملك بتأليف الوزارة » . وقد ساهمت في تصريح ٢٨ فبراير ، بل اننى أحد واضعيه . وقد سبق لى أن كنت المفاوض الثاني مع عدلى باشا سنة ١٩٢١ ، وفي الامكان أن استأنف معكم المفاوضات التى انقطع حبلا » . فاقصر المنسوب السامي على الإجابة بقوله : « مادام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة ، فلا اعتراض لى على ذلك » (١) . وقد جاء على لسان النحاس باشا ما يدل على أن مباحثات كانت تدور لاقام الاتفاق مع إنجلترا قبل حدوث الانقلاب ، ففي خطبته في ذكرى سعد في مساء يوم ٢٣ أغسطس ١٩٣٠ قال : « لقد قطعنا شوطا مهما مع الحكومة البريطانية » . وقد كنا على وشك أن نتم معها معاهدة شريفة صادقة وطيدة الأركان . وإذا بالرجمية تدبر المكائد من وراء ظهورنا ، وإذا بها تصل في الظلام لمرقلة مساعينا » (٢) .

أما من الناحية الاقتصادية ، فلقد أتى صدقي باشا في مطلع أزمة

اقتصادية عالمية عنيفة تطاير. شررها الى مصر واستفعل فيها . وكان بدء ظهور هذه الأزمة في نيويورك في خريف عام ١٩٢٩ عقب انهيار مفاجيء في اسعار البورصة ، وسرعان ما اتسع نطاق هذه الأزمة حتى شمل العالم بأسره ، فأخذت الاسعار في النزول المتوالى ، وتوقف الانتاج الصناعى ، وتكدست المواد الخام ، وهبطت الصادرات . ولما كان الاقتصاد المصرى بعد الحرب العالمية الأولى مرتبطا فى نموه وتطوره كل الارتباط بالاقتصاد الانجليزى والأمريكى ، فقد كان من الطبيعى أن تتأثر مصر تأثرا كبيرا بالكارثة الاقتصادية ، فأخذت اسعار القطن فى النزول بدرجة مخيفة ، فبيع محصول ١٩٢٩ بسعر ٢٠ جنيها استرلينيا مقابل ٢٦ فى العام السابق ، وبيع محصول ١٩٣٠ بسعر ١٢ جنيها ، ومحصول ١٩٣١ بسعر ١٠ جنيهات . وحتى بهذه الاسعار الرخيصة لم يكن يتيسر العثور على شارين للقطن ، وهكذا أخذت البـالـات تتكدس عاما بعد عام حتى بلغ المجموع فى عام ١٩٣١ أكثر من أربعة ملايين قنطارا (٣) . ولقد تهددت هذه الأزمة الاقتصادية مصالح الجماهير الشعبية من الفلاحين والعمال ، واستثارت فيهم الغضب ، فانقلبوا على الحكومة الصديقة بقاومونها فى عنف شديد ، وقابلتهم الحكومة بالحديد والنار ، فتحولت المعركة الى «شبه حرب أهلية» - على حد تعبير صدقى باشا نفسه .

ولا شك أن مجيء صدقى باشا الى الحكم فى ذلك الوقت بالذات كان « غلطة سياسية » تورط فيها الملك فؤاد . وهذا ما تحدثت به بعض الصحف الانجليزية فى ذلك الحين ، بل لقد اتهمت «التايمز» الوفد بأنه إنما تعمد الهروب من الحكم فى ذلك الحين ليفلت من معالجة الأزمة الاقتصادية الدقيقة التى كانت ترزح تحتها مصر . وأنه إنما تعمد أحداث أزمة لم يكن هناك ما يدعو اليها . وقالت ان النحاس باشا عندما رجع من لندن رأى أنه لابد من حدوث متاعب خطيرة ستنتشأ بعد أشهر قليلة ، ورأى أن اهتمام الناس بالسياسة أخذ فى التناقص، واهتمامهم بالشئون الاقتصادية أخذ يتزايد ، وكانت الحكومة فى مأزق حرج أوجلت نفسها فيه بمساعيها ومساعي الوزارات التى سبقتها لتوطيد اسعار القطن ، وذلك بدخولها فى السوق مشترية ، حتى بلغ ما اشترت به الوزارات المصرية قطنا نحو ١٣ مليون جنيه . وكان النحاس باشا قد تعهد بالاستمرار فى سياسة شراء القطن فى ذلك العام ، ولم يكن لدى الحكومة شئ من المال لهذه الغاية . وأنه لهذا السبب أقدمت الوزارة على الاستقالة . ثم أضافت «التايمز» أن الملك فؤاد قد ارتكب غلطة سياسية عندما أخذ على عاتقه مهمة انقاذ مصر

من الشدة المالية ، وأنه كان أولى به أن يعطى وزارة الوفد الفرصة لظهار كفاءتها أو اثبات عجزها عن معالجة الحالة ، بدلا من تهئية الأسباب للوفد لادعاء بأن الدستور فى خطر ، وأنه انما يدافع عنه (٤) .

ولا يستطيع الباحث أن يوافق على وجهة نظر «التاييمز» ، بالرغم مما يبدو من جاذبيتها، فقد تم التدليل فى الفصل السابق على أن النحاس باشا لم يقصد من وراء الاستقالة سوى المناورة لاجبار القصر على التراجع وأن الوزارة كانت حريصة على ألا تقبل استقالتها ، فعمود الى الحكم أكثر قوة وأوفر حرية .

الحرب بين الوفد والوزارة :

وفى الواقع لقد تبين الحلق الشديد الذى احس به الوفد لقبول الاستقالة ، فى الحرب العنيفة التى سارع بشنها على صدقى باشا منذ تولي الحكم . وقد بدأ ذلك عندما اصدر مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ يونية ١٩٣٠ . فقد أصر ويصا واصف رئيس مجلس النواب بالاتفاق مع عدلى باشا ، رئيس مجلس الشيوخ ، على أن مرسوم التأجيل يجب أن يتل على الشيوخ والنواب فى المجلسين . وعندما طلب صدقى باشا من ويصا واصف تأكيدا بالألا يتكلم أى عضو من أعضاء مجلس النواب بعد تلاوة المرسوم ، رفض هذا بحجة أنه تدخل من جانب السلطة التنفيذية فى ادارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواء وكان رد صدقى باشا على ذلك اغلاق أبواب البرلمان ، وربط بابه الخارجى بسلاسل من حديد ، ووضع القوات المسلحة حوله للحيلولة دون دخول الشيوخ والنواب الذين حضروا فى الموعد المحدد . ولكن الاستاذ ويصا واصف كلف ، بوصفه رئيس مجلس النواب ، بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل التى غلغل بها الباب ، فحطما اثنان من رجال المطافىء بالبلط ، واندفع الشيوخ والنواب فى حماس عظيم . وتلى مرسوم التأجيل فى وسط هرج ومرج شديدتين ، واصدر مجلس الشيوخ قرارا بالاحتجاج على ما ارتكبه الحكومة من هذه المخالفة الدستورية واستنكار ما أقدمت عليه من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها . وفى اليوم التالى صفع عدلى باشا صديقه القديم صدقى باشا بكتاب احتجاج على اغلاقه أبواب البرلمان ، اتهمه فيه بمخالفته لحكم الدستور (٥) .

كانت تلك بداية المعركة • وعلى الرغم مما أصاب الحكومة على يد الشيوخ والنواب في ذلك اليوم المشهود الذي أطلق عليه « يوم تحطيم السلاسل » ، والذي عد من الأيام المحدودة في تاريخ النضال الشعبي ، فقد اغتبطت الوزارة أن انتهى هذا اليوم الى ما انتهى اليه • فلو أن أعضاء مجلس النواب الذين اقترحوا البرلمان ناقضوا ضرورة أن تتقدم الوزارة اليهم لئنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة التي بدونها لا يتحقق حكم البلاد دستوريا ، ولو أنهم قرروا عدم الثقة بالوزارة وأبلغوا هذا القرار على لسان رئيسهم أو مكتب المجلس الى الوزارة ورفعوه الى الملك ، إذن لما كان إمام الوزارة الا أن ترفع الامر إلى الملك ، فاما أن يقبل استقالتها ، وأما أن يصدر مرسوما بحل مجلس النواب • ولما كان هذا التصرف الدستوري يقتضي من وزارة صدقي باشا أن تحل مجلس النواب في ٢٣ يونية ، وأن تجرى الانتخابات خلال شهرين في ظل الدستور وقانون الانتخاب القائمين يومئذ ، فان هذا كان من شأنه أن يقلب برنامج الوزارة الذي كانت معتمدة منذ تأليفها ، على تنفيذه ، وهو إلغاء الدستور وقانون الانتخاب واصدار دستور وقانون انتخاب جديدين (٦) •

وقد أدرك الوفد هذه الحقيقة بعد فوات الفرصة • فعقد مؤتمرا من الشيوخ والنواب في ٢٦ يونية سنة ١٩٣٠ ، أعلن فيه الحرب رسميا على الوزارة ، وبني قراره على أن الوزارة « عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا ، لأنها بعد تكوينها لم تتقدم الى نواب الأمة لئنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة التي بدونها لا يتحقق حكم البلاد دستوريا » • ثم قرر عدم التعاون مع الوزارة ، وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم اماليه وتنفيذه في حالة ما اذا لم تتقدم الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل (٧) •

على ان الفرصة كانت قد ضاعت لحصر المعركة في النطاق الدستوري ولم يعد مفر من تحويلها الى معركة جماهيرية • وهذا ما فعله النحاس باشا بسفره الى الزقازيق في أول يوليو ١٩٣٠ وإلى المنصورة في يوم ٨ يوليو حيث بدأت سلسلة من الحوادث الدموية التي كان أبرزها وقوع اعتداء جسيم على السيارة التي كانت تقل النحاس باشا في أثناء زيارته للمنصورة. مما أسفر عنه إصابة سيئوتها بك ، الذي كان يرافق النحاس في عربته بجروح بالغة في ذراعه ، وقتل أربعة من الاهلين واصابة ١٤٥ جريحا • ولقد كان لهذا الحادث وقع بالغ في البلاد ، فاجتاحت المظاهرات مدن

بور سعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا ، وقعت الاسكندرية في ١٥ يوليو فريسة حوادث خطيرة بلغ عدد القتلى فيها عشرين وعدد الجرحى خمسمائة غصت بهم مستشفيات المدينة ، وقبض على أعضاء لجنة الوفد المركزية وعلى عدد كبير من الأهالي بحجة أنهم من المتظاهرين (٨) . ومن الأمور ذات المغزى التي تصور جو المعركة ، أن كبير الجند الذين قاموا بهذا الاعتداء كان نصيبه من الحكومة الشكر ومنحة رتبة اللواء ورتبة الباشوية وذلك في اليوم التالي للحدث (٩) .

تمخل الحكومة البريطانية :

على أن حوادث الاسكندرية لم تلبث أن أدت الى نتائج خطيرة، وذلك عندما رأت فيها الحكومة البريطانية صورة من صور الحرب الأهلية ، فقد أرسل المستر زمرى مكدونالد في اليوم التالي تعليماته الى المنسوب السامي ليبلغ صدقي باشا بأن حكومته تملنه مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر . ثم كلف المنسوب السامي في الوقت نفسه بأن يبلغ النحاس باشا نفسه بأنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر . وقد صرح المستر مكدونالد بأن حكومته أصدرت أوامرها الى بلوچتين حرييتين بالتوجه الى الاسكندرية للمحافظة على أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الحمر . ولم ينس المستر مكدونالد أن يجدد موقف حكومته من الطرفين المتنازعين ، فذكر أنه سيكون مبنياً على التزام « الحياد الدقيق التام » . وأن حكومته « لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصري ، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع في تغيير قانون الانتخاب » (١٠) .

ولكن الحكومة البريطانية بتصرفها هذا ، إتاحت الفرصة لصدقي باشا لتثبيت أقدامه في الحكم . فلم يكن صدقي باشا ليأمل في خير من وقوف الحكومة البريطانية موقف « الحياد الدقيق التام » . وهو حياد غريب في الواقع ، لأنه بينما تطلق الحكومة البريطانية فيه يد الحكومة اللادستورية في قمع التحركات الشعبية ، بل وتدعوها لذلك ؛ ولا تعترض على بقائها في الحكم ، فإنها تقف من القوى الشعبية التي تدافع عن دستورها موقف التهديد والوعيد . ذلك أن انذار الحكومة البريطانية الى النحاس باشا المصطحب بالبوارج الانجليزية إنما كان تهديدا صريحا ودعوة لهذه القوى الشعبية للخضوع بحجة تعرض حياة الأجانب للخطر .

ولهذا أوضح النحاس باشا في رده على الحكومة البريطانية أن مسئولية الحوادث التي وقعت في القطر إنما تقع على عاتق الوزارة التي أدى مسلكها في الأزمة الدستورية الى وقوعها . وأن موقف البلاد من هذه الحوادث هو موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة . وأن بقاء الدستور منيع الجانب مصون الأحكام هو أنجع الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكثرة التي تقتزن عادة بقيام الحكومات المعادية للشعب (١١) .

ولقد بادر صدقي الى الاستفادة من الحياد الدقيق الذي قرره الحكومة البريطانية . فانه لما كانت المذكرة البريطانية قد انصبت على حماية ارواح الأجانب دون حماية الدستور من الاعتداء ، فقد أعلن صدقي باشا للحكومة البريطانية انه « يملك من الأسباب والوسائل ما يمكنه كل التمكن من القيام بالواجبات التي أخذتها وزارته على عاتقها » (١٢) . وبهذا الرد سوغ صدقي باشا بقاءه في الحكم من جانب ، وسلب من الحكومة البريطانية كل حجة للتدخل لو أرادت في المستقبل من جانب آخر . ولم يلبث صدقي باشا أن أخذ يمضي قدما في اعتدائه على الدستور ، فقد استصدر في يوم ١٢ يولية مرسوما بفض الدوة البرلمانية ، بالرغم من أن الدستور كان يقضى بعدم جواز فض الدوة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، وبأن يدوم الانعقاد المادي لمدة ستة أشهر على الأقل . وقد احتج أعضاء البرلمان على هذا الفسخ الذي اعتبروه مخالفا للدستور ، وأعلنوا عزمهم على الاحتجاج بدار البرلمان في نهاية الشهر الذي أجل له ، أي في يوم ٢١ يولية . ولكن الحكومة أخرجت بوليس البرلمان منه بالقوة ، واحتلته عسكريا ، وأحاطته قلعة محصنة تمام التحصين ، وأذاعت على السن المتصلين بها أن أية محاولة لاقتحام داره ، ستقابلها بإطلاق الرصاص على الذين يحاولونها ، وبهذه الاجراءات أحبطت اجتماع النواب (١٣) . ولقد اجتمع النواب بعد ذلك في النادي السعدي في يوم ٢٦ يولية ١٩٣٠ ، واتخذوا قرارا بعدم الثقة بالوزارة (١٤) . ولكن هذا القرار لم يكن له أدنى أثر ، فقد بقيت الوزارة في مقاعدها ، وأصبحت تعتمد على ثقة الملك وعلى القوة المسلحة . وهكذا أصبح الطريق مهيدا للخطوة التالية وهي : إلغاء دستور ١٩٢٣ وفرض دستور جديد .

المستور الجديد

صدر الأمر الملكي بإبطال دستور ١٩٢٣ وإعلان الدستور الجديد وحل المجلسين القائمين في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ . وفي نفس اليوم صدر قانون الانتخاب الجديد . وقد أرفق الدستور ببيان إلى الملك قصد به مواجهة الرأي العام (المثقف على الأقل) بأسباب وبواعث هذا التغيير الجديد . وهذا البيان - وهو وثيقة ممتعة بذل في صوغها جهد كبير - يتناول ثلاثة أمور : الأمر الأول ، تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه ، والأمر الثاني ، علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية ، والأمر الثالث ، قانون الانتخاب ، وقد مهد البيان لهذه الأمور بهجوم على دستور عام ١٩٢٣ أثار فيه قضية عدم ملامته لأحوال مصر ، فقال انه « يعتبر صورة سوية لما بلغته الديمقراطية في أوروبا في العصر الحاضر ، مع أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر ، وخصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لا تشبه في كثير أحوال البلاد التي تنقل عنها ، ومن ثم فلم يحقق ما عقد به من الآمال من أنه خير ما تمتص به البلاد من صور الحكم واكتفها بأقرار النظام والسلام » (١٥) .

ثم انتقل البيان بعد ذلك إلى بحث أسباب فشل دستور ١٩٢٣ ، وبيان « وجوه الطب » لما فيه من نقص ، فهاجم أولا نظام الانتخاب العام المباشر ، لأن « الملم بتاريخ الأنظمة النيابية لا يفوته إدراك ارتباطه بالتطور الصناعي وبانتشار التعليم ، فقد كان أبدا شعار العمال والمطبخ الثابت لأحزابهم الناشئة ، وما زالوا طوال السنين العديدة يلحون في المطالبة به والدفاع عنه » . وتساءل فيم كان التعجيل بنقله إلى مصر والتعوية بفوائده وتقديسه ؟ مع أن الدعوة إليه في أوروبا ونجاحها قد خلقت مشاكل جديدة لا يزالون يطالبون لها بمختلف الطرق المعقدة كالتمثيل النسبي وتمثيل المصالح ، كما استفاضت الشكوى من انحطاط مستوى أعضاء المجالس النيابية ؟ . ثم هاجم البيان بعد ذلك الوفديين ، فاتهمهم بأنهم إنما أخذوا هذا التغيير عام ١٩٢٤ في أول دور الانعقاد ، لأنهم طنوا بالانتخاب المباشر أن يكون « سبيل النجاح وأمان المستقبل » . وانتهى من ذلك إلى الأخذ بنظام الانتخاب ذي الدرجتين (١٦) .

وقد انتقل البيان بعد ذلك إلى مهمة وضع القرائل أمام حصول الوفد على الأغلبية في النظام الجديد الغير مباشر . فحرم طبقة العمال والفلاحين التي تؤيد معظمها الوفد من أن يكون لها دور مهم في انتخاب

أعضاء مجلس النواب ، وذلك بأن اشترط في المندوبين الحسينيين ، وهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجلس النواب ، شروطا « مالية أو طوعية » لا تتوفر في أغلبية هذه الطبقة بعد اشترط أن يكون المندوب الحسيني مالكا لاموال ثابتة مربوطة عليها ضريبة عقارية لجانب الحكومة ، أو يكون ساكنا في منزل لا يقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها ، أو مستأجرا لأراض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهن سنويا ، أو يكون حائزا لشهادة دراسية ابتدائية أو ما يعادلها » (١٧) . وبعد أن تخلص البيان من جرم كبير من هذه الطبقة ، وحرر الوفد من الاستفادة من تأييدها ، استدار الى البورجوازية الوطنية والانتلجنسيا ، فحرم حق الترشيح لمضوية البرلمان على كل من يزاول إحدى المهن الحرة في مكان غير القاهرة ، لسبب غريب ، هو أنه « إذا انتخب صاحب هذه الصناعة نائبا أو شيخا ، أصبح موزعا بين واجب حضور أعمال المجلس المختلفة في أى وقت من النهار أو الليل ، وبين واجب الحضور في مكان صمناعته في أى وقت ، وبين الواجبين تعارض لاسبيل لتخفيفه ، ولا شك أن محاولة التوفيق بينهما تستدعى تضحية أحدهما وسوء القيام به ، وليس الذى يضحي عادة الاعمل النيابة » (١٨) . وبذلك حرم البيان الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين في جميع أنحاء القطر فيما عدا القاهرة من أن يكونوا أعضاء في البرلمان . ولما كانت هذه الفئات هي دون شك عصب الوفد ، فإن الدستور الجديد يكون بذلك قد وجه ضربة قاصمة الى الوفد .

وقد انتقل البيان بعد ذلك الى احكام النظام الجديد . فحدد عدد أعضاء مجلس النواب بما لا يزيد عن ١٥٠ نائبا . أما عدد أعضاء مجلس الشيوخ فحدده بعدد ثابت لايتجاوز المائة اشترط أن يكون ثلاثة أخماسهم من المعينين ، وإن تكون للملك « في نظرته المجردة عن الهوى ، وفي تمثيله لمعاني الحكم الدائمة الثابتة » الكلمة الأخيرة في هذا التعيين » (١٩) ما العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية ، فقد قبل البيان من دستور ١٩٢٢ ركنيه : المسئولية الوزارية ، وأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة ، وحل مجلس النواب . ولكنه قام بمسخ وتشويه هذين الركنين ، فقد اشترط الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء — أى نصف الأعضاء زائدا واحدا — في أمر الغالبية التي تقرر الثقة بالوزارة ، ولكنه اشترط قيودا اجرائية تلخص في وجوب أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة عدد مخصوص من الأعضاء (ثلاثون عضوا على الأقل) مقدما بالكتابة ، والا يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم

تقديمه ، وإن مضى زمن بين انتهاء المناقشة في موضوع الاقتراع وبين الاقتراع نفسه لا يقل عن يومين (٢٠) . أما عن حل مجلس النواب ، فيعد أن كان دستور ١٩٢٣ يوجب أن يشتمل الأمر بالحل على تحديد ميعاد الانتخاب ، ولا يتجاوز هذا الميعاد شهرين ، وأن يحدد ميعاد اجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لنظام الانتخاب - جاء البيان فمد ميعاد الانتخاب الى ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ، وقرر أن يدعى المجلس الجديد للاجتماع في ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ ، ولم يشترط النص في الأوامر الصادرة بحل مجلس النواب على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة ، إذ « قد يرى التريص زمنا قبيل الحكم على الوقت الذي يجب أن تجرى فيه الانتخابات » (٢١) .

ثم مضى البيان في خطته ، فسلب مجلس البرلمان حرموا أجازها للسلطة التنفيذية ، وأضاف الى هذه السلطة حقوقا أخرى : فحرم المجلس على السواء من حق اقتراح القوانين ، وقصرها على السلطة التنفيذية ، وأجاز للسلطة التنفيذية ، فيما بين ادوار الانعقاد وفي فترة حل مجلس النواب ، فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل اعتماد من باب الى آخر من أبواب الميزانية بمراسيم ، دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي للموافقة على هذه الاعتمادات (٢٢) . ولما كانت المدة التي لا يتعقد فيها البرلمان سبعة أشهر ، فإن هذا النص - كما يقول الرافعي - يطلق يد السلطة التنفيذية في تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية خلال الشطر الأكبر من السنة ، ويجد البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم نفذت بالفعل وصرفت المبالغ التي صدرت بها ، فلا يكون من الميسور نفعها (٢٣) .

ولم ينس البيان أن يضع في يد الملك السلطة الدينية الى جانب السلطة الزمنية ، فجعل له وحده حق تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين . وقد برر هذا الاجراء تبريرا يرضى به العامة ، فذكر أنه من الجائز أن يكون رئيس مجلس الوزراء غير مسلم ، وحينئذ لايتصور أن يكون ذلك الرئيس هو الذي يختص باختيار شيخ الجامع الأزهر أو الرؤساء الدينيين المسلمين ، خصوصا والاسلام دين الدولة الرسمي (٢٤) ثم نص البيان على ان للملك اذا لم ير التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان أن يكتفي بأعماله (٢٥) . وكان الدستور السابق يحتم على الملك أن يرده الى المجلس في مدى شهر لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرده ، عد

ذلك تصديقا عليه . وقد برر البيان تغيير حكم هانين المادنين القديمتين اللتين نصتا على ذلك ، بأن تيار الديمقراطية الجارف بعد الحرب املاها ، وانه حكم قائم على المبالغة فى نفييد حقوق السلطة التنفيذية بما لافائدة فيه ولا مصلحه منه ، وأن فترة الشهر قصيرة ، ونفسير عدم رد القانون بأنه تصديق اسراف فى الاستعجال وبناء القرائن . والأولى أن يكون العكس (٢٦) . ولم ينس البيان أخيرا حماية الملك من مثل ما تعرض له على يد الاستاذ العقاد فى البرلمان الأخير ، فأجاز محاكمة أعضاء البرلمان من أجل ما يقع منهم فى المجلسين من العيب فى ذات الملك ، أو أعضاء الأسرة المالكة (٢٧) .



موقف الأحرار الدستوريين من الدستور الجديد

هذا هو أهم ما تضمنه دستور صدقي باشا والبيان المرفق معه ، فلا عجب وهذا هو الشأن اذا هب الوفد يحاربه بكل قوة ، لانه فهم أن المقصود به انما هو هدمه وعدم كل فرصة لوصوله الى الحكم . على أن ما حدث أيضا هو أن الأحرار الدستوريين أنفسهم أعلنوا معارضتهم للدستور ، ولم يترددوا فى الغزول الى جانب الوفد فى محاربتة بكل قوتهم . وهذا الموقف من جانب الأحرار الدستوريين ، مع ما سبق من محاولتهم المعروفة من الدستور عام ١٩٢٨ ، مما يستدعى الوقوف عنده مليا .

لقد بدأ النفور بين الأحرار الدستوريين وصدقي باشا منذ اللحظة التى دعى فيها صدقي باشا لتأليف الوزارة الجديدة . فقد رأى محمود باشا ، وكان اذ ذاك طريح فراشه فى المستشفى ، أن هذا الاختيار انما هو أمانة على استبعاد حزبه من الحكم ، ومن ثم ففسد رأى وهو فى فراشه الا يجيب الأحرار الدستوريون طلب صدقي باشا الاشتراك معه فى الوزارة ، وانه اذا اشترك أحد منهم فيها كان متخليا عن عضوية الحزب . وقد أقر أكثر رجال الحزب هذا الاتجاه ، فلم يشترك منهم فى وزارة صدقي باشا غير حافظ عفيفى باشا . اما توفيق دوس باشا فقد اشترك فى الوزارة لأنه اعتبر نفسه مستقيلا من الحزب منذ ١٩٢٥ (٢٨) .

ولعل اختيار الملك لصدقي باشا هو ما أشعر الأحرار الدستوريين

لأول وهلة بأهمية الدستور ، حتى ولو لم يترتب على وجوده صعوده الى الحكم ، لأن المعارضة على كل حال في وجود الحكم البرلماني الصحيح ، « تستطيع أن توجه شئون الحكم بالقدر الذي تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل بأكثر من هذا القدر في أحيان كثيرة » - كما يقول هيكل (٢٩) - ووضح أن الأحرار الدستوريين ، كما يبدو ذلك من كتاباتهم ، كانوا يعتبرون أنفسهم الحزب الثاني الذي يمثل الأمة بعد الوفد (٣٠) ، ومن ثم فإن الحكم يجب أن يكون متداولاً بينهما وبينه ، وهم إذا كانوا عادة يقبلون الحكم بوسائل غير دستورية ، إلا أنهم كانوا يبررون ذلك أمام أنفسهم بأنهم يمثلون قسماً هاماً من الرأي العام المصري ، من حقه - حسب اعتقادهم - أن يستأثروا بالحكم ، لأنه القسم الذي يضم أصحاب المصالح الرئيسية ، من الاقطاعيين وأرباب رؤوس الأموال ، كما يضم المثقفين . أما صدقي باشا فإنه لا يمثل إلا نفسه ، ومن ثم فإن دعوة الملك له لتولي الحكم ، إنما هي دعوة ليتولاه لحساب القصر ، لا لحساب الأمة ولا لحساب طبقة معينة منها . وهذا ما قام حزب الأمة القديم لمحاربته ، وتولاه عنه وريته حزب الأحرار الدستوريين ، وقد فهم محمد محمود باشا هذا المعنى ، فاتخذ قراره الحازم الذي أشرنا إليه بعدم اشتراك حزبه في الحكم وفصل كل من يخرج من أعضائه عن هذا القرار حتى لا يسبغ صفة تمثيلية على وزارة صدقي باشا ، كانت أحوج ما تكون إليها لستر وجهها الحقيقي ، وجه وزارة القصر (وهو الوجه الذي حاولت أن تخفيه تحت اسم « وزارة قومية » ، وقصدت به « وزارة لا حزبية » (٣١) .

على إن الظروف التي كان يحتازها الحزب ، كانت تقتضي ألا تتعدى كراهيته للوزارة هذا القرار ، هذا أن لم يبد لها أيضاً قدراً من التأييد . وقد شرح الدكتور هيكل هذه الظروف بصراحة تامة ، فذكر أن خطة الوزارة الوفدية كانت خطة حزبية متطرفة ، مؤداها أن تكون الأداة الحكومية وفدية لحما ودما ، وألا تقف الأداة الحكومية في ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسي ، بل تتناول الوظائف كلها صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة الى الكاتب الصغير ومن العمدة الى الخفير . لذلك كانت الوزارات الوفدية وغير الوفدية تتداول هؤلاء بالتعيين والعزل . أما وصدقي باشا متناوئ صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون في المدن والقرى كانوا يطعمون في أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين . ومن ثم فلم يكن للحزب أن يعارض الوزارة غداة تأليفها ، لأنه لو فعل ، ولو لم يعلن

تأييدها ، « لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ولترتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بالغا » (٣٢) .

• على أن صدقني باشا لم يبطئ أن أعلن عن عزمه على تعديل الدستور فكان على الحزب أن يحدد موقفه إزاء هذه السياسة ، إما بالتأييد أو المعارضة • وقد كان هذا التحديد يعتمد في الواقع على درجة الاتفاق بين الطرفين على تعديل الدستور • ذلك أن الأحرار الدستوريين لم يرفضوا مبدأ التعديل إطلاقا • بل كانوا يتوقون إلى هذا التعديل بما يكفل زيادة المقاعد التي يحصلون عليها في مجلس النواب والسيوخ • ومن ثم فقد طلبوا من صدقني باشا أن يقتصر على تعديل قانون الانتخاب وتقييد مواد الدستور التي تتصل بهذا القانون ، على ألا تمس أسس الدستور الثلاث وهي الحريات العامة ، والمستولية الوزارية ، وأن الأمة مصدر السلطات • وهو ما صرح به محمد محمود باشا بنفسه لجماعة من شبان الأحرار الدستوريين (٣٣) • ولما كان صدقني باشا يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم ، وكان هذا يتعارض مع تاريخ الحزب ومبادئه ، فقد أصبح واضحا للأحرار الدستوريين « أنهم مقبولون لامحالة على خصومة مع الوزارة » ، وأن « تعديل الدستور سيكون أساس معركة حامية بينهم وبينه » • ولم يكن قادتهم في فرع من هذه الخصومة والمعركة ، لأنهم شعروا بأنها سوف تكسبهم من المكانة في الرأي العام ما قد يخسرونه من انصارهم الأعيان الذين يخشون على جاههم وعلى مصالحهم • وهكذا لما شعر صدقني باشا بأنه لم يبق له بتسويق إصدار الدستور طاقة ، اتفق مع الملك على إصدار الدستور يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ وبهذا القرار انتقل الأحرار الدستوريون إلى ميدان المعارضة (٣٤) •

حزب الشعب

كانت النتيجة الطبيعية لصدور الدستور الجديد وقانون الانتخاب ، وانتقال الأحرار الدستوريين إلى ميدان المعارضة ، هي تأليف حزب الشعب • ذلك أن النظام الجديد ، باعتباره نظاما دستوريا ، كان يقتضي إجراء انتخابات جديدة لقيام برلمان جديد • وكأن المفروض أن الوزارة ، وهي التي أصدرت الدستور وقانون الانتخاب ، تروم البقاء في الحكم حتى يتيسر لها تنفيذ النظام الذي وضعته ، وإنها ستدخل الانتخابات وتحاول الظفر فيها • فكيف استطاع هذا والوزارة عبارة عن أفراد مستقلين ؟

وقد كان صدقي باشا يأمل أن يؤيده حزب الأحرار الدستوريين كما أيده حزب الاتحاد ، نظرا لصداقته وصلته بأعضائه ، فلما تخلى هذا الحزب عنه للأسباب التي مرث بنا (وهي أسباب لا يعترف صدقي باشا بها (٣٥) ، لم يجد بدا من أن يؤلف حزبا جديدا يدخل به الانتخابات .

وهكذا تألف حزب الشعب . ومن الطريف ما يذكره صدقي باشا حول تسمية هذا الحزب ، فيذكر أنه رأى في بادئ الأمر أن يسمى « حزب الإصلاح » ولكن عدل عن ذلك إلى « حزب الشعب » . وقد اعتاد الباحث لهذه الفترة على هذه الظاهرة ، ظاهرة اختفاء الأحزاب وراء أسماء لا تمت لتشكيلها أو لأعمالها بصلة ، مثل حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين . ولكن التسمية الجديدة كانت أنكى هذه التسميات .

على كل حال ، فمنذ قرر صدقي باشا تأليف حزب يستند إليه في فرض النظام الذي وضعه على مصر ، جعل كل همه أن يجمع لهذا الحزب الأنصار والأعضاء . وقد اتجه أولا إلى حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين فاستطاع أن يضم إليه عددا من الاتحاديين ، كما استطاع أن يضم إليه ستة من أعضاء مجلس إداره حزب الأحرار الدستوريين ، بالرغم من أن قرار الحزب بعدم نأييده كان إجماعيا . كما التمس طائفة من الباشوات كان الأحرار الدستوريون أنشاء حكومتهم سنة ١٩٢٨ قد فصلوهم من وظائفهم، ووعدهم بالتعيين في مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس إدارة حزبه . ثم لجأ إلى طرق القسر والارغام لتحقيق غرضه ، فأوجب على العمد والمشايخ أن يمشوا ورقة بأنهم أعضاء في الحزب ، وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته ، وأوجب على أعوان الحزب ومن يجدون في الانتماء إليه تحقيقا لمصالحهم أن يحرروا كشفا بالأشخاص الذين يخضعون للرغبة والرهبة، وأن يرفعوا هذه الكشوف إلى رجال الإدارة لاستحضار الأشخاص الواردة أسماؤهم بها . وكان رجل الإدارة النشيط الذي يستحق الرضا ، ومن ثم الترقية في المرتب والدرجة ، هو الذي يستطيع أن يحشد للحزب الجديد أكبر عدد ممكن . ولكي يكون للحزب الجديد جهاز كامل منبث في جميع جهات القطر مثل الوفد ، صدرت الأوامر بتأليف لجان لحزب الشعب في كل مركز من المراكز (٣٦) .

وقد اجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ وأعلنت تأسيسه ، وتولى اسماعيل صدقي باشا رئاسته ، وأصدر جريدة يومية أسماها « الشعب » (٣٧) . ثم صدر قانون الحزب من سبح مواد

تكشف المادة الخامسة منها عن صيغته ، اذ تنص على « تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة و**حقوق العرش** » ، أما باقى المواد فذات صفة عامة ، كالنص على استقلال مصر استقلالاً تاماً ، والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه ، والاتفاق مع الدولة البريطانية على المسائل الملقة بينها وبين الدولة المصرية ، والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن استمرار حسن العلاقات بين الدولتين ، والغناء الامتيازات الأجنبية ، والمحافظة على روابط المحبة بين الوطنيين والأجانب ودخول مصر فى عصبة الأمم ، وضمان استقلال القضاء ، واصلاح الشئون الداخلية فى كل نواحى الحياة العامة والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعية وترقية شئون العمال وتنمية روح التعاون (٣٨) . وأغلب الظن أن مواد الحزب لم يقصد بها سوى استكمال المظهر الشكلى للحزب ، لكن أهم ما يعنينا أنه يعترف بتصريح ٢٨ فبراير حينما يتحدث عن الاتفاق مع بريطانيا وعلى المسائل الملقة ، ولا غرو فقد كان صدقى باشا أحد أبطال التصريح .

معركة الانتخابات ومقاطعتها

كان هم الوفد والأحرار الدستوريين بعد اعلان النظام الجديد ، مقاطعة الانتخابات العامة لتحقيق غرضين على جانب كبير من الأهمية ، الفرض الأول ، سحب القاعدة من تحت النظام الجديد حتى لا يستقر أبداً ، ويسهل بالتالى سقوطه وانهيائه ، فالمفروض أن البرلمان الجديد يجب أن يستند الى ركيزة شعبية ليتمكن اعتباره ممثلاً للشعب المصرى ، وبالتالي تعد قراراته انعكاساً لارادة الشعب المصرى . فاذا امتنع الحزبان اللذان يمثلان هذا الشعب عن دخول الانتخابات ، لم يعد يتيسر له ادعاء تمثيله له ، وأصبح قائماً على غير أساس . أما الهدف الثانى ، وهو مرتبط بالأول فهو الاستفادة من عدم تمثيل النظام الجديد للشعب فى الحيلولة دون وقوع اتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية على القضية المصرية ، وهو الفرض الذى كان الوفد والأحرار الدستوريون على يقين من أنه الخطوة التالية لصدقى باشا بعد قيام البرلمان - كما أوضحنا ذلك فى الميثاق القومى الذى عقده فيما بينهما وأسمياه « عهد الله والوطن » (٣٩) .

وفى الواقع أن الاتفاق مع بريطانيا كان هو الفرض الثانى لصدقى باشا بعد ارساء نظامه الجديد . ولم يخف هو ذلك ، فقد رد على اتهام من

نعتوه من المعارضين بأنه عقبة في سبيل الاتفاق مع بريطانيا بقوله : « أنا أول من يسعى لهذا الاتفاق ويرحب به ، » . وإنما يجب علينا أن نرتب بيتنا أولا - كما يقول الانجليز - ترتيبا يجعل كل اتفاق ثابت الدوام موطن الأركان . والكلمة الآن للشعب المصري في الانتخابات القادمة يولى الثقة فيها من يشاء وينزعها ممن يشاء ، وعلى حكمه البريء من كل ضغط وتهويش وتضليل ستحكم البلاد حكما صالحا لا دجل فيه ، وحينذاك يصبح الاتفاق مع بريطانيا العظمى أقرب الأشياء الى التحقيق » (٤٠) .

على أنه لما كانت سياسة الحكومة العمالية هي الاتفاق مع حكومة مصرية تتمتع بثقة الأغلبية في برلمان منتخب انتخابا حرا . وكان المستر هندرسون قد أكد هذه السياسة في ٥ نوفمبر ١٩٣٠ (أى بعد إصدار الدستور الجديد) ، وأضاف الى ذلك انه اذا أعربت مثل هذه الحكومة عن رغبتها في استئناف المفاوضات الملقة منذ الربيع السابق ، فإن الحكومة البريطانية على استعداد لأن تلبى هذه الرغبة على أساس المقترحات التي تضمنتها معاهدتها (٤١) . - فلا شك أن الخطوة التي اتخذها الوفد والأحرار الدستوريون بمقاطعة الانتخابات كانت موفقة غاية التوفيق ، فقد كان من شأنها اجباط غاية صدقي باشا في اتخاذ الانتخابات وسيلة لإبرام الاتفاق مع بريطانيا ، وهي انتخابات كن صدقي باشا قد أفصح عن نيتيجتها من قبل اجرائها في عبارة وردت في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العمومية لحزب الشعب بقوله : على أننا مع ذلك نرحب بعود من يعدل عن فكرة الابتعاد عن الانتخابات فردا كان أو حزبا ، بل نود ذلك ونرحب به ، حتى يكون لنا في البرلمان « ممارسة » قوية . لأننا ونحن دستوريون حقا ، نحب المعارضة ولا نتهيبها » (٤٢) .

هذا هو خطر أهمية قرار مقاطعة الانتخابات الذي اتخذته الوفد والأحرار الدستوريون . ومن القريب أن الحزب الوطني قرر دخولها ، مما سبب اغتباط صدقي باشا الذي كان لا يفتأ يزهو في أمانيه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب : حزب الاتحاد وحزب الشعب والحزب الوطني (٤٣) . على أن جميع الهيئات والطوائف التي يعتد برايتها ، كالمحامين والأطباء والمهندسين والتجار وأعيان البلاد قد أيدوا جميعا ، جماعات وأفرادا ، قرار المقاطعة (٤٤) . وسرعان ما نشط الوفد والأحرار الدستوريون لوضع هذا القرار موضع التنفيذ ، فتألفت لهذه الغاية في ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠ لجنة اتصال من هيتي الحزبين كان يمثل الوفد فيها

فتح الله يركات باشا ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد علي علوبة باشا والدكتور حسين هيكل (٤٥) . وقد هوجمت هذه اللجنة من جريدة الاتحاد التي وصفتها بأنها « أول مرة عملية من ثمرات الائتلاف بين الذئب والحمل » (٤٦) . وكانت تقصد بالذئب الوفد .

ولم يلبث هذا الاتصال بين الوفد والأحرار الدستوريين أن تمخض عن عقد ميثاق هام أرسيت فيه أسس التعاون بين الحزبين ، هو الذي ذكرنا أنها اسمياه « عهد الله والوطن » . ولقد كان حريا بهذا الميثاق أن يفتح صفحه جديدة بناعة في العلاقات بين الحزبين لو حافظ الأحرار الدستوريون على تطبيقه والالتزام به ، ولكنهم لم يحتفظوا بتمسكهم طويلا . ويفهم من مضمون الميثاق أن أسس التعاون التي اتفق عليها هي : أولا - رضوخ الوفد لرغبة الأحرار الدستوريين في تعديل قانون الانتخاب اذ يقرر أن « الهيئتين متفقتان على أن ينظر البرلمان في تعديل قانون الانتخاب الذي صدر في ١٩٢٤ ، بعد أن تعود الحياة النيابية على مقتضاهه وعلى أن يكون كل تعديل في هذا القانون متفقا مع المصلحة القومية دون التقيد بأي اعتبار حزبي » . ثانيا - وفي مقابل هذا الرضوخ من جانب الوفد للأحرار الدستوريين ، يتعهد هؤلاء باتباع تقاليد النظام الدستوري الصحيحة ، « فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم في حدود تلك التقاليد النيابية » (٤٧) . وهي أسس صالحة كما هو واضح .

ولقد كان أول ما ابتدعه الوفد والأحرار الدستوريون لتعطيل الانتخابات ومحاربتها ، هو الإيماز الى انصارهم من العمدة والمشايخ بالاستقالة . وكان هذا أقوى ما حدد صدقي باشا بشل يده ، وهو وصا عندما اتخذت الحركة شكلا جماعيا ، وأخذ عدد المستقيلين يزداد يوما بعد يوم . ولم تكن هذه أول مرة يستقيل فيها العمدة لرفضهم التعاون مع الحكومة في تنفيذ سياسة معينة . فقد مر بنا كيف أشهر الوفد والأحرار الدستوريون هذا السلاح في محاربة الانتخابات التي اعترض زبور باشا اجراءها على أساس قانون الانتخاب المعدل الذي أصدره في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ . وقد قدم العمدة في ذلك الحين الى القضاء وقضى ببرأتهم بناء على أن من حق العمدة كما من حق كل موظف أن يستقيل . ولكن صدقي باشا لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الحركة الجديدة : فقد أعلن أن هؤلاء العمدة لم يستقيلوا الا بتحريض خاص ، وأخذ يبيت في البلاد التي وقعت فيها هذه الاستقالات جيوشا من البوليس وبلوك الحفر وغيرهم ، وأرسل

رجال الإدارة الى هؤلاء العمد يهددونهم اذا هم لم يسحبوا ما قدموه من استقالات ، وينذرونهم بأن خصومهم فى البلاد سيعينون عمدا مكانهم . ثم قرر تقديمهم للمحاكمة أمام « لجنة الشياخات » ، وهى الهيئة التأديبية للعد والمشايع، مخالفا بذلك المبدأ الذى قرره القضاء قبل خمس سنوات . ولما كانت أقصى غرامة تستطيع اللجنة قانونا أن تحكم بها على المستقيل هى عشرون جنيها ، فقد لجأ صدقى باشا الى حيلة غريبة ، هى تجزئة الاستقالة الى عدة تهم حسب العبارات التى تنطوى عليها ، والحكم من ثم بغرامات كبيرة باعتبار عشرين جنيها عن كل تهمة . ولما رأى العد فى المديريات الأخرى أن الاستقالة تقسم جملا والفاظا ، وتمتبر كل واحدة منها تهمة ، اكتفوا بأن جعلوا نص الاستقالة هذه الكلمات الثلاث : « أرجو قبول استقالتى » . ومع هذا وجهت الوزارة الى كل عمدة ممن أرسلوا هذا النص من عمد نجع حمادى بمديرية قنا ، عشر تهم ، منها أنه خرج على القانون والنظام بتقديمه استقالته تلغرافيا ، خصوصا وأنه قدمها فى ظروف تعمل فيها الأحزاب المعارضة على الاحتجاج بواسطة استقالات العمد والمشايع على نظام دستور البلاد وقانون الانتخاب ، وأنه رفض القيام بواجباته قبل أن تعين المديرية من يقوم بمصله ، وأنه أبلغ استقالته الى الصحف المعارضة فنشرتها بخط كبير ، وهكذا ، حتى بلغت قيمة الغرامات التى حكمت بها لجان الشياخات على العد ومشايع البلاد المستقيلين نيفا وثمانية عشر ألف جنيه . وقد قرر البرلمان فى سسنة ١٩٣٦ رد هذه الغرامات الى المحكوم عليهم بها (٤٨) .

وكان قد اتفق فى لجنة الاتصال منذ البداية على أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية ، لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية وأن اقتصر الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف ، بالغة ما بلغت قوتها، لا يمكن أن تحرك الشعب الى عمل ايجابى عنيف منتج . ولهذا قررت اللجنة قيام الزعماء بزيارة مدن الاقاليم لبث الدعوة الى رفض الخضوع للمستور صدقى باشا ومقاطعة انتخاباته (٤٩) . وكان هذا بداية سلسلة

من الاضطرابات الدموية والحوادث المثيرة التي تطلتها حيل غريبة اشبه بما يجرى فى القصص البوليسية . وقد بدأت هذه الاضطرابات عندما قرر الزعماء زيارة بنى سويف ، وهى معقل من معاقل الوفدين . فمما كادوا يصلون الى المحطة حتى فوجئوا بالقوة المسلحة تمنعهم من مباحة المحطة ودخول المدينة ، فبقوا بالمحطة اثنى عشرة ساعة محاصرين ، بينما كانت المدينة تفل بالدخول دون أن تستطيع شيئا ، ثم إركب الزعماء بالقوة فى قطار خاص عاد بهم الى القاهرة .

على أن الزعماء لم يلبثوا بعد ذلك أن قرروا زيارة مدينة طنطا ، فاعدت الحكومة قوة مسلحة لمحاصرة المحطة ومنعهم من ركوب القطار ، ولما عجزت القوة المسلحة عن ذلك بسبب اقتحام الزعماء الحصار غير صيابين تم اجراء مناورة فصلت فيها العربات التى ركب فيها الزعماء عن بقية عربات القطار ، ثم التحقت بقاطرة أخرى يمت بهم الى صحراء العباسية ، ثم ناحية الصف بمركز الجيزة حيث توقفت . وعندما أقبل الليل ، عادت القاطرة فتحركت بهم على مهل ، وجعلت تسير حيناً وتقف حيناً ، حتى اذا كان الوقت نحو التاسعة مساء ، عادت بهم القاطرة عن طريق حلوان الى محطة المعسكر بين المعادى وطره ، وهناك أمروا بالنزول طوعاً أو كرها . فتركوا القطار .

على أن لجنة الاتصال لم تلبث أن نظمت سفر الزعماء مرة أخرى الى بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة حتى لاتتخذ عدتها لمواجهة . ونجح الزعماء هذه المرة فى دخول المدينة ، وذهبوا الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية الذى ما كاد يذيع نبأ مجيئهم ، حتى هبت المظاهرات تجوب المدينة وتحيط بالمكان الذى اجتمع فيه رئيسا الحزبين . وسرعان ما انقلب المكان حصناً تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جهة ، وأطلق النار على المتظاهرين فقتل منهم سبعة وجرح كثيرون ، وانتهى الأمر بعودة الزعماء فى السيارات مخفوفين الى العاصمة حيث أجرى التحقيق معهم ، ثم أطلق سراحهم (٥٠) .

كان بسبب هذه المقاومة العنيفة التى قاد لوايها الوفد والأحرار

الديمقوريون ،أن نجحت حركة مقاطعة الانتخابات نجاحا حاسما . فقد شبه الرافعي روعة مقاطعة الأمة لتلك الانتخابات التي أجريت في يونية ١٩٣١ بمقاطعتها للجنة ملنر ١٩١٩ ، من حيث احكامها واتساع مداها . كما ذكرت السيدة فاطمة اليوسف أنها كانت تطوف على دوائر الانتخاب فتراها خاوية والحوانيت القرية منها مغلقة . ومع ذلك فلم يخل ذلك اليوم من الدماء التي سالت فيه . فقد اجتاحت القاهرة والاسكندرية وبعض المدن المظاهرات العنيفة لتعطيل عملية الانتخاب ، كما دخل العمال المعركة اذ اضرب عمال عتابر بولاقي والورش الاميرية وتظاهروا احتجاجا على الانتخابات . وقد قابلت الحكومة مظاهراتهم بالعنف الشديد ، فقتل منهم كثيرون . ثم قامت المظاهرات بمحاصرة الدوائر الانتخابية ، بينما كان البوليس يبذل جهده ليحمل الناس اليها بالقوة ، حتى بلغ عدد القتلى في نواحي القطر اثناء الانتخابات مائة قنيل والجرحى ١٧٥ جريحا . وبالرغم من كل ذلك اذاع صدقي باشا في الصحف أن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفي جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت في أى انتخابات سبقت . وأعلن أن الذين اشتركوا في الانتخابات بلغت نسبتهم المثوية الى مجموع الناخبين ٦٧،٧/٨ في المائة ، وهي بالفعل نسبة عالية لو أنها كانت صحيحة (٥١) . ويلاحظ أن صدقي باشا هو نفسه الذي أجرى انتخابات عام ١٩٢٥ ، فهو في هذا الضموء مؤسس هذا النوع من الفساد السياسي في مصر .

هكذا أرسى صدقي باشا أسس نظامه الجديد بقيام البرلمان الجديد . وقد كان بسبب هذا الضغط إن شهدت الفترة التالية استثناف حوادث الاغتيال السياسي لأول مرة بعد حادث مقتل السردار . ففي يوم ٩ يوليو ١٩٣١ ، شرع في قتل محمد توفيق رفعت باشا ، رئيس مجلس النواب، وهو في سيارته بدائرة قسم شبرا . استوقفه الجناة بعد أن القوا سلما أمام سيارته ، وأطلقوا عليه النار . وفي يوم ١٩ يوليو ١٩٣١ انفجرت قنبلة في دار وزارة الحفانية . ثم انفجرت قنبلة أخرى في يوم ٢٧ يوليو في منزل علام باشا وكيل وزارة الداخلية . وفي الفترة بين ٢١ ، ٢٧ يونيو ١٩٣١ قطعت أسلاك التليفونات الخاصة بالسيمافورات ، بقصد تعطيل سير القطارات . وفي ليلة ٢٠ يونيو قام البعض بمحاولة فك مسامير قضبان السكة الحديدية بين محطتي طوخ ومسنديون بمديرية القليوبية لتعطيل قطارات السكة الحديدية . وفي يوم ٦ سبتمبر ١٩٣١ تلقى محمد فهمي القيسى باشا خطابا بتهديده بالقاء قنبلة في منزله اذا

لم يمنع استمرار رجال البوليس فى المراقبة والتفتيش فى دائرة بولاق
كما تلقى محمد علام باشا خطابا بتهديده بالقتل فى يوم ١٢ سبتمبر
١٩٣١ . وفى الفترة بين ٢١ ، ٢٧ يونيو جرى تخريب أسلاك التليفونات
وانتزاعها من أماكنها بدائرة قسم الأوبىكية .

وهكذا كان استئناف حوادث الاغتيال السيامى والمقاومة السرية فى
بداية العهد الدستورى الذى أقامه صدقي باشا بعد انتخاباته الزيفة التى
أجرأها ، دليلا آخر على مدى التلمز والاستياء الذى قوبل به هذا النظام
الجديد . وقد أسفرت حملات التفتيش المستمرة التى أطلقتها الحكومة عن
ضبط قنابل تم صنعها وقنابل فى دور الاعداد ، كما تم القبض على
المتهمين ، حيث جرت محاكمتهم فى القضية الشهيرة التى عرفت باسم
قضية القنابل (٥٢) .

(٢) انشقاق الوفد

وانفصاف التحالف بينه وبين الأحرار الدستوريين

الحيد الانجليزى

كانت السياسة البريطانية حتى ذلك الحين تتبع فى مصر ما أطلق عليه المستر هندرسون سياسة «الحيد الدقيق» ، ومعناه الكف عن معاونة الوفد وإطلاق يد صدقى باشا . ومن اليسير رصد هذا التطور فى سياسة الحكومة البريطانية وسياستها منذ تدخلها المشهور فى إنهاء حكم محمد محمود باشا الدكتاتورى وإعادة الحياة النيابية . ومما لا ريب فيه أن السياسة الانجليزية لم تدبر الانقلاب الدستورى الذى حدث فى صيف عام ١٩٣٠ ، فقد بدأت الأزمة باستقالة الحكومة الوفدية لا بأقاليها .. كما مر بنا . وقد مرت بنا المناورات التى صحبت تلك الاستقالة . وكيف انتهت بهزيمة الوفد وتآليف الوزارة الصدقية . وعندما حدث هذا الانقلاب نددت به كثير من الصحف البريطانية ، وكان مما قالت جريدة الايكرونومست : « اذا كان الملك فؤاد يتصور ان رأى العام البريطانى ينظر بارتياح الى اسقاط النحاس باشا والحكم الدستورى معه ، لانه لم يتفق مع المستر هندرسون ، فليسمح لنا جلالتة أن نقول له انه مخطئ . فى زعمه » (٥٣) .

على هذا النحو لم تدبر السياسة البريطانية انقلاب ١٩٣٠ ، ولكن هذا ليس معناه أنها غير مسئولة عنه بشكل ما . فالحقيقة أن موقف الحيد الذى التزمته الحكومة البريطانية عند ظهور بوادر الأزمة الدستورية فى حوالى الرابع من شهر يونيه ، هو ما شجع الملك فؤاد على الاستمرار فى عرقلة أعمال الحكومة الوفدية ، وما أدى به فى النهاية الى اسقاط النحاس باشا والحكم الدستورى معه .

وللحيد الانجليزى فى مصر معنى متغير حسب الظروف ومقتضيات

الاحوال . فقد يتخذ شكلا سلبيا عندما لا يكون النضال بين الوفد والقصر مرتبطا بمصالح السياسة البريطانية . وقد يعبر عن معنى الترقب والانتظار عندما يكون هناك تغيير سياسى يحسن انتظار نتائجه قبل الحكم عليه . وقد يتخذ شكلا ايجابيا عندما تتضح المصلحة الانجليزية في بقاء الوضع السياسى الموجود قائما . وقد مر الحياض الانجليزى باطواره الثلاثة خلال الانقلاب المستورى الذى نحن بصدده : فقد اتخذ الشكل الاول عندما ظهرت بوادر الازمة الدستورية ، اذ لم يكن لدى الحكومة البريطانية في ذلك الحين من المصالح بينها وبين الحكومة الوفدية ما يدفعها للالتزام موقف التأييد من الحكم الوفدى . وفي الوقت نفسه لم تكن العلاقات سيئة بينها وبين هذه الحكومة بحيث ترجو التخلص منها . فاتخذ حياذها في هذه المرحلة شكل السلبية . وعندما تغير الموقف السياسى والف صدقي باشا وزارته تحول الحياض الانجليزى الى نوع من الترقب والانتظار ، وقد ارسلت التعليمات الى المنسوب السامى لى « يبين بصريح العبارة أن حكومة صاحب الجلالة لا تنوى أن تتخذ اداة ما للاعتداء على الدستور المصرى ، وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون لها ضلع في تغيير قانون الانتخاب » (٥٤) ثم جاءت تحركات الوفد المهددة للامن ، واثارت الاضطرابات في مدن القطر ، وحدث ما حدث في الاسكندرية يوم ١٥ يولية ، فتبدل موقف الحكومة البريطانية تماما . ذلك أن الانجليز لا يمتنون شيئا ممتهم للاضطراب في مصر ، وذلك لسببين كلاهما مرتبط بمصالحهم كل الارتباط : الاول - أن عودة مصر الى الثورة - وما أكثر ما لهجت الالسنه بهذه الكلمة في ذلك الوقت - حقيق أن يدفع بمصر في طريق التطرف ، وأن يلهب فيها الشعور العدائى نحو الانجليز . والثانى أن الاضطراب في مصر لا يخلو من تهديد للمصالح الاجنبية ، وقد يوقع انجلترا في مشكل ، على الأقل مع إيطاليا اذا استطاعت أن تأمن جانب غيرها . وكان لإيطاليا في تلك السنوات نعة عالية لا تفرى بالاطمئنان (٥٥) . لهذا اتخذ الحياض الانجليزى شكل التأييد السافر لصدقي باشا : فالحكومة البريطانية تبلغ صدقي باشا أنها تعده « مسئولا عن حماية الأجانب وممتلكاتهم في مصر » ، ومعنى هذا أنها تؤيده وتطلق يده تماما في حفظ النظام وقمع الاضطراب . وفي الوقت نفسه تبلغ النحاس باشا بأنها « تعده كذلك مسئولا مع الحكومة اذا تعرضت ارواح الأجانب ومصالحهم للخطر » ، ومعنى هذا أنها تشمل يد الوفد عن الدفاع عن حريته الداخلية وعن الدستور والحياة البرلمانية . ولما كان موقف الوفد ووسائله لم تتغير عقب التبليغ البريطانى ، بل ازدادت المعركة حدة

وحارده ، فقد كان من الطبيعي أن يظل موقف الانجليز كما هو لا يتغير ،
وأن يظل الحيداء الانجليزى معبرا عن التأييد للوزارة التى تقوم بقمح
الاضطراب .

فكرة الوزارة القومية :

على أن الحالة السياسية فى إنجلترا لم تستمر طويلا . فقد حدثت
أزمة سياسية على أثر أزمة مالية أدت الى انشقاق فى حزب العمال .
فاستقال المستر مكدونالد فى أواخر أغسطس ١٩٣١ ، وألف وزارة
ائتلافية تجمع بين الوزراء المواليين له من العمال والمحافظين والأحرار .
وجرت الانتخابات العامة فى أكتوبر ١٩٣١ ، فاندحر العمال اندحارا
كبيرا وسقط المستر هندرسون زعيم حزب العمال، وسقط معظم أقطابهم .
وفاز المحافظون فوزا هائلا . ورضى المحافظون أن يرأس المستر مكدونالد
الوزارة الجديدة ، وكان وزير الخارجية فيها هو السير جون سيمون (٥٦) .

حدث هذا التغيير السياسى فى إنجلترا بين أغسطس وأكتوبر عام
١٩٣١ . وفى يناير ١٩٣٢ ظهرت فكرة تأليف وزارة قومية . فهل كان
لهذا التغيير السياسى فى إنجلترا علاقة بفكرة الوزارة القومية ، أم أن
الفكرة مصدرها دار المنسوب السامى فى مصر ؟ أغلب الظن أن الاحتمال
الثانى هو الصحيح . ففى شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ - أى قبل اجسراء
الانتخابات البريطانية وتأليف الوزارة الائتلافية - نشرت مجلة روز
اليوسف التى كانت تصدر اذ ذاك باسم (الصرخة) خبرا عن خطة
سياسية وضعها المستر هور ، الوزير البريطانى فى دار المنسوب السامى
فى ذلك الوقت ، خاصة بتأليف وزارة قومية . وقد رددت الصحف
المصرية هذا الخبر بعد ثلاثة أشهر - أى فى يناير ١٩٣٢ - وهذا يدل على
أن الفكرة لم تنبع من لندن ، بل درست فى دار المنسوب السامى ، وبعث
بها المستر هور الى لندن ، ثم عادت مع المنسوب السامى بعد أن وفتق
عليها فى دوننج ستريت (٥٧) . ولا يعلم بعد ما اذا كانت هذه الفكرة
حيلة لفض الائتلاف أم أنها كانت محاولة مخلصه لتغيير الحالة التى
اصبحت لاتطاق بين مصر وإنجلترا بإعادة المستور القديم وإبرام
الاتفاق . ولكن الذى لا شك فيه أنها كانت بمثابة السكين التى شطرت
الوفد وقصمت عرى الائتلاف .

ويرى الدكتور هيكل كيف ظهرت الفكرة لأول مرة ، فيذكر أنه قيل في « لجنة الاتصال أن سير برسي صرح لعدلي باشا يكن بأن الحكومة البريطانية مستعدة ، إذا تالفت وزارة قومية في مصر برئاسة رجل كعدلي باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التي انتهت إليها مفاوضات ١٩٣٠ ، وأن تشير بأعادة دستور الأمة إليها . ولم يتردد الأحرار الدستوريون في قبول الفكرة لاعتبارين : الأول ، أنه إذا كفل تأليف وزارة قومية إبرام المعاهدة مع انجلترا واعادة دستور الأمة إليها ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه ؟ . والثاني أنه إذا كان غرض هذه الفكرة لا يعدو أن يكون مناورة لأجباط نشاط المعارضة في مقاومة صدق باشا ودستوره فإن اعلان الدستوريين والوفديين جميعا قبولها على أساس إعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، سوف يجعل بانكشافها (٥٨) .

بيد أن النحاس باشا وأقلية من حزبه (ماهر والنقراشي ومكرم) قر قرارهم على أن لا مساومة في حقوق البلاد ، وأن دستور الأمة يجب أن يعود بلا شرط ولا قيد (٥٩) . وقد رأوا أن قبول مبدأ الوزارة الائتلافية إنما هو انتهاك صريح « لعهد الله والوطن » الذي أرسيت فيه العلاقة بين الحزبين على أسس دستورية صحيحة ، فكيف يقبل الوفد فكرة لا تتفق مع الميثاق القومي ولم يمض على عقده عام واحد ؟ ومما لا ريب فيه أن تأليف وزارة ائتلافية - كما يقول الرافعي - قد يكون حلا موفقا في بعض الظروف ، ولكن على أن يكون هذا الائتلاف باختيار الحزب الذي يفوز بالأغلبية ، وألا يكون قاعدة حتمية يجب أن يقبلها والا اندرأت أحكام الدستور (٦٠) .

انشقاق الوفد

على كل حال فقد استطاع الأحرار الدستوريون أن يجذبوا إلى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد . وهنا كانت الفرصة الذهبية للأحرار لعزل النحاس باشا وشنق الوفد إلى قسمين ، والاستيلاء بعد ذلك على الزعامة الشعبية . صحيح أن الوفد انقسم في عام ١٩٢١ دون أن يؤثر ذلك في شعبيته ، ولكن ذلك كان في عهد سعد زغلول ، وكانت شخصية سعد زغلول الطاغية هي التي عصمت الوفد من السقوط والاضمحلال ، أما والنحاس شخص آخر ، فإن احتمال اضمحلال الوفد على أثر انقسام آخر هو احتمال كبير ، وليس من المصلحة الحزبية أن تترك هذه الفرصة تضيق

هباء • وهكذا تمسك الأحرار الدستوريون بقبول فكرة الوزارة القومية، ورضى الدكتور هيكل في الدعوة لها بدعوى « أننا نكون مقصرين في حق بلدنا اذا نحن تركنا فرصة كهذه تمر من غير أن ننتهزها » وأن الفكرة ان تحققت رغم معارضة النحاس باشا ، وآتت من الثمرات ما كنا نرجو ، تقلبتها الأمة بقبول حسن يدفع النحاس باشا للعدول عن معارضتها ، ولهذا طلب من عدلى باشا تحقيق الفكرة رغم معارضة النحاس باشا ، فاذا كان النحاس باشا لا يريد أن يقتنع بهذا . فما على المقتنعين به (أى بتأليف الوزارة) الا أن يحملوا تبعه تنفيذه • على أن عدلى باشا أصر على الرفض ، لأنه لم يشأ « أن يكرر باى ثمن ما حدث في سنة ١٩٢١ » (٦١) •

ولكن ما حدث في سنة ١٩٢١ قد تكرر في ١٩٣٢ • فقد طال الجدل في الوفد حول الموضوع ، وسادت علاقة النحاس باشا بخصوم فكرته • وجاءت المناسبة ليخرج الأعضاء المخالفون • فقد استقال الأستاذ نجيب الفزائلي من الوفد في أغسطس ١٩٣٢ لخلاف شخصى وقع بينه وبين مكرم عبيد في قضية القنابل ، وكانا من هيئة الدفاع فيها ، ثم سحب الفزائلي استقالته ، ولكن النحاس باشا قبلها وأعلن استقالته في أكتوبر ١٩٣٢ ، فاعترض على هذا الاعلان من أعضاء الوفد كل من فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعى وعلوى الجزار وفخرى عبد النور وعطا عفيفي وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل ، ونشروا بيانا بدا فيه أنهم متضامنون مع الفزائلي ، وانقطعوا مؤقتا عن حضور جلسات الوفد • فأصدر النحاس بيانا في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ باعتبار مسلك الأعضاء السبعة خروجاً على الوفد وانفصالاً منه ، وترك لفتح الله بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه • ولكن بهى الدين بركات أصدر بيانا باسمه أعلن فيه أنه متضامن مع الأعضاء السبعة • ثم نشر على الشمسى باشا بيانا بتأييد موقفهم ، فأذاع النحاس باشا بيانا باعتباره هو أيضا منفصلا عن الوفد • وفي ديسمبر ١٩٣٢ ضم النحاس باشا اثني عشر عضوا جديدا الى هيئة الوفد بدلا ممن انفصلوا أو توفوا (٦٢) •

ومن العجيب أن الوفد يتعرض منذ تشكيله لأمثال هذه الانقسامات الخطيرة ، دون أن ينال ذلك من شعبيته أو يضعف من قوته ، مع أن أماننا الانقسام الأخير في حزب العمال البريطانى ، فقد طوح بالعمال عن الحكم بعد أن اندحروا في الانتخابات اندحارا كاملا ، اذ اندحر زعيمهم المستر هندرسون ومعظم أقطابهم • وهذا دليل آخر على أن الوفد لم يكن يبدو في عين المصريين « حزبا » بقدر ما كان يمثل « فكرة » تتركز فيها معاني

الكفاح من أجل الدستور والاستقلال ، وأن المصريين لم يكونوا عبدة
أشخاص ، وإنما عبدة مبادئ وأفكار . وآية ذلك أنه لما نجح ثوار ٢٣
يوليو في تحقيق ماعجز الوفد عن تحقيقه : الحرية السياسية والاجتماعية ،
انتقل تأييد المصريين اليهم باعتبارهم « فكرة » أيضا ، فكرة تتمثل فيها
معاني الثورة التي جاشت في صدور المصريين زمنا طويلا على كل الأوضاع
السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشوا تحت ثقلها . . ولهذا
فعندما سقط اللواء محمد نجيب في سنة ١٩٥٤ ، انتقل تأييد المصريين
الى الرئيس جمال عبد الناصر ، لأنه استطاع أن يجسد في شخصه كل
معاني الثورة التي آمن بها المصريون .

مهما يكن من أمر فإن انشقاق الوفد بسبب فكرة الوزارة الائتلافية
كان فيه نهاية الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين . فقد رأى محمد
محمود باشا من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم النحاس باشا ، وفي مقدمتهم
حمد باشا الباسل وكيل الوفد ، أن يظهر تأييده لهم . فأقام لهم حفلة
تكريم وأبدى تضامنه وتضامن الأحرار الدستوريين معهم . وهكذا
انقسمت المعارضة لصدقي باشا شطرين ، من غير أن يكون لعنف صدقي
باشا فضل في هذا الانقسام (٦٣) .

(٣) تصدع النظام الجديد وسقوطه

حديث صدقي باشا والسير جون سيمون (سبتمبر ١٩٣٢)

تأثرت حركة النضال ضد صدقي باشا ودستوره بوقوع هذا الانقسام تأثرا كبيرا . ومن الطبيعي أن كل ضعف في صفوف المعارضة يحتسب عادة قوة ونفوذا في جانب الحكومة . على أن صدقي باشا كان يعرف أن أهم ما يوطد أقدام نظامه الجديد ويضمن له الدوام ، هو إبرام معاهدة مع إنجلترا ، وكان يدرك أن أى طلب للتفاوض مع الانجليز والمركة على أشدها بينه وبين المعارضة ، لن تلقى منهم الا الاهمال ، فلما دب الانقسام بين الوفد والأحرار الدستوريين على أثر ظهور فكرة الوزارة القومية ، وخفت بالتالى حدة المركة ، رأى صدقي باشا الفرصة سانحة للاتصال بالانجليز للدفاع عن نظامه من جهة ، واقتناع الانجليز بالتفاوض معه من جهة أخرى .

وقد نجحت الاتصالات التى أجراها حافظ عفيفى باشا فى تدبير مقابلة بين صدقي باشا والسيرجون سيمون فى جنيف . وتمت المقابلة فعلا يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ بحضور حافظ عفيفى باشا ، والمستر ايدن . الذى كان يشغل وظيفة الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية ، وكان موجودا بجنيف لمؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون . وقد كان أول ماتناوله صدقي باشا فى حديثه مع السير جون سيمون مسألة استئناف المفاوضات بين البلدين ، فقد ذكر للوزير البريطانى أنه « يدرك تماما أنه مع عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية التى تسود العالم فى ذلك الوقت ، وإزاء المصاعب الحادة التى تواجهها اذ ذاك السياسة البريطانية ، فلا يكون من سداد الرأى طلب فتح المناقشة على الفور فى المسألة المصرية ، ولكن ليس فى الامكان على الأقل - اذا سلم بمبدأ الدخول فى مفاوضات - تمهيد الأسس حتى يقترب الطرفان بقدر الامكان من اليقين بالنجاح ؟ » . ثم راح صدقي باشا يمد

ذلك بين ضرورة استئناف هذه المفاوضات بالنسبة لمصر ، فاكّد أن التماهى فى تأخير حل المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير ، من شأنه أن يتسبب فى مواقف يؤسف لها ، وأن هناك من المصالح المادية والأدبية مالا يحتمل الإبطاء ، كمسألة الامتيازات ، ومسألة قبول مصر فى عصبة الأمم . وانتقل فى براءة الى الدفاع عن نظامه الجديد ، فقال ان البعض قد أثار مخاوف وشكوك من حيث صلاحية اتفاق قد يبرم مع ممثلى النظام السياسى القائم فى مصر . وكل مايرمى اليه هو ازالة هذه المخاوف والشكوك . وقال ان النتيجة الحقيقية لأى اتفاق هى بالضبط مايمكن للاتفاق تحقيقه من المزايا والحلول . ولا يستطيع أن يتصور أمة ترفض اتفاقا يحقق لها أمانها ، وأن مصر فى تلك اللحظة لا هى بالخاصة لنظام دكتاتورى قلق مفروض عليها قسرا ، ولا هى أيضا بالبلد الذى تستتر فيه أوليجاركية غير مسئولة خلف مظاهر دستورية ، ولكنها بلد ينعم بنظام دستورى محبوب العناصر منسجم القوى نافذ المفعول ، وفيه حرية التعبير عن الراى مكفولة مادامت تلتزم حدود القانون ولا تدعو للخلل أو تحرك عوامل الاضطراب . ثم طلب فى النهاية من الوزير البريطانى أن يضطره الراى فى أنه من المستحسن أن يشرع الطرفان فى محادثات محبة رسمية الى أن يعين الوقت المناسب للدخول فى المفاوضات الرسمية .

وقد بدأ السير جون سيمون بمجاملة صدقى باشا بمجاملة طيبة ، ف أوضح له أنه يسر بريطانيا أن ترى امضاهم مبهورة على اتفاقية بين البلدين، ولكنه عاد فوخزه فى رفق عندما لمح له بأنه انما يعتمد فى حكمه « على ثقة الملك » ، وانطلق بعد ذلك الى ابداء رأيه فى المسألة المصرية ، فذكر أنه يعتقد شخصا أن مشروعى الاتفاق لسنتى ٢٩ ، ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المستقبلية . وهناك مسائل سلم بها : كانهاء الاحتلال البريطانى ، والتحالف بين البلدين ، والمساعدة على إلغاء الامتيازات ، وقبول مصر فى عصبة الأمم ، غير أنه يرى أن يبدى تحفظين اثنين . الأول خاص بالنقطة العسكرية ، والثانى بالسودان . وقال ان الفنيين البريطانيين لهم بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لاقامة الجنود . فمن المسلم به أنها ستجلب عن المدن . ولكن أين تفسكر؟ فهذه المسألة مازالت تحتاج الى المناقشات . أما بخصوص السودان فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالنظام الإدارى القائم فى السودان . فإذا سلم بهذا المبدأ ، أمكن البحث عن الوسائل التى يستطيع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان .

وقد اجاب صدقي باشا على هذا بأنه فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فان مصر لا تستطيع الرجوع الى الوراء فى المسائل الأساسية التى اكتسبتها ، أما بخصوص السودان فمازالت بكرا تتطلب كل مناقشة حول الأساس المزمع ادخاله فيه . فرد السير جون سيمون بأن **المفاوضات اخذ وعطاء ، وإن كل رغبات جديدة تبديها انجلترا عن بعض المسائل ، فانها تعوضها عن ذلك فى مسائل أخرى (٦٤) .** ومن خلال هذا الكلام للسير جون سيمون عن تصويص مصر عن الرغبات الجديدة بخصوص النقطة العسكرية ، نرى من الآن معاهدة ١٩٣٦ تطل برأسها .

على كل حال فلم تؤد المباحثات التى جرت بين صدقي باشا والسير جون سيمون الى ما كان يأمل من الشروع فى مباحثات شبه رسمية فى القاهرة الى أن يحين الوقت المناسب للدخول فى المفاوضات الرسمية . اذ لم تصدر الوزارة البريطانية البيان الذى طلبه صدقي باشا من السير جون سيمون باقرار مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية . ومن ثم فان الحصيلة الوحيدة التى أسفرت عنها هذه المباحثات بالنسبة للقضية المصرية ، هى مظهر من تراجع السياسة البريطانية فى المسألة العسكرية .

تصدع النظام الجديد

على أن آثار هذه المباحثات على النظام القائم فى مصر كان أخطر . فقد تبين بما لا يقبل الشك أن الحكومة البريطانية لا تنوى الاتفاق مع ذلك النظام . وكان معنى هذا أنه لا يمكن أن يدوم . وهذا أمر يدهى ، فالنظام الجديد لا يستند الى ركيزة شعبية توفر له أسباب الاستقرار ، والحرب بينه وبين الأمة دائمة لا يقر لها قرار ، وهامى الحكومة البريطانية ترفض التعامل معه لحل القضية المصرية ، فهل يبقى بعد ذلك أى مبرر مقبول لبقائه ؟

لهذا فلا عجب اذا أخذت عوامل التصدع تصيب النظام الجديد بعد اجراء المباحثات بزمن يسير . وكان بعض هذه العوامل يتعلق بأنصار النظام الجديد أنفسهم وانقسامهم فيما بينهم ، كما كان البعض الآخر يتعلق بازدياد ميول الملك الأتوقراطية « بدرجة لا تطاق » ، والبعض الثالث يتعلق بتدخل الانجليز . فبعد اجراء المباحثات بثلاثة أشهر ، وبسبب الضعف الذى أصاب مركز الوزارة لعزوف الانجليز عن التفاوض

معها ، وتوقع سقوطها ان عاجلا أو آجلا ، رأى بعض أعضائها أنه من الخير النجاة بانفسهم من السفينة قبل غرقها ، وكانت المناسبة قضية البدارى . فقد قتل مأمور مركز البدارى فى مارس ١٩٣٢ ، وقبت من التحقيق أن سبب القتل هو ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد ، مما دعا اثنين منهم الى قتله انتقاما منه . ولكن محكمة جنائيات اسيوط أصدرت حكمها بالاعدام على أولهما وبالإشغال الشاقة المؤبدة على الثانى ، فرضا طعنا فى هذا الحكم أمام محكمة النقض والإبرام التى نظرتة برئاسة عبد العزيز فهمى باشا ، ثم أصدرت حكمها فى ٥ ديسمبر ١٩٣٢ ، وفيه أثبتت أن رجسالة البوليس أتوا من المنكرات ماوصفته بأنه اجرام فى اجرام ، وأن من وقائعها ما هو جنائية هناك عرض يعاقب عليها القانون بالإشغال الشاقة . ورات أن ماجلته محكمة الجنائيات موجبا لاستعمال الشدة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة . ولفتت لى حكمها ولادة الأمور الى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى ، لأن المحكمة لا تملك قانونا تخفيف العقوبة (٦٥) .

كانت هذه هى المناسبة التى رأى على ماهر باشا وزير العقائية الخروج فيها من الوزارة . فعلى أثر ابلاغ حكم محكمة النقض والإبرام الى الوزارة ، أمر بإيقاف تنفيذ حكم الاعدام على المحكوم عليه به ، واتخاذ الاجراءات القانونية لتخفيف الحكم، كما أمر بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار إليها الحكم، وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والادارة فى بلاد أخرى . فأخذت النيابة من ثم فى تحقيقها وقطعت فى ذلك شوطا بعيدا ثبتت فيه اذانة بعض شباط البوليس . ولقد كان من الطبيعى أن على ماهر باشا لم يكن يجهل ، ولا كان صدقى باشا يجهل أيضا ، أن استمرار التحقيق فى هذه الحوادث وأمثالها سوف يكشف عن فظائع لا ينبغي أن تظهر ، وأن النتيجة هى التشهير بالوزارة وتسجيل فظائعها فى سجلات المحاكم . ولهذا وقع النزاع بين الرجلين ، نزاعا تضامنا فيه عبد الفتاح يحيى باشا مع على ماهر باشا . فقرر صدقى باشا رفع استقالته الى الملك فى ٤ يناير ١٩٣٣ ، وبنائها على أن « الزمام وحسن التفاهم اللذين كانا رائدا الوزارة فى القيام بأعباء الحكم ، قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شيء من الوهن ، الأمر الذى ترتب عليه استعصاء قسامه بالواجب الأسمى الذى تفضل جلالته باستناده اليه » . فقبل الملك فؤاد استقالته وعهد اليه فى نفس اليوم بتأليف وزارة جديدة بعد استبعاد على ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا (٦٦) .

ومن هذا يفهم أن القصر لم يكن له صلة بالموقف الذي اتخذته على ماهر باشا . وهو ما يقول به «جون مارلو» الذي يبدو أنه اتخذ من صلة على ماهر باشا بالقصر دليلا على رغبة هذا في التخلص من صدقي باشا بعد أن تخلص أولا من الوفد (٦٧) . وفي الحقيقة أن القصر لم يكن يرغب في التخلص من صدقي باشا لسببين : الأول ، أن صدقي باشا - كما ذكرت الأهرام في ذلك الحين - كان قوة كبيرة يصعب إيجاده من يخلفه ليظل العمل سائرا على النهج الذي نهجه من يوم ألف وزارته (٦٨) . والسبب الثاني ، أن صدقي باشا أيضا كان - كما وصفته جريدة الأيفنج ستاندرد - قفازا لينا في يد الملك فؤاد الحديدية ، لأن جلالتة كان هو الحاكم الحقيقي للبلاد (٦٩) . وهذا صحيح ، فصدقي باشا لم يكن يسيطر على الحكم سيطرة كاملة ، فالقاعدة أن الحكم إذا لم يكن يرتكز على أساس شعبي ، فإن خيوط السياسة تنتقل تلقائيا إلى أيدي غير المسؤولين ، وفي عهد صدقي باشا كان زكي الإبراشي ، ناظر الخاصة الملكية ، وساعد الملك الأيمن ، يبت نفوذه ويتدخل في شئون الحكم والسياسة ، باعتراف صدقي باشا نفسه (٧٠) .

على أن الظروف لم تلبث أن أدت إلى استفحال نفوذ القصر بشكل لم يجد معه صدقي باشا أخيرا مقرا من مواجهة الأمور والصدام مع القصر . ففي فبراير ١٩٣٣ ، وبسبب الجهد الخارق الذي بذله صدقي باشا منذ ألف وزارته ، وقع صريع مرض طويل استغرق سبعة أشهر ، وأدى به إلى الانسحاب من الحياة السياسية العامة . وهنا برز زكي الإبراشي باشا بعد نفوذه في كل مكان ، ويتدخل في شئون الحكم كما يشاء . وقد اتسع هذا النفوذ وبلغ أقصاه ، عندما سافر صدقي باشا إلى أوروبا للاستشفاء وقضى هناك أربعة أشهر (٧١) .

وقد زاد الطين بلة عندما أقدمت السياسة البريطانية على خطوة اهتزت لها قوائم النظام السياسي في مصر . ففي أغسطس ١٩٣٣ قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسي لورين ، المندوب السامي البريطاني في مصر ، وتعيينه سفيرا لاندلجترا في تركيا ، وعينت السير مايلز لاميسون خلفا له ، على أن ينفذ التغيير بعد انتهائه العام . وسرعان ما اتخذ هذا النقل كدليل على تغيير مزعم في السياسة البريطانية ، وانهزم وابل من الإشاعات التي تناقلتها الألسن في شوارع القاهرة في هذا المعنى . ومع أن الصحف الإنجليزية أنكرت حدوث مثل هذا التغيير في السياسة البريطانية ، وتنبأت أحداها «التايمز» بأن «خيبة الأمل

سكنون من نصيب الزعماء السياسيين المصريين الذين يهيمنون في الخيال متوقعين أن نقلا عاديا في السلك السياسي يقصد منه انقلاب في السياسة البريطانية التي شعارها عدم التدخل في شئون مصر الداخلية - برغم هذا ، فان صدقي باشا نفسه توجس خيفة من هذا النقل ، فصرح وهو في باريس بأنه يود أن يتابع المنسوب السامي الجديد في مصر سياسة الحياد نحو مصر كالسير برسي لورين ، فلا يتدخل في السياسة المصرية ، لأن هذه الخطوة وحدها أوجدت في مصر كثيرا من السكينة والطمأنينة . ثم أدلى بتصريحات أخرى أبدى فيها استياءه لهذا النقل (٧٢) .

رأى صدقي باشا في تلك الظروف من الصحافة تقديم استقالته من منصبه : فهأى السياسة البريطانية توشك أن تأخذ اتجاهها جديدا ، وفي الوقت نفسه ازداد التدخل من جانب القصر في شئون الحكم حتى باتت « الحالة لا تطاق » . وعلى ذلك فلم يعد من سبب يدفعه للتمسك بالحكم . ولكن الملك فؤاد أظهر من الاستمساك بوزيره ما جعله يرضى بالبقاء . ولكن الى حين ، فسرعان ما وقعت أزمة جديدة حول اجراء تغيير في الوزارة ، عندما رأى القصر تعيين حسن صبرى باشا وزيرا للمالية ، ورأى صدقي باشا أن يعين وزيرا للمواصلات أو في وزارة أخرى ، على أن يعين حافظ عفيفى باشا وزيرا للمالية . فلما استحكم الخلاف ، قدم صدقي باشا استقالته الى الملك يوم ٢١ سبتمبر ، وقبلت في هذه المرة (٧٣) .

تقاعى دستور ١٩٣٠ :

في الفترة التي أعقبت استقالة الوزارة ، أخذت القشرة الدستورية التي أخفى صدقي باشا وراءها نظامه تتشقق وتتكسر وتكشف من خلفها أوتوقراطية عاقبة تكشف عن أنيابها وتسعى لعقر من أحسن إليها . وقد بدأ ذلك عندما تألفت الوزارة الجديدة . فقد تجاهل الملك فؤاد التقاليد الدستورية المرجعية باستشارة زعيم الغالبية البرلمانية التي سوف تقدم إليها الوزارة الجديدة لاحتراز ثقتها قبل أن تمارس وظيفة الحكم ، وقام بتعيين عبد الفتاح يحيى باشا رئيسا للوزراء ، بينما كان موجودا حينذاك في باريس . وقبل أن يصل عبد الفتاح يحيى باشا الى مصر ، كان الملك قد اختار أعضاء الوزارة الجديدة ، وأذيعت أسماؤهم في الصحف . ومن الطريف أن الملك تذكر فيما يبدو التقاليد الدستورية بخصوص استشارة

الزعماء ، فأذاع في الصحف نفسها ، التي نشرت اسم رئيس الوزراء الجديد وأسماء الوزراء ، أنه قرر اليده بالاستشارات التقليدية لهذا الغرض ذاته ، وأنه أمر لذلك باستدعاء يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ على أن يتبعه آخرون (٧٤) .

ولاريب أن صدقي باشا كان يصدق النظام الذى إقامه . فعندما خرج من الحكم سارع فى اليوم نفسه ، بوصفه رئيس الأغلبية البرلمانية ، بإصدار بيان صرح فيه بأن « حزب الشعب الذى يتشرف برياسته قد قام على الأسس الدستورية ، ولأجل ذلك يرى أن كل وزارة تتألف ، يجب أن تتقدم فى الحال الى البرلمان لتنال ثقته عملا بحكم الدستور » (٧٥) . وكان صدقي باشا يقصد بهذه العبارة أنه بوصفه رئيس الأغلبية البرلمانية يجب أن يستشار فى تأليف الوزارة الجديدة ، وأن أى وزارة جديدة لن يتيسر لها ممارسة الحكم الا عن طريق موافقته وثقته . ولكن صدقي باشا لم يلبث إزاء هذه المحاولة المتواضعة لاثبات وجوده ووجود حزب الشعب فى الميدان ، أن فوجئ بسلسلة من اللطمات الملكية تنهال على صغفيه الاثنين . فلم يكتف الملك فؤاد بإهمال استشارته والاستهانة بالأغلبية البرلمانية لحزب الشعب ، بل انه اختار لرياسة الوزارة خصما سياسيا لصدقي باشا سبق له أن فصله من وزارته فى أوائل تلك السنة على أثر خلافهما بسبب قضية الهداوى ، وهو عبد الفتاح يحيى باشا . ولم يلبث أن بالغ فى الاستهانة بصدقي باشا ، فاختار لمضوية الوزارة الجديدة وزيرين من حزب الشعب هما : **إبراهيم فهمى كريم باشا وعلى المتزلاوى بك** ، دون أن يعلم صدقي باشا نفسه بهذا الاختيار ، واضعا بذلك حزب الشعب فى تجربة ، أو اختبار حقيقى لمعرفة ما اذا كان هذا الحزب قد بلغ من النظام والتجانس والقوة حدا يمكنه من الثبات فى وجه الصدمات ويمكنه من الكفاح والجلاد .

ولم يتردد صدقي باشا فى قبول التحدى ، مبالغا فى تقدير قوته . فسارع بجمع الأعضاء الشعبيين فى مجلسى النواب والشيوخ ، واستصدر قرارا من هذه الهيئة « بتجديد الثقة الكاملة ببولته ، واعتمادها التام على زعامته الرشيدة » ، وأوعز الى جريدة الأهرام بأنه اذا قبل واحد من الوزيرين اللذين اختارهما الملك ، منصبا وزاريا دون استئذان الحزب الذى ينتسب اليه ، فانه يكون بذلك خارجا منه بحكم النظام » (٧٦) . وكأنما أراد صدقي باشا أن يتلاقى فى الوقت نفسه مع القصر فى منتصف الطريق ليتلافى هزيمة محتملة ، فاقترح ضم محمد علام باشا الى الوزيرين

الشعبيين ، « ليكون الحزب ممثلا في الوزارة تمثيلا كافيا » (٧٧) . وكان هذا في الحقيقة أضعف الايمان ، بل كان الكفر بعينه ، لأن الوزارة كانت مؤلفة من عشرة وزراء ، بينما كان عدد أعضاء حزب الشعب في مجلس النواب ٨٥ من ١٥٠ ، فكيف يعد تعيين ثلاثة وزراء في الوزارة في حسابان رئيس حزب الشعب تمثيلا كافيا ؟ على أن الملك فؤاد أبى مع ذلك أن ينفذ كرامة وزيره الأول السابق باجابة هذا المطلب البسيط ، فلم يقبل سوى العضوين الشعبين السالفي الذكر . ولم تلبث أن جاءت المفاجأة من نفس هذين الوزيرين ، فقد رفضا موافقة صدقي باشا على أن دخول عضوين في الوزارة لا يحقق تمثيل حزب الشعب فيها تمثيلا كافيا ، ومعنى ذلك قبولهما الوزارة برغم أنف الحزب . وإزاء هذا لم يجد صدقي باشا ، وقد أحيط به ، إلا أن يقرر فصل هذين الوزيرين من الحزب « عملا بالتفويض الذي منحه مجلس ادارة الحزب وهيئته البرلمانية للرئيس . » (٧٨) وهكذا خرج حزب الشعب من الحكم بالرغم من أكثريته البرلمانية .

على أن ماحدث بعد ذلك كان ادعى الى اشد العجب . فقد أصر عبدالفتاح يحيى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، على أن حزب الشعب ممثل في الوزارة ، وأن هذا « أمر واقع لا يقبل الجدل » . كيف ؟ قال : « لقد قبلت رئاسة الحكومة وأنا نائب رئيس حزب الشعب ، وقبل زيملاي الاشتراك معي بصفتها عضوين في هذا الحزب . فما نشر من رئاسة حزب الشعب لا سند له ولا يسلبهما صفتها » (٧٩) . وكان من نتيجة هذا التصريح الطريف أن برز سؤال عويص جدا هو : من هو الذي يعبر تماما عن رأى حزب الشعب ؟ رئيس الحزب الذي لا يزال يتولى رئاسته ، والذي أعلن الحزب ثقته به واعتماده على « زعامته الرشيدة » منذ أيام معدودة ، أم نائب رئيس الحزب الذي قدم استقالته منه منذ شهور تسعة ؟ . على هذا السؤال كان يتوقف مصير حزب الشعب وكرامته ، فاما أن يسمه أمام هذا التحدى الفريد ، فتكون النتيجة طبعاً حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة تأتي بأغلبية لحزب الاتحاد ، واما أن يذس ويؤثر السلامة والعافية ، فتنتهي الأزمة وتبقى للحزب أغلبيته البرلمانية ، حتى ولو على حساب الكرامة السياسية . على أن الحزب كان يدرك أنه لا سند له من الشعب الذي يتسمى باسمه ، وأن سنده الوحيد هو القصر الذي لا سند له إلا اياه ، ولهذا فقد اجتمع الحزب في يوم ٢ أكتوبر ليقرر « الترحيب بعودة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا الى حظيرة الحزب ،

ونأييد الوزارة مادامت ماضية في خطته ، قائمة بخدمة مصالح البلاد بالكفاية الواجبة » (٨٠) . كما قدم ثلاثون عضوا من أعضاء الحزب طلبا ببقاء الوزيرين المفصولين في الحزب ، فوافق عليه مجلس إدارة الحزب ، برئاسة صدقي باشا نفسه (٨١) . وبهذا القرار العجيب بدا وكأن الأزمة قد انتهت بالانفراج ، على أن كاس النذل الذي كان يتعين على حزب الشعب ورئيسه أن يحتسيه حتى الثمالة ، كانت لا تزال بها بقية ، فلم يشأ عبد الفتاح يحيى باشا إلا أن يبدى دهشته وتبرمه لما ورد في قرار الحزب من الترحيب بعودته الى حظيرته ، لأنه لا يزال عضوا في الحزب ، حيث أن استقالته لم تكن قد قبلت . كما أظهر غضبه لأن يجعل الحزب في قراره كفاية وزرائه محل بحث ، « لأن الكفاية صفة ثابتة لأعضاء الوزارة الذين أخذتهم لمعاونتي » (٨٢) . وبهذا الصلف وقلة الاكتراث باحراز تأييد الغالبية البرلمانية ، شرع عبد الفتاح يحيى باشا في ممارسة الحكم في ظل النظام الدستوري المحتضر . ولم يلبث أن تولى رئاسة حزب الشعب أيضا عندما قدم صدقي باشا استقالته منها في أوائل نوفمبر ١٩٣٣ ، ذاكرا فيها أن الحزبية في مصر ليست من النوع الذي يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها تتصل بالأشخاص لا بالمبادئ ، وذلك شأنها في البلاد التي لم تضج فيها الحياة النيابية » (٨٣) .



انتهاء العياد الانجليزى

على أن الأمور لم تبسط أن جرت نحو انتهاء حكم عبد الفتاح يحيى باشا نفسه ، وانتهاء التجربة الدستورية ذاتها . وكان ذلك في هذه المرة بسبب ظهور الانجليز على المسرح السياسى . ففي أوائل عام ١٩٣٤ سقط الملك فؤاد غريسة مرض خطير استمر معه طوال العام ، وأقعدته عن مباشرة أمور الحكم . وقد نشأ عن ذلك أن أصبح الإبراشى باشا ، ناظر الخاصة الملكية ، هو الحاكم الحقيقي للبلاد ، مما أثار الاستياء والتنمر في جميع الأوساط . وكان من شأن هذا الموقف أن أخذ يشهد اهتمام انجلترا الى مصر لمواجهة أمرين : الأول ، احتمال وفاة الملك ، والثاني احتمال امتداد مرضه . فقيما يختص بالاحتمال الأول لم يكن « فاروق » ولي العهد قد بلغ في ذلك الحين السن القانونية لتولى شئون الحكم . ومن ثم كان الامر يقتضى ، طبقا لقانون تنظيم وراثه العرش ، أن يتسرع الملك فؤاد فى مظهر خاص أسماء أوصياء ثلاثة ، لا يفرض إلا بعد وفاته ، وأن يكون ذلك فى البرلمان أمام أعضائه . وقد رأت انجلترا أن يكون لها اليد

العليا في اختيار أشخاص الاوصياء على العرش المصري ، حتى تضمن ولاء هؤلاء الاوصياء لبريطانيا واقرارهم نفوذها في مصر (٨٤) . أما فيما يختص بالاحتمال الثاني ، وهو امتداد مرض الملك ، فقد رأت بريطانيا ضرورة تعيين مجلس وصاية على الملك في اثناء مرضه ، أو تعيين الأمير محمد على قائما مقامه الى أن يشفى ، وذلك حتى لا ينتقل الحكم الى أيدي غير مسئولة ، وطلبت في الوقت نفسه طرد الابراشي باشا من القصر (٨٥) .

فماذا كان موقف وزارة عبد الفتاح يحيى باشا من هذا التدخّل الانجليزي ؟ في ذلك الحين كانت الظروف تعمل ضد عبد الفتاح يحيى باشا ، فبالإضافة الى أن طبيعة تكوين هذه الوزارة ، والظروف التي كانت تعمل فيها ، كانت تسلبها بطبيعتها القدرة على مواجهة الانجليز والدخول معهم في معركة ، فإن الوزارة كانت من ناحية أخرى تتعرض في ذلك الحين لحملة شديدة من جريدة « السياسة » تمس نزاهتها في الحكم ، وذلك في نهم وجهتها الجريدة لوزير الاشغال تنسب له فيها أنه عهد بمقاولات كبرى الى أحد عبيد باشا ، من غير أن تحترم فيها أحكام القانون المالي والتقاليد المرعية في مثل هذه الاحوال . وقد سمعت محكمة الجنايات في قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق أسابيع متتالية ، كان اهتمام الصحف فيها واهتمام الجمهور بكل ماحدث في المحكمة بالغا غاية مداه . ثم حكمت المحكمة ببراءة حفني بك محمود صاحب المقالات التي نشرت بجريدة السياسة ، كما أيدت محكمة النقض هذا الحكم في أهم أجزائه (٨٦) .

وهكذا عندما أراد عبد الفتاح يحيى باشا الوقوف في وجه الانجليز بسبب مسألة الوصاية على العرش ، شعر الانجليز فجأة بأن عليهم مسئولية عن موقف التأييد لوزارة مشكوك في نزاهتها ؛ ، « وأن ماوصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم في التفكير على كل اعتبار سواه » - حسبما قال المستر جرافتي سميث ، مساعد السكرتير الفرقي بدار المندوب السامي ، للدكتور هيكل - ولم تلبث السلطات الانجليزية أن أخذت في احياء تقليد قديم كانت تمارسه في عهد الحماية أيام سطوة الانجليز وجبروتهم في المصالح والدواوين ، فكثر زيارات المندوب السامي ومندوبيه وكبار موظفيه الى المدن ومصالح الحكومة ومرافق الدولة ، لاجراج الوزارة ودفعها الى الاستقالة (٨٧) . وفي الوقت نفسه أخذت الاتصالات تدور مع الساسة المصريين لاجسادات التغيير الوزاري المرتقب . وكان المرشحون لرياسة الوزارة الجديدة ثلاثة ، على ماهر ، وحافظ عفيفي ،

وتوفيق نسيم . أما الاول فكانت ترشحه السراى والثانى كان يرشحه الانجليز والثالث كان اقرب من زميليه - قليلا - الى ارضاء الرأى العام، أو كان حلا وسطا بين القصر والوفد والانجليز ، خصوصا وقد عرف انه اشتروط لقبوله الرئاسة أن يصاد ديمستور ١٩٢٣ (٨٨) . وفي يوم ٦ نوفمبر ١٩٣٤ انتهى الامر بتقديم عبد الفتاح يحيى باشا استقالته الى الملك ، بانبا اياها على تدخل الانجليز فى مسألة الوصاية على العرش ، اذ ذكر انه « ابلغ رغبات للحكومة البريطانية لا يسمعه قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد » . فقبل الملك فؤاد هذه الاستقالة ، وعهد فى اليوم نفسه الى محمد توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، قالها فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ (٨٩) .



وهكذا يفهم مما سبق أن الاحداث الداخلية هى التى كانت وراء تغير الانجليز سياستهم بازاء النظام الجديد ، وهو تغيير محدود كما سنرى ، لانه سيكون قاصرا على معاداة هذا النظام دون أن يتعدى ذلك الى السعى فى اعادة النظام القديم . ولهذا فقد وقع الدكتور هيكل فى خطأ كبير حينما عزا هذا التحول فى موقف السياسة الانجليزية الى رغبة الانجليز فى التقرب من الشعب المصرى وخطب وده ، وحينما اعتقد أن هذه الرغبة المزعومة كانت منبمئة من التدهور الذى طرأ على الموقف الدولى فى ذلك الحين . ففى الحقيقة أن الموقف الدولى لم يكن قد تطور فى ذلك الحين الى الحد الذى يهدد السلام ، أو يحمل الانجليز على التفكير فى خطب ود الشعب المصرى . وحتى ولو سلمنا جدلا بأن الموقف الدولى كان متدهورا ، وأن هذا التدهور كان وراء اتجاه السياسة الانجليزية نحو خطب ود الشعب المصرى ، فقد كان من المفروض أن يستمر هذا التقرب باستمرار تدهور الموقف الدولى . ولكن الثابت هو العكس تماما ، لان السياسة التى اتجاها اليها الانجليز بعد ذلك لم تكن بحال من الأحوال سياسية تقرب نحو الشعب المصرى ، أى لم تكن امتدادا للسياسة التى أعلنت - حسبما يقول الدكتور هيكل - تغيير وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ، بل لقد تصادمت هذه السياسة مع مشاعر الشعب المصرى القومية بدرجة استنزفت الى القيام بثورة ثانية ، أو شبه ثورة ، فى عام ١٩٣٥ ، مع أن الحالة الدولية، حينما ألقى السير صمويل هور ، وزير الخارجية البريطانية ، خطبته ، أو تصريحه المشهور فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ كانت قد بلغت منتهى التأزم بفزو ايطاليا للحبشة عن طريق الاريتريا والصومال فى أكتوبر ١٩٣٥ - أى قبل القاء التصريح المشهور بشهر تقريبا .

اذن فلا صلة بين انقلاب الانجليز على النظام الذي وضع أسسه
صديقي باشا ، وبين الموقف الدولي وتأزمه ، لأن الموقف الدولي عندما
سيتأزم ، لن يدفع الانجليز الى التقرب من الشعب المصري ، بل سنرى
أنه سوف يدفعهم الى تشديد قبضتهم على مصر . وهذه الحقيقة على جانب
كبير من الأهمية ، لأنها متصلة ببواعث إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، باعتبارها
معاهدة أبرمت تحت ضغط ظروف خارجية بالدرجة الأولى ، مما سيتناول
في موضعه .

--

الظروف الداخلية والخارجية

خديعة المصريين في السياسة الانجليزية

لم يندع المصريون في السياسة الانجليزية في وقت ما ، بقدر ما خدعوا فيها في خريف عام ١٩٣٤ ، حين أدى تدخل دار المندوب السامي في نوفمبر من هذه السنة الى انتهاء حكم عبد الفتاح يحيى باشا ومجيء نسيم باشا الى الحكم . فقد اعتقد المصريون أن السياسة البريطانية قد تغيرت ، وانها تتجه نحو استرضاء الشعب المصرى . وقد بلغ انطباع هذا الاثر في اذهان المعاصرين مبلغا ترك اثره في مذكرات الدكتور هيكل الذى أصر - كما مر بنا - على تصوير هذا التغير الوزارى على أنه ثمرة لتحول السياسة الانجليزية نحو التقرب الى الشعب المصرى وكسب مودته ، كنتيجة لظروف الموقف الدولى (٩٠) . ولم يكن هذا الاعتقاد قاصرا على الدكتور هيكل ، ففي الخطاب الذى ألقاه النحاس باشا في المؤتمر الوطنى العام الذى دعا اليه في اواخر ١٩٣٤ ، وعقد في يومى ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ ، افصح زعيم الامة عن هذا الشعور بقوله : « ونحن نحس الآن ، ونأمل ان يصلح هذا الاحساس ، بأن السياسة البريطانية أخذت تتجه هذا الاتجاه (الاتجاه الى الاتفاق) ، وأن عهد فخامة المندوب السامى الجديد ، عهد تقاهم صحيح بين البلدين (٩١) » .

ولكيلا نظلم حاسة التنبؤ في الشعب المصرى وزعمائه ، ينبغي أن نقول ان مجرد اختيار نسيم باشا لتولى الحكم في تلك الظروف ، كان كافيا وحده لتوقع تغييرات لمصلحة القضية الدستورية على الأقل ، فان نسيم باشا كان قد أعلن نفسه كمعارض لدستور ١٩٣٠ ، وذلك من قبل أن يظهر هذا الدستور الى حيز الوجود السياسى ، فقد كان نسيم باشا رئيسا للديوان الملكى حينما رفع صدقى باشا الى الملك مشروع دستوره .

فوضع نسيم باشا مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور ، وعارض في إصداره على الصورة التي قدمها صدفى باشا . ولكن الملك فؤاد لم يابه لنصحه ، فقدم استقالته من منصبه . وقد حدث بعد ذلك أن أراد الملك تعيينه عضوا في مجلس الشيوخ الجديد ، ولكن نسيم باشا رفض هذا التعيين ، حتى لا يقسم بين الولاء للدستور لا يرتضيه (٩٢) . ولهذا فقد رسخ في أذهان الوفديين أن الوزارة النسيمية إنما هي «وزارة انتقال» لا «وزارة استقرار» (٩٣) .

وفي الحق أن الأحداث جرت في أعقاب ذلك عند حسن ظن الشعب المصرى بالتغيير الوزارى الجديد . ففي يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، أى بعد أسبوعين تقريبا من اعتلاء نسيم باشا الحكم ، صدر أمر ملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بإبطال العمل بدستور ١٩٣٠ ، وحل مجلسى البرلمان القائم على أساسه (٩٤) . فكان هذا الأمر تنويجا لكفاح الشعب فى خلال السنوات الأربع السابقة فى سبيل إلغاء ذلك النظام الذى فرض عليه فرضا . ومع أن هذا الأمر اشتمل على شئ غريب حقا ، وهو أنه لم يعد دستور ١٩٢٣ ، تاركا البلاد تحت الحكم الأوتوقراطى بطريقة مباشرة ، إلا أن هذه الحقيقة لم تسبب كثيرا من القلق فى ذلك الحين ، ولم تخفف من شدة الاعتقاد فى تحول السياسة البريطانية نحو استرضاء الشعب المصرى ، بدليل أن عبارة النحاس باشا السالفة الذكر ، التى يعرب فيها عن هذا الاعتقاد ، قد قيلت بعد أربعين يوما من إلغاء دستور ١٩٣٠ وعدم إعادة دستور ١٩٢٣ مكانه . ومع ذلك ، فاحقا للحق نقول : أن جريئة البلاغ الوفدية قد ساورها فى ذلك الحين بعض القلق بخصوص عودة دستور ١٩٢٣ ، فكتبت فى ١٠ يناير ١٩٣٥ نقول « أما أن يعود دستور ١٩٢٣ كاملا غير منقوص ، وحينئذ تجرى انتخابات وتخلى وزارة نسيم باشا الطريق بحكم الأغلبية التى لا شك فى أنها ستكون وفدية ، وتكون وزارة نسيم باشا « وزارة انتقال » كما كانت وزارة المغفور له على باشا يكن فى أواخر عام ١٩٢٩ ، وإما ألا يعود دستور ١٩٢٣ ولا تجرى انتخابات ولا تخلى الوزارة الطريق لحكم الأغلبية ، وحينئذ تحكم الوزارة على أنها وزارة استقرار ، وحينئذ أيضا يجب أن تخوض معركة نضال مع الوفد . وهذا ما نستبعده » . ثم قالت : « على أنا لا ننسى أن هناك عاملا قويا ، هو السياسة البريطانية التى لا تزال غايتها غير جلية . ولسنا ممن يسبقون الحوادث ، ولكن إذا تبين غدا أن نية السياسة البريطانية مبيتة على أن لا دستور بعد اليوم ، وأن الحكم يجب أن يكون أوتوقراطيا كما هو

الآن ، فإن الخطوة التى نفسنها المستر بترسون (القائم بعمل المندوب السامى) ستكون أكبر خدعة خبيثة سينكشف أمرها فى وقت قريب » .

كان هذا مجرد قلق عابر أبدته الجريدة الوفدية ، وصرحت بنفسها أنها تستبعد ، وفيما عدا ذلك فقد قامت سياسة الوفد منذ ذلك الحين على الاطمئنان للسياسة البريطانية وترجى الخير منها ، وتمثل هذا فى أمرين : الاول مهادنة المندوب السامى الانجليزى الجديد ، استنادا الى البوادر التى كانت توحي بأنه سنيّز إعادة دستور ١٩٢٣ ، والثانى الاخلاص فى معاداة القصر ، لدرجة أن مجلة «روزاليوسف» الوفدية عندما نشرت فى تلك الاثناء خطابا مفتوحا الى الملك تطالبه فيه بإعادة الدستور وانهاء الحالة الشاذة القائمة ، تعرضت لتأنيب شديد من السلطات الوفدية ، وكان مما قاله الاستاذ مكرم عبيد للسيدة « فاطمة اليوسف » مستنكرا : « كيف تكتبين خطابا مفتوحا للملك ؟ لقد ظن الناس أننا نريد بذلك مصالحته ، وهذا غير صحيح » (٩٥) . ومن هنا نلح بعض تلفهف الوفد على ابرام الاتفاق مع الانجليز للتفرغ لمجابهة القصر .

الوفد يسترد قوته وينظم صفوفه

على كل حال فقد أخذ الوفد فى ذلك الحين يتجه فى ذكاه الى الاستفادة من الظروف التى تهيأت له بتولى نسيم باشا الحكم ، فى تنظيم صفوفه واستعادة قوته التى أوهنتها مطرقة صدقي باشا المديدية طوال السنوات الأربع السالفة . وهو الضعف الذى سمح فى عام ١٩٣٣ بقيام حركة فاشية بقيادة الاستاذ أحمد حسين ، تحت اسم « جمعية مصر الفتاة » ، تعلقت بها آمال بعض الشباب المصرى من طلبة المدارس الثانوية وطلبة الجامعات مضافا اليهم فريق من الطبقات الأخرى الذين فى مثل سنهم ، والذين استهوهم أفكار الجمعية المشتقة من منابع فاشية ونازية : إعادة عهد مصر القديم ، وتأسيس امبراطورية شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتزعم الاسلام ، واشغال القومية المصرية حتى تصبح « المصرية » هى العليا وتصبح مصر فوق الجميع (٩٦) .

على كل حال فقد كانت سياسة نسيم باشا التى سار عليها فى ذلك الحين تقوم على التقرب من الوفد الى أقصى حدود التقرب ، ولدرجة أنه اشركه معه فى الحكم اشراكا فعلياً . ويصف التحاسن باشا كيفية هذا الاشراك ، أو هذه الشركة ، فيقول : « لقد فرقنا بين المسائل الادارية ،

فتركناها للوزارة ، وليست هي بالوزارة الوفدية ، وبين الأعمال السياسية ، فوالينا توجيهها والتعقيب عليها بما يكفل مصلحة البلاد ، ودون ان نقر الوزارة على ما لم تتفق معنا فيه » (٩٧) .

على كل حال فقد اتجه الوفد - كما ذكرنا - الى الاستفادة من هذه الظروف المواتية له ، في تنظيم صفوفه واستعادة قوته . وكانت المصالح المحلية للوفد والاحرار الدستوريين في المدن والاقاليم فداصباها من تصرفات الحكومة هي عهد دستور ١٩٣٠ أكبر الضرر والأذى ، فقد فصل الموظفين الذين بدرت منهم بدرجة تدل على ميلهم لاي من هذين الحزبين ، وفصل عمد البلاد ومشايخها ممن اتهموا بأنهم لم يمالئوا الحكومة في انتخابات صدقي باشا ، واضطرت وزارة ذلك العهد الفابر الى مبالاة كثيرين من الموظفين والعمد والأعيان لتحملهم على مناصرتها . وكانت كثرة هؤلاء الذين مالواهم من شر الموظفين سيرة ، ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الافلاس . ولهذا كان على نسيم باشا واجب سريع هو اعادة الأمور الى نصابها الطبيعي ، حتى يطمئن أنصار الحزبين الى أن مناصرتهم لم تذهب سدى . ولكن نسيم باشا كان - كما يقول الدكتور هيكل - « وفدى الهوى » ، ومن ثم فقد تغلبت عليه نزعة ارضاء أنصار الوفد على نزعة ارضاء الاحرار الدستوريين . وكان هذا من الأسباب التي جعلت حزب الاحرار الدستوريين يتجه الى معارضته في ذلك الحين » في تحفظ « (٩٨) .

في ذلك الوقت رأى الوفد أن يقوم بحركة قوية تحيي سمعته الداخلية والخارجية ، ويعلن فيها تشيئته بدستور ١٩٢٣ ، وعدم رضائه بغيره بديلا . وكانت الصحف الانجليزية قد خرجت في تلك الأثناء تروج لفكرة دستور جديد يكون وسطا بين دستور ١٩٣٠ ودستور ١٩٢٣ ، وهو ما سوف نرى أنه كان يعبر تماما عن سياسة الحكومة البريطانية في ذلك الحين - وكان مما وصفت به جريدة « الدبلي تليغراف » دستور ١٩٢٣ أنه « وثيقة وضعت على عجل ، وقامت على الطراز الاوروبي ، برهنت الحوادث قبلا على أنه لا يصلح للبلدان المتأخرة سياسيا ، وعلى أنه يلائم تماما سلطة الوفد وسيادته » (٩٩) . هذا هو منشأ فكرة المؤتمر الوطني الوفدى الكبير الذي دعا الوفد لجأته وانصاره الى عقده في ٩ ، ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ . وما لا شك فيه أن هذا المؤتمر كان اتجاها جديدا في النشاط الحزبي والوطني لم تشهده البلاد من قبل . فقد شهد عدد عظيم تراوح بين العشرين ألفا والثلاثين ألفا ، وألقى فيه زعماء الوفد أبحاثا عميقة تناولت مختلف الشئون السياسية والاجتماعية

الاقتصادية (١٠٠) • وقد جنى الوفد ثمرة هسدا المؤتمر دعاية
طيبة فى الداخل والخارج ، فكتبت جريدة « النيوستيتسمان » تقول :
« ان الوفد يبرز بعد احتجاجه الأخير منظما تمام التنظيم ، ولا يلقى منازعا
مهما فى الميدان • فهو يمثل فى مصر الدور الذى يمثلته حزب المؤتمر فى
الهند (١٠١) » • كما وصفت جريدة « النيويورك تايمز » المؤتمر بأنه
« المشروع العظيم الأول فى مصر من نوعه » ، وأنه « أول اجتماع قام به
الوفديون منذ أربع سنوات وأبدوا فيه آراءهم بحرية تامة » ، ثم قالت :
« ومعلوم أن أحوال الشرق الأدنى والأوسط أدت بعد الحرب الى قيام
حركات وطنية ، ولكن لم تكن لواحدة منها القوة المنظمة التى للوفد (١٠٢) »

وبالفعل فقد أعلن الوفد فى المؤتمر عن طائفة من الإصلاحات التى
اعتزم ادخالها على نظامه الداخلى ومنها : تصميم لجان الوفد الأصلية
والفرعية والانتخابية ، وتحديد اختصاص كل منها ، وتنظيم ماليتها
 واجتماعاتها • وتنظيم لجان الشبان والعمال ، وتوسيع نطاقها ، والعهد
التيها بتشجيع الصناعة الوطنية فوق أعمالها السياسية • وانشاء النوادي
السعدية فى المدن المختلفة مع تنظيم محاضرات دورية يكون الغرض منها
اذكاء الروح الوطنية من نواحيها المختلفة السياسية والدستورية
والاقتصادية (١٠٣) • وكان هذا التنظيم الذى أجراه الوفد فى صفوفه
فى الواقع بمثابة الاستعداد لمركة كانت البوادر تدل على أن ميعادها آت
لا ريب فيه •

تطور المسألة الدستورية :

ففى ذلك الحين كانت المسألة الدستورية قد أخذت تتطور تطورا
سيثا يؤدى الى الاصطدام بالوفد وبالشعور الوطنى فى جميع أنحاء
البلاد • فلقد كان من نتيجة نشوب المعارك الدستورية الطويلة التى دارت
بين الشعب والملك منذ اصدار دستور ١٩٢٣ ، والتى انتهى معظمها
بتدخل من الانجليز ، اما لصالح الشعب فى بعض الاحيان ، او لصالح
الملك فى أحيان أخرى ، حسبما تتفق أية حالة من الحالات مع مصالح
الانجليز أنفسهم - أن أصبح الانجليز تلقائيا فى مركز ممتاز بين
السلطتين المتنازعتين ، بحكم كونهم عنصرا مرجعا لكفة احدهما على
الأخرى ، وأن أصبح أمر الدستور فى أيديهم بعد أن كان تصريح ٢٨
فبراير قد جعل أمره فى يد الملك وشعبه •

وهكذا عندما تولى نسيم باشا الحكم ، تقلص الى الانجليز طالبا

الأذن بإعادة دستور ١٩٢٣ وإعادة الحياة النيابية على أساسه . كما أعلن
رغبة مصر في إبرام معاهدة مع إنجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين
بازاء الأخرى . ولقد كان نسيم باشا يرجو أن ترد الحكومة الانجليزية
على طلباته بالإيجاب أو الرفض ، ولكن الأيام والشهور انقضت دون أن
يتلقى مثل هذا الرد ، مما تسبب عنه أن أخذ صبر الجماهير ينفد .
ويبدو الطلبة في الجامعة قلقهم من موقف الوزارة (١٠٤) .

ولم تلبث الأمور أن أخذت تتطور تطورا سيئا عندما أخذت
الدسائس تظهر في الأفق في ذلك الحين من جانب الإبراشي باشا في
القصر ، وفي الأزهر على يد الشيخ الظواهري ، مما جعل الوفد يحس
بضرورة الإسراع في العمل لعودة الدستور ، كما جعله لا يجد مقرا من
التدخل لدى الوزارة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع حد لهذه
الحالة (١٠٥) . وبناء على هذا طلب نسيم باشا من الملك فؤاد في ١٨ ابريل
سنة ١٩٣٥ ، مستعينا بالمندوب السامي السير مايلز لامبسون ، خروج
الإبراشي والشيخ الظواهري من منصبيهما ، فلم يجد الملك مقرا من
الموافقة على هذا الطلب في الشهر نفسه (١٠٦) .

وفي اليوم نفسه ، الذي تقدم فيه نسيم باشا بهذه المطالب إلى
القصر ، رفع اليه كتابا تاريخيا فوض اليه أمر إعادة دستور ١٩٢٣
متحفا طبقا لنص الدستور المذكور ، لو رأى الملك تنقيح شيء فيه ، أو
تأليف جمعية وطنية ترضاهم البلاد وتقبلها تمثيلا صحيحا لوضع دستور
جديد . ولما كان ارسال مثل هذا الكتاب أمرا غير مألوف ومنطويا على
معان كثيرة ، فقد أجاب الملك وزيره الأول بكتاب أرسله اليه بعد ثلاثة أيام
يخبره فيه أنه يؤثر إعادة دستور ١٩٢٣ ، على أن يعدله ممثل الأمة بما
تدعو اليه الأحوال (١٠٧) . ويبدو أن نسيم باشا كان يظن أن الملك فؤاد
لا يرغب في إعادة دستور ١٩٢٣ ، فأراد أن يرمى بصبه رفض اعادته على
عائقه ، وينجو هو أمام أغلبية الأمة من تبعه هذا الرفض . ولكن الملك
بالرغم من مرضه ، كان سريع الخاطر - كما يقول الشيخ الظواهري -
فقد أدرك مناورة نسيم باشا فرد عليه الرد السابق (١٠٨) .

وعلى كل حال فهذا الرد من الملك فؤاد ، أصبح موقف جميع القوى
السياسية في مصر واضحا من ناحية ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ ، ولم
يبق الا أن يعلن الانجليز موقفهم رسميا أيضا ، اما بالرفض أو بالقبول
فيحدد الموقف السياسي تبعا لهذا الموقف . ولما كان الانجليز قد آثروا

الصمت كما مر بنا ، فقد اتصل نسيم باشا بالمندوب السامى ليتصل بحكومته ويطلب منها أن تكشف موقفها . ولم يلبث أن وصل رد فى شهر مايو ١٩٣٥ ، وفيه تطلب الى مندوبها فى مصر أن يبلغ الحكومة المصرية « ان الحكومة البريطانية لا تعارض فى أن تمتنع مصر بالحياة الدستورية فى الوقت المناسب ، وهى ترى أن يكون وضعه بمعرفة لجنة حكومية يكون من اعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة فى مصر بما فيها الوفد ان أراد » (١٠٩) .

ازاء هذا الرد الذى يتعارض مع رغبة البلاد كلها ، والذى يتناقض مع الرد الذى ارسله الملك الى نسيم باشا ، الذى يؤثر فيه إعادة دستور ١٩٢٣ . لم يجد نسيم باشا بدا من التشاور مع الوفد ، فدعا النحاس باشا وثلاثة من زملائه الى الاجتماع به وبثلاثة من الوزراء فى حديثه بشارع الهرم ليبسط لهم تفاصيل الحال ، وفى هذا الاجتماع أبدى النحاس باشا وزملاؤه اعتراضهم على تدخل الحكومة البريطانية فى مسألة من أخص المسائل الداخلية ، وأبدوا تمسكهم بدستور ١٩٢٣ تمسكا تاما . وقد عرض عليهم نسيم باشا تقديم استقالته الى الملك ، ولكنهم بعد تبادل الراى راوا أن تبقى الوزارة فى مناصبها ، على أن يواصل نسيم باشا سعيه لإزالة الصعاب فى سبيل الدستور ، وأن يحتج فى الوقت نفسه على الانجليز لتدخلهم غير المشروع فى أمر هو من حق الملك وشعبه وحدهما (١١٠) .

على أن الأمل فى أن تميد الحكومة البريطانية النظر فى سياستها تجاه الدستور لم يلبث أن خاب فى يوم ٩ نوفمبر ١٩٣٥ عندما ألقى السير صمويل هور ، وزير الخارجية البريطانى ، تصريحه المشهور الذى اشتملت على أثره الثورة فى مصر . ولكن هذا التصريح يرتبط أيضا بتطور الحالة الدولية وقيام الازمة العالمية ، مما يجعل من المناسب البدء أولا بمرض تطورات هذه الحالة .

تطورات الحالة الدولية وانعكاساتها على الموقف الداخلى :

فى ذلك الحين كانت السحب الدولية قد أخذت تتجمع فى سماه أوروبا لتدفع إمامها المسألة الدستورية ومعهما المسألة الوطنية دفعا حثيثا . فقد تفاقمت المشكلة الحبشية وتمعدت الحالة الدولية عندما أخذت إيطاليا توالى ارسال الجنود الى مستعمراتها الافريقية . ولم يلبث

أن عرض الأمر على عصبة الأمم ، وبدأ شبح الحرب في الأفق . وهنا أخذ الموقف الداخلي في مصر يتأثر تأثرا شديدا بهذا التهديد الخطير للسلام العالمي . ذلك أن الحرب اذا وقعت ، «دارت» - كما يقول النحاس باشا - «على حدود مصر وعند منابع النيل» . بل ربما كانت مصر ميدانها برها وبحرها وجوها . ومن ثم انتقل الموقف الى ناحية أعظم خطرا ، فقد تضاعفت الحاجة لاستئناف الحياة الدستورية الصحيحة ، كى يتولى نواب الأمة تسير أمورها فى ذلك الجو العاصف المضطرب . وأصبح ضروريا تحديد مركز مصر الدولي تحديدا دقيقا ، حتى اذا جد الجهد ووقعت الواقعة كانت مصر على بينة من أمرها(١١١) » .

وهكذا أخذ الموقف الدولي يلعب دوره فى التأثير على الموقف الداخلى فى مصر ، وعلى العلاقات المصرية البريطانية . وفى الحقيقة أن صلة النزاع المصرى البريطانى بتطورات الحالة الدولية لم تتوثق فى وقت من الأوقات، كما توثقت عام ١٩٣٥ ، ومن قبل فى عام ١٩٢٩ . فقد أسفر تحسين الموقف الدولي عام ١٩٢٩ عن مشروع محمد محمود - هندرسون ومشروع النحاس - هندرسون ، اللذين سجلا تقدما فى المطالب الوطنية بالنسبة للمشروعات السابقة ، وسنجد أن تدهور الموقف الدولي عام ١٩٣٥ سوف يؤدى الى تشديد نصوص معاهدة ١٩٣٦ العسكرية .

ولعل بهذه المناسبة أن نذكر أن بعض المؤرخين والباحثين يعزو تشديد نصوص معاهدة ١٩٣٦ الى ضعف المفاوضات المصرى . فهم يقولون أن تدهور الموقف الدولي كان من شأنه أن يعزز مركز المفاوضات المصرى فى هذه المعاهدة لا اضعافه ، لأن بريطانيا كان لها فى نجاح المفاوضات والوصول بها الى تسوية نهائية مصلحة لا تقل عن مصلحة مصر ، ان لم تفقها . واضطراب السياسة الدولية تخشاه بريطانيا أكثر مما تخشاه مصر . وعلى أسوأ الفروض - كما يقول الأستاذ شفيق غربال - فماذا تفقد مصر بعد أن فقدت استقلالها وامبراطوريتها ؟ (١١٢) . وقد ذهب الدكتور مصطفى الحفناوى الى أن إنجلترا « كانت ترجو بجدة الأنتف أن تسوى ما بينها وبين مصر بأى ثمن قبل قيام الحرب » ، ولو أن السياسة المصرى قد فهموا ذلك لاستطاعت مصر أن تقبض من إنجلترا الثمن ، وأن تجعلها على تغيير أسلوبها الاستعمارى ، رضيت أم كرهت (١١٣) .

ومما لا ريب فيه أن ما اشتمل عليه هذا القول من اشارة الى اهتمام إنجلترا باضطراب الموقف الدولي ، وخشيته منه بدرجة تفوق خشية

مصر ، صحيح تماما • ولكن ليس صحيحا أن هذا الاحتمام الكبير من جانب إنجلترا كان يدفعها للحرص على تسوية المسألة المصرية بأي تمن قبل قيام الحرب • والصحيح - وهو ما كشفه موقف إنجلترا الذي سيوضح بعد قليل - أن إنجلترا كانت ترى من مصلحتها أن تدخل الحرب متخربة من أغلال معاهدة تشتمل على تقييد حريتها في العمل على أوضاع مصر • فعندما نشبت الأزمة الانجليزية - الإيطالية - كما يقول الأستاذ ارنولد توينبي - لم يكن يقيد مركز إنجلترا في مصر سوى تصريحها الذي أصدرته من جانب واحد في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك بعد أن سمطت السيادة العثمانية عن مصر بتنازل تركيا عنها في معاهدة لوزان في ٢٤ يولييه ١٩٢٣ • وكان تصريح ٢٨ فبراير قد اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظ إنجلترا بأربعة أمور بصورة مطلقة ، ال أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بشأنها مع الحكومة المصرية • وأول هذه الأمور تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر ، والثاني الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة • ومن ثم فقد كان احتفاظ إنجلترا بهذه اليد المطلقة في استخدام الأراضي المصرية ومياهها الإقليمية ، عند نشوب الأزمة الدولية ، غاملا من عوامل اغتياط السلطات البريطانية التي كانت مسئولة عن تحركات القوات المسلحة البريطانية (١٠٤ مكرر) •

وفي الحقيقة أن إنجلترا لم تقبل عقد معاهدة مع مصر في عام ١٩٣٦ ، الا بعد أن حصلت على الميزات التي كانت ترجو الحصول عليها من عدم إبرامها ، وإن إنجلترا كانت تنظر الى تجربة الحرب العالمية الأولى باعتبارها تجربة ناجحة لا بأس من إعادتها • وعلى العكس من ذلك كانت مصر تنظر الى تجربة الحرب العالمية الأولى باعتبارها تجربة اليمة ومخيفة لا بد من تحاشيها مهما كان الثمن • وفي هذا يقول النحاس باشا في خطابه في عيد الجهاد الوطني ١٩٣٥ : « يجب أن يكون معلوما أن الحالة في مصر الآن تختلف كل الاختلاف من الناحيتين الشرعية والمعنوية عنها في عام ١٩١٤ ، عندما اندلع لهيب الحرب العظمى • فلن تقبل مصر اليوم أن يساق أبناؤها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها ، وتصرف أموالها ، وتستخدم فكتاتها وموانئها ومطاراتها ، قهرا وغلابا ، وقوة واقتصابا : • ولكنها ترحب مخصصة بأن تذود عن كيائها بكل ما هو في مقدورها ، متعاونة في الدفاع مع حليفاتها برضاها واختيارها ، وباعتبارها بلدا حرا

يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام » (١٠٥ مكرر) . هذا هو مفتاح معاهدة ١٩٣٦ الحقيقي .

وسنرى فيما يلى كيف تأثر الموقف الداخلى بفيوم الحالة الدولية .
ويحسن هنا أن ندع رئيس الوفد يروى بنفسه تطورات الموقف على أثر تفافم المشكلة الحبشية ، فقد قال : « هنا أصبح الأمر لا يقتصر على مطلبنا الدستورى وحده ، بل يستلزم أيضا تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ، وبصون مصالح الانجليز التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال . وذلك ما كاشفنا به الوزارة بمجرد أن رأينا الفيوم تتجمع فى الأفق الدولى ، لابلغه رسميا . لهم . وقد ابلغنا نسيم باشا أنه تكلم فيه بطريقة اجمالية مع فخامة المندوب السامى قبل سفره بالأجازة ليغف حكومته عليه ، ثم تكلم مفصليا مع جناب المستر كيلي عندما كان جنابه مندوبا ساميا بالنيابة . ثم صدر البلاغ الرسمى الآتى الذى أرسله سعادة نائب المندوب السامى باسم حكومته الى دولة رئيس الوزراء : « ان حكومة جلالة الملك تدرك مصالح مصر حق الادراك ، وتعرف القلق الذى يساورها فى الوقت الحاضر . فليثق دولة الرئيس بأنه اذا دعت الظروف ، فان حكومة جلالته ستواصل اطلاع الحكومة المصرية ومشاورتها فى شأن جميع تطورات الموقف الدولى التى قد تمس مصالح مصر من قرب » .

« وقد قال لنا نسيم باشا ان هذا التبليغ بداية لها ما بعدها فصارحناه بوجوب التعقيب عليه على كل حال ، لأنه اذا كان بداية وجب ألا تبطله بعده الفاية المحققة لرغبات البلاد (المعاهدة) واذا كان نهاية فهو مضر لا نقبله . واوضحنا أنه لا يصح أن تستقل الحكومة بالتساور دون نواب الأمة لمطورة الموقف وجسامة المسئولية ، كما أنه لا معنى للتساور دون تعاون ، والتعاون لا يكون الا نتيجة اتفاق سر يحقق آمال الأمة ويقره نواب البلاد » (١٠٦ مكرر) .

كان هذا قبل أن تتطور الأزمة الإيطالية الحبشية تطورها الخطير ، بتحرك قوات إيطاليا فى الارتريا ضد الحبشة فى ٢ اكتوبر ١٩٣٥ . وهنا دخلت المسألة مرحلة جديدة ، فقد أخذ الانجليز يحشدون أسطولهم فى البحر المتوسط ، وبالأخص فى المياه المصرية ، وأخذوا يزيدون قواتهم فى مصر زيادة كبيرة ، ويتمتعون بالحرية المطلقة فى استخدام الموانئ

والأراضي المصرية بما فيها القناة بحريا وبريا وجويا ، وأصبحت قاعدتهم البحرية المهمة هي الاسكندرية بدلا من مالطة ، وجعلت المنطقة الغربية كلها حراما لا يجوز أن يطأها أحد الا بأذن خاص من القيادة العامة لهذه المنطقة ، كما بلغ عدد الطائرات الحربية البريطانية مبلغا عظيما . وكانت إيطاليا من الجانب الآخر تعزز حاميتها في ليبيا وتزيد اسطولها حتى بلغ في القوة مركزا مساويا للأسطول البريطاني في البحر المتوسط ، اذ وصلت حمولته الى ٣٥ في المائة من مجموع حمولة الأسطول الانجليزي كله (١٠٧ مكرر) .

وهنا كان على حكومة مصر أن تحدد مركزها في هذا النزاع . فمن ناحية ، آثار تركيز القوات البريطانية في مصر لدى المصريين الفكرة القائلة بأن انجلترا قد حولت مصر الى معسكر معاد لإيطاليا ، وهذا من شأنه أن يبرر اعتداء الدول المعادية للإنجليز على مصر ، (١٠٨ مكرر) ومن ناحية أخرى كانت ميول المصريين وعواطفهم الى جانب الاحباش الذين كانوا في نظرهم طلاب حرية ومدافعين عن بلادهم ، ولهذا كانوا يؤيدون كل ما يتخذ من الخطوات لوقف مطامع الإيطاليين ومساعدة الاحباش على الصمود في وجه القوات الغازية . وفي الوقت نفسه فان استيلاء إيطاليا على الحبشة كان يهدد مصر من ناحيتين . ناحية الصحراء الغربية ، وناحية السودان . لأن استيلاء إيطاليا على الحبشة يضع يدها على أحد منابع النيل (بحيرة تانا التي تمتد النيل الأزرق بمياها) (١٠٩ مكرر) . وقد أشار الى هذه الناحية مصطفى النحاس باشا في خطبته يوم ٩ سبتمبر ١٩٣٥ عندما قال : « حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهبة نحن - كما قال حضرة تقييكم - متصلون بها اتصالا وثيقا ، لأن ميدانها هو أرضنا ، هو جونا ، هو يتايبع نيلنا . حالة خطيرة يجب أن يكون للامة بازائها مطلب أسنى من عودة الدستور وأجل خطرا ، ذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان البلاد والذود عن استقلالها ، واجب حياة أو موت ، وجود أو لا وجود » (١١٠ مكرر) .

كان هذا الاتجاه للرأي العام المصري وشعور العطف نحو القضية الحبشية والخوف من وقوع منابع النيل تحت سيطرة إيطاليا ، مساعدا للحكومة المصرية في مساعيها للسياسة الانجليزية بازاء إيطاليا . فقد اشتركت مصر في التآهبات والتدابير الحربية كأنها احدي الدول المحاربة (١١١ مكرر) . وبالرغم من أن مصر لم تكن عضوا في عصبة الأمم ، فقد قبلت تنفيذ العقوبات التي فرضتها هذه على إيطاليا في ١٤

أكتوبر ١٩٣٥ • وكان هذا أول قرار اتخذته مصر متعرضة به لعداوة دولة من الدول ، بعد القرار الذي اتخذته في إبان الحرب العالمية الأولى ضد خصوم الحلفاء ، ثم هو أول قرار دولي خطير اتخذته مصر بعد إعلان استقلالها ضد دولة من الدول (١١٢ مكرر) • وقد شكر رئيس لجنة تنسيق العقوبات في عصبة الأمم موقف الحكومة المصرية والولايات المتحدة ، لأنها وهما ليستا من أعضاء العصبة ، بإدراها بالإجابة على بلاعها فيما يتعلق بالعقوبات المقترحة (١١٣ مكرر) • وقد ورط هذا كله موقف مصر توريطا كبيرا في الإزمة العالمية ، وكان الاحتجاج الشديد الذي أعلنته إيطاليا على تنفيذ مصر للعقوبات ، من الصوامل التي أشعرتها بالخطر الإيطالي الداهم (١١٤) • وهذا مما جعل المصريين يشعرون بالمرارة لما وصل اليه جيشهم من ضعف على يد الاحتلال • وقد عبر عن هذا الشعور رئيس الوفد في يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ بقوله « لقد شامت السياسة الظالمة التي اتبعتها بريطانيا العظمى منذ الاحتلال أن يكون الجيش المصرى بحالته الراهنة ، قاصر العنة والعدد في الدفاع عن حياض مصر • ومع ذلك يجب علينا كملكة مستقلة ذات سيادة ، وأمة أبية ذات كرامة أن نتولى نحن حماية الدنمار والنود عن الديار بكل ما نستطيع » (١١٥) •

من كل هذا يظهر بوضوح أن مصر في عام ١٩٣٥ كانت متائرة بالأزمة الدولية تأثرا عميقا • بل يمكن القول انها كانت طرفا في النزاع بحكم عواطفها مع الحبشة ، وبحكم خوفها على منابع نيلها ، ثم توقعها الحرب في ديارها • وتعرضها لأخطار الغازات الحارقة ونسف القنال ونسف خزان اسوان » (١١٦) • على أن مصر من جانب آخر كانت تشعر بأن وجود القوات البريطانية في أرضها هو ما عرضها لأخطار الحرب ، لأن الحرب اذا نشبت فستنشرب بين انجلترا وإيطاليا ، ولا يمكن أن تفادها مصر ، بل ستكون ميدانها • ولهذا أحست مصر أن الظروف تقضى بتنظيم علاقاتها مع انجلترا قبل نشوب الحرب ، « حتى لا يساق إبنائها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أوقاتها وتصرف أموالها وتستخدم تكناتها وموانئها ومطاراتها قهرا وغلايا وقوة واقتصابا » - على حد تعبير النحاس باشا السالف الذكر - وأن الضرورة تقضى بعودة دستور ١٩٢٣ لتوفير حكومة دستورية تتولى قيادة دفة البلاد في تلك الظروف الخطيرة •

من أجل هذا اتفق الوفد مع نسيم باشا على تقديم مذكرة الى المندوب السامى تتضمن فيما تتضمن المسائل الهامة الآتية : أولا - : أن الأزمة

العالمية القائمة وخطورة المسائل التي تعرض في هذه الظروف وتحتاج الى البت فيها ، تستوجب الرجوع الى آراء الأمة • ثانيا - أن حكومة مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها وتتولاه بنفسها • ثالثا - أن حكومة مصر ترى الوقت الحاضر أنسب الأوقات لعقد معاهدة بين البلدين تعود بالفائدة عليهما وتؤكد المودة وترتب التعاون بينهما وتحقق لمصر استقلالها • رابعا - أنه يترتب على الاتفاق بين البلدين حل مشكلة الامتيازات الأجنبية ودخول مصر عصبة الأمم • وهاتان النتيجتان على سبيل المثال وحده ، **وإن الحكومة المصرية تطالب بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر كما ألغيت في غيرها من البلاد • خامسا - أن هذه المطالب تنفق مع آراء الشعب المصرى وممثليه الحقيقيين (١١٧) •**

تصريح هور

قدم نسيم باشا هذه المذكرة الى المنسوب السامى فى ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ • وفى يوم ٩ نوفمبر صدم السير صمويل هور آمال الشعب المصرى بتصريح ألقاه فى مأدبة أقامها محافظ لندن « بالميلدهول » تناول فيه أهم المطالب المصرية : عقد المعاهدة وعودة الدستور ، فقال : « لقد بدا لمصر من تلقاء نفسها أن تنتظم فى سلك الدول السامية للسلام العالمى •• ولكننا سمعنا من بعض المصادر نفمة مختلفة • فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة الى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر • وهذا غير صحيح •

« ان الحكومة البريطانية بذلت جهدها لانشاء علاقات مبنية على تعاون احتياوى ودى بين البلدين لمصلحتهما المشتركة ، ومن دواعى اغتباطنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر داعى الواجب بروح التعاون الحر • وهذا العمل لايمكن الا أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقتنا على أساس دائم مرض للفريقين • وكذلك لاصحة على الاطلاق لزعم الزاعمين اننا نعارض فى عودة النظام الدستورى الى مصر بشكل يوافق احتياجاتها • فنحن بحسب تقاليدنا لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه الممارسة • أجل ، اننا عندما استشارونا أشرنا بعدم اعادة دستورى ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ ، مادام الأول قد ظهر انه غير صالح ، وأن الثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة •• فعلينا اذن كأصدقاء وكشركاء أن نتعامل بحرية ، ونواجه الأمور بصراحة ، ونحاول التغلب عليها بقدر استطاعتنا مصممين على أن يفهم كل فريق منا وجهة نظر الفريق الآخر فهما تاما » (١١٨) •

هذا هو التصريح الذى وصفته جريدة الأهرام بأنه « يعد من شر ما ابتليت به البلاد فى جهادها ، ومن أنكى ما امتحنت به القضية المصرية فى العهد الأخير » (١١٩) . والحق أن هذا التصريح قد بت فى مسالتين على جانب كبير من الخطورة المسألة الأولى مسألة الاتفاق بين البلدين ، والثانية مسألة الدستور . ففيمما يختص بالمسألة الأولى ، ظهرت نية الحكومة البريطانية واضحة لا خفاء فيها فى الاكتفاء « بالتعاون الودى الحر بين البلدين » ، والاعتذار عن عقد المعاهدة بعدم ملامة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية القائمة ، « ومعنى هذا » - كما قال النحاس باشا معلقا : « أن يضع الانجليز أيديهم باسم التعاون الودى الحر على حصوننا وثكناتنا ومطاراتنا ومسالكتنا ومواردنا ، ويتولوا أمرنا ويوجهوا سياستنا ، دون أن يكون لنا فى شئ من ذلك حرية أو اختيار » (١٢٠) . أما فيما يختص بالمسألة الثانية وهى الدستور ، فقد هدم هذا التصريح الأمل الذى بناه الوفد طويلا على أن تغير السياسة البريطانية موقفها وتوافق على إعادة دستور ١٩٢٣ - وهو الأمل الذى رأيناه يدفع النحاس باشا لأن يطلب من نسيم باشا البقاء فى الحكم عندما عزم هذا على الاستقالة . وهكذا لم يبق مفر أمام الوفد من إعلان الحرب على الانجليز ، وإعادة النظر فى موقفه من الوزارة التسمية . وكانت مناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ . المناسبة الطبيعية لاعلان هذا الموقف .

ولكن قبل أن يحل هذا اليوم ، كانت قرارات الوفد بهذا الصدد قد تسرب نبؤها الى الصحف وعرفت بها البلاد ، وكانت القلوب تغل للصدمة التى الحقها بها تصريح هور ، فبدلت المظاهرات تجوب القاهرة وبعض المدن فى يوم الاحتفال . وكان الوفد قد عقد سرادقه للاحتفال بهذه المناسبة ، فالتى فيه النحاس باشا خطابه التاريخى ، الذى اعتمدت عليه فى هذا الفصل ، وهو أهم وثيقة سياسية تعالج تاريخ هذه الفترة . وقد ختمه النحاس باشا باعلان قرارات الوفد التى اتخذها فى اجتماعه يوم ١١ نوفمبر ١٩٣٥ وهى على الوجه الآتى :

أولا - توجيه الدعوة الى الأمة كلها بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هيناتها وجماعاتها بعدم التعاون مع الانجليز . ما دام اعتدائهم قائما على الدستور والاستقلال .

ثانيا - أن الواجب الوطنى قد أصبح يحتم على الوزارة المصرية أن تستقيل ، نزولا على خطة عدم التعاون . لأن استمرارها فى الحكم يعد

اصرار الانجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال هو اقرار لهذا
الاعتداء .

ثالثا - اذا لم تستقل ، فان الوفد لا يؤيدها بعد الآن .

رابعا - كل وزارة تقبل أن تتعاون مع الانجليز ، مع استمرار
اعتداءاتهم على الدستور والاستقلال ، هي وزارة خارجة على البلاد ويقاومها
الوفد بكل ما يستطيع (١٢١) .

ثم أرسل الوفد مذكرة الى عصبة الأمم تتضمن احتجاج مصر
على تصريح سيد صمويل هور الذي يتعارض مع حقوق مصر واستقلالها ،
وتعلن أن مصر « ضحية عدوان صريح » . وقد أرسل صورا من هذه
المذكرة الى جميع ممثل الدول الأجنبية في مصر ليبلغوها الى حكوماتهم
(١٢٢) . وكانت قيمة هذا الاجراء من جانب الوفد انه كان شهيرا اديا
بانجلترا في وقت كانت تقف فيه ايام ايطاليا بسبب عدوانها على الحبشة ،
وتوشك أن تدخل في حرب معها دفاعا عن المبادئ الانسانية .



اشتعلت البلاد ، والعاصمة بنوع خاص ، بالاضطراب عقب اعلان
الوفد قراراته السالفة الذكر . وأخذت توج بالمظاهرات احتجاجا على
تصريح هور ولاسقاط وزارة نسيم باشا . وكان في بوليس العاصمة
الى يومئذ عدد كبير من الكونستبلات الانجليز تصعدوا للطلبة في
مظاهراتهم ، فمات من هؤلاء من مات بسبب هذا التصدي . واكتظت
المستشفيات بالجرحى ، وازداد الهياج شدة ، فحطم المتظاهرون مركبات
الترام والأوتوبيس ومصابيح الانارة في الشوارع ، وبذلك تمطلت
وسائل النقل والانارة ، وباتت القاهرة في أحياء كثيرة في ظلام دامس .
ثم نظم اضراب عام يوم ٢٨ نوفمبر حدادا على الشهداء ، فأغلقت المتاجر
في العاصمة ، واحتجبت الصحف وعطلت الاعمال ، وبدت العاصمة في
حداد رهيب جلد ذكرى حوادث ١٩١٩ (١٢٣) .

وأمام هذه الثورة الجامعة لم تجد انجلترا مفر من التراجع . ذلك
أن ظروف انجلترا في عام ١٩٣٥ كانت تختلف عنها في عام ١٩١٩ - كما
يقول المؤرخ توينبي - ففي عام ١٩١٩ كانت انجلترا قد خرجت من الحرب
مكللة بالنصر ، وكانت في وضع قوى يمكنها من مواجهة ثورة مارس
١٩١٩ ، أما في عام ١٩٣٥ فقد كانت تواجه احتمالا قويا بدخولها في

حرب ضد إيطاليا، وفي هذه الظروف فإن نشوب ثورة في مصر على مستوى ثورة ١٩١٩ سوف يكون أمرا محرجا لـانجلترا من الناحية الاستراتيجية ، ومن الناحية الأدبية أيضا (١٢٤) .

على أن إنجلترا لم تتراجع دفعة واحدة ، بل تدريجيا . فقد وقف السير صمويل هور في يوم ٥ ديسمبر لينفي بصورة قاطعة أن الرد البريطاني في شهر مايو من تلك السنة بعدم عودة دستور ١٩٢٢ قد اتخذ صورة الرفض والاعتراض (فيتر) (١٢٥) . وإنما كان مصاغا في شكل اقتراح . وانكر أن إنجلترا قد تدخلت لتعمل على مصر شكلا معينا للقاعدة التي ترسي عليها حياتها الدستورية . ولكنه عاد فأصر من ناحية أخرى على موقف حكومته من مسألة تسوية العلاقات مع مصر في تلك الظروف القائمة ، وأكد « أنه من المستحيل على الحكومة البريطانية في وسط المشاغل التي سببتها الحرب الحيشية أن تشرع في مفاوضات بخصوص مسألة لها مثل ما لهذه المسألة من الأهمية ! » (١٢٦) . ومغزى هذا التصريح أن إنجلترا أرادت أن تلهي زعماء مصر بالدستور ، كما شغلهم به طوال السنين الماضية ، وتغفلت من الأزمة حرة اليدين مطلقتهما في شئون مصر . وهذا هو تفسير تلويحها بعدم الاعتراض على عودة دستور ١٩٢٢ وتمسكها في الوقت نفسه بعدم إمكان إجراء المفاوضات .

على أن رد فعل هذا التصريح الجديد في مصر كان لا يقل عنفا عن رد فصل التصريح الأول السنئ الذي في ٩ نوفمبر ، ان لم يتخذ شكلا أسوأ . فقد أعاد الى إذهان الشعب المصري ذكرى رفض الحكومة البريطانية في عام ١٩١٨ استقبال الوفد المصري بحجة انشغالها بمؤتمر الصلح . ولهذا فقد تجددت المظاهرات مرة أخرى في شوارع القاهرة بشكل خطير في يوم ٨ ديسمبر واليوم التالي ، وفي ذلك الحين كان الضغط على نسيم باشا قد بلغ درجة جعلته يفضي الى زملائه بأنه قد قرر تقديم استقالته الى الملك بسبب موقف الحكومة البريطانية من الدستور (حيث لم تكن قد أصدرت تعليماتها بعد بعودته) . ولكن هذا القرار بلغ مسامع المندوب السامي ، فسعى على الفور ، بناء على تعليمات من حكومته ، للحيلولة دون ذلك : ففي صباح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٢٥ أبلغ نسيم باشا ، في مقابلة خاصة معه ، أن تصريحات السير صمويل هور في ٥ ديسمبر تدل بشكل واضح على أن الحكومة البريطانية ليس في نيّتها أن تعمل على مصر شكل الدستور الذي تريده ، ومن ثم فإن تقديم نسيم باشا إستقالته بسبب اعتراض بريطانيا على عودة الدستور ، سوف يكون أمرا

مبتنيا على خطأ في الفهم • ولم يبطئ نسيم باشا أن اخذ يعمل على حدى هذه الإشارة ، فقد دعا وزراءه في الحال الى اجتماع طارئ ، وأبلغهم بأنه في ضوء ما قاله السير مايلز لاميسون ، قد عدل عن قراره السابق بتقديم استقالته ، ثم توجه الى القصر الملكي ، وقبل انتصاف النهار ، كان قد حصل على توقيع الملك فؤاد على مرسوم باعادة دستور ١٩٢٣ (١٢٧) •

الجهة الوطنية

بينما كانت هذه الأحداث الهائلة تجرى ، اشتدت الدعوة لتوحيد الصفوف • فقد قام شعور بالتعلق على مصير البلاد دفع الشبان المتعلمين الى التنقل بين اندية الأحزاب زرافات كل مساء يطلبون الى زعماء الأحزاب أن يتحدوا ، ويلحون في هذا الطلب الحاسا • وخرج عبد الرحمن فهمي من عزلته ينادى بتوحيد الصفوف ، مؤمنا بأن لا نجاح لمصر بغير توحيد كلمتها وجمع صفوف أبنائها • وقد قابل الوفد هذه الدعوة منذ البداية في تحفظ • فقد اشترط أن يطالب الجميع بمودة دستور ١٩٢٣ فورا ومن غير تأجيل ، ويكون ذلك برفع التماس بهذا المعنى الى الملك • كما اشترط أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعود دستور الأمة اليها • على ان الأحرار الدستوريين رفضوا هذين المطالبين (١٢٨) • ويبرر الدكتور هيكل هذا الرفض على الوجه التالي فيقول ان الوفديين انما كانوا يريدون حصر أهداف الأمة في استعادة الدستور ، ثم تجرى الحكومة الدستورية المستندة الى الأغلبية للمفاوضات ، فان نجحت فيهما ، وان أخفقت بقي الدستور وبقيت الأغلبية في الحكم • أما الأحرار الدستوريون فيجعلون عقد المعاهدة مع انجلترا هو هدف الوحدة والائتلاف ، فإذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الأغلبية الحكم ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لتعطيل أو إلغاء (١٢٩) • وواضح أن هذا الرأي للأحرار الدستوريين معناه أن تجرى المفاوضات في أثناء تعطيل الدستور ، فإذا انتهت بالفشل بقي الدستور مطلا ، وبقيت الأغلبية مبعدة عن الحكم ، وإذا عقدت المعاهدة عاد الدستور وتولت الأغلبية الحكم • وهو رأى يعلق قيام الحياة الدستورية على عقد معاهدة مع بريطانيا ، ولهذا رفضه الوفد رفضا باتا •

على أن الأزمة لم تلبث أن وصلت الى ذروة الحرج في أعقاب تصريح هور في ٥ ديسمبر على النحو الذي مر بنا • واشتدت المظاهرات وتصادم

البوليس مع الجماهير ، وعقد الطلبة اجتماعا فى كلية الطب أصدروا على أثره قرارات بتنظيم مقاطعة البضائع الانجليزية ، واشتد الضغط من جانب الطلبة على الأحزاب من أجل الاتحاد . فأسفر ذلك كله عن اتفاق نم بين الوفد والأحرار الدستوريين على تأليف جبهة وطنية تعمل فى وقت واحد لاعادة الدستور وعقد المعاهدة ، وقد تألفت هذه اللجنة فعلا وقامت بتحرير كتابين رفع أحدهما الى الملك لاعادة الدستور ، وأبلغ الثانى الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان . على أنه فى نفس اليوم الذى أبلغ فيه هذان الكتابان الى الملك والى المندوب السامى ، تم حصول نسيم باشا من الملك على المرسوم بأعادة دستور ١٩٢٣ (١٣٠) .

وتستمد المذكرة التاريخية التى وجهتها الجبهة الوطنية الى المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أهميتها ، من أنها تعبر بمثابة الحثيات التى برر بها الزعماء اصرار البلاد على اختيار ذلك الوقت بالذات لتحديد العلاقات المصرية البريطانية . وهى تنقسم موضوعيا الى قسمين : الأول يتحدث عن الآثار التى نشأت عن الفشل المتوالى فى إبرام معاهدة فى السنين السالفة ، فى تشريع مصر وإدارتها وجيشها ومركزها الدولى . والقسم الثانى يتحدث عن الظروف الدولية الجديدة التى أصبحت تدفع الى إبرام المعاهدة . أما عن القسم الأول الخاص بالآثار التى ترتبت على عدم إبرام المعاهدة فتسوق المذكرة الأمثلة الآتية منها :

- ١ - بقاء الامتيازات الأجنبية التى تقيد حرية مصر فى توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، ووضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة .
- ٢ - وجود ادارة أوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية .
- ٣ - حرمان البلاد من أن يكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها .
- ٤ - حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ، ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم .

أما القسم الثانى من المذكرة فتذكر فيه الجبهة أنه منذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن النزاع بين إيطاليا والحبيشة فى ذلك العام ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المساعدة الى عقد المعاهدة ، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها ، بل لقد اشتركت فى هذه الأزمة بالفعل : فقد لبث

الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت إنجلترا مصر ميداناً لاستعداداتها الحربية لقاء للطوارئ ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها لتسهيل كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات ، وتهئية الجيش ونقل وحداته الى الجهات التي تقتضيها الظروف . وإن الشعب المصرى ظل يرقب هذا كله واثقا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت الى تقرير نصوصها معاهدة ١٩٣٠ ، باعتبارها معاهدة رضىتها (إنجلترا) وصرح بلسان وزرائها أنها لاتعدل عنها . ومادامت نصوص هذه المعاهدة مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ، ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف ميثاتهم وأحزابهم ، « فإن علم ابرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر » ، « لهذا يرجو الموقعون من فخامتكم ، باعتبارهم ممثل الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تتفضلوا لقبولوا الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر المستوية بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات هندرسون - النحاس فى ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت المفاوضات » (١٣١) .

شروط بريطانيا لابرام المعاهدة

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تعرضت لأزمة وزارية أسفرت عن استقالة السير صمويل هور وتعيين المستر أنتونى ايدن خلفا له فى وزارة الخارجية . وقد أرسل هذا ، بعد لآى ، رد حكومته على مذكرة الجبهة الوطنية ، فأبلغه المندوب السامى شفويا الى الملك ورئيس الجبهة الوطنية ورئيس الوزراء . وقد تضمن قبول إنجلترا عقد الاتفاق مع مصر بشرطين : الشرط الأول ، عدم التقيد بنصوص مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، بحجة أن المبدأ الأساسى يقضى « بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تنفض الى اتفاق نهائى » . أما الشرط الثانى فهو ضرورة الاتفاق أولا على النصوص العسكرية فى المعاهدة الجديدة كتمهيد للمفاوضات ، « نظرا لما لهذه النصوص من الأهمية الكبرى ، فتتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بمسألة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل » .

ثم انتهى الرد البريطاني بتقديم تحذير من النتائج المحتملة لعدم الوصول إلى اتفاق في المفاوضات ، فنص على أن « الإخفاق في عقد اتفاق ، قد يترتب عليه نتائج جدية ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على إعادة النظر في سياستها نحو مصر » (١٣٢) .

منه هي الشروط التي فرضتها إنجلترا لإبرام الاتفاق مع مصر .
ومعنى هذا أن إنجلترا أرادت أن تحصل من عقد المعاهدة على نفس المزايا التي تانت نروم الحصول عليها من عدم عقد المعاهدة . أو من التعاون الودي الحر مع مصر - على حد تعبير السير صمويل مور - وذلك بتشديد أحكام معاهدة ١٩٣٠ العسكرية ، أو كما قال البيان . تطبيق هذه الأحكام على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه عام ١٩٣٠ . وهذا هو الانعكاس الحقيقي للأزمة الدولية على سياسة إنجلترا بإزاء مصر عام ١٩٣٥ . على أنه لما كان التحذير البريطاني الذي ختمت به إنجلترا بيانها السابق الذكر بإعادة النظر في سياستها نحو مصر ، ينطوي على معنى التهديد يسحب موافقتها على عودة دستور ١٩٢٣ ، بل وربما سحب تصريح ٢٨ فبراير وفرض الحماية من جديد (١٣٣) - كما حدث في أثناء الحرب الأولى - فقد احتج على ماهر باشا رئيس وزراء مصر على هذا التصريح بقوله : « إن معاهدات أو مفاوضات تعالج في ظل هذه النصريات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة » . ولكن المندوب السامي رد بأنه وإن كان ليس من الضروري أن يترتب على الفشل في المفاوضات تأثير في حسن العلاقات بين البلدين ، « إلا أن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة المستقبل مجهول المدى (١٣٤) » . وهكذا أكد هذا التحذير الأخطار التي كانت تحيط بمصر في تلك الفترة : خطر دخول الحرب في ظروف مشابهة لظروف ١٩١٤ ، وخطر تعطيل دستورها الذي لم تكد تفرغ من احتفالات النصر بعددته بعد خمس سنوات ، وخطر ضياع استقلالها . فإذا أضفنا إلى ذلك ما كان لدى مصر من أسباب الخوف من الفاشية ، أدركنا أي موقف دقيق كانت تقفه مصر عند أبواب معاهدة ١٩٣٦ .

ولقد كان على سياسة مصر أن يواجهوا هذا الموقف . ولم يترددوا طويلا في اجابة مطلب بريطانيا بإجراء مباحثات تمهيدية لتطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، على الحالة الجديدة المتغيرة . ولما كان هذا التطبيق لغير مصلحة مصر دون ريب ، فكان هؤلاء الزعماء قد قبلوا مقدما ، ومن قبل أن تبدأ المفاوضات ، التراجع في الحقوق التي كسبتها مصر ، خاصة بالأحكام العسكرية ، في معاهدة ١٩٣٠ . وهذا التراجع لا نظير له في تاريخ الحركة الوطنية التي تحت البحث ، فقد كان

هدف السياسة المصرية على الدوام ، على اختلاف أحزابهم والوانهم ، الحصول على حقوق جديدة لمصر ، ورفض التراجع قيد شعرة عما حققه المفاوض المصري السابق ، مهما ترتب على هذا الرفض من تجديد الحصومة مع انجلترا والاصطدام بها . ولكن الظروف المتشابهة التي كانت تخوضها مصر ، والأخطار الماثقة التي كانت تحيط بها في هذه المرة ، فرضت على المفاوضين المصريين انتهاج هذا السبيل . على أن المفاوضة مع ذلك عبارة عن أخذ وعطاء ، وقد اعترفت انجلترا ، على لسان السير جون سيمون في مباحثاته مع صدقي باشا ، بمبدأ التعميض . فقد صرح بأن « كل رغبات تبديها انجلترا عن بعض المسائل ، فانها تموض مصر عنها في مسائل أخرى » . وفي هذه الدائرة دارت مفاوضات ١٩٣٦ . فقد دارت حول اجابة رغبات انجلترا في المسائل العسكرية ، وتعميض مصر عنها في مسائل أخرى . وسنرى أن التعميض قد تم بصفة رئيسية في مسألتى الامتيازات والسودان .

على كل حال فقد تم التمهيد للمفاوضات بين مصر وبريطانيا على الوجه الآتي : فعلى إثر وصول الرد البريطاني على الجبهة الوطنية في ٢٠ يناير ١٩٣٦ باستعداد بريطانيا للمفاوضة على الشروط السابق ذكرها ، أراد الملك فؤاد تأليف وزارة ائتلافية تتولى المباحثات المبدئية في القاهرة ، ثم تتولى المفاوضات النهائية في لندن . ولهذا دعا نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم ، وعرض عليهم الفكرة بقوله : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد أعرب ، بعد تفاهم معي أمس ، عن رغبة في اخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية . ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم ، لقد اتفق دولته ٩٩ في المائة ، وبقي واحد في المائة ، وأنا متمسك به أيضا » . على أن النحاس باشا أبى تأليف الوزارة الائتلافية ، بينما قبلها الآخرون ، وكان رفض النحاس لهذه الفكرة استمساكا منه برأيه الذي تمسك به سنة ١٩٣٢ حين عرض السير برسي لورين هذه الفكرة . على أن النحاس مع ذلك لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى في جبهة للمفاوضة (١٣٥) .

وإزاء هذا ، ولما كانت الأحزاب الأخرى تخشى تحيز نسيم باشا الى جانب الوفد في حالة ما اذا قام هو بإجراء الانتخابات الجديدة ، فغلب استقرار الرأي على تأليف وزارة غير حزبية برياسة علي ماهر باشا تتولى اجراء هذه الانتخابات . وقد تم تأليف هذه الوزارة يوم ٣٠ يناير ١٩٣٦ .

أما بخصوص المفاوضات، فقد استقر الرأي على تأليف هيئة رسمية لاجراء المباحثات والمفاوضات ، وقد صدر مرسوم بتعيين هذه الهيئة في ١٣ فبراير ١٩٣٦ من مصطفى النحاس باشا رئيسا ، ومن محمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وواصف بطرس على باشا والدكتور أحمد ماهر وعلى الشنسي باشا وعثمان محرم باشا ومحمد حلمي عيسى باشا والاستاذ مكرم عبيد وحافظ عفيفي والاستاذ محمود فهمي النقراشي وأحمد حمدي سيف النصر بك أعضاء . ويلاحظ أن سبعة من أعضاء هذه الهيئة ومنهم الرئيس يمثلون الوفد المصري ، ولكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد، وثلاثة من المستقلين ، هم على الشنسي وواصف غالي وحافظ عفيفي . ولم يمثل الحزب الوطني في هيئة المفاوضات لعدم قبوله الاشتراك فيها استمسكا بسياسته : لا مفاوضة الا بعد الجلاء (١٣٦) .

ويلاحظ على هذه الاجراءات التي مهد بها لاجراء المفاوضات أمران : الأول ، ويتصل بمحاولة الملك فؤاد تأليف وزارة ائتلافية ، أن هذه المحاولة لا تبدو يحال من الأحوال محاولة بريئة من جانب الملك ، أولا - لأن الوزارة الائتلافية اتخذت سائبا سلما لقلب الحكومة الدستورية بحجة انقضاى الائتلاف وإعادة الحكم المطلق من جديد . ثانيا - أن الملك فؤاد كان يعلم مدى اصرار النحاس باشا على رفض فكرة الوزارة الائتلافية بعد الدرس الذى تلقاه فى عام ١٩٢٨ ، وقد دلى النحاس على مدى تمسكه برأيه هذا عندما رفض فكرة الوزارة الائتلافية سنة ١٩٣٢ . فكان الملك فؤاد قد أراد بمرض هذه الفكرة توريث النحاس باشا فى تلك الظروف الحرجة ، ووضع أمام أحد أمرين : إما أن يقبل تأليف الوزارة فيتخلى بذلك عن مبدأ رئيسى فى سياسته ، أو يرفضها فيكون سببا فى تعريض الجبهة الوطنية لخطر النزاع والخصام . بيد أن النحاس باشا خرج من المازق بقبول الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة .

وهنا نصل الى الملاحظة الثانية ، وهى بخصوص قبول الوفد الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى هيئة المفاوضة ، مع أن انفراد بالحكم - كما كان منتظرا - كان يتيح له فرصة الانفراد بالمفاوضة . وفى الواقع إن السبب فى ذلك أن بريطانيا كررت على لسان المندوب السامى فى أحاديثه مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره (١٣٧) . وكانت بريطانيا تستهدف من وراء ذلك ضمان قبول

المهادنة من جميع الأحزاب السياسية فى مصر فلا ينازع فيها بعد ذلك ولا تتعرض للمزايدات الوطنية بعد ابرامها • كما كانت تستهدف أيضا من اشتراك الأحزاب المعتدلة فى هيئة المفاوضة التغلب على تطرف الوفد ودفعه الى طريق الاعتدال فى المطالب الوطنية ، كما حدث أثناء مفاوضة لجنة ملنر • وهكذا فلم يكن فى وسع النحاس باشا ، بعد اشتراط بريطانيا التفاوض مع ممثلى الشعب المصرى بأسره ، المناداة بالانفراد بالمفاوضة ، كما حدث فى عام ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ، والاعاقت هذه المحاولة بجراء المفاوضات ، وتمطل بالتالى ابرام المهادنة •

اما ادوار المفاوضة فقد جرت على النحو الآتى : فى يوم ٢٤ فبراير ١٩٣٦ أبلغ المندوب السامى على ماهر باشا أن وزير الخارجية البريطانية خوله ابلاغ الحكومة المصرية أنه (أى المندوب السامى) سيتولى اجراء المحادثات بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ويعاونه فى ذلك السير ولیم فيشر قائد الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ، واللقتننت جنرال سير جورج وير القائد العام للقوات البريطانية فى مصر، وماريشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام قائد قوات الطيران الملكية فى الشرق الأوسط ، والمستر كيل مستشار دار المندوب السامى ، والمستر سماتر السكرتير الشرقى بها • وأن الرير أميرال ريكس سيعاون السير ولیم فيشر ويحل محله عند غيابه • (وقد استبدل السير ولیم فيشر فى ٢٦ مارس بالسير دتلى بوند الذى خلفه فى قيادة أسطول البحر الأبيض المتوسط) •

وفى ٢ مارس عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران، وبدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء فى يوم ٩ مارس ، وتوالى الجلسات بين الفريقين الى أن عرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامى الى لندن فسافر اليها فى ٢ يونيو ثم عاد فى ٢٩ يونية • وفى يوم ٢٤ يولية تم الاتفاق على النصوص العسكرية ، وانتقلت المحادثات الى مسألة السودان واشترك فيها السير ستيوارت مايمز حاكم السودان العام الذى حضر من لندن بالطائرة لهذا الغرض ، وتم الاتفاق على نصوص هذه المسألة فى أول أغسطس • ثم انتقلت المحادثات الى مسألة

الامتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى فتم الاتفاق عليها في الجلسة التي عقدت بين النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وبين المندوب السامي وزملائه في ١١ أغسطس ١٩٣٦ . وفي نفس هذه الجلسة أبلغ السير مايلز لامبسون النحاس باشا أنه قد وصلت إليه بقرية من الحكومة البريطانية قالت فيها انها تكون سعيدة باستقبال أعضاء الهيئة المصرية في لندن بين ١٧ أغسطس و ٣١ أغسطس ١٩٣٦ ، فلبى النحاس هذه الدعوة باسم الهيئة المصرية . وفي ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن رتبّت المعاهدة في شكلها النهائي (١٣٨) .

(٥) معاهدة ١٩٣٦

في الميزان

لقياس معاهدة ١٩٣٦ مقياسان : المقياس الأول ، مقارنة نصوصها بنصوص مشروعات المعاهدات التي سبقتها ، وتسجيل مدى التقدم أو التأخر بين هذه النصوص وتلك . والثاني ، قياس مدى بمدى أو قربها من الاستقلال الحقيقي والتحرر الصحيح . والمقياس الأول عادل ، لأن معاهدة ١٩٣٦ ليست في الحقيقة سوى « حلقة من سلسلة مفاوضات بدأت في سنة ١٩٢٠ واستمرت في تطور وتحور حتى انتهت الى هذه المعاهدة » . ولكن هذا المقياس - وهو الذي اتبعه الاستاذ مكرم عبيد في خطبته المشهورة في الجامعة المصرية - لا يوصلنا الى التقدير الصحيح للمعاهدة ، فوق أنه يجافي المنطق الدولي ، وهو ما أشار اليه الدكتور هيكل عند مناقشة مشروع المعاهدة في مجلس الشيوخ ، اذ قال :

« لا يسيخ المنطق الدولي مقارنة مشروع وضع في سنة ١٩٢٠ أو في سنة ١٩٣٠ بمشروع وضع في سنة ١٩٣٦ . وحسبي دليلا على ذلك أن المعاهدات التي وضعت في سنة ١٩١٩ وفي سنة ١٩٢٠ ، وفي سنة ١٩٢٢ قد أصبحت كلها ولا وجود لها ، لتغير الأحوال الدولية في العالم . وماذا بقي من معاهدة فرساي أو من معاهدة لوزان ؟ والشعوب التي لم تبلغ في الحياة الدولية مبلغنا لا تقارن نفسها اليوم بما كانت عليه في أعقاب الحرب الكبرى . وهذه جارتنا وشقيقتنا العراق قد وقعت مع انجلترا مساعدة في سنة ١٩٢١ ، ثم عدلتها بعد ذلك مرات دون أن يقول أحد أنها لم تنتظر الى موعد مضروب لتعديلها . بل هذه هي ممتلكات انجلترا المستقلة قد تغير نظامها منذ ١٩١٩ الى وقتنا الحاضر أكثر من مرة . فبعد أن كانت تسمى المستعمرات المستقلة ، وبعد أن كان نظام الحكم الذاتي (الهوم رول) يعتبر مثلا من أمثلة التقدم ، تطورت حقوقها وتغيرت في المؤتمرات الامبراطورية التي عقدت في سنة ١٩٢٧ وفي سنة ١٩٣١ بحيث صارت

تساوى انجلترا نظريا في حقوقها، وصار يطلق عليها اسم الأمم البريطانية، ولم تبق رابطة تربطها بانجلترا غير الولاء للتاج البريطاني ، بل أصبح من حقها أن تعلن حيادها في حرب تشترك فيها انجلترا ، وأصبح أكثر من ذلك من حقها ان أرادت أن تعلن انفصالها عن الامبراطورية . فهي اذن انما تبقى ما بقيت في عصبة الأمم البريطانية بمحض ارادتها واختيارها ، لا تربطها محالفة أبدية ، ولا يحتلها جندي بريطاني واحد ، ولا تخضع في شيء لانجلترا، لها مندوبها في عصبة الأمم ولها قواتها المسلحة ولها ممثلوها في الخارج ، ولها من مظاهر الاستقلال والسيادة ما لامة كاملة الاستقلال والسيادة . فالقارنة اذن بين مشروع وضع في سنة ١٩٢٠ وآخر وضع في سنة ١٩٣٠ مقارنة لا تستقيم . فما أبلغ الخطأ في جعل المقارنة بين المعاهدة الحالية والمشروعات السابقة أساسا للحكم بصلاحياتها أو بعدم صلاحياتها ، (١٣٩) .

على أنه لما كانت معاهدة ١٩٣٦ تتصل اتصالا وثيقا بمشروع النحاس - هندرسون ، الذي وضع في سنة ١٩٣٠ ، فإن المقارنة بين المشروعين تعتبر من الأمور الطبيعية والمنطقية ، اذ هي وحدها التي تبين أثر الظروف الدولية على مشروع ١٩٣٠ . ويكفي هنا تناول النقط التي تناولتها يد التحوير أو التغيير ، سواء بالتنازل من جانب مصر أو بالتعويض من جانب انجلترا .

أما ما يختص بالتنازل من جانب مصر ، فقد حدث في النقط الآتية: المحالفة ، وكان المفاوضات المصرية في مفاوضات ١٩٣٠ قد توصل الى حذف النص الخاص بجعل المعاهدة أبدية ، حيث أصبح من حق الطرفين الدخول في مفاوضات لاعادة النظر في المعاهدة بعد عشرين عاما من تنفيذها ، ولكنه وافق في معاهدة ١٩٣٦ على أن أي تغيير يحدث في المعاهدة عند إعادة نشرها يكون بحيث يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التي تنطوي عليها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، (مادة ١٦ فقرة ٢) (٤٠) . كذلك فقد وافق الجانب المصري على اضافة حالة جديدة تلتزم فيها مصر ، بحكم محالفتها لانجلترا ، بمعونتها وتقديم جميع التسهيلات لها بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات المصرية - وهي عند قيام حالة دولية مفاجئة يخفى خطرها . وكان مشروع سنة ١٩٣٠ يشتمل على حالتين فقط هما حالة الحرب وحالة خطر الحرب . وقد ذكر النحاس باشا في دفاعه عن هذه الحالة الثالثة أنها عين الحالة الثانية (حالة خطر الحرب) مع فارق واحد ، هو أن حالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها ، أما

قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرهما فلا يعلن عنها . وحكمة هذا عدم تنبيه الدول الأخرى التي يخشى خطرهما الى الاستعداد الذي تقوم به الحليفتان درءا للخطر (١٤١) .

كذلك فقد حدث تنازل آخر من الجانب المصرى فى النصوص العسكرية على الوجه الآتى : فقد حدد عدد القوات البريطانية البرية بما لا يتجاوز عشرة الاف . وكان الحد الأقصى فى مشروع ١٦٣٠ ثمانية الاف . اما مكان هذه القوات ، وكان فى مشروع ١٩٣٠ بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها ، فقد اقتضت زيادة الحد الأقصى للقوة البريطانية تخصيص بقعة أخرى على البحيرات المرة . وبمعنى آخر حددت نقطتان فى منطقتى قناة السويس هما نقطة المعسكر وجنيفة ، بينما فى نصوص ١٩٣٠ كانت المنطقة محددة من المعسكر الى المحسنة . كذلك زيدت بعض الشئ المساحات المخصصة لتدريب المعسكر فى الصحراء عما كانت عليه فى مشروع ١٩٣٠ . وقد أراد الجانب البريطانى السماح بإجراء مناورات سنوية أخرى فى الصحراء الغربية ، فلم يقبل الجانب المصرى لأن ذلك يستلزم اختراق البلاد مرتين سنويا فى الذهاب والاياب (١٤٢) . وقد اتفق على الترخيص للجانب البريطانى بدراسة الأرض فى الصحراء الغربية ، وتعزيز الخط الحديدى بين الاسكندرية ومرسى مطروح ، وإبقاء وحدات من القوات البريطانية فى الاسكندرية أو على مقربة منها لمدة ثمانى سنوات . وهى التزامات متعلقة بالاعتماد الإيطالى المتوقع كما هو واضح (١٤٣) .

كانت هذه هى أهم التنازلات التى تمت من الجانب المصرى . وظاهر فيها أثر الظروف الدولية المتغيرة التى عقدت فى ظلها المعاهدة . وقد تم تعويض مصر عنها فى النقطتين التاليتين :

الامتيازات الأجنبية . وكان الاتجاه المصرى فى المفاوضات السابقة يسير نحو الحصول على تمهد الحكومة البريطانية ببذل نفوذها لدى الدول للوصول الى نقل اختصاصات المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بشروط . فلما أرادت إنجلترا فى مفاوضات ١٩٣٦ اضافة النص الخاص بـمعاونة مصر فى حالة قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرهما ، تمسك محمد محمود بأشأ بضرورة تعويض مصر عن ذلك بإلغاء الامتيازات الأجنبية الفأء تاما ، والنص فى صلب إلماسة على تمهد إنجلترا بمعاونة مصر على هذا الإلغاء (١٤٤) . وقد نوه الدكتور أحمد ماهر بهذا الموقف عند ختام المناقشة فى مجلس النواب فقال : « وأرى لزاما على أيضا أن أعلن من فوق هذا المنبر ما قدمه محمد محمود بأشأ من خدمات

كبرى ، فقد كان دولته معارضا في مسألة النقطة العسكرية ، كما كان
السكرتيرون منا معارضين لبعض أعضائها . وكان لموقفه هذا اثر كبير في
تذليل كثير من الصعوبات . فانكم تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعورا
وادراكا ، فهم اذا شعروا أن ما يرضونه يقبل في سهولة ، أبدوا التشدد
من جانبهم ، واعتقدوا أنه بقليل من الضغط أو الاقتناع يمكنهم أن يحققوا
رغباتهم . ولكن حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا - وهو
الرجل المعروف عندهم بالاعتزان والاعتدال في الحكم - يعارض في هذه
النصوص ، وأنه لا يقبلها الا على مضمّن ، يخفون كثيرا من غلوائهم .
واعتقد أن هذا كان خير موانع لدولة النحاس باشا في اقناع السير مايلز
لامبسون وغيره (١٤٥) .

كانت النقطة الثانية هي السودان . وكان الانجليز قد
رفضوا في عام ١٩٣٠ السماح بالهجرة الحرة الى السودان ، كما رفضوا
قبول الدخول في مفاوضة بشأن تطبيق اتفاقية ١٨٩٩ بعد عام من نفاذ
المعاهدة ، وبخصوص الجيش المصرى أبدوا لاستعدادهم فقط « للنظر بعين
المعطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان » . أما في معاهدة
١٩٣٦ فقد قبلوا :

- ١ - الاعتراف الصريح بالادارة المشتركة بين الفريقين .
- ٢ - ارجاع الجيش المصرى من غير قيد .
- ٣ - أن تكون قاعدة التوظف هي المساواة بين الموظفين البريطانيين
والمصريين .
- ٤ - أن تكون الهجرة حرة من غير قيد ، الا فيما يتعلق بالصحة
والنظام العام .
- ٥ - ألا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين
الوطنيين المصريين في شئون التجارة والهجرة والملكية .
- ٦ - أن يكون الموظف المصرى في شئون الرى عضوا في مجلس ادارة
الحاكم العام ، ليستشار في شئون مصلحته . وأن يكون لمصر الحق في
تعيين موظف اقتصادى كبير بالحرطوم ، وموظف عسكري يكون سكرتيرا
للحاكم العام .
- ٧ - كما اتفق على أن الاشتراك في الادارة لا يمس بمسألة السيادة
على السودان (١٤٦) .

وهكذا من هذا العرض يظهر جليا أن مصر حققت بمعاملة ١٩٣٦
أشياء وقضلت في تحقيق أشياء ، ومن الحصيلة النهائية للأرباح والخسائر
يمكن تقدير المعاملة وقياس مدى بعدها أو قربها من الاستقلال والتحرر
الصحيح .

وأهم نقطة تقابلنا هي مسألة الاحتلال . فقد دلل النحاس باشا على
زوال الاحتلال صفة وفعلا ببرهانين : الأول - المادة الأولى من المعاهدة التي
قررت « انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك
والامبراطور » ، فقد أزيلت هذه المادة الاحتلال صفة . أما البرهان
الثاني ، فهو توقيت جلاء القوات البريطانية . الحليفة عن مصر بحالة مادية
يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها الى التحكيم ، وهي وصول الجيش المصري
الى درجة يمكنه فيها أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها في
قنال السويس ، وهكذا - كما يقول النحاس باشا - « يزول الاحتلال
الذي دام أربعة وخمسين عاما وضحيينا في سبيل الخلاص منه ما ضحيينا
من جهد ونفس ومال » (١٤٥ مكرر) .

على أن المسألة لم تكن بهذه البساطة ، فبالرغم من أن توقيت جلاء
القوات البريطانية عن مصر بوصول الجيش المصري الى درجة الأهلية للدفاع
عن قناة السويس بمفرده ، يبدو لأول وهلة نصا طيبا ، الا أن مثل هذا
الحمد كان غامضا ويصعب تحديده ، فقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم
مزود بأحدث الأسلحة مما تعجز عنه موارد مصر الا في مدة طويلة . ولقد
كان يكفي أن ينص في المعاهدة على حلول عشرة آلاف من الجنود المصريين
الكامل العدة ، وأن تحذف كلمة « بمفرده » في النص السابق ، وتجعل
كفالة الجيش المصري لحماية القنال مقيدة بوصول نجدة الحليف (١٤٦
مكرر) على أن المعاهدة تضمنت ما هو أسوأ من ذلك ، فقد حتمت ألا
يختلف طراز أسلحة القوات المصرية عن الطراز الذي تستعمله القوات
البريطانية . وقد يبدو أيضا أن هذا النص يعتبر منسجما مع منطق
المحاولة ، الا أنه كان يجب أن ينص على أن تقوم مصر بنفسها بصنع
الأسلحة والذخائر في مصر على أن تكون من الطراز الذي تستعمله القوات
البريطانية ، أو يكون من حقها الاتجاه الى دولة أخرى تشتري منها
الأسلحة اذا رفضت انجلترا تزويدها بها ، وخاصة أن مصلحة انجلترا
في تعطيل نمو الجيش المصري كانت أمرا واضحا ، لأن عدم وصوله الى درجة
الكفاية للدفاع عن القنال بمفرده كان ضمانا كافيا لبقاء القوات البريطانية
الى ابد الآبدين بحكم المعاهدة . وقد عبر عن ذلك الدكتور هيكل فقال :

« لنا الحق في انشاء جيشنا كما نشاء ، وهذا مسلم به في المعاهدة ومن قبل المعاهدة ، بل مسلم به في اعلان الحماسية ، لكن الجيش ليس رجالا وكفى ، بل الجيش رجال واسلحة وذخائر وعتاد .. فلنفرض انها (انجلترا) تباطأت في ارسال السلاح والذخيرة ، ونفدت ذخيرة جيشنا ، فأي جيش يكون ؟ فرق رياضيين الا أن نسعفهم بالنيابيت ونعتبرهم مع ذلك جيشا ؟ .. إذن كلنا اختلفنا مع انجلترا على مسألة سياسية أو اقتصادية ، ولو كانت مسألة داخلية بحتة ، كان في يدها هذا التهديد بأن يكون جيشنا مجردا من الذخيرة غير صالح لأى عمل من أعمال الجيوش .. اذكروا موقفنا من الحركة الفلسطينية الأخيرة ، لقد كان اخواننا العرب يسامون سوء العذاب أثناء المفاوضات الأخيرة ، ثم حالت هذه المفاوضات بيننا وبينهم فلم تحرك ساكنا لماونتهم أو العطف عليهم ، لأن الخلاف كان واقعا بينهم وبين انجلترا .. ولقد كانت الحكومة المصرية تصل جهدها لمنع الصحف من نشر أنباء فلسطين أو العطف عليها باسم الحرس على المفاوضات المصرية البريطانية ، ترى لو أنا واجهتنا غدا حالة كهذه فرائنا شعبا عربيا أو اسلاميا يسام الهوان من انجلترا فثارت بنا النخوة العربية والنخوة الاسلامية لنصرة هذا الشعب المظلوم ، أفلا تتخذ انجلترا ذلك وسيلة للتباطؤ في امدادنا بالذخيرة ، وأنف الفقرة الثالثة من المذكرة الثالثة لمعاهدة الصداقة والتحالف راغم ؟ (١٤٧) »

وقد عبر بعض الزعماء السياسيين الذين قبلوا المعاهدة عن تقديرهم لما اشتملت عليه النصوص العسكرية من تناقض مع استقلال مصر ، ولكنهم اظهروا صراحة أن الظروف الدولية القائمة هي التي دفعتهم الى قبولها ، فقد قال محمد محمود باشا : « ان الالتزامات العسكرية تتعارض مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا في مصر ، ولولا ما في المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة في الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لفكر في الواقع والا تقتصر على الحرس على آمالنا ومطالبنا ، وتمننا من أن نركز جهودنا في تحقيق آمالنا وأمانينا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطري » . كما قال الدكتور احمد ماهر رئيس مجلس النواب : « اننا مضطرون الى قبول هذه الشروط نظرا الى الظروف القاهرة التي تحيط بنا ، والتي لا مفر منها » . أما الدكتور هيكل فقد قال : « ان كنتم تريدون لمصر استقلالاً تاماً فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فافرضوها ، وان كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينيون) فالمعاهدة لا تنيلكم ايها فافرضوها . وان كنتم تريدون تغيير الحالة التي سئمتها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل في الحركة

بركة ، اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل
حاجتها من مساس باستقلال مصر ، (١٤٨) .

على كل حال فيفضل معاهدة ١٩٣٦ في توفير الضمانات اللازمة
لوصول الجيش المصرى الى درجة الاهلية والكفاية للدفاع عن الفئال
بمفرده ، تكون قد عجزت عن « توقيت جلاء القوات البريطانية عن أرض
مصر بحالة مادية » - كما قال النحاس باشا - وبالتالي تكون قد عجزت
عن انتهاء الاحتلال من الناحية الفعلية . وهذا هو الفشل الكبير في
المعاهدة .



فاذا انتقلنا الى حساب المكاسب التي أحرزتها معاهدة ١٩٣٦ ، نجد
أنها قد حققت سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، وإلغاء
وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له . كما نصت على إلغاء إدارة
الأمن العام الأوربية ، وخروج العنصر الأوربى من البوليس فى مدى خمس
سنوات ، وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى الاستغناء عن المستشارين
القضائي والمالى ، واعترفت فيها انجلترا بأن المسئولية عن أدواح الأجانب
فى مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها . ونص فيها على إلغاء
جميع الاتفاقات والوفائق المنافية لأحكامها ، ومنها تصريح ٢٨ فبراير
بتحفظاته الأربعة . وأعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول
الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة (١٤٩) .

ولقد كان مكسب إلغاء الامتيازات الأجنبية بحق أخطر هذه المكاسب
الداخلية . لأن هذا النظام كان عقبة فى سبيل تقدم البلاد ، وعدوانا محسوسا
على سيادة الدولة وكرامة الأمة ، ولقد تحررت مصر بالفائه من القيود التي
كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع
المقيمين بمصر ؟ وأصبح فى إمكانها وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة
وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة . ولم يكن المكسب الممنوع لإلغاء الامتيازات
الأجنبية بأقل أهمية فقد حقق المساواة بين المصريين والأجانب ، بعد أن
أوجدت الامتيازات « تفرقة عنصرية » فى مصر لا تقل خطرا عن التفرقة
العنصرية فى البلاد الافريقية . وكانت مصر هى القطر الوحيد الذى كان
لا يزال قائما به نظام الامتيازات بعد أن قبلت الدول صاحبة الامتيازات
إلغاء امتيازاتها فى البلاد الأخرى ، لا سيما تركيا .

وقد عقد لإلغاء الامتيازات مؤتمر دعت اليه الحكومة المصرية فى
« مؤتمر » بسويسرا فى ١٢ إبريل ١٩٣٧ ، وحضره ممثلو الدول ذوات

الامتيازات ، وكان هؤلاء المندوبون يمثلون الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا واستراليا وزيلندا الجديدة واتحاد جنوب افريقيا ودولة ايرلندا الحرة والهند والاندونك واسيانيا وفرنسا واليونان وايطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد . وقررت فيه الدول المتعاقبة كل فيما يخصها قبول الغاء الامتيازات في القطر المصري الغاء تاما من جميع الوجوه ، وخضوع الاجانب للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادئ القانون الدولى . كما تقرر اقامة نظام انتقال تبقى بمقتضاه محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة القائمة لغاية ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٩ ، على أن يكون تنظيم هذه المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الذى الحق نصه بالاتفاق (١٥٠) . ثم قدمت الحكومة المصرية تنفيذا للمعاهدة طلبها للانضمام الى عصبة الأمم ، فوافقت الجمعية العمومية على قبول مصر باجاء الآراء فى جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ ، واصبحت مصر بذلك عضوا رسميا فى الحلبة الدولية .



وقصارى القول فى معاهدة ١٩٣٦ أنها قد هيأت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلى الى الحد الذى سمح به النضال الحزبى فى مصر فيما بعد فى ظل وجود الملكية ودستور ١٩٢٣ ! والى الحد الذى سمح به اخلاص انجلترا فى تطبيق المعاهدة فى حادث مثل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والى الحد الذى سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تخشى تدخل من انجلترا لحماية العرش المصرى الذى كان فى حمايتها من قبل المعاهدة ! كما هيأت لمصر التمتع باستقلالها الخارجى الى الحد الذى سمح لها باتخاذ موقف الحياد فى حرب كوريا سنة ١٩٥٠ ، والى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية أو الدخول فى صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى ! كما هيأت لمصر التمتع بمحافة بريطانيا العظمى الى الحد الذى سمح وساعد على انتصار بريطانيا العظمى فى الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر أمام المصائب الصهيونية ! ولقد خلصت معاهدة ١٩٣٦ مصر من جانب كبير من مشاكلها مع انجلترا ، وهى المشاكل التى جعلت سعد زغلول وجعلت غيره من الساسة المصريين يرون ألا تمتعت الجهود بل توجه كلها الى تحقيق الاستقلال - فأخذت مصر بعد المعاهدة تفيق الى عروبتها والى المحيط العربى الذى تسبج فيه ، وأخذ

التفكير الرسمي فيها يتجه الى العالم العربي ليكتب صفحة جديدة في تاريخ العرب الحديث .

وتعتبر معاهدة ١٩٣٦ النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ ، فقد اختتمت صفحة من العداء الشديد بين مصر وبريطانيا ، وفتحت صفحة جديدة من التحالف بين البلدين . ولكن هذا التحالف لم يستمر طويلا الا بقدر ما كشف المصريون وجهه الحقيقي في اثناء الحرب العالمية الثانية التي كانت محنة للعلاقات المصرية البريطانية ، وعند ذلك بدأ نضال وطني جديد ، لم يكن يستمد نبراته من وقود ثورة عام ١٩١٩ ، وانما من نتائج تطبيق المعاهدة وتغير الظروف الدولية التي آتت بها الحرب العالمية الثانية .

حواشي الفصل الثالث عشر

المركبة الدستورية الثالثة

- ١ - صدقي باشا : المرجع السابق ص ٢٩ ، ٤٠ .
- ٢ - أحمد شفيق : الحولية السابقة ص ١٠٨٠ - ١٠٨٢ .
- ٣ - كراوتشلي : المرجع السابق ص ٢١٤ - ٢١٥ .
- ٤ - الاهرام في ٢٩ ، ٢٢ ، ٢٤ يونية ١٩٢٠ .
- ٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١١٢ - ١١٧ .
- ٦ - محمد حسين هيكل وإبراهيم ميد اللانزي ومحمد عبد الله عثمان : السياسة المصرية والانتقال الدستوري ص ٢٥ (١٩٢١) .
- ٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١١٨ - ١١٩ .
- ٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٠ - ١٢١ .
- ٩ - أحمد شفيق : الحولية السابقة ص ١٠٨٥ من خطاب للنحاس باشا في ذكرى سعد في يوم ٢٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٠ - يذكر مارلو أن هذه الخطوة التي اتخذتها الحكومة الإنجليزية بإرسال الإنذارين إلى صدقي باشا وإلى النحاس باشا بخصوص حوادث الاسكندرية يوم ١٥ يولية ١٩٢٠ تعتبر خطوة غير عادية ، اللهم إلا في حالة حدوث حرب أهلية (ص ٢٨٨ من المرجع السابق ، ملحوظة رقم ١٥ عن الفصل العاشر عشر) .
- ١١ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٧ .
- ١٢ - نفس المصدر ص ١٢٢ - ١٢٧ .
- ١٣ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٢٧ .
- ١٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- ١٥ - رئاسة مجلس الوزراء : الدستور المصري وقانون الانتخاب (٢٠ جمادى الأولى ١٢٤٩ - ٢٢ أكتوبر ١٩٢٠) الطبعة الأخيرة ١٩٢٠ ص ٥ ، ٦ .
- ١٦ - نفس المصدر ص ٨ - ١٠ ، ٧٩ .

- ١٧ - نفس المصدر ص ٧٦ - ٨٠ .
- ١٨ - نفس المصدر ص ٢٨ ، ٨٢ .
- ١٩ - نفس المصدر ص ١٤ ، ١٦ - ١٨ .
- ٢٠ - نفس المصدر ص ٢٣ ، ٥٥ .
- ٢١ - نفس المصدر ص ٢٠ - ٢٣ ، ٥١ .
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٢٤ ، ٣٦ ، ٦٦ .
- ٢٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٦ .
- ٢٤ - الدستور المصري وقانون الانتخاب .. الخ ص ٢١ - ٢٢ .
- ٢٥ - نفس المصدر ص ٥١ .
- ٢٦ - نفس المصدر ص ٢٤ .
- ٢٧ - نفس المصدر ص ٦١ .
- ٢٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١٤ .
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٢١٩ .
- ٣٠ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩١ .
- ٣١ - نفس المصدر ص ١٧ .
- ٣٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١٥ .
- ٣٣ - أحمد شفيق : التحويلة السابقة ص ١٥٠١ .
- ٣٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١٨ - ٢٢١ .
- ٣٥ - يزور صدقي باشا تظلي حزب الأحرار الدستوريين منه إلى «الأسائل الشخصية التي لمبت في ذلك دورها المملوت» ، ويرد على اتهام الأحرار الدستوريين له بأنه امتدى على دستور ١٩٢٢ بقوله : «لقد فالهم أنهم هم الذين أجعلوا الحياة الثيائية ، وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ٢ وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم دكتاتوري » ، (مذكرات صدقي باشا ص ٤٥) .
- ٣٦ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٥١ - ٥٤ .
- ٣٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٢ .
- ٣٨ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٦١ .
- ٣٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٤ .

- ٤٠ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٥٢ - ١٤٥٣ .
- ٤١ - مضايف مجلس العموم البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٤٤٢ ، ص ٨٣١ - ٨٣٢ .
- ٤٢ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩٢ ، ٩٣ .
- ٤٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤١ - ١٤٢ .
- ٤٤ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩٢ .
- ٤٥ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٢٧ .
- ٤٦ - نفس المصدر ص ١٤٣ .
- ٤٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٤ - ١٤٥ .
- ٤٨ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٩ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٢ - ١٤٤ .
- ٤٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٣١ .
- ٥٠ - نفس المصدر ص ٣٣١ - ٣٣٦ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٦ - ١٤٧ .
- ٥١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٤٥ .
- ٥٢ - بسطا شكري : ملاحظات في التفاسير الجنبالية الكبرى من ١٩٣٠ - ١٩٦٠ ج١ ص ٢ - ٤ جمع وتطبيق محمد زحزح ونبيه زكي (القاهرة ١٩٦٠) .
- ٥٣ - الاهرام في السبت ٢١ يولية ١٩٣٠ ص ٣ عدد ١٦٢٥٦ .
- ٥٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٢ .
- ٥٥ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١٤ .
- ٥٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٢ - ١٦٣ ، محمد شفيق غريال : المرجع السابق ص ٢٥٤ .
- ٥٧ - روز اليوسف في ١٩ ديسمبر ١٩٣٢ عدد ٢٥٣ ص ١٦ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٣١ عدد ٢٠٢ ص ٤ .
- ٥٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٣٨ .
- ٥٩ - روز اليوسف في ٢١ ديسمبر ١٩٣١ عدد ٢٠١ ص ٤ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٢ .
- ٦٠ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٢ - ١٧٣ .
- ٦١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٣٩ - ٣٤٢ .
- ٦٢ - الرافعي : نفس المرجع ص ١٧٢ والأعضاء الذين ضموها الى هيئة الوفد في ديسمبر

١٩٢٢ هـ : محمود بسيوني . محمد زغلول على سالم الاستشار السابق .
عيد السلام فهمي جمعة . محمود الأتري . إبراهيم سيد أحمد . محمد الشناوي .
الدكتور حامد محمود . أحمد حمدي سيف النصر . محمد عز العرب . كامل
صعقي . محمد يوسف .

- ٦٣ - دكتور هيكال : المرجع السابق ص ٢٤٢ .
- ٦٤ - قانون رقم ٨٠ ص ٦٦٣ - ٦٦٧ ، شفيق غريال : المرجع السابق ص ٢٥٧ - ٢٦٣ .
- ٦٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٥ - ١٧٧ .
- ٦٦ - نفس المصدر والكتاب .
- ٦٧ - مارلو : المرجع السابق ص ٢٩٢ .
- ٦٨ - الأهرام في ٢ سبتمبر ١٩٢٢ ص ٤ .
- ٦٩ - نفس المصدر في ٢٤ سبتمبر ١٩٢٢ ص ٤ .
- ٧٠ - مذكرات صعقي باشا ٥٩ .
- ٧١ - الأهرام في ٢ سبتمبر ١٩٢٢ ص ٥ ، مذكرات صعقي باشا ص ٥٩ .
- ٧٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٨ - ١٧٩ ، الأهرام في ٢ ، ٤ ، ٥ سبتمبر ١٩٢٢ .
- ٧٣ - صعقي باشا : المرجع السابق ص ٥٩ ، ذكر صعقي باشا أن تاريخ الاستقالة في يوم ٤ يناير ١٩٢٢ ، وهو تاريخ الاستقالة الأولى التي أعاد بعدها تأليف الوزارة من جديد .
- ٧٤ - الأهرام في ٢٤ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٢٢ .
- ٧٥ - نفس المصدر في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٢ ص ٧ .
- ٧٦ - نفس المصدر في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٢ .
- ٧٧ - نفس المصدر في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٢ .
- ٧٨ - نفس المصدر .
- ٧٩ - نفس المصدر في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢ ، وكان عيد الفتح يحيى باشا قد قدم استقالته من حزب الشعب عقب فصله من الوزارة الصعدية ، ولم يبت الحزب في تلك الاستقالة .
- ٨٠ - نفس المصدر في ٣ أكتوبر ١٩٢٢ .
- ٨١ - نفس المصدر في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٢ .
- ٨٢ - نفس المصدر في ٥ سبتمبر ١٩٢٢ .
- ٨٣ - صعقي باشا : المرجع السابق ص ٥٧ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٢ .

- ٨٤ - مذكرات الشيخ الطواهي ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
- ٨٥ - روز اليوسف في ١٥ أكتوبر ١٩٢٤ ، سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ٢٦٢ .
- ٨٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٥٧ - ٢٦٤ .
- ٨٧ - روز اليوسف في ١٥ أكتوبر ١٩٢٤ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٩ - ١٩٠ .
- ٨٨ - فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١٥٢ .
- ٨٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٩ - ١٩٠ .
- ٩٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٦٤ - ٢٦٨ .
- ٩١ - الاهرام في ٩ يناير ١٩٢٥ عدد ١٧٩٩١ ص ٢ .
- ٩٢ - سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ٢٦٠ ، ٢٧٠ .
- ٩٣ - البلاغ في ١٠ يناير ١٩٢٥ .
- ٩٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٢ - ١٩٤ .
- ٩٥ - فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١٥٢ .
- ٩٦ - احمد حسين : الارض الطيبة ص ١٤٩ - ١٥٩ ، سعيد زكي عبد القادر : محنة المستور ص ٨٦ ، ٩٠ ، لاجور : المرجع السابق ص ٢٤٧ .
- ٩٧ - الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٢٥ ، من خطاب النحاس باشا في عيد الجهاد الوطني في ١٢ نوفمبر ١٩٢٥ .
- ٩٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧١ - ٢٧٥ .
- ٩٩ - الاهرام في ٨ يناير ١٩٢٥ .
- ١٠٠ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٥ - ١٩٧ .
- ١٠١ - الاهرام في ١٢ يناير ١٩٢٥ .
- ١٠٢ - نفس المصدر في ١٤ يناير ١٩٢٥ .
- ١٠٣ - نفس المصدر في ٩ ، ١٠ يناير ١٩٢٥ العددان ١٧٩٩١ ، ١٧٩٩٢ .
- ١٠٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .
- ١٠٥ - الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٢٥ من خطاب النحاس باشا في عيد الجهاد الوطني .
- ١٠٦ - نفس المصدر في ١٩ ، ٢٣ ابريل ١٩٢٥ ، مذكرات الشيخ الطواهي ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .
- ١٠٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، الاهرام في ١٩ ابريل ١٩٢٥ .

- ١٠٨- مذكرات الشيخ الطواهرى ص ٢٢٩ .
- ١٠٩- توينبى : دراسة فى الشئون الدولية لعام ١٩٣٦ ص ٦٧٥ من خطبة للسيد صمويل هور فى ٥ ديسمبر ١٩٢٥ ، الأهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٢٥ من خطاب النحاس باشا
السالف الذكر .
- ١١٠- خطاب النحاس باشا السالف الذكر .
- ١١١- نفس المصدر .
- ١١٢- شفيق غريال : المرجع السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- ١١٣- دكتور مصطفى الحنناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٢ النزاع العربى البريطانى ص ٣٧٥ (القاهرة ١٩٥٣) .
- ١٠٤ مكرد - توينبى : المرجع السابق ص ٦٧١ .
- ١٠٥- مكرد - الأهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ خطبة النحاس السالفة الذكر .
- ١٠٦ مكرد - نفس المصدر .
- ١٠٧ مكرد - الأهرام فى ٣ نوفمبر ١٩٣٥ ، دكتور محمد صلوت : إنجلترا وقناة السويس
١٨٥٤ - ١٩٥١ ص ١٢٩ - ١٣٢ .
- ١٠٨ مكرد - دكتور محمد صلوت : المرجع السابق ص ١٢٢ .
- ١٠٩ مكرد - عبد الرازق أحمد السنهورى : قضية وادى النيل ، مصر والسودان
ص ٣٩ - ٤٠ .
- ١١٠ مكرد - محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراساتها من الوجهة
العملية ص ٧ .
- ١١١ مكرد - الأهرام فى ٤ ، ١١ نوفمبر ١٩٣٥ ، دكتور محمد صلوت : المرجع السابق
ص ١٣٠ - ١٣١ .
- ١١٢ مكرد - الأهرام فى ٣ نوفمبر ١٩٢٥ .
- ١١٣ مكرد - نفس المصدر فى ١١ نوفمبر ١٩٢٥
- ١١٤- دكتور محمد صلوت : نفس المرجع ص ١٣١
- ١١٥- الأهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطبة النحاس .
- ١١٦- محمد لطفى جمعة : بين الأسد الأفريقى والنمر الإيطالى ص ٥٢
- ١١٧- الأهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٢٥ خطاب النحاس باشا .
- ١١٨ - نفس المصدر فى ١١ نوفمبر ١٩٢٥
- ١١٩- نفس المصدر

- ١٢٠- نفس المصدر في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطاب النحاس السالف الذكر .
- ١٢١- نفس المصدر
- ١٢٢- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٠ - ١١ ، توينبي : الرجوع السابق ص ٦٧٤
- ١٢٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٣ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠
- ١٢٤- توينبي : المرجع السابق ص ٦٧٨ - ٦٧٩
- ١٢٥- نفس المصدر ص ٦٧٦
- ١٢٦- نفس المصدر والكان
- ١٢٧- نفس المصدر ص ٦٧٩
- ١٢٨- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١١ ، دكتور إنيي : المرجع السابق ص ٣٢
- ١٢٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٨٦
- ١٣٠- نفس المصدر ص ٢٨٨ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٣١ ، محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٢ ، وقد تألفت الجبهة الوطنية في ديسمبر ١٩٣٥ من الوفد المصري والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين .
- ١٣١- قانون رقم ٨٠ .٠٠ الفغ ص ٢ - ٢ وقد وقع على هذه المذكرة التي قدمتها الجبهة الوطنية كل من : مصطفى النحاس ومحمد محمود وإسماعيل صديقي وحمد الياسل ويحيى إبراهيم وعبد الفتاح يحيى وحافظ عفيفي .
- ١٣٢- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٦ كتاب على ماهر باشا إلى الكندوب السامي بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٣٦ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠٩ - ٢١٠ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٤
- ١٣٣- بيانات حفرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن في أغسطس ١٩٤٧ ص ٥١
- ١٣٤- دكتور عبد الرزاق السنهوري : المرجع السابق ص ٤٥
- ١٣٥- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٥ - ٣٩٦
- ١٣٦- الرافعي : المرجع السابق ص ٢١٤ ، هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٧
- ١٣٧- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٤
- ١٣٨- قانون رقم ٨٠ .٠٠ الفغ ص ٤ - ٥

١٣٩- قانون رقم ٨٠ .. الفخ ص ١٨١ - ١٨٢

١٤٠- المادة الرابعة : تنص على عقد محالة لتوطيد الصداقة والتعاون الودى وحسن العلاقات بين الطرفين .

المادة الخامسة : تنص على تعهد كل من الطرفين بالآ يتخذ في علاقته مع البلاد الأجنبية موقفا يتوافق مع المحالفة ، وإلا يبرم معاهدات تتعارض مع احكام المعاهدة .

المادة السادسة : تنص على تبادل الطرفين الراى لحل ما ينشعب من خلاف بين احدهما ودولة اخرى يفسى ال خطر قطع العلاقات بينهما ، بالوسائل السلمية طبقا لاحكام مهاد العصبية او لآى تعهدات دولية اخرى تكون منطبقة على تلك الحالة

المادة السابعة : تنص على المعونة التى يقوم بها كل من الطرفين في حالة الحرب او خطر الحرب الداهم او قيام حالة دولية مفاجئة يفسى خطرها . (قانون رقم ٨٠ ص ١١ ، ١٦)

١٤١- نفس المصدر ص ٢٦ من بيان النقاس باشا امام مجلس النواب في جلسته ٢ نوفمبر ١٩٣٦

١٤٢- نفس المصدر ص ٢٧ ، معاصرة معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية ، بحث ملائق تطليق للمعاهدة المصرية الانجليزية ص ٥٩ (دار النشر الحديث)

١٤٣- بيانات النقراش باشا امام مجلس الأمن ص ١٢ ، قانون رقم ٨٠ ص ١٣ ، ١٤

١٤٤- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٤١٤

١٤٥- قانون رقم ٨٠ .. الفخ ص ١٠٧

١٤٦- معاصرة مكرم عبيد في الجامعة المصرية ص ٦٥ - ٦٦

١٤٥- مكرم - قانون رقم ٨٠ .. الفخ من بيان النقاس باشا السالف الذكر ص ٢٥ - ٢٧

١٤٦- مكرم - نفس المصدر من خطاب وهيب دوس بك ص ١٥٦ ، دكتور عبد الرازق السنهوري : المرجع السابق ص ٥٣

١٤٧- قانون رقم ٨٠ .. الفخ ص ١٨٥

١٤٨- بيانات النقراش باشا امام مجلس الأمن ص ٥١ - ٥٢ ، قانون رقم ٨٠ ص ٤٦ ، ١٠٩ ، ١٨٨

١٤٩- قانون رقم ٨٠ .. الفخ من بيان النقاس باشا السالف الذكر

١٥٠- الحكومة المصرية ، وللق مؤتمر القاء الامتيازات (مونتره ١٢ أبريل - ٨ مايو ١٩٣٧) ص ١ ، حاشية ١ ، ٣٠٢ ، ٣٣٣

مراجع الرسالة

(أولا) مراجع أصلية (مصادر)

١ - وثائق رسمية

- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠٤ ، ١٩٠٦ .
- (ترجم في إدارة المقطم وطبع في مطبعته ١٩٠٥ ، ١٩٠٧)
- جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ .
- (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٣)
- جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٥) .
- الحكومة المصرية ، لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٢٤) .
- الحكومة الملكية المصرية : وثائق مؤتمر الفاء الامتيازات (مونترو ١٢ ايريل - ٨ مايو ١٩٣٧) .
- (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧)
- رئاسة مجلس الوزراء : الدستور المصري وقانون الانتخاب (٣٠ جمادى الأولى ١٣٤٩ - ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠) .
- (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٠)
- الكتاب الأبيض الانجليزى ، نقله الى العربية ابراهيم عبد القادر المازنى (الطبعة الاولى ١٩٢٢) .
- (القاهرة : مطبعة سعودى)

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به (القاهرة : المطبعة
الأميرية ١٩٣٨) .

مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة
والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، مذيّل بجميع ما نشره
مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة
١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ووافق السودان وتقرير اللورد ملتر ،
وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

محكمة جنايات مصر : قضايا الاغتيالات السياسية ، قضية الجناية المتهم
فيها محمد فهمي على وآخرون ، ١٥ جزءا (مخطوط) .

محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، الجزء السادس ،
الخاص بجميع أعضاء الهيئات النيابية منذ نيف ومائة سنة
(القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٩) .

مضابط مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ .

قضية وادى النيل ، بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي
باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

(أغسطس ١٩٤٧) .

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات
والاتحادات العمالية في جمهورية مصر (دار الجمهورية للطباعة
١٩٤٦) .

٢ - وثائق تاريخية

أحمد حافظ عوض : تحية الرئيس في منفاه ، وهي مجموعة خطب سعد
زغلول باشا مع كلمة بقلم أحمد حافظ عوض بك (القاهرة : مطبعة
سعودي ١٩٢٢) .

أحمد قاسم جودة : المكرّمات ، خطب وبيانات صاحب المعالي مكرم عبيد
باشا من فجر النهضة المصرية الى اليوم .

حزب الأحرار الدستوريين : خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢
وقانون الحزب .

- دفاع الاستاذ مكرم عبيد المحامى أمام مجلس تأديب المحامين فى قضية
 حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا والاستاذ ويصا واصف
 ضد النيابة العمومية .
- عبد القادر حمزة : اذكروا سعدا وصحبته المعتقلين ، رسالة تاريخية
 سياسية (رسائل) .
- فكرى أباطة : مجموعة مقالات فكرى أباطة المحامى (القاهرة مطبعة
 يوسف كوى ١٩٢٢) .
- محاضرة معالى الاستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية ، بحث مقارن
 تحليل للمعاهدة المصرية الانجليزية .
- (القاهرة : دار النشر الحديث ، الطبعة الاولى)
- محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب
 الجزء الاول .
- (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧)
- محمد انيس ، الدكتور : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ،
 المراسلات بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى بك .
- (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٣)
- محمود فؤاد : مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، وتهاى الشعراء
 بمقدمه من المنفى الاخير ، جمعها محمود فؤاد وعنى بنشرها يوسف
 توما البستائى .
- (القاهرة : مطبعة المقتطف ١٩٢٤)
- المسألة المصرية فى دورها الاخير ، مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم
 الردود الوطنية .
- (القاهرة ١٩٢١)
- مصطفى الشوربجي المحامى : الوطن فى خطر .
- (القاهرة ١٩٣٠)
- نظام لجان الوفد الانتخابية بقسم السيدة زينب بالقاهرة .
- (القاهرة : مطبعة الحقوق الملكية) .
- اليد القوية ، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا
 منذ أسست اليه رئاسة مجلس الوزراء .
- (مطبعة الاسكندرية ١٩٢٩) .

٣ - مذكرات

- أحمد حسين : الأرض الطيبة ، رسالة فى الوطنية
• (المطبعة العالمية ١٩٥١)
- أحمد لطفى السيد : قصة حياتى
• (العدد ١٣١ من كتاب الهلال)
- اسماعيل صدقى : مذكراتى (القاهرة : دار الهلال ١٩٥٠)
- حسن الشريف : الرجال أسرار (العدد التاسع من سلسلة كتاب اليوم)
عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى ١٨٨٩ - ١٩٥١ (القاهرة : دار الهلال
• (١٩٥٢)
- عمر طوسون ، الأمير : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من
١٩١٨ الى ١٩٢٨ ، الطبعة الثانية
• (الاسكندرية : مطبعة العدل ١٩٤٢)
- فاطمة اليوسف : ذكريات (العدد الأول من سلسلة كتاب روز اليوسف)
فخر الدين الأحمدى الظواهري ، الدكتور : السياسة والأزهر ، من
مذكرات شيخ الاسلام الظواهري
• (القاهرة : مطبعة الاعتماد ١٩٤٥)
- فكرى أباطة : الضاحك الباكي (العدد الثانى من سلسلة كتب للجميع)
- محزون ، الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا
السياسة الانجليزية ، الطبعة الثالثة
• (الاسكندرية : مطبعة السفير ١٩٣٥)
- مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الالاي أحمد بك
رفعت عن أعمال الجيش المصرى فى السودان وماساة خروجه منه ،
طبعتا على نفقة الأمير عمر طوسون
• (الاسكندرية : مطبعة المستقبل ١٩٣٦)

- محمد حسين هيكل ، الدكتور : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٣٧ .
 (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١) .
- محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى (القاهرة ١٩٢٠) .
- محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد (القاهرة ١٩٢١) .
- محمود عزمى ، الدكتور : خفايا سياسية (العدد ٢٦ من سلسلة كتب للجميع) .
- يوسف نحاس ، الدكتور : ذكريات سعد وعبد العزيز وماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية .
 (القاهرة : دار النيل للطباعة ١٩٥٢) .
- يوسف نحاس ، الدكتور : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث ، مفاوضات عدلى - كيرزن .
 (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥١) .

(٤) صحف

- الأخبار ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ .
- الأخبار ، وأخبار اليوم ، ١٩٦٣ .
- الأهالى ، ١٩١٩ .
- الأهرام ، من ١٩١٩ الى ١٩٣٥ .
- البلاغ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٥ .
- الجريدة ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ .
- الجمهورية ، ١٩٦٢ .
- روز اليوسف ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ .
- صوت الأمة ، ١٩٤٨ .
- الفصول ، ١٩٤٥ .

كوكب الشرق ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ •

المصور ، ١٩٦٣ •

المصرى ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ •

النظام ، ١٩١٩ •

لانيا : دراسات

(١) تراجم

أحمد بيلي ، الدكتور : عدلى باشا ، أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر
(الطبعة الأولى ١٩٢٢) •

سنية قراعة : نم السياسية المصرية (القاهرة : مطبعة كوستاتسوماس
وشركاه ، الطبعة الأولى) •

عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم ، درس وبحث
وتحليل (القاهرة : مطبعة مصر ١٩٣٦) •

عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية (القاهرة • مطبعة
حجازى ١٩٣٦) •

عباس محمود العقاد : عبقرى الإصلاح والتعليم الاستاذ الامام محمد عبده
(العدد الأول من سلسلة أعلام العرب) •

صالح على عيسى السودانى : الأسرار السيامية لأبطال الثورة المصرية ،
وآراء الدكتور محبوب ثابت •

(القاهرة : شركة فن الطباعة ، الطبعة الأولى) •

محمد إبراهيم الجزيرى : سعد زغلول (العدد ٣٠ من سلسلة كتاب اليوم) •

محمد أحمد الحفنى ، الدكتور : سيد درويش ، حياته وآثار عبقريته
(العدد ٧ من سلسلة أعلام العرب) •

محمد حسين هيكل ، الدكتور : شخصيات مصرية وغربية (العدد الثانى
من سلسلة كتاب روز اليوسف) •

محمد رشيد رضا ، السيد : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ،
الجزء الاول ، الطبعة الأولى .

(القاهرة : مطبعة المنار ١٩٣١) .

محمود عزمى : الأيام المائة ، على هامش التاريخ المصرى الحديث ، وزارة
على ماهر باشا ٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦ (القاهرة : مكتبة النهضة
المصرية ، الطبعة الأولى) .

مصطفى كامل الفلكي : طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادى (القاهرة :
دار الطباعة المصرية ١٩٤٠) .

(٢) دواست تاريخية واقتصادية وقانونية

ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية (القاهرة : دار النديم ١٩٥٧) .
أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ (العدد الثالث من سلسلة كتاب
روز اليوسف) .

أحمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى ، نشأته
وتطوره منذ عهد الحديو اسماعيل حتى وقتنا الحاضر .
(القاهرة : المطبعة الفخرية ١٩٤٤ الطبعة الأولى) .

أحمد خير المحامى : كفاح جيل ، تاريخ حركة الحريجين وتطورها في
السودان .

(القاهرة دار الشرق ١٩٤٨) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الأول .
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٣٦) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثانى .
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٧) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثالث .
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨) .

- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الأولى ١٩٢٤ (القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الثانية ١٩٢٥ (القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٨)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الثالثة ١٩٢٦ (القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٩)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الرابعة ١٩٢٧ (القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٨)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الخامسة ١٩٢٨ (القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣٠)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية السادسة ١٩٢٩ (القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣١)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية السابعة ١٩٣٠ (القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣١)
- آدمز ، تشارلس : الاسلام والتجديد في مصر ، ترجمة عباس محمود (القاهرة : لجنة ترجمة دائرة المعارف الاسلامية ١٩٣٥)
- البرت شقيمر : الدستور المصرى والحكم النيابى في مصر ، وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ الى الآن
- (القاهرة : مطبعة المقتطف والمقطم ١٩٢٤)
- أمين مصطفى عفيفى ، الدكتور : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث
- (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٤ ، الطبعة الثالثة)
- بسطا شكرى : مزاعمات فى القضايا الجنائية الكبرى من ١٩٣٠ - ١٩٦٠ ، الجزء الاول ، جمع وتعليق محمد زعزوع ونبيه زكى
- (القاهرة : ١٩٦٠)

- بركنس ، دكتور : فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية ، دراسة وتحليل ،
ترجمة دكتور حسين عمر .
• (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى)
بيرنز ، اليانور : الاستعمار البريطاني في مصر ، ترجمة أحمد رشدي
صالح (القاهرة ١٩٥١) .
تانبوم ، فرانك : مبادئ السياسة الأمريكية ، تقديم أحمد عبد المجيد
فؤاد .
• (القاهرة : الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ١٩٥٧)
الجامعة الأمريكية : الديمقراطية ، تاريخها ، وتطورها ، أثرها في مختلف
نواحي الحياة ، سلسلة محاضرات في الديمقراطية ومظاهرها للجنة
من قادة الرأي في مصر ، عن نشره قسم الخدمة العامة بالجامعة
الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ .
• قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ .
جونور ، جون ريشيتار : تاريخ الحزب الشيوعي السوفيتي ، الترجمة
العربية (طبعة بيروت) .
• حسين خلاف ، الدكتور : نقابات العمال في مصر ، مجلة كلية الحقوق ،
السنة الثانية ، العدد ٣/١٩٤٥ .
• درية شفيق وإبراهيم عبده : تطور النهضة النسائية في مصر من عهد
محمد علي إلى الفاروق .
• (القاهرة : مكتبة الآداب ١٩٤٥)
راشد البراوي ، الدكتور : ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادي في
مصر في العصر الحديث .
• (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعتان الأولى والخامسة
١٩٤٤ ، ١٩٥٤) .
• راشد البراوي ، الدكتور : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر .
• (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢)
• شتودارد ، لوثرروب : حاضر العالم الإسلامي ، ترجمة عجاج نويهي ،
تطبيق شبيب أرسلان ، الجزء الثاني .
• (القاهرة : ١٣٤٣)
• السيد صبري ، الدكتور : مبادئ القانون الدستوري .
• شهدي عطية الشافعي : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ .
• (القاهرة : الدار المصرية للكتاب ١٩٥٧)

- صبحي وحيدة ، الدكتور : في أصول المسألة المصرية .
 (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٠) .
- عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية .
 (القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩) .
- عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومي من ١٩٠٨ الى ١٩١٩ .
 (القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤١) .
- عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ الى ١٩٢١ ، جزءان ، الطبعة الاولى .
 (القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٦) .
- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، الجزء الأول من ابريل ١٩٢١ الى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ .
 (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٧) .
- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، الجزء الثاني من ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ الى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ .
 (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩) .
- عبد الرازق أحمد السنهوري ، الدكتور : قضية وادي النيل ، مصر والسودان .
 (القاهرة المطبعة الاميرية ١٩٤٩)
- عيسى متولى : نهضتنا الاقتصادية .
 القاهرة : مطابع جريدة الصباح ، الطبعة الاولى
- فاضل حسين ، الدكتور : محاضرات في مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية .
- (معهد الدراسات العربية ١٩٥٨) .
- فشر ، هـ.أ.ل : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع .
 (القاهرة : دار المعارف ١٩٤٦) .
- فتحي رضوان : كفاحنا في نصف قرن .
 (القاهرة : دار الشرق ١٩٤٧) .

فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتي ، دراسة تحليلية اقتصادية (رسالة
جامعية) •

(القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤٨) •

كيرزي ، الليفتنانت كولونيل أ : العمليات الحربية في مصر وفلسطين
من أغسطس ١٩١٤ الى يونيه ١٩١٧ ، ترجمة يوزباشي محمد علي
فهيم وأحمد الأورفلي •

(القاهرة : شركة فن الطباعة ١٩٤٩) •

كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق الأوسط ، من ظهور الاسلام الى
الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندري ، مراجعة الدكتور سليم
حسن ، العدد ١١٤ من سلسلة الألف كتاب •

(القاهرة : دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧) •

لاكور ، وولتر : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، الترجمة العربية
• (بيروت) •

محمد أنيس ، الدكتور : المقاومة الشعبية في مصر الحديثة ، مقال في كتاب:
المقاومة الشعبية في الشرق (العدد ٣٠ من كتاب « اخترنا لك ») •

محمد أنيس الدكتور : أوروبا بين الحربين العالميتين (محاضرات مطبوعة
• (١٩٥٨) •

محمد حسين هيكل بك ، الدكتور ، وإبراهيم عبد القادر المازني ، ومحمد
عبدالله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري (القاهرة :
مطبعة السياسة ١٩٣١) •

محمد زكي عبد القادر : مجلة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ (العدد السادس
من سلسلة كتاب روز اليوسف) •

محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ،
بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال الى عقد معاهدة
التحالف ١٨٨٢ - ١٩٣٦ •

(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢) •

محمد عبد الباري : الامتيازات الأجنبية ، مع مقدمة تحليلية بقلم الدكتور
عبد الرازق السنهوري •

(القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، مطبعة الاعتماد ١٩٣٠)

- محمد عصفور المحامى : فلتنحطم الأغلال
(القاهرة : المطبعة العالمية ١٩٥١)
- محمد فؤاد شكرى، الدكتور : مصر والسودان، تاريخ وحده وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩
(القاهرة : دار المعارف ١٩٥٧)
- محمد لطفى جمعة : بين الأسد الأفريقى والنمر الايطالى ، بحث تحليلى تاريخى ونفسانى واجتماعى فى المشكلة الحبشية الايطالية •
(القاهرة : مطبعة المعارف ١٩٣٥)
- محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥١
(الاسكندرية : مطابع رسميس ١٩٥٢)
- محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : بحث فى الجلاء عن مصر وبمئة سير هنرى درمند ولف ، مقال فى المجلة القاريخية المصرية، المجلد الثانى ، العدد الاول ، مايو ١٩٤٩ •
- محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، التطور السياسى ١٨٨٢ - ١٩٥٨ ، العدد ٢٤٠ من سلسلة الالف كتاب •
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩)
- محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، ودراستها من الوجهة العملية •
(القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٦)
- محمود الشرقاوى : دراسات فى تاريخ الجبرنى . مصر فى القرن الثامن عشر ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٧)
- محمود نجيب أبو الليل ، الدكتور : الأمنى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب المالية الأولى •
(القاهرة : مطبعة التحرير ١٩٥٣)
- مصطفى الحفناوى ، الدكتور : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الثانى عن : النزاع المصرى البريطانى
(القاهرة : مطبعة دار أخبار اليوم ١٩٥٢)

ملكية عريان : مركز مصر الاقتصادي
(القاهرة : مطبعة رمسيس ١٩٢٢)

نجلاء عز الدين : العالم العربي . ترجمة محمد عوض ابراهيم
ومحمد دويك والدكتور محمد يوسف نجم وبرهان الدين
الدجاني
(القاهرة : دار احياء الكتب العربية)

نهر : لمحات من تاريخ العالم . الترجمة العربية
(طبعة بيروت)

نهضة الشعب المصري الشقيق ، ترجمة ابراهيم الخطيب (اسم
المؤلف لم يرد)

يوسف خليل ، الدكتور : تطور الحركة القومية في مصر من ١٨٨٢
الى ١٩١٩ ، بحث للدكتوراه في التاريخ الحديث (١٩٥٧)
غير مطبوع .

ثالثا : مراجع اجنبية

Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem, (London, Macmillan 1920).

Colombe, Marcel : L'Evolution de l'Egypte, (Paris, G.P. Maisson neuve 1951).

Crouchly, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt (London, Longmans, Green and Co. 1938).

Cromer, The Earle of : Modern Egypt, (London, Macmillan and Co. 1911).

Elgood, P.G. : Egypt and the Army, (Oxford, Humphrey Milford 1924).

Elgood, P.G. : The Transit of Egypt, (London, Edward Arnold 1928).

Ikbal Ali Shah, Sirdar : Foud King of Egypt, (London, Jenkins 1936).

Laqueur, Walter Z. : Communism and Nationalism in the Middle East, (New York. Praeger 1956).

Lloyd, Lord G. : Egypt Since Cromer. Vol. I, (London, Macmillan 1933).

Lloyd, Lord G. : Egypt Since Cromer. Vol. II, (London, Macmillan 1934).

Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations, (London, The Cresset Press 1954).

Marshall, J. : The Egyptian Enigma, 1890-1928, (London, John Cassell and Co. 1928).

Newmann, Major H.W.P. : Great Britain in Egypt, (London, Murry 1928).

Parliamentary Debates, Official Report, House of Commons, Fifth Series :

Vol. 114, Session 1919, Mar. 24-Apr. 16.

Vol. 128, Session 1920, Apr. 19 to May 7.

Vol. 170, Session 1924, Feb. 25-Mar. 14.

Vol. 173, Session 1924, May 5-May 23.

Vol. 179, Session 1924-1925, Dec. 2-Dec. 19.

Vol. 222, Session 1928-1929, Nov. 6-Nov. 23.

Vol. 230, Session 1929-1930, July 15-July 26.

Vol. 232, Session 1929-1930, Nov. 18-Dec. 6.

Vol. 233, Session 1929-1930, Dec. 9-Dec. 24.

Vol. 242, Session 1930-1931, July 28-Aug. 1.

Vol. 244, Session 1930-1931, Oct. 28-Nov. 14.

Parliamentary Debates, Official Report, House of Lords, Fifth Series :

Vol. 34, Session 1919, Apr. 1-June 30.

Vol. 57, Session 1924, Mar. 28-June 30.

Vol. 75, Session 1929-1930, June 25-Dec. 20.

Sabry, M. : La Révolution Egyptienne, IIème Partie, (Paris, J. Vrain 1921).

- Toyoby, Arnold J. : Survey of International Affairs, 1925,
(London 1927) ; 1928 (London 1929) ; 1936 (London
1937).
- Wavell, Field Marshal : Allenby in Egypt, (London, George G.
Harrap and Co. 1943).
- Wingate, Sir Ronald : Wingate of the Sudan, (London, John
Murray 1955).
- Youssef, Amin : Independent Egypt, (London, Murray 1940).

☆ الكشافات ☆

- ١- كشاف الاعلام
- ٢- كشاف الهيئات
- ٣- كشاف البلاد والاماكن
- ٤- كشاف الحوائث
- ٥- كشاف الدوريات

☆ قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذ / سامي عزيز فرج
والسيد / استيرة غالى تاوضروس

١ - كشف الأعلام

- أ -

أحمد رمزي «بك»: ٦١٤	إبراهيم النسوقى رحى: ٥٢٧
أحمد زكى أبو السعود «الباشا»: ٤٦٠	إبراهيم الشواربى «المحامى»: ٥١
أحمد زيور «الباشا»: ٤٦٠، ٤٨٠	إبراهيم «لهلباوى» «بك»: ٦٠٦، ٦١٤
٤٨٣، ٤٨٨، ٤٩٥ - ٤٩٦، ٥٥٠	إبراهيم سيد أحمد: ٨٠٦
٥٥١، ٥٥٣، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١	إبراهيم فهمى كريم «بك»: ٦٨٠، ٧٤٦
٥٧٦ - ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٩٧ -	إبراهيم كاتسى: ٥٤٧
٥٩٩، ٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٧	إبن السعود: ٥٦٦
٦١٠، ٦١٣، ٦٥١، ٦٧٨، ٦٧٩	أبو طائلة أنظر: محمد أبو طائلة
٧٤٧، ٦٩١	أحمد أبو النصر «المحامى»: ٥١٠
أحمد شفيق «الباشا»: ٤٦٦، ٤٦٧	أحمد إسماعيل: ٥٠٠
٤٨٠، ٥٠٤، ٥٦٦، ٥٩٤، ٦٤٠	أحمد حافظ عوض: ٥٦١، ٥٨٨
٦٤٩ - ٦٥٢، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٧	أحمد حسين: ٧١٠، ٧٧٢، ٨٠٧
٦٥٨، ٧٠٣، ٧٢٣ - ٧٢٨، ٧٣٠	أحمد حلمى: ٥١٧
٨٠٣ - ٨٠٦	أحمد حمدى سيف النصر «بك»: ٥٧٨، ٦٨٥
أحمد طلعت حرب «الباشا»: ٥٤٧	٧٩١، ٨٠٦
٦٨٥، ٥٧٨	أحمد خشبة «الباشا»: ٦٢١، ٦٢٢
أحمد عبدالغفار «بك»: ٦٢١، ٦٨٧	٦٢٤، ٦٨٠
أحمد عبود «الباشا»: ٧٦٧	أحمد خير «المحامى»: ٤٣٧، ٤٤٠
أحمد قاسم جوده: ٥٦١	٤٦٤، ٤٦٥، ٤٨٢، ٤٨٥، ٥٠٤
أحمد لطفي السيد «بك»: ٥٠٠، ٦٨٥	أحمد رشدى صالح: ٥٠٤
٦٩١ -	أحمد رفعت «الأميرالاي»: ٤٨٣ -
أحمد ماهر «الكتور»: ٦١٠ - ٦١٢	٤٨٦، ٥٠٤
٦١٨، ٦١٩، ٦٧٥، ٧٢٠، ٧٢٥	
٧٢٥، ٧٩٦، ٧٩٩	

- أحمد مدني والمحامي: ٥٣٢، ٥٣٤،
٥٥٩
أحمد مظلوم والباشاء: ٤١٦، ٤٢١
اسماعيل صدقي والباشاء: ٤٣٢،
٤٩١، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥٦٩، ٥٧٤،
٥٧٧، ٥٧٩، ٦١٠، ٦١٤، ٦١٩،
٦٥١، ٦٦٤ - ٦٦٦، ٦٦٨، ٦٧٦،
٦٧٧، ٦٧٩ - ٦٨١، ٦٨٣، ٦٨٩،
٧٠٢، ٧٢١ - ٧٢٣، ٧٢٥، ٧٣٠،
٧٣٢ - ٧٣٧، ٧٤١ - ٧٤٨، ٧٥٠،
٧٥١، ٧٥٧، ٧٥٩ - ٧٦٦، ٧٦٩،
٧٧٢، ٧٧٣، ٧٩٠، ٧٩١، ٨٠٣،
٨٠٤، ٨٠٦، ٨٠٩.
أفجيدور: ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٨
إقبال علي شاه والسردار: ٨٠١
الابرشي والباشاء: ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٧٥
البداري: ٧٦٤
الحفازاني أنظر: محمد النخيمي
التفازاني
الجزيري أنظر: محمد ابراهيم
الجزيري
الرافعي أنظر: عبدالرحمن الرافعي
السيد محمد المهدي التعايشي: ٤٣٩،
٤٨٩
السيد مصطفى بك: ٥٤٧
الشحات ابراهيم: ٥٣٧، ٥٤٤، ٥٤٧
- الصوفاني أنظر: عبداللطيف
الصوفاني
الطيب أبو بكر: ٤٤٠
الظواهرى والشبيخ: ٤٥٨، ٤٦٧،
٦٥١، ٧٧٥، ٨٠٧، ٨٠٨.
العقاد أنظر: عباس محمود العقاد.
الحناني أنظر: علي الحناني
الكونين، ليون: ٥٥٢.
النجي والخورب: ٤٢١، ٤٢٨، ٤٣٠،
٤٣٥، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٧١ -
٤٧٦، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٣، ٤٩٢ -
٤٩٤، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٦٩،
٥٧٠، ٥٨٦، ٥٨٧، ٦٠٠، ٦٠٩،
٦١٠.
النحاس أنظر: مصطفى النحاس
النقراشي أنظر: محمود فهمي
النقراشي.
إلهامي أمين: ٥٥٢، ٥٥٤.
إمرى والمستر: ٥٧٨.
أمين الرافعي: ٥٩٥، ٦٠٦، ٦٢٠.
أمين عامر والمحامي: ٥١٠.
أمين هيم واليكباشي: ٤٨٨.
أمين يحيى: ٥٤٠.
أمين يوسف بك: ٤١٧، ٤٦٢،
٥٩٢، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٤٠، ٦٥٥،
٦٥٧.

إنجرام ديك: ٥٠٥، ٥٠٠.

إنجلز: ٢٥٠.

إيدن، إلتوني «المستر»: ٧٨٨، ٧٥٨.

إيموس، موريس «المستر»: ٤٧١

إيبوار «المستر»: ٧١٨

- ب -

بارمور «اللورد»: ٤٤٥

بترسون «المستر»: ٧٧٢

برسي لورين «السير»: ٧٥٥

برونو، موريس: ٤٤٨

بسطا شكرى: ٨٠٥

بلدين «المستر»: ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣٠،

٦٩٧

بنتك «اللورد»: ٦٩٥

بهي الدين بركات: ٧٥٦

بويهام، روبرت بروك «السير»: ٧٩٢

بوش، فان دن «البارون»: ٤٢٤

بولاك، شالوم: ٥٥٤، ٥٥٢

بوندي، ددلي «السير»: ٧٩٢،

بونسونبي «المستر»: ٦٩٥

بويد، كين «المستر»: ٤٩٩، ٥٤٤

بيرنز «إليانور»: ٤٨٠، ٥٠٤

بيلاكرون: ٥٥٧،

بيومي مرمي «الباسومي»: ٥٥٢

- ت -

تاليران: ٦٣٥

تشرشل، ونستون «المستر»: ٥٣٢،

٧١٣، ٧٢١

تشمبرلين، أوستن «المستر»: ٤٧٠،

٤٨٠، ٤٨٧، ٤٩٢، ٥٧٨، ٥٨٧، ٦٠٨،

٦٢٦، ٦٣٠ - ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٣٦،

٦٣٨، ٦٤٣ - ٦٤٨، ٦٥٦، ٦٦١،

٦٦٧، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٧٦، ٦٩٧ -

٦٩٩، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧١٢،

توفيق ديس «الباشا»: ٥٥٣، ٥٧٩،

٥٩٠

توفيق نسيم أنظر: محمد توفيق نسيم

توييبي، أرنولد: ٤٦١، ٤٦٧، ٤٧١،

٤٨٥، ٥٠٣-٥٠٥، ٥٧٠، ٦٤٩،

٦٥٨، ٧٢٤، ٧٧٨، ٧٨٤، ٨٠٨،

٨٠٩

- ث -

ثروت أنظر: عبد الخالق ثروت

- ج -

جراتيل «الدكتور»: ٥٣٩

جريجور، ماك «المستر»: ٤٩٢،

جعفر فخري ديك: ٦٨٢، ٦٨٣،

٦٩٢

جعفر والى «الباشا»: ٦٢٢، ٦٨٠
 جمال الدين «الباشا»: ٥٤٤
 جمال عبد الناصر: ٧٥٧
 جور، أوزمزي «المستر»: ٤٢٥
 جولدنبيرج «المستر»: ٥٤٥
 جونيور، جون ريشيتار: ٥٦٣

- د -

داود راتب «بك»: ٦٨٩
 دلفن «الدكتور»: ٧٠٦

- ر -

راشد البراوى «الدكتور»: ٤٦٧، ٥٦١
 راغب اسكندر: ٥٧٣، ٧٥٦
 رشدى انظر: حسين رشدى
 رفع الله «الشيخ»: ٤٤٠
 رفيق جبور: ٥٥٢، ٥٥٤
 روزنبرج: ٥٤٧
 روزنتال، جوزيف «المسيو»: ٥٠٨،
 ٥١٣، ٥١٤، ٥١٦، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٨،
 ٥٣١-٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٣،
 ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٤، ٥٥٨،
 ٥٦٢
 روزنتال، شارلوت: ٥٥١-٥٥٤
 رموف عباس «الدكتور»: ٥٠٩، ٥١٠
 ريكس «الأميرال»: ٧٩٢

- ح -

حافظ رمضان انظر: محمد حافظ
 رمضان
 حافظ عفيفى «الباشا»: ٦١٧، ٧٤١،
 ٧٥٨، ٧٦٣، ٧٦٧، ٧٩١، ٨٠٩
 حافظ محمود: ٧١٠
 حامد محمود «الدكتور»: ٦٩٣، ٨٠٦
 حسن حسنى: ٥٤٠
 حسن نافع: ٦١٤
 حسن نشأت «الباشا»: ٤٥٩، ٤٦٧،
 ٤٩٩-٥٠١، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٧٦،
 ٥٨٤، ٥٩٤، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٠
 حسن يس: ٤٦٧
 حسن يوسف عامر «المحامى»: ٥١٠
 حسنى المرابى انظر: محمود حسنى
 العربى

حسين خلاف «الدكتور»: ٥٠٨، ٧٢٦
 حسين رشدى «الباشا»: ٦١٤، ٦١٥،
 ٧٠٢

- ز -

٦٦٤ - ٦٦٩ ، ٦٧١ ، ٦٧٦ ، ٦٧٩ ،
٦٨٦ ، ٦٨٩ ، ٦٩٤ ، ٧٠٦ ، ٧١٦ ،
٧٢٠ ، ٧٢٥ ، ٧٣٢ ، ٧٥٥ ، ٨٠١ ،
٨٠٣

سلامة موسى: ٥١٥، ٥١٦، ٥١٩ -
٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ،
٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٣٥، ٥٥٨، ٥٦٢
سلامة ميخائيل: ٧٥٦

سليبي «المستر»: ٦٣٦، ٦٤٤، ٦٤٥
سمارت «المستر»: ٧٩٢
سميث، جرافتي «المستر»: ٧٦٧
سيد درويش: ٦٢٣، ٦٥٥
سيد صبري «الدكتور»: ٦٢١، ٦٥٥
سيد هريدي: ٥٣٣
سيف الدين «الأمير»: ٦٨١-٦٨٣،
٦٩٠
سيمون، جون «المستر»: ٧٩٤، ٧٥٤،
٧٥٨ - ٧٦٠ ، ٧٩٠
سينوت، حنا «بك»: ٧٣٥

- ش -

شاكِر عبد الحليم «الشيخ»: ٥٥٢، ٥٥٤
شعبان حافظ: ٥٤٧، ٥٥٢، ٥٥٤
شفيق منصور: ٤٩٨-٥٠١، ٥٧٣،
٦١٠
شهدى عطية للشافعي: ٧٣٥

زكى الابراشي: ٧٦٢

زهير صبرى «الباشا»: ٥٥٣

زين العابدين «الملازم أول»: انظر

على زين العابدين

زيور انظر: أحمد زيور

- س -

سايمز، ستيفارت «المسير»: ٧٩٢
سينكس «الجنرال»: ٦٢٤، ٦٢٥
سلاك، لى «المسير»: ٤٤٨، ٤٣٤،
٤٥٠، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٨٢،
٤٩٨، ٥٠٢، ٥٦٩، ٦١٢، ٦٦٢
سعد زغلول: ٤١٦ - ٤١٨، ٤٧١ -
٤٣٢، ٤٣٤ - ٤٣٧ ، ٤٣٩، ٤٤٧،
٤٤٩ - ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧١،
٤٧٣ - ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٢،
٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠١ - ٥٠٣،
٥١٠، ٥١٢، ٥١٣، ٥٢٦، ٥٤١ -
٥٤٤، ٥٤٨ - ٥٥٠، ٥٥٣، ٥٥٩،
٥٦٥، ٥٦٨ - ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٤،
٥٧٦ - ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٩١ - ٥٩٤،
٥٩٦، ٥٩٧، ٦٠٠، ٦٠٣، ٦٠٦ -
٦١٠، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٧، ٦٢٣،
٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٤، ٦٣٨ - ٦٤١،
٦٤٣، ٦٥٢، ٦٥٧، ٦٦٠، ٦٦٢

شو: ٥٢٠

شوقي الخطيب: ٥٩٦

٤٩٦، ٥٦٩، ٥٧٧، ٥٨٠، ٥٩١،
٦١٤ - ٦١٦، ٦٢٢، ٦٢٧، ٦٢٩ -
٦٣٨، ٦٤٣-٦٤٦، ٦٤٨، ٦٥٦،
٦٥٧، ٦٦١، ٦٦٣-٦٦٨، ٦٩٧،
٦٩٩، ٧٠١، ٧٠٣-٧٠٥، ٧١٢،
٧٥٥

عبد الخالق عنایت: ٥٥٢

عبد الرازق انظر: محمود عبد الرازق
عبد الرازق أحمد السهوری:

٨٠٨-٨١٠

عبد الرحمن الرافعی: ٤٢٣، ٤٦٢،
٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٧، ٥٠٤، ٥٠٥،
٥٦١، ٥٩٧، ٦٤٩، ٦٥٠،
٦٥٢-٦٥٦، ٦٥٨، ٦٧٧، ٦٧٩،
٧١٧، ٧٢٣ - ٧٢٧، ٧٣٠، ٧٤٠،
٧٥٠، ٨٠٣-٨٠٨

عبد الرحمن عزلم: ٦٩١، ٦٩٣

عبد الرحمن فهمی، بك: ٤١٩،
٤٢٥، ٤٢٩، ٤٩٩، ٥١٣، ٥٤٨،
٥٤٩، ٥٧٣، ٥٧٦، ٥٧٩، ٥٨٠،
٧٦١، ٧٨٦

عبد السلام فهمی جمعة، بك: ٦٢١،
٦٢٢، ٨٠٦

عبد العزيز آل سعود، للملك: ٥٨٣

عبد العزيز عزت، الباشا: ٤٣٥

عبد العزيز فهمی، الباشا: ٥٨٦،
٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩٥، ٦٧٩، ٧٢٥

- ص -

صادق یحیی، الباشا: ٤٨٨

صدقی انظر: إسماعیل صدقی

صفوان أبو الفتح، الشيخ: ٥٣٨،
٥٤٤، ٥٤٧

- ع -

عباس حلمی الثاني، الخدیوی:

٤٢١، ٥٨٤، ٦٨٢، ٧١٠

عباس محمود العقاد: ٤٢٢، ٤٥٥،
٤٦٢، ٤٦٦، ٥٧٨، ٦٣٨، ٦٤٩،
٦٥٠، ٦٥٤، ٦٧٩، ٧٢٠، ٧٢١،
٧٤١

عبد الحفیظ عوض: ٥٤٧

عبد الحليم البیلى: ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٧٥

عبد الحمید الثاني، السلطان: ٥٨٤

عبد الحمید اللحاس، والشیخ: ٥٣٠

عبد الحمید ثرة: ٥٤٧

عبد الحمید سعید، الدكتور: ٤٧٨،

٥٩٧، ٦٧٥

عبد الحمید سلیمان، الباشا: ٤٩٢

عبد الحمید عنایت: ٥٠٠

عبد الخالق ثروت، الباشا: ٤٢٨،

عبد العظيم رمضان «الدكتور»: ٤١٣	على الشمسي «الباشا»: ٤٢٢،
عبد الفتاح عنايت: ٥٠٠، ٥٠١	٤٢٣، ٤٥٤، ٤٦٢، ٧٥٦، ٧٩١
٥٠٥	على العناني «الدكتور»: ٥١٥، ٥١٦،
عبد الفتاح يحيى «الباشا»: ٧٦١،	٥٢١-٥٢٥، ٥٣٥، ٥٥٤
٧٦٣ - ٧٦٨، ٧٧٠، ٧٩١، ٨٠٦،	على المنزلاوي «بك»: ٧٦٤
٨٠٩	على زين العابدين «الملازم أول»:
عبد القادر المستهري «الدكتور»: ٥٠٥	٤٣٩، ٤٤٠
عبد القادر المازني: ٦١٤	على عبد الرزاق «الشيخ»: ٥٨٣،
عبد اللطيف الصوفاني «بك»: ٤٤٣،	٥٨٥، ٥٨٦
٤٤٤	على عبد اللطيف «الملازم»:
عبد الله عدنان انظر: محمد عبد الله	٤٣٨-٤٤٠، ٤٤٣
عدنان	على عزت «بك»: ٦١٠
عثمان محرم «الباشا»: ٧١٥، ٧٩١	على ماهر «الباشا»: ٥٧٩، ٥٨٧،
عدلي يكن «الباشا»: ٤٣٢-٤٣٤،	٦٠٩، ٦١٧، ٦٧٩، ٧٠٧، ٧٥٥،
٤٦٤، ٥٧٧، ٦٠٣، ٦٠٩، ٦١٠،	٦٦١، ٦٦٢، ٧٦٧، ٧٨٩، ٧٩٠،
٦١٢، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٩-٦٢٣،	٧٩٢، ٨٠٩
٦٤١، ٦٤٦، ٦٦٦، ٦٩٣، ٧٠٢،	على متولي: ٥١٧
٧٠٣، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١٤،	عمر طوسون «الأمير»: ٤٨٩، ٥٠٤،
٧١٥، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٥٥، ٧٥٦،	٥٩٣، ٧١١، ٧١٢
عز الدين راسخ: ٤٤٠	
عزيز مرهم: ٥١٠، ٥٢١-٥٢٤،	
٥٦١، ٦٦٦	
عطا عفيفي: ٧٥٦	قاروق «الملك»: ٧٦٦
علام انظر: محمد علام.	فاطمة لليوسف: ٦٤٢، ٦٥٧، ٧٥٠،
على الجزار «بك»: ٤٦٠، ٧٥٦	٧٧٢
على السيد العناني: ٥٣٧	قائس، قسطنطين انظر أفجيدور

ف -

فتح الله بركات انظر محمد فتح الله بركات	كروانثلى: ٨٠٣
فخرى عبد اللور: ٧٥٦	كرشو والقاضي: ٦١٢، ٦١١
فرانس، روبرت، المستر: ٥٩٨	كرومر، اللورد: ٤٢٣، ٥٨٨، ٦٠١، ٦٨٢
فكرى أباطة: ٥١٧، ٥١٨	كريم، كانتر، المستر: ٤٩٢
فنزيليوس: ٤١٦	كمال الطرابلسي: ٥٤٦
فؤاد، الملك: ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٥٧ - ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٧٦، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٧، ٥٨٠، ٥٨٣ - ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٨٩، ٥٩٧، ٦٠١، ٦١٢، ٦١٧، ٦٢٠، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٣٠، ٦٧٧ - ٦٧٩، ٦٨١ - ٦٨٣، ٦٩٠، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٠٧، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٥، ٧٣٣، ٧٥٢، ٧٦١ - ٧٦٩، ٧٧١، ٧٧٥، ٧٨٦، ٧٩١	كلويرثي، الكوماندوز: ٦٩٥، ٦٩٦
فؤاد شمالي: ٥٢٩، ٥٣٩، ٥٤١	كير انظر: هاردي، كير
فؤاد محمد شبل: ٥٦٣	كيرزن، اللورد: ٤٣٤، ٤٦٤، ٥٢٦، ٧٠٣، ٧٠٢، ٦٩٣
فيشر، وليام، السير: ٧٩٢	كيف، اليمباشي: ٥٠٢
	كيلى، المستر: ٧٧٩، ٧٩٢
	- ل -
	لاكور، رولتر: ٥١٤، ٥١٦، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٥٨، ٥٦١ - ٥٦٦
	لامبسون، لوكر، المستر: ٦٩٥
	لامبسون، مايلز، السير: ٧٦٢، ٧٧٥، ٧٨٦، ٧٩٣، ٧٩٧
	لاندى، المستر: ٤٣٢، ٤٣٣
	لورين، برسي، السير: ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٩٠
	لوكارنو: ٦٤٥
كاسترو، ليون: ٥٧٥	لويد، جورج، اللورد: ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٦، ٤٦٣ - ٤٦٥، ٤٧١، ٤٧٨
كامل ابراهيم، بك: ٦١٠	
كامل صنفى: ٨٠٦	

محمد أبو طائلة: ٥٥٩، ٥٥٦	٥٨٧، ٥٧٦، ٥٠٥-٥٠٣، ٤٨٥، ٤٧٩
محمد أحمد الحفنى، الدكتور: ٦٥٥	٥٨٩، ٥٩٧ - ٦٠٣، ٦٠٥ -
محمد الأمين أبو قاسم: ٤٤٠	٦٠٩، ٦١١ - ٦١٣ - ٦١٦، ٦٢١،
محمد الشناوى: ٨٠٦	٦٢٥-٦٣٠، ٦٣٦، ٦٤١، ٦٤٣،
محمد الصغير: ٥٤٧، ٥٤٤	٦٤٤، ٦٤٦ - ٦٥٣، ٦٥٦، ٦٥٧،
محمد الغنيمى التفتازانى، الشيخ:	٦٥٨، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٩ - ٦٧٩،
٥٢٢، ٥١٧	٦٨٣، ٦٩٧ - ٦٩٩، ٧٠١، ٧٠٣،
محمد أمين، الباشا: ٤٨٤	٧٠٧، ٧١٣، ٧٢٣ - ٧٢٥، ٧٢٧،
محمد أنيس، الدكتور: ٥٦٥	٧٢٨
محمد بسيونى: ٨٠٦	ليبين: ٥٣٠، ٥٣٥
محمد توفيق دياب: ٦٩١، ٦٩٠	
محمد توفيق رفعت، الباشا: ٧٥٠	- م -
محمد توفيق نسيم، الباشا: ٤١٦،	مارسل، كولومب: ٥٦١، ٥٦٦
٤٢١، ٥٧٩، ٧٦٨، ٧٧٠ - ٧٧٦،	ماركس: ٥٢٠
٧٧٩ - ٧٨٧، ٧٩٠	مارلو: ٦٧٦، ٧٢٥، ٨٠٣، ٨٠٦
محمد حافظ رمضان، بك: ٤٤١،	مارون، أنطون، السامى: ٥١٤،
٥٩٦، ٦١٤، ٦١٩، ٦٦٤، ٦٦٦،	٥٤٠، ٥٤٢ - ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٧،
٧١٤، ٧١٠	٥٥٠
محمد حسين هيكل، الدكتور: ٤٦٦،	مافى، جون، السير: ٧١٨
٥١٠، ٥١٨، ٥١٩، ٥٦٨، ٥٧٣،	مترنخ: ٦٣٥
٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨١، ٥٨٦، ٥٩٠،	محزون: ٤٨٩، ٥٠٤
٥٩١، ٥٩٢، ٦٢٢، ٦٣٩، ٦٤٠،	محمد إبراهيم، الباشا: ٥٤٤، ٥٤٥
٦٤٩ - ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٥٧، ٦٦٤ -	محمد إبراهيم الجيزى: ٤٦٢، ٤٦٣،
٦٦٩، ٦٧٥، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٣،	٤٦٥ - ٤٦٧، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٦٤،
٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٢، ٧٠١، ٧٠٣،	٦٤٦، ٦٥١، ٦٥٤، ٦٥٧،
٧٠٥، ٧٠٧، ٧٢٤ - ٧٢٩، ٧٤٢،	محمد إبراهيم السمكى: ٥٤٧،

- ٧٤٧، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٦٧، ٧٦٨، محمد علي «الأمير»: ٧٦٧،
 ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٨٦، ٧٩٤، ٧٩٨، محمد علي علوية: ٥٧٩، ٥٩٠، ٧٤٧،
 ٧٩٩، ٨٠٣ - ٨٠٧، ٨١٠، محمد فتح الله بركات «الباشا»: ٥٠٠،
 ٦٤٠ - ٦٤٣، ٦٥٧، ٧٤٧، ٧٥٦، محمد فريد: ٥٠٨ - ٥١٢، ٥١٨،
 ٥٦١
 محمد فهمي القيسي «الباشا»: ٧٥٠
 محمد فهمي علي: ٥٠٥، ٦٥٣
 محمد لبيب الشاهد «الواء»: ٥٠٤
 محمد لطفى جمعة: ٨٠٨
 محمد محمود «الباشا»: ٤٩٦، ٥٩٤،
 ٥٩٦، ٥٩٧، ٦٢٢، ٦٦٣، ٦٦٦،
 ٦٦٧، ٦٧٤، ٦٧٧ - ٦٨١، ٦٨٣،
 ٦٨٧ - ٦٩٤، ٦٩٦، ٧٠٣ - ٧٠٥،
 ٧١٠، ٧١٢، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٩،
 ٧٢١ - ٧٢٦، ٧٢٨، ٧٤٣، ٧٥٢،
 ٧٥٧، ٧٩١، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٩،
 ٨٠٩
 محمد مصطفى صفوت: ٦٧٧،
 ٧٢٥، ٨٠٨
 محمد نجيب: ٧٥٧
 محمود أبو النصر «بك»: ٥٧٤
 محمود إسماعيل: ٤٩٩ - ٥٠١
 محمود الاتريبي: ٨٠٦
 محمود حسنى العرابي: ٥١٤، ٥١٥،
 ٥٢٦، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٣٧ - ٥٤٠،
 ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٧
 ٧٤٧، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٦٧، ٧٦٨،
 ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٨٦، ٧٩٤، ٧٩٨،
 ٧٩٩، ٨٠٣ - ٨٠٧، ٨١٠،
 محمد حلمي عيسى «الباشا»: ٧٩١
 محمد خشبة «بك»: ٥٦٨
 محمد خليل صبحي: ٦٥٤
 محمد زعرع: ٨٠٥
 محمد زغول علي سالم: ٨٠٦
 محمد زكى عبد القادر: ٨٠٧
 محمد سامى كامل الطيب: ٥١٠
 محمد سر الختم: ٤٤٠
 محمد سعيد «الباشا»: ٤١٦، ٤٢١،
 ٥٠٢، ٥٧٢
 محمد شفيق غريال: ٤٦٢، ٦٣٥،
 ٦٧٨ - ٦٨٦، ٧٠٢، ٧١٧، ٧٢٤،
 ٧٢٧، ٧٢٩
 محمد صالح جبريل «اليوزباشى»: ٨٠٩،
 ٤٣٩
 محمد عبد السميع النقيمي: ٥٢٢
 محمد عبد الله عنان «الحمامى»: ٥١٥،
 ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٢٦،
 ٥٢٩، ٥٥٤، ٨٠٣
 محمد عز العرب: ٨٠٦
 محمد عصفور «الحمامى»: ٧٢٣
 محمد علام «الباشا»: ٧٥٠، ٧٥١،
 ٧٦٤

محمود حلمى إسماعيل «الأميرالاي»: ٦٢٤	مصطفى عبد الرازق: ٥١٠
محمود سليمان غنام: ٨٠٨، ٧٢٨	مصطفى فهمى «الباشا»: ٦٧٨
٨٠٩	محمود عبد الرازق «الباشا»: ٥٣٧
٥٨٦، ٦٦٤ - ٦٦٦	محمود عزمى «الدكتور»: ٥١٠، ٥٦١
محمود فهمى «الباشا»: ٥٦١، ٥١٠	محمود فهمى «الباشا»: ٧٣٦، ٧١٩، ٧١٦، ٧٠٢، ٥٠١، ٦٣٤، ٦٧١، ٦٩٧
٤٩٩، ٥٧٣، ٦٠٩ - ٦١٢، ٦١٨	٧٥٤
٦١٩، ٧٥٥، ٧٩١، ٨٠٩، ٨١٠	مكرم عبيد «الباشا»: ٤١٩، ٤٥٣
مراد الشريعى: ٧٥٦	٤٥٤، ٤٦٦، ٤٩٩، ٥١٢، ٥١٣
مرقص حنا «الباشا»: ٤٢٣، ٤٢٢	٥٦١، ٥٧٣، ٦٠٦، ٦١٤، ٦٤٢
٦٢٢	٦٦٥، ٦٧٥، ٦٩٣ - ٦٩٥، ٧٠١
مضى «المستر»: ٦٤٤	٧٠٢، ٧٠٦، ٧١٥، ٧٢٦، ٧٤٧
مصطفى الحفناوى «الدكتور»: ٨٠٨	٧٥٥، ٧٥٦، ٧٧٢، ٧٩١، ٧٩٣
مصطفى القاياتى: ٥٧٣	٨١٠، ٧٩٤
مصطفى النحاس «الباشا»: ٤٩١	ملحد «اللورد»: ٤٢٠، ٤٣٢، ٤٣٤
٤٩٦، ٥٠٥، ٥٥٦، ٦١٥، ٦١٧	٤٣٧، ٤٥٣، ٥٠٢، ٦٣٣، ٦٣٤
٦٢٢، ٦٤٠، ٦٤٣، ٦٤٦ - ٦٤٨	٧٦٧، ٧١٤، ٧٥٠، ٧٩٢
٦٥٧، ٦٦١، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٨ -	منصور فهمى «الدكتور»: ٥١٠، ٥١١
٦٧٦، ٦٧٩ - ٦٨٣، ٦٨٧، ٧٢١	موسوليني: ٤١٦
٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٧، ٧٢٩ - ٧٣٣	موسى جاد الله: ٥٨٤
٧٣٧، ٧٥٢، ٧٥٥ - ٧٥٧، ٧٧٠ -	موسى فؤاد «اللواء»: ٥٧٥
٧٧٢، ٧٧٧، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٣	مونرو: ٧١٤
٧٩٠ - ٧٩٣، ٧٩٥، ٧٩٧، ٧٩٨	- ن -
٨٠٠، ٨٠٣	نبيه زكى: ٨٠٥
مصطفى أمين: ٤٩٨، ٤٩٩	نجيب اسكندر «الدكتور»: ٦١٤

نجيب الغرابلي: ٤٢٣، ٧٥٦

نجيب الهلباوي: ٤٩٨، ٥٠٠

نسيم انظر: محمد توفيق نسيم

نشأت انظر: حسن نشأت

نهر، جواهر لال: ٤٣١، ٤٦٤

نيومان: ٥٠٣

- و -

واصف بطرس غالي: ٤١٧، ٤٢٢،

٤٧٦، ٧١٥، ٧٩١

وايلبرج، هارون: ٥٥٢

وليم عبيد انظر: مكرم عبيد: ٦٤٢

وهيب دوس: ٥٥٣

وير، جورج والجنرال: ٧٩٢

ويصا واصف ديك: ٦١٥، ٦٨٢،

٦٨٣، ٦٩٢، ٧٣٤

ويقل المارشال: ٤٦٢، ٤٧٠، ٤٧٨،

٥٠٣، ٥٠٤، ٦٥١

ويلز، ه. ج.: ٥٢٠

- ه -

هاردي، كير والمستر: ٤٢١، ٥٠٩،

٦٠٠

هارسليك بريدل: ٥٥٢

هدلستون والباشا: ٤٨٤، ٤٨٦، ٦٢٧،

هندرسون، آرثر والمستر: ٧٠٢،

٧٠٣، ٧٠٥ - ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٢،

٧١٤ - ٧١٩، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٤٦،

٧٥٢، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٧٧، ٧٨٨،

٧٩٥

هندرسون، نيتل والمستر: ٤٩١،

٤٩٦، ٥٠٥، ٥٨٧، ٥٨٩، ٦٤٤،

٦٧٢، ٦٩٧ - ٦٩٩، ٧٠١

هور، صمويل والسير: ٧٥٤، ٧٦٨،

٧٧٦، ٧٨٢، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٨،

٧٨٩، ٨٠٨

هويت والمستر: ٥٣٦

هيكل انظر: محمد حسين هيكل

- ي -

يحيى إبراهيم والباشا: ٤٢٤، ٤٦٣،

٥٧٦، ٥٨٧، ٥٩٠، ٧٦٤، ٨٠٩

ينكاكيس، سكالاريوس: ٥٥٢، ٥٥٣

يوسف الحساس والدكتور: ٤٦٤،

٦٧٩، ٧٢٤

يوسف أمين: ٦٥٢

٢- كشف الهيئات

- أ -

٦٧٥ ، ٦٨١ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٧٠٠ ،	الاتحاد الدولي للأحزاب الاشتراكية:
٧٠٣ ، ٧٠٥ ، ٧١١ ، ٧١٣ ، ٧١٥ ،	٥٣٢
٧٢٢ ، ٧٣٥ ، ٧٣٧ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ،	إتحد العمال: ٦٨٩
٧٤٦ - ٧٤٨ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦ ،	إتحد النقابات العام: ٥٣٨ ، ٥٣٩ ،
البرلمان الوفدى: ٤٥٦ ، ٤٩٥ ، ٦٦٢ ،	٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ،
٦٦٣	إدارة الأمن العام: ٥٤٤ ، ٧٨٧
البنك الأهلي: ٤٧٩	الإدارة البريطانية فى مصر: ٤٤٨
بنك مصر: ٦٨٥	إدارة الضبط: ٥٤١ ، ٥٤٤
البنك العقارى ٥١٨	الأزهر: ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦٧ ،
البوليس المصرى: ٥٣٦ ، ٥٤٠ ،	٥٥٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨ ،
٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٦٦٢ ، ٦٧١ ،	٧٧٥
٦٧٢ ، ٧٣٤ ، ٧٣٧ ، ٧٦١ ، ٧٨٤ ،	الأسطول البريطانى: ٧٨٠ ، ٧٩٢
بيت الأمة: ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، ٦٤٢ ، ٧٢١	

- ب -

- ج -

جامعة أكسفورد: ٧٠١	البرلمان المصرى: ٤١٧ ، ٤٢٦ ،
الجامعة الأمريكية: ٥٦١	٤٣٤ ، ٤٤٢ ، ٤٤٨ - ٤٥٣ ، ٤٥٦ ،
الجامعة المصرية: ٤٥٣ ، ٤٦٦ ،	٤٥٨ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ -
٧٩٤ ، ٨١٠	٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٩٦ ، ٥١٥ ، ٥٢٥ ،
جامعة موسكو: ٥٥٧	٥٣٢ ، ٥٤٢ ، ٥٤٩ ، ٥٦٩ - ٥٧٢ ،
الجبهة الوطنية: ٧٨٦ - ٧٨٨ ، ٧٩٠ ،	٥٧٦ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ،
٧٩١ ، ٨٠٩	٦٠٣ ، ٦٠٦ ، ٦١١ ، ٦١٥ ، ٦١٧ ،
جمارك الاسكندرية: ٤٧٦ ، ٤٧٩ ،	٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٨ ، ٦٣٠ ،
٤٩٤	٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٦٠ ، ٦٧٢ ، ٦٧٤ ،

- جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة: ٧١٠، ٧٠٩
 الجمعية التشريعية: ٤٤٣، ٦٦١
 الجمعية الزراعية للملكية: ٦٠٤
 الجمعية الشيوعية الدولية الثالثة: ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤١، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٥٣، ٥٥١
 الجمعية القابلية الانجليزية: ٥٢٠
 جمعية اللواء الأبيض: ٤٣٩، ٤٤٠
 جمعية مصر الفتاة: ٧٧٢
 الجمعية الوطنية: ٥٩٦
 الجيش البريطاني: ٤٤٢
 الجيش السوداني: ٤٣٢، ٤٣٨
 الجيش المصري: ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٣٢
 ٤٣٨، ٤٤٩، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٧
 ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٩٠، ٤٩١، ٥٠٢
 ٥٠٤، ٥٩٦، ٦١٢، ٦٢٢ - ٦٢٧
 ٧٠٤، ٧١٨، ٧٨١، ٧٩٧، ٧٩٨
 ٨٠٠
- حزب الأحرار البريطاني: ٤١٨، ٤٤٥، ٥٧٦، ٥٧٩، ٧١٣، ٧٥٤
 حزب الأحرار الدستوريين: ٤٢٢، ٤٥٥، ٤٥٧، ٥٦٩، ٥٧٦، ٥٧٧
 ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٦ - ٥٩٣، ٥٩٥
 ٥٩٧ - ٥٩٩، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٥
 ٦٠٧، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٩، ٦٢١
 ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٣
 ٦٦٥، ٦٨٥ - ٦٨٧، ٦٩٢
 ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٣ - ٧١٥، ٧١٩
 ٧٢٢، ٧٤٢ - ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٥٠
 ٧٥٥ - ٧٥٨، ٧٧٣ - ٧٨٦، ٧٨٧
 ٨٠٤، ٨٠٩
 الحزب الاشتراكي: ٥١٣ - ٤٢٤، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٥
 ٥٣١، ٥٦٠
 الحزب الاشتراكي السوري اللبناني: ٥٥٩، ٥٤١
 حزب الأمة: ٤٥٣، ٥٧٥، ٥٧٦
 ٥٨٥، ٧٤٢
 حزب الشعب: ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٦
 ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٨٠٦، ٨٠٩
 الحزب الشيوعي: ٥٠٨، ٥١٧، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٤ - ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٦
 ٥٤٩ - ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٨
 ٥٦٠

- ك -

- حزب الاتحاد: ٤٣٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٧٠، ٥٧٤ - ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٢
 ٥٩٠، ٦٦٩، ٧٠٩، ٧١٥، ٧٤٤
 ٧٤٦، ٧٦٥، ٨٠٩

الحزب الشيوعي البريطاني: ٥٥٧	٦٣٤، ٦٣٩، ٦٤١ - ٦٤٤، ٦٤٦ -
الحزب الشيوعي الياباني: ٥٥٧	٦٤٨، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤ - ٦٦٩،
حزب العمال البريطاني: ٤٤٥،	٦٧١ - ٦٧٩، ٦٨١، ٦٨٥، ٦٨٧ -
٥٠٩، ٥١٠، ٥١٢، ٥٥١، ٦٩٦،	٦٩٩، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٥ -
٦٩٧، ٦٩٩، ٧١٨، ٧٥٤، ٧٥٦	٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٢، ٧١٤ - ٧٢١،
الحزب الفرنسي الشيوعي: ٥٥٧	٧٢٤، ٧٢٩، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٥،
حزب المحافظين البريطاني: ٤١٨،	٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٤ - ٧٤٦، ٧٤٩،
٤٤٥، ٥٨٠، ٧٠٣، ٧٠٩، ٧١٢،	٧٥٢ - ٧٥٨، ٧٦٢، ٧٦٨، ٧٧١،
٧٢٤، ٧١٣	٧٧٣ - ٧٧٥، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٤،
حزب المؤتمر الهندي: ٧٧٤	٧٨٥ - ٧٨٧، ٧٩٠ - ٧٩٢، ٨٠٩
الحزب الوطني: ٤٣١، ٤٤١، ٤٤٧،	حكومة الأعيان: ٦٨٧،
٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٤، ٥٧٥، ٥٩٧،	الحكومة البريطانية: ٤١٦، ٤١٨،
٦٠٥، ٦١٥، ٦١٩، ٦٤٠، ٦٦٨،	٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٢٩،
٦٧٥، ٧١٠، ٧١٤، ٧٤٦، ٨٠١،	٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٤٦ - ٤٥٢،
٨٠٩	٤٥٧، ٤٧١، ٥٨٧، ٦١١ - ٦٣١،
حزب الوفد: ٤١٨، ٤١٦، ٤٢٢،	٦١٥، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٦، ٦٣٠ -
٤٢٥، ٤٣١، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٥٣،	٦٣٣، ٦٣٦، ٦٤٣ - ٦٤٧،
٤٥٤، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٧٢،	٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٩ - ٦٧٤،
٤٩٩ - ٥٠١، ٥١٢، ٥١٤، ٥٢٦،	٦٧٧، ٦٨٤، ٦٩٤، ٧٠١، ٧٠٤،
٥٣٣، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٣،	٧٠٩، ٧١٤، ٧١٥، ٧٣٢، ٧٣٧،
٥٥٨، ٥٦٨، ٥٧٠ - ٥٧٧، ٥٧٩،	٧٤٥، ٧٤٦، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٥،
٥٨٦، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٣،	٧٦٠، ٧٦٢، ٧٦٨، ٧٧٣، ٧٧٥،
٥٩٥، ٥٩٨ - ٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٥،	٧٧٦، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٥، ٧٨٧ -
٦٠٧، ٦١٠ - ٦١٢، ٦١٤، ٦١٥،	٧٨٩، ٧٩١، ٧٩٣، ٧٩٦، ٨٠٣،
٦١٩، ٦٢١، ٦٢٣ - ٦٢٥، ٦٣٣،	الحكومة التركية: ٢٢٢

حكومة السودان: ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٠،	- خ -
٤٤١، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٩، ٤٧٢،	خزان منار: ٧٢٧
٤٧٣، ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٩٠، ٤٩١،	الخزانة المصرية: ٤٢٧، ٤٣٠
٧٢٧	خفر السواحل: ٥٣٨، ٦٢٨
الحكومة السوفيتية: ٥٥٧	
الحكومة العمالية: ٤١٨، ٤٢٨، ٤٤٥،	- د -
٤٤٦، ٤٥٧، ٤٧٠، ٦٩٩، ٧٠١،	دار الحماية: ٦٠٠
٧٠٣، ٧٠٥، ٧١١ - ٧١٣، ٧٤٦،	دار الشرق: ٤٦٤
الحكومة الفنلندية: ٥٥٧	دار الكتب المصرية: ٤٦٢
الحكومة القيصريّة: ٥٤٥	دار المندوب السامي: ٤٢١، ٤٢٢،
الحكومة المجرية: ٥٥٧	٤٢٦، ٤٦٦
الحكومة المصرية: ٤١٦، ٤٢٥،	دار النشر الحديث: ٤٦٦
٤٢٦، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١،	الديوان الملكي: ٥٥٩
٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٩ - ٤٥٢، ٤٦٥،	
٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٦،	- س -
٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٧، ٤٨٨،	سجن الأجانب: ٥٤٠
٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٣١،	سجن الحضرة: ٥٥٠
٥٣٣، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥١،	السجن العمومي: ٤٤٢
٥٥٢، ٥٦٠، ٥٧٣، ٥٩٦، ٦١٥،	السراي الملكية: ٦٢١
٦١٨، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣١،	السلطات البريطانية: ٤٤٧، ٤٨٨،
٦٣٣، ٦٣٥، ٦٤٦، ٦٤٨، ٦٦١،	٦١٦
٦٦٣، ٦٦٥، ٦٧٠ - ٦٧٣، ٦٧٥،	
٦٨٩ - ٦٩٢، ٦٩٨، ٧٠٤، ٧٠٦،	- ش -
٧١٥، ٧٢٧، ٧٦٠، ٧٧٦، ٧٧٨ -	شركة الملح والصودا: ٥٤٣، ٥٤٦،
٧٨٣، ٧٨٨، ٧٩٩ - ٨٠١، ٨١٠،	شركة ليجولين: ٥٤٢
الحكومة اليابانية: ٥٥٧	شركة الجزيرة: ٤٩١

- شركة زيت فاكوم: ٥٤٣
شركة زيوت كفر الزيات: ٥٤٢ -
٥٤٤
شركة الغزل: ٥٤٢
- قصر عابدين: ٦٩٢، ٧٨٦
القصر الملكي انظر: قصر عابدين
القضاء الشرعي: ٥٨٦
القوات البريطانية: ٤٢٨، ٤٥١ -
٤٥٣، ٤٧٩، ٤٨٤، ٤٩٤، ٦٢٦،
٦٣٤، ٦٣٧، ٧٠٤، ٧١١، ٧٧٨،
٧٨٠، ٧٨١، ٧٩٢، ٧٩٦، ٧٩٨،
٨٠٠
القوات السودانية: ٤٨٥، ٤٩٠
قوات الطيران الملكية: ٧٩٢
القوات المصرية: ٤٣٤، ٤٨٢، ٤٨٤،
٤٨٦
- ع -
عنابر يولاق: ٧٥٠
حسبة الأمم: ٤٧١، ٤٧٩ - ٤٨١،
٤٨٨، ٧٠١، ٧١٢، ٧٤٥، ٧٥٩،
٧٧٧، ٧٨٠ - ٧٨٢، ٧٨٤، ٧٨٧،
٧٨٨، ٧٩٥، ٨٠١
- غ -
الغرفة التجارية: ٦٠٤
- هـ -
الكلوب الخديوي: ٦٨٢
كلية سان مارك: ٧٢٨
كلية الطب: ٧٨٧
الكومنترن: ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٥٨ -
٥٦٠
- ز -
لجنة اتحاد العمال: ٥٣٩
لجنة التحقيق البرلمانية: ٦١٧
لجنة التوفيق الرسمية: ٥٢٧، ٥٣٩،
٥٤٠، ٥٤٣
لجنة الثلاثين: ٤٤١
- ف -
فندق سميراميس: ٥٧٥
فندق شبرد: ٤٢٥
فندق الكونتسيلاتال: ٥٩٤ - ٥٩٦،
٦٠٣، ٦١٤
فندق ماجستيك: ٤٦٦
- ق -
قاعة لوكارنو: ٧٩٣
قصر الزعفران: ٧٩٢

٤٦٣، ٤٨٧، ٥٥٧، ٦٢٦، ٦٧٤،	لجنة الحزب الشيوعي المركزية:
٦٧٦، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٧، ٧٢٤،	٥٥١، ٥٤٤، ٥٣٦
٧٢٧، ٧٢٩، ٨٠٥،	لجنة الدستور: ٤٥٨
مجلس اللوردات البريطاني: ٤٤٥،	لجنة الشياخات: ٧٤٨
٤٦٥، ٧٢٩،	لجنة الضباط: ٦٢٨
مجلس النواب: ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٠،	لجنة القاهرة: ٥٢٩
٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٩ -	لجنة المحاسبة: ٦١٩
٤٦١، ٤٦٣ - ٤٦٦، ٤٧٤، ٤٧٦،	اللجنة المركزية للدولية الثالثة: ٥٣٤
٤٧٩، ٥٠٣، ٥١٥، ٥٦٨، ٥٧٢،	لجنة المعارف: ٦١٩
٥٧٣، ٥٧٦، ٥٩٧، ٦٠٣، ٦٠٤،	لجنة ملن: ٤٢٠، ٤٣٧، ٥٠٢، ٧١٣،
٦٠٧، ٦١٠، ٦١٦، ٦١٩ - ٦٢١،	٧١٤، ٧٥٠، ٧٩٢
٦٢٥، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٥٥، ٦٦٢،	لجنة الوفدية المركزية: ٧٣٦، ٧٤٩،
٦٦٣، ٦٧١، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٤،	
٦٨٥، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩٢، ٧٠٦،	- م -
٧٢٣، ٧٣٤، ٧٤٠، ٧٦٤، ٧٦٥،	المجالس القروية: ٦٦١
٧٧١، ٧٩٦، ٧٩٩،	مجلس إدارة نقابة الموظفين: ٧٢١
مجلس النواب البريطاني: ٧٠٢،	مجلس الأمن: ٨٠٩، ٨١٠
مجلس الوزراء: ٤٢٤، ٤٣٢، ٥٨٧،	مجلس تأديب المحامين: ٦٩٢
٦٤٨، ٦٥٦، ٦٦٣، ٧١٥، ٧٢٣،	مجلس شورى القوانين: ٤٤٣
٧٤٠، ٨٠٣، ٨٠٩،	مجلس الشيوخ: ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٥٩ -
المحاكم العسكرية البريطانية: ٤٢٥،	٤٦١، ٤٦٦، ٤٧٩، ٥٦٨، ٥٩٢،
المحاكم القنصلية: ٧٩٦،	٥٩٧، ٦٠٤ - ٦٠٦، ٦١٥، ٦٦٢،
المحاكم المختلطة: ٧٩٦، ٨٠١،	٦٦٣، ٦٧١ - ٦٧٤، ٦٩٠، ٦٩٢،
محكمة الاستئناف العليا: ٥٧٨،	٦٩٣، ٧٣٤، ٧٤٤، ٧٦٤، ٧٧١،
٥٨٠، ٦١٢،	٧٩٤
	مجلس العموم: ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٥١،

محكمة الجنایات: ٤٣٨، ٥٠٠، ٥٠٥، نقابة المحامين: ٦٠٤
٥٤٦، ٥٥٣، ٦١٠، ٦٥٣، ٧٦١، النيابة العمومية الأهلية: ٥٥٢، ٥٤٤،
٧٦٧ ٦٩٢، ٥٥٣

محكمة الجنایات بالاسكندرية: ٥٣٧، ٥٤٥ - ٥٤٧

- ه -

المحكمة العسكرية: ٥٤٠ الهيئة البرلمانية المصرية: ٦٧٨
محكمة للقض والإبرام: ٧٦١، ٧٦٧ هيئة كبار علماء الأزهر: ٥٨٥، ٥٨٦
المدرسة الحربية: ٤٤١، ٦٢٥ هيئة المفاوضات المصرية: ٧٩٢
مدرسة القضاء الشرعي: ٤٥٨، ٤٥٩ ٧٩٣
مسجد وصيف: ٦٢٢ الهيئة الوفدية البرلمانية: ٦٣٩، ٦٤٨،
المستشفى العسكري: ٤٨٥ ٨٠٥، ٧٠٢، ٦٨٨

- و -

مصلحة الحدود: ٦٢٨ الورش الأميرية: ٧٥٠
مصلحة المخابرات البريطانية: ٤٣٩، ٧٢٧، ٥٦٨، ٤٢٣ وزارة الأشغال:
٤٩٨ ٧١٥، ٦١٧، ٥٥٦ وزارة النحاس:
المفوضية المصرية بلندن: ٤٤٥، ٤٦٦، ٤٩٦
وزارة الأوقاف: ٤٥٩
الوزارة الائتلافية: ٦١٥، ٦١٦، ٧٥٧، ٦٣٠

- ن -

نادى إتحادات النقابات: ٥٤٠ وزارة ثروت: ٤٢٨
نادى للحزب الشيوعي: ٥٤٤ وزارة الحربية: ٤٩٠، ٦١٨
النادى السعدي: ٧٣٧ وزارة العقائنية: ٥٨٧
نقابات العمال: ٥٤٨، ٥٦٠ وزارة الخارجية: ٤٧٤، ٦٢٢، ٦٢٧،
نقابة عمال السجائر: ٥٠٨ ٧٨٨، ٨٦٦، ٦٩٥
نقابة عمال الصناعة اليهودية: ٥٠٩، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٨٧، ٥٨٧، ٦٠٩،
٥٤٥

وزارة نسيم: ٧٨٣	٦٤٤ ، ٦٤٨ ، ٦٧٦ ، ٧٠١ ، ٧٠٢
الوزارة الوفدية: ٥١٣ ، ٥٦٨ ، ٥٧٠	٧٩٣ ، ٧٠٦
٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٣٤ ، ٧٤٢ ، ٧٥٢	وزارة الداخلية: ٤٧٣ ، ٥٣٠ ، ٥٣١
٧٥٣	٥٤٤ ، ٥٩٩ ، ٦١٥ ، ٧٢٢ ، ٧٥٠
	الوزارة الدستورية: ٤١٦ ، ٤٢٢
	٤٣٤ ، ٤٩٦ ، ٥٩٥ ، ٦٦٠
- ٢ -	وزارة زبور: ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣
اليخت المحروسة: ٦٣٠	٤٨٧ - ٤٨٩ ، ٤٩٣ - ٤٩٦ ، ٥٥٠
	٥٥١ ، ٥٥٣ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٦٠١
	٦٠٧ ، ٦١٠ ، ٦٢٤
حكومة الأعيان: ٦٨٥ ، ٦٨٧	وزارة سعد: ٤٤٣ ، ٤٥٨ ، ٤٨٢
الحكومة البريطانية: ٤١٦ ، ٤١٨	٤٩٥ ، ٤٩٢ - ٥٤٤ ، ٥٥٩ ، ٤٨٧
٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩	٤٩٣ ، ٦٤١ ، ٦٦٢ ، ٦٧٦
٤٣٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ - ٤٥٢	وزارة صديقي: ٧٣٢ ، ٧٥٢ ، ٨٠٦
٤٥٧ ، ٤٧١ ، ٥٨٧ ، ٦١١ - ٦٣١	وزارة العدل: ٤٢٢ ، ٦١٨
٦١٥ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢٦ ، ٦٣٠ -	وزارة عدلي: ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦٤١
٦٣٣ ، ٦٣٦ ، ٦٤٣ - ٦٤٧	٧١٤
٦٦١ ، ٦٦٥ ، ٦٦٩ - ٦٧٤ ، ٦٧٢	وزارة علي ماهر: ٧٩٠
٦٧٧ ، ٦٨٤ ، ٦٩٤ ، ٧٠١ ، ٧٠٤	الوزارة القومية: ٧٥٦ ، ٧٥٨
٧٠٩ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧٣٢ ، ٧٣٧	وزارة المحافظين البريطانية: ٤٧٠
٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٥	٦٩٨
٧٦٠ ، ٧٦٢ ، ٧٦٨ ، ٧٧٣ ، ٧٧٥	وزارة محمد محمود: ٤٩٦ ، ٦٩٠
٧٧٦ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٥ ، ٧٨٧ -	٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٧٠٦
٧٨٩ ، ٧٩١ ، ٧٩٣ ، ٧٩٦ ، ٨٠٣	وزارة المالية: ٦١٨ ، ٦٢٢
الحكومة التركية: ٤٢٢	وزارة المعارف: ٥٩٦ ، ٦١٨
الحكومة الدستورية: ٥٦٩ ، ٦٨٦	وزارة المواصلات: ٦١٨ ، ٦٢٢

٣ - كشف البلاد والأماكن

- أ -

٥٧٥، ٥٨٣، ٥٨٩، ٥٩٧، ٦٠٠ -	الأبيض: ٤٨٩
٦٠٣، ٦٠٨، ٦١٠، ٦١١، ٦١٣،	الاتحاد السوفيتي: ٥٦٢، ٥٦٥، ٨٠١
٦١٤، ٦١٦، ٦١٩، ٦٢٥، ٦٣٠ -	أريتريا: ٧٦٨، ٧٧٩
٦٣٢، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٤٢، ٦٤٤،	إسبانيا: ٦٩٦، ٨٠١
٦٤٥، ٦٥٧، ٦٦١، ٦٦٤، ٦٦٩ -	الآستانة: ٤٢٢، ٦٠٢
٦٧١، ٦٧٨، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٧،	إسرائيل: ٨٠١
٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٦ - ٦٩٩، ٧٠١،	الاسكندرية: ٤٢٨، ٤٣١، ٤٤٩،
٧٠٢، ٧١١، ٧١٢، ٧١٤، ٧١٦،	٤٥٥، ٤٥٩، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٧٩،
٧١٩، ٧٢٠، ٧٢٩، ٧٥٣ - ٧٥٥،	٤٩٤، ٥٠٤، ٥١١، ٥١٣ - ٥١٥،
٧٥٨، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٦٦، ٧٧٥،	٥٢٠، ٥٢٣، ٥٢٦ - ٥٢٩، ٥٣١ -
٧٧٧، ٧٧٨، ٧٨١، ٧٨٤، ٧٨٦،	٥٣٤، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٠ - ٥٤٢،
٧٨٨ - ٧٩٠، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٨ -	٥٤٤ - ٥٤٧، ٥٥١ - ٥٥٣، ٥٨٤،
٨٠١، ٨٠٨،	٦٠٤، ٦١٣، ٦٢٨، ٦٨٨، ٧٢٨،
أنقرة: ٥٨٣،	٧٣٦، ٧٥٠، ٧٥٣، ٧٨٠، ٧٩٦،
أوديا: ٥٥٦،	الاسماعيلية: ٧١٦، ٧٣٦، ٧٩٦،
أوغندا: ٤٣٤،	أسوان: ٦٢٣، ٧٨١،
أيرلندا: ٥٥٧، ٨٠١،	أسيوط: ٤٥٩، ٧٢٤، ٧٦١،
إيطاليا: ٤٢٢، ٤٨٠، ٥٨٤، ٦٢٨،	ألمانيا: ٥٠٩،
٦٩٦، ٧٥٣، ٧٦٨، ٧٧٦، ٧٧٩ -	أم درمان: ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٨٤،
٧٨١، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٨، ٨٠١،	٤٨٥

- ب -

٤٣٠ - ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٤٢، ٤٥٠،	إنجلترا: ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٨،
٤٥٢، ٤٥٥، ٤٧٤، ٤٨١، ٤٩١،	باريس: ٤٥٥، ٥١٣، ٥٦١، ٦٤٥،
٧٦٣، ٧١٠،	٤٩٦، ٥٠٩، ٥١٩، ٥٧٠،
للبحيرات المرة: ٧٩٦،	

بحيرة تانا: ٧٨٠	- ث -
البداري: ٧٦١	التبت: ٤٣٥، ٤٣٦
بربر: ٤٨٩	التبلور بالسودان: ٤٤٨
برلين: ٥٥٢، ٦٩٣	التركستان: ٥٨٤
برمنجهام: ٥٧٨	تركيا: ٤٢٠، ٥٣٣، ٥٨٣، ٧٦٢،
بروكسل: ٥٣٢	٨٠٠، ٧٧٨
بريطانيا: ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٤٥،	تلا: ٥٩٩
٤٨٨، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٠٩،	تونس: ٥٥٤
٥٥٧، ٥٦٩، ٥٧٢، ٦٠٨، ٦٠٩،	
٦١٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٥، ٦٢٦،	- ج -
٦٣١ - ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤١ -	جدة: ٥٥١، ٥٥٤
٦٤٣، ٦٤٥، ٦٥٦، ٦٦١، ٦٧٠،	الجزيرة: ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٨،
٦٧٣، ٦٧٤، ٦٨٤، ٦٩٤ - ٦٩٦،	٤٩٢، ٤٨٧
٦٩٩، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٩، ٧١٠،	جذوب: ٥٩٧
٧١٢، ٧١٣، ٧١٦، ٧٣٢، ٧٤٥،	جلوب أفريقيا: ٨٠١
٧٤٦، ٧٥٩، ٧٦٧، ٧٧٧، ٧٨١،	جنييف: ٤٥٠، ٤٧١، ٤٨٠، ٧٥٨،
٧٨٥، ٧٨٨ - ٧٩٢، ٨٠١	جنييفه: ٧٩٦
البوسفور: ٥٨٥	الجزيرة: ٧٠٤، ٧٤٩
بنى سويف: ٧٤٩	
بوانديست: ٥٥٧	- ح -
بورت تلبوت: ٤٩٢	الحبشة: ٧٦٨، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٤
بورسعيد: ٤٧٢، ٥١١، ٥٣٨، ٥٥٢،	الحجاز: ٥٨٣
٧٣٦	حلقا: ٤٤٠، ٤٨٤
بور سودان: ٤٤٠، ٤٨٤، ٤٩١	
بولاق: ٧٥٠	- خ -
بيروت: ٤٦٤، ٥٥٢، ٥٦٢، ٥٦٣	الخرطوم: ٤٣٩ - ٤٤٣، ٤٨٣ - ٤٨٦،
	٤٨٩، ٤٩١، ٧٩٧

٥٥١، ٥٧٥، ٥٨٩، ٦٠٠، ٦١٢،	- د -	الدانمرك: ٨٠١
٦٢٤، ٦٣٣، ٦٤٣، ٧٠٠، ٧٠١،		الدرب الأحمر: ٦١٨
٧٠٤، ٧١١، ٧١٢، ٧١٤، ٧١٦ -		الدقهلية: ٧٠٤
٧١٨، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٤٥، ٧٥٩،		دمهور: ٥٢٨
٧٦٠، ٧٧٢، ٧٨٧، ٧٩٢، ٧٩٧،		
سوريا: ٥٤١		
السويد: ٨٠١	- ج -	
السويس: ٥٢٧، ٦٤٧، ٧١٠، ٧١١،		روسيا: ٥١١، ٥٣٨، ٥٥٠، ٥٥٦،
٧٣٦		٦٩٦
سويسرا: ٤٢٢، ٨٠٠		رومانيا: ٥٤٧
سيشل: ٦٤١		
سينغام: ٦٤٧	- ز -	
		زفقي: ٥٢٨
- ش -		الزقازيق: ٦٩٩، ٧٣٥
شارع دولنيج ستريت: ٧٥٤		زيلندا الجديدة: ٨٠١
شارع نويار: ٥٣١		
شارع الهرم: ٧٧٦	- س -	
شبرا: ٧٥٥		ساحة عابدين: ٧٢٠، ٧٢٢ -
شبين الكرم: ٥٢٦، ٥٤٥		سملود: ٦٤٢
الشرقية: ٧٠٤		سنار: ٤٨٩، ٧٢٧
		سنديون: ٧٥٠
- ص -		سواكن: ٧٢٩
الصحراء الغربية: ٧٨٠		السودان: ٤١٧، ٤٥١، ٤٦٦، ٤٢٨ -
الصف: ٧٤٩		٤٣٣، ٤٤٥، ٤٤٧ - ٤٥١،
الصومال: ٦١٨		٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٦٩،
الصين: ٢٣، ٨٠١، ٥		٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٧ -
		٤٧٩، ٤٨١ - ٤٩٣، ٥٠١ - ٥٠٥،

ط - ط -
 طرة: ٧٤٩
 طحطا: ٤٥٩، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٤٥
 ٥٨٤، ٦٤٠، ٧٤٩
 طوخ: ٧٥٠
 للطيارة: ٤٨٩
 ٨٠٨، ٨٠٥

للقنس: ٥٥١
 للقلعة: ٤٩٩
 للمرابية: ٧٢٦
 قنا: ٧٤٨
 العراق: ٧٩٤
 عطبرة: ٤٤٠

قناة السويس: ٤٢٨، ٤٥١، ٤٥٣
 ٥٧٨، ٧١٠، ٧١٦، ٧٨٠
 فرنسا: ٤٥٠، ٤٨٠، ٥٠٩، ٥٥٧
 ٦٢٨، ٦٥١، ٦٦٢، ٦٨٧، ٨٠١

فلسطين: ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٤، ٥٥٦
 ٦٢٣، ٧١٣، ٧٩٩
 فنلندا: ٥٥٧
 فيشي: ٦٥١
 فينا: ٥٣٢، ٥٥٧
 الفيرم: ٦٠٢
 كرفان: ٤٨٩
 كرموز: ٥٣١
 كسلا: ٤٧٩
 كفر الزيات: ٥٤٣
 كوربا: ٨٠١

ق - ق -
 القاهرة: ٤٢٨، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٢
 لبنان: ٥٤١
 لقواتيا: ٥٥٧
 لحن: ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢
 ٥١١، ٥١٣، ٥٢٠، ٥٢٦ - ٥٢٩
 ٥٤١ - ٥٤٣، ٥٤٥
 ٤٤٥، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٦
 ٤٧٠ - ٤٧٢، ٤٨٧، ٤٩٨، ٥٠٢
 ٤٤٨، ٤٤٥، ٤٣٥، ٤٣٤
 ٤٧١، ٤٦٥، ٤٥٢، ٤٧٣، ٤٧٥

٤٨٧، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٢٠، ٦٢٦، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٩١، ٦٩٣ - ٧٠٢،	
٦٣٠، ٦٤٣ - ٦٤٥، ٦٦٦، ٦٧٢، ٧٠٤ - ٧٠٦، ٧٠٩، ٧١٢ - ٧١٧،	
٦٩٣ - ٦٩٦، ٧٠١، ٧٠٦، ٧١٩، ٧٢٥، ٧٢٧، ٧٣٣، ٧٤٤،	
٧٣٣، ٧٥٤، ٧٨٢، ٧٩٠، ٧٩٢، ٧٤٥، ٧٥٠، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٩،	
٧٩٣، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٦، ٧٦٧،	
لوزان: ٤٢٠، ٤٨١، ٥٣٣، ٧٧٨، ٧٦٩، ٧٧٢، ٧٧٤ - ٧٨١، ٧٨٤ -	
٧٩٤	
ليبيا: ٧٨٠	المعادي: ٧٠٤
	ملكال: ٤٤٢
	المكس: ٥٤٦
مالطة: ٤١٩، ٤٧٢، ٦٢٨	المنصورة: ٥٢٦، ٥٣١، ٧٣٥
المجر: ٥٥٧	منطقة المحسمة: ٧٩٦
مندريد: ٥٩٧	منطقة المسكر: ٧٩٦
مننى: ٤٤٠	المنوفية: ٥٩٩، ٦٨٧
مصر: ٤١٣، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٠ -	موسكو: ٥٣١ - ٥٣٧، ٥٤٥،
٤٤٣، ٤٤٥ - ٤٥٧، ٤٦٤، ٤٦٩ -	٥٤٧، ٥٥٤ - ٥٥٧
٤٧٣، ٤٧٥ - ٤٨٤، ٤٨٧ - ٤٩٤،	مونقرو: ٨٠٠
٤٩٦، ٥٠١ - ٥٠٥، ٨٠٥ - ٥١١،	
٥١٣، ٥١٤، ٥١٦ - ٥١٩، ٥٢٤،	- ن -
٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣١ - ٥٣٥، ٥٤٥،	نجم حمادى: ٧٤٨
٥٤٧، ٥٥١، ٥٥٣ - ٥٦١، ٥٦٨ -	الدرونج: ٨٠١
٥٧٠، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٧ - ٥٨١،	اللزعة: ٥٤٢
٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٦ - ٥٨٩، ٥٩٣،	النمسا: ٤٧٢، ٥٥٧
٥٩٧، ٥٩٩ - ٦١٨، ٦٢٠ - ٦٣١،	النيل الأزرق: ٧٨٠
٦٣٣ - ٦٣٩، ٦٤٢ - ٦٤٥، ٦٤٧،	نيويورك: ٥٦١، ٧٣٣
٦٤٨، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦٠، ٦٦٤ -	
٦٦٧، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٧٦، ٦٧٧،	

- ه -

الهند: ٥٢٣، ٥٥٦، ٥٨٣، ٧٠٣،

٧٧٤، ٨٠١

هولندا: ٨٠١

- و -

واري: ٤٤٢

الولايات المتحدة: ٤٣٦، ٧٨١

ومبلي: ٤٣٤

- ي -

اليابان: ٥٥٧

اليونان: ٥٥٧، ٨٠١

٤ - كشف الحوادث

- أ -

الأزمة الدستورية: ٧٣٧	إنفاقية سنة ١٨٩٩: ٤٣٣، ٤٣٥،
أزمة قانون الاجتماعات: ٦٦١، ٦٩٧	٤٥٢، ٧١١، ٧١٦ - ٧١٨، ٧٢٩،
إستقالة أحمد المندى: ٥٣٦	٧٩٧
إستقالة النحاس: ٧٢٠، ٧٣٤، ٧٥٥	إنفاقية القتال: ٧١١
إستقالة ثروت باشا: ٦٤٨، ٦٦١،	إجتماع البرلمان فى فندق
٦٦٨	الكونكتنتال: ٥٩٥، ٥٩٧، ٦٠٣، ٦٠٦،
إستقالة: الحكومة الوفدية سنة ١٩٣٠:	إجلاء القوات المصرية عن السودان:
٧٥٢	٤٨٨، ٤٨٢
إستقالة سعد: ٤٥٩، ٤٧٩، ٤٨٢،	الاحتلال البريطانى: ٤١٩، ٤٢٠،
٤٩٩، ٥٦٨، ٦٦٢	٤٣٨، ٤٣٩، ٤٩١، ٤٩٦، ٥٠٤،
إستقالة صنفى سنة ١٩٣٣: ٧٦١،	٥١١، ٥١٢، ٥٢٤، ٥٦٠، ٦٢٣،
٧٦٣	٦٢٦، ٦٢٣، ٦٦٠، ٦٦٧، ٦٦٨،
إستقالة عبدالفتاح يحيى: ٧٦٨	٧١٦، ٧٥٩، ٧٨١، ٧٩٨، ٨٠٠،
إستقالة عدلى: ٦٢٠ - ٦٢٢، ٧١٥،	إحتلال العمال لمصنع الغزل: ٥٤٢،
إستقالة القاضى كرشو: ٦١٢	٥٤٣
إستقالة اللورد ألبانى: ٥٨٦، ٥٨٧،	أزمة الاعتراض البريطانى على
٥٧٢	تولى سعد للحكم: ٦٠٧ - ٦٠٩
إستقالة محمد محمود: ٦٧٤، ٧٠٧،	الأزمة الاقتصادية العالمية سنة
٧٠٨	١٩٢٩: ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٨١، ٧٨٢،
إستئناف المفاوضات: ٧٥٩، ٧٦٠،	٧٨٧
إضراب العمال: ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٤٦،	الأزمة الانجليزية الايطالية: ٧٧٨
٧٥٠، ٧٨٢	أزمة الجيش: ٦٢١ - ٦٢٤
إعتداء الأمير سيف الدين على	

- البرنس فؤاد سنة ١٨٩٨: ٦٨٢
الاعتداء على الدستور: ٦٦٠
الاعتداء على محمد سعيد باشا: ٥٠٢
إعتصاب عمال ٥٠ شركة: ٥٢٧، ٥٢٨
إعتقال الشيوعيين في مصر: ٥٥٢
إعتقال عبدالرحمن فهمي: ٥٤٩
إعدام شفيق منصور: ٦١٠
إعلان الأحكام العرفية: ٥٤٢، ٦٢٨
إغلاق جريدة الشبيبة: ٥٣١
الإفراج عن سعد وزملائه: ٤١٩، ٥٩١
إقالة للنحاس: ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٣
إكتساح الوفدين في الانتخابات: ٥٩٢
إلغاء الأحكام العرفية: ٥٤٠، ٥٤١
إلغاء إدارة الأمن العام الأوربية: ٨٠٠
إلغاء الإمتيازات الأجنبية: ٨٠٠، ٨٠١
إلغاء للحماية: ٤٧٣، ٦٦١
إلغاء دستور سنة ١٩٢٣: ٧٣٧، ٧٣٨
إلغاء وظيفة المفتش العام: ٨٠٠
الامتحانات الأجنبية: ٧٠٠، ٧٥٩، ٧٨٢، ٧٨٧، ٧٩٢، ٧٩٣
انتخاب للنحاس رئيساً للوفد: ٦٤٢، ٦٤٣
انتخاب سعد رئيساً للبرلمان: ٥٩٧
انتكاس للحركة الوطنية في مصر
والسودان: ٤٦٩
الانذار البريطاني: ٤٧٠، ٤٧٦، ٤٨٢، ٤٨٨، ٤٩٩، ٥٧٠، ٥٧٧، ٥٩٣، ٦٠٣، ٦١١، ٦٤٨، ٦٧٢ - ٦٧٤
إنشام حزب الاتحاد: ٤٩٩
إنضمام الحزب الاشتراكي إلى الدولية
الثالثة: ٥٣٢، ٥٣٥
إنفصال السودان عن مصر: ٤٤٥
إنقسام الحزب الاشتراكي: ٥٢٨، ٥٣٣
إنقسام للرأى حول تولي سعد الوزارة: ٤١٦
إنقسام للوفد: ٤٥٤، ٧٥٢، ٧٥٥، ٧٥٨
الانقلاب الدستوري سنة ١٩٣٠: ٧٥٢، ٧٥٣
إنهيار الإنكلاف: ٦٦٠، ٦٦٥
- ب -
براءة النحاس وويصا واصف
وفخرى: ٦٩٢
براءة حقلى محمود: ٧٦٧
براءة ماهر والنقراشى: ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٢، ٦١٨، ٦١٩
بيان أسباب صدور دستور ١٩٣٠: ٧٣٨، ٧٣٩

- ث -

- تأليف سعد الوزارة: ٤١٧
 التبليغ البريطاني إلى الدول في ١٥
 مارس ١٩٢٢: ٧١٤
 التحالف بين الأحرار الدستوريين
 والقصر: ٦٨٦
 تعظيم السلاسل: ٧٣٤
 تحفظات سنة ١٩٢٢ (تحفظات
 تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢): ٦٩٨
 تحول الأزهر إلى أداة في يد الملك:
 ٤٥٨
 تسليم جغوب للملطان: ٥٩٧
 التسوية الموقرة: ٦٢٧، ٦٢٩
 التصادم بين الوفد والشيوخ سنة
 ١٩٢٤: ٥٤١
 تصريح ٢٨ فبراير: ٤١٦، ٤١٧،
 ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٠،
 ٤٣٢، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٥٨، ٤٧٠،
 ٤٧١، ٤٨٢، ٤٨٨، ٤٩٦، ٥٨٩،
 ٥٩٧، ٥٩٨، ٦١٤، ٦١٨،
 ٦٢٥، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٤٦، ٦٦١،
 ٦٦٣، ٦٦٦، ٦٦٨ - ٦٧٤، ٦٩٧،
 ٧٠٤، ٧١٣، ٧٤٥، ٧٥٩، ٧٧٤،
 ٧٧٨، ٧٨٩، ٨٠٠
 تصريح صمويل هوز: ٧٨٤
 تعديل قانون الانتخاب للصادر في
 سنة ١٩٢٤: ٧٤٧

- تعديل قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣:
 ٦٦٢
 تعطيل الحياة النيابية في مصر ١٩
 يوليو سنة ١٩٢٨: ٦٩٠ - ٦٩٢،
 ٦٩٤، ٧٣٤
 تقرير لجنة ملتر: ٧١٣، ٧١٤

- ث -

- الثورة الروسية: ٥٣٣، ٥٣٥
 ثورة سنة ١٩١٩: ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٥،
 ٤٣٧، ٤٤١، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٢،
 ٥١٤، ٦٧٩، ٦٨٥، ٧٨٤، ٨٠٢
 الثورة العربية: ٦٢٣، ٦٩١
 الثورة الفرنسية: ٥٩٦
 الثورة السعيدة: ٤٨٩
 الثورة النمساوية: ٥٥٧
 ثورة يوليو سنة ١٩٥٢: ٤٩١، ٥١٢،
 ٦٦١، ٧٥٧، ٨٠١

- ج -

- الجلام سنة ١٩٥٤: ٦٦١

- ح -

- حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢: ٨٠١
 الحرب العالمية الأولى: ٤٢٥، ٤٣١،
 ٤٣٧، ٤٩٨، ٥٠٩ - ٥١١، ٥١٤

٥٣٥، ٦٠١، ٦٢٢، ٦٣٨، ٦٦١،

٧٧٨، ٧٨١

الحرب العالمية الثانية: ٨٠١، ٨٠٢

الحركة الاشتراكية في مصر: ٥٥٩

حركة سنة ١٩٢٨: ٦٨٠

الحركة السونانية: ٤٤١

الحركة الشيوعية في مصر: ٥٠٩،

٥٤٤، ٥٤٢

الحركة الفلسطينية: ٧٩٩

حركة النضال ضد سنقي ونستور:

٧٥٨

حل مجلسى النواب والشيوخ: ٦٦٢،

٦٧٦، ٦٩٠، ٦٩٥، ٧٣٥، ٧٣٨ -

٧٧١، ٧٤٠

الحماية: ٤٢٠، ٤٣٢، ٤٣٨، ٦٢٧

حوادث إحتلال المصانع سنة ١٩٢٤:

٥٤٦

حوادث الاسكندرية في ١٥ يوليو سنة

١٩٣٠: ٧٣٦، ٨٠٣

حوادث الاغتيالات السياسية

والانفجارات ٧٥٠، ٧٥١

حوادث السودان: ٤٤٢ - ٤٤٤، ٤٤٨

- ح -

خروج حزب الشعب من الحكم: ٧٦٥

- د -

الدستور: ٤١٧، ٤٢٤، ٥٤٥، ٥٩٧،

٦٠١، ٦٠٥، ٦١٧، ٦٢٥، ٦٦٠،

٧٠٥، ٧٠٧، ٧٣٤ - ٧٣٧، ٧٤٢،

٧٤٦، ٧٥٧، ٧٨٠، ٨٠٣، ٨٠٤

دستور سنة ١٩٢٣: ٤١٨ - ٤٢٠،

٤٩٧، ٥٣٧، ٥٤١، ٧٤٠، ٧٧١ -

٧٧٦، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٥ - ٧٨٩،

٨٠١، دستور سنة ١٩٣٠: ٧٤١،

٧٤٣، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٣

دستور سنة ١٩٢٨: ٧٤١

للدعوة لعقد مؤتمر إسلامي في مصر

لبحث مسألة الخلافة: ٥٨٥

- ر -

رفض المشروع البريطاني: ٦٤٨،

٦٦٤، ٦٦٧

- س -

سقوط حكومة العمال البريطانية:

٤٥٧، ٤٧٠

سقوط الدستور: ٤٩٧

سقوط السيادة العثمانية عن مصر:

٧٧٨

سقوط محمد نجيب سنة ١٩٥٤: ٧٥٧

سقوط وزارة سعد: ٥٩٣

سياسة عداء النحاس لبريطانيا: ٦٤١

- ش -

الشقاق بين الأحرار الدستوريين
وحزب الاتحاد: ٥٨٢

- ص -

الصدام بين سعد والانجليز والقصر:
٤١٧

الصدام بين سعد والملك فؤاد حول
الدستور: ٤٢١، ٤٢٤
الصراع بين مصر وإنجلترا على
السودان: ٤٣١، ٤٣٦
الصراع بين الوفد والأحرار
للدستوريين: ٦٨٥، ٧١٩

- ط -

طرد الأحرار للدستوريين من الحكم:
٥٨٣، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩١
طرد للحاس من الحكم: ٦٧٦
طرد عبدالعزيز فهمي من الوزارة:
٥٨٧، ٥٩٤
طرد اللورد لويد من منصبه: ٦٧٢،
٦٩٧ - ٦٩٩، ٧٠٣
طرد المصريين من السودان: ٤٤٨،
٤٥١، ٤٨٣، ٤٩١
طرد الوفد من الحكم سنة ١٩٢٨:
٦٧٦

- ع -

عزل نشأت باشا: ٥٩٧
العقوبات التي فرضتها عصبة الأمم
على إيطاليا: ٧٨٠، ٧٨١
عيد الجهاد الوطني سنة ١٩٣٥: ٧٨٣

- ف -

فشل المباحثات المصرية - الانجليزية:
٤٥٧
فشل مفاوضات سعد - مكثونالد: ٥٠١
فشل مفاوضات الوفد مع إنجلترا:
٤٢٠
فصل روزنتال من الحزب الشيوعي:
٥٣٤، ٥٣٦، ٥٥٩
فض الدورة البرلمانية: ٧٣٧

- ق -

قانون الجمعيات: ٦٦٩ - ٦٧٣،
٦٨٤، ٦٨٨، ٦٩٢، ٧٠٧
قانون الانتخاب الجديد: ٦٠٣ - ٦٠٥،
٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٤٣، ٨٠٣،
٨٠٤
قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣: ٦٦٢
قانون رقم ٨٠: ٦٥٦، ٦٥٧، ٧٢٧ -
٧٣٠، ٨٠٦، ٨٠٩، ٨١٠
قانون رقم ٢٨ بخصوص تعويض
للموظفين الأجانب: ٤٢٧، ٤٩٥

قانون رقم ١٠ بمنع التجمهر: ٦٦١	محاكمة الشيخ على عبدالرازق: ٥٨٦
قانون العقوبات: ٦٧٢	محاكمة على عبداللطيف: ٤٤٠
قانون محاكمة الوزراء: ٦١٧	محاولة قتل محمد توفيق رفعت
قانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١: ٦٨٨، ٦٩٢	رئيس مجلس النواب: ٧٥٠
القبض على مصطفى النحاس: ٦٤١	منذبة الاسكندرية سنة ١٩٢١: ٦١٣
القبض على مكرم عبيد: ٤٥٤	مذكورة ٤ ملابح أنظر: قانون الاجتماعات
قبول مصر في عصبة الأمم: ٨٠١	مذكورة حل مجلس النواب والشيوخ سنة ١٩٢٨: ٦٩٠
قضية البداري: ٧٦١، ٧٦٤	المذكورة البريطانية لثروت سنة ١٩٢٧: ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٧١
القضية التركية: ٥٣٣	مذكورة نسيم إلى المندوب السامي سنة ١٩٣٥: ٧٨٢
قضية الدستور: ٦٠١، ٧٧٠	مذكورة الوفد إلى عصبة الأمم: ٧٨٤
قضية الشيوعية: ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٤، ٥٥٥	مرسوم بإجراء الانتخابات في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦: ٦٠٧
قضية العمال: ٥٣٩	مرسوم بوقف الانتخابات: ٥٨١
القضية المصرية: ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٨٣، ٥٠١، ٥٠٥، ٥١٠، ٥١١، ٥٩٠، ٥٩٥، ٦١٥، ٦١٧، ٦٣٠، ٦٩٥، ٦٩٧، ٦٩٩ - ٧٠٣، ٧٠٥، ٧١٢، ٧١٤، ٧١٩، ٧٣٢، ٧٤٥، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٨٣	مسألة السويلن: ٧١١، ٧١٢، ٧١٨، ٧٩٢
	مسألة قبول مصر في عصبة الأمم: ٧٥٩
	المسألة المصرية أنظر: القضية المصرية مسألة مياه النيل: ٧٠٠
	المشروع البريطاني: ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٨، ٦٦١، ٦٦٨، ٦٧٧، ٧٠٣، ٧١٤

م - م

مبدأ مونرو البريطاني: ٧١٤
المعاهدات المصرية - البريطانية: ٤٦٦

- مشروع ثروت: ٦٦٧
المشروع المصري: ٦٣٦
مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ أنظر:
مشروع معاهدة شاملة: ٦٢٨، ٦٢٩،
٦٤٦ - ٦٤٨، ٦٦٨ - ٦٧٠، ٦٨٤،
٧١٢، ٧١٤، ٧١٩
مشروع ملنر: ٤٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤،
٦٦٧
مشروع الوفد: ٦٣٣، ٦٣٤
المشكلة الحبشية: ٧٧٦، ٧٧٩، ٧٨٠
مظاهرات الاحتجاج على تصريح
هور: ٧٨٤
مظاهرات العمال سنة ١٩٢٣: ٥٣٩
المعاهدة الانجليزية المصرية أنظر:
معاهدة سنة ١٩٣٦
معاهدة سنة ١٩٣٠: ٧٨٨، ٧٨٩،
٧٩٦، ٧٩٧
معاهدة سنة ١٩٣٦: ٤٩٦، ٤٩٧،
٦٢٣، ٦٣٦، ٦٤٤، ٦٦١، ٦٧٨،
٧٠٩، ٧١٠، ٧١٧، ٧٦٠، ٧٦٩،
٧٧٠، ٧٧٧ - ٧٧٩، ٧٨٩، ٧٩٢ -
٧٩٥، ٧٩٨، ٨٠٢، ٨١٠
معاهدة سنة ١٨٨٨: ٧٠٤، ٧١٠،
٧١٦، ٧١١
معاهدة فرساي: ٧٩٤
معاهدة لوزان: ٧٩٤، ٧٧٨
- معركة الانتخابات سنة ١٩٢٥: ٥٧٧
المعركة للدستورية الأولى: ٥٦٧،
٦٤٩
المعركة للدستورية الثالثة: ٧٣١
المعركة الدستورية الثانية: ٦٥٩،
٧٢٣، ٨٠٣
مفاوضات اللخاس - هندرسون:
٤٩٦، ٥٠٥، ٧٠٩ - ٧١١، ٧١٤،
٧٢٧، ٧٢٩، ٧٧٧، ٧٨٨، ٧٨٩،
٧٩٥ - ٧٩٧
مفاوضات ثروت - تشمبرلين: ٦٣٠،
٦٣٨، ٦٤٣، ٦٤٥ و ٦٩٧، ٦٩٩،
٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧١٢
مفاوضات سعد - مكرونالد: ٤٤٩،
٦٧١، ٧١٦
مفاوضات صدقي سنة ١٩٣٠: ٧٩٠،
٧٩١
مفاوضات عدلي - كيرزن: ٤٦٤،
٦٩٣، ٧٠٢، ٧٠٣
مفاوضات محمد محمود - هندرسون:
٤٩٦، ٦٩٧، ٦٩٩، ٧١٢، ٧٧٧
مقاطعة الانتخابات: ٧٤٥، ٧٤٦،
٧٥٠
مقاطعة البضائع الانجليزية: ٧١٣،
٧٨٧
مقاطعة لجنة ملنر: ٥٠٢، ٧٥٠
مقتل التعايشي: ٤٨٩

- مقتل السردار: ٤١٧، ٤٤٨، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٩ - ٤٧١، ٤٧٤، ٤٩٨، ٥٠٠ - ٥٠٣، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٦٩، ٥٧٣، ٥٧٨، ٥٧٩، ٦٠٩ - ٦١٢، ٦٢٤، ٦٣٦، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٩، ٦٩٧
- مقتل الشيخ على عبدالرازق: ٥٨٦
- منع دخول البواخر الروسية إلى
الموانئ المصرية: ٥٥١
- مؤامرة سيف الدين: ٦٩٠
- مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي: ٦٩٣
- المؤتمر الشيوعي ٢٣ و ٢٤ فبراير سنة
١٩٢٤: ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٤٤
- المؤتمر الشيوعي يومي ٦ و ٧ يناير
سنة ١٩٢٣: ٥٣٦
- مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩: ٤٢٠، ٤٣١
- مؤتمر لوزان: ٤٢٠، ٤٨١، ٥٣٣، ٧٧٨
- مؤتمر الشيوخ والنواب الوفديين في
يونية ١٩٣٠: ٧٣٥
- المؤتمر المصري بلندن: ٦٩٤، ٧٠٢
- مؤتمر نزع السلاح: ٧٥٨
- المؤتمر الوطني سنة ١٩٣٤: ٦٠٦، ٧٧٣، ٧٧٠
- ميثاق كيلوج «ميثاق السلام»: ٧٠٣
- ن -
- نجاح الوفد في انتخابات سنة ١٩٢٩: ٧١٥
- النزاع الانجليزى للمصرى: ٤٨٠، ٤٨١
- نظام الانتخاب ذى الدرجتين: ٧٣٨
- نظام الانتخاب العام: ٧٣٨
- نقى زعماء الوفد إلى ماطلة: ٤١٩
- ه -
- هروب روزنثال: ٥٤٧
- و -
- وفاة سعد زغلول: ٦٣٨، ٦٤٣، ٦٦٧، ٦٨٦، ٦٩٤
- وقف العمل بقانون الانتخاب المعدل: ٦٠٥

٥- كشف الدوريات

٦٤٩ - ٦٥٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٦ ، ٦٨٠ ،

٦٨٢ ، ٦٨٨ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨ ، ٧٢٨ ،

البيتى ياريزيان: ٤٥٥ ، ٤٦٦ ،

- ت -

التايمز: ٤١٨ ، ٥٥٦ ، ٥٧٢ ، ٥٧٧ ،

٥٧٨ ، ٥٨٠ ، ٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦٢٩ ،

٦٩٠ ، ٧٠٧ ، ٧٣٤ ،

- ج -

الجازيت: ٥١٢

الجريدة: ٦٨٥

- د -

الدبلى لكسبرين: ٥٥١

الدبلى ميل: ٦٨٣

الدبلى نيوز: ٦٤٣

الدبلى هيرالد: ٤٦٦ ، ٥١٢

الدبلى هيرالد العمالية: ٥١٢

★ أولاً: الجرائد

- أ -

الاتحاد: ٥٠٥ ، ٥٧٥ ، ٧٨٢ ،

الاجيسيان جازيت: ٥٢٠ ، ٦٤٢ ،

الأحرار: ٥٨٢

الأخبار: ٤٩٨ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٦٥ ،

٥٨٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦ ، ٦٥١ - ٦٥٤ ،

٦٨٢ ، ٧٢٥ ،

الأفكار: ٦٨٨

الأمانيتيه: ٥٥٢

الانفورماسيون: ٤٥٤

الأمراء: ٤٥٤ ، ٤٦٢ ، ٥٠٥ ، ٥١٧ -

٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ،

٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٥ ، ٥٤٩ ،

٥٥٤ ، ٥٦٠ - ٥٦٢ ، ٥٦٤ - ٥٦٦ ،

٦١٥ ، ٦٢٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٩ ، ٦٥٢ ،

٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٧ ، ٦٦٣ ، ٦٦٦ ،

٦٨٨ ، ٧٠٨ ، ٧١٤ ، ٧٢١ - ٧٢٣ ،

٧٢٦ ، ٧٢٨ ، ٧٣٠ ، ٧٦٢ ، ٧٦٤ ،

٧٨٣ ، ٨٠٣ ، ٨٠٥ - ٨٠٨ ،

الايفنتج ستاندرد: ٧٦٢

- ب -

البلاغ: ٤٦٢ ، ٥٥٤ ، ٥٦٦ ، ٥٧١ ،

٥٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٨ ، ٥٩٣ ،

- ر -

رويترز: ٤٦٦

المصري: ٤٦٢

- س -

السياسة: ٤٤١، ٤٥٦، ٥٠٥، ٥٥٣،
٥٥٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٦٩،
٥٧٩، ٥٨٢، ٦٠٤، ٦١١، ٦١٦،
٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٤، ٦٦٤ - ٦٦٩،
٦٧٤، ٦٧٥، ٦٩٠، ٧٠٥، ٧٠٩،
٧١٤، ٧٢٤، ٧٢٦، ٧٢٩، ٧٦٧
النظام: ٥١٠، ٥٥٢
النيوستيسمان: ٧٧٤
النيويورك تايمز: ٧٧٤

- ش -

- و -

وادي النيل: ٦٨٨
الوطن: ٦٨٨

الشبيبة: ٥٣٠، ٥٣١

الشعب: ٧٤٤

شيكاجو تريبيون: ٦٩٠

ثانياً: المجلات

- ك -

كوكب الشرق: ٥٥٢، ٥٨٢، ٥٨٨،
٥٩٨، ٦٠٠، ٦٥١، ٦٥٣، ٦٧٥،
٦٨٨، ٧٢٤

- ر -

روز اليوسف: ٦٤١، ٦٥٧، ٦٨٨،
٧٥٤، ٧٧٢، ٨٠٥، ٨٠٧

- ل -

لابلاتري الفرنسية: ٦٨٨

اللواء: ٥١٧

ليبارتيه: ٥٧٥

- م -

الماتان: ٤٥٥

المانشستر جارديان: ٤٥٤، ٥٧٣،

٥٩٩، ٦٩١، ٦٩٨

رسالة يجب أن تنشر*

بقلم: إبراهيم عامر

«تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨م إلى سنة ١٩٣٦م،

هذا هو عنوان الرسالة التي تقدم بها عبدالعظيم محمد رمضان،
الحاصل على ليسانس الآداب سنة ١٩٥٨م، ليحصل بها على درجة
الماجستير في التاريخ الحديث هذا العام، والرسالة تمت تحت إشراف
الدكتور محمد أنيس، أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب، بجامعة
القاهرة.

ولست أزعم أنني قد انتهيت من الدراسة النقدية لهذا البحث
التاريخي المستفيض الذي يقع في ٥٣٠ صفحة من قطع الفولسكاب
المنسوخ بالآلة الكاتبة. ولكن ما درسته منه حتى الآن، أثار أمامي
سؤالاً هو: لماذا لا تنشر هذه الرسالة للجامعية المهمة في كتاب،
لتكون بين أيدي أكبر عدد من القراء، والمهتمين بتاريخنا الحديث،
كبحث علمي موضوعي، ولتقف في مواجهة - أو على الأقل في
موازاة - تلك الكتابات التاريخية العديدة التي تطالعنا كل يوم؟

* الجمهورية في ٣ سبتمبر ١٩٦٤.

نشأة وصفات البرجوازية المصرية

إن الأستاذ عبدالعظيم رمضان استخدم فى بحثه منهجاً زمنياً، من الناحية الأساسية، فقسم تلك المرحلة المهمة من تاريخنا الحديث، وهى الواقعة بين ثورة ١٩١٩م وإبرام معاهدة ١٩٣٦م، تقسيماً زمنياً، لا تقسيماً موضوعياً.

ومع هذا، فقد استفاد - فى الوقت نفسه - من التقسيم الموضوعى، فمهد للفصول بتناول الأصول الاجتماعية والأيدولوجية والسياسية لهذه الحركة الوطنية.

فتحدث عن نشأة البرجوازية المصرية فى الثالث الأخير من القرن الماضى، وعلى وجه التحديد فى العهد الذى أعقب سقوط على بك الكبير - على حد تقديره - وأبرز اختلاف الظروف التى قامت فيها البرجوازية فى أوروبا، واستخلص من سمات الاختلاف التى أوردها ملاحظات لا بد من مناقشتها. وأهم هذه الملاحظات:

١ - أن الصراع بين النظم الاقتصادية أو بين الطبقتين الاجتماعيتين اللتين تمثلان الإقطاع والرأسمالية، لم يقم فى مصر.

٢ - عدم ارتباط نمو الحركات القومية فى مصر بتدهور الإقطاع.

٣ - عدم ارتباط نمو البرجوازية فى مصر - وهى فى رأيه الطبقة التى قادت الحركة القومية الحديثة - بتدهور واضمحلال الطبقة الإقطاعية.

حزب الأمة والحزب الوطني

وتكلم عن الحزب الوطني وحزب الأمة كمدرستين وطنيتين تمثل كل منهما اتجاهًا وطريقًا في مقاومة الاحتلال، فقال:

«وعندى أنه إذا كان الحزب الوطني قد غرس في تلك الحقبة من تاريخ مصر، بذرة الكراهية للاحتلال، ومقاومته في نفوس الشعب، فإن حزب الأمة قد ثبت بدوره أسس القومية المصرية، وألقى بذور الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا. ومعنى آخر، أنه بينما كان عمل الحزب الوطني قائماً على هدم الاحتلال كان عمل حزب الأمة قائماً على بناء أسس مصر الحديثة المستقلة. وواضح أن العمليتين: الهدم والبناء، يكمل كل منهما الآخر».

التيارات اليسارية

ومن الفصول التي تنتمي إلى التقسيم الموضوعي في الرسالة الفصل الذي عقده عن الحركة الاشتراكية تحت عنوان «التيارات اليسارية في الحركة الوطنية». وقد جعل مكانه في موضع يمثل زمنياً - في رأيه - انتهاء حقبة مليئة بالنشاط الاشتراكي، وابتداء فترة من التدهور والاضمحلال لهذا النشاط.

وهذا الفصل يعتبر من أهم ما كتب عن نشأة ونمو واضمحلال الحركة الاشتراكية في مصر في عهدها الأول من ثورة ١٩١٩م - أو قبلها قليلاً - إلى قبيل عقد معاهدة ١٩٣٦م. ومن أبرز ما في هذا الفصل، استناد الباحث على المراجع العربية في هذا الموضوع أساساً، وخاصة على ما كانت الصحف المصرية تنشره حينذاك. وكم كان

بودى أن يطلع القارئ على هذا الجزء ليدرك أن الحجج التي كانت يقال حينذاك ضد الاشتراكية، تكاد تكون هي نفسها الحجج التي يقولها الأعداء اليوم! وكم بودى أن يطلع الاشتراكيون على هذا الجزء المهم ليدركوا الأسباب التي أدت إلى اضمحلال الحركة الاشتراكية حينذاك، وأهمها الجمود العقائدي، والانعزال عن الواقع المحلي، والانقسامات والخلافات الشخصية، وبعض هذه الأسباب ما يزال كامنا حتى اليوم.

خلاف مع الباحث

غير أن هناك خلافا بيني وبين رسالة الأستاذ عبدالعظيم رمضان.

ففي كتابي «ثورة مصر القومية» الصادر في يناير ١٩٥٧م، تعرضت بالنقد لشكل تكوين حزب «شيوعي» في مصر سنة ١٩٢٢م، وتعرضت بالنقد لأسلوب بعض قادة ذلك الحزب، واستندت في نقدي هذا إلى الوثائق الرسمية، كما استندت إلى محاولة لملأ بعض الفجوات الموجودة بين ما جاء في هذا الوثائق، وما هو معروف - ولكنه غير مدون تاريخيا - من مواقف وأشخاص في تلك الفترة.

ولكن الأستاذ عبدالعظيم رمضان وصف ما كتبه بأنه مجرد مزاعم لم يجد عليها دليلا، وقال إنه لم يجد في المرجع الذي ذكرته في كتابي إشارة إلى «الحزب الشيوعي المصري» حينذاك، أو إلى ما قاله مندوب ذلك الحزب في مؤتمر الكومنترن الرابع الذي عقد في عام ١٩٢٢م.

ومع هذا، فالدليل ما يزال موجودا بالمرجع الذى استندت إليه -
أساسا - وهو كتاب «وثائق الدولة الشيوعية ١٩١٩ - ١٩٩٢ م، المطبوع
فى لندن عام ١٩٥٦ م، وعاد إليه هو ولم يجد فيه الدليل - ففى صفحة
٣٣٧ توجد هذه العبارة بالنص.

«قال المندوب المصرى فى مؤتمر الكومنترن الرابع، الذى عقد
فى عام ١٩٢٢ م، إن العلم الأحمر سيرفرف عما قريب فوق
الأهرامات».

ثم جاء بعد ذلك - وفى الصفحة ذاتها، بالنص:

«جاء فى تقرير زينوفييف قوله: إن نواة للأحزاب الشيوعية قد
تكونت فى الصين، ومصر، وتركيا، وإنها صغيرة جدا..»

وواضح الفرق بين التقدير الخاطئ للمندوب المصرى الذى
يتوقع ارتفاع العلم الأحمر قريبا فوق الأهرامات، وتقدير مندوب
الكومنترن الذى لم يرسو نواة صغيرة جدا. وهذا يؤكد ما ذهب
إليه من استنتاج عن موقف المندوب المصرى الخاطئ والاستفزازى
فى ذلك المؤتمر.

* * *

أما ما ذهب إليه فى كتابى، الصادر منذ ما يزيد على سبع
سنوات، من نقد تكوين ذلك التنظيم «الشيوعى» حينذاك من العناصر
الأجنبية، واعتبارى إياه بذلك أداة فى خدمة الاستعمار، ففى المرجع
الذى استندت إليه أساسا، وعاد إليه الباحث، الدليل الذى لم يجده،
وهو فى صفحة ٣٨٣.

فقد جاء فى التقرير عن المسألة الشرقية الذى أقره المؤتمر الرابع للكونغرس فى نوفمبر ١٩٢٢ م (والذى وضعه لينين كما هو معروف) النص التالى بالحرف:

«إن تأليف تنظيمات شيوعية أوروبية منفصلة، فى المستعمرات (مصر والجزائر)، هو نوع مستقر من الاستعمار، ولا يخدم سوى المصالح الاستعمارية».

رسالة يجب أن تنشر

ومع هذا، وعلى الرغم مما قد يكون من ملاحظات أخرى على هذه الدراسة التاريخية الجادة، فإننى أعتقد أنه من الضرورى ومن المفيد أن تنشر، حتى تتاح الفرصة لمناقشة عامة علمية موضوعية لها. فما هى الانموذج من التيارات اليمينية* فى حركتنا الفكرية التى من المفيد أن تظهر على السطح، والتى دعت المشتغلين بالحركة الفكرية الى الاهتمام بها ومتابعتها.

(*) استلكر الأستاذ إبراهيم عامر هذه العبارة معنى، وقال إنه لا بد أن عبارة قد نقلت بينها، لأنه ليس معقولا أن يصف رسالة اعتمدت هذا الاهتمام للكيبر بدراسة الحركة الاشتراكية فى مصر، وإصافها، بأنها تيارات يمينية!

الحركة الوطنية في مصر*

١٩١٩ - ١٩٣٦ م

بقلم: بدر الديب

إذا ما فرغت، بعد ثلاث ليال طوال، من قراءة متصلة لعمل كبير يظل ممسكاً بروحك وانتباهك طوال أكثر من ٨٠٠ صفحة خلال ساعات الليل الطويلة، فإنك تتحرج كثيراً قبل أن تستطيع كتابة هذه الكلمات القلقل. إن المعاني التي تزدهم في النفس مرتبطة بأحداث الكتاب وشخصياته تمزج امتزاجاً صعباً مع انفعالات القارئ بأسلوب الكاتب، ومنهجه، وما يثيره وضع الكتاب نفسه في تاريخ الكتابة التاريخية في بلدنا وعنها. وقد كان لا بد لي أن أسمح لهذه المعاني أن تقرر بنفسها أولويتها في التعبير. وإن كان لا مفر من الاعتراف بأن منطق هذا الأولوية قد يكون متعلقاً بي ويحدود معرفتي.

فالكتاب الذي أصدرته دار الكاتب العربي للمؤرخ المصري الجديد الأستاذ عبدالعظيم محمد رمضان بعنوان: «تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦ م» يعد في نظري علامة جديدة في كتابة تاريخنا القومي، تبشر بأننا قد وصلنا في هذا المجال إلى مرحلة تشرف على آفاق جديدة مليئة بالوعود والأمل. وأرجو أن

* الجمهورية في أول أكتوبر ١٩٦٨.

أكون على حق فى أن أتصور أن هذا هو أهم وأول ما يجب أن يقال عن هذا الكتاب.

إن موضوع الكتاب ليس جديداً بالطبع. والكتاب لا يعتمد فى أهميته على أنواع جديدة من الوثائق التى بذيعها لأول مرة. ثم هو بعد ذلك موضوع قريب إلى نفوس غالبيتنا. فما زلنا فى جيل حضر معظمه، سنوات طويلة من هذا الكفاح الذى يؤرخه الكتاب، وعرف، بدرجات متفاوتة من المعرفة، الكثير من تفاصيله.

ولكن الكتاب، مع ذلك كله، يبقى جديداً بأنه أول ما قرأت من كتب تاريخ هذه الحقبة، مما قد يوصف بأنه حقاً كتاب فى التاريخ ينبع من مدرسة فكرية، ويلتزم بأصول راسخة للمنهج العلمى فى البحث.

فلقد عرفنا قبله العدد الكبير من كتب المذكرات والتراجم التى كتبها ساسة العصر الماضى، أو كتبت عنهم، وعرفنا مجموعة من الأعمال التى هى أشبه بالحواليات التى تجمع وترصد الأقوال والحوادث، مثل كتب أحمد شفيق باشا، وكتب عبدالرحمن الراقعى، (وإن كان مؤلف الكتاب الأستاذ عبدالعظيم محمد رمضان، لا يجب أن يضع كتب الراقعى فى هذه المجموعة). وهناك بعد ذلك عدد قليل من الكتب، مثل كتاب محمد فؤاد شكرى، عن مصر والسودان، وكتاب محمد شفيق غريال، عن تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية.

وهذا النوع الأخير من الكتب وإن كان وضعه أساتذة كبار فى التاريخ، إلا أنه يدخل فى باب الدراسات الجزئية عن جانب من

جوانب المدة التاريخية، كما أنه لا يعبر على نحو واضح عن مدارس فكرية تستخدم أصول المنهج التاريخي في استخراج الدلالات العامة لأحداث التاريخ وأعمال أبطاله كما يفعل هذا الكتاب الجديد.

إن كتاب «الحركة الوطنية في مصر» يفصح بوضوح عن أن هناك مدرسة تاريخية جديدة تتكون بمجهود الدكتور محمد أنيس، الذي أهدى المؤلف إليه كتابه بأسلوب يكشف عن علاقة فريدة بين الأستاذ وتلميذه، هي الشرط الأساسي في بناء أي مدرسة فكرية.

ويكفي في هذا ما يقرره الأستاذ المؤلف بأنه ظل «خلال السنوات الطويلة، التي استغرقها إعداد بحثه «متأثراً مؤثراً» - بل مريداً، لأستاذه.

وما يقرره في نهاية مقدمته «بأن كل موضوع يستحق التقدير في هذا البحث، توجد وراءه شحنة ذهنية انطلقت على أثر مناقشة حامية بيني وبين الدكتور (محمد أنيس)، احتدم فيها الجدل واصطرع فيها الرأي وانتهت بدفعة جديدة لهذا البحث المتواضع إلى الأمام».

إن تكوين المدرسة التاريخية على هذا الأسلوب، علامة يجب الاحتفال بها في حياتنا الفكرية وتجعلنا نلقى على أكتاف الدكتور محمد أنيس، ثقل ما ينتظره من أعمال جديدة تقوم بها مدرسته.

وأهم ما يمتاز به الكتاب بعد ذلك هو توفيقه في الجمع بين التصنيف الموضوعي لعناصر الحقبة التاريخية التي يدرسها، سواء كانت هذه العناصر سياسية أو اجتماعية أو فكرية، وبين التقسيم

التاريخى لمراحل الكفاح فيما بين عام ثورة ١٩١٩م ونهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ضد إنجلترا بمعاهدة ١٩٣٦م. فقد استطاع المؤلف بنظورته كمؤرخ أن يوفق بين هذين الطريقتين فى المعالجة توفيقاً كبيراً فاستطاع أن يقدم للقارئ تسلسلاً طبيعياً للحوادث لا يتكرر فيه السرد أو الإشارة، واستطاع أن يقرء فصولاً تجمع بين الموضوعية والتقسيم الزمنى مثل فصوله عن لجنة ملتر، وعن الوزارة البرجوازية الأولى (أول وزارة لسعد زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤م) كما استطاع أن يقدم فصولاً موضوعية خالصة لا تزجج السرد التاريخى ولا تفسده، مثل فصوله عن التنظيمات الثورية للوفد. أو عن التيارات اليسارية فى الحركة الوطنية.

ولقد أبرز الكتاب مفاهيم المدرسة التى ينتمى إليها، حول تحديد معنى ودور البرجوازية المصرية، وعلاقتها بالحركة الوطنية. كما أثار الكثير، مما يحتاج إلى المناقشة، حول معانى الطبقات وأدوارها فى التاريخ الوطنى، ومفهوم الثورة.

وببقى بعد ذلك ما يكشف عنه الكتاب من حاجتنا الكبيرة إلى مزيد من العمل فى الجمع لوثائق تاريخ هذه الحقبة، واجتياح مظان جديدة لها. فعلى الرغم من أن الكتاب يصحح الكثير من الأخطاء التى وقع فيها المؤرخون قبله، فإنه لا يقدم الجديد من الوثائق. غير أن الدلالة، والمغزى العام الذى يقدمه. لا يجعل هذا النقص إلا تطلعاً إلى المزيد من المعرفة.

تحية كبيرة، للمدرسة، وللمؤرخ الجديد.

تاريخ الحركة الوطنية في مصر *

بقلم: محمود أمين العالم

ما أجدرنا، في مواجهة كل قضية من قضايانا الوطنية والاجتماعية، أن نحرص على متابعتها حتى جذورها التاريخية الأولى..

وما أجدرنا في كل مرحلة من مراحل تاريخنا الوطني والاجتماعي، أن نقف قليلاً بالتأمل والبحث العلمي، للتبين ما قطعناه من مراحل.

إن النظرة التاريخية لنضال شعبنا، هي غذاء خصب يمدنا بالوعي واليقظة والتفاؤل والإصرار في معركة المواصلة الثورية.

ولكن ما أندر النظرة التاريخية الصائبة في أغلب ما يكتب عن تاريخنا الحديث والقديم!

ما أكثر ما يصبح هذا التاريخ حكايا تسرد، وخلافات فردية تروى، لا معارك شعبية، وتناقضات سياسية واجتماعية، وقوانين موضوعية، تحركها وتكشفها وتطلق بها إرادة الجماهير المناضلة، من أجل التحرر والتقدم.

* الأخبار في ١٤ أكتوبر ١٩٦٨.

على أن مدرسة تاريخية علمية قد أخذت تتبلور وتنضج في جامعتنا، بفضل الريادة الواعية للأستاذ الدكتور محمد أنيس، وأخذت تغنى مكتبتنا بطائفة من الدراسات التاريخية، يقوم بها الدكتور أنيس بنفسه، أو يقوم بها نفر من تلامذته ومريديه .

ولعل آخر هذه الدراسات التي صدرت منذ أسابيع من دار الكاتب العربي، دراسة عن «تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ م»، أعدها الأستاذ عبدالعظيم محمد رمضان .

في هذه الدراسة نتبين الأستاذ عبدالعظيم عاكفاً بجِد وموضوعية على تعميق تاريخنا الوطني خلال هذه الحقبة، تعميقاً سياسياً واجتماعياً وجماهيرياً، محللاً عناصره ومقوماته المتصارعة المختلفة، كاشفاً قوانينه العلمية، متابعاً حركته المتشابكة الصاعدة في استيعاب ودأب .

ومن هذه الدراسة العلمية المستفيضة، تبرز لنا الملامح المشرقة الأصيلة لنضال شعبنا، في ترابط وحيوية، خلال فترة من أخطر فترات تاريخنا. ثم لا نلبث أن نخرج منها بحصيلة غنية من التنبؤات والتوقعات الموضوعية للنافعة .

ولا نقف قيمة الكتاب عند هذا الحد فحسب، وما أكبرها قيمة في ذاتها، بل إنه يسجلنا كذلك بحصيلة غنية من الوثائق والأسانيد التي تضئء جوانب كانت غامضة من تاريخنا .

إن هذا الكتاب، بمادته الغنية ومنهجه العلمي المتقدم، إضافة جادة إلى مكتبتنا التاريخية، وإضافة جادة كذلك إلى وعينا بأنفسنا، ويتاريخ شعبنا .

كم أتطلع إلى أن تواصل مدرسة الدكتور محمد أنيس، ويواصل
الأستاذ عبدالعظيم رمضان هذه الجهود القيمة استكمالاً وتعميقاً..

وكم أتمنى أن تتبوا هذه الدراسة القيمة مكانها اللائق في
مكتباتنا وبرامجنا الدراسية، بدلاً من تلك الدراسات السردية المسطحة
التي تكاد تختنق بها معارفنا التاريخية.

كتاب جديد: تطور الحركة الوطنية في مصر
من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦
«من المفيد تدريسيه في مناهج التاريخ والتوعية القومية»
بقلم: إبراهيم عامر

ست سنوات استغرقها إعداد مادة هذا الكتاب، من عام ١٩٥٨ م
إلى عام ١٩٦٤ م. وأربع سنوات، استغرقها إعداده للنشر من عام
١٩٦٤ م إلى عام ١٩٦٨ م. أى أنه صدر بعد عشر سنوات!

وفى الأصل كانت مادة هذا الكتاب رسالة للحصول على
الماجستير فى التاريخ الحديث من جامعة القاهرة، ثم قام الأستاذ
عبدالعظيم محمد رمضان، صاحب هذه الرسالة بمناقشتها
ومراجعتها، وادخال تعديلات وإضافات إليها، قبل أن تنشرها «دار
الكاتب العربى» فى كتاب بعنوان «تطور الحركة الوطنية فى مصر
من سنة ١٩١٨ م إلى سنة ١٩٣٦ م»، ويقع فى أكثر من ثمانمائة
صفحة من القطع الكبير.

ولا شك فى أنه من الصعب أن يوفى مثل هذا العرض، وفى
مثل هذه المساحة، الكتاب حقه من التعريف به، وتقديم النماذج
المهمة العديدة من منهج بحثه ونتائج مثل هذا البحث، لكن المرء لا

يستطيع إلا أن يشعر، فور الانتهاء منه، بأنه كتاب جاد يعالج فترة من تاريخ الحركة الوطنية لم تعالج من قبل يمثل هذه الطريقة الأكاديمية. ومن كتب عنها من المؤرخين والباحثين، إما أنه تناول جانباً من جوانبها، كما فعل بنجاح الأستاذ محمد شفيق غريال، في كتابه «تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية»، وإما أنه أراد التعرض لها ككل، لكنه أغفل بعض جوانبها، ولم يخضعها في الوقت نفسه لمقاييس الدراسة العلمية التاريخية، وهو ما فعله الأستاذ عبدالرحمن الرافعي، وإما أنه استهدف الإطار العام للفترة دون التفاصيل، كما نرى في كتاب الأستاذ شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٥٦ م، وكتابي «ثورة مصر القومية ١٩١٩ - ١٩٥٢ م». ولا يلبث المرء أن يشعر بأنه كتاب لا بد من تقرير تدريسه في المدارس الثانوية والجامعات كجزء من منهج تدريس تاريخ حركتنا الوطنية، أو على الأقل اعتباره كتاباً رئيسياً ضمن مناهج التوعية القومية.

والفترة التي يعالجها الكتاب، فترة تبدأ بثورة وتنتهي بمعاهدة. أما الثورة فهي ثورة مارس ١٩١٩ م، وأما المعاهدة فهي معاهدة ١٩٣٦ م.

وعندما انتهيت من قراءة الكتاب، وكنت قد قرأت الرسالة عام ١٩٦٤ م وناقشت بعض ما فيها مع الأستاذ عبدالعظيم رمضان، بل وأبديت ملاحظات عليها في «الجمهورية» و«الهلال»، تبلورت أمامي ثلاثة أسئلة أردت أن تكون محاور تلخيص هذا الكتاب:

السؤال الأول: ما رأى المؤلف فى ثورة ١٩١٩م؟ هل كانت ثورة حقيقية؟ وأين نجحت، وأماذا فشلت إذا كانت قد فشلت؟

السؤال الثانى: ما رأى المؤلف فى التيارات الاشتراكية المصرية الأولى التى نبتت من تلك الثورة وتابعتها أحداثاً ومصيراً؟

السؤال الثالث: ما هو تقييم المؤلف لمعاهدة ١٩٣٦م، والنتائج التى أسفرت عنها فى حينها، ويعد ذلك فى مسار الحركة الوطنية؟

ثورة شعبية:

ومن الواضح أن الأستاذ عبدالعظيم رمضان، لم يتردد لحظة واحدة فى اعتبار ثورة مارس ١٩١٩م ثورة «هب فيها الشعب المصرى بكافة طبقاته وعناصره، بفلاحيه وأعيانه، بعماله وطلابه، برجالها ونسائه، بمسلميه وأقباطه لأول مرة فى تاريخه، ليطرد الاحتلال من أرضه بعد أن فشلت كل وسيلة دون ذلك فى طرد الاحتلال، (ص ٥).

وهو يقول:

« ولم تكد تنشب ثورة ١٩١٩م، حتى تغيرت معالم وجه المسألة المصرية تغييراً كلياً عميقاً. فبعد أن كان استقلال مصر أمراً أوروبياً محضاً، أصبح أمراً مصرياً بحتاً. وبعد أن كان قصارى مطمع الحزب المتطرف استقلال مصر تحت الولاية العثمانية، أصبح استقلال مصر التام عن تركيا وبريطانيا عقيدة يعتنقها أصغر الفلاحين البسطاء فى أى بقعة من مصر. وبعد أن كان العمل فى

السياسة مقصوراً على الطبقة المثقفة فى المدن، أصبح كل لسان فى مصر يدور حول مستقبل القضية المصرية، وعن الحماية والسيادة والاستقلال، (ص ٤٦).

وقد بدأت هذه الثورة فى يومها الأول بمظاهرات الطلبة يوم الأحد ٩ مارس، وكان طلبة الحقوق، بحكم وعيهم القانونى أول المضربين، وانضم إليهم طلبة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى والإلهامية الثانوية. وفى اليوم الثانى انضم طلبة الأزهر والمدارس الأخرى وخصوصاً الثانوية. وفى هذا اليوم الثانى اشترك العمال فى الحركة بالإضراب، وكان عمال النقل أول المضربين، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل، ثم لحقهم عمال العتابر، وعمال شركة النور. وفى اليوم الثالث اشترك المحامون وحنذا المحامون الشرعيون حذوهم. كما أغلق التجار متاجرهم، وأقفلت البيوت المالية أبوابها. وسرعان ما دخل أهالى الأحياء الشعبية الحركة فى أحياء الأزهر، والسيدة زينب، والحسينية، وباب الشعرية، والجمالية، وغيرها. وفى اليوم الرابع انتشرت الحركة فى الأقاليم، وفى المدن الكبرى مثل الإسكندرية وطنطا والمنصورة. وتوالى الأحداث (ص ١٣٤ - ١٣٩).

وكان من أروع مظاهر الثورة ما حدث فى أسيوط والمنيا وزفتى من تولى الشعب مقاليد أموره بنفسه.

واتحاد عنصرى الأمة، الذى أصبحت مصر به «الدولة العربية الوحيدة التى لا تمرقها العصبية والنعرات القومية والدينية،

(ص ١٢٢)، وإتاحة فرصة العمر للمرأة المصرية «لتؤكد وجودها في المجتمع المصري، الذي كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين، (ص ١٣٣)».

«ولقد كانت ثورة ١٩١٩م ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لإحداث تغيير اجتماعي، ومع هذا لم تخل من إرهابات طبقية ضعيفة. فقد وجد إلى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت، ووجد من كان يحمل على ظهره البضائع الملهوبة وهو يهتف: يحيا الوطن! وعندما أحاط بعض الثائرين ببيت محمد محمود باشا سليمان في أسبوط، وهو أحد كبار المعتقلين مع سعد زغلول، لتخريبه وإحراقه، وأراد البعض أن ينبههم إلى شخص من يحرقون بيته، أجابوا: وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين؟ نحن طلاب قوت، (ص ١٣١)».

ويتحدث المؤلف عن التنظيمات الثورية، فيؤكد بصفة خاصة الدور الثوري للجنة «الوفد، المركزية ولجان «الوفد، الأخرى، (ص ٥٨)، ويلقى أعضاء مهمة على دور الجمعيات السرية (ص ١٦٩)، وعلى دور تنظيمات الطلبة (ص ١٧٥) (ص ١٧٧)، كما أنه لا يستبعد اشتراك بعض ضباط الجيش المصري في هذه الثورة، بدليل صدور حكم بالسجن على الملازم أول محمد حسين أحمد السبع (ص ١٣٩)».

ولقد أتاحت ثورة ١٩١٩م للشعب أن يقفز إلى مسرح الحوادث سابقاً قيادته (ص ١٤٥)، وأصبح من الممكن إسقاط الحكومة - أي حكومة - تحت الضغط الشعبي (ص ١٥٣)، كما أصبحت المعركة

مباشرة بين الاستعمار والشعب المصري. إن ثورة مارس، واليقظة الشعبية التي أعقبتها، والتي استكملت صورتها في مقاطعة لجنة ملر، قد غيرت الموقف تماماً (ص ٣٠٣). والأمر الذي لا شبهة فيه ولاشك، هو أن ثورة ١٩١٩، إنما تحركت وأحرزت مكاسبها بالعمل الجماهيري وحده، على مستوى العمال والفلاحين والمتقنين والتجار والصناع والموظفين وغيرهم من طبقات المجتمع المختلفة.

وإذا كانت ثورة ١٩١٩ م لم تحقق كل آماني الشعب، وخاصة آماني الشعب في القوت، فإن ذلك يرجع إلى عدم إيمان قيادة سعد زغلول باشا بالمطالب الاجتماعية، واعترافه بأنه ليس «ممن يهتمون بالمباحثات في الشؤون الاجتماعية»، وخوفه مما كان يسميه «الكوميونية» - نسبة إلى «كوميون باريس» عام ١٨٧٠ م - و«البولشفية» - نسبة إلى الثورة الاشتراكية الأولى في الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧ م.

ومن الواضح من سياق ما كتبه الأستاذ عبدالعظيم رمضان عن ثورة ١٩١٩ م، أنه من المحتم أن ترتبط الثورة السياسية بالثورة الاجتماعية، وأن تكون قيادتها سياسية - اجتماعية في وقت واحد، وإن كان الاقتصار على هذا المقياس الداهن في الحكم على ثورة ١٩١٩ م، قد لا يكون صواباً بصورة مطلقة، لاختلاف الظروف القومية والدولية.

على أنني كنت أفضل لو أن الأستاذ عبدالعظيم استخلص - تحليلاً - بعض الدروس المستفادة من ثورة ١٩١٩ م، والتي يمكن أن تفيد في إعادة التربية الثورية الراهنة، أو لو أنه ناقش ما جاء في

«الميثاق الوطنى، عن تلك الثورة بصورة واضحة مباشرة، حتى يكون تاريخه مرتبطاً بالآن، وهذه مهمة لا تذل بأمانة المؤرخ مادام أميناً، وهو ما أعتقده فى الأستاذ عبدالعظيم رمضان.

الاشتراكية والوطنية :

على أنه إذا كان الأستاذ عبدالعظيم رمضان قد عرض مختلف جوانب ثورة ١٩١٩م، عرضاً جديداً وواضحاً دون استخلاص دروس مباشرة منه - وإن كانت هناك دروس ضمنية - فلهه أول مؤرخ يعرض فى كتاب منشور تفاصيل مهمة عن نشأة وتطور الحركة الاشتراكية والشيوعية فى مصر منذ عام ١٩٢٠م حتى عام ١٩٢٨م، ويحاول استخلاص الدروس من هذا التاريخ.

ولا يضرب الأستاذ عبدالعظيم رمضان فى جذور تاريخ الأفكار الاشتراكية فى مصر، إلى أبعد من عام ١٨٩٩م، ولعله لم يعن بأثار الأفكار الاشتراكية السان سيمونية فى مصر منذ عهد محمد على، أو لعله لم ير أن ذلك من مهمته. وعلى أية حال فإنه يلقى أضواء مهمة مجمعة عن نشأة الحركة الاشتراكية عقب ثورة ١٩١٩م، ولانقسامها بين الأجانب والمصريين من ناحية، وبين المعتدلين والمتطرفين من ناحية ثانية، وبين أنصار الكومنترن ورافضى الارتباط به من ناحية ثالثة.

وفيما يتعلق بدور الأجانب فى الحركة الاشتراكية المصرية، نراه يركز على دور جوزيف روزنتال، مقرأ بأنه كان «رائد الشيوعية فى مصر ومؤسس أول حزب شيوعى فيها فى عام ١٩٢٠م، (ص ٥٠٨).

وفيما يتعلق بدور المصريين، نراه يحدد في ذلك ثلاث فئات: فئة كانت تتنادى بالاشتراكية المعتدلة، وكان منها الدكتور منصور فهمي، وعزيز مرهم بك، ومصطفى عبدالرازق، سكرتير المعاهد الدينية حينذاك. وهو يذكر عن عزيز مرهم بك ما ذكره الدكتور حسين هيكل عنه قائلًا: «إنه كان أدنى إلى التطرف في الاشتراكية، وكان من بين أهدافه إلغاء الملكية الخاصة في مصر في المستقبل (ص ٥١٠). وفئة كانت في الحزب الاشتراكي المصري، قبل أن يتحول إلى الارتباط بالكومنترن، ومنها الأستاذ سلامة موسى. وفئة ظلت في الحزب بعد تحوله إلى الارتباط بالكومنترن (ص ٥١٣-٥١٨).

ويلقى الأستاذ عبدالعظيم رمضان ضوئاً مهماً على حجج القوى المعادية للاشتراكية في تلك الأيام، فنرى منها من يحارب الاشتراكية باسم المحافظة على أمن البلاد، كما فعل الأستاذ أحمد حلمي في صحيفة «الأهرام» (ص ٥١٧)، ونرى منها من يحارب الاشتراكية بدعوى «أنها سابقة لأوانها، وأن الأولوية للتحرر الوطني على التحرر الاجتماعي»، كما فعل الأستاذ فكري أباطة، (ص ٥١٧) والدكتور محمد حسين هيكل (ص ٥١٨)، ونرى منها من يحارب الاشتراكية باسم الدين، كما فعل فضيلة الشيخ محمد الغنيمي التفتازاني، وأحد المزارعين من أصحاب الأطميان، ويدعى على متولى، وكلاهما أيد هجومه على الاشتراكية بالآية الكريمة «والله فضل بعضكم على بعض في الرزق» (ص ٥١٧)، بل إن بعض

الذين تصدوا للدفاع عن الاشتراكية وقعوا في براثن المهاجمين، فكادوا في دفاعهم يستنكرون الاشتراكية، مثل الأستاذ سلامة موسى (ص ٥١٩ - ٥٢٠).

ولا شك في اتفاقنا مع الأستاذ عبدالعظيم رمضان على أن ارتباط الأجانب أساساً بالحركة الاشتراكية، بل وتدخل عناصر أجنبية من خارج البلاد في هذه الحركة، وضعف العناصر الوطنية، وتطرف بعض الشعارات الانعزالية التي رفعت - قد لعب دوراً في انفصال الحركة الاشتراكية حينذاك عن جماهير الشعب المصري العريضة، وخاصة من الفلاحين والمثقفين، لكننا لا نوافق على قوله: «إن العصر المصري لم يوجد إلا بعد ثورة ٢٣ يوليو» (ص ٥١٢)، فهذا قول ينقضه هو بنفسه في عرضه لأسماء حملت لواء الاشتراكية حتى آخر نفس، وهي أسماء مصرية منها اسم شعبان حافظ، وتنقضه حقيقة وجود عناصر اشتراكية منذ بداية تاريخ مصر الحديث، تنتمي إلى اتجاهات اشتراكية مختلفة، ومنها اسم «مظهر أفندي»، و«المنصوري»، وغيرهما من مصريين ما يزال دورهم مجهولاً في تاريخ الفكر الاشتراكي، وتنقضه حقيقة وجود تيارات اشتراكية مختلفة في مصر على طول الفترة الممتدة من عام ١٩٤٢ تقريباً إلى ما بعد قيام الثورة.

وعلى أية حال، فقد يكون للأستاذ عبدالعظيم رمضان عذره، لأن الحركة الاشتراكية في مصر، وبمختلف مصادرها واتجاهاتها وحركاتها، إيجاباً وسلباً، غير مؤرخة، وغير مدروسة الدراسة العلمية، الذي نلاحظه في نوعية مراجع هذا الفصل، وأهمها مراجع أجنبية

مثل «والتر لاکور» و«مارسيل كولومب»، أو هي مراجع عربية لكتاب لم يعرف عنهم تعاطفهم مع الاشتراكية وهم قليلون جداً رغم ذلك، أو هي الصحف العربية المحافظة مثل «الأهرام، حينذاك».

لكن ما أصدق الأستاذ عبدالعظيم حين يقول إن الصدام بين الوفد والقوى الاشتراكية، وبين القوى الاشتراكية والوفد، لم يكن في صالح الطرفين، لأنه «ليس مسئولاً فقط عن فشل الحركة الاشتراكية، وإنما كان مسئولاً أيضاً عن وقوف الوفد عقبة في وجه أى تغيير اجتماعى راديكالى، وهو الموقف الذى أراد الالتزام به بعد ثورة ٢٣ يوليو أيضاً، وكان السبب المباشر فى الإطاحة به» (ص ٥٦٠).

أى أن الاشتراكية بدون وطنية تكون فاشلة، والوطنية بدون اشتراكية تكون عقيماً، وهذا هو درس الحركة الوطنية المصرية خلال ثورة ١٩١٩م وسنوات ما بعدها.

الجيش ومعاهدة ١٩٣٦

وكما حرص الاستعمار على ضرب جماهير الشعب بالتحالف مع «المعتدلين» فى ثورة ١٩١٩م، وضرب الاتجاهات الاشتراكية بالتحالف مع «المعتدلين» عام ١٩٢٤م، حرص على ضرب الجيش المصرى ومنعه من أن يقوى.

ويعرض الأستاذ عبدالعظيم رمضان بالتفصيل قصة «أزمة الجيش» عام ١٩٢٧م (٦٢٢ - ٦٣٠).

إن موقف الجيش المصرى من النضال الوطنى منذ انتعاش الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العظمى، موقف لا ترد عنه فى

المصادر إشارات كافية (وحبذا لو كتب مؤرخ تاريخ هذا الدور) . وهذا أمر طبيعي في ظل الاستعمار الإنجليزي الذي حرص على أن يكون الجيش ضعيفاً، وأن تكون السيطرة الإنجليزية عليه كاملة، وأن يظل مجرد مظهر ورمز وزينة أكثر منه قوة مؤثرة في مصير البلاد، وبالتالي سلبه المقدرة على إحداث أى أثر في المحيط السياسي العام. وفي الحقيقة أن الإنجليز - ككل ذوى المصالح الاستعمارية في المنطقة - كانوا يخشون انطلاقة جيش مصر وقوته . ولهذا عملوا على حبسه في قمقم منيع، وسدوا عليه بكل ما وسعهم من حيلة، وظلوا يحرصون على ألا ينطلق من حبسه مهما كانت الظروف .

وقصة «أزمة الجيش» ليست سوى صورة تاريخية من صور الوقوف في وجه أية محاولة لتقوية هذا الجيش أو تحريره من الأغلال والأصفاد، أو نموه إلى قوة سياسية وطنية فعالة .

ويقول الأستاذ عبدالعظيم رمضان: «ولم يكن إلا بفضل معاهدة ١٩٣٦م عندما أُتيح للجيش المصري أن يأخذ حظاً من القوة والتدريب والسلاح» (ص ٦٢٣) .

لكن مقياس أثر معاهدة ١٩٣٦م على حالة الجيش، ليس هو المقياس الوحيد لهذه المعاهدة، وذلك على الرغم من أن تاريخ الضباط الأحرار وحركة الثورة التي بلغت ذروتها في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م إنما يضرب بجذوره في تلك الأيام .

ولقياس معاهدة ١٩٣٦م مقياسان:

المقياس الأول: مقارنة نصوصها بنصوص مشروعات المعاهدات التي سبقتها، وتسجيل مدى التقدم أو التأخر بين هذه

النصوص وتلك. وهو مقياس عادل، لأن معاهدة ١٩٣٦م ليست فى الحقيقة سوى حلقة من سلسلة مفاوضات بدأت فى سنة ١٩٢٠م واستمرت فى تطور وتحور حتى انتهت إلى هذه المعاهدة. لكنه مقياس لا يوصلنا إلى التقدير الصحيح للمعاهدة، فوق أنه يجافى المنطق الدولى.

وبهذا المقياس نلاحظ جلياً أن مصر «حققت بمعاهدة ١٩٣٦م أشياء، وفشلت فى تحقيق أشياء» (ص ٧٩٨).

المقياس الثانى: هو مقياس مدى بعدها أو قربها من الاستقلال الحقيقى والتحرر الصحيح. وبهذا المقياس نلاحظ أن المعاهدة قننت وشرعت «الاحتلال»، وربطت الجيش تدريباً وتسليحاً، ببريطانيا، ولم توفر الضمانات اللازمة لوصول الجيش المصرى إلى درجة الأهلية والكفاية للدفاع عن القتال بمفرده، وبالتالي حققت العجز عن إنهاء الاحتلال من الناحية الفعلية (ص ٨٠٠).

ويشير الأستاذ عبدالعظيم رمضان، بصفة خاصة، إلى أثر معاهدة ١٩٣٦م على الموقف من قضية فلسطين، فيستشهد بقول الدكتور هيكل:

«أنكروا موقفنا من الحركة الفلسطينية الأخيرة. لقد كان إخواننا العرب يسامون سوء العذاب فى أثناء المفاوضات الأخيرة. ثم حالت هذه المفاوضات بيننا وبينهم، فلم نحرك ساكناً لمعاونتهم أو العطف عليهم، لأن الخلاف كان واقعاً بينهم وبين إنجلترا.. ولقد كانت الحكومة المصرية تعمل جهدها لمنع الصحف من نشر أنباء فلسطين

أو العطف عليها باسم الحرص على المفاوضات المصرية البريطانية،
(ص ٧٩٩).

وكانت في فلسطين ثورة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ م المعروفة.

ولقد كان مكسب إلغاء الامتيازات الأجنبية - بحق - أخطر هذه المكاسب، إذ تحررت مصر بإلغائه من عقبة في سبيل تقدم البلاد، وعدوان محسوس على سيادة الدولة وكرامة الأمة، ومن القيود التي كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالي وغير المالي الذي يمرى على جميع المقيمين في مصر، وأصبح في إمكانها وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة، وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة، كما حقق إلغاء الامتيازات والمساواة بين المصريين والأجانب، بعد أن أوجدت الامتيازات «تفرقة عنصرية، في مصر لا تقل خطراً عن التفرقة العنصرية في البلاد الأفريقية، ومهد لإلغاء المحاكم المختلطة عام ١٩٤٩ م، وجعل مصر عضواً رسمياً في الحلبة الدولية (ص ٨٠٠ - ٨٠١) «وتعتبر معاهدة ١٩٣٦ م النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ م».

بداية ثورة جديدة

على أنه إذا كانت معاهدة ١٩٣٦ م هي نهاية مرحلة ثورة ١٩١٩ م، فإنها كانت في الوقت ذاته، بداية ثورة ١٩٥٢ م، وكان إلغاؤها في أكتوبر ١٩٥١ م هو التمهيد للكفاح المسلح في القتال، واشتراك القوات المسلحة في هذا الكفاح، وولادة قيادات جديدة في بوتقة المعارك الوطنية، كما نتبين من «مذكرات كمال الدين رفعت

عن حرب التحرير الوطنية من إلغاء المعاهدة إلى اتفاقية ١٩٥٤م، وقد عرضناها في الأسبوع الماضي.

ويبدو أنه قد صح عزم الأستاذ عبدالعظيم رمضان على أن يكتب تاريخ المرحلة من ١٩٣٦ - ١٩٥٢م، وهو ما نرجو أن يتم في أقل من السنوات العشر التي استغرقتها كتابة ونشر تاريخ المرحلة من ١٩١٨م إلى ١٩٣٦م.

كما نجدد دعوتنا إلى وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم ووزارة الشباب، وإلى الاتحاد الاشتراكي العربي، بأن يوفرُوا هذا البحث الوطني الجاد للاطلاع والقراءة والدراسة، سواء ضمن مناهج التاريخ الحديث في الجامعات والمدارس، أو ضمن مناهج التربية القومية.

ثم نختم هذا العرض بتحية إلى الأستاذ الدكتور محمد أنيس، أستاذ التاريخ الحديث، الذي يقول عنه المؤلف في «إهداء» كتابه:

«طوال السنوات الست الطويلة التي استغرقتها إعداد هذه الرسالة، لم يكن الدكتور محمد أنيس أستاذاً ومعلماً فحسب، بل كان هادياً ومرشداً ورفيقاً كبيراً، ولم يكن صاحب هذه الرسالة، للدكتور محمد أنيس، تلميذاً فحسب، بل كان متأثراً مؤثماً، بل كان مريداً. ومرة أخرى تحية للأستاذ والتلميذ.

كتاب جديد: ١٩١٩ البداية ثورة والنهاية معاهدة*

بقلم: فتحي خليل

كل مرحلة فى تاريخنا الطويل لها - عند عاشق التاريخ - مذاق خاص...

ويطبق هذا على تاريخنا الحديث بوجه خاص.

بداية القرن، أيام ازدهار مصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد وقاسم أمين، لها طعم الفاكهة «البشائر» التى لم يكتمل نضجها بعد وإن كانت للحلاوة تنساب فى شغافها.

وسنوات الحرب العالمية الأولى - أيام السلطة - لها طعم الحنظل، واللالرنج.

والشهور الأولى لثورة ١٩١٩م، لها طعم الفاكهة فى عز الموسم، حين يذوقها الإنسان فى الغيط.

وتتمضى السنين بعد ذلك - حتى نهاية الحرب العالمية الثانية - ولها طعم الفاكهة المعفنة أو المخشبة.

وفى أعقاب الحرب وإلى سقوط الملكية، تحس أنك أمام طبق فاكهة مختلط، فيه الحلو والحامض والصابح والبابت..

* روزاليوسف فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨.

ويمكن تلخيص ثورة ١٩١٩م بمعناها التاريخي العريض، بأنها بدأت ثورة وانتهت بمعاهدة، وبين الكلمتين سبعة عشر عاما، كتب قصتها مؤرخ شاب هو عبدالعظيم محمد رمضان، ونال بها درجة الماجستير بتقدير ممتاز.

منذ الاحتلال البريطاني ومحور الحركة الوطنية هو التخلص منه حتى تم ذلك عام ١٩٥٦م.

ويقول المؤلف إن هذه المرحلة تمت على ثلاث مراحل:

مرحلة عقب الاحتلال حتى نهاية حرب ١٩١٤م. وكان عبء النضال في تلك المرحلة يقع على مدرستين دار الصراع الفكري بينهما:

مدرسة الأفغانى أو امتدادها، وكانت تدعو إلى «الجامعة الإسلامية». ويمثلها الحزب الوطنى.

ومدرسة محمد عبده أو امتدادها، وكانت تدعو إلى «القومية المصرية». ويمثلها حزب الأمة.

ثم مرحلة بعد الحرب الأولى :

بدأت بثورة ١٩١٩م، وانتهت بمعاهدة ١٩٣٦م.

ثم مرحلة بعد الحرب الثانية: انتهت بثورة ١٩٥٢م، وخروج الإنجليز عام ١٩٥٦م.

في تلك المراحل الثلاث، قادت البورجوازية الوطنية. وهى طبقة لم تنشأ فى مصر على حساب تدهور الإقطاع، كما حدث فى

أوريا، بل إنها نبعت أصلا من طبقة ملاك الأراضي، إلى أن سمحت الظروف، بعد عام ١٩٣٦م، لكى تضم إلى صفوفها عناصر من طبقات دنيا استطاعت أن تتنافس بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية.

يبدأ الحديث عن ثورة ١٩١٩م عادة بحدوته لها بطلان: الأمير عمر طوسون، والوكيل المنتخب للجمعية التشريعية سعد باشا زغول. الأول من مدرسة الجامعة الإسلامية، والثانى من مدرسة القومية المصرية. وعقدة الحدوتة هى: من الذى فكر فى تأليف وفد للمطالبة بالحقوق؟ طوسون أم زغول؟

الحنان، أى كلمة «الوفد» كان للأمير، أما فكرة الوفد، ممن يتشكل ومع من يتخاطب، فكانت لسعد زغول بعد أن أخضع العنوان لميوله السياسية ومذهبه: القومية المصرية.

بدأ الوفد معتدلا، بأهداف معتدلة، ولم تكن قيادته تتصور حين وزعت صورة التوكيل الشهير، أن الموقعين أدناه والذين سمعوا بقصة مقابلة «ونجت»، أخذوا المسألة على وجهها الجاد، واستعدوا للاستقلال التام، أو الموت الزؤام.

حين رفضت بريطانيا سفر الوفد، أخرجت الوزارة، واستقالت. وحين قبل الملك استقالتها، قام الوفد بتوبيخه وأصبح سعد أسطورة! ذلك أن الشعب يعبد التحدى.

وقبض الإنجليز على سعد، فانفجرت الثورة.

كان رئيس الحركة الوطنية منذ انفجرت الثورة، هو عبدالرحمن فهمى، أما سعد فكان - حتى تلك اللحظة - مجرد رئيس الوفد - الفاترينة - كما قال أحد الوشاة.

كان التنظيم السرى الذى يرأسه عبدالرحمن فهمى، هو قلب الثورة وعينها. هو الذى فرض - بالإرهاب أحيانا - وحدة الرأى والالتفاف حول الوفد حتى على الرجعية الداخلية.

ولقد حاولت صحف أن تعارض الوفد، بل حاول البعض تأليف حزب «معتدل» ففرض عليها عبدالرحمن فهمى الركوع بالإرهاب الجماهيرى، ويعد ذلك قطع الطريق على اليسار فى قيادة الحركة العمالية وأخضعها لسلطانها. وفرض على جهاز الدولة الارتباك وقطع أوصاله من الإسكندرية إلى أسوان.

بقوة التنظيم السياسى، قادت قيادة الثورة كل تحركات الجبهة الداخلية، بل حكمت حركة الجيوب الرجعية نفسها. حتى حين انشقت الأغلبية المحافظة فى القيادة على خطة الثورة، ظل التيار الثورى ممسكا بالزمام.

أغلبية القيادة، مالت خلال المفاوضات إلى الاعتدال. «ملوا العمل وقطعوا الأمل، كما قال سعد زغلول. وبعد عامين عاد سعد، واستقبلته الأمة فى لحظة من لحظاتها التاريخية.

ويهتت صورة «السلطان» حتى استكثر الزعيم أن يزوره، أو حتى يقيد اسمه فى دفتر التشريعات، كما كان يجرى العرف. وبعد أقل من شهر - وفى احتفال عام - شن الزعيم على السلطان ووزارته هجوما علنيا:

«إن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم».

طاف زغلول بالأقاليم كأسطورة! وكان سحارا حين يخطب!
وابن نكتة رغم هيبته وسنه! خطب يهاجم وزارة عدلى ومفاوضاته
فى لندن:

«إن وزارة نختم الصبيان على الثقة بها، هى التى تأتى لنا
بالاستقلال التام ؟ ضحك..»

«رأت وفودا تأتى طائعة مختارة لتعبر عن ثقته بالوفد،
فاوعزت إلى رجالها بأن يأتوا إليها أيضا بوفود!

«جاءت الوفود وعلى رأسها المدير، وعلى حواشها المأمير، وفى
أوساطها الخفراء، فيستقبلهم رئيس الوزراء، ويقول لهم: «إنى مسرور
من إخلاصكم! ضحك - وينكرنى هذا بحاكم من أيام السلطة
العسكرية أثناء الحرب، رأى رجلا مكتوفا والخفراء يجرونه لأجل أن
يوردوه للسلطة، قال الحاكم:

د - ما هذا ؟».

د قالوا: متطوع!».

ونفى سعد، واشتعلت الثورة ثانية، ولكنها هذه المرة همدت
بسرعة. فقد كان «قائد الحركة» سجيناً - أى عبدالرحمن فهمى -
وبالتالى كان التنظيم السياسى غير مكتمل العافية.

عملت العناصر المحافظة والمعتدلة سرا، وتمخض عملها عن
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، فعارضته الحركة الوطنية بعمليات
إرهاب. وبينما كان المعتدلون يحكمون باتفاق تام مع الإنجليز، كان
الملك يحس بخروجه تدريجيا من الصورة، فتقرب من الوفد، وتقرب

الوفد إليه . وخرج ثروت وجاء نسيم ، وخرج نسيم وجاء يحيى .. وعاد زغلول من المنفى ، وألف أول وزارة دستورية .

دخل الزعيم فى مفاوضات فاشلة مع الإنجليز ، وفى معارك داخلية مع الملك حول السلطة . ولكن الأمر لم يطل : مقتل السردار ، إنذار بريطانى ، استقالة سعد .

لقد استغل بريطانيًا جثة السردار أنكى استغلال .

وجاء زيور ، وانكش الاستقلال إلى ما كان عليه قبل ٢٨ فبراير . وتتلخص المعارك منذ استلام زيور حتى عام ١٩٣٦ م فى ثلاث معارك دستورية تتخللها مفاوضات للاتفاق مع العدو :

اعتداء على الدستور فى عهد زيور ، ينتهى بائتلاف الأحزاب وتراجع القصر .

اعتداء على الدستور فى عهد محمد محمود ، ينتهى بهزيمة محمد محمود .

سقوط الدستور على عهد صدقى ، ثم عودته ، وعقد معاهدة ١٩٣٦ م ، وبها تنتهى ثورة ١٩١٩ م ..

البحث الجديد بمعنى الكلمة فى كتاب «تطور الحركة الوطنية فى مصر» هو ما كتبه المؤلف عن التيارات اليسارية التى شهدتها تلك الفترة .

فى مطلع القرن كانت هناك حركة يسارية . ولكن مجالها كان بين العمال الأجانب فى مصر . وحين تولى محمد فريد قيادة الحزب الوطنى ، تبنى اتجاهًا اشتراكيًا ، ولكن قبضة كتشنر خنقت حزب

محمد فريد. وفي ١٩١٩م تأسف حزب له جناح اشتراكي هو الحزب الديمقراطي. وفي عام ١٩٢٠م، ألف جوزيف روزنتال - وهو أجنبي متمصر - أول حزب كان مركزه الإسكندرية لوجود قاعدة عريضة من العمال الأجانب بها. وفي عام ١٩٢١م التقى روزنتال بعدد من الاشتراكيين المصريين منهم: سلامة موسى، حسنى العرابي، د. على العناني، وعبدالله عنان، في أغسطس ١٩٢١م صدر بيان بتأليف «الحزب الاشتراكي المصري»، وكان نوعاً من الالتحام بالحزب الاشتراكي للمؤلف من العناصر الأجنبية في مصر. دون أن يكون في نية العناصر الوطنية الذوبان فيه.

وبعد أيام من صدور البيان، بدأت معركة حامية على صفحات الصحف حول قيام الحزب!

نشرت الأهرام مقالاً للأستاذ أحمد حلمي جاء فيه:

«هل يستطيع جباة الضرائب بعد ذلك جبايتها، وهل يقوى ذوو الأملاك على الاحتفاظ بأملكهم عقاراً أو نضاراً؟

وكتب شيخ الطريقة التفتازانية مقالاً مثيراً بعنوان: «الفئة نائمة لعن الله من أيقظها»!

وكتب على متولى «من الأعيان» مقالاً نشرته له الأهرام، وكتب فكرى أباطة بأسلوب المرح - مقالاً باللواء، قال فيه إن وظيفة الحزب الجديد ستكون هي وظيفة «الموقعاني»، بين أصحاب الأموال والعمال. وحين تسنح الفرصة يقوم بتوزيع الأملاك على الجميع، فنصبح مالية الأمراء كمالية الفقراء سواء بسواء!

كذلك أسهم الدكتور هيكل فى حملة الأهرام.

وبدا قادة الحزب يردون على التهم.

قال سلامة موسى إن الحزب يأخذ بالاشتركية المعتدلة، وإن الوصول إلى إلغاء الملكية الفردية سيتم على مراحل.

وإن أسلوب عمل الحزب سيكون التطور لا الثورة والانقلاب.

وكتب محمد عبدالله عنان يقول : إن الاشتراكية المصرية لا تدعو إلى ثورة أو فوضى.

وخلال هذه المناقشة، ظهر صوت عزيز ميرهم، وهو محامى عمالى كان من أقطاب الحزب الديمقراطى، وكان يجاهر بماركسيته. فهاجم اعتدال قادة الحزب الاشتراكى، ونعى عليهم الهجوم على الثورة البلشفية، واتهمهم بالتخاذل أمام المهاجمين.

ولكن برنامج الحزب الاشتراكى المصرى يقطع بأنه كان محصلة صراع بين تيارين، وبأن اعتدال قادة الحزب المصريين لم يكن تمويهاً بل كان اعتقاداً.

كان الحزب يطالب «بتحرير مصر من الاستعمار ومقاومة الاستعمار أينما وجد، وتوحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لمجموع الأمة، والتوزيع العادل للثمرات على العاملين، وبمجانة التعليم، وتحرير المرأة، ووسيلة تحقيق هذه الأهداف هى الصراع الحزبى والدعوة السلمية».

ومنذ بدأ الحزب نشاطه ارتفعت نسبة الاضرابات العمالية - بلغ بعضها ١١٣ يوماً - كذلك أصدر الحزب جريدة.

ولم يمض على تأسيس الحزب عام حتى انقسم . خرجت لجنة القاهرة على قيادة روزنتال، وأعلن روزنتال انضمام شعبة الإسكندرية للدولية الثالثة .. وبذلك أعلن صراحة شيوعية الحزب .

وتزايد نفوذ الحزب فى الإسكندرية بوجه خاص . وفى أول أيام حكومة سعد زغلول عام ١٩٢٤م دخل الحزب معركة طبقية متطرفة . فدعا العمال إلى الاعتصام بالمصانع .. ووجه سعد زغلول للعمال نداء قال فيه : إن احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعاً ، فإنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن ، وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصاباً ، فإنكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون .

لم يكن لسعد زغلول برنامج اجتماعى لحركته . ومن هنا كانت استجابته لمطالب العمال الذين تحركوا فى مناخ الحرية النسبية لحكومته ، استجابة سلبية ، قمعها ، وقد قدر أن هذا التحرك العمالى . وكان أغلبه إن لم يكن كله موجهاً إلى رأس المال الأجنبى . سيخرج حكومته .

والحقيقة أن الذى أخرجها بعد شهر هو تحرك من مجموعة لم تكن بعيدة تماماً عن التنظيمات السرية التى هيمنت عليها البورجوازية .. المجموعة التى قتلت السردار .

استكمل زيور ما بدأه سعد زغلول .

وتم ضغط هائل على التيار اليسارى

كان «داه» قيادة الثورة ١٩١٩م هو فراغ جعبتها من أى مضمون اجتماعى تجاه الطبقات الشعبية ، لهذا فقدت القوة الهائلة

التي أحاطت بها أول مراحل الثورة. لم تفقدها تماماً، ولكن فقدت فدائيتها وشمولها..

فى أحد الأيام التى أعقبت عودة سعد من المفاوضات مع مكدينالـ ١٩٢٤م - سأل سعد زائريه:

- ماتروننا صانعين؟

قال أحد الحاضرين:

- الاضراب العام حتى تجاب مطالب البلاد.

وسأل سعد: وهل يقع هذا الإضراب؟

واختلف الحاضرون. البعض قال إنه يقع وله صفة الشمول، والبعض قال:

يقع فى بعض الجهات.

والبعض قال إنه لا يقع..

قال سعد: الدليل على أنه لا يقع، ولا يصعد طويلاً إن وقع، أنكم مختلفون!

وكان سعد زغلول صائب الإحساس هنا. فبالغريزة كانت الطبقات الشعبية قد أدركت أن أحلامها وآمالها غير واردة كلها فى عقول السياسين!

لهذا، ولأسباب أقل أهمية، بدأت ١٩١٩م ثورة، وانتهت معاهدة..

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

- ١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة: دار الكتاب العربى ١٩٦٨ - الطبعة الأولى) .
- تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (مكتبة مديولى ١٩٨٣ - الطبعة الثانية) .
- تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) الجزء الأول - (١٩١٨ - ١٩٢٤) الجزء الثانى - (١٩٢٤ - ١٩٣٦) (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٨ الطبعة الثالثة) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .
- ٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مديولى ١٩٧٥) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

- ٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) :
الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦) .
- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .
- ١٦ - مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

- ١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:
الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب،
سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة
تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).
- ١٩ - أكنوبة الاستعمار المصرى للسودان :
الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب،
سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة
الأسرة ١٩٩٦).
- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
- ٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
- ٢٢ - مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة
ميدولى ١٩٨٩) .
- ٢٣ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .
- ٢٤ - الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة :
الزهراء - ١٩٩٠) .
- ٢٥ - حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء -
١٩٩٠) .
- ٢٦ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) (القاهرة :
سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .
- ٢٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

- ٢٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٢٩ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ، سلسلة تاريخ المصريين عدد
٦١) .
- ٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .
- ٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج . (القاهرة : الهيئة المصرية
العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٢ - قصة بناء المواطنة الخليجية . (القاهرة : مركز المنار للنشر
والدراسات الاعلامية ١٩٩٣) .
- ٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك ، الجزء
الثانى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٤ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى ، الطبعة الثانية (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٥ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء السادس (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك ، الجزء
الثالث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤) .
- ٣٧ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك ، الجزء
الرابع ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤) .
- ٣٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك ، الجزء
الخامس ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .
- ٣٩ - جماعات التكفير فى مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٩٥) .

- ٤٠ - مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤١ - أوراق في تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٢ - هيكل والكهف الناصري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٣ - مصر في عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٤ - مصر في عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٥ - رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٦ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٧ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].
- ٤٨ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثاني» من تسوية مؤتمر فيينا إلى تسوية مؤتمر فرساي [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].
- ٤٩ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من قيام النازية في ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٥٠ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥١ - الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥٢ - حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ - مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٤ - مصر في عصر مبارك «الجزء الثامن» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ - مصر في عصر مبارك «الجزء التاسع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

مع آخرين :

٥٦ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدي والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الاهرام ١٩٧٨) .

٥٧ - تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رموف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٨ - تاريخ أوروبا في عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رموف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

٥٩ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)

فهرس تحليل

الصفحة

الموضوع

الفصل الثامن

الحكم الدستوري ، الوزارة البورجوازية الاولى : ٤١٥

انقسام الراى حول تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة ص ٤١٦
 - مناقشة قبول الوفد الحكم ص ٤١٨ - الصدام بين سعد
 والملك فؤاد حول الدستور ص ٤٢١ - تطور العلاقات بين
 الوزارة الدستورية وحكومة العمال ص ٤٢٥ - تطور النزاع
 على السودان ص ٤٢١ - الكد الثورى في السودان ص ٤٣٦
 تأثر العلاقات المصرية البريطانية بلكد الثورى في السودان
 ص ٤٤٢ - خطة طرد المصريين من السودان ص ٤٤٦ - مباحثات
 سعد زغلول - مكندونالد ص ٤٤٩ - انقسام راي الوفد في الوفد
 بمد فشل المباحثات ص ٤٥٤ - سعد او الثورة ص ٤٥٧
 (حواشي الفصل الثامن ص ٤٦٢)

الفصل التاسع

مصرع السردار وانتكاس الحركة الوطنية في مصر والسودان : ٤٦٩

١ - اجلاء القوى الوطنية عن الحكم ٤٧٠

الانذار البريطاني ص ٤٧٠ - سعد زغلول والانذار البريطاني
 ص ٤٧٦ - مسألة مرضي النزاع المصري الانجليزى على عصبة
 الامم ص ٤٧٩

٢ - اجلاء القوات المصرية عن السودان : ٤٨٢

المقاومة المصرية السودانية في السودان ص ٤٨٢ - معالجة
 زيور باشا للانذار الانجليزى بخصوص السودان ص ٤٨٨

٣ - تشديد القبضة الانجليزية على مصر ٤٩٤

٤ - الحقيقة التاريخية في مصرع السردار ٤٩٨

(حواشي الفصل التاسع ص ٥٠٣)

الفصل العاشر

التيارات اليسارية في الحركة الوطنية : ٥٠٧

العمل الاشتراكي بين العناصر الاجنبية والعناصر الوطنية ص ٥٠٨
 - تاليف الحزب الاشتراكي ص ٥١٢ - الحزب الاشتراكي

الموضوع

الصفحة

المصري بين الهجوم والدفاع ص ٥١٧ - برنامج الحزب
 الاشتراكي المصري ص ٥٢٤ - نشاط الحزب الاشتراكي المصري
 ص ٥٢٦ - انقسام الحزب الاشتراكي المصري ص ٥٢٨ -
 الانقسام الثاني في الحزب (طرد رؤسائنا) ص ٥٢٢ - برنامج
 الحزب الشيوعي المصري ص ٥٣٧ - حركة سنة ١٩٢٣ ص
 ٥٣٧ - الحزب الاشتراكي السوري اللبناني ص ٥٤١ - حركة
 سنة ١٩٢٤ (التصادم بين الشيوعيين والوفد) ص ٥٤١ -
 زيود باشا والحركة الشيوعية ص ٥٥٠ - حركة سنة ١٩٢٨
 ص ٥٥٥ - أسباب ضعف الحركة الاشتراكية والشيوعية في
 مصر ص ٥٥٨
 (حواشي الفصل العاشر ص ٥٦١)

الفصل العاشر عشر

٥٦٧ الحركة الدستورية الاولى (نوفمبر ١٩٢٤ - يونية ١٩٢٨) ..

٥٦٨ ١ - المد الرجعي :

كيف بدأ الصيت بالمستور وكيف بدأ الانعراف بعياة مصر
 الدستورية ص ٥٦٨ - حزب الشيطان ص ٥٧٤ - معركة
 الانتخابات ص ٥٧٧ - حل البرلمان والعودة الى الحكم المطلق
 ص ٥٨٠ - طرد الاحرار الدستوريين من الحكم : أزمة كتاب
 « الاسلام واسول الحكم » ص ٥٨٣

٥٩١ ٢ - الصراع بين الديموقراطية والاتوقراطية :

تطور سياسة الوفد بلقاء الأحزاب ص ٥٩١ - اجتماع البرلمان
 في فندق الكولتنتال يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ص ٥٩٥ - عزل
 نسيات باشا وبواشته الحقيقية ص ٥٩٧ - احتدام النضال بعد
 صدور قانون الانتخاب المعدل ص ٥٩٨ - تطور سياسة الوفد
 نحو الانجليز ص ٦٠٠ - لجنة البودجوازية والانتخابات ص
 ٦٠٤

٦٠٧ ٣ - عهد الائتلاف :

(١) أزمة الاعتراض البريطاني عل تولى سعد زغلول باشا

٦٠٧ الحكم :

اصول الازمة ص ٦٠٧ - برائة ماهر والنقراشي وانرها في
 الولف السياسي ص ٦٠٩

الموضوع

الصفحة

- (ب) عهد الائتلاف وسياسة حسن التفاهم مع الانجليز : .. ٦١٥
سياسة حسن التفاهم مع الانجليز ص ٦١٥ - تفتت السياسة
البريطانية ص ٦١٨ - أزمة استقالة عدلى باشا ص ٦٢٠
- (ج) أزمة الجيش .. ٦٢٢
- (د) معادلات ثروت - تشمبرلن .. ٦٣٠
- (هـ) وفاة سعد باشا زغلول وانعكاسات الموقف الداخلى على
معادلات ثروت تشمبرلن .. ٦٣٨
- (حواشي الفصل الحادى عشر ص ٦٤٩)

الفصل الثانى عشر

- المعركة الدستورية الثانية : .. ٦٥٩
- ١ - مراحل انهيار الائتلاف .. ٦٦٠
- ٢ - حكومة الأعيان : .. ٦٨٥
- الصورة الاجتماعية للصراع السياسى ص ٦٨٥ تعطيل
الحياة الدايية ص ٦٨٩ الدعاية الوفدية فى إنجلترا ص ٦٩٢
- ٣ - مفاوضات محمد محمود - هندرسون :
طرد اللورد لويد من منصبه ص ٦٩٧ - سياسة محمد محمود
باشا فى معالجة القضية المصرية ص ٦٩٩
- ٤ - مفاوضات النحاس - هندرسون : .. ٧٠٩
- اصداء مقترحات محمد محمود - هندرسون فى الراى العام
المصرى والبريطانى ص ٧٠٩ - مفاوضات النحاس هندرسون ص
٧١٤ - الصدام بين الوفد والقصر بعد عودة النحاس من لندن
ص ٧١٩ (حواشى الفصل الثانى عشر ص ٧٢٣)

الفصل الثالث عشر

- المعركة الدستورية الثالثة : .. ٧٣١
- ١ - سقوط دستور ١٩٢٣ وارساء أسس النظام الجديد : ٧٣٢
- الظروف السياسية والاقتصادية التى تولى فيها صدى باشا
الحكم ص ٧٣٢ - العرب بين الوفد والوزارة ص ٧٣٤ - تدخل
الحكومة البريطانية ص ٧٣٦ - الدستور الجديد ص ٧٣٨

الموضوع

الصفحة

٧٤١ -	موقف الأحرار الدستوريين من الدستور الجديد ص
٧٤٢ -	حزب الشعب ص
٧٤٥ -	معرفة الانتخابات ومقاطعتها ص
٧٥٢ -	انشقاق الوفد ، وانفصاف التحالف بينه وبين الأحرار الدستوريين :
٧٥٤ -	العياد الانجليزى ص
٧٥٤ -	فكرة الوزارة القوية ص
٧٥٥	انشقاق الوفد ص
٧٥٨ -	٣ - تصدع النظام الجديد وسقوطه :
٧٥٨ -	حديث صفى باشا والسير جون سيمون ص
٧٩١ (حواشي الفصل الثانى عشر ص ٧٢٢)
٧٦٢ -	النظام الجديد ص
١٩٢٠	تداعى دستور
٧٦٦	انتهاء العياد الانجليزى ص
٧٧٠ -	٤ - معاهدة ١٩٣٦ ، الظروف الداخلية والخارجية
٧٧٠ -	جدية المصريين فى السياسة الانجليزية ص
٧٧٢ -	قوته وينظم صفوفه ص
٧٧٤	تطورات الحالة الدولية وانعكاساتها على الموقف الداخلى
٧٧٦ -	ص تصريح هود ص
٧٨٢ -	الجهة الوهنية ص
٧٨٨ -	شروط بريطانيا لإبرام المعاهدة مع مصر ص
٧٩٤ -	٥ - معاهدة ١٩٣٦ فى الميزان
	(حواشي الفصل الثالث عشر ص ٨٠٢)
٨١١	مراجع الرسالة
٨٢٧	الكشافات
٨٦٥	الملاحق

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٨/٤٦٢٩

I.S.B.N 977-01-5634-5

تعالج هذه الدراسة موضوع تطور الحركة الوطنية فى مصر من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٦ . وهى فترة تبدأ بثورة وتنتهى بمعاهدة . أما الثورة فهى ثورة مارس ١٩١٩ التى هب فيها الشعب المصرى بكامل طبقاته وعناصره : بفلاحيه وأعيانه ، بعماله وطلابه ، برجالهن ونسائه ، بمسلميه وأقباطه - لأول مرة فى تاريخه ، ليطرد الاحتلال من أرضه ، بعد أن فشلت كل وسيلة دون ذلك فى طرد هذا الاحتلال . وأما المعاهدة فهى معاهدة ١٩٣٦ ، التى حددت نهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ضد انجلترا .